مطارحات النظام الدولي والقــوى الكــبرى

تـأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد



تحرير
الدكتور علي بشار اغوان

مجموعة مؤلفين

مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى

تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد

الطبعـة الأولـى

1439هـ - 2018م



دار الرمال للنشر والتوزيع
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
ثلفاكس : 0096265330508
Email: alremalpub@live.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
1807/4/2017
رقم التصنيف:320
المؤلف ومن في حكمه:
علي بشار اغوان واخرون
الناشر
دار الرمال للنشر والتوزيع
عمان – الأردن
عنوان الكتاب:
مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد
الواصفات:
/ الأحوال السياسية/ / العالم/

ISBN :978-9957-695-03-3



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن
تلفاكس: 0096265330508
E-mail: academpub@yahoo.com

مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى

تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد

تحرير

الدكتور علي بشار اغوان



دار الرمال للنشر والتوزيع



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المؤلفين

د. محمد ياس خضير

د. السيد مصطفى ابوالخير

د. باهر مردان

د. علي رسول

د. مهند الجنابي

د. عمار مرعي الحسن

فراس الياس

احمد محمد عمر ساعد

مولود دحماني

مهند حميد الراوي

د. فلاح مبارك

د. سيف نصرت الهرمزي

د. علي اغوان

د. حنان علي الطائي

د. محمد وائل القيسي

د. كرار انور البديري

فراس عباس

لعربي بن عمارة

حيدر زهير

رابح زاوي

الإهـــداء

إلى أحرار العالم أجمع

إلى كل من يشعر على خده بصفعة كل مظلوم على هذه الارض .

فكرة تأليف الكتاب

تولدت فكرة الكتاب من خلال مبادرة بحثية أطلقها محرر الكتاب د. علي اغوان (تحت عنوان مبادرة #علي_اغوان_البحثية في هاشتاك خاص يمكن مراجعته على موقعه الخاص في الفيس بك) دعا فيها كافة متخصصي العلاقات الدولية والشؤون الإستراتيجية للمشاركة في تأليفه، وقد وضع المحرر الخطة اللازمة والمحاور التي تضمنها الكتاب فضلا عن الإشكالية والتساؤلات البحثية التي حاول الكتاب الإجابة عنها .

المحصلة، هذا الكتاب هو جهد بحثي أكاديمي متخصص جماعي اشترك به 20 مؤلف بين أستاذ جامعي ودبلوماسي وباحث في شؤون العلاقات الدولية والإستراتيجية من مختلف البلدان العربية وغير العربية.

قد يلحظ القارئ اختلافات منهجية في بعض القضايا التي تتعلق بكتابة المراجع وتقسيمات المحاور الداخلية بين مبحث ومحور وعناوين مفتوحة، هي بالنهاية حرية خاصة اختارها الباحث لنفسه وهي تعبر بالضرورة عن مدرسة معينة في البحث العلمي.

تجدر الإشارة إن كل مشارك في هذا الكتاب يتحمل مسؤولية ما كتبه وما استعاره من معلومات في المراجع الخاصة إذ أن المحرر يخلي مسؤوليته هنا من أي معلومة لم يتم الإشارة إليها كما يجب .

المقدمة

تشكل علاقة التناوب الطردي ببعديها الموجب والسالب بين النظام الدولي على مدى مراحل مختلفة والقوى الكبرى في مختلف تجلياتها، جدلية واسعة البحث وإحدى أهم بوابات فهم العلاقات الدولية في المرحلة المعاصرة، فقد فتحت هذه العلاقة مجالا واسعاً للتنظير والبحث في كنه النظام الدولي والقوى الكبرى بشكل كبير، وقد تناوبت علاقة التأثير والتأثر والتغذية والتغذية العكسية المزدوجة بين النظام الدولي والقوى الكبرى بحسب كل مرحلة وكانت هذه العلاقة هي البانية الرئيسية لموازين القوى في مراحل عديدة، فلما كانت الحاجة ملحة لان يكون النظام الدولي هو المعيار الأساس لتصنيف القوى الكبرى في العالم، صار لدينا نظاماً دولياً مستقراً واضح المعالم من حيث التشكيل النظمي في أبعاده الهيكلية المختلفة، أي أن النظام الدولي هو من أرسى مفهوم ونوعية الهيكلية على الدول وفرض إيقاع حركتها لأسباب عديدة أهمها أن طبيعة النظام في كثير من الأحيان يفرض نفسه فرضاً كبيراً على هذه القوى لان تتبناه خشية من اختلال توازن أو انفراط حالة دولية معينة أو تهديد مكانة هذه الدولة أو تلك . بينما يمكن أن يحدث العكس تماماً حينما تصبح القوى الكبرى في ذروتها القوية فتغذي هي النظام الدولي وتمنحه هيكليته وتشكله أو تغير التوازن فيه، أي أن القوى الكبرى هنا هي الحاكم والقابض على قرار التغيير داخل النظام وليس العكس.

لذلك، يعد الربط بين جدلية ما هو كائن وما يجب أن يكون بالنسبة لاستراتيجيات القوى الكبرى على نطاق المسرح الجيوسياسي العالمي من المتلازمات الذهنية التي لا تكاد تنفك عن مدركات المفكرين الاستراتيجيين للقوى الكبرى الدائبة نحو صناعة الفرق الاستثنائي على نطاق العلاقات الدولية والقوة بإطارها العام . ولما كانت العلاقات الدولية علاقات متشابكة متصارعة متداخلة لا يمكن ضبط طرفياتها بانسيابية على نحو أكثر سهولة، دخلت القوى الكبرى في معترك التنافس والصراع لإغراض حيازة الفارق القوي والذي يشكل جوهر العمل الدولي بالنسبة للدول

والتسلق نحو المكانة في النظام ألـدولي لـذا أنـتج لنـا العقـل الاسـتراتيجي العـالمي تجليـات عديدة من أشكال النظام الدولي التقليدية والمتمثلة بـ التعددية القطبية والثنائية والأحادية (الهيمنة) من ثم بروز شكل جديد من أشكال الحالة الدولية بسبب طول المرحلة الانتقاليـة بين إسدال الستار على نظام دولي وافتتاح نظام آخر فضلا عن أسباب عديـدة أخـرى تمثلـت هـذه الحـالات التـي وقـع جـزء منهـا ولا يـزال الأخـر في طـور التنظـير المسـتقبلي كالحالـة الفوضوية والقطبية القارية واللاقطبية والقطبية التخصصية.

أن دراسة العلاقة التطورية التناوبية المغذية ما بين النظام الدولي من جانب والقوى الكبرى من جانب آخر كعلاقة طردية في أحيان وعكسية في أحيان أخرى تمثل المفتاح الرئيس للولوج نحو فهم آليات عمل هذا النظام وطبيعة الاشتباك الحاصل بينه وبين القوى الكـبرى منذ نشأت هذه القوى حتى ولادة النظام الدولي لاحقاً بالمعنى النظمي الحالي. أي أن هناك رابطـة تطوريـة وثيقـة تبحـث في مسـار النظـام الـدولي والحـالات التـي مـر بهـا والعلاقـة الانعكاسية لتطور القوى الكبرى وتحسس قوى الجذب بينهما من حيث التأثير والتـأثر، لـذا أن الدراسة المنهجية لتطور النظام الدولي بالاتساق مع دراسة تطور القوى الكبرى من حيث تتبع مسارات النشأة ومغذيات كل طرف منهما للآخر ولنفسـيهما واليـات العلاقـة عـلى مـر التاريخ، قد تعطي صورة رصينة بشكل واسع عن مستقبل العلاقة بين النظام الدولي والقوى الكبرى واليات التشكيل، وكل ذلك يأتي بالتعامد مع الاستناد عـلى واقـع حـال العلاقـة (بـين النظام الدولية والقوى الكبرى) حاليا لصياغة خارطة مستقبلية محتملة مشروطـة بنـاءً عـلى المعطيات المتدفقة من الطرفين.

بطبيعة الحال وبقدر تعلق الأمر بماهية القوى الكبرى والنظام الدولي وقضايا إعـادة تشكيله والمستلزمات القوية والإسـتراتيجية المطلوبـة، أصـبح مـن الواضـح وبشـكل لا يقبـل الجدال، أن مفهوم القوة بصفته العامة والخاصة قد تغـير بشـكل سـاعد بصـورة واسـعة إلى إعادة قراءة متبنيات الدول الإستراتيجية فيما يخص آليات الصعود وبناء الذات .

أن تشعب الفواعل وتنوعهم بصورة غير تقليدية أضاف بعداً جديداً للعلاقات الدولية لم يكن يعرفه العالم قبل عام 1991، فقد شكلت الانتقالة القوية الجديدة شبقاً مفاهيمياً نظرياً اقتضت معه الضرورات المنهجية والعملية والتطبيقية أن يتم إعادة تعريف العلاقات الدولية من جديد وما ترتب على ذلك من مسوغات إعادة إنتاج نظريات جديدة تستطيع تحليل وقياس البيئة الدولية والمسرح الجيوسياسي العالمي الشامل والذي أصابه التوسع بشكل ملفت وسريع، فبعد عام 1991، واندفاع العولمة بشكل كبير، شكلت الفواعل الجدد رقماً جديداً صعباً في موازين النظام الدولي والقوى الكبرى، ولم يعد يمكن تجاهل دور هذه الفواعل التقليدية وغير التقليدية كـ(الشركات العابرة للقارات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والجماعات المسلحة ووسائل الأعلام والمافيات والمنصات الدينية والفواعل الشبكية الفردية وغيرها كثير) .

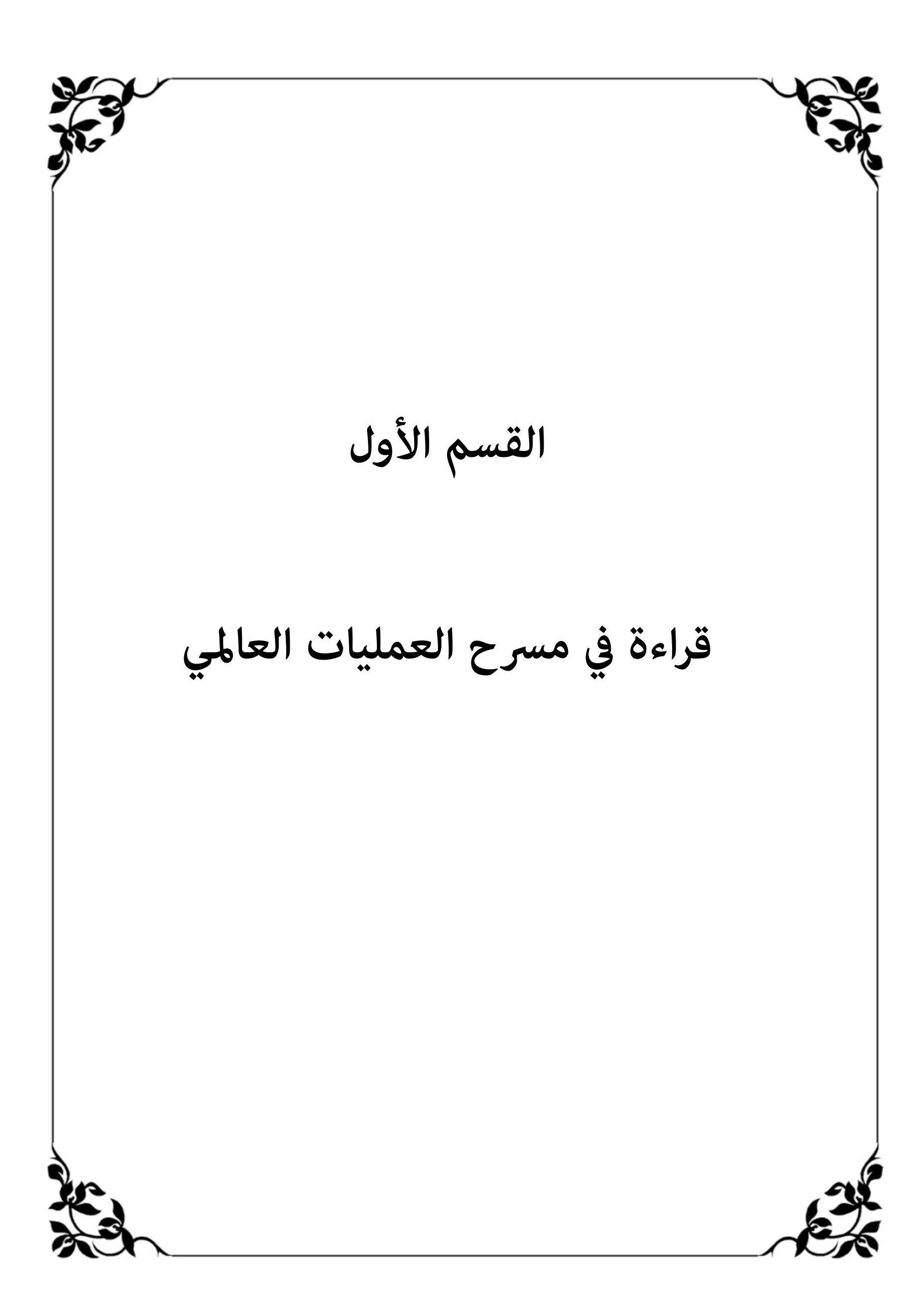
جل ذلك ترتب عليه أيضا ازدياد فرص حدوث التغيير في النظام الدولي وخروجه من حيازة الدولة التي كانت تصنف على أنها الفاعل الوحيد القابض على قرار التغيير ومحتكرة تنفيذه. فلم يعد بالإمكان بسهولة بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية الكبرى أن تهيمن على سياسات عمل وقدرة شركات النفط العالمية وشركات السلاح والجماعات الإرهابية وسائل الإعلام والدبلوماسية الشعبية التي أصبحت ظاهرة ومعلم من معالم القرن الحادي والعشرين، إذ بدأت هذه الفواعل تشق طريقها باستقلالية نسبية كبيرة عن الدولة المنشأة لها وتضع لنفسها سياسات واستراتيجيات كثيراً ما تتعارض مع الدول القوى الكبرى نفسها، فتحدي التغيير وفقاً لهذه المنطلقات على مستوى النظام الدولي والقوى الكبرى فيه، أصبح أكثر صعوبة من قبل بعد أن كانت مغذيات التغيير داخل النظام مقتصرة على دول بعينها. أما اليوم، فقد صارت الساحة الجيوسياسية الدولية أو المسرح الجيوسياسي العالمي مرتعاً للفواعل التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير على طبيعة التوازن وشكله وفاعليه بالقدر الذي يؤثر بشكل واضح على طبيعة العلاقات الدولية في مرحلة من المراحل، بيد أن الأمر يبقى

نسبي ولا يتجاوز حدود الدول الكبرى وقدراتها على إيقاع التغيير والسيطرة عليه والتحكم في اتجاهاته ومصيره.

بشكل عام يهدف الكتاب الإجابة على التساؤلات المركزية البحثية الآتية :

1. كيف يمكن توصيف التغيير الذي حدث على مستوى فواعل النظام الدولي ومن هم ابرز اللاعبون الجدد ؟
2. ما هو شكل النظام الدولي أو الحالة الدولية المتوقعة علمياً وفقاً لمضاعفات قابلية القوة على التحول سريعاً وتشتتها عالمياً ؟
3. ما هي اكبر التحديات التي تواجه القوى الدولية حالياً وما هي ابرز التحديات المستقبلية التي ستواجهها ؟
4. كيف يمكن استشراف طبيعة التوازن الاستراتيجي العالمي، ما هي ملامحه ؟ من هم أطرافه ومفاعيله ؟ ما هي أهم القوانين الحاكمة لهذا التوازن المستقبلي ؟
5. كيف ستكون النتائج الجيوسياسية المنعكسة نتيجة عملية التحول في القوة وتبادل الأدوار حيال القوى الكبرى والنظام الدولي وطبيعة البيئة الإستراتيجية الدولية ؟
6. ما هي الآثار والعواقب المترتبة على تغيير مفردات القوة وتفرعاتها في القرن الحادي والعشرين ؟
7. هل ستتغير قوى الجذب المتبادلة بين النظام الدولي والقوى المحركة له والمشتركة في إعادة تشكيله؟
8. كيف سيتم إدارة المخاطر الجديدة ؟ هل نحن بحاجة إلى نظريات جديدة لفهم مسار العلاقات الدولية؟
9. أين موقع العرب في هذا النظام وما هو مصير الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين؟

المحرر د. علي اغوان



القسم الأول

قراءة في مسرح العمليات العالمي

فواعل النظام الدولي في مطلع القرن الحادي والعشرين

د. سيف نصرت الهرمزي [1]

شهدت مرحلة نهاية الحرب الباردة عدة تحولات على مستوى العلاقات الدولية مست بالأساس الفاعلين في هذه العلاقات سواء في بنياتهم الهيكلية أو الفلسفية أو في الأدوار التي يلعبونها على الساحة الدولية. ويقصد (بالفاعل) هو كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على أن يلعب دورا في مسرح العمليات الدولي ويؤثر في مساراته والتعاطي مع أي قضية موضع التفاعل.

إن الفاعلون الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون، لذلك فيتعين أولا تشخيص هؤلاء الفاعلين قبل أن نلقي الضوء على أصنافهم وطبيعة علاقتهم بالنظام الدولي ودراسة طبيعة التأثير والتأثر. فقد تعددت الإجابات الخاصة بتشخيص الفاعلين في حقل العلاقات الدولية والوظائف التي يؤدوها، فبينما يرى أنصار الاتجاه الضيق في فهم طبيعة العلاقات الدولية إن الدولة هي الفاعل الوحيد والرصين في هذا الحقل، ويرى اتجاه آخر وهم أنصار التفسير الواسع أن قائمة الفاعلين عريضة جدا وفي لحظة من لحظات التاريخ يجب أن يدرج في قائمة الفاعلين العديد من اللاعبين بدءا من المؤسسات والمنظمات المدنية والشعوب والجماعات انتهاءً بالأفراد المؤثرين وفواعل الشبكة فضلاً عن اللوبي والمؤسسات الإعلامية العالمية والمؤسسات الدينية والمذهبية.

المطلب الأول : فواعل النظام الدولي

إن العدد الأكبر من الافتراضات المنطقية التي يضعها الخبير الاستراتيجي بخصوص البيئة الإستراتيجية أو الإطار العالمي له علاقة بدوافع وقوة اللاعبين الآخرين في النظام العالمي، وبالتالي تكون الرغبة عند التحضير لمصادر التحليل لدى

---

(1) د. سيف نصرت الهرمزي، العراق، مقرر قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية\ جامعة تكريت.

الخبير الاستراتيجي معرفة الفواعل بتفاصيلها ومن هو الصديق ومن هو العدو لدولته وما هو إطار التفاعل القائم على الثالوث المتغير (صراع –تنافس –تعاون) لفهم أعمق لنمط العلاقات مع كل وحدة سواء أكانت رئيسية أم ثانوية. وعند العودة إلى المضامين المنهجية باستجلاء والى الجذور التاريخية لفكرة النظام الدولي نجدها في مع الاتفاقية الدولية (ويستفاليا)، إذ يجمع أغلب الباحثين في العلاقات الدولية أن الفضل يرجع في نشوء ما أضحى يسمى الآن بالنظام الدولي إلى اتفاقية (ويستفاليا) 1648 م، هذه الاتفاقية التي أرست أسس الدولة القومية الحديثة، القائمة على مفهوم السيادة، ومبدأ عدم الاعتداء، واحترام حرمة الحدود للدول المستقلة. إذ برزت الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، وأصبحت الدولة ظاهرة جغرافية وسياسية.

وعند العودة إلى فواعل النظام الدولي فانه يضم في هيكله وإطاره العام وحدات فاعلة تؤثر وتتأثر في الأفعال الناتجة عن الجزئيات وبالتالي فان السلوك الذي من أهم خواص النظام الدولي لاسيما في القرن الحادي والعشرين خاصية اللاتجانس في فواعله فالنظام السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في:

1. حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة والقدرة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة.
2. العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً. وبالتالي نكون أمام نظرية المركز والأطراف.
3. وتظهر حالة انعدام التجانس في ازدياد الهوة التكنولوجية بين مجموعة قليلة من الدول المتطورة وبين الدول المتخلفة في المجال المعلوماتي والتكنولوجي، ما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية. وهو ما سنعالجه في بحثنا.

ويمكن تقسم الفواعل في النظام الدولي بحسب التصنيف التقليدي

اولاً: الفواعل الدولية

يتمثل هؤلاء الفاعلون اساساً في الدول القومية (Nation-States) التي لايزال لها الثقل الضارب والنفوذ المؤثر من بين كل القوى التي تتحرك على المسرح السياسي، وان ما يميز الفواعل الدولية أنها تتحرك بصلاحيات سيادية كاملة وغير مشروطة إلا بما تتوافق ومصالحها وما ترتضيه إرادتها الحرة دون قيد أو إكراه خارجي. [1]

وتضم كل من:

1- الدول [*]:

التي يتفق عليها المعنيون في العلاقات الدولية بأنها الفاعل الرئيس في هيكل النظام الدولي، لما تمتع به الدول بصفة السيادة، لأن الأخيرة تميز الدولة عن غيرها من الجماعات الدولية. بل المدرسة الواقعية التقليدية تعد الدولة الفاعل الوحيد في النظام

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة – مصر، 2011، ص 96.

(*) والواقع الموضوعي يشير أنه من خلال معيار القوة تنقسم الدول في هيكل النظام الدولي إلى:

1-الدول العظمى: وهي التي تمارس تأثيراتها في نطاقات متعددة على مستوى العالم، كالولايات المتحدة.

2-الدول الكبرى: وهي التي تمارس تأثيرها في نطاقات محدودة وهي ترغب بالقيام بدور عالمي بيد إن قدراتها لا تتناسب ومقوماتها أو بسبب تكلفة الدور، كفرنسا وبريطانيا والصين واليابان.

3-الدول المتوسطة: وهي التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى الأقاليم ليس بمقدورها أن تلعب دوراً عالمياً، لكنها تملك وسائل تمكنها من لعب دور إقليمي مثل البرازيل.

4-الدول الصغرى: وهي التي لا تمارس تأثيرات ذات أهمية خارج حدودها، ودائرة الجوار المباشر، وهي تلعب دوراً محلياً، كنيكارغوا، البحرين.

راجع : سيف نصرت توفيق الهرمزي، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي . . الولايات المتحدة الأميركية انموذجاً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة –قطر، 2016، ص 88.

الدولي، وما سواه يأتي تباعاً. إذ يستندون في ذلك بان الدولة تتمتع بالشخصية القانونية مما يسمح لها بان تكون موضوعاً وفاعلاً للقانون الدولي. وحين تكتمل عناصر قيام الدولة اكتمالا صحيحا ويصبح معترفا بها من جانب مثيلاتها، تتمتع هذه الدولة من الناحية القانونية بالسيادة. إن الدول لا تتساوى في الواقع على الرغم من أنها تتساوى قانونيا، سواء من حيث المساحة أو تعداد السكان والموارد الحالية والمحتملة ولا القدرة التكنولوجية وكذلك لا تتساوى من حيث قدراتها العسكرية والجمع بين هذه المتغيرات هو الذي يسمح لنا بوضع ترتيب هرمي يسمح بتحديد دورها وقدرتها على التدخل على المسرح الدولي. غير أن المعطيات المادية ليست هي الحاسمة، فالدول تختلف من حيث نظمها السياسية والاقتصادية ومن حيث الأيديولوجية السائدة. أما القرن الحادي والعشرين فيضع الدول المتقدمة في المجال التكنولوجي والمعلوماتي في مقدمة الدول الفاعلة والأكثر تأثيراً في النظام الدولي أو العالمي، وهذا ينسحب على باقي مقومات قوة الدولة المادية وغير المادية وصولاً إلى مفهوم القدرة الذي يحدد مكانة الدولة من حيث الفعل واستخدام القوة وليس امتلاكها. وفي هذا الإطار يؤكد "زبيغنيو بريجنسكي" (يبدو أن دور الدولة يتراجع كوحدة أساسية في المجتمع الدولي وفي حياة الفرد ويعود هذا الانحسار إلى نهاية الحرب الباردة عندما بزغت فواعل غير الدولة على حساب الأخيرة قوة التغيير الرئيسية، خاصة بعدما أصبحت المصارف الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والجماعات الراديكالية والإرهابية ذات البعد العالمي تنشط بشكل أكثر متجاوزة المفاهيم السياسية للدولة). [1]

وبرزت في الإطار أنماط ومفردات جديدة من الهويات المتجاوزة لنموذج الدولة القومية تتحرك الكثير من الهويات (اثنية، لغوية، دينية) بصورة بنائية جديدة و أعلنت عن مكانها المستقل ذاتيا في المجالات المؤسسية الرئيسية (البرامج التعليمية، أجهزة الإعلام . . . الخ). وتعكس هذه التطورات تحلل الخصاص البنيوية الأساسية

---

(1) رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيو استراتيجياً، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، ط2، بيروت –لبنان، 1999، ص 41.

للدولة وخصوصا ضعف الهيمنة الايديولوجية وصولاً إلى أضعاف السيادة الوطنية والولاء إن لم نقل الانعدام في ظل انتقال الولاء باتجاه المذهب أو القومية أينما حلت خارج حدود الدولة الواحدة، واهم مظاهر هذا الضعف فقدانها جزء من سيطرتها على العنف المحلي والدولي الذي أصبح في يد الجماعات الراديكالية و الانفصالية. [1]

ومما تجدر الإشارة إليه في أهمية الدولة كوحدة رئيسة في النظام الدولي فان الدول لها اتجاهين في حركتها الأول تتحرك وفق مقومات قوتها المادية وغير المادية وبالتالي قدرتها على استثمار تلك المقومات بما يخدم أهداف الإستراتيجية الشاملة، والثاني: أنها تتحرك بموجب مجموعات أو كتل سياسية أو اقتصادية، تجمعهم أفكار ومصالح تتفق وتطلعاتهم الخارجية، على سبيل المثال لا الحصر تكتل "بريكس" (B. R. I. C. S) الذي يضم كل من (البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين وانضمت فيما بعد جنوب أفريقيا). إذ كان لهذه التكتل أهداف تحاول إعادة صياغة النظام الدولي بما ينزع الهيمنة الأميركية على وجه الخصوص والغربية بشكل عام وإدماج فاعلين جدد من القوى الصاعدة والعمل على ضرورة تفعيل عدم استخدام القوة في النظام الدولي، وإصلاح الأمم المتحدة، لاسيما في مجلس الأمن الدولي "لجعله أكثر فاعلية وتمثيلاً، أما الوجه الاقتصادي فان النظام الرأسمالي أصبح السمة الأبرز لشكل النظام الاقتصادي العالمي فالكل يقبع تحت وطأة نظرية المركز (الدول الرأسمالية المتقدمة) والأطراف (باقي دول العالم) التي ترتبط بالمركز ويستنزف الفائض المالي والنقدي وفي مقدمتها الموارد الأولية التي تكون في مقدمة أولويات استمرار عجلة الصناعة والتكنولوجيا للمركز الرأسمالي[2].

---

(1) محمد غالب، البنية الجديدة للنظام الدولي في العقد الثاني من القرن العشرين، دراسات سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد 22، آذار 2014، ص 3 .

(2) ماهر إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس . . نشأته، اقتصادياته، أهدافه)، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة – مصر، 2014، ص ص 12-20.

وبالتالي فان التكتلات التي تشكلها الوحدات الرئيسة في النظام الدولي لها أهميـة في التأثير والتأثر على باقي منظومة النظام وهو ما يكسبها الأهمية في تحديد مسـارات التغيـير وفق المعطيات التي تترتب من السلوك الكلي للتكتل وهذا الأمر لا يقتصر على هـذا التكتـل فحسب وإنما يتسع إلى ابعد من ذلك.

2- المنظمات الدولية

هي جماعات قائمة بموجب معاهدة بين عدد من الدول، وجودها يعـبر عـن ظـاهرة التعاون في أطار النظام الدولي، ويتفق جميـع المختصـين في التنظـيم الـدولي بـان المـنظمات الدولية لاعب مهم في العلاقات الدولية إلا أنهم يختلفون في عـدها لاعـب رئـيس أم ثـانوي. وهذه المنظمات تكون ذات اتجاهين دولي وإقليمي وتقوم على مبدأ المشـاركة الاختياريـة، بمعني إن الدول المنضوية تحت أطار هذه المنظمة تقبل بالانضمام إلى هذه العضوية متى ما توافقت مع الرؤية والأهداف المرسومة لها. ويكون تأثير هذه المنظمات بحسـب الـدول المنتمية إليها التي أشرنا إليها انفاً ن فالدول الكبرى لاسيما الدول الأعضاء الدائمة العضـوية في مجلس الأمن يكون لها تأثير في القرارات الدولية الصـادرة عـن المنظمـة بخـلاف الـدول الضعيفة (دول العالم الثالث). [1]

ومن أهم المنظمات الدولية التي شكلت الإطار السياسي والأمنـي للنظـام الـدولي منظمة الأمم المتحدة التي تحتضن 193 في عضويتها وجاء تأسيس هذه المنظمة لتشكل جوهر النظام الدولي القائم على القوى المنـتصرة في الحـرب العالميـة الثانيـة بعـد أفـول القوى الأوربية واندحار اليابـان، فقـد أريـد بـالأمم المتحـدة أن تكـون مشروعـاً سياسـياً وترتكز على مجلس الأمن فهو المسؤول عـن حفـظ السـلم والأمـن الـدوليين كـما ورد في المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة، فمجلس الأمن الأداة الدولية التـي حـددت مسـار الكثير من القضـايا الدوليـة الـذي يعتمـد عـلى الأعضـاء الـدائمين محـور النظـام الـدولي (الولايـات المتحـدة الأميركيـة والمملكـة المتحـدة البريطانيـة وروسـيا الاتحاديـة والصـين

(1) ينظر: إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص ص 110-113.

وفرنسا)،[1] والحقيقة إن الجهاز السياسي للنظام الدولي كـان في ظـل الحـرب البـاردة يعمـل وفق الصراع والتنافس الايدولوجي الذي كان قائما آنذاك أبـان الحـرب البـاردة وبعـد تفكـك الاتحـاد السـوفيتي السـابق 1991 تبلـور عمـل المنظمـة وفـق القطيبـة الأحاديـة الأميركيـة الغربية. وكان للأمم المتحـدة أدواراً كبـيرة في التـدخل الإنسـاني والحـروب العسـكرية الـذي تصب في المحصلة لصالح الأعضاء الدائمين وبالتحديـد الولايـات المتحـدة الأميركيـة وحلفائهـا ولسنا بصدد الخوض في ثنايا القضايا التي عالجتها منظمة الأمم المتحدة أو جهازه التنفيذي.

أمـا أهـم المؤسسـات والمـنظمات الاقتصـادية الدوليـة التـي حـددت شـكل النظـام الاقتصادي الدولي فقد تمثل بالثالوث المقدس، وكانت البداية من اتفاقية (بريتـون وودز) في عام 1944 التي أفرزت صندوق النقد الدولي(IMF) الذي يعنى بتحقيق الاستقرار في أسـعار الصرف العالميـة والبنـك الـدولي(IB) الـذي يهـتم بإعـادة الأعـمار والتنميـة ومنظمـة التجـارة العالمية (WTO) التي تعمل على تحرير التجارة الدولية،[2] إذ شكلت هـذه المـنظمات الـثلاث الرئة الخارجية للنظام الرأسمالي وهي بذلك خلقت نظامـاً اقتصـادياً دوليـاً محاذيـاً إلى النظـام السياسي الدولي المتمثل بالأمم المتحدة، وبذلك أصبح العالم تحت مظلة قطبين في أبـان الحـرب الباردة حتى أفول الاتحاد السوفيتي وتفككه وبذلك أصبح النظام الدولي رأسـمالياً يمثـل نفـوذ وهيمنة القوى الكبرى الولايات المتحدة الأميركيـة والـدول الأوربيـة حتـى أصـبحت الأخـيرة في تكتل افرز عنه بعد مراحل من التطـور التـدريجي إلى الاتحـاد الأوربي وحتـى يومنـا هـذا فـما زالت التكتلات والمنظمات الدولية تتسارع من حيـث العـدد والتـأثر حتـى أصـبح دور الـدول

(1) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحـدة الأميركيـة، دراسـة في الأفكـار والعقائد ووسـائل البنـاء الإمبراطـوري، دار الشـوق للـنشر والتوزيـع، ط1، عـمان - الأردن، 2009، ص ص 110-111.

(2) محمد عيسى عبد اللـه وموسى إبراهيم، العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة، دار المنهـل اللبنـاني للطباعـة والنشر، ط1، بيروت -لبنان، 1998، ص 187و215.

من حيث المفهوم التقليدي ثانوياً طبقاً لقواعد السيادة أمام الكم الهائل من تلك المخرجات التنظيمية بمختلف إشكاليها السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية . . . الخ.

ثانياً: الفواعل من غير الدول

بعد اتساع مفهوم النظام الدولي وتطوره نحو النظام العالمي الفاعل غير الدولي عادة ما يكون فاعل غير شرعي(غير معترف به) باستثناء بعض المنظمات غير الحكومية وغير الربحية لاسيما وان سياقات النظام الدولي بشقيه السياسي المتمثل بالأمم المتحدة والاقتصادي المتمثل بالثالوث المقدس الصندوق والبنك الدولي إلى جانب منظمة التجارة العالمية لا تقبل غير الدول والمنظمات الدولية وخارج هذا الإطار فهو يخرج عن دائرة الدولي والشرعية الدولية، ويوجد في إطار العلاقات الدولية عدد من التدفقات تخرج عن نطاق سيطرة أو رقابة الأجهزة الحكومية كانتقال الأفراد، ورؤوس الأموال، والأفكار، وهذا النوع من التدفقات يطلق عليه بالقوى عبر القومية.

ويقصد بالقوى عبر القومية الحركات والتيارات التضامنية الصادرة عن المبادرة الخاصة والتي تحاول تثبيت دعائمها عبر الحدود وتهدف إلى الترويج وتغليب وجهة نظرها في النظام الدولي، ويمكن التميز بين نوعين من القوى عبر القومية، إذ تستفيد بعض المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، بنوع من الاعتراف يمكنها من أن تلعب دورا استشاريا لدى المنظمات الدولية، أما إذا هدفت المنظمة إلى الربح فان القانون الدولي يتجاهلها ويتعامل معها انطلاقا من القواعد التي تتضمنها القوانين الوطنية.

1. المنظمات الدولية غير الحكومية

بداية نشأة هذه المنظمات يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وتوسع بشكل أكبر في النصف الثاني من القرن العشرين إذ شهدت تطوراً سريعاً لشكل آخر من المؤسسات الدولية بالتوازي مع نشؤ المنظمات الدولية الحكومية، وهي المنظمة الدولية غير الحكومية، وهي عبارة عن بنية تعاونية في مجال محدد وتجمع مؤسسات غير دولية

مثل منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات والاتحادات والنقابات بمختلف أشكالها. [1]

وهناك ثلاث مقاييس مهمة يضعها المختصون في العلاقات الدولية والمفكرين الاستراتيجيين للتميز ما بين المنظمات الدولية غير الحكومية عن الهيئات أو الشركات متعددة الجنسيات، وهي: الصفة الدولية لتشكيلها وأهدافها، والصفة الخاصة لنظامها الداخلي ولنشاطها، والطابع المجاني لنشاطاتها إلى جانب المجال الإنساني في اغلب اتجاهاتها. الهدف الأسمى لهذه المنظمات الدفاع عن المصالح الخاصة بوجهة سلطة الدولة. [2]

والحقيقة فان الأمم المتحدة قد ابتكرت مفهوم المنظمة غير الحكومية، من أجل تحديد منظمة مستقلّة عن الدولة لتقوم علاقات بينهما. والمنظمة غير الحكومية هي منظمة تتوفر فيها المعايير التالية وفق معطيات الأمم المتحدة :[3]

أ- هيكلية شبيهة بهيكلية منظمة تحظى بنظام تأسيسي وشكل قانوني.

ب- مؤسسة على يد أفراد أو منظمات مستقلّون عن الدولة.

ت- هيئات اتخاذ القرارات فيها مستقلّة عن سلطات الحكومة.

ث- أهدافها موجّهة للمصلحة العامة لا للربح، وتتخطّى مصالح أعضائها.

ويمكن تعريفها (بأنها إذًا منظمة تأسست بموجب مبادرة خاصّة بغية تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة. يمكن أن تحظى المنظمات غير الحكومية بأشكال قانونية متعدّدة. غير أنّ معظمها تتّخذ شكل جمعيات أو مؤسسات لا تستهدف الربح). [4]

---

(1) فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت -لبنان، 2009، ص ص 57-58.

(2) فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، مصدر سبق ذكره، ص 58 .

(3) دليل عمليّ للمنظمات غير الحكومية، سويسرا، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الآتي :
http://www. mandint. org/ar/guide-ngos

تم الاطلاع بتاريخ 28\1\2016

(4) المصدر نفسه .

والمـنظمات غـير الحكوميـة الدوليـة هـي هيئـات (خيريـة) عالميـة تضـطلع بجمـع التبرعـات مـن مجموعـة متنوعـة مـن المصـادر، شـاملة عمـوم الجمهـور، بهـدف مسـاندة مشروعات في بلدان العالم النامية. وتكون هذه المنظمات أحياناً منظمات متخصصـة، حيـث تركز على مجالات بعينهـا، مثـل: الرعايـة الصـحية، أو الزراعـة، أو جهـود الإغاثـة في حـالات الطوارئ، أو البيئة، أو التعليم، أو تنمية المجتمعات المحليـة، أو الإقـراض الأصـغر، أو مـزيجٍ من هذه المجالات. إلا ذلك الأمر يطرح الكثير من التساؤلات حول الأهداف والتمويل الكبير لبعض المـنظمات غـير الحكوميـة لاسـيما وان هنـاك تشـكيك بارتباطهـا أو بعـض موظفيهـا وأعضاءها بمخابرات دول أخرى لها أهداف ابعد من الهدف الإنساني الـذي يجـذب الجميـع وبالفعل فقد كان لبعض منظمات المجتمع المدني الداعية للديمقراطية وحقوق الإنسـان دور في إشعال فتيل الثورات في المنطقة العربية رغم صدق المطالب إلا أن قطف الثمار تبتعد في المحصلة عن القاعدة الجماهيرية صاحبة الفعل وتصبح الضحية، وتحول المكاسـب إلى قـوى إقليمية أو دولية لها مصالح من هذا التغيير. ولسنا بصدد تقييم تلك المنظمات بقدر تأكيـد دورها في التغيير الدول في ظل اتساع رقعة فواعل النظام العالمي الذي خرج عن إطار قيمته الدولة إلى روح العالمية في ظل العولمة.

2. الشركات متعددة الجنسيات

هي المفتاح الأول للعولمة التي شهدها العالم بشـكل واضـح في العقـد الأخـير مـن القـرن العشرين ومع التغيير السريع أصبح عالم اليوم بنظام عالمي من حيث التأثير وارتفاع وتـيرة فواعلـه مع دخول التكنولوجيا في كل مجال وسهولة الحصول عليها من قبل الأفراد، أطلـق عليهـا في بدايـة ظهورهـا الشركـات المتعـددة الجنسـيات (Multinational Company)، حيـث كانـت ملكيتهـا تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزهـا

الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country ، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries . وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة Transnational بدلاً من كلمة Multinational، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على أسواق متعددة في الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعدية الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات Supra National، وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته. [1]

ومن المهم التفريق ما بين مجموعة من الاصطلاحات التي تعطي معاني مختلفة لأسماء الشركات:[2]

1. **الشركات الدولية** International companies: وهي الشركات المصدرة والمستوردة وليس لديها استثمارات خارج وطنها.

2. **الشركات متعددة الجنسيات** Multinational companies: هي شركة أو شركات ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في

(1) كريم نعمه، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد،

(2) شارل حسو،الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، حلب-سوريا، 2006، ص 46.

دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة، بمعنى أنها الشركات التي تشترك في أسهمها أكثر من دولة ولديها استثمارات خارج بلدانها، وتعتمد على اللامركزية في إدارة إنتاجها، فهي ليس لديها دور تنسيقي حول عرض المنتجات في كل بلد، وإنما تركز على التكيف مع المنتجات والخدمات في كل الأسواق المحلية الفردية التي تستثمر فيها. وتعمل الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنويع وتغير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف.

3. **الشركات عابرة القوميات** Transnational companies: وهي إحدى أكثر المنظمات والشركات تعقيداً، فهي شركات يكون لها جنسية واحدة وشركة أم واحدة تسيطر على الإنتاج والتحكم بمسائل الإنتاج والتسويق فضلاً عن احتفاظها بكل التقنيات والميزة التكنولوجية في بلدين أو أكثر، لكنها لديها فروع تصنيع خارج حدودها لأسباب تتعلق بانخفاض كلفة الإنتاج وانخفاض أجور الأيدي العاملة والظروف الاستثمارية أو القرب من الأسواق العالمية الاستهلاكية. [1] على سبيل المثال شركة (أبل Apple) لصناعة الأجهزة والحاسبات اللوحية والهواتف الذكية المحدودة، فهي شركة أميركية الجنسية وان شركتها الأم ومقرها الرئيس الذي يتحكم بالإنتاج والتسويق والبحث والتطوير[*] في أميركا، أما مصانعها فهي خارج الولايات المتحدة الأميركية وبالتحديد في الصين وهونك كونك.

---

(1) LEE IWAN ،Difference between a global، transnational، international and multinational company،18-06-2007:

http://leeiwan. wordpress. com/2007/06/18/difference-between-a-global-transnational-international-and-multinational-company/

(*) البحث والتطوير research and development : اختصاره R&D، لعمل الإبداعي الذي يتم على أساس نظامي بهدف زيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك معرفة الإنسان، الثقافة والمجتمع، واستخدام مخزون المعرفة هذا لإيجاد تطبيقات جديدة". ، يظل التنافس المحموم بين الدول

4. **الشركات العالمية** Global companies: هي الشركات التي لديها استثمارات موجودة في الكثير من البلدان. أي أنها تسوق منتجاتها من خلال استخدام نفس نسق - صورة / العلامة التجارية في جميع الأسواق. وهي عموماً لديها مكتباً واحداً للشركة هو المسؤول عن الإستراتيجية العالمية. يعمل على التأكيد على وحدة التخزين، وإدارة التكاليف والكفاءة. ومن الشركات العالمية: متاجر وول مارت الأميركية Wal-Mart Stores، يخدم وول مارت أكثر من (100) مليون عميل في (26) بلداً في الأسبوع. وهي الشركة الأولى من حيث انتشارها وأسهمها في قائمة الـ(500) شركة العالمية. وغيرها من الشركات كـ" شركة رويال داتش شل Royal Dutch Shell" و"مجموعة سينوبك Sinopec Group". (1)

وبعد التوضيح والتفريق بين هذه الأنواع من الشركات نصب اهتمامنا على الشركات المتعددة الجنسيات التي تعد ذخراً كبيراً للاقتصادات الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، إذ تعد الشركات متعددة الجنسيات أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبية المباشرة، فهي كظاهرة حديثة تقترن بتدويل الإنتاج، حيث الاستثمار الأجنبي وأنشطة الفروع الأجنبية المختلفة وعملياتها، وتوسعت على صعيد

والشركات في عالم يتغير بسرعة، فقد بات من الضروري التركيز على قطاع البحث والتطوير بهدف مراجعة وتنقيح التصاميم والتقنيات المتوفرة، وزيادة كفاءة عمليات الإنتاج وتحسين المنتجات الحالية وابتكار منتجات جديدة من أجل مواجهة المنافسين ومتابعة التغيرات المستمرة في رغبات الزبائن. أما أكبر المنفقين على البحث والتطوير في العالم هم الولايات المتحدة (345 مليار دولار سنوياً)، يليها الاتحاد الأوروبي (231 مليار دولار)، ثم الصين (136 مليار دولار) ثم اليابان (130 مليار دولار). وعند مقارنة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول، فإن أكبر عشرة دول هي إسرائيل (5. 4%)، السويد (7. 3%)، فنلندة (45. 3%)، اليابان (4. 3%)، كوريا الجنوبية (2. 3%)، سويسرا (9. 2%)، آيسلندة (8. 2%)، الولايات المتحدة (6. 2%)، ألمانيا (5. 2%) ثم النمسا (45. 2%).

(1) Global 500، http://fortune. com/global500/wal-mart-stores-1.

الدول المتقدمة والدول النامية وازدادت أهميتها على مستوى الإنتاج العالمي بيد أنها تصب لصالح الدول الصناعية المتقدمة.

الشركات متعددة الجنسيات بعدها الرئة الخارجية التي يتنفس بها الاقتصاد الرأسمالي إن صح التعبير، لأنها تستطيع أن توصل إنتاج الشركة الأم وتسويقه خارج حدود أية دولة، وهذه الشركات ليست فقط شركات ضخمة باستطاعتها تسويق إنتاجها في الخارج فحسب، لكنها شركات صدرت حزم من رأس المال والتكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات التسويقية بهدف القيام بالإنتاج في دولة أجنبية. وفي كثير من الحالات فإن إنتاج هذه الشركات يغطي العالم برمته مع اختلاف مراحل الإنتاج المتبعة في دول مختلفة والتسويق أيضا على مستوى دولي أحيانا وبيع السلع المصنعة في دولة أو دول في جميع أنحاء العالم، وأخيرا تهدف الشركات متعددة الجنسيات إلى إيجاد شركات تابعة في العديد من الدول، ووجد أن مثل هذه الشركات تمثل ما نسبته (80%) من جميع الشركات الأجنبية التابعة للشركات الامريكية الضخمة [1].

ويمكن تجسيد دور الشركات متعددة الجنسية وسطوتها في السوق العالمية من حقيقة كون (50 %) من تجارة الولايات المتحدة واليابان و (80 %) من تجارة بريطانيا هي معاملات بين شركات وفروع للشركات نفسها في دول أخرى. كما تقدر مبيعات الشركة العالمية الأولى (7705) بليون دولار سنوياً، وهي تمثل (35%) من الناتج الإجمالي العالمي الذي يقدر بـ(21850) بليون دولار في العام نفسه. علماً إن جميع المؤشرات الاقتصادية تشير إلى النمو المستمر في هذه النسب وبالتالي تعزيز هيمنة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي. [2]

(1) جون إدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، دار الكتاب الأردني، عمان-الأردن، 1998، ص 114 .

(2) جون إدلمان سبيرو ، مصدر سبق ذكره، ص 120.

3. الحركات الراديكالية وحركات التحرر الوطني

عند النظر في أبعاد تلك الحركات نجد أن الطابع المؤسس لها يقوم على مقومات قوة فكرية تستقطب محفزاتها من الواقع الموجود على الأرض، وغالياً ما تكون في صلب الفكر الذي يمس الاعتقاد أو العادات والتقاليد ليكون المحور في الفكر الجمعي ومن ثم الانطلاق نحو مشروع ذو أبعاد تتجاوز القوة العسكرية إلى أبعاد اجتماعية وسياسية. وإذا ما عدنا إلى التشابك الاصطلاحي ما بين الراديكالي والأصولي وحركات التحرر نجدها في المحصلة تصب في نفس بوتقة الإصلاح والتغيير والحفاظ على الأصول المكتسبة التي نشأت عليها تلك الشعوب التي يدافعون عنها أو الأمة أو الأرض . . الخ. إن الجماعات الأصولية لاسيما التي تحمل توجهاً عالمياً من حيث الفكر والعمل تعد من أكثر المخاطر التي تهدد الأمن والسلم الدولي في عالم اليوم، فالجماعات الراديكالية والأصولية تعمل بمتلازمة البؤر في تنفيذ مخططاتها أينما وجدت مرفأ أو بؤرة تؤيد أفكارها فهي تبحث عن الحاضنة وتسير على نمط المظلومية لاستدراج المؤيدين والمناصرين وبالتالي الحشد الفكري الجمعي باتجاه مصالحهم على حساب قضايا الشعوب العادلة، فهي ليس لها ارض ثابتة نسبياً ولا شعب ولا حكومة ثابتة، كالدول، حتى يتم استهدافها أو الضغط عليها من قبل الدول، بل أن استخدام القوة الخشنة المباشرة للقضاء عليها يولد رد فعل مضاد أكثر من الفعل نفسه، بسبب النمط الفكري والعقائدي والبنيوية التي أسست عليها. أما حركات التحرر الوطني فهي تقوم في الحقيقة على مبادئ ذات أبعاد محلية غالباً وقد تلجا إلى أبعاد إقليمية أو دولية للترويج لمشروعها وتدويله عبر أفعال هنا وهناك وللضغط على المجتمع الدولي أو المحيط الإقليمي إلى إيجاد حلول سريعة لمرحلة الظلم التي تتعرض لها معتقداتهم أو أرضهم. وقد برزت حركات تحرر وطني ذات طابع إسلامي، فهناك حركات تنتمي فكرياً وعقائدياً إلى تيار الإسلام السياسي، وهي عاملة في محيطها الإسلامي وتشكل في الوقت نفسه نواة وعنصراً اساسياً في حركات التحرر الوطني في بلادها، ومن هذه الحركات على سبيل المثال حركة حماس الإسلامي في فلسطين التي تحكم غزة منذ عام

2007، التي تعمل إلى إيجاد مشروع عربي وإسلامي متكامل لتحرير ارض فلسطين التاريخية مـن النهـر إلى البحـر، إذ أن الصراع هـو صراع وجـود ولـيس صراع حـدود،[1] وبمـا أن هـذه الحركات لات مثل بعداً دولياً في استثناءات معينة فإنها لا تعـد فـاعلاً مـن غـير الـدول عـلى غرار القاعدة أو تنظيم داعش في قضايا النسق الدولي .

ويمكن اخذ نماذج تعدهم الولايات المتحدة أهم الفواعل من غير الدول التي تشـكل تهديداً وتحدياً على المصالح الأميركية وحلفائها وهي:

أ. تنظيم القاعدة (*) وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

يعد تنظيم القاعدة منظمة وحركة متعددة الجنسيات إسلامية وأصـولية، ويمكـن أن نبين مجموعة من الأسباب التي جعلت من القاعدة فاعلاً في النظام الدولي حيـث أصـبحت جميع حركتها التغييرية ذات بعد عالمي كونها إحدى الفواعل غير الدولية في النظام العـالمي الذي تعددت فواعله:

- إن المحور التي تأسيس عليـه التنظـيم هـو الاعتقـاد الجمعـي، تحـت شـعار كبـير تتقبله الأذهان (الإسلامية) وهو الخلافة الإسلامية واستعادة القدس وان كان الفعل يتنـاقض مع الفعل، واستعادة الهيبة للأمة الإسـلامية بـدل الخنـوع والتبعيـة للغـرب، لاسـيما وان مـا جمعهم في أفغانستان هو الجهاد نصرة المسلمين ضد الشيوعية، بعد أن فتح الباب لهم.

---

(1) جمال سند السويدي، السراب، مركز الإمـارات للدراسـات الإسـتراتيجية، ط1، دبي – الإمـارات العربيـة المتحدة، 2015، ص ص 187-188.

(*) تأسست في أب 1988، ويرجع أصل التسمية عندما لاحظ "أسـامة بـن لادن" بعـدم تـوفر سـجّل عـن (حركة المجاهدين) القادمين، مما كان يوقعـه في مشـكلات مـع عـائلاتهم، فقـرر ترتيـب سـجلات لتشـمل تفاصيل عن كل من وصل إلى أفغانستان وتاريخ قدومه والتحاقه بمعسكرات التدريب ثم التحاقه بالجبهة واتفق على تسمية تلك السجلات بـ" القاعدة "، يرى كثير من الباحثين إن أصـل كلمـه القاعـدة يرجـع إلى تأسيس "أبو عبيدة البنشيري" لمعسكرات تدريب للمجاهدين لمقاومه (الاحـتلال السـوفيتي-لأفغانسـتان) أطلق عليها اسم معسكرات التدريب بالقاعدة. المصدر: كلينتون جيه أنكر ومايكل د. بروك، مصدر سـبق ذكره، ص ص 17-18.

● بعد إعلان الاتحاد السوفيتي الانسحاب من أفغانستان، كان هناك الكثير من العرب الأجانب من غير الأفغان، وبدأ التخوف من العودة إلى بلدانهم لأسباب تتعلق بالملاحقة الأمنية أو اغتيالهم كما اغتيل (عبد الله عزام) في أفغانستان، كذلك أن هناك الكثير من الأجانب قد استقر وكون عائلة في أفغانستان، كل هذه عوامل جعلت من أفغانستان جذور ومنطلق أفكارهم.

● كان لتفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج على العراق عام 1991، وتوغل الولايات المتحدة في قواعد في دول ومياه الخليج العربي، وإعلان الولايات المتحدة النظام الدولي الجديد وتربعها قمة التراتبية الدولية، وبزوغ نظريات صراع الحضارات، جعلت من الولايات المتحدة العدو الأول للتنظيم.

● استطاع التنظيم من تدريب عناصر متعددة الجنسيات في معسكرات لتأهيلهم للحرب ضد الصليبين وفق مشروعهم. وبالتالي نشرهم في بلدانهم كخلايا نائمة معدة للتنفيذ عندما توجه، وبالوقت نفسه استخدامهم كأدوات لنشر فكر التنظيم في أوساط المسلمين تحديداً في دول أوروبا وأميركا.

● تمكن "أسامة بن لادن" من إقناع أيمن الظواهري بترك الجهاد ضد العدو القريب (النظام المصري)، والانشغال بقتال "رأس الكفر" أميركا التي تعتدي على العالم الإسلامي وتدعم الأنظمة الفاسدة وتحميها. وكان العنوان السابق هو "الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين".

● على هذا الأساس بدأت فكرة التنظيم الجديد، ومن أجله بدأت عمليات التنظيم الكبرى: من السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام، إلى ساحل اليمن (عملية المدمرة الأميركية كول)، وصولا إلى الضربة الكبرى "غزوة مانهاتن" في الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر/أيلول 2001. [1]

---

(1) ياسر الزعاترة، من "العدو البعيد" إلى "العدو القريب"، بحث منشور في مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، الدوحة-قطر،6\12\2012، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي :

وقد جاء التحدي الأكبر في أحداث 11 أيلول 2001، وتبني الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، إذ كانت هذه الضربة أقوى وقعاً على الولايات المتحدة في البعدين الداخلي والدولي، فهي ليست كهجمات اليابان الجوية على الأسطول الأميركي في المحيط الهادئ (بيرل هاربر) إذ من الممكن الرد على أراضيها، فأحداث 11 أيلول 2001 تعد أول ضربة على الداخل الأميركي من قبل الفواعل من غير الدول، ومن هنا جاء دور صانع القرار الأميركي للتعامل مع هذا التحدي، فكان الخيار الأول: ضرب مناطق وبؤر الإرهاب (أفغانستان) وتجفيف منابع الإرهاب والقصاص من الدول المارقة (العراق)، وكان الوسيلة الخشنة الأداة الأبرز في حشد التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. وازداد خطر (الجهاد العالمي) بحسب الوصف الأميركي بعد احتلال العراق وأفغانستان، فمن ناحية إعلان "بوش الابن"(بأنها حرب صليبية على الإسلام)، أصبح العراق مركز استقطاب للقاعدة والجماعات الراديكالية، وانتقل من كونه بلداً خالي من الإرهاب إلى بلد مصدر للإرهاب. وعلى الرغم من الضربات الموجعة التي منيت بها القاعدة في العراق وفي أفغانستان من قبل الولايات المتحدة، لاسيما بعد مقتل زعيمها (بن لادن) إلا إن الاستجابة كانت تستهدف القاعدة على مستوى القيادات، والواقع الفعلي الذي يشاطره الجميع بان القاعدة التنظيمات ذات التوجه الراديكالي لا تنتهي بنهاية قادتها. [1]

إن ما يسمى(الربيع العربي) ألقى بضلاله على المشهد ليزيد الفجوة بين الاستجابة لتحدي القاعدة وانتشارها، ولعل اكبر دول (الربيع العربي) استقطاباً

---

http://www. aljazeera. net/opinions/pages/e2963cdd-0078-4f64-a0b9-f07034d52be7

تم الاطلاع بتاريخ 29\1\2016

ايضاً: محمد بن عبدالله الشنقيطي، جذور الإرهاب ما بين الواقع والافتراض، دراسة لنشأة الحركات والتنظيمات الإسلامية ما بعد 11 أيلول 2001، مكتبة العبيكان، ط2، الرياض -المملكة العربية السعودية، 2011، ص 202

(1) محمد بن عبد الله الشنقيطي، مصدر سبق ذكره، ص 170و177و183.

للقاعدة الذي يطلق عليه (داعش)[*] في سوريا، بعد أن أصبحت ساحة اقتتال من منطلقين الأول : بطش النظام البعثي (الذي يعدوه ذو منهج علماني) والمنطلق الثاني: الاحتقان الطائفي، ويعد القتال من اجل المذهب هو احد العوامل المهمة، لدى تنظيم القاعدة وحتى حزب الله اللبناني، وبالطرف الآخر أصبحت سوريا ساحة صراع تارة لأسباب مذهبية وأخرى براغماتية مصلحية بالنيابة ما بين القوى الدولية (أميركا –روسيا) القوى الإقليمية(إيران-تركيا-قطر –السعودية) والفواعل غير الدولية (تنظيم القاعدة العالمي –النصرة –حزب الله اللبناني –لواء ابو الفضل العباس العراقي . . وجماعات أخرى). [1] إلى جانب المعارضة السورية التي لسنا بصدد نقاش مكانتها في الساحة، كل هذه المتغيرات عقدت المشهد وزادت من حدت التحدي سواء من قبل تنظيم القاعدة أو حزب الله اللبناني. وهذا التداخل في الصراع المذهبي الذي تغذيه دول إقليمية وقوى دولية كبرى، عزز الرأي لدى صانع القرار الأميركي بعدم جدوى التغيير بالقوة الخشنة لإسقاط النظام. كون أن ميل الكفة لصالح أحد الأطراف

(*) داعش: هو اختصار لتنظيم (دولة العراق والشام الإسلامية) اعتمدته وسائل الأعلام المرئية، وأول أطلق هذا الاختصار قناة (بي بي سي العربية)، تشكّلت مجموعة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) في نيسان عام 2013، وقُدمت في البدء على أنها اندماج بين تنظيم "دولة العراق الإسلامية" التابع لـ"القاعدة" الذي تشكّل في تشرين الأول/أكتوبر 2006 والمجموعة الجهادية الإسلامية في سوريا المعروفة بـ"جبهة النصرة"، إلا أن هذا الاندماج الذي أعلن عنه قيادي "دولة العراق الإسلامية" أبو بكر البغدادي، رفضته "النصرة" على الفور. وبعد ذلك بشهرين، أمر زعيم "القاعدة" أيمن الظواهري بإلغاء الاندماج إلا أن البغدادي خرج عن طوع الأمر لتصبح "داعش" واحدة من الجماعات التي تقاتل ضدّ نظام الرئيس السوري بشار الأسد. بي بي سي العربية، 12\10\2013، إنصات .

(1) Anthony H. Cordesman ، Syria، U. S. Power Projection، and the Search for an "Equalizer"، Center for Strategic and International Studies(CSIS)،march 2013،p 2(pdf). Seen: 30\1\2016

ليس بصالح الولايات المتحدة الأميركية، بل بقاء الحال على ما هو عليه أفضل من مشاهد مستقبلية لا سيما فيما يتعلق (بأمن إسرائيل).

4. **الأشخاص الفاعلين "عابري القوميات"**

إن عصر الفاعل الرقمي بكل أنماطه جعل من الأشخاص الفاعلين أكثر اتساعاً وتأثيراً، فلم يبقى الإطار التقليدي في التفاعلات الدولية مقصوراً على الدولة أو المنظمات الدولية وذلك لان عالمية الانترنيت والعولمة جعلت من هؤلاء الأفراد بأفكارهم عابرة القومية أكثر استقطاباً لمجموعات من الشعوب في دول مختلفة. لم يكن الحديث عن الأشخاص الفاعلين في النظام الدولي في القرن العشرين حتى مع نهاية الحرب الباردة لان الصراع الأيدلوجية آنذاك كان طاغياً وفق التفكير التقليدي لمدارس العلاقات الدولية، ومع دخول الفاعل الرقمي والتكنولوجي إلى كل بيت وبيد كل شخص عبر الهاتف الذكي والحاسوب الذكي أصبح وأمسى للفرد تأثير بدون كيان الدولة وهذا التأثير يختلف باختلاف الشخصية الاعتبارية والمعنوية التي يتمتع بها هذا الفرد الفاعل وبحسب الإيمان بأفكاره، فبابا الفاتيكان له تأثير ديني على العالم المسيحي وبالتالي تعرضه لأي اعتداء أو قتل على سبيل المثال سيخلق شرخاً كل دولة .

هذا المعيار الذي تحدثنا عنه جعل من (الفرد الفاعل) مكانة في النظام الدولي، كبيراً في نمط العلاقات الدولية باتجاه الجهة الفاعلة للاعتداء، وإذا ما نظرنا على المستوى الإقليمي نجد أن أعدانا للمملكة العربية السعودية للعالم الشيعي "النمر: كان له تداعيات على مستوى العلاقات مع إيران وهذا التأثير المعنوي الذي تستغله الدول لتسخير وتنفيذ أجنداتها ما كان ليكون لولا الفاعل الرقمي المتمثل في الإعلام الفضائي ومواقع التواصل الاجتماعي التي تخلق حشداً فكرياً جمعياً لاستقطاب القلوب عبر العاطفة الدينية أو القومية أو المذهبية أو العرقية وبالتالي السيطرة على العقول وتوجيه الأفراد لتنفيذ المأرب السياسية وفق معطيات المرحلة .

وفي منازعات مع التقليدين في مفكري وعلماء السياسة فان الواقع يثبت ويؤكد بان المواطن العالمي (Global Citizen) أصبح فاعلاً يحسب له ألف حساب، ويزداد

الاهتمام به من كثرة تدخلاته المستمرة محاولة منه إصلاح أوضاع مجتمعه الصغير الدولة وأوضاع مجتمعه الأكبر العالم، بعدما أصبح العالم كقرية صغيرة بعد الثورة التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية التي ساهمت في تطوير وترقية مختلف وسائل الإعلام المسموعة منها والمكتوبة والمرئية – قنوات فضائية، ووسيلة الانترنت التي جمعت بين كل أنواع وسائل الإعلام. لقد غذى الانترنت جزءا من العالم الافتراضي لا يمكن تجاهله، وقد قالها مستشار للرئيس أمريكي قبل سبعة عشر عاما أن الانترنت سيحقق للعالم ما عجز عن تحقيقه في مجال الديمقراطية ذلك لأنه سيحقق الديمقراطية الكونية.

وإذا ما أردنا أن ندرج قائمة بأسماء الأشخاص الفاعلين الذين لهم تأثير دولي فانه من الصعوبة بمكان تحديد سماتهم وحصرهم في هذه الدراسة ولكننا بهذا الصدد سوف نأخذ على عاتقنا نماذج متنوعة لها تأثير في القرن الحادي والعشرين وبحسب تقديرات التقارير الدولية المختلفة:

أ. **بابا الفاتيكان**[(1)]**:** أو بابا روما أو بابا الكاثوليك، أو بابا اللاتين، أو بطريرك الكنيسة الكاثوليكية. نائب يسوع المسيح هي أول لقب رسمي في سجل التشريف، ويختصر عادة بلفظ "النائب"، ويستخدم عادة للإشارة لرئاسة البابا للكنيسة على الأرض، يحكم البابا أصغر دولة من حيث المساحة في العالم وتأخذ شكل شبه إهليلجي

(1) الفاتيكان دولة صغيرة لها مكانتها الدينية العالمية، وتسمى بالدولة البابوية أو دولة الكنيسة، وكانت من بين الدول التاريخية الكبرى في إيطاليا من القرن السادس تقريبًا وحتى توحيد شبه الجزيرة الإيطالية في عام 1861 على يدي مملكة بييمونتي سردينيا (استمرت الدولة البابوية في شكل أقل اتساعًا إقليميًا حتى 1870. ضمت الدولة البابوية الأراضي الواقعة تحت السيادة البابوية المباشرة، وفي ذروتها غطت معظم الأقاليم الإيطالية الحديثة في رومانيا وأومبريا وماركي ولاتسيو. عادة ما تسمى هذه السلطة بالسلطة الزمنية للبابا، في مقابل زعامته الكنسية. يفضل عادة جمع التسمية فتمسى الدويلات أو الولايات البابوية (كلا الجمع والمفرد من التسمية صحيحان لأنها لم تكن فقط اتحادًا شخصيًا)، بينما يميل استخدام التسمية حاليًا للدلالة على دولة الفاتيكان، وهي مكتنف داخل العاصمة الإيطالية روما. تأسست دولة الفاتيكان في عام 1929 مما أعاد للكرسي الرسولي قواه السياسية وسيادته الإقليمية.

في قلب مدينة روما عاصمة إيطاليا التي تحيط بها من جميع الاتجاهات ويفصلها عنها أسوار خاصة؛ تبلغ مساحة الفاتيكان (0.44) كم مربع ويقارب عدد سكانها (800) نسمة فقط وتعد بالتالي أصغر دولة في العالم من حيث عدد السكان أيضًا. ورغم كونها أصغر دول العالم سكانًا ومساحةً فهي تستقي دورها وأهميتها من كونها مركز القيادة الروحية للكنيسة الكاثوليكية في العالم والتي يربو عدد أتباعها على (1.200) مليار نسمة.

وبالتالي لبابا الفاتيكان سلطة روحية على الديانة المسيحية الكاثوليكية إلا أن المكانة التي يتمتع بها كبيرة جداً وهو محور دراستنا في قراءة الفاعل والمؤثر في النظام الدولي، وبالتالي فان كلام البابا له رنين صوفي في أذهان المسيحيين الذين يشكلون النسبة الأكبر في العالم مقارنةً بالديانات الأخرى، هذا التأثير له معاني كثيرة قولية وفعلية، فكل قول وفعل يظهره البابا فانه له معطى على الأرض، وفي الوقت نفسه إن أي تجاوز أو اعتداء تجاه سلطة البابا الروحية أو شخصه من قبل جماعة أو ديانة سيكون له تبعات وردة فعل كبيرة مما يؤدي إلى إرباك وعدم استقرار بالرغم من ثورات الإصلاح التي قضت على سلطة الكنيسة آنذاك وفصلت الدين على السياسة.

ب. جورج سوروس[1]:

هو ملياردير مجري يهودي أميركي – سياسي واقتصادي في الوقت نفسه، تقدر ثروته بأكثر من (23) مليار دولار ففي 2014 وضع في المرتبة (27) لقائمة فوربس

---

(1) ولد جورج سوروس بالعاصمة المجرية "بودابست" في العام 1930 و كان اسمه "چورچ شوارز" قبل أن يغير والده اسم العائلة في العام 1939 إلي "سوروس" خوفاً من النازيين. هاجر "جورج" إلي انجلترا عام 1947 و تخرج في مدرسة لندن للاقتصاد، ثم حصل في العام 1951 علي بكالوريوس الفلسفة و في 1954 علي الدكتوراه بنفس المجال. من أشهر مؤلفاته : كتابي المجتمع المفتوح، وأزمة العولمة الرأسمالية.

-See more at:

http://al3asemanews. net/news/show/143847#sthash. ygfCX7rf. dpuf

تم الاطلاع بتاريخ 3\2\2016

لأغنياء العالم ويعتبر في العام نفسه سابع أغنى رجل في أمريكا، تأتي أهمية هذا الشخص من نفوذه الدولي بل العالمي لاسيما وان الدلائل تشير على قدرته في التحكم بإقتصادات دول مختلفة، ويمكن استشفاف تلك القدرة في التأثير من مؤسساته التي يتحكم بها وهي أحد أهم أدواته المهمة في النظام الدولي. هذه الشخصية جاءت أهميتها من المكانة التي يتمتع بها في الأوساط الدولية، فهو يمتلك أسهم بعدة مؤسسات مالية دولية كبرى مثل "بنك سوسيتيه جنرال -جنرال موتورز -جنرال اليكتريك -أبل - وكذلك هو أحد أكبر المساهمين بـ"فيسبوك" لأنه الأداة الرئيسة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لاسيما بعد (ثورات الربيع العربي)، بالإضافة إلي مجموعة من البنوك و الشركات الأمريكية. ويعد "سوروس" مؤسس "صندوق المجتمع المفتوح Soros Open Society" و"مؤسسة سوروس" بالمجر المعروفة بدعهما للتغيير في البلدان الديكتاتورية.

إلى جانب ذلك فان هذه الشخصية العالمية لها دور في تمويل المؤسسات التي تستهدف الشباب لذا يعد من أكبر ممول لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في العالم، وهو المؤثر في النظام السياسي الأميركي وله صدى في صناعة القرار لاسيما في سياسة "أوباما"، وهو الممول الرئيس لمختلف الثورات الملونة.

فقد قام "سورس" في تاريخه بدعم الحركات التحررية بوسط أوروبا و شرقها عبر مؤسسته "المجتمع المفتوح" أبان الاتحاد السوفيتي السابق، و يُعد أكبر ممول و داعم للمنظمات الغير حكومية الحقوقية الدولية مثل "فريدوم هاوس" و "الصندوق الوطني للديمقراطية" و "مركز أبحاث كارنيجي" أهم خزنات الفكر الأميركي و يقدم أيضاً تبرعات ضخمة لمنظمة " حقوق الإنسان Human Rights Watch. " التي تهتم بحقوق الإنسان الديمقراطية التي تمول بنسبة (75%) عبر الدعم الحكومي الأمريكية الموجه.

يعد " جورج سوروس" أحد أكبر ممولي (مبادرة الأديان المتحدة URI) بجانب "بيل جيتس" إذ يدعو إلى إقامة نظام عالمي موحد لتوسيع رقعة العولمة التي تتسلل إلى

العالم عبر الفاعل الرقمي (عالم واحد و حكومة واحدة و سوق مشترك واحد و جيش واحد و تعليم واحد ودين واحد). ولهذه الشخصية الفاعلة دور في التغيير في اقتصادات الدول الصاعدة، فهو المسؤول الرئيس عن الانهيارات الاقتصادية لدول النمور الآسيوية خلال عامي 1997و1998.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن روسيا الاتحادية كقوة كبرى في النظام الدولي قد حظرت مؤسسة خيرية مؤيدة للديمقراطية أسسها الملياردير "جورج سوروس"[1]، قائلة إن المؤسسة تشكل تهديدًا لكل من أمن الدولة والدستور الروسي. وهذا يعني أن الأشخاص العالمين أو عابري القوميات لهم تأثر حتى على الدول من مستوى الدول الكبرى وهو ما يعزز نظرتنا بان الفواعل من غير الدول أصبحوا اليوم لهم مكانة ونفوذ في إطار التفاعلات الدولية. وهناك تسريبات من الشخصية المثيرة للجدل "سنودن" يقول انه المسؤول الرئيس لتحركي الشارع في المنطقة العربية وإدارة التغيير وهو الفاعل في إحداث ما يسمى (ثورات الربيع العربي). وهذه الحقيقة نختصرها بتأكيد "جورج سورس" على انه شخص فاعل في النظام الدولي وقدم نفسه كزعيم قادر على إحداث تحول عالمي الطابع، ويقول في كتابه "حول العولمة": (إني أتمتع ببعض الصفات التي تسمح لي بأن اخطط لمصير العالم في المستقبل. فأنا اعرف ماذا تعني العولمة الرأسمالية والأسواق المصرفية الدولية لأني جربت نفسي فيها ونجحت). [2]

ومن الملاحظ أن تلاميذ "سوروس في كل بلدان العالم يرفعون شعار الديمقراطية وتذويب الانتماء للوطن وفق منظومة عالمية مفتاحها الرئيس أميركا

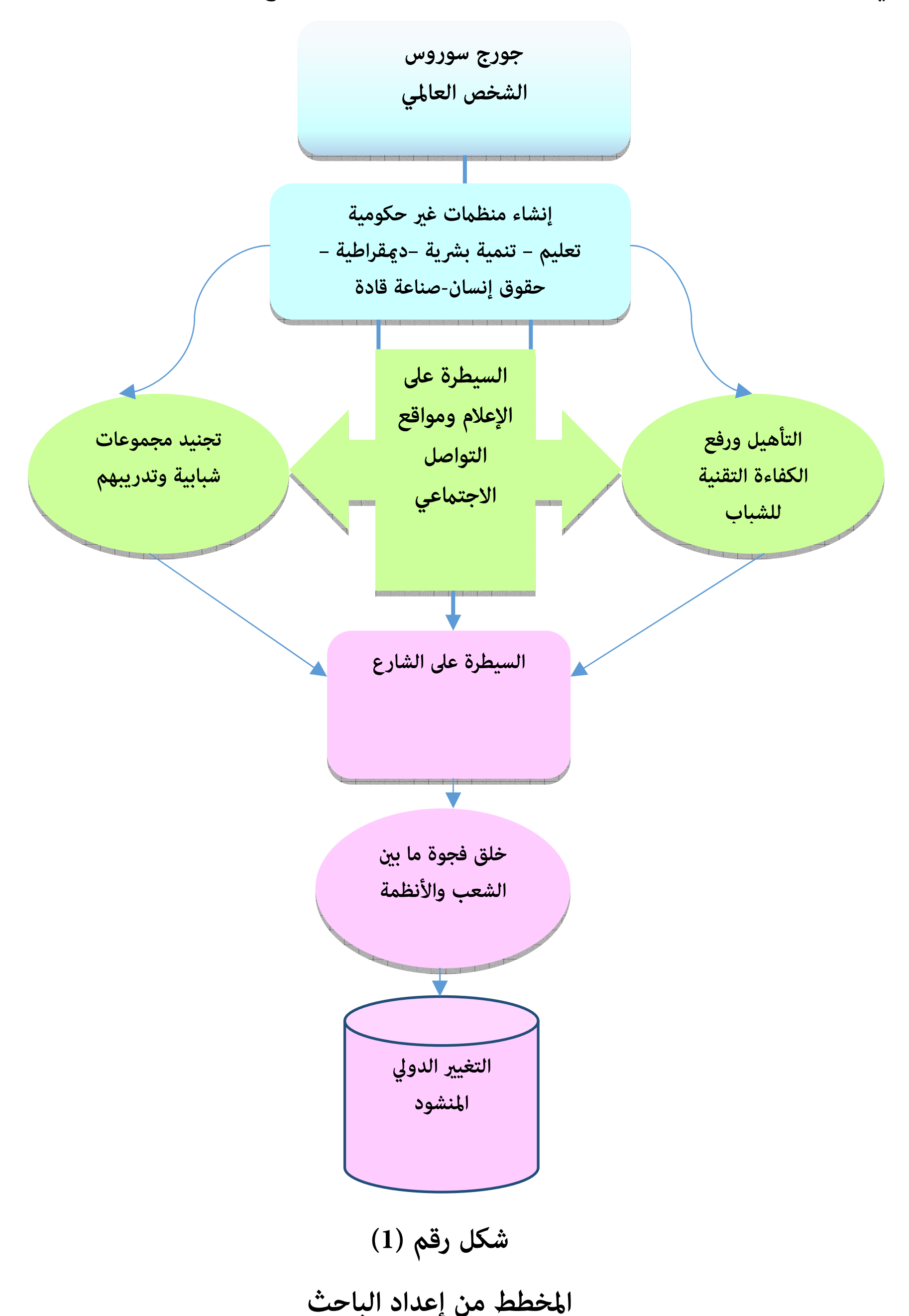
---

(1) للاطلاع على الخبر ينظر: صحيفة اليوم السابع، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الآتي: /http://www. youm7. com/story/2015/12/1

تم الاطلاع بتاريخ : 3\2\2016

(2) عبدالجليل زيد مرهون، جورج سورس وعالم السياسة الأمريكي، الرياض -المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 3-4.

والذين يأخذون منه المال يرفعون شعار "قبضة اليد". وبمراجعة شعارات حركات المعارضة في صربيا وجورجيا وروسيا وفنزويلا سنكتشف أنها جميعها ترفع شعار "قبضة اليد".



شكل رقم (1)

المخطط من إعداد الباحث

ت. إدوارد جوزيف سنودن [1]:

هو احد موظفي وعملاء وكالة المخابرات المركزية الأميركية كما انه قد عمل في وكالة الأمن القومي الأميركي التي تمرد عليها ليصنع من المعلومات التي يمتلكها صرحاً الكترونياً لكشف خفايا المخابرات الدولية بشكل عام والمخابرات الأميركية على وجه الخصوص عبر موقع الـ(ويكيليكس) الذي اشتهر كموقع لفضح الجرائم والانتهاكات التي يقوم بها الجيش الأميركي وكشف أساليب الاستخبارات الأميركية وطرق التجسس على الدول وعلى أنظمتها .

وبدأت هذه الشخصية العالمية بالبزوغ في حزيران 2013 عندما سرب معلومات مصنفة على أنها سرية للغاية من وكالة الأمن القومي، أهمها برنامج (بريزم) إلى صحيفة الغارديان وصحيفة الواشنطن بوست. وهو برنامج سري لوكالة الأمن القومي يعمل على استخراج بيانات المستخدمين المخزنة ضمن أجهزة خوادم شركات إنترنت أميركية كبرى. ويتم تنزيله على أنظمة الشركات ليقدم لها وصولا مباشرا إلى الخوادم المركزية لمواقع منها "غوغل" و"فيسبوك" و"آبل" و"ياهو" و"إيه أو إل" وسكايب" و"يوتيوب" و"مايكروسوفت"، لاستخراج رسائل بريد إلكتروني ومكالمات صوتية ومقاطع فيديو وصور واتصالات أخرى لعملاء تلك الشركات دون الحاجة إلى أمر قضائي والذي بات يتقنه، فهو يملك الداء ويملك المصل في عالج وسد الثغرات في العالم الرقمي. [2]

(1) شخصية لم توفق في مجالها التعليمي فهو لا يملك شهادة ثانوية إلا انه كان موهوب في مجال الحاسبات وذو معرفته موسعة بالإنترنت وببرمجة الكمبيوتر تمكن من التقدم بسرعة في وظيفته بعد أن كان حارساً في أحد أبنية وكالة الأمن القومي بالنسبة لشخص لم يحصل على شهادة ثانوية.

(2) Edward Snowden: Leaks that exposed US spy programme، BBC، 17 January 2014، see more at : http://www. bbc. com/news/world-us-canada-23123964

Too: Free snowden ، see more at : https://edwardsnowden. com/

هذه الظاهرة الجديدة التي تمثلت بشخصية "سنودن" هزت الولايات المتحدة الأميركية التي تتربع قمة الهرمية الدولية في النسق الدولي لاسيما بعد فرار العميل إلى هون كونك ومن ثم إلى روسيا الاتحادية، مما خلف أزمة كبيرة بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية، إذ دانت الخارجية الأميركية التصرف الروسي وإيواء المطلوبين إلى بلادها، ومما يدلل على حجم المعلومات المؤثرة على هيبة الولايات المتحدة الأميركية صرح رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب "مايك رودجرز"(إن (95%) من المعلومات التي حصل عليها "سنودن" ذات طابع عسكري، وهي تكتيكية واستراتيجية، ونعتقد أنها باتت بأيدي الروس). [1]

وهذا ما يؤكد أن الفاعل الرقمي قد صنع من الأشخاص فواعل كثيرة إذ بإمكان أي شخص أن يكون مؤثر في النظام الولي إذا ما أتقن أداوته وخفاياه. ولا تقتصر قدرة "ادوارد سنودن" على ما يملكه من معلومات بقدر ما يملكه من خبرة ومهارة في اختراق ايميلات ومواقع الأجهزة المخابراتية في مختلف الدول.

ث. مثلث الفكر الأصولي (الراديكالي) العالمي [2]

هذا الاصطلاح تعبير اخترعه الباحث ليصف به قيادي الفكر الأصولي الإسلامي ذو البعد العالمي من حيث التأثير في النظام العالمي، وهم كل من (أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري، إبراهيم عواد الملقب أبو بكر البغدادي)، إذ أنهم نهلوا من نفس الفكر وانطلقوا به إلى بعده العالمي مع اختلاف المراحل واختلاف الأساليب واختيار العدو، بصراحة لا يمكن أن نفصل بعضهم عن بعض لان الأول كان الأب

---

(1) تقرير: سنودن سلم وثائق أميركية للروس، خبر منشور على شبكة سكاي نيوز العربية، على الرابط الآتي:http://www. skynewsarabia. com/web/article/606665

(2) الراديكالي: في اللغة العربية ترادفها كلمة الجذري – أي أصحاب التغيير الجذري في الحياة الاجتماعية والسياسية. لمزيد من التفاصيل راجع: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، ص1، بيروت –لبنان، 2011، ص ص 326-327.

المؤسس للتيار الجهادي العالمي آنذاك عندما كانت الحرب الباردة في اوج قمتها فجاءت الفرصة لنواة الفكر التطبيقي في الحرب ضد السوفييت والدفاع عن المسلمين في أفغانستان، حتى أصبح للتنظيم مكانة فيما بعد انتهاء الحرب وتفتت الاتحاد السوفيتي وإعلان النظام العالمي الجديد الذي بدأت قصة بالقطبية الحادية وفق نظريتي نهاية التاريخ لـ"فرانسيس فوكوياما" و(صدام الحضارات) لـ"صموئيل هنتينغتون"، من هنا التقت المصلحة في البحث عن عدو لا ينتهي بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية بعد انتهاء العدو الأحمر لتحديد بوصلة الإستراتيجية الشاملة فوجد العدو الأخضر كما صرح به " برنارد لويس" والمتمثل بالإسلام والذي عدل فيما بعد (بالإسلام المتطرف) للحد من استقطاب التنظيمات العالمية للمزيد من الطاقات المسلمة ولكن بعد التوسع الكبير لتوفر البيئة الفكرية لهم في المنطقة العربية وسائر البلدان التي تتواجد فيها الجاليات المسلمة .

والشخص الثاني "أيمن الظواهري" والذي أصبح بعد مقتل بن لادن أمير الجهاد العالمي، أما الشخصية الثالثة فهي ولدت من رحم القاعدة لكنها تمردت عليها فيما بعد، حيث أنشأ البغدادي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق ثم أضاف الشام حتى إعلان الخلافة في 14\6\2014. ولعلي قد أسهبت كثيراً في مسارات التاريخ المعاصر لكنه من المهم الوقوف على الجذور والظروف التي ولدت تلك الشخصيات ذات التأثير العالمي والتي انبثقت عنها موجات عنف كبيرة ما زلنا نعيش فصولها حتى يومنا هذا وستستمر ما دامت نظرية (صناعة العدو) ركيزة أساسية في تحديد منازعات الذات التي تعاني منها الولايات المتحدة الأميركية بعد أفول الاتحاد السوفيتي العدو مهم لتسخير مقومات القوة وتوظيفها وتحويلها إلى قدرة فعلية تارة لتعزيز الهيمنة وتارة للحفاظ على المكانة – البقاء على الوضع الراهن كما اسماه مفكر القوة "هانز مورجانثو" .

أثير الجدل كثيراً عن هذه الشخصيات التي أصبح لها مؤيدين ممن كل دول العالم بمختلف ألوانهم وأعراقهم وقومياتهم فما يجمع هذا الفكر العالمي الذي حدد مساره العام الثلاثي الأصولي الجهاد العالمي لنصرة الإسلام والمسلمين وتحقيق الخلافة على الأرض. إلا أنهم اختلفوا في الكيفية التي من الممكن تحقيق المشروع فأسامة بن لادن والظواهري كانوا يركزون في بادئ الأمر على التغيير من القمة لكنهم أخفقوا في التغيير فاغتيال أنور السادات لم يعطي الحق لجماعة الإسلامية بالسيطرة على سدة الحكم بل على العكس تم اقطع أوصال ذلك التنظيم ليتشتت ما بين السجون والدول المضطربة التي تعاني من حروب طويلة كأفغانستان، فكانت القاعدة. وبقى الآن على قيد الحياة كل من أيمن الظواهري بعد مقتل بن لادن والبغدادي الذي استطاع من توسيع نفوذه وإعلان الدولة الإسلامية بعد السيطرة على محافظة الموصل اكبر محافظات العراق مساحة ومن حيث السكان بعد بغداد إلى جانب سيطرته على محافظة الإنبار باستثناء بعض الأقضية والنواحي وأجزاء كبيرة من صلاح الدين وكركوك إلى جانب ديالى حتى وصل إلى مشارف بغداد، هذا الحدث المهم الذي هز العالم وأصبح العراق إلى دولتين دولة تحكم باسم الخلافة تمتد إلى سوريا من دير الزور مروراً بالرقة وصولاً إلى الحدود التركية .

5. الجمادات المقدسة(*)

تعد هذا الدراسة الأولى في تحديد هذا النوع من الفواعل الذي لم ينتبه إليه المختصون في العلاقات الدولية، إذ أن الاهتمام منصب على المكامن الحية للشخصية الفعلية والمعنوية المتمثلة بالفرد أو الشعب الذي يعد الركن الرئيس من أركان الدولة والتي تمثل الوحدة الرئيسية في النظام الدولي، أما الجمادات المقدسة فهو مفهوم جديد

(*) جميع ما ورد في هذه الفقرة إنما هو استنباط من لدن الباحث واستقراء وتحليل وفق المعايير المنهجية الأكاديمية ولم يتم الاعتماد على أي مصدر عربي أو أجنبي في هذا الصدد، وهذا الاجتهاد إنما أريد به أن تكون إضافة متواضعة لتنمية وتطوير حقل العلوم السياسة الذي ننهل منه كل يوم ونضع فيه لمساتنا لاستشراف المستقبل.

لا تعيره المدرسة الواقعية أي أهمية لان الحياة تكمن مع الأحياء، فما قيمة الأموات والجمادات في منظورهم.

ولكن هناك وقائع وأحداث تؤكد فرضيتنا في أهمية الجمادات المقدسة أو التاريخ المقدس الذي تناقلته الأجيال عبر الفكر الديني المتمثل بالحلقات والدروس والمنابر إلى جانب الكتب والروايات التي تتداولها الدواوين والبيوت للتعبير عن التنشئة الدينية التي ترتبط بالأيمان المطلق وفق العقيدة الموروثة لا المكتسبة.

وقبل الولوج في أتون هذا الفاعل الغامض في ميدان العلوم السياسية، فانه من المهم تعريف الجمادات المقدسة لفهم المضامين وبالتالي سبب دخوله كفاعل في النظام الدولي. الجمادات المقدسة: المقدس[1] في اللغة (شيء مبارك يبعث في النّفس احترامًا وهيبة) وهو عكس المدنس، فالمكان المُقدَّس لها أهمية في كل الديانات وجاء في كتاب الله العزيز في قوله تعالى: {فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى}[2] ومن الأراضي المقدَّسة: أرض فلسطين، البيت المقدَّس: بيت المَقْدِس، وكذلك يستمد من ذلك الحقّ المقدَّس وبالتالي فان المبدأ القائل بأنّ الملوك يستخدمون الحقّ في الحكم مباشرة من الله وأنّهم عرضة للمحاسبة من الله وحده.

أما الجمادات فهي كل شيء ليس فيه روح بالمعنى العلمي والصوفي، وهو قسم من أقسام الكائنات، وهو ما لا ينمو ولا حياة له، على خلاف الإنسان، والحيوان، والنبات، فنقول أَرْض جماد: لا حياة فيها، قاحلة، لا مطر فيها. وبالتالي يمكن تعريف المجمل للجمادات المقدسة بأنها الموروثات المادية التي لها مكانة دينية في عقيدة مجموعة من الناس لها قدسية لرفات نبي أو ولي أو عالم أو مفكر أو مؤول، يستقون إيمانهم من أقواله وأفعاله وما يقره في حياته وتختلف تلك القدسية بحجم المؤمنين بذلك وبالتالي يكون التأثير بحسب الكتلة السكانية والرقعة الجغرافية وصولاً إلى المقررات والمتبنيات

---

(1) تشير الكلمة اللاتينية sacer التي اشتق منها مصطلح sacred (المقدَّس)، إلى التمييز بين ما هو متعلق بالآلهة وما لا علاقة له بها.

(2) سورة طه : الآية 12.

الفكرية التي تدافع عن المعتقد. أما عن كيفية كون هـذه الجـمادات المقدسـة فـاعلاً فإننـا سنطرح وقائع ومصاديق وافتراضات في استقراء لهذا المفهوم الجديد في العلاقات الدولية:

الواقعة الأولى الملموسـة: تفجـيرات الإمـامين (عـلي الهـادي والحسـن العسـكري) في سامراء في فبراير 2006، الذي له قدسية لدى الشيعة أسفر عن اشتعال حرب أهليـة طائفيـة ما زال العراق يحصد آثارها السلبية مما أدى إلى الإخلال بالأمن والاستقرار الـداخلي للعـراق وبالمحيط الإقليمي لأنه أشعل موجة مـن السـخط الشـعبي (الشـيعي) لاسـتهداف المقـدس (للشيعة) والجماد لغير المؤمنين، فالعلماني وغيره يعلم قداسة ذلـك لـدى (الشـيعة) وكـذلك الأكاديمي والمفكر والواقعي لكنه لا يؤمن بأنه فاعل بيـد أن الوقـائع شـهدت بعكـس ذلـك، وبالتالي لو افترضنا إن القدس تتعـرض للهـدم مـن قبـل اليهـود فـان ذلـك سـيعني اشـتعال المنطقة بأسرها بموجـة مـن العنـف المقبـول وتهديـد المصـالح الغربيـة التـي تعـد في هـذه المسلمين القوة التي شكلت (الكيان الصهيوني-إسرائيل) حالياً، وبالتـالي سـيكون المسـلمين في بلد الجنسية المكتسبة خطر عـلى الأمـن القـومي لأميركـا أو أوروبـا مـما يجعـل مـن المكـان المقدس فاعل في النظام الدولي بالاعتماد على الشعور العاطفي الديني أو المـذهبي . ويمكـن وضع افتراضات وتطبيقات كثيرة في هذا المجال ولا ينعكس على المسـلمين فقـط وإنمـا عـلى جماعات أخرى فالمسلمين لديهم مقدسات هي جزء من الأصول والثوابت وهي (بيت اللـه الحرام – الكعبة المشرفـة) ومـا دونهـا يختلفـون عليهـا بـاختلاف التنـوع المـذهبي وبالتـالي اختلاف درجة القداسة وصـولاً إلى حجـم الكتلـة السـكانية المؤمنـة بـذلك المكـان (الجـماد) المقدس.

ويمكـن الوقـوف عـلى خـاطرة بسـيطة في الصراع في سـوريا فمـع الشرارة الأولى للثورة السورية في عـام 2011 لم تكـن الصـورة واضـحة مـن حيـث الاتجاهـات، وكـان السائد في ذلك روح التغيير الشعبي ضد الـدكتاتوريات وبالتـالي البحـث عـن الحريـات والديمقراطية وحق المواطنة، لكن مع ردات الفعل العنيفـة مـن قبـل النظـام السـوري

وأدواته خلق بؤر جديدة ذات أيدولوجيات دينية وقومية متقاطعة تحمل رايات مختلفة وليس هذا موضع حديثنا بقدر الوقوف على المشهد السوري عندما استغلت إيران الجماد المقدس في وجهة النظر الأكاديمية (مرقد السيد زينب) لاستثارة المشاعر ودغدغة المشاعر واستقطاب المؤمنين من (الشيعة) من كل بلاد العالم من باكستان – أفغانستان – الهند – العراق – لبنان –اليمن -السعودية – البحرين . . الخ، للدفاع عن هذا المقدس فأصبحت البوصلة في حشد الكتل البشرية عبر هذا المقدس الفرضية مطابقة وبالتالي جاءت الفرضية وفق هذه المعطيات مطابقة لما تم طرحه في ثنايا دراستنا، وما أريد الوصول إليه انه من يمتلك مفاتيح التغيير وإشعال الحرب (الفتن) يتخذ من هذه الجمادات وسيلة لخلق حرب طويلة طاحنة لا تبقي ولا تذر تغيب عنها قوانين الحرب في كل الأعراف أنها الحرب الأهلية ذات الطابع المذهبي والطائفي، فالهاء الآخر مهمة سهلة عبر القيام بتفجير مرقد أو معبد واتهام الآخر عبر وسائل التواصل الاجتماعي أمر شديد السهولة فالمجتمع الافتراضي يخلق القناعات أكثر من المجتمع الواقعي الذي يطول فيه صنعة ملحمة التغيير المنشود من قبل قوى التغيير الفاعلة المتمثلة بالدولة عبر منظمات سرية لها إمكانية وطاقات فكرية كبرى تتحكم بهذا العالم الرقمي وتمتلك أدواته المؤثرة في الوقت نفسه. والمتجلي في ذلك الفاعل الرقمي الذي اطر التحشيد والدعم باتجاه تعزيز الدفاعات وتفخيم المقدسات عبر الإيمان بالغيبيات من التبجيل بالفضائل للدفاع وحماية ذلك المقدس وتقديم كل وفورات الترغيب والترهيب الجنة والنار في النصرة أو عدمها لهذا المقدس.

المطلب الثاني: الفاعل الرقمي وروافده

يقول "الفن توفلر" في كتابه (تحول السلطة): (إن العالم يشهد الآن تحولاً في القوة الأساسية المسيطرة على حركته من القوة العسكرية والاقتصادية إلى نسق جديد يعتمد على قوة المعرفة والمعلومات)[1] هذه المقولة تكلم بها في العقد الأخير من القرن

(1) خالد المعيني، الحافات الجديدة، التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، كيوان للطباعة والنشر،ط1، دمشق –سوريا، 2009، ص 157.

العشرين وقد صحة استشرافه بان القوة التكنولوجية أصبحت هي المتحكم في معايير تقيـيم القوتين الرئيستين لكل دولة، بل أنها تعدت ذلك لتكون سلاح يمتلكه من غير الـدول لاسـيما وان التكنولوجيا لم تعد حكراً على دولة بعينها فنحن نعيش مرحلة ما بعد الموجة الخامسـة من التطـور والتقـدم العلمـي، حيـث أصبح مـن السـهل عـلى أي فـرد مـن اسـتعمال تلـك التكنولوجيا وهو ما تطرقن إليه في تحديـد أنمـاط الفواعـل الجديـدة إلى أضـيفت إلى حقـل العلاقات الدولية كالأشخاص عابرو القوميات العالميين. لم يكن الحديث عن الفاعـل الرقمـي بصورة الحالية إلا عبر محاكاة المستقبل مـن خـلال أفـلام الخيـال والألعـاب الالكترونيـة، ولم يكن الواقع إلا في مضـامين الحـرب البـاردة وتحديـداً المجـال العسـكري وغـزو الفضـاء عـبر التقنيات المتوافرة آنذاك.

أما عصر العولمة فإننا أصبحنا أمام عملية تقودها القـوى الفاعلـة المـؤثرة في النظـام العالمي حالياً من أجل ترويج قيم وسلوكيات وسياسات ومفاهيم الأنموذج الغـربي الرأسـمالي الليبرالي بأبعاده السياسية. فالتكنولوجيا الرقمية والثورة المعلوماتية أتاحت الفرصة إلى إلغاء المسافات والحدود والاطلاع على جميـع الثقافـات والأديـان والحركـات، فأصـبحت وحـدات النظام الدولي تعيش حالة من الانكشاف الاستراتيجي الكبير، فإبان الحرب الباردة حتى أفول الاتحاد السوفيتي كان العـالم في المعسـكر الغـربي -الرأسـمالي ينفـق الملايـين مـن الـدولارات لتجنيد العملاء والجواسيس لاختراق حصون الدول وحدودها وكشف مكنونات قوتها ونقاط ضعفها، أما اليوم فيمكن تجنيد الآلاف عبر الشبكة العنكبوتية – الانترنيت بضغطة زر واحد إن تدخل على موقع وزارة الدفاع الأمـيركي البنتـاغون ووكالـة الاسـتخبارات الأمـيركي (CIA) والحصول على مكافئة معينة لتقديم معلومة مؤكدة عـن إرهـابي أو أدلاء بمعلومـات مهمـة وسرية تتعلق بأمن الدولة وخصوصياتها وقد أصبح التجنيد أمر سهل عبر الانترنيت.

كما إن مخابرات الدول اليوم وبالتحديد الدول المتقدمـة أخـذت عـلى عاتقهـا الولوج إلى شبكات التواصل الاجتماعي بكـل أنواعهـا الفـيس بـوك **Facebook**، تـوتير

Tweeter، يوتيوب youtube... الخ)[1] وجمع المعلومات عن الاشخاص بمختلف صنوفهم ومعرفة ما يحب وما يكره حتى نوع الطعام الذي يتناوله وصولاً إلى العامل النفسي و قد يكون مسؤول أو شخص مؤثر في المجتمع، انه الجيش الالكتروني الذي غزا العقول وهيمن على القلوب (العاطفة) ومن يهيمن على الدافع العاطفي يسيطر على العقول ويوجهها بإرادة خارج إرادة وأهداف الدولة، وبالتالي خلقت فجوة كبيرة ما الشعوب والأنظمة وما ثورات التغيير في المنطقة العربية أو ما يسمى (ثورات الربيع العربي) إلا إحدى ثمار هذا الجيش الرقمي -الالكتروني. [2]

اولاً : الشبكة العنكبوتية (الانترنيت)

عالم اليوم صغير جداً لم تعد المعلومة والخبر حكراً على دولة أو منظمة أو فرد مهما كانت تفاصيله، وأصبح التواصل مع شخص والتعرف على أي ديانة أو قومية إلى جانب اللغة. وان العامل الكبير الرابع للتغيير هو البحث العلمي المتسارع للإنسان – فالثورة العلمية التقنية قد ضربت رقما قياسياً في رواجها، والحقيقة إن التخوم المرسومة للعام 2020 وما بعدها تتمثل بإنشاء آلات حاسبة الكترونية تقترب من حيث عدد العمليات إلى دماغ الإنسان، الذي يمتلك بشكل وسطي (10) مليارات خلية عصبية وكل خلية منها تمتلك تقريباً ألف رابطة مع الخليات العصبية الأخرى، وكل واحدة منها قادرة على تحقيق(200) عملية في الثانية تقريباً، وقد أجرت

---

(1) سيف نصرت توفيق الهرمزي، الفاعل الرقمي ودوره في تعزيز الهيمنة الدولية... من يملكه يسيطر على العالم، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، 30 يوليو 2015، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الأتي :

http://www. accronline. com/article_detail. aspx?id=22635

تم الاطلاع بتاريخ 19-2-2016

(2) لمزيد من المعلومات حول دور مواقع التواصل الاجتماعي في أحداث التغيير في المنطقة العربية : يراجع : قاسم علوان سعيد الزبيدي و خيرالله سبهان عبدالله الجبوري، دور مواقع التواصل الاجتماعي في ثورة 25 يناير 2011 المصرية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت، العدد 3، تموز 2015، ص ص 4-10.

الولايات المتحدة والدول الأوربية المتقدمة كألمانيا وفرنسا ابحاثاً كثيرة من إمكانية محاكاة العقل البشري واستنساخ مخطط عمله وهذه المخرجات والدراسات المستقبلية لم تكن لولا الاهتمام بالبحث العلمي ووضع مساحة كبيرة من الناتج القومي الأجمال في هذا المجال لعلم هذه الدول إن الهيمنة الحقيقة للعقد الثالث من القرن الحادي والعشرين لن تكون بالاقتصاد بعد تجاوز مرحلة القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية التي عبرت عن مرحلتي الحربين العالميتين والحرب الباردة، بل ستكون عبر الفاعل الرقمي الذي يأتي في مقدمته الانترنيت .[1]

إن الانترنيت كما متداول في حقول دراسته قد اكتشف في الستينات في القرن العشرين من قبل وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون كنواة للشبكة العنكبوتية اليوم، ولم تبرز إمكانياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا في عقد التسعينات من القرن المنصرم في ظل ارهاصات وتجاذبات متنافرة لبزوغ النظام العالمي الجديد، وفي التفاته بسيطة نلاحظ التطور الهائل في هذا المجال على المستوى الدولي فقد ازداد عدد مستخدمي الانترنيت بين أعوام 1994-2000 من (13) مليون مستخدم إلى (300) مليون مستخدم،[2] وقد وصل وفق تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، التابع للأمم المتحدة، بأن 3. 2 مليار شخص يتمتعون بخدمة الانترنت في عام 2015، ويبلغ سكان الكرة الأرضية الآن(7. 2) مليار نسمة وهو ما ينذر باتساع رقعة المجتمع الرقمي الذي لم يعرف العالم النامي قواعده بعد فالعالم النامي وشعوبه تعيش في الحقيقة في مرحلة الصدمات المتكررة أمام الطفرات المستمرة وبالتالي تأثير ذلك على وحدة المجتمع وانهيار القيم في ظل تناقضات العقل الباطن الذي تتصادم فيه أفكار الواقع والعالم الافتراضي وبما أن الأخير يتلك قوانين العقل الباطن (التكرارية والجذبية

---

(1) ينظر : ستيفن بايكر، الرقميون، أنت مراقب 24\24 . . . ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت –لبنان، 2011، ص 16-20

(2) ا. ني اوتكين، النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، ترجمة : يونس كامل ديب، و هاشم حمادي، دار المركز الثقافي توزيع، ط1، دمشق –سوريا، 2007، ص ص 135- 137 .

والاستقطابية) فان الغلبة ستكون له على حساب فقدان الدولة لكينونتها ليس فحسب على العالم النامي وحتى العالم المتقدم الآن اختلاف الحدة تتراوح ما بين الالتزام القانوني والقوانين الغيبية التي تنازع العقل البشري (الديني)، وهذه المماحكة طويلة ويصعب ضبط منافذها في ظل تسارع التغيير التكنولوجي والمعلوماتي أمام عدم قدرة اللحاق بالمعرفة الرقمية فيكف باللحاق بركب التصنع والبرمجة الالكترونية، فقياس الأمية لم يعد وفق معايير الأمم المتحدة لم يعد وفق معيار القراءة والكتابة وإنما وفق معيار معرفة استخدام الحاسوب وبرمجته واستخدام الانترنيت. [1]

إن الصراع والتنافس الدولي اليوم أصبح محكوما بالسيطرة على (الطيف الكهرطيسي) انه عصر السباق الرهيب بين الفواعل الجديدة لإثبات القدرات والموارد، القدرة على المواصلة، والكفاءة والفعالية، وبالتالي الحكامة الرشيدة لتفرض نفسها في عصر التنافسية، وهي القاعدة الأساسية التي قامت عليها الليبرالية – الديمقراطية. وإثباتها معايير الفاعل الدولي ستحظى باللقب المنتظر "الفاعل العالمي الرسمي" وبالتالي الدولة التي لها وفرة القدرة في المجال المعلوماتي والتكنولوجي سيكون لها الغلبة والتأثير في الوحدات الدولية لفرض سياسة معينة أو الإجبار بالتخلي عن سياسة معينة أو مقابل مكافئة معينة ويكون التأثير بالتلاعب بجوهر الدولة وأركانها الذي يعده أهمها الشعب وصولاً بالتغيير وقلب الطاولة على الأنظمة المارقة أو الأنظمة التي لا يتطابق سلوكها مع المصالح الحيوية، وهذا حال الولايات المتحدة الأميركية في النظام العالمي وقدرتها في التحكم بمصائر الشعوب بدواعي الإنسانية

---

(1) عدد مستخدمي الانترنت سيصل إلى 3. 2 مليار مستخدم في عام 2015، قناة (BBC)، على الرابط الآتي:

http://www. bbc. com/arabic/scienceandtech/2015/05/150526_internet_users_itu

تم الاطلاع بتاريخ 11\4\2016

والديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية كما حصل بما يسمى بالربيع العربي (ثورات التغيير) في مطلع 2011. [1]

تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دوراً في تحريض البعض للأقدام على فعل معين بعد تهيئة المشاعر والعواطف الثابتة نسبياً لاسيما الدينية والقومية منها لأمر يصب في مصلحة دولة أو مجموعة أو مؤسسة. هذا ما قاله "الكسندر بنغتسون" نائب المدير التنفيذي في (منظمة اكسبو) لمكافحة التطرف والعنصرية: (إن البعض يتركون تعليقاتهم على مختلف الصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي ويصفون مفتعلي العنصرية بالتهديد والحرق أو القتل بأنهم شجعان فينتقلون من مرحلة الكلام إلى مرحلة التطبيق. لقد نظرنا في عدد من المواقع التي تضم آلاف الأعضاء حيث يتم نشر هذا النوع من التعليقات التي تحظى بإعجاب كبير وعادة ما تكون موجودة في صفحات على الفاسبوك). [2] ونستطيع أن نصف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها سلاح ذي حدين لأنه يسهل الحراك السلمي ولكن أيضا وسيلة للتحريض على العنف. لكن من الصعوبة تحديد هوية من يقف خلف هذا الموقع المحرض أو العكس وهو ما يؤيد نظرية السيطرة على القلوب عبر القوة الناعمة وترويض القلوب لتحقيق العقل -الفكر الجمعي تجاه قضية معينة لاسيما وان عالم اليوم وبالتحديد في بلدان العالم الثالث يعج بالفجوات والمشاكل المتعددة الاتجاهات وبالتالي سهولة إشعال المثيرات التي تخدم تلك الدولة أو تلك الجماعة في محصلة الأمر.

---

(1) سيف نصرت توفيق، مقتربات القوة الذكية، مصدر سبق ذكره، ص 93.

(2) نقلاً عن: الكسندر بنغتسون،"مواقع التواصل الاجتماعي تساعد على حشد الفاعلين"، موقع راديو السويد، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الآتي :

http://sverigesradio. se/sida/artikel. aspx?programid=2494&artikel=6288550

تم الاطلاع بتاريخ 17\4\2016

ثانياً: الإعلام المرئي والمسموع

يعد الإعلام وسيلة من وسائل القوة الناعمة التي يمكن أن تخلق تغييراً سلبيا إذا كان موجها من جهة وقد تكون إيجابية اذام كانت تحمل معاني الرقي والعمل على رفع الوعي المجتمع، وحتى لا نذهب بعيداً عن المثالية فان معظم الإعلام الفضائي والمسموع هو موجه ويحمل اهدافاً يرنوا إليها لتحقيق مكاسب آنية وغالباً ما تكون مستقبلية.

ارتبط مفهوم التغيير في الدراسات الإعلامية، ومثلها الدراسات الاجتماعية، في العالم الثالث ومنه العربي بمفهوم التنمية، ويقر الكثير من الدارسين بالارتباط بين مفهومنا للتنمية والفكر الذي نؤمن به، فالفكر وعاء للتنمية تتشكل بحسبه، والتنمية في مخرجاتها تعبير عن رؤيتنا الفكرية التي تحكم عملية التنمية. [1]

ويجمع علماء التنمية البشرية على إن الإعلام هو الداعم الرئيسي للمجتمع في حل مشكلاته عن طريق الكشف عن هذه مكامن الخلل وتشخيصه وبالتالي تقديم الحلول الفكرية التي يقف أمامها المجتمع كل يوم في البيت والعمل، والإعلام الذي يستهدفنا الذي من الممكن استغلاله لصالح أهدافنا المرجوة لغرس الأفكار الإيجابية ونبذ الأفكار السلبية بكل عناوينها، وهو يتكئ في حقيقته على ثلاثة أقسام (1-صحافة وإذاعة و2-تلفزيون 3-علاقات عامة وإعلان) [2]

وقد كانت تأخذ شكلين الأول: وهي التأثير النفسي وهو بمنزلة محصلة علاقة التفاعل بين طرفين أو أكثر والتي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع الآخر نحو القيام بعمل معين، بمعنى الإكراه أي فرض الإرادة الذاتية على المعارضين وهو ما يطلق

---

(1) ينظر : خالد علّوي العرداوي، الربيع العربي : ثورات لم تكتمل، وقائع ندوة : تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولة كلية القانون / جامعة كربلاء، آذار -2013، ص ص 5-9.

(2) محمد مصطفى كمال، العلاقات العامة بين تكنولوجيا الاتصال والأزمات: إدارة – عولمة – اتخاذ قرارات، دار المنهل اللبناني، بيروت –لبنان، 2012، ص 10.

عليها الحرب النفسية [1]. والشكل الثاني: هو الترويج للأفكار التي ترنو إليها السياسات العليا.

لكن الشكل الجديد للأعلام لم يعد يأخذ صورة الإكراه بل الصورة الناعمة الجذابة، التي أطلقها "جوزيف ناي" فالأعلام اليوم الموجه لم يعد يعني الإكراه النفسي وإنما يعني قدرة الإعلام على إعطاء صورة وجاذبية من قبل الطرف الأول للتأثير الخفي على الطرف الثاني المستهدف، ولعل أهم أشكال الإعلام اللين إبراز صورة الدولة بشكل إنساني مثالي. [2]

التسويق الإعلامي بشقيه الاجتماعي والسياسي الذي يأخذ الشكل الدولي في التأثير على عقول جمهور دول ما فضلاً عن جمهورها بالإقناع والجاذبية والاستقطاب، والتي تتناول كيفية ترويج الأفكار التي تعتنقها النخبة في الدولة، لتصبح ذات قيمة سياسية -اجتماعية معترَف بها. وإسقاطاً على التجارب العالمية في الحالتين (التونسية والمصرية) تقوم وسائل الإعلام وَفْق نظرية التسويق الإعلامي بإثارة وعي الجمهور من خلال الحملات الإعلامية التي تستهدف تكثيف المعرفة لتعديل السلوك بزيادة المعلومات المرسلة.

ثالثاً: الأجهزة الذكية وتطبيقاتها[*]

الهواتف الذكية smartphone اصطلاح جديد تم تداوله أول مرة عام 1997 بعد إطلاقه على أجهزة (سوني اريكسون) آنذاك في ظل التنافس التقني في ظل النظام العالمي الجديد ما بعد الحرب الباردة، وهو مصطلح يطلق على الهواتف التي أصبحت

---

(1) مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص ص 26-27.

(2) محمد ابو سميرة، الإعلام السياسي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط2، عمان-الأردن، 2012، ص ص 54-57.

(*) استخدام مصطلح الذكي استخدمت مصطلح 'الذكي' في عام 1997 للمرة الأولى عندما كشفت إريكسون مفهوم الهاتف.

تعمل بنظام تشغيل (بلاك بيري، أي . او . اس، اندرويد، ويندوز . . . الخ)، ويمكن تشبيه هذه الأجهزة بكمبيوتر صغير متعدد المهام، حيث تمكن المستخدم من تصفح الانترنت والبريد و استعمال التطبيقات و إضافتها و ما إلى ذلك من تطبيقات الكمبيوتر بالإضافة الخدمات الهاتفية كالاتصال و الرسائل القصيرة و الكاميرا . [1]

اليوم أصبح للهواتف الذكية وملحقاتها وغيرها من الأجهزة اللوحية دور مهم في التأثير على سلوك الأفراد وقناعاتهم بعيداً عن الإطار التي تضعها العائلة أو المجتمع أو الدولة، بمعنى إن التواصل المباشر المستمر بين المستخدم وجهازه الخاص أصبح أشبه بالعلاقة الحميمة التي يستجيب لها وبالتالي أصبحت التنشئة الاجتماعية والسياسية والثقافية تعتمد على ما يستقبله المستخدم من هاتفه الذكي المرتبط بالتطبيقات والمرتبط بالانترنت إن سيادة اليوم ليس سيادة الحدود إنما سيادة الحاجز الرقمي الذي إذا ترك الباب أمامه مفتوحاً فان العقل سوف يستسلم لكل الموجات الإلكترونية المرسلة، وفي وقفة بسيطة حول القدرة التي تملكها الشركات في توظيف الأفكار لتسويق منتجاتها وتكوين علاقة ما بين المستخدم أو الزبون وما بين الأجهزة التي يصنعوها، نأخذ مثالاً بسيطا تستخدمه شركة ابل فهي تطلق تسمية (Iphone) و (Ipad. . Ipod. . Iwatch) وهو تعبير مهم إذا ما عدنا إلى المعنى الحرفي إلى الارتباط الكبير فان (الأجهزة الذكية : الايفون او الاي وتج او الاي بود) تعني أنا هو ذلك الجهاز أرسل واستقبل ما أشاء حتى يصل الفرد حد التعلق كأنه من العائلة، ولذلك ابل تقول لقد انضم إلى عائلة ابل في عام 2015 أكثر من 400 مليون مستخدم في العالم لكافة منتجاتنا، وبما أن لهذه الشركات الباع الكبر في التسويق إلا أن التأثير الرقمي الناعم أصبح مصدر قلق لدى الدول التي لا تملك مقاربات التصدي للسلبي مما تفرزه تلك الموجات المتسارعة بل أن مؤسسات الدول لم تعد تميز ما بين السلبي

(1) See: Aaron Smith، US Smartphone Use in 2015، PEW RESEARCH CENTER، 2015، at : http://www. pewinternet. org/files/2015/03/PI_Smartphones_0401151. pdf

والايجابي منها هذا إذا ما غلفنا عـن طـرق التجسـس ومـا تحتويـه هـذا الأجهـزة في تحديـد المكان وتسجيل ما يدور في نطاق العمل سواء أكان سرياً أما غير ذلك، واذكر في هذا الصـدد مفارقة بسيطة موجودة في أجهزة الايفون انه تطبيق (find iphone) في حال فقدان جهازك أو سرقته فان الجهاز عبر هذا التطبيق يتيح لك خيـارات ثـلاث الأول تحديـد موقـع الجهـاز ويطلب منك تحديد طريق البحث مشياً على الإقدام أم بالسـيارة أم بالطـائرة، ثـم يعطيـك خيار آخر وهو قفل الجهاز والخيار الأخير مسح كافـة بيانـات الجهـاز الموجـودة في الـذاكرة للحفاظ على الخصوصية، هـذا البعـد الإيجـابي يـدعو إلى وقفـة تأمـل بأننـا مراقبـون أيـنما نذهب، وإذا ما تم توظيف تلك الثورة المعلوماتيـة مـن قـب الأعـداء والخصـوم فمسـتقبل الأنظمة أو الدول نفسها في خطر، هذه النظرة ليست نظرة تشاؤمية بقدر تأكيد إن الفاعـل الرقمي أصبح السمة الأبرز في خلق القناعات ورسم طريـق الحـراك بمختلـف اتجاهاتـه وفي مقدمته الحراك السياسي وفق منظور قوى تملك أدوات التكنولوجيا الرقمية.

إن استعمال الوسمات الإلكترونية (من قبيل تعرف الهوية بواسـطة الـترددات الراديويـة - RFID)[1] والمحاسـيس الإلكترونيـة سـوف يمكّـن مـن توسـيع إمكانـات الاتصال والمراقبة لدى شبكة الشبكات، مثلما سيفعل ذلك إدخال القدرة الحاسـوبية في متاع الحياة اليومية من أدوات حلاقة وأحذية وعمليات ترزيم. وخطوات التقـدم المحرَزة في مجال "النانوتكنولوجيا" - معالجة المادة في مستوى الجزيء - سوف تمكّن

---

(1) مختصر للتعبير الفني Radio-Frequency Identification ويطلق هذا المصطلح التقني عـلى نظـام التحقق من بعد على هوية شيء ما كالإنسان أو غيره طال ما كان مثبتاً بـه مـا يعـرف ببطاقـة RFID tag ووجود جهاز يسمى قارئ RFID reader في الموقع الذي يمر به الإنسان أو غـيره. بـدأ الاهـتمام يـزداد في تركيب أنظمة RFID مع بداية القرن الحالي وأصبحت حاجة ملحـة خاصـة في أمـن المنشـآت عـلى سـبيل المثال، حيث يمكن عن طريقها التعرف على هوية العاملين في جهة ما. بـل يتعـدى الأمـر ذلـك إلى متابعـة تحركات العاملين من مكان لآخر باستخدام موجات الراديو Radio Waves حيث أن البعض من بطاقـات التعريف هذه يمكن قراءتها على بعد بضعة أمتار من الموقع الذي يتواجد فيه جهاز قارئ البطاقات.

من زيادة تسارع هذه التطورات. ويؤكد "مارك ويزر"، الـذي كـان يعمـل رئـيس العلـماء في مركز بحوث زيروكس كاليفورنيا (California،Palo Alto)، (إن أعمق التكنولوجيـات هـي تلك التي تتلاشى. فهي تنسج نفسها في نسيج الحياة اليومية حتـى تكـاد لا تتميـز عنـه). [(1)] بعبارة أخرى سوف تتلاشى تدريجياً في عالم الغد عمليات الحوسبة من خلال أجهـزة مكرّسـة بينما ستغمر قدرات معالجـة المعلومـات البيئـة التـي تحـيط بنـا. وبفضـل قـدرة المعالجـة المتكاملة للبيانات سوف تتحلى المنتجات الصناعية بقدرات ذكية. وقـد تتخـذ لنفسـها أيضـاً هويات إلكترونية يمكن استجوابها عن بعد أو يمكنها أن تتـزود بمحاسـيس لتحـرّي التغـيرات المادية من حولها. ومن شأن هذه التطورات أن تجعل الحركة تدب في الأجسام التي نعرفهـا ساكنة هامدة -بأن تزرع الذكاء في بيئتنا وتحفّز استحداث منتجـات مبتكـرة وفـرص أعـمال جديدة.

وبعد الاطلاع على مكانة تلك الأجهزة في التغيير على مستوى الفكر ثم الفعل انطلاقاً من الفرد ثم المجتمع وانتقالاً إلى مختلف المؤسسات التي تشكل نظام الدولة فانه من المهم الوقوف على مزايا الأجهزة الذكية اللوحية المحمولة لفهم قوانين عملها :[(2)]

1. كاميرات تصوير بجودة عالية.
2. سماعات خارجية قوية .
3. شاشات عالية الدقة تعمل بتقنية اللمس (HD-RITINA) .
4. تشغيل الراديو ومقاطع الصوت والفيديو بجودة عالية .
5. الوصول إلى شبكة الانترنت عن طريق متصـفحات خاصـة بواسـطة تقنيـة الـوايرليس أو تقنية الجيل الثالث والرابع.

---

(1) استخدامات أنظمة RFID في الحياة اليومية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الآتي: https://rfidrfidtechnology1. wordpress. com/

تم الاطلاع بتاريخ 20\4\2016

(2) وائل محمد القحطاني، تعريب الأجهزة الكفية، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الملك فهد، بلا، ص ص 3-4.

6. تحتوي على النظام العالمي للملاحة وتحديد المواقع ((GPS وبإمكانك استخدام إحدى تطبيقات الملاحة العديدة في متجر التطبيقات.
7. استخدام الشبكات الاجتماعية بكل سهولة وسلاسة فهناك العديد من التطبيقات لـ "Face Book" و "Twitter" و "Msn" وغيرها الكثير، وهي أسهل وأسرع استخداما من الحاسب المكتبي أو المحمول.
8. كتابة الملاحظات وقوائم المهام.
9. قراءة الكتب الالكترونية وملفات (بي دي اف و الوورد والإكسيل) وإمكانية التعديل عليها بتطبيقات خاصة .
10. تحميل الآلاف من التطبيقات الأخرى والألعاب عن طريق متاجر خاصة بأنظمة التشغيل لهذه الأجهزة.

وهناك نوعين من الأنظمة تسيطر على معظم أجهزة المستخدمين في العالم متمثلة بشركتي ابل ونظامها (ios) وشركة كوكل ونظامها (Android)، وبالتالي فان الثورة الكبيرة في مجال التطبيقات قد جعل من هذه الشركات تخترق حتى الدول البوليسية التي تمنع من فتح فيس بوك أو توتير أو أي موقع تواصل اجتماعي يمكن أن يخرق سيادة الدول كما في الصين و كوريا الشمالية وكوبا وبعض الدول العربية، وذلك عبر تقنية الـ (Virtual Private Network (VPN هي شبكة افتراضية لا وجود لها في الواقع تعمل عن طريق عمل (نفق) وهمي يشفر ما تمر منه البيانات وهذا يعني عدم قدرة أي شخص أو هيئة على اعتراض بياناتك أو نشاطاتك على الإنترنت حتى لو كان مزود خدمة الإنترنت الذي تتعامل معه ولا يتفوق على هذه الخدمة غير اتصالك بالأقمار الصناعية أو ما يعرف بـ "الستالايت". [1] بمعنى أن الرقابة على السيرفرات من

(1) عشرة أسباب توضح لماذا يجب علينا أن نستخدم خدمة VPN بشكل افتراضي؟، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ـ على الرابط الآتي :

http://aitnews. com/2013/04/11/

تم الاطلاع بتاريخ 21\4\2016

قبل الحكومات ممكن تجاوزها، فعندما يريد أن يقوم المستخدم بالوصول إلى السيرفر لا بـد من المرور على الوسيط ولكن عند استخدام الـ (vpn) فان المسـتخدم سـيقوم بالوصـول إلى السيرفر مباشرة دون المرور على الوسيط.

إذ تعطـي هـذه الشركـات الحريـة في العمـل بعيـد عـم الرقابـة عـبر البروتوكـولان الرئيسـيان المعتمـد علـيهما ال VPN، البرتوكـول الأول هـو (PPTP : Point-(To-Point Tunneling Protocol أما البرتوكول الثاني فيطلق عليه L2TP : Layer Two Tunneling (Protocol)، هذان المنفذان يعملان على بعـض تقنيـات التشـفير القويـة لحمايـة البيانـات والقدرة على التخفي،[1] وهذا المعطى الذي تطرقنـا إليـه بشي مـن التفصـيل يؤكـد عـلى إن التغيير الدول والتأثير لم يعد في يد الدولة وإنما عبر العـالم الافـتراضي وأدواتـه غـير الملموسـة فمن يملك أدوات الفاعل الرقمي يسيطر ويهمن على العالم.

---

(1) وائل محمد القحطاني، مصدر سبق ذكره، ص 5 . ايضاً ينظر : روبرت كنيك، حكومـة الانترنـت في عصر انعدام الأمن الالكتروني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسـات عالميـة،ط1، العـدد 95، 2011، ص ص 17-18.

التوازن الاستراتيجي العالمي في القرن الحادي والعشرين

(أطرافه الجدد وشكله المحدث)

فراس الياس [1]

المقدمة

تُعد مسالة التوازن من الأمور المهمة والحيوية في دراسة العلاقات الدولية وقد عرفت هذه المسألة منذ مدة ليست بالقليلة في نمط علاقات الدول، صحيح أن العلاقات الدولية شهدت ولمدد مختلفة هيمنة قوة معينة على شؤون التفاعلات الدولية، ولكن تلك الحالة (الهيمنة) لم تدم طويلاً، وان استمرت في حالات معينة لمدة ليست بالقليلة، إذ كانت الدول تلجأ دائماً إلى مسألة (التوازن) سبيلاً لإيجاد التكافؤ في طبيعة العلاقات فيما بينها، وهكذا استمرت هذه العملية من خلال جدلية (الصراع والتوازن) على مر الزمان. وخلال ذلك، كان مفهوم (التوازن) يتطور تبعاً لتطور طبيعة علاقات الدول، وكان للعامل العسكري الدور الأساس في تحديد مسألة (التوازن) بين الدول، وهو الأمر الذي تراجع مع تطور طبيعة قوة الدولة، وأخذ بنظر الاعتبار عند النظر إلى قوة الدولة إلى مقومات قوتها الشاملة كافة، من دون الأخذ بالجانب العسكري لوحده لبيان تلك القوة، وهو الأمر الذي ادخل مفهوم (التوازن) في مرحلة جديدة، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبزوغ الولايات المتحدة واحدة من أهم القوى الفاعلة في المسرح الدولي، ولأجل تحقيق الهيمنة أو مواجهة المد أو النفوذ الشيوعي ضمن إطار الحرب الباردة، فقد شهد العالم بداية التنافس الشديد من اجل الهيمنة والنفوذ بين الولايات المتحدة التي كانت الأبرز عسكرياً واقتصادياً وبين الاتحاد السوفيتي، هذا الأمر أدى إلى أن تكون الولايات المتحدة هي الأكثر فاعلية في صياغة طبيعة التوازنات العالمية، وبعد هذا استطاع الاتحاد السوفيتي من أن يصبح إحدى

---

(1) فراس الياس باحث دكتوراه علاقات دولية /تركيا . تدريسي في كلية العلوم السياسية جامعة الموصل.

القوى الفاعلة والمنافسة ليس في شؤون تفاعلات الأقاليم حسب بل وعموم التفاعلات الدولية، ونتيجة لما سبق، أصبح مصير التفاعلات الإقليمية انعكاساً لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومن ثم انعكاسه على طبيعة التوازن الاستراتيجي العالمي.

وفي خضم هذا التنافس الدولي سعت هذه الدراسة إلى إعادة تشخيص واقع التوازنات العالمية في ضوء طبيعة استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، من خلال البحث في طبيعة وواقع الصيغ التوازنية الرئيسة (القائمة أو المقترحة) التي تقوم بين القوى العالمية الفاعلة مع بعضها البعض بوجه خاص من جهة وفيما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وانعكاسات ذلك في المحصلة النهائية على محصلة الفعل الاستراتيجي (الإدراكي أو الحركي) للقوى العالمية الفاعلة والمعنية في المدى القريب والمتوسط والبعيد بما يتماشى مع دواعي تحقيق التوازن العالمي سيما عندما تتمكن معظم هذه القوى كونها الأكثر قدرة على التأسيس للخطوة الأولى في توظيفها بصورة شبه جماعية من اجل الوصول إلى صيغة التوازن النسبي المنشود التي تراعي فيها مصالحها الحيوية المتنامية على وفق أولوياتها بالدرجة الأساس وليس العكس، بصورة يتوقع لها أن تتمكن من خلالها من تعيين آفاق احتمالات الوصول إلى حالة (التماثل أو التناظر) بين عناصر القوة الشاملة فيما بينها، من خلال استعادة حالة التكافؤ النسبية المختلفة في القدرات على المستويين (الداخلي والخارجي) بصورة تؤهلها (منفردة أو شبه جماعية) على أداء ادوار دولية فاعلة ومؤثرة مبنية على أسس (ذاتية وموضوعية)، تتناسب مع حدود ما توظفه من إمكانات وأدوات في هذا الشأن، وما تملكه من مصالح حيوية (قائمة ومنشودة)، إن هذا بمجمله دفع الباحث للاهتمام بدراسة مسألة (التوازن الاستراتيجي العالمي) ومستقبله .

إذ يتناول البحث بالدراسة والتحليل التوازنات الإستراتيجية العالمية وأشكالها المحدثة في ضوء البيئة العالمية المتغيرة، إذ أشرت المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة إلى وجود خلل خطير في توازنات القوى العالمية القائمة، كما أكد أن هناك أزمات أخرى

جعلت من أقاليم العالم بؤرة للصراع، مما كان مدعاةً إلى طرح التساؤل المركزي وهو: "كيف أصبح شكل التوازن الاستراتيجي العالمي وطبيعته في ضوء هذه المتغيرات، ولماذا ؟".

في حين تقوم فرضية الدراسة على: (انه في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة وما نتج عنها من اختلال كبير في توازنات القوى العالمية، أصبح مطلوباً إعادة تشكيل التوازنات العالمية من جديد كونها ضرورة كبيرة للوصول إلى قاعدة صلبة تجسد المصالح الدولية المشتركة وتحقيق أمن واستقرار نسبي حقيقي على مستوى العالم).

ونظرا لتشعب مفردات الدراسة إنٌ الموضوع هنا هو الذي يفرض إطار المنهجية الأكاديمية المعتمدة على وفق تشعب مفردات الدراسة بين تجارب ماضٍ تاريخي متتابع مليء بالأحداث والتفاعلات الدولية والإقليمية، وحاضر يتفحص ما هو قائم من متغيرات وترتيبات أمنية تشكل أهم خصائص صيغ التوازن في الإقليم، واستشراف مستقبلي لما يمكن أن يتضمنه التوازن الاستراتيجي من آفاق مستقبلية، وعليه وبحكم اتساع محاور الدراسة في الموضوع استدعى الأمر توظيف عدداً من مناهج البحث العلمي وكلاً حسب استعمالاته وخواصه ووضعه المناسب في الدراسة.

وفي ضوء تحديد الإشكالية التي انطلقت منها الدراسة، وفرضيتها الأساسية، توزعت هيكلية الدراسة إلى عدة محاور، فضلاً عن مقدمة وخاتمة تضمنت بعض الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

المحور الأول

التوازن الاستراتيجي العالمي بين الاصطلاح النظري والتطبيق العملي

مدخلات العلاقة والتأثير المتبادل

أولاً: في ماهية التوازن الإستراتيجي

من المفاهيم الشائعة في السياسة الدولية والتي تناولتها الأدبيات الإستراتيجية والسياسية بالدراسة والتحليل والتقويم، مفهوم التوازن "Balance" الذي نال من الاهتمام بما يفوق غيره من المفاهيم ليس لارتباطه بمدركات الأمن والإستقرار وتبادل المصالح. . . بل لارتباطه بالأمل الموعود لإنشاء وضع جديد. . . وتشير أصول استخدام هذا المصطلح إستراتيجيا إلى استعارته من العلوم الطبيعية التي استخدمها إستراتيجيو الفترة اللاحقة لنهاية الحرب العالمية الثانية في إطار بحثهم عن نظرية تحليلية لتفسير العلاقات الدولية ليوظف فيما بعد لصالح إنضاج الخبرة الدولية والإقليمية حتى أصبح عنواناً لحالة أو وضع ممهد لبناء الأهداف وضمانة الأمن[1]. ولم يشهد مفهوم التوازن ثباتا في محتواه فتارةً يختصر ضمن الإطار العملياتي وأخرى يتوسع تحت ضغط ظروف أو دواعي إستراتيجية تؤطرها رؤى أو عقائد متضاربة تنزع للحفاظ على وجودها بإقامة نوع من التعايش السلمي الذي يستدعي توازن مفعول لمطامحها، كما لم يشهد معطى التوازن تحديداً واضحا لدرجاته بسبب ما تتميز به العلاقات من تحولات أو التفاعلات من مرونة . . . أو ما يشهده معطى الأمن من تداخل أو إرباك لمقوماته وصورِه ومستوياته. . . أو ما تصيبه سياسات التوفيق من انجازات[2].

---

(1) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط(1)، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 29-34.

(2) ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، ط(1)، (بيروت، دار الكتب العربي، 2009)، ص ص29-49.

ونتيجة لذلك فقد بدأ من الطبيعي أن تختلف قيمة وتأثير التوازن كمتغير في صياغة الحلقة الشاملة للأمن على الرغم من ما تتطلبه وظيفته من وجود اتفاق حول الحد الأدنى من الأهداف العليا للسياسة الخارجية ووجود إجماع قومي باتفاق غالبية الأفراد مهما كان جنس وظيفتهم حول أدوات وأساليب العمل من اجل تحقيق الأهداف القومية العليا في الداخل والخارج فهو إجمالا يجسد محصلة التفاعل بين الفعل ورد الفعل والتمييز بينهما يكون حسب الاتجاه الأكبر. . محصلة توظيف شروط المكانة "Status" بما يتناسب مع حقيقة الدور المستهدف محصلة توظيف سياسات القوى بكل ما تعنيه من إمكانات وقدرات. . . وعناصر حث مستديمة، محصلة التبادل في المصالح التي تتسم بكونها القوة الدافعة وراء البقاء القومي. . . أو محصلة تقاسم الأدوار، وعلى هذا الأساس تحددت سمات معطى التوازن حيث التوفيق، ضبط التنوع، الديناميةالمضادة للجمود، بساطة الأداء وضبط التفاعل [1]. وتفسيرا للرؤى أعلاه، وجب علينا تحديد مفهوم التوازن الاستراتيجي والغرض منه، فالتوازن في مفهومه، هو الحالة المستقرة فيتحدث الناس دون تفكير عن التوازن كرمز للحالة المعتادة المستقرة، وهذه الحالة ليست بالضرورة مثالية دائما، ولكنها توصي بالاستقرار وعدم التوتر ولكنهم في كثير من الأحيان وعند تدقيق معانيهم يشيرون إلى ما هو ابعد من الاستقرار المعتاد إلى الحالة المثالية[2]. وهذا المفهوم يستعمل في الكثير من العلوم للدلالة على حالة (التعادل) النسبي بين القدرات التي تتمتع بها مجموعة من القوى ذات الأهداف غير المتشابهة وهو بهذه الصورة يصف الحالة الوسطى تقريبا بين وضعين متناقضين هي الحالة المقبولة، فإذا توقفت معارضة احد هذين الوضعين، أو

---

(1) حسين معلوم، القطب الأمريكي: محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة، مجلة السياسة الدولية، العدد(112)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1993)، ص171.

(2) تلا عاصم فائق، دور القوى الإقليمية الصاعدة في التوازن الإستراتيجي في إقليم جنوب آسيا وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2003)، ص9.

تغلب عليها الوضع الآخر فمن المحتم زوال التوازن[1]. وكلمة (التوازن) كما يراها (رينولـدز) تثير الانطباع بوجود (ميـزان) مـع ثقـل في واحـدة مـن الكفتـين بحيـث تتـوازن المقـادير في الكفتين في حالة التعادل، وهي كما يصفها (كانتور) حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بـين قوى متعارضة[2]. غير أن هذا التوازن بمعناه العام يجب أن لا يعني نقطة التعادل التام فهـو كما عُبر عنهُ (خط متسع من الطول بين وضعين متعارضين، قد يقترب من احدهما أكـثر مـن الآخر ولكن هذه الحالة (التوازن) تظل قائمة ما لم يقترب بشكل جسيم من أحـد الوضـعين، عندها فان (التوازن) يختل بشكل ظاهر بما يترتب عليه من نتائج)[3].

وعليه فان مفهوم التوازن وضمن المنظور السياسي قد مرَ بالكثير من المراحـل، إذ كان الحديث يجري عن مفهوم (توازن القـوى التقليديـة) في الفـترة الممتـدة مـن القـرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ تأسست فكرة التوازن في هـذه المـدة على قاعدة رئيسة مفادها:(العمل باتجـاه المنـع أو عـلى الأقـل الحـد مـن جهـود إحـدى الدول أو عدد منها و الرامية إلى تنمية قدراتها الذاتية بشكل يفـوق قـدرات غيرهـا مـن الدول الأخرى من اجل الحفاظ على اسـتمرار الوضـع الـراهن)، لـذا عـرف هـذا المفهـوم ضمن هذا المعنى، إذ يقول (كولار) بأنه يعني السياسة التي لا يجـوز أن تمتلـك بموجبهـا دولة ما، قوى تجعـل جيرانهـا في عجـز عـن الـدفاع عـن مصـالحهم الحيويـة بموجبهـا[4].

(1) إبراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، ط(1)، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 46-47.

(2) باقر جواد كاظم، التوازن الإستراتيجي في إقليم أسيا الباسفيك وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير (غـير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2001)، ص 18.

(3) إبراهيم ابو خزام، مصدر سابق ذكره، ص47.

(4) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص19.

ويراه (شواز نبرغ) بأنه (تعادل أو قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت أوضاع ملائمة من تحالف دول أو من أدوات أخرى)[1].

وأشار(مازن إسماعيل الرمضاني) إلى هذا المفهوم بقوله (بأنه الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي أو نظمه السياسية الفرعية فقط واثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها)[2]. وفي المعنى نفسه يقول (إبراهيم أبو خزام) بأنه: (حالة التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة والتأثير بين القوى الأساسية، توزيعاً يخلق نظاماً دولياً أو يجعل من هذه القوى المؤثرة تتصرف في ضوء مجموعة من القواعد المحددة وبما يحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن)[3]. إن الفكرة الكامنة وراء توازن القوى في العلاقات الدولية هو أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو (الصراع) وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول حسب، وإنما ينبع الجانب الأكبر من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول ويترتب على ذلك انه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها فان هذا المفهوم سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستغلالها وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور وائتلافات قوة مضادة أو بعبارة أخرى فان محاور القوى المتضادة المتعادلة أو شبه المتعادلة لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم

---

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط(1)، (عمان، مطبعة أوائل للنشر، 2000)، ص ص 223، 224.

(2) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، (بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص 259.

(3) إبراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي عشر والعشرين، ط(1)، (طرابلس، المكتبة العالمية، 1966)، ص67.

الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة [1]. إن نهاية الحرب العالمية الثانية، أشرت تحولاً ملموساً في طبيعة استخدام هذا المفهوم، فلقد أدى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي ضد اليابان ونجاح الاتحاد السوفيتي (سابقا) في امتلاكه فيما بعد لم يؤد إلى كسر الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي حسب بل وكذلك أن يتجه (توازن الرعب النووي) ليكون البديل عن توازن القوى التقليدي[2]. إن توازن الرعب النووي، كان قائما على أساس التعادل النسبي في (الكم والنوع) في الأسلحة النووية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا)، وهو قائم على فكرة رئيسة هي الردع النووي والذي يعد من الظواهر المهمة للحرب البادرة فالتطور النووي الذي أصاب أسلحة الدمار الشامل جعل من التطلع نحو (منع الحرب) بديلا للنصر العسكري هدفا رئيساً للقوى النووية، لهذا كان (الردع) ملازما للحرب الباردة [3]. ويشير مفهوم (الردع) إلى القدرة على التأثير في الخصم بإرغامه على التراجع عن سلوك معين أو إحباط الأهداف التي يتوخاها من ورائه، عن طريق التهديد بإلحاق الخسائر الجسيمة به التي قد تفوق المزايا التي يتوخى من وراء الإقدام على مثل هذا السلوك، والردع هو محصلة تفاعل عوامل متعددة عسكرية وسياسية وتقنية ودعائية[4].

ويمكن القول أن هناك مفهومين متميزين لظاهرة التوازن العالمي يتمثلان بالمفهوم التقليدي والمفهوم المعاصر، فالمفهوم التقليدي يؤكد التوازن المتساوي بين الأطراف في مقدرات القدرة العسكرية طالما أن الطابع الأساسي للعلاقات الدولية هو

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (بيروت، منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص ص 265-266.

(2) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص21.

(3) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ط(2)، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص160.

(4) المصدر نفسه، ص 181.

الصراع نتيجة اختلاف وتباين المصالح القومية بين الدول الساعية لزيادة مفردات قدراتها القمعية على حساب الدول الأخرى، وبما يفضي إلى تهديد حرية واستغلال بعضها الآخر ويدفعها لمواجهة القوة بمثلها عن طريق التجمع في محاور وأحلاف مضادة حتى يتسنى إعادة التوازن إلى نصابه[1]، الأمر الذي يفيد أن هناك الكثير من الشروط التي يشترط توافرها في أي توازن دولي تقليدي يمكن إجمالها على النحو الأتي[2]:

1. وجود مجموعة من القوى الدولية.
2. وجود آلية أو قواعد حاكمة للتفاعلات الدولية في مرحلة التعادل أو التكافؤ.
3. وجود حالة من الاستقرار النسبي بين القوى المتكافئة.
4. وجود توزيع متعادل أو شبه متعادل لمفردات القوة بين القوى الدولية.

أما المفهوم الآخر لتوازن القوى فيسمى بالمفهوم المعاصر للتوازن، وهو يفيد التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل لكافة عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بين دولتين أو أكثر لينشأ نوع من التحالفات الإقليمية والدولية، ويؤدي إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار وضمان المصالح المشتركة والابتعاد عن دائرة الصراعات والحروب[3]، بمعنى انه صار يتضمن عناصر اقتصادية وتكنولوجية إلى جانب اعتبارات القدرة في ميادين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ووسائل نقلها، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، وذلك بسبب زيادة أهمية مفردات القدرة الاقتصادية

---

(1) عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل: الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد، (القاهرة، الهيئة المصرية للكتب، 1988)، ص102.

(2) إبراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى . . . ، مصدر سبق ذكره، ص ص 83-84.

(3) إبراهيم ابو خزام، ص ص 254.

والتكنولوجيا غير العسكرية والإستراتيجية في العلاقات الدولية، فضلاً عن المتغيرات و التحولات الاقتصادية و التكنولوجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1].

ثانياً: أشكال التوازن الاستراتيجي العالمي

يمكن القول انه ليس للتوازن الاستراتيجي العالمي صورة واحدة، فعلى الرغم من أن فكرته الأساسية هي توزيع إمكانات القوة والتأثير بين الأطراف الدولية، إلا أن هذه الأطراف يمكن أن تزيد أو تنقص، ففي مراحل الصراع الدولي قد يصل عدد قليل من الأطراف إلى حالة من التعادل النسبي في القوة، فيتشكل بينهما التوازن الاستراتيجي الذي يعتمد على تعدد الأطراف أو الأقطاب الدولية الفاعلة أو المؤثرة في النسق الدولي، وقد أطلق على هذا النوع من التوازن استراتيجي (التوازن المتعدد الأطراف، أو التوازن المركب واحياناً المعقد، بحكم تعقد العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم)، وقد يسيطر على التوازن الاستراتيجي دولتان، فيصبح التوازن ثنائي الأطراف، وقد أطلق على هذا التوازن بـ(التوازن البسيط)، فهو توازن يقوم على بروز قوتين عظميين، وتأتي البساطة من طبيعة العلاقة التي يفرضها هذا النوع من التوازن بين هاتين القوتين، فخطوط العلاقات الدولية في هذا النوع تصبح أكثر وضوحا بالنسبة للأطراف الدولية الأخرى .

تلك هي الصور الرئيسة للتوازن الاستراتيجي، ولكن كما يقول (ارسو): (ليس هناك من الرياح سوى الشمالية والجنوبية، أما بقية الرياح فهي مشتقة منها)، فكذلك التوازن الاستراتيجي فهو بسيط أو مركب، لكن هذين الشكلين الرئيسيين من التوازن ينتجان أنواعا أخرى، مثل التوازن المرن والتوازن الجامد، أو توازن الأنظمة المتجانسة و توازن الأنظمة المتنافرة، أو توازن الأنظمة المعتدلة وتوازن الأنظمة الثورية.

---

(1) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص ص 106-107، وللمزيد حول هذا الموضوع انظر: إبراهيم احمد الشلبي، أصول التنظيم الدولي. . . النظرية العامة والمنظمات الدولية، (القاهرة، الدار الجامعية، 1985)، ص ص 30-39.

1- التوازن الاستراتيجي المتعدد الأطراف

هو التوازن الذي يتكون من قوى كثيرة وتعمل على موازنة بعضها بعضا، وليس هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل هذا النظام، ويعرفه (هانس مورجنثاو) ويشرح صوره، بأنه في نظره إن عدد أطراف هذا التوازن لا تقل عن ثلاثة أطراف، ويترتب عليه حفظ سلامة واستقرار جميع الأطراف مهما كان احدهم ضعيفا.

ويتصف هذا الشكل بالخصائص الآتية:

- الكثرة النسبية لأطرافه، وبما لا يقل عن ثلاثة أطراف، سواء كانت هذه الأطراف دولاً أو كتلاً تتكون كل منها من عدد من الدول، فإذا قلت الأطراف عن ثلاثة تحول إلى التوازن البسيط .
- الطبيعة التنافسية، وتلك هي الخاصية الجوهرية التي تقود إلى السلام والاستقرار .
- خضوع الأطراف وقبولهم لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من جميع الأطراف.
- تحقيق الاستقرار والسلام.

2- التوازن الاستراتيجي البسيط (الثنائي)

وهو التوازن الأكثر وضوحا، ويقوم عند وجود دولتين أو كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي، والواقع أن هذا التوازن ينشأ عادة في شكل وجود كتلتين دوليتين، إلا أن ذلك لا يمنع من نشوئه بين دولتين ايضاً، ويغلب على التوازن الاستراتيجي البسيط الذي ينشأ بين دولتين كونه توازناً إقليمياً، أما التوازن الاستراتيجي العالمي فالصورة الغالبة له هو توازن كتل، ولكن وجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة، التي تتجمع حولها مجموعة من الدول الأضعف نسبياً للاحتماء بها أو التحالف معها، ومن ثم تكوين كتلة دولية واحدة، ولان هذا التوازن يعتمد على وجود دولة قطب، فأنه كثيراً ما يبدوا توازناً بين دولتين.

وخصائص هذا التوازن هي:

●ينشأ غالبا كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب، فبما أن هذا الأخير يتصف بالحركية فأنه يشهد جملة من تحالف الدول، بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية للأطراف المتحالفة، إن فترة التحالفات التي يشهدها توازن القوى المركب هي التي تتسم بالاستقرار والسلام، فالوسائل الدبلوماسية هي الأكثر طغياناً في هذه المرحلة، أما عند تشكيل توازن القوى البسيط فأن الدبلوماسية تصبح اقل طغياناً.

●توازن القوى البسيط يشكل مرحلة الاقتراب من الحرب ويؤدي إليها، إن المدلولات الإستراتيجية لتوازن القوى المركب يؤدي إلى الاستقرار بسبب الطبيعة التنافسية التي تتيح العمل الدبلوماسي، أما توازن القوى البسيط فان طبيعته هي المعارضة المباشرة والتنافس السافر .

●إن هذا النوع من التوازن لا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة الأمد، وهي الفترة الضرورية للإعداد للحرب، وهذا الاستقرار يتصف بالقلق والاضطراب مهما كنت مدته، وحيث أن التحالفات تسبق التشكيل النهائي للتوازن، لذلك فان الحرب لا تبدأ إلا بعد التأكد من متانة هذه التحالفات .

●يمتلئ التاريخ بالأمثلة لهذا النوع من التوازن، فإذا كان التوازن الاستراتيجي المتعدد الأطراف هو السمة الغالبة في القرون الأربعة الماضية، فان التوازن الثنائي هو الأسبق في الوجود بحكم وسائل الاتصال البدائية بين الدول في العصور القديمة، ففي مثل هذه الظروف، يكون من الطبيعي أن يظهر توازن قوى في حيز إقليمي ضيق بين دول قليلة ومتجاورة تعيش في عالمها الخاص دونما ارتباط بالمجموعات الإقليمية الأخرى .

3- التوازن الاستراتيجي المرن والجامد

يقول (ريمون ارون)، إن التوازن الاستراتيجي ليس من طبيعة واحدة، ولا يخضع دائما لعدد الأطراف المكونة لهذا التوازن، بل يخضع ايضاً لطبيعة الدول والأهداف التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرون على السلطة .

أ- التوازن الاستراتيجي المرن

هو الذي يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس، لذلك يطلق عليه احياناً بتوازن الأنظمة المتجانسة أو المعتدلة.

ب- التوازن الاستراتيجي الجامد

على العكس، يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية وحضارية متنافرة أو متناقضة، ولذلك يطلق عليه احياناً بتوازن الأنظمة المتنافرة أو الثورية. ومن خلال استعراضنا لأشكال التوازنات الإستراتيجية، نرى أن المرونة والجمود هي أوصاف تلحق بالنوع الأصلي للتوازن، فتجعل له أشكال أخرى فرعية، فقد يكون التوازن بسيطاً ومرناً، أو بسيطاً وجامداً، كما يكون مركباً ومرناً، أو مركباً وجامداً، لكن الحرب ترتبط بنوع التوازن لا وصفه، فالتوازن المركب هو توازن استقرار، دون النظر إلى وصفه، فتوازن مابين الحربين 1918-1936 كان توازناً مركباً وجامداً. إن الحرب والسلام يرتبطان بنوع من التوازن، والمرونة والجمود يلعبان دورا كبيرا في حركة التوازنات، فلمرونة تساعد على التهدئة وربط نسيج التحالفات، أما الجمود فانه يدفع بالتوازن بسرعة نحو الحركة والتحالف والتكتل، فإذا كان التوازن مركبا ومرناً، فان الاستقرار يدوم لفترة طويلة، أما إذا كان جامدا فان الاستقرار يدوم لفترة قصيرة، لان المتناقضات الحادة تدفع نحو التحالف والتكتل وسرعة الميل بالتوازن من طبيعة المركب إلى الثنائية، ما يعجل بالحرب، فالقاعدة والاستنتاج أن المرونة والجمود هما روح التوازن الاستراتيجي وسر حركته .

ثالثاً: التوازن الاستراتيجي الإقليمي وأثره في التوازن العالمي

أن تأثير الدول لا ينسحب على النطاق الإقليمي حسب بل ينسحب أيضا على النطاق الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم توازن القوى قد خضع للاختلاف وللكثير من التفسيرات ولكنه يظل مبدأ أساسيا للنظام في المجتمع الدولي، ويفترض تأكد الدول المعنية من عدم قدرة احدها منفردة على التأثير في مصير الآخرين وتتضمن العملية نظاماً يقوم على قواعد من شانها تقليل قدرة دولة معينة على

السيطرة على مقدرات غيرها وتحجيم منظور الصراع، وبمعنى أن الغرض مـن عمليـة تـوازن القوى لا يتحدد في إفراز السلام بقدر ما يمكن في فرض الاستقرار والاعتدال عن طريق إبقـاء أكثر الأطراف طموحاً أو عدوانية تحـت السـيطرة بفعـل الجهـود المشـتركة للآخـرين[1]. أمـا التوازن الإستراتيجي الإقليمي أو ما يسمى بالتوازن الفرعي فهـو شـكل مـن أشـكال التـوازن الذي يتكون داخل اطر جغرافية محدودة تجمع عددا من الدول التي تدخل فـيما بينهـا في علاقات تتسم بالصراع على السلطان والنفوذ في هـذا الإطـار الجغـرافي المحـدود، وكمحصـلة لهذا الصراع فان دولا محدودة تصل إلى مرحلة متعادلـة أو شـبه متعادلـة مـن القـوة، مـما يؤدي إلى قيام توازن قوى محلية يتحكم في سلوك الدول ويضبط علاقاتها بعضها مع البعض فيجري التنافس بين أقطابه أيضا بالأساليب السلمية وقد ينتهي بالحروب مثله في ذلك مثـل توازن القوى الدولي[2].

وهناك من عرفُه بأنه حالة من التقارب في مختلف جوانب القدرة والقوة بين الـدول أو القوى الإقليمية، أو انه حالة التكـافؤ النسـبي بـين هـذه القـوى في حـوار لـلإرادات ذي أبعـاد إستراتيجية، ويؤكد جوهره على البحث عن الأمن والمصـالح الحيويـة، وهـذا مـا تعـبر عنـه صـنع التحالفات والتكتلات في الإقليم، أو ما يمكن أن نطلق عليه الحركة الإستراتيجية للـدول في الإقلـيم مضافا إليها تأثيرات العامل الدولي بوصفه متغيراً أساسياً فاعلاً في أي معادلة للتـوازن الإسـتراتيجي الإقليمي والتي تستمد في جزء كبـير منهـا خصائصـها البنيويـة أو الوظيفيـة القائمـة عـلى طبيعـة المصالح الحيوية للقوى الدولية وهيكلية توازنها في الإقليم [3]. والواقع أن تـوازن القـوى الإقليمـي مثلـه مثـل تـوازن القـوى العـالمي يخضـع للقواعـد نفسـها ويتسـم بخصـائص متشـابهة ويـؤدي إلى النتائج عينهـا تقريبـاً ذلـك عـلى المسـتوى المحـلي أو الإقليمـي ولكنـه يجلـب دورا مركبـاً، إذ

---

(1) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص 105. 2

(2) إبراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص254.

(3) خليل إبراهيم السامرائي، التوازنات الإقليمية في المنطقة العربيـة، مجلـة دراسـات إسـتراتيجية، العـدد (26)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2002)، ص25.

انه يؤثر تأثيراً مباشراً في الصراع العالمي ويـؤدي إلى حسـمه أحيانـا[1]. إن تـوازن القـوى هـو قانون تاريخي سواءً تعلق الأمر بالتوازن الدولي أم الإقليمي وكـما أن التـوازن الإقليمـي هـو الأسبق وجودا، وبما أن العلاقات الدولية في الماضي اقل شـمولاً فـان توازنـات القـوى أخـذت الطابع نفسه والقاعدة العامة إن التوازن الفرعي لا يمكنه أن يعمل مستقلا بالضرورة إي أن تفاعلاته لا تجري بينها بمعزل من أطراف التوازن الرئيس ولكنه يستطيع أن يوسع من دائرة استغلاله إلى أقصى مدى ممكن بحيث يبدأ وكأنه توازن مسيطر وقد يضـيف مجـال العمـل بحيث يتحول إلى مجرد صدى وانعكاس للتوازن الرئيس وتتوقف درجـة تـأثيره وتـأثره عـلى مـدى اسـتقلاله والقاعـدة الأخـرى هـي أن الأطـراف الدوليـة في التـوازن المسـيطر لا تضـع التوازنات الإقليمية من العـدم ولكنهـا تسـتغل وجودهـا لـدعم مكانتهـا وتـؤدي التوازنـات الإقليمية دورا فاعلاً مؤثراً في العلاقـات الدوليـة، إذ إن التـوازن الـدولي يعتمـد في اسـتمراره وتغيره على الصراعات الإقليمية [2].

ومع أن فكرة التوازن في إطار النظام العالمي تنطبق على تحليل التوازن الإقليمـي إلا أن هناك بعض أوجه الاختلاف بين الاثنين التي تتمثل بصفه أساسية في تحديد التـوازن الإقليمي داخل نطـاق احـد الـنظم الإقليميـة أو الـنظم الدوليـة الفرعيـة مثـل الشرق الأوسط كما قد يقتصر مفهوم التوازن الإقليمي على علاقة الصراع التقليدي بـين قـوتين متجاورتين جغرافيا كالصين والهند أو كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وإذا كـان مفهـوم القوة في إطار نظرية التوازن الدولي نعني به جميع قدرات الدولة بما فيهـا العسـكرية والاقتصادية والجغرافيـة والمعنويـة فانـا نجـد أن في التوازنـات الإقليميـة تقـتصر عـلى وجود القوة العسكرية وحدها الأمر الـذي يسـوغ فـيما يتفـق عليـه علـماء العلاقـات

(1) المصدر نفسه، ص255.

(2) تلا عاصم فائق، مصدر سبق ذكره، ص27.

الدولية تسميتها بالتوازنات العسكرية الإقليمية بدلا من التوازنات الإقليمية غير انه تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم للتوازن الإقليمي يعد مفهوما تقليدياً وليس حديثا[1].

بينما نجد أن المفهوم الحديث للتوازن الإقليمي هو التوازن الإقليمي الشامل الذي ينسحب على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وهنا نجد أن من شروط تأثير التوازن الفرعي بالتوازن الرئيس أن يكون للطرف الإقليمي أهميته وقدرته العسكرية والاقتصادية والجغرافية ليستطيع تأدية دوره لحساب القطب العالمي وليحقق لنفسه مكاسب مهمة على الصعيد الإقليمي ففي كل توازن محلي يظهر عدد من الأطراف ولكنها ليست على المستوى نفسه من الأهمية والقدرة [2]. وعليه يمكن القول أن العلاقة بين التوازن العالمي والتوازن الإقليمي هي علاقة جدلية إذ يتأثران بعضها مع البعض بشكل مباشر، فأصبحت العلاقات الدولية مرتبطة بهذه الجدلية فعن طريقها يمكن الكسب والخسارة في المستويين،وهناك شروطاً تتعلق بالطرفين الدولي والإقليمي عند تأثير التوازن الإقليمي بالتوازن العالمي تتمثل بالاتي[3] :

1. وجود مصالح متبادلة بين الطرفين الإقليمي والدولي.
2. موقع القوى الإقليمية في النظام الدولي العام ومدى اقترابها او ابتعادها عن القوى الدولية العالمية.
3. دور ومكانة التوازن الإقليمي للقوى الدولية الكبرى.
4. مكانة ونفوذ القوى الإقليمية داخل المنظومة الإقليمية.
5. خصائص الوضع الإستراتيجي للمنظومة الإقليمية.
6. مفردات القوة الإقليمية التي تملكها القوى الإقليمية وقدراتها لحماية استقلالها وسيادتها.

---

(1) إبراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص 260.

(2) المصدر نفسه، ص ص 260-261.

(3) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص94.

وعليه يمكن القول إن العلاقة بين التوازنيين غير مستقرة وتستند إلى قدر كبير من التوافق في المصالح والإرادات، من دون اشتراط توافق موازين القوى بين دولتين أو أكثر داخل النظام الإقليمي، للحفاظ على درجة معينة وشكل معين من التفاعلات المشتركة بينهما[1]، بمعنى أن التوازن الإقليمي لا يعبر عن حالة ثابتة (ستاتيكية) جامدة للتفاعلات الإقليمية بل هو نقطة تحول في مسار هذه العلاقات والتفاعلات من أنماط تفاعل صراعية إلى أخرى تعاونية أو العكس[2].

ففي المرحلة التي تسبق تحقيق التوازن الإقليمي تكون العلاقات بين أطراف المنظومة الإقليمية تنافسية، حيث يعمل كل طرف على تحسين الظروف لمصالحه ويسعى إلى البحث عن وسائل لتأمين الوصول إليه وعند الوصول إلى التوازن تتوقف الرغبة لتبديل ميزان القوى مرحليا بينهما حتى لو كانت لديهما الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وتكمن العقبة الحقيقية لتحقيق التوازن الإقليمي في ادارك وتفسير دول المنظومة الإقليمية لأي سعي تقوم به إحداها لتنمية قدراتها وتحسين ظروفها بأنه تهديد لبعضها الآخر مما قد يدفعها للرد على هذه المساعي بإجراءات معادلة أو مكافئة ومعاكسة في الاتجاه الآخر لاحتواء مساعي السيطرة الإقليمية ليدخل الطرفان في أنماط تفاعل صراعية أكثر من كونها تعاونية- تنافسية، وبما يعرقل الوصول إلى حالة التوازن الإقليمي[3].

وعلى نحو عام فان هناك ثلاثة أشكال رئيسة للتوازن الإقليمي تتمثل بما يأتي[4]:

---

(1) هاني الحديثي، أهمية التعاون الإقليمي: دراسة في ضوء تغير مراكز الاستقطاب الدولي، دراسات اسيوية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1998) ص ص ص 33-42-43.

(2) محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص94.

(3) محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص ص 94-95.

(4) المصدر نفسه، ص94.

1. **السعي لتحقيق التوازن الداخلي**: ويكون عن طريق سعي دول المنظومة الإقليمية المشتركة لرصف سياسات خارجية متماثلة أو متجانسة واتخاذ كل ما من شأنه تعزيز مكانة وموقع الدول الإقليمية في نظامها الإقليمي.

2. **السعي لتحقيق التوازن الإقليمي**: ويتحقق عن طريق سعي الدولة المتفوقة في قدراتها المادية والموضوعية والمجتمعة وتملك رغبة ملحة للسيطرة والهيمنة على باقي أعضاء المنظومة الإقليمية الأمر الذي يدفع هذه الدول إلى التحالف أو الائتلاف مع بعضها البعض لموازنة القوى الإقليمية الكبرى والطامحة إلى الهيمنة.

3. **توازن القوى الخارجية**: وهو مسعى في جانب واحد أو أكثر من القوى الدولية الكبرى للتدخل في شؤون احد النظم الإقليمية لموازنة وجود قوة دولية أخرى منافسة لها استطاعت بشكل أو بآخر أن تدخل طرفاً في معادلة التوازن الإقليمي.

وتكاد تجمع اغلب الدراسات الأكاديمية والتجريبية على انه لا يمكن إقامة أو تحقيق التوازن الإقليمي على نحو مطلق لاعتبارات المصالح المتناقضة والخلافات المتبادلة وضعف التماسك الداخلي بين دول الإقليم وضعف المؤسسات السياسية الإقليمية بل وتخلفها- ومما يدفع إلى إقامة نوع من السلطة أو القيادة الأبوية (Paternalistic Leader) التي تتحكم في الأهواء والنوازع الخاصة أكثر ما تتحكم فيها قنوات شرعية موضوعية فيما يتعلق باتخاذ القرار السياسي الخاص بالمنظومة الإقليمية فضلاً عن تفاقم المشاكل العرقية والأقليات المنتشرة في دول الجوار وظواهر الانفصال والتمرد مما يدفع إلى أن يفهم أي إجراء تتخذه إحدى دول الإقليم لتطوير قدراتها على انه إجراء عدائي يستهدفها هي دون غيرها مما يرتب بالضرورة اثاراً سلبية على التوازن الإقليمي ويشوه مساعي الدول لتحقيق التوازن ويحولها إلى مساعي للهيمنة والتسلط الإقليمي [1].

(1) محمد السعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص95.

ثالثاً: عناصر قوة الدولة وأثرها بالتوازن الاستراتيجي العالمي

تحسب قوة الدولة /الدول، بتجميع كافة الإمكانات وتأثيراتها الايجابية والسلبية، وهو ما تعارف عليه بتجميع عناصر القوى الشاملة (السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والجيوبوليتيكية) بكل سماتها وخصائصها، قوتها وضعفها، فضلا عن ما تفرضه البيئة الدولية من حوافز وعقبات، ويكون الناتج النهائي هي محصلة كمية تسمى "قدرة الدولة/الدول" على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي والتأثير بها، ومن خلال مقارنة تلك المحصلة النهائية إجمالاً، أو مقارنة مفرداتها (القوة الشاملة) مع نظيراتها من الدول الأخرى، يمكن قياس قوة الدولة/الدول ومدى تأثيرها في التوازن الاستراتيجي العالمي[1] .

ويشترط عند قياس قوة الدولة الشاملة، تبات معيار القياس المستخدم، حتى تكون نتائج المقارنة صحيحة وذات دلالة هادفة، وهناك عدة معايير للقياس، والاختلاف بينها، هو اختلاف العناصر الأساسية المستخدمة في القياس، كماً ونوعاً، باختلاف العلماء المنظرين، إذ حدد العالم فوكس (Fucks) متغيرين لحساب القوة الشاملة من خلال العلاقة بينهما، بينما وضع العالم جيرمان (Cerman) مصفوفة رياضية من 26 متغيراً، في أربعة عناصر أساسية هي، السكان والموارد والمساحة وقوة العمل، واعتمد العالم الأمريكي راي كلاين (Ray Clin) على خمسة متغيرات هي : الكتلة الحيوية والقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية والهدف الاستراتيجي والإرادة القومية[2] .

---

(1) كمال الاسطل، الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي، الجزء الأول، في تاريخ 16 /2011/1، ص 5.

http://k-astal. com/index. php?action=detail&id=100

(2)كمال الاسطل، مصدر سبق ذكره، ص 7.

ويضيف بعض الأكاديميين العسكريين متغيرين آخرين هما، القدرة الدبلوماسية وقدرة ممارسة النفوذ الدولي والإقليمي، ويتضمن النموذج المصري الأكاديمي سبعة عناصر أساسية متغيرة، يشتمل كل منها على العديد من التفاصيل الدقيقة التي يمكن قياسها كميا، قيل أن توضع القيمة في النموذج الرياضي الأتي:

$$P.\ P. = (C+E+M+I)^{X}\ (S+W+D)$$

حيث أن:

P. P = القوة الدولة / الدول المدركة (إجمالي القوة الوطنية الشاملة) Total Perceived Power

C = الكتلة الحيوية Critical Mass

E = القدرة الاقتصادية Economic Capability

M = القدرة العسكرية Military Capability

I = قوة ممارسة النفوذ دوليا وإقليميا Image Influence

S = الهدف الاستراتيجي للدولة Strategic purpose

W = الإرادة القومية Will to Pursue National Strategic

D= القدرة الدبلوماسية Diplomacy Capability

وتدرس كل قدرة من كافة مكوناتها، في منظور إقليمي دولي متكامل .

إن العناصر المقاسة قيمياً، والموضوعة في النموذج الرياضي أعلاه، ما هي إلا متغيرات القوة الوطنية، والتي هي إحدى الأركان الرئيسة المشكلة لموضوعة التوازن الاستراتيجي، وهي بذلك تحول موضوعة التوازن الاستراتيجي إلى قيمة حسابية ضمناً، كما تهيئ مفرداتها التفصيلية، دراسة وافية لأبعاد التوازن الاستراتيجي العالمي، التي منها تتحدد السياسات المتخصصة لكل بعد، والاستراتيجيات المتخصصة النابعة من تلك السياسات .

المحور الثاني

رؤية في مقتربات العلاقة بين التوازنات العالمية الجديدة واللأ قطبية الدولية

تتميز نظرية توازن القوى، باعتبارها من روافد المدرسة الواقعية في علم العاقات الدولية بالاستمرارية والديمومة، إذ تبقى القوة والكفاح من أجلها والسعي إلى "توازنها" قانوناً أبدياً يسري على الدول والإمبراطوريات منذ القدم. ولعل الأحداث الراهنة على الساحة الدولية ككل، وما يحدث من صراعات في أقاليم العالم المختلفة، مثل أوروبا وجنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط، تشير جميعها إلى أن التوازنات العالمية تبقى من الأطر النظرية المهمة في محاولة تفسير سلوك الدول، سواء على المستوى الدولي أم على المستوى الإقليمي، بل إن منظري الواقعية عمدوا إلى تطوير نظرية توازن القوى لتتماشى مع بعض التطورات الدولية، خصوصاً ما يتعلق منها ببروز الأهمية المتزايدة للأقاليم والمناطق الجغرافية المختلفة، وبروز أدوار متعددة للفاعلين من دون الدول على الساحة الدولية.

أولاً: المنظور التقليدي لتوازن القوى

يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم المحورية في العاقات الدولية، وطالما شكّل تعريف القوة ذاتها إشكالية بين المنظرين، وهو ما يعود إلى عدة أسباب أساسية هي: تعدد الأبعاد الخاصة بالمفهوم، سياسية واقتصادية وعسكرية وسياسية وتكنولوجية وثقافية. . . إلخ، واختلاف المتخصصين ومدارس العاقات الدولية المتعددة حول معايير تصنيف وقياس القوة، والافتقاد لاختبارات واضحة تقيم القوة بصورة حقيقية، إذ إنها قد لا تحدث إلا عند الصدام بين قوتين. وإذا كان مفهوم القوة من التشعب والاختلاف إلى هذا الحد الذي لم يصل إلى الاتفاق على تعريف محدد له، فإن الأمر ذاته ينطبق على مفهوم توازن القوة وذلك على الرغم من وجود اتفاق بين منظري العلاقات الدولية على العناصر الأساسية المكونة لهذا المفهوم، إذ يرتبط توازن القوى بصورة أساسية بهيكل النظام الدولي أو الإقليمي، ويتعلق بوجود قدر من التقارب في القوة بين

القوى الفاعلة في هذين النظامين، كما أن ثمة توافقاً على أن قياس التوازن غالباً ما يقاس من منظور القدرات العسكرية بشكل أساس، من دون أن يمنع ذلك وجود مقاييس أخرى إلى جانب القدرات العسكرية. ووفقاً لذلك تهدف نظرية "توازن القوى" إلى فهم وتفسير سلوك الدول وكيفية تشكيل التحالفات الإقليمية أو الدولية، نظراً لأن الدول تعلي من أهمية سيادتها واستقلاليتها وتضعهما فوق أي اعتبار، بعبارة أخرى تتميز هذه النظرية بأنها ذات طبيعة هيكلية لأنها تربط بين سلوك الدولة وبين توزيع القوة بين الفاعلين الكبار في النظام الدولي، أي أنها معنية بتوزيع القوة داخل هيكل النظام الدولي وحتى الإقليمي.

وتنشأ حالة التوازن بصفة أساسية من حقيقة مفادها أن سعي أي دولة لاسيما الدول الكبرى، إلى زيادة قوتها سوف يهدد استقلال باقي الدول، ويدفعها لإحداث توازن ما للقوى، إما من خلال تشكيل تحالفات مضادة أو زيادة قدراتها العسكرية بشكل ذاتي، ونظراً لأن سياسة توازن القوى هي سياسة مكلفة للغاية، فإن الدول سوف تنخرط في مثل هذا السلوك فقط، إذا ما كان لديها إدراك بوجود تهديد كبير من جانب سلوك الدولة الساعية لزيادة قوتها، ويتراوح هذا التهديد في منعها من تحقيق أهدافها في حده الأدنى، أو تهديد بقاء الدولة ذاتها في حده الأقصى.

وترى المدرسة الواقعية الكلاسيكية أن توازن القوى من أبرز العوامل التي تقود إلى حفظ الاستقرار في العاقات الدولية، لأنه إذا سعت جميع الدول لزيادة قوتها، فإن الاستقرار سوف يتحقق من خلال نشوء توازن القوى بين الدول الكبرى المتصارعة، وذلك عندما لا تستطيع أي من القوى الكبرى شن الحرب على غيرها من الدول، نظراً لأن الدول الأخرى سوف تتحد ضدها. وينطبق مفهوم توازن القوى بناء على ذلك على طبيعة الهيكل أو النظام الدولي وكذا الهيكل أو النظام الإقليمي، وذلك على النحو التالي[1]:

(1) شادي عبدالوهاب، استراتيجيات تحقيق التوازن الدولي والإقليمي في ظل الفوضى، مجلة اتجاهات الأبحاث، العدد (10)، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2015)، ص 14.

1- **توازن القوى على المستوى الدولي:** وفقاً لمنظري توازن القوى، فإن تركز القوة في يد دولة واحدة، أو تحالف من الدول أمر غير مرغوب فيه، لأن تركز القوة سوف يجعل الدولة أو التحالف يتصرف بطريقة عدوانية، ولذلك فإن السلام يتحقق عندما يحدث توازن في القوى بين القوى الكبرى في النظام الدولي، وبالتالي لا يكون هناك اختلال كبير لصالح إحداها، الأمر الذي يحد من إمكانية شنّها للحروب على الدول الصغيرة والضعيفة، حيث يحدث التوازن (**Equilibrium**) عندما تتحالف الدول الضعيفة مع بعضها البعض أو / ومع خصوم القوى الكبرى المهيمنة، وذلك لتكوين حلف دفاعي، لأنه إذا لم تقم الدولة بذلك، فإنها سوف تفقد استقلاليتها.

2- **توازن القوى على المستوى الإقليمي**: تتشابه تفاعلات توازنات القوى على المستوى الإقليمي مع مثيلتها على مستوى النظام الدولي، فعندما تصل قوى إقليمية أو تحالف إقليمي لمستوى الهيمنة، فإن سلوكها يصبح عدوانياً تجاه الدول الإقليمية الأخرى، وهو ما يدفع الأخيرة لتكوين تحالف مضاد للدولة المهيمنة بمساعدة أو من دون مساعدة من قوى كبرى من خارج الإقليم، كما يلاحظ أن الدول الإقليمية تتمتع باستقلالية أقل من القوى الكبرى، وأحياناً تتخذ الأخيرة سياسات تؤدي للإخلال بتوازن القوى الإقليمي.

ثانياً: التوازنات العالمية والمتغيرات الجديدة

أدت العديد من التطورات على صعيد العاقلات الدولية لاسيما منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى محاولة تطوير منظري المدرسة الواقعية لنظرية توازن القوى، وذلك مع انتهاء عصر التحالفات العالمية الكبرى الثابتة، وبروز دور أكبر للهياكل الإقليمية في توازنات القوى العالمية، وذلك كما يلي:

1- **انتقال التركيز من "التوازن" إلى "عملية إحداث التوازن" : (From Balance to Balancing)** فقد كان ينظر تقليدياً إلى توازن القوى على أنه عملية توزيع القوى بين فاعلين أو أكثر، وبدلاً من ذلك يجب التركيز على العملية التي يتم

بموجبها إحداث التوازن (**Balancing of Power**)باعتبارها عملية ديناميكية تتسم بالمرونة والسيولة والاستمرارية، وبالتالي أصبحت العملية التفاعلية والتنافس الذي يتم بين القوى المختلفة للوصول إلى توازن القوى أمراً أكثر أهمية في دراسته عن الناتج النهائي لعملية التفاعل هذه.

وربما ما فرض هذا المنظور الديناميكي لتوازن القوى هو أن التوازن لم يعد يحدث فقط بين وحدات من الدول، بل ومن وحدات من دون الدول التي باتت تشكل جزءاً من نظام أكبر، إذ تقوم هذه الوحدات بتكوين عدد من التحالفات المتغيرة، والتي يحدث توازن فيما بينها حتى ولو كان مؤقتاً أو قصير الأجل أو لهدف خاص، فهو توازن مؤقت ويتغير باستمرار، خاصة أنه دائماً ما تقوم إحدى القوى بالسعي لتعزيز قوتها والتخلص من الوضع القائم حتى لو كان ذلك بالتعاون مع فاعلين من دون الدول، والذي ينظر إليه على أنه مقيد لحركتها أو لا يمثل ميزة بالنسبة لها.

2- **التركيز على آليات توازن القوى (Balancing Mechanism) بدلاً من قياس توازن القوى (Measuring Balance)** : فنظراً لغياب صيغة متفق عليها لقياس القوة من خال معادلة كمية، فقد انتقل التركيز إلى الآليات التي يستخدمها الفاعلون الدوليون للوصول إلى مركز تنافسي مع القوى الأخرى، والطرق التي يتبعونها من أجل مواجهة القوى الأخرى، وتحجيم محاولاتهم لاكتساب النفوذ والقوة، وهو ما سوف تتم نقاشه في السطور القادمة.

3- **التركيز على توازن القوى على المستويات الإقليمية** : لم يعد ينصب اهتمام نظرية توازن القوى على الهيكل الدولي فقط، بل أضحى التوازن الإقليمي مهماً كذلك، وهو ما تشير إليه خبرة العقدين الأخيرين، إذ بدأت تبني القوى الكبرى تحالفاتها على أسس إقليمية، كما أن الدول الإقليمية المتنافسة باتت تبحث عن توازن قوى في إطار إقليمها أولاً، وليس وفق إطار دولي فقط، وربما في بعض الحالات، وكما يظهر في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، يلاحظ أن القوى

الإقليمية الفاعلة (إيران، تركيا، السعودية، إسرائيل) هـي التـي تشـكل التفـاعلات الأساسـية وتهيمن على الشؤون الإقليمية، لاسيما الصراع بين السعودية وحلفائها وإيران وحلفائها.

ثالثاً: آليات تحقيق التوازنات العالمية الجديدة

تتمثل الأشكال الأساسـية التـي توظفهـا الـدول في ظـل الطـابع الفوضـوي للسياسـة الدولية من أجل إحداث توازن القوى مع الدول الساعية للهيمنة على النظام، فيما يلي:

1- **إحداث توازن القوى الصلب :(Hard Balancing)** تتبناها الدول التي تـدخل في عـداء شـديد مـع غيرهـا، وذلـك مـن خـال انتهـاج إسـتراتيجية لبنـاء وتحـديث قـدراتها العسكرية، أو عبر شراء الأسلحة من مصدر موثوق فيه، بالإضافة إلى إقامة تحالفـات رسـمية وتحالفات مضادة لموازنة قدرات خصومها الرئيسيين.

2- **إحداث توازن القوى الناعمة :(Soft Balancing)** تتخذ هذه العمليـة أبعـاداً متعددة، منها قيام الدول التي تسعى إلى إحداث التوازن بالتفـاهم ضـمنياً أو سراً مـع دول أخرى من أجل تطوير تفاهمات محدودة من أجل مواجهة تهديـد محتمـل أو موازنـة قـوة أخرى صاعدة، ومن ذلك أيضاً دخول بعض الدول في تفاعلات تعاونية فيما بينها قد تتم عبر مؤسسات إقليمية ودولية، ولعل أحد الأمثلـة عـلى "موازنـة القـوى الناعمـة" هـو اسـتخدام الدبلوماسية والمؤسسات الدولية لتقييد التحركات الأمريكية، مثل قيام فرنسا وألمانيا وروسيا والصين بمحاولة منع الولايات المتحدة من احتلال العراق من خال منع إصدار مجلس الأمـن الدولي لقرار يسمح لها بذلك.

3- **إحـداث تـوازن القـوى بـين فـاعلين غـير متماثلـين: Asymmetric) (balancing** يشير ذلك إلى سعي الدول لموازنة واحتواء التهديدات غـير المبـاشرة التـي يفرضها الفاعلون من دون الـدول مثـل الجماعـات الإرهابيـة التـي لا تسـتطيع تحـدي الدول القائمة باستخدام القـوة العسـكرية التقليديـة أو إسـتراتيجيتها، وبـالعكس فهـو

يشير كذلك إلى جهود الفاعلين من دون الدول وداعميهم من الدول لإضعاف الـدول القائمـة باستخدام وسائل متعددة مثل الإرهاب والحرب ألا متماثلة.

ويذهب (أنطوني فينشي) إلى القول إن الجماعات المسلحة تشكل جزءاً من الفـاعلين في النظام الدولي، ويمكن دراستها من منظور "توازن القوى"، فهذه الجماعات ينطبـق عليهـا شروط الواقعية الجديدة للفاعل الدولي، لأنها تمتلك نوعاً مـن السـيادة عـلى مجموعـة مـن الأفراد، بل وأصبحت تفرض سيطرتها على بعض الأقاليم، كما أنها تسـعى للسـلطة والحفـاظ على البقاء، وهي لا تختلف في ذلك عن الفاعلين من الدول، ولـذا فهـي تسـعى أيضـاً لأتبـاع أساليب "توازن القوى"، وذلك من خال السعي لبناء قوتها الذاتية، والدخول في تحالفات مـا وأحياناً اللجوء لشن الحرب.

رابعاً: استراتيجيات توازن القوى على المستوى العالمي

إذا كانت الآليات السابقة تتسم بأن كافة الدول قد تطبقها من أجل إحـداث تـوازن للقوى في وقت محدد أو لمواجهة تهديد ما أو حتى لتحقيق أهدافها ومصالحها التـي باتـت تتميز بالتغير المستمر، فإن إحداث التوازن للنظام الدولي، بمعنى قيام بعض الـدول بمحاولـة تغيير شكل النظام من خال التوازن مـع الـدول أو الـدول المهيمنـة عليـه، وكـذلك محافظـة الدولة القائد أو الدول العظمى على موقعها، لا يزالان يعتـبران متغـيرين ثـابتين في دراسـات نظرية توازن القوى، والتي فسرت في أدبياتها لماذا يتنقل النظام الدولي بـين تعـدد الأقطـاب والثنائية القطبية والأحادية القطبية. وهنا يمكـن تنـاول اتجـاهين جديـدين بـرزا في أدبيـات "توازن القوى"، يعتبران بمنزلة إستراتيجيتين لكيفية قيام الدول بمحاولـة تغيـير التـوازن عـلى المستوى العالمي، وهما[1]:

1- **إسـتراتيجية "التحـوط" للقضـاء عـلى الهيمنـة:** تقـوم إسـتراتيجية التحـوط **(Strategic Hedging)** على تبني القوى الثانية في النظام الدولي سياسة تعتمـد عـلى عدم المواجهة مـع القـوى الدوليـة المهيمنـة عـلى النظـام الـدولي عـلى المـدى القصـير،

(1) شادي عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص 16.

ولكنها تعمل في الوقت ذاته على أن يتطور هيكل النظام الدولي في اتجاه التعددية القطبية، أي أنها تعمل في ظل القيود التي تفرضها القوى المهيمنة، ولكنها تتحوط وتتحسب لحالة ألا يقين المصاحبة للتحولات الإستراتيجية الكبرى. وعندما تحدث هذه التحولات، فإن القوى القائدة في النظام الدولي سوف تتآكل قوتها للدرجة التي تدفع القوى الثانية لإتباع استراتيجيات توازن القوى الصلب، وقد تتخلى بعض هذه القوى الثانية عن "إستراتيجية التحوط" وتتحول إلى أسلوب موازنة القوى الصلب، سواء في شكله الداخلي أو الخارجي. ولابد أن تتوفر أربعة شروط أساسية للقول إن دولة ما تتبع إستراتيجية التحوط كطريقة لإحداث توازن قوى عالمي جديد، فإذا انتفى إحداها يعتبر سلوكها مجرد توازن قوى تقليدي أو احتكاك دبلوماسي عادي، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- تحسين الدولة لقدراتها وقوتها بطريقة ملحوظة وكبيرة، وذلك تحسباً لدخولها في صراع مسلح مع الدولة القائدة/ أو الدول في النظام، أو السعي لدعم استقلاليتها من خال التخلي عن المعونات التي تحصل عليها من الدولة القائد.
- تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة القائد في النظام، سواء كان ذلك من خال تشكيل تحالف عسكري موجه ضدها (توازن خارجي للقوى) أو القيام ببناء قدراتها العسكرية (توازن داخلي للقوى).
- أن يكون هذا التوجه استراتيجياً للدولة، بمعنى أن تتبناه القيادة العليا للدولة، وترى فيه تحقيقاً لمصالح الأمن القومي للدولة، وقد تضعه في وثائق خاصة بأمنها القومي وسياستها الخارجية.
- تخصيص الدولة موارد اقتصادية لزيادة قوتها من خلال دعم الإنفاق العسكري وصناعات الدفاع، وهو ما قد يترتب عليه، في حالة التخطيط غير السليم، تداعيات سلبية على اقتصاد الدولة أو دخولها في أزمات دبلوماسية حادة.

2- **إستراتيجية إحداث التوازن عن بعد** : في مقابل إستراتيجية التحوط، الرامية للقضاء على الهيمنة على النظام الدولي، طورت المدرسة الواقعية الجديدة مفهوم

"عملية التوازن عن بعد"(**Offshore Balancing**) ، والذي يعد بمنزلة إستراتيجية مقابلة أو مضادة تعمل على صد محاولات إحداث تغيير النظام الدولي، أي بقاء الدولة القائد – أو الدول المهيمنة – هي الفاعل الأول في النظام الدولي. ووفقاً لأصحاب هذا الاتجاه، وهو اتجاه أمريكي بالأساس، تتمثل المصلحة الأمريكية في منع ظهور قوة مهيمنة في أقاليم العالم المختلفة مثل منطقة أوراسيا أو الشرق الأوسط، ولذلك فإنها تستخدم آليات لتوازن القوى من أجل منع ظهور قوة منافسة، وذلك من خال التحالف مع القوى الإقليمية الأساسية، وتحميلها تكلفة ومخاطر الدفاع عن نفسها، ويعني ذلك أن على الولايات المتحدة إذا أرادت أن تحافظ على هيمنتها أو قوتها في إقليم ما، فإنه يجب عليها أن تقوم بدور الموازن من الخارج في هذا الإقليم عندما تظهر قوة إقليمية كبرى تسعى للهيمنة في هذه الأقاليم. وتتمثل ميزة هذه الإستراتيجية من وجهة نظر أصحابها في أن الدولة القائدة تعتمد على القوى الإقليمية لاحتواء القوى الصاعدة، وأنه يمكنها مراقبة الصراع الدائر على المستوى الإقليمي بين القوى الإقليمية وتنتظر الفرصة المواتية للتدخل وتحديد من الطرف الذي ستدعمه، وأن ذلك يمنحها حرية حركة في الصراعات الإقليمية كونها لا تحتاج للتدخل المباشر بصورة عاجلة، وأنه يمكنها الحصول على أكبر قدر من التنازلات من حلفائها كثمن لتدخلها في الصراع لصالحها. ويمكن القول إن أصحاب هذه الإستراتيجية ينطلقون من حقيقة أن أحد القوانين الثابتة في العاقات الدولية، هو أنه عندما تسود قوة عظمى وتهيمن على النظام الدولي، فإنه تنشأ تحالفات مضادة لها، مثل فرنسا تحت حكم نابليون وألمانيا تحت حكم هتلر، وتدرك الولايات المتحدة هذه الحقيقة، فطبقاً لدراسات أجرتها وكالة الاستخبارات الأمريكية، سوف تنتهي الأحادية الأمريكية بحلول عام 2020، وذلك مع اقتراب قوى أخرى من قوة الولايات المتحدة، وبالتالي فإن (التوازن عن بعد) يعد أحد الأدوات التي يمكن من خالها للولايات المتحدة التحسب لعالم متعدد الأقطاب لأن البديل هو أن تخوض الولايات المتحدة حروب لانهائية، وهو أمر غير ممكن. كما أن هذا النوع من التوازن يخفف التكاليف والأعباء

الأمنية على الولايات المتحدة ويلقيه على الدول الأخرى . ويقدم (جون ميرشايمر) . **John)**
J Mearsheimer) في كتابه "مأساة سياسات القوى الكبرى" **TheTragedy of Great)**
Power Politics)، تصوراً مختلفاً لإستراتيجية التوازن عن بعد، إذ يرى أن القوى الكبرى تسعى دائماً للحصول على مزيد من القوة كلما كان ذلك ممكناً، حتى لو كانت على هرم النظام الدولي، وذلك لأن الطابع الفوضوي للنظام الدولي يولد تنافساً عسكرياً حاداً بين مختلف الدول، حتى ولو كانت راضية عن توزيع القوى في النظام الدولي إذ يستحيل التيقن من نوايا الدول الأخرى، وهو ما يجعل الدول تتصرف بطريقة هجومية (**Offensive**)، والضامن الوحيد لذلك ولتحقيق أمنها هو الحصول على مزيد من القوة، ولو كان ذلك على حساب الدول الأخرى، ولهذا يصف "ميرشايمر" السياسة الدولية بالمأساة، نظراً لأن حجم التنافس لا يمكن تهدئته بسبب الطابع الفوضوي للنظام الدولي، بل ويرى أنه يستحيل أن تهيمن دولة على النظام الدولي، ولهذا فكافة الدول تسعى دائماً لزيادة القوة، وحتى إذا ما سعت دولة إلى أن تكون المهيمنة إقليمياً، فإنها عندما تصل لهذا الوضع فإنها تصبح دولة تسعى للحفاظ على الأمر الواقع، ما يتطلب منها زيادة قوتها من جانب، ومنع الدول المنافسة من محاولة الهيمنة في هذا الإقليم أو الوصول إلى ذات المكانة التي حققتها هذه القوة الإقليمية المهيمنة.

ولذلك فإذا شعرت الدولة المهيمنة إقليمياً أن هناك قوة كبرى أخرى تسعى للوصول إلى وضع الدولة المهيمنة إقليمياً في مجالها، فإنها تعمل على منع هذه القوة من خال انتهاج سياسة التداخل في إقليم آخر تهيمن عليه القوة المنافسة، ومثال ذلك أنه كي تمنع الولايات المتحدة روسيا أو الصين من منازعتها هيمنتها مثلاً في أمريكا اللاتينية، فإنها تنتهج سياسة منافسة الهيمنة الصينية في شرق آسيا والهيمنة الروسية في شرق أوروبا ووسط آسيا. ووفقاً لميرشايمر، فإن المهيمن الإقليمي هو أمر نادر الحدوث، والدولة الوحيدة في العصر الحديث التي استطاعت الوصول إلى وضع الدولة المهيمنة إقليمياً هي الولايات المتحدة، وذلك منذ تدخلها في الحرب العالمية الأولى لمنع ألمانيا من

الوصول إلى وضع القوى المهيمنة إقليمياً، وتدخلها في الحرب العالمية الثانية لمنع اليابان من أن تصبح قوة مهيمنة إقليمياً في شمال شرق آسيا، ومنع ألمانيا النازية من الهيمنة على أوروبا. أيضاً قامت الولايات المتحدة في ظل الحرب الباردة بتقديم ضمانات أو مظلات أمنية لحلفائها في أوروبا الغربية وآسيا لضمان عدم سيطرة الاتحاد السوفيتي عليها، وبالتالي لعبت الولايات المتحدة منذ قرون دور الموازن عن بعد أو إحداث عملية التوازن من الخارج .[1] (**Offshore Balancer**).

أخيراً، يبقى القول إن نظرية توازن القوى تبدو وكأنها قانون أزلي، لتفسير سلوك الفاعلين في النظام الدولي وسياسات الدول الخارجية واستراتيجياتها العسكرية، سواء كان ذلك من قبل قوى مهيمنة على النظام الدولي وتعمل على البقاء عليه كما هو، أو سواء كان ذلك من قبل دول تسعى لإحداث توازن من نوع مختلف، أو حتى كان ذلك من قبل فاعلين من غير الدول، إذ طورت هذه النظرية أطراً تتناول هذه الإشكالية النظرية الجديدة كما سبق لدى تناول آليات إحداث توازن القوى ، ومع ذلك وبالنظر إلى تنوع واختلاف أدوات ومقاييس القوة ذاتها، وبروز أشكال جديدة منها، لاسيما القوة السيبرانية، هذا علاوة على صعوبة رصد وتحليل التفاعلات التي تحدث خال عملية إعادة توازن القوى العالمي، والتداخل الهائل بين ما هو دولي وما هو إقليمي، فإن نظرية توازن القوى، ربما لا يمكنها أن تقدم تفسيراً وافياً لكافة التغيرات الإقليمية والدولية، لكنها تبقى أحد أهم وأبرز النظريات التي تفسر سلوك الدولة الخارجي وتحالفاتها المتغيرة.

---

(1) شادي عبد الوهاب، مصدر سبق ذكر، ص 17.

المحور الثالث

إعادة بناء التوازنات العالمية في القرن الحادي والعشرين

أولاً: القوى الدولية والتوازنات العالمية

كانت التوازنات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ولنصف قرن واضحة، فخارطة العالم سهلة، بين مناطق نفوذ أميركية وأخرى سوفييتية، معسكر شرقي وآخر غربي، خطوط التماس واضحة، والوكلاء المحليون معلومون، كانت لدول العالم أكثر من خيار، وكانت للحروب أكثر من إطفائي، لكن الولايات المتحدة الامريكية حسمت سباق التسلح لمصلحتها بانهيار الاتحاد السوفييتي، وهي الآن تسابق نفسها ممتلكةً ترسانة عسكرية غير مسبوقة، واقتصاداً قوياً ونموذجاً منتصراً معولماً دخل معه النظام العالمي العصر الأميركي، فالولايات المتحدة الامريكية أصبحت اللاعب الوحيد في الساحة الدولية، فالأزمات الدولية تنتظر رأياً أميركياً أو دوراً أو تدخلاً أو حتى تجاهلاً، ودول العالم تراهن على الحلول القادمة من واشنطن وليس نيويورك (الأمم المتحدة)، أصبح الظل الأميركي حاضراً في كل مكان في كل الأزمات، وبدلاً من تعزيز التنظيم الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة وهيئاتها ومنظماتها ودعم أدوارها، أصبح تجاهل أدوارها المفترضة سياسة أميركية تعززت عبر الإدارات المتعاقبة في البيت الأبيض، بالإجمال أدى تفجير النظام السابق إلى خلخلة التوازنات العالمية والإقليمية دون أن يؤدي لخلق نظام دولي مستقر. اتسمت التحليلات السياسية والدراسات الاستشرافية للنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين بالاستقطاب والمزج بين التفاؤل المفرط والتشاؤم، فتحليلات الوضع الدولي القائم في ضوء نهاية الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، وتهاوي جدار برلين ومعه دول حلف "وارسو"، وأفول نجم روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي، وعدم ظهور قوى عظمى توازي وتنافس الولايات المتحدة، تحدثت عن القرن الأميركي الجديد، وعن قوى عظمى متوحدة تفرض سياساتها الإستراتيجية، وتحدد الدول بخياراتها، فيما صبت التحليلات المتفائلة بأن النظام العالمي

يمر بمرحلة انتقالية تنفرد فيها الولايات المتحدة بالنظام العالمي لفترة محدودة، تنشأ خلالها قوى كبرى تنافس الولايات المتحدة على إدارة النظام العالمي، مراهنين على صعود نجم الصين من ناحية والوحدة الأوروبية أو عودة روسيا لتلعب دورها على الساحة الدولية من جديد من ناحية أخرى. واتفقت التحليلات على أن سياسات الحرب الباردة والاستقطاب الدولي، وحتى في سيناريو النظام العالمي متعدد القوى، لن تمارس شروطها على دول العالم، اليوم وبعد ما يزيد على عقد ونصف من الانفراد الأميركي بالنظام الدولي، عادت الأصوات الأكاديمية والسياسية تتغزل في الحرب الباردة وأيام الحرب الباردة، فهل تكون عودة الحرب الباردة أكثر أماناً وتنظيماً للعالم؟ وهل يملك هذا الطرح أرضية؟ فهل النظام العالمي الحالي هو نظام القطب الواحد أم أن النظام يمر بمرحلة انتقالية نحو نظام دولي متعدد الأقطاب؟ وهل تستطيع أي من الأقطاب الدولية المحتملة استعادة حالة التوازن العالمي وإعادة تنظيم العالم بعيداً عن الهيمنة الأميركية على النظام العالمي؟ [1]

يواجه النظام العالمي اليوم جنوحاً أميركياً غير مسبوق لاستخدام القوة أو التهديد بها في كافة الأزمات والصراعات الدولية، إذ قطعت الإدارة الأميركية الحالية الطريق على أي مفاوضات أو تدويل للمشاكل والأزمات، إلا بما يخدم سياساتها وتفردت بالقرارات مستبعدة حتى حلفاءها التقليديين كأوروبا، وبالنظر إلى السياسات الأميركية منذ حرب الخليج الثانية، بدا واضحاً أن الإدارة الأميركية في قيادتها للعالم تستعيد في ممارستها نموذج السيطرة الاستخرابية الفجة دون أن تدرك أن مسؤولية القيادة الدولية تتطلب الفهم العميق للمشاكل والأزمات الدولية والمشاركة الإيجابية في حلها بتحجيم الأزمات لا خلقها، وتلك إشكالية متعاظمة لانعكاساتها على كافة الشؤون الدولية، وبدا واضحاً أن مفهوم القيادة الأميركية لعالم يواجه إشكالية معرفية

---

(1) مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، في 10 /2015/1،ص2.

http://www. acrseg. org/36519

لدى الإدارات الأميركية لكون هذا المفهوم ينحصر في القدرة الأميركية على ضمان المصالح القومية، وهو مأزق إستراتيجي خطير وقعت فيه الإدارة الأميركية في ممارستها لدور الفاعل الوحيد والمنظم الرئيسي للعلاقات الدولية.

في ذات الوقت، فإن الحديث عن نظام دولي متعدد الأقطاب لا يزال حديث تفاؤل لا يستند إلى أرضية قوية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأقطاب المحتملة، نجد أن روسيا أولاً ومنذ الانهيار المدوي للاتحاد السوفييتي، فقد قلَّم العقد الماضي هيبته، وإن احتفظت بوضع الشريك لترسانتها النووية وقدرتها على المشاكسة والإقلاق، وعلى الرغم من كبواتها الاقتصادية، فإنها تحاول أن تستعيد أدوارها العسكرية بتكثيف حضورها العسكري من خلال المناورات العسكرية المتوالية وإعلانها عن قدراتها العسكرية ولعل الوجود العسكري الروسي في سوريا مثلا على ذلك، وفي الوقت ذاته تشترك روسيا وبصورة دورية في مناورات مشتركة مع الصين في الأراضي الروسية، رغم كل ذلك، فروسيا لا تستطيع التحول مجدداً لتنافس الدور الأميركي. أما عن القطب المحتمل الثاني وهو دول الوحدة الأوروبية ككتلة سياسية واقتصادية واحدة نظر إليها المحللون الأكثر تفاؤلاً كقطب مواز وموازن للدور الأميركي في العالم إلا أنه وبالنظر إلى أن العلاقات بين ضفتي الأطلسي، تؤطرها علاقات تاريخية واتفاقيات اقتصادية وسياسية وعسكرية ترافقت على الدوام مع حساسيات أوروبية من الهيمنة الأميركية الكاملة على شؤون القارة الأوروبية وفي ذات الوقت التخوف من الانسحاب الأميركي من الشؤون الأوروبية في علاقة فريدة من التجاذب والتنافر، فالدول الأوروبية كلما سعت للفرار من الظل الأميركي المهيمن على حلف "الناتو"، ترجع من جديد تحت ظل العباءة الأميركية، والدرع الصاروخية الأميركية الجديدة مثال صارخ على الهيمنة العسكرية الأميركية على القارة الأوروبية في ظل حقائق أمنية لا تقبل النقاش بأن الأهداف المعلنة للدرع الصاروخي المزمع إنشاؤه لا تمت بصلة للأمن الأوروبي ومع مخاطر إحياء نزعات الحرب الباردة وإحياء خطوط التماس مع

روسيا، إلا أن أوروبا رضخت لـلشروط الأميركيـة، وهـي واقعيـاً لا تسـتطيع أن تلـبس عبـاءة المنافس في الوقت الحالي.

أما القطب المحتمل الثالث، المتمثل في الصين، فعلى الرغم مـن أكـثر السـيناريوهات تفاؤلاً بمستقبل العملاق الأصفر والقفزات الاقتصادية التـي تحققـت، فـإن الصـين لاتـزال في حاجة لتغييرات أعمق وأشمل لتتحـول لقـوة قـادرة عـلى المطالبـة بشراكـة إسـتراتيجية مـع الولايـات المتحـدة، أو بـدور دولي فاعـل ومـؤثر سـواء عـلى المسـتوى الإقليمـي أو الـدولي، وبالنسبة لرابع الأقطـاب المحتملـة اليابـان، فقـد تراجعـت السـيناريوهات التـي كانـت قـد رسمت أدواراً أكبر لليابان باعتبارها قوة اقتصادية عظمـى لابـد أن تبحـث عـن دور سـياسي يوازي ثقلها الاقتصادي.

يمكـن القـول اليـوم اسـتناداً إلى التحليـل السـابق : إن النظـام الـدولي يواجـه فشـلاً مزدوجاً، فالولايات المتحدة الأمريكية رغم انفرادها بالنظام الدولي وسـعيها لتحجـيم الـدول الكبرى الأخـرى لم تسـتطع أن تؤسـس نظامـاً أحـادي القطبيـة، بـل إن ممارسـات العقـدين الماضيين قد أسست لانفراد بالقوة خارج النظام أي نظـام اللانظـام، في الوقـت الـذي يُوجـه السعي لتأسيس نظام عالمي متعدد القطبية بالتحجيم، الأرجـح أن يتطـور النظـام إلى نظـام متعدد القطبية باتفاق الأقطاب وإجماع الدول، وذلك ليس سعياً فردياً مـن هـذه الأقطـاب، بل باتفاق دولي على تقاسم المسؤوليات الدولية، فمن المسـتحيل أن يسـتمر النظـام الـدولي خاضعاً لقوة واحدة ومن الاستحالة أكثر إخضاعه بالقوة.

ثانياً: الأنظمة الإقليمية كمدخل لتشكيل التوازنات العالمية

في ضوء فهم الدولة لمكانته الدوليـة واعـتراف الـدول الأخـرى لهـا بهـذه المكانـة، تستطيع هذه الدولة اعتمد سياسات القوة اللازمة في النظام الدولي والذي يضـمن أقصى قدر ممكن لحماية مصـالحها، وتحقيـق أدوارهـا المرسـومة، ووفقـا لـذلك يمكـن تفسـير الرؤية المتبادلة بين الإقليمية (نظاماً وقضـايا)، والعالميـة (قـوى وقضـايا)، ورغـم التطـور الحاصل في طبيعة العلاقات الإقليميـة وبـروز ظـاهرة التكامـل الإقليمـي، بيـد أن وضـع تعريف محدد للإقليم يواجه صعوبات جمة، فـإذا مـا حاولنـا دراسـة وضـع تركيـا مـثلاً

سنلاحظ أن المسألة تبقى مقدرة بطبيعة الموقف نفسه الذي يـدور حولـه الحـديث، فتركيـا طرف فاعل في أكثر من نظام إقليمي، فهي قوة شرق أوسطية، بلقانيـة، متوسـطية، أسـيوية، إسلامية، نامية وأطلسية [1].

رغم حداثة هذا المفهوم(الإقليمية) كمسـتوى للتحليـل في العلاقـات الدوليـة إلا أنـه يمكن إرجاع جذوره إلى الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدوليـة إلى عقـد السـتينيات، فقـد شكل مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الـدولي، وخاصـة مـع مـا صاحبه من جدل ممتد حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليميـة وأي المنهـاجين ينبغـي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفـظ السـلم بـين دولـه، حيـث انطلـق أنصـار العالميـة إلى التأكيد على أهمية إيجاد تنظيم عالمي يشـمل كافـة الـدول، بيـنما رأى أنصـار الإقليميـة أن الأفضـل إيجـاد تنظـيمات إقليميـة نظـرا لسـهولة إقامتهـا وكونهـا أكـثر قـدرة عـلى الحركـة والفاعلية بالمقارنة بالتنظيمات الدولية بالإضافة للتأكيد على أن الإقليمية ليسـت بـديلا عـن العالمية بل إنها خطوة لتحقيقها.

النقطة الثانية التي يثيرها هـذا المفهـوم تـرتبط بموضـوع التكامـل الـدولي والـذي يعتـبر التكامل الإقليمي أحد محاوره الأساسية، وقد تناولت نظريات التكامـل الإقليمـي شروط العمليـة التكاملية والمتطلبات اللازمة لنجاحها، في هذا الإطار يتم تناول عـدة عوامـل مثـل وجـود العـدو الخـارجي المشـترك الـذي يوحـد البيئـة الموضـوعية للتكامـل، ووجـود الدولـة القائـد أو الدولـة النموذج التي تتصدى لقيادة العملية التكاملية، والإحساس بالتوزيع العادل للمكاسـب وللأعبـاء، ووجـود الثقافـة السياسـية المشـتركة، ووجـود نخـب سياسـية حاكمـة ذات أهـداف وسياسـات متقاربة، ووجود المنظمات الإقليمية الحكومية وغـير الحكوميـة القـادرة عـلى تنشـيط التبـادلات والتفاعلات، ولذلك يتميز أي نظام إقليمي بنمط معين من التفاعل (أو العلاقـات المتبادلـة) بـين أطرافه، ويحكم هذا النمط التفاعلي متغيران أساسـيان أحـدهما كمـي والآخـر كيفـي، فبالنسـبة

(1) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، 51.

للمتغير الكمي نجد انه يرتبط بمدى خضوع التفاعلات الحادثة في الساحة الإقليمية لقواعد وقوانين منتظمة ومعروفة سلفا، فضلا عن درجة التزام الأطراف الإقليمية بهذه القوانين، أما المتغير النوعي فيتعلق بوصف طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الأطراف، والتي يمكن التعرف عليها من خلال دراسة ثلاثة أبعاد أساسية هي[1]:

أولاً: تكافؤ العلاقات داخل النظام، فهناك أنظمة إقليمية تقوم على درجة كبيرة من المشاركة، أي حق كل طرف في المبادرة باقتراح سياسات عامة للنظام كله وتملكه لفرصة عادلة في مناقشة الاقتراح بجدية من قبل الأطراف الأخرى.

ثانياً: حركة النظام التي ترتبط بدرجة ملائمة الترتيبات الإقليمية لتحقيق تحسن مطرد في مستوى إنجاز النظام ككل، إلى جانب إبراز قدرته على التأقلم مع الظروف والمستجدات بما يتوافق والإنجاز التنموي.

ثالثاً: تكاملية النظام وتعنى بقدرة النظام على تدعيم اتجاه طويل المدى نحو زيادة القواعد والقوانين السائدة في النظام وفى مقابل تقليص صفة السيادة التي تتمتع بها أطرافه، ومن ثم بروز ميل نحو تكوين ولاءات اجتماعية سياسية لسلطة واحدة داخل الإقليم ككل على حساب الولاءات المركزة حول السلطة داخل الدولة والأطراف الأخرى المكونة لهذا النظام، والحقيقة إن نمط التفاعلات داخل أي نظام إقليمي يتطور من خلال التداخل بين عاملين أساسيين هما درجة التنسيق في مواقف الأطراف تجاه القضايا الجوهرية للنظام، وهيكل القوة السائد فيه وتحولاته، فالنظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية الإجماع داخله.

وترجع أسباب علاقات التأثير والتأثر بين النظام الإقليمي والنظام الدولي إلى المتغيرات الآتية [2]:

---

(1) أيمن عبد الوهاب، مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها، موسوعة الشباب السياسية، في تاريخ 2011/10/5.

http://kenanaonline. com/users/mowaten/posts/326162

(2) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص ص 56-57.

- أهمية الإقليم في التوازنات العالمية، وترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يملكها الإقليم في النظام الدولي، فإقليم أوربا وشرق أسيا مؤثران في عملية التكوين العالمي وليس الإقليمي حسب.

- ارتباط الإقليم كطرف بالتوازن العالمي، فالهند وباكستان مثلاً يرتبطان بالقوى الكبرى، وهذا ما يجعل إقليم جنوب أسيا إقليما مهماً في حفظ التوازن العالمي .

- درجة التوافق والتجانس بين السياسات الإقليمية، فكلما زاد هذا التجانس أو التوافق زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكل ككتلة مؤثرة في التوازن العالمي، وخلافه صحيح أيضاً، إذ يكون النظام الإقليمي مجالاً لتصريف السياسات الدولية للقوى الكبرى.

ومن خلال ما تقدم يمكننا طرح التساؤل الأتي هل يمكن بناء التوازنات العالمية من خلال إعادة صياغة التفاعلات والسياسات الإقليمية (نظام التوازن وسياساته) من قبل القوى الكبرى، أم أن النظم الإقليمية هي من سيفرض شكل التوازن المستقبلي بحيث تكون القوى الكبرى أمام حقيقة عالمية لا يمكن تجاوزها؟ .

ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية والهيكلية الدولية

لكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، إذ يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استناداً إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام، ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات: الأول هو الأعلى ويضم الدول القائدة أو العظمى أو الكبرى، ثم مستوى ثان يضم دولا لها وزنها داخل النظام لكن ليست لها القدرة على قيادته ومستوى ثالث يضم الدول الصغرى التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي.

ولا يقوم هيكل النظام الدولي فقط على عدد القوى الكبرى أو الأطراف الفاعلة فيه والقدرات القومية لكل منها، وإنما يتأسس، أيضًا، على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق القيمي والإيديولوجي الذي يقوم عليه النظام ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخله، ويتأثر هيكل النظام الدولي

بالتوازنـات العالميـة القائمـة في حركـة العلاقـات الدوليـة، وبشـكل التحالفـات التـي تقيمهـا الأطراف الرئيسية في النظام الدولي، وبمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة لذلك النظـام، أما الاتجاه الذي يرى عنصر التوازن حاكمًا لهيكل النظام فيدفع إلى زيادة الاهتمام بالفاعلين العالميين متعددي الجنسيات من ناحية والفاعلين الإقليميين من ناحية أخرى بكيفية إدارتهم لعلاقاتهم وارتباطاتهم الدولية، كما يؤدي التغير في هذه التحالفات إلى تغـير في بنيـة النظـام الدولي.

ومن منظور آخر، توجد علاقة قوية بين هيكل النظام وبين قدرته على أداء وظيفتـه، فكلما استمرت أو زادت قدرة النظام على أداء وظائفه استمر هيكل النظام كما هـو، وكلـما ضعفت قدرة النظام على أداء تلك الوظائف زادت فـرص انهيـار النظـام أو تغـير هيكلـه أو حدث إحلال وتغير في قواه الرئيسية، وتتعدد وظائف النظام الدولي فيما بين تحقيـق الأمـن والتنمية أو التكامل أو التحالف والتكيف مع الضغوط وتعزيز الشرعية، ويقتضي ذلـك كلـه النجاح أو الفاعلية في تجميع المصالح والتعبير عنها، وقد تختلف إسـتراتيجية النظـام الـدولي في أدائه لوظائفـه وفي اختيـاره لأسـاليب تحقيـق ذلـك، ففـي النظـام التعـددي يسـود نمـط التوفيق والمساومات، بيـنما يسـيطر التنـافس والصراع في النظـام ثنـائي القطبيـة، وتتصـدر سيادة القطـب الواحـد ومصـالحه وسياسـاته في النظـام الأحـادي القطبيـة، ولإيديولوجيـة النظام الدولي إن وجدت تأثير كبير في تحديد هيكله وفي تحديد عملية الانتقال مـن نظـام إلى آخر، ففي النظام متعدد الأقطاب لا توجد إيديولوجية واحدة أو مسـيطرة أو جامـدة، بل توجد سيولة ومرونة ومتسع يضم انتماءاته فكرية متنوعة دون جمود إيديولوجي، وفي النظام الثنـائي القطبيـة توجـد حالـة اسـتقطاب إيـديولوجي، حيـث يسـتخدم كـل قطـب أيديولوجيته كوسيلة لجذب آخرين نحوه وتأليبهم على القطب الآخر وأيديولوجيته، أما في النظام أحادي القطبية فتسود أيديولوجيا القطب العـالمي الأوحـد الـذي يسـعى إلى فـرض أيديولوجيته على الآخرين .

والهياكل الثلاثة الرئيسية للقوة التـي عرفهـا النظـام الـدولي في مراحـل تطـوره منـذ منتصـف القـرن السـابع عشر وحتـى الآن تتمثـل في القطبيـة التعدديـة والقطبيـة الثنائيـة والقطبية الأحادية، وتتميز القطبية التعددية بوجود عدة دول كبرى أو أقطاب، لديها مـوارد وقدرات وإمكانات متعادلة مـن حيـث القـوة والقـدرة عـلى ممارسـة النفـوذ والتـأثير عـلى العلاقـات الدوليـة في مجالاتهـا المختلفـة العسـكرية والاقتصـادية والسياسـية والعلميـة- والتكنولوجية، وبما يمكن كل من هذه القوى القطبية من استقطاب الدول الأقل أو الأضعف منها، وتتميز القطبية الثنائية بتركز علاقات القوة والنفوذ في محيط قوتين قطبيتين عملاقتين، وبوجود درجة عالية من الصراعات والمنافسات بين هاتين القوتين ومسافات طويلة بـين كـل منها والدول المتحالفة معهـا، وغيرهـا مـن دول العـالم في شـأن عنـاصر وقـدرات القـوة، وفي القطبية الثنائية يوجد عادة صراع إيديولوجي فيما بين القطبين الكبيرين، إذ يوظف كل منها أيديولوجيتـه كأسـاس لإقامـة تحـالف دولي عسـكري ومجموعـة اقتصـادية، وتنضـم الـدول التابعة لكل من العملاقين إلى التحـالف الـذي يقـوده وإلى الإيديولوجيـة التـي يتبناهـا، ولا يتوقف الصراع بين القطبين عند حدود التحالفين اللذين يقوداهما، بل يمتد ليشمل دولا من خارج كل من التحالفين، دول العالم الثالث التي تبنت سياسـة عـدم الانحيـاز رسـمياً، ولكـن بعضها كان يتعاون مـع هـذا الحلـف أو ذاك الـذي يقـوده قطـب عـالمي، وتتميـز القطبيـة الأحادية بوجود درجة عالية من تركز قدرات القوة وإمكانات العمل الدولي المؤثر في محيط دولة واحدة مهيمنة على النظام الدولي، وقد يكون الطرف المهيمن الواحد دولة أو مجموعة من الدول المتحالفة فيما بينها، وحيث يكون لهذا القطب من الموارد والإمكانـات والقـوة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعلمية التكنولوجية ما يؤهلها لفرض إرادتهـا وبسط نفوذها السياسي على الوحدات السياسية الأخرى المشكلة للنظام الدولي[1] .

(1) مصطفى علوي، القطب المنفرد : الولايات المتحدة الامريكية والتغيير في النظام العالمي، المركـز العـربي للبحوث والدراسات، في 2015/1/10، ص 3.

http://www. acrseg. org/36519

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تسيطر على التفاعلات العالمية، وأن تضبط قواعد حركتها بما يحقق لها فرض السيطرة على الآخرين واستمرارها في قيادة تلك الحركة، وكانت البداية في حرب الخليج الثانية 1991، والتدخل في الصومال، ثم في البوسنة والهرسك في 1995، أي أن هذه التدخلات كانت بالقوة العسكرية في الخليج العربي والقرن الأفريقي ويوغوسلافيا السابقة في الأدرياتيك، أما في العقد الأول من القرن الحالي فقد كان التدخل بحجم أكبر في أفغانستان في عام 2001، ثم في العراق في 2003، وكان حجم هذين التداخلين أكبر من سابقاتها التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين، وقد كان متصورًا أن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق كان سيخلق فراغًا وفوضى واسعتين وبخاصة في شرق ووسط أوربا وفي منطقة أوراسيا، لكن اندماج دول أوربا الشرقية في حلف الناتو وفي الاتحاد الأوربي، وزوال الخلاف بين شرق أوربا وغربها، وتطوير علاقات جديدة في عهد الرئيس الروسي "يلتسن" بين روسيا الاتحادية والدول الغربية (الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا) كل ذلك ساعد على استقرار النظام الدولي نسبيًا، وعلى توظيف مجلس الأمن الدولي لصالح الولايات المتحدة والغرب كما حدث في 1995 مع أزمة البوسنة والهرسك. وفي عام 2001 مع أزمة 11 سبتمبر.

وقد ترافق مع ذلك التطور في البعد الإستراتيجي لحركة العلاقات الدولية تطور في البعد الاقتصادي من خلال زيادة تأثير ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات بل وبعض الأفراد في إطار عالمية أو عولمة الحركة الاقتصادية، وكانت شبكة المجتمع المدني العالمي وتوسعها لتصل حتى إلى داخل بلدان العالم الثالث، ملمحًا آخر من ملامح تطور النظام الدولي وتحوله إلى العالمية تدريجيًا.

ومن ملامح التغير في حركة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن القوة الدولية المهمة والمؤثرة لم تعد قاصرة على الغرب الأمريكي والأوربي، بل

اتسع ليشمل قوى آسيا (الصين واليابان والهند وأوراسيا (روسيا الاتحادية) وأمريكا اللاتينية (البرازيل)، وأفريقيا، (جنوب أفريقيا)، ونتيجة لذلك ولتنوع الأطراف الدولية المؤثرة تعددت القضايا العالمية التي تشكل أجندة النظام العالمي، ولم تعد فقط عسكرية أو إستراتيجية، بل ضمت قضايا عالمية إنسانية وسياسية واقتصادية، وكذلك اتسع نطاق حركة العلاقات الدولية، ولم يعد قاصرًا على أوربا التي كانت مركز حركة العلاقات الدولية لثلاثة قرون من الزمن، بل ولم يعد ممكنا تجاهل أي منطقة جغرافية بزعم أنها صغيرة أو بعيدة أو ضعيفة، ورغم أن ذلك التحول يمثل تحديًا أمام النظام الدولي الجديد، لأن أجندته أصبحت أثقل وزنًا وأوسع نطاقًا، وقد لا يكون أيضًا، من السهل دمج القوى الدولية الجديدة العديدة باهتماماتها وانشغالاتها ومصالحها المتعددة أو المتنوعة، مما يجعل النظام الدولي الجديد أكثر تعقدًا وأكثر تركيبية، وبالتالي ربما يكون التعامل معه على الأقل من الناحية النظرية، أكثر صعوبة مما كان عليه الوضع في المرحلة السابقة، ولكن في المقابل فإن خريطة النظام الدولي الجديد لا تمنع تطوير إطار جديد لذلك النظام، فالأحادية القطبية التي وجدت في مدة محدودة عقب عام 1991، والتي كانت تبدو أبسط من الناحية النظرية، أرهقت الولايات المتحدة التي كانت تبدو، أو ترغب في أن تكون قطبًا واحدًا، والثنائية القطبية كانت تبدو مستقرة قبل عام 1991، ولكنها في المقابل ظلت محفوفة بالمخاطر، وفي المقابل فإن القوى الدولية الصاعدة الجديدة لديها مصلحة كبيرة في الحفاظ على نظام مفتوح قائم على قواعد متفق عليها، على الأقل في المجال غير الإستراتيجي مثل قواعد حرية التجارة والاستثمار والتشارك المعلوماتي.

وفي هذا الإطار، من المهم أن نذكر علامات مهمة على طريقة تطور النظام الدولي الجديد، فالصين تدرك مصلحتها المشتركة مع الغرب، ولذلك فهي تدعم النظام الرأسمالي العالمي واستقراره، وذلك حرصًا على مصالحها الاقتصادية، لأن انهيار مثل ذلك النظام يمكن أن يدمر الاقتصاد الصيني كذلك، وروسيا تحرص على علاقاتها مع حلفائها في العالم، وذلك هو ما يفسر موقفها من ألازمة السورية التي

استطاعت فيها روسيا أن تحدث تغييرًا في مواقف وسياسات الولايات المتحدة والغرب عمومًا، ويمكن أن ينطبق هذا التحليل أيضًا، على مواقف روسيا من كل من إيران وكوريا الشمالية، وهي المواقف التي تؤثر على سياسات ومواقف الغرب، بما يقلل من فرص واحتمالات تحول الأزمات مع تلك الدول إلى حرب أو مواجهة عسكرية.

ورغم تلك التطورات والتغيرات المهمة والتي تشير إلى عناصر تغير مهمة في النظم الدولي وحركته وأجندته وأدواته في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإن تلك المرحلة ذاتها، قد عرفت عناصر وتوجهات وأدوات وقضايا تشير إلى وجود عناصر استمرارية فيما بين تلك المرحلة والمرحلة السابقة عليها، وكان من ملامح ذلك مقاومة الولايات المتحدة الأمريكية وقوى دولية أخرى، قد يكون منها الصين، لمحاولة توسيع مجلس الأمن بزيادة عدد أعضائه الدائمين، لأن ذلك كان سيعني تراجع نفوذ الدول دائمة العضوية وصاحبة سلطة النقض (الفيتو)، ومنها التحمس لقضية ضبط التسلح وبالذات النووي، مع الاستمرار في استخدام القوة العسكرية انتشارًا وسلاحًا وحربًا، لتحقيق أهداف وتنمية مصالحها، ويضاف إلى عناصر الاستمرارية استمرار مشكلات الحدود بين الدول، واستمرار حلف شمال الأطلنطي، بل وذهابه إلى مناطق جغرافية أخرى غير منطقته التقليدية التي نشأ عليها، فضلاً على لجوئه لأول مرة إلى التدخل العسكري المباشر في البوسنة والهرسك وأفغانستان والعراق، وهو ما لم يتم خلال مرحلة الحرب الباردة التي كان يوجد فيها حلف وارسو المناهض له.

ومن علامات الاستمرارية في النظام الدولي، رغم مؤشرات التغير، ما يتعلق باستمرار الصراع العربي الإسرائيلي دون حل وعدم استقلال فلسطين، بل ويبدو أن كل ما يتعلق بإسرائيل لم يخضع لأي تغير جوهري، وهو ما يعكس استمرارا لتوجهات النظام الدولي من تلك القضية، مع استمرار الخلل في ميزان القوة الإقليمي في المنطقة لصالح إسرائيل التي تستمر في وضع الأمر العسكري كأولوية قصوى حاكمة لسياسات قوى وأطراف ودول معينة تأتي إسرائيل في مقدمتها.

وفيما يتعلق بمستقبل هيكل النظام الدولي تتعدد الاتجاهات النظرية بين اتجاه يرى أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار القطب السوفيتي أنتجت نظامًا دوليًا أحادي القطبية، إذ توجد الولايات المتحدة منفردة على قمة هيكل ذلك النظام، خصوصًا مع تحالف القوى الدولية الأوربية مع القطبية الأمريكية، وعدم رفض الصين أو عدم قدرتها على رفض الأحادية القطبية الأمريكية نظرا لتعدد وضمان المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين، ولكن ثمة رأيًا ثانيًا يرى أن هيكل النظام الدولي يقوم الآن على تعدد الأقطاب، فإلى جانب الولايات المتحدة توجد روسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوربي واليابان كقوى دولية مؤثرة، أما الاتجاه الثالث فيرى أن عملية التحول في هيكل النظام الدولي ما زالت قيد التشكيل، وأنها لم تصل إلى وضع محدد بعد، وأن الأمر فيما يتعلق بتطور هيكل النظام الدولي أمامه سنوات بعد الآن، وهكذا فإن ثمة اتجاهات ثلاثة يرى أحدها أن النظام الدولي يعيش الآن مرحلة قطبية أحادية، ويرى الثاني أنه يعيش مرحلة قطبية تعددية، أما الثالث فيرى أن هيكل النظام الدولي ما زال قيد التشكيل في هذه المرحلة الانتقالية التي قد تستغرق سنوات.

ويواجه النظام الدولي الراهن تحديات من بينها وجود مسافة لا تزال طويلة بين القطب الأمريكي والقوى الدولية الأخرى التي تسعى إلى الاقتراب من مستواه وردم الفجوة التي تفصل كلا منها عنه سواء في مجال القوة العسكرية التي لا تزال أطول وأضخم الفجوات القائمة بين الطرف الأمريكي والقوى الكبرى الأخرى باستثناء روسيا الاتحادية، أو في مجال القوة الاقتصادية وفيها بتحقيق أكبر نجاحات القوى الدولية الأخرى في الاقتراب من مستوى القوة الأمريكية أو في القوة العلمية- التكنولوجية.

ومن التحديات أيضًا أن للعولمة جوانب وأبعادًا، ومن ثم آثارًا سلبية كما لها آثار إيجابية، وسيكون على النظام الدولي قيد التشكيل في هيكل قوته أن يواجه آثار العولمة السلبية خصوصًا في مجالات البيئة والثقافة والاستخبارات، أما التحدي الثالث فيتمثل في تفاقم ظاهرة الإرهاب والعنف الدولي الذي بلغ ذروته عالميا في سبتمبر

2001 ثم امتد جغرافيًا ليشمل العديد من مناطق العالم ودوله، وهو تهديد ما زال قائمًا، بل ومتزايد بما يفرض ضغوطًا ثقيلة على الدولة وغيرها من الكيانات الدولية، بل وكثير من الأفراد، وكذلك فإن اتساع الفجوة التكنولوجية الضخمة بين المتقدمين والمتخلفين، دولا كانوا أو شركات أو أفرادًا، ستظل تمثل تحديًا لتطور النظام الدولي في المرحلة المقبلة [1].

رابعاً: التوازنات العالمية والفاعلون من غير الدول

لعل تشبيه المفكر الأميركي الشهير (جوزيف ناي) للسياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح لم تعد فيه الدولة الممثل الوحيد، إذ بدأ يزاحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول، يشير إلى تعمق المنظور التعددي في العلاقات الدولية، والذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدولة، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول **(Non State Actors)** في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية، تلك النظرة الأكثر تعقيدا للعلاقات الدولية ، مردها إلى ما أحدثه الفاعلون من غير الدول من تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي، والتي ترافقت مع انكشاف سيادة الدولة، وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، وبالتالي بدت هناك بيئة ممهدة لتنامي تأثيرات الفاعلين من غير الدول، فضلا عن تغير أشكالهم ومضامين تأثيراتهم.

لقد كان جلّ تأثيرات الموجة الأولى من الفاعلين غير الدول (كشركات النفط متعدية الجنسية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وغيرها) ذا طبيعة "اختراقية تساومية" للدولة، أي أن هؤلاء الفاعلين تجلت معظم تأثيراتهم في إضعاف سلطة الدولة على إقليمها، وممارستها للوظائف المنوطة بها، من أجل خلق أنماط تساومية تجعل الدولة تقر بشراكاتهم في ممارسة تلك الوظائف، وفي هذا الإطار بدا النموذج الواضح لشركات النفط المتعدية الجنسية في المنطقة العربية التي تشاركت مع الحكومة

---

(1) ريتشارد هاس، عصر اللاقطبية، ترجمة : جورجيت فرشخ، مجلة فورين افيرس، العدد الصادر يوم 21 /2008/4.

في عوائد النفط، علاوة على سماح الحكومات للمنظمات الدولية غير الحكومية بلعب أدوار إنسانية ومجتمعية، خاصة في مناطق الصراعات، بيد أن تزايد انكشاف الدولة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، متأثرة بضغوطات العولمة وانتهاج الدول لسياسات اقتصادية "نيو ليبرالية"، وتطور وسائل الاتصال والإنترنت، فضلا عن انتشار مستنسخات تنظيمات العنف العابرة للحدود في العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر، وتنامي الحركات الثورية، خاصة في المنطقة العربية - كل ذلك أسهم في بلورة موجة جديدة من الفاعلين من غير الدول، مثل: تنظيم القاعدة، وغوغل، والفضائيات العابرة للقومية، وغيرها لها من الملامح والتأثيرات على الدولة ما هو أكثر تعقيدا وانتشارا، ولعل أبرز تلك الملامح[1] :

- التحول من مساومة الدولة على الشراكة في وظائفها إلى ما يمكن تسميته "الاختراق الموازي"، أي أن هؤلاء الفاعلين الجدد لا ينافسون الدولة على وظائفها فقط، بل يلعبون قوة موازية، ويفرضون قوانينهم الخاصة في بعض الأحيان، على سبيل المثال فإن التنظيمات الجهادية المسلحة التي سيطرت على مناطق انسحبت منها الدولة أصلا - كما حدث في شمال مالي - فرضت قوانينها الخاصة المتعلقة بالشريعة، وهو ما استدعى تدخلا عسكريا فرنسيا، وارتباطا بذلك أمست مستنسخات القاعدة لاعبا رئيسيا من غير الدول في العديد من الصراعات المسلحة في نيجيريا أو الجزائر وغيرهما، وتمثلت أهداف تلك المستنسخات في إسقاط الدولة التي تراها تلك التنظيمات لا تطبق المعايير الإسلامية التي يرفعونها.

- تسارع النفاذية العابرة للقومية للفاعلين عبر الدول، إذ استثمر أولئك الفاعلون معطيات العولمة، خاصة وسائل الاتصال، في دعم انتشار أفكار عبر الحدود، فالحركات الثورية العربية ما كان لها أن تكتسب النفاذية الإقليمية إلا مع وجود فواعل عابرة للقومية، مثل شبكات الاتصال الاجتماعي (الفيس بوك، وتويتر)، ووسائل

(1) Martin Wolf ، In the grip of a great convergence ، Finansial Times ، 4 January 2011.

الإعلام والفضائيات التي لعبت دورا في نقل الخبرات، وتعميق المحاكاة المجتمعية، لا سيما وأن ثمة بيئة متشابهة دعمت من النفاذية العابرة للقومية.

- انتقال فاعلين من غير الدول من مربع الشارع إلى السلطة، مثلما حدث مع جماعة الإخوان المسلمين ذات الطابع العابر للقومية التي تحولت من فاعل غير رسمي إلى الإمساك بزمام السلطة في مصر وتونس بعد ثورات الربيع العربي، ليشير إلى عمق ما تتعرض له هذه الفواعل من تغير في طبيعة قضاياها.

- إن الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول أمست أكثر تعبيرا عن إفرازات محلية وهوياتية، وليس فقط تشابكات عالمية، كما هو الحال في الموجة الأولى من الفاعلين، على أن الخصيصة العابرة للقومية أنتجت حراكا عابرا للحدود لتلك الإفرازات المحلية إلى فضاءات عالمية أوسع، فالروابط الرياضية ومشجعي الكرة، رغم أنها تعبير عن فئة مجتمعية من الشباب، فإنها تجاوزت الحدود لتشكل نمطا من الحركات الاحتجاجية العالمية.

- إن ثمة اتجاها عالميا في المقابل يتعامل مع الموجة الجديدة من الفاعلين من غير الدول بمنطق الاحتواء، وإعطاء الشرعية لهم، إثر ضعف الدولة والإقرار بدورهم في الاستقرار، وفي هذا الإطار، يمكن فهم تنامي الإقرار العالمي بالحركات المسلحة المسيطرة على بعض المناطق كحزب الله، وحركات التمرد في إفريقيا.

إن تلك الملامح التي تتشكل بسرعة على أرض الواقع تتطلب أطرا تنظيرية مختلفة، وهو ما يسعى ملحق اتجاهات نظرية "العابرون للقومية" إلى اكتشافها تارة، ومراجعة الأطر النظرية للفاعلين من غير الدول تارة أخرى، وطرح إشكاليات نظرية حول الموجة الجديدة من هؤلاء الفاعلين تارة ثالثة، تساعد في بناء نماذج نظرية تفسر سلوكياتهم . ورغم أن الحركة التنظيرية في العلاقات الدولية أولت اهتماما ملحوظا للموجة الأولى من الفاعلين من غير الدول، فإن المعالجات النظرية للموجة الثانية من هؤلاء الفاعلين لا تزال في طور التشكل، خاصة أن غالبية الأدبيات في العلاقات الدولية لا تزال تنظر للفاعلين من غير الدول من منظور الدولة، اقترابا وابتعادا،

وليس انطلاقا مما يمثله هؤلاء الفاعلون من تطور طبيعي لحركة المجتمعات البشرية، فالمنظور التهميشي للفاعلين من غير الدول، الذي رفعت لواءه المدرسة الواقعية، لم يكن يدرك سوى الدولة كفاعل مهيمن، وأن السياسات الدولية هي كفاح من أجل القوة، حسبما يقول (هانز مورجانثو)، أحد رواد هذه المدرسة، ورغم أن "الواقعية الجديدة" على يد (كينث والتز) سعت إلى دور ثانوي للفاعلين من غير الدول، في إطار "نظرية النظم"، بمعنى وجود وحدات في النظام تؤثر في بعضها، فإنها رأت أن هيكل النظام الدولي يتغير فقط بتغير توزيع القوة، والأكثر قوة هو الذي يعرف النظام الدولي، وهو الدولة.

بيد أن التأثيرات المتنامية للجيل الأول من الفاعلين من غير الدول في بنية العلاقات الدولية، خاصة في عقد السبعينيات، دفعت إلى بزوغ منظور الاعتماد المتبادل في إطار المدرسة الليبرالية التي أفسحت بالتالي مكانا لتأثير المبادرات غير الرسمية في السياسة الدولية، على أساس أنها بنت فرضياتها على أن معظم اهتمامات الدول في سياستها الخارجية أصبحت تنصب على قضايا التطور التقني والاقتصادي، وذلك على حساب القضايا الأمنية، مما أدى إلى بروز مناخ من التفاهم والتعاون بين الدول، وهنا أسهم علماء أمثال (جوزيف ناي، وروبرت كوهين، وصمويل هنتنجتون)، في بناء فهم جديد في العلاقات الدولية لأدوار الفاعلين من غير الدول، عندما رأوا أن السياسة الدولية تتضمن كل التفاعلات السياسية بين الفاعلين المؤثرين في النظام الدولي، أيا كانت طبيعة الفاعل، سواء أكان فردا أو منظمة أو دولة، فالمهم أنه يملك الموارد التي تمكنه من التأثير، وتعمقت هذه الرؤية في إطار نظريات أطلق عليها ما بعد وستفاليا في العلاقات الدولية، والتي سعت في المقابل إلى "أنسنة العلاقات الدولية"، أي إعادة الاهتمام بالإنسان في كل المجالات، وعمق من هذا الاتجاه ما أحدثته العولمة من تداعيات على هيكل النظام الدولي، لعل أبرزها تراجع احتكار الدولة لوظائف أساسية لصالح المجتمع المدني، مما أدى إلى فرض قضايا وأجندة من قبل هذا الأخير، سواء فيما يتعلق باللاجئين، أو الفقر، أو حل الصراعات، أو التحول الديمقراطي.

وعلى ذلك، دعا مفكرون إلى ضرورة النظر للعلاقات الدولية على أنها أكثر تعقيدا وتشابكا من مجرد الدولة، إذ إن مفاهيم النظريات التقليدية، والواقعية، والواقعية الجديدة، والسلوكية لم تعد كافية لفهم التحولات الجديدة في النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن هنا، سعى الباحثون إلى إطلاق "منظور التعقد" في دراسة العلاقات الدولية عبر الخروج من الأطر المفاهيمية التقليدية التي أضحت عائقا أمام فهم التحولات في العالم المعاصر، حيث لم تعد أداة واحدة كافية لوصف التعقيد المتزايد لعالم تتضاعف مشاكله وتوتراته، (فجيمس روزناو)، في هذا الإطار، قسم النظام العالمي إلى تكوين ثنائي، أولهما عالم الدولة، وهو مقنن له طقوسه، ويتألف من عدد محدود من اللاعبين المعروفين الذين يمكن التكهن بهم بدرجة أو بأخرى. أما الآخر، فهو عالم متعدد المراكز يتألف من عدد شبه مطلق من المشاركين، لديهم قدرة على العمل الدولي المستقل، بصورة أو بأخرى، عن الدولة التي يفترض أنهم يتبعونها.

إن هذا التطور التنظيري العام لمدى تأثير الفاعلين من غير الدول في العلاقات الدولية، على أهميته، سعى إلى دراسة تأثيرات أولئك الفاعلين ضمن فلك الدولة القومية، ولعل ذلك ما دفع إلى النظر في كثير من الأحيان للفاعلين من غير الدول على أنهم مجرد تهديد لإحدى الوظائف التي تحتكرها الدولة، وهي الأمن، خاصة بعد تبني تنظيم القاعدة العابر للحدود تفجيرات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، على أن تلك النظرة باتت تحتاج إلى مراجعة، لا سيما وأن معطيات الصراعات في العالم تشير إلى اللجوء إلى أولئك الفاعلين في بعض الأحيان لتحقيق الاستقرار والحماية للمدنيين، فمثلا تعمل منظمة كـ(نداء جنيف) منذ عام 2000 في إفريقيا على إشراك الفاعلين المسلحين من غير الدول في آليات الحماية بعناصرها المتعددة للمدنيين بمناطق الصراعات الإفريقية، على أساس أن هؤلاء الفاعلين يحوزون شرعية مجتمعية، يستطيعون من خلالها إنفاذ عمليات الحماية، كما أن الدولة ذاتها بدا أنها تتعرض لأزمات عديدة، دفعت البعض إلى التفكير في مراحل ما بعد الدولة، فمثلا ما وعدت به الدولة القومية في المنطقة العربية، عند قيامها في حقبة ما بعد الاستعمار، من وظائف

تنموية، وأمنية، واجتماعية، وقضائية، لم يتحقق، بما جعل الفاعلين من غير الدول يتصـدرون المشهد، باعتبارهم تعبيرا عن متطلبات مجتمعية، وما نشوء تنظيمات دينية عابرة للقوميـة، كأحد نماذج الفاعلين من غير الدول، إلا تعبيرا عن عدم قـدرة الدولـة عـلى اسـتيعاب الـدين كمنظومة هوياتية ومجتمعية لا يمكن إغفالها، كـما أن الثـورات العربيـة لا تعـبر فقـط عـن فشل الأنظمة واستبدادها، بل عدم نجاح "الدولة المسـتوردة" مـن الغـرب عـلى حـد تعبـير (برتران بادي) في تنفيذ "وعودها"، وتحولها إلى أداة إفقار للمجتمع في نماذج عدة، ومن هنا فإن مراجعة الأطر النظرية للفاعلين من غير الدول، ودراسـة تفـاعلاتهم العـابرة للقوميـة في ملحق اتجاهات نظرية، لهي محاولة للاستكشاف النظري الجاد في تلك الحقبة التي تمر بهـا منطقتنا العربية بعملية تغيير بعد الثورات، لا تزال قيد التشكل، والتي بات أولئك الفاعلون على اختلاف أنماطهم مـؤثرين أكـثر مـن الدولـة في بعـض الأحيـان، وينفـذون عـبر الحـدود لتشكيل تأثيرات ذات طبيعة إقليمية ودولية مؤثرة بالتوازنات العالمية .

خامساً: تأملات في طبيعة التوازنات العالمية المقبلة

لابد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بـدأت القـرن الحـادي والعشريـن بخطوات جدية لجعل القرن الحـالي قرنـاً امريكيـاً بامتيـاز، ولعـل هـذا مـا أشـار إليـه الـرئيس الأمريكي (باراك اوبامـا) في عـام 2011 عنـدما قـال إن عـلى دول العـالم أن تتكيـف مـع الواقـع العالمي الجديد، في إشارة واضحة على أن تحول مصادر الثروة والقـوة مـن الغـرب إلى الجنـوب والشرق قد وصل إلى نقطة اللاعودة، فعلى المستوى الاقتصادي أشار (بن برنانكي) رئـيس البنـك المركزي الأمريكي في نوفمبر 2010 إلى أن مجمل إنتـاج اقتصـاديات القـوى الدوليـة الصـاعدة في الربع الثاني من عام 2010 قد زاد بنسبة 41% عن ما كان عليه في عام 2005، وقد بلغت نسبة الزيادة حوالي 70% بالنسبة للصين و 55% بالنسبة للهنـد، أمـا في الاقتصـاديات المتقدمـة فقـد كانت الزيادة لا تتجاوز 5%، لقد تجاوزت الاقتصـاديات الصـاعدة الأزمـة الاقتصـادية بسـهولة، بينما كان وقعها كبيراً على الاقتصاديات المتقدمة .[42] كما اضطرت الدول الغربية تحت ضـغط

الديون، إلى تقليص حجم قواتها العسكرية وإنفاقها على التسلح، بينما اتجهت القوى الدولية الصاعدة في أسيا والشرق الأوسط إلى استخدام قوتها الاقتصادية في تدعيم قدراتها العسكرية عن طريق صفقات السلاح الضخمة، إذ أشار تقرير صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في عام 2011 إلى أنه أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية في طريقها إلى أن تفقد احتكارها لأنواع مهمة من تكنولوجيا الدفاع لصالح هذه القوى الصاعدة، كما أن الصين بصفة خاصة تتجه باضطراد إلى تجاوز الفجوة في محال التكنولوجيا العسكرية مع الغرب [1]. إذ شكلت هذه التحولات الاقتصادية والعسكرية وما يصاحبها من نفوذ سياسي على الساحة الدولية على حد وصف اوباما (بالواقع العالمي الجديد)، الذي أصبح يهدد طبيعة التوازنات العالمية المستقبلية، هذه التغيرات السريعة التي دفعت الكثير من المحللين والمفكرين إلى دراسة تداعياتها الإستراتيجية على طبيعة هذه التوازنات وإدارتها مستقبلاً، وللتأمل أكثر في طبيعة التوازنات العالمية الجديدة سوف يتم تناول الموضوع كالأتي:

سادساً: عالم ما بعد الغرب وخريطة التوازنات العالمية الجديدة

ألقى (سيمون سيرفاتي) في مقالة له بعنوان (الحركة نحو عالم ما بعد الغرب) نظرة شاملة إلى اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهم، إذ أشار إلى أن عصر القطبية الأحادية المهيمنة على شؤون التفاعلات العالمية قد ولى إلى غير رجعة، كما يستبعد أن يعود العالم إلى مرحلة القطبية الثنائية، كما أشار إلى انه على الرغم من تراجع نفوذ القوة الأمريكية إلا انه لا يوجد على المسرح العالمي أية قوة

(1) The Military Balance 2011 ، Exectutive Summary ، The International Institute for Strategic Studies.

يمكنها أن تفرض سطوتها وسيطرتها على الولايات المتحدة كما تفعل هي الآن، أو على الأقل الوصل إلى مرحلة الندية لها[1].

إن الواقع العالمي الجديد يتسم بحالة من اللا قطبية المتناثرة، إذ تعددت فيه القوى الدولية الصاعدة بشكل غير مسبوق، فضلا عن الكثير من القوى والتي وان كانت اقل حجماً، فأنها تكتسب ولأسباب كثيرة نفوذاً متصاعداً على الساحة العالمية، بالشكل الذي أصبح ملحاً إعادة إنتاج هيكل جديد للتوازنات العالمية بالشكل الذي يضمن مصالح الجميع من اجل الجميع، ولكن مثل هذه المقاربة لن تصلح في عالم القرن الحادي والعشرين، إذ أن غياب أي شكل من أشكال القيادة في عالم متعدد القوى قد يفضي إلى حالة من الفوضى، وربما محفوفة بالمخاطر، فهناك مصالح متشابكة قد تدعم التعاون فيما بين الأطراف المتصارعة، ولكن اختلاف الرؤى والأفكار في مابين هذه الأطراف قد يجعل الخريطة الجيوسياسية حافلة بالتناقضات وعدم الوضوح، ومن ثم تصبح عملية اختيار الأصدقاء والحلفاء وردع الخصوم وتجنب الصراعات في ظل الواقع العالمي الجديدة صعبة وشاقة.

الفاعلين العالميين

ويمكن الإشارة إليها كالأتي :[2]

الولايات المتحدة الأمريكية: رغم تراجع قوتها، إلا أنها ستظل تتمتع بقدر من القوة التي تميزها عن أية قوة دولية أخرى على الساحة العالمية، ورغم أنها لن تستطيع

---

(1) Simon Serfaty ، Moving into a Post Western World ، The Washington Qoarterly ، Sepring ، 2011. https://twq. elliott. gwu. edu/11spring/index. cfm?id=427.

(2)كارن أبو الخير ، عالم بلا أقطاب: الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، في 3 /2016/1. /http://www. siyassa. org. eg/NewsContent/3/113/1751 من-المجلة/كيف-يفكر-العالم-؟/عالم-بلا-أقطاب. aspx#desc

فرض هيمنتها مرة أخرى على الساحة العالمية، فأنه ليس مطلوبا انسحابها منها، لان دورها يبقى ضرورياً لإضفاء قدر من التنظيم على الفوضى الدولية.

الاتحاد الأوربي: لقد نجح الاتحاد الأوربي في إنشاء نموذج يحتذى به في الحوكمة ما بعد الحداثة، ولكنه يعاني حاليا عدداً من الأزمات التي قد تهدد بسقوطه في حالة من الشلل، لا تقل خطورة عن تفككه، وسوف تتوقف قدرة أوربا على لعب دور عالمي رئيس على الأقل في التوازنات العالمية خلال المستقبل المنظور.

روسيا الاتحادية: على الرغم من أن روسيا ليست مثل أية دولة أوربية، إلا أنها تظل قوة رئيسة على الساحة الأوربية والعالمية، وليس من الممكن تجاهلها، نظراً لقدراتها النووية والعسكرية، فضلا عن إمكاناتها الاقتصادية، كما أن لديها شعوراً بالغبن والرغبة في استعادة مكانتها العالمية المفقودة.

القوى الآسيوية الصاعدة

ويمكن الإشارة إليها كالأتي:

الصين: تعد الصين قوة عظمى على الصعيد الاقتصادي، ولكنها تواجه مشاكل جمة على المستويين الاجتماعي والسياسي، إذ تمارس الصين وبشكل غير مسبوق عالمياً دبلوماسية الأموال السائلة، مما أدى إلى تمدد مصالحها إلى مختلف بقاع العالم، فقد قدمت المساعدات الاقتصادية للعديد من الدول كاليونان واسبانيا والبرتغال لتجاوز أزماتها الاقتصادية، كما نمت علاقاتها التجارية مع دول أمريكا اللاتينية إلى مستويات عليا، ومن ناحية أخرى تمتد حدود الصين لنحو 10 آلاف ميل مع 14 دولة مختلفة، مما يشكل عبئاً امنياً عليها، فضلا عن تقاطع مصالحها مع مصالح القوى المجاورة لها، فعي تتقاطع مع روسيا فيما يتعلق بآسيا الوسطى، وتتقاطع مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بإيران وكوريا الشمالية، وتتقاطع مع الهند فيما يخص باكستان وسيريلانكا بالإضافة إلى المشاكل الحدودية معها، كل ذلك قد يثقل كاهلها عالمياً ويخفف من حده انغماسها العالمي المؤثر.

اليابان: كانت اليابان حتى عام 2010 ثاني اكبر اقتصاد على مستوى العالم، ولكنها تعاني منذ أعوام تراجعا اقتصادياً وعدم استقرار سياسي، بحيث يبدوا أن الزمن قد تخطاها لصالح جيرانها، ويمكن لليابان أن تلعب أدوارا توازنية إقليمية، خصوصا لو شرعت بتطوير قدراتها العسكرية، وقد يتيح لها ذلك أن تكون احد القوى المتحكمة بطبيعة التوازنات الإستراتيجية في القارة الأسيوية، وان تكون شريكاً فعالاً لتحالف غربي داعم للاستقرار الاستراتيجي في جنوب شرق أسيا .

الهند: هي ثالث اكبر اقتصاد في أسيا، ورغم إنها قد اجتازت الركود الاقتصادي بنجاح، فان مركزها الاستراتيجي في أسيا والعالم لا يزال محفوف بالمخاطر، إذ أنها دخلت في نزاعات مسلحة متكررة منذ العام 1974 مع باكستان وسيريلانكا وبنغلادش والمالديف، بالإضافة إلى حربها القصيرة مع الصين عام 1962، وعلى الرغم من كل الإمكانات الاقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها الهند، إلا أن كل التوقعات تشير إلى بقائها كقوة إقليمية على المستوى المنظور، وإنها تحتاج إلى مزيد من الاندفاع الاستراتيجي الفاعل لكي تصعد إلى مرتبة العالمية.

البرازيل مركز ناشئ للقوة العالمية

البرازيل هذا البلد الناهض القادم من أمريكا اللاتينية المنادي بقوة بتغيير قواعد النظام الدولي السائد والمعتمد على الأحادية والتفرد والهيمنة الأمريكية على القرار في العالم، والمطالبة بزيادة عدد الدول التي تتمتع بمقعد دائم في مجلس الأمن، وتعيد البرازيل ترتيب وحياكة الكثير من الخيوط المتشابكة بين دول الجنوب لتكوين تكتلات إقليمية دولية جديدة سواء كان على مستوى قارة أمريكا الجنوبية اللاتينية أو بينها وبين روسيا والصين والهند، لصياغة توازنات عالمية تكون هي جزء منها .

لقد كانت البرازيل حتى عقد الثمانينات من القرن العشرين عاجزة عن سداد ديونها الخارجية وفاقدة السيطرة على التضخم في الأسعار التي ارتفعت بمعدلات عالية، أما اليوم فقد تغير كل شيء فالاقتصاد الذي كان متهرئ صار اليوم ثامن اكبر اقتصاد في العالم ومعدلات النمو التي كانت فوق الصفر بقليل قد وصل متوسطها

السنوي إلى 5%، فهي اليوم تملك سادس اكبر احتياطي في العالم من العملات الأجنبية، هذه الدولة التي كان ملؤها البؤس والفقر والجريمة صارت اليوم تحتل المرتبة الرابعة عالميا في مؤشر الثقة والبيئة الأمنية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الجهود الدولية التي بذلتها وتبذلها البرازيل لها أهداف في مقدمتها تعديل بنية النظام الدولي وطريقة أداء ومنهج واتفاقيات منظمة التجارة الدولية وتعديل محاور معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وان المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية البرازيلية على المستوى العالمي تقوم على الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الساعية إلى دعم السلام العالمي والمشاركة في حفظ الأمن الدولي والوقوف بوجه سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتمتاز السياسة الخارجية البرازيلية بالشفافية التي جعلت من البرازيل قوة إقليمية حقيقية ذات وزن على الساحة العالمية.

جنوب أفريقيا والجنوح العالمي

منذ 1994 لعبت جنوب أفريقيا دورا متزايدا على الصعيد الأفريقي والعالمي، فقد تم انتخابها مرتين كعضو غير دائم في مجلس الأمن، وهي عضو في مجموعة **IBSA** وأصبحت مؤخرا عضوا في مجموعة دول البريكس، كما أن دورها في الاتحاد الأفريقي كوسيط ومساهم في قوات حفظ السلام في القارة الأفريقية قد شهد نموًا متزايداً، ربما يمكن أن يكون أفضل وصف للسياسة الخارجية لجنوب أفريقيا هو كالمشي على خيط رفيع بين ما يتوقع منها في أن تكون رائدة في قضايا حقوق الإنسان (والرغبة في لعب هذا الدور على الساحة العالمية) وبين السياسة الواقعية الحتمية من التفاوض على أرضية من الرمال المتحركة للجغرافيا السياسية والتي يتم فيها تشكيل تكتلات القوى بأساليب جديدة، أضف لهذا، أن طموحات جنوب أفريقيا الخاصة – كزعيمة في أفريقيا، وكزعيمة لأفريقيا على الصعيد العالمي – تجعل قادتها يختارون جمهورهم ومواقفهم بشأن كل قضية بعناية تامة، وفي حين أن جنوب أفريقيا قد تجلس بشكل غير مريح في تكتلات القوى الناشئة مثل مجموعة دول البريكس، إلا أن لديها رغبة مشتركة مع تلك الدول لإعادة تشكيل ديناميكيات القوى العالمية الحالية، بما في

ذلك الضغط من أجل إصلاح مجلس الأمن ليصبح كيانًا أكثر تمثيلاً وديمقراطيـة، والسـعي إلى إعادة تشكيل التوازنات العالمية والإقليمية بطريقة تحترم خياراتها ومصالحها كقوة مؤثرة في القارة الإفريقية السمراء.

تركيا وأمل البزوغ العالمي

تنظر تركيا إلى نفسها كواحدة من القوى الرئيسـة في منطقـة الشرق الأوسـط، سـواء أكان ذلك على صعيد دورها الإقليمي أم في حفـظ التوازنـات الإسـتراتيجية، فالكـل يعلـم أن لتركيا مـن المقومـات الجيوسـتراتيجية مـا يؤهلهـا لـذلك، فالقيـادة السياسـية التركيـة عـادة لتكتشف نفسها من جديد في خضم بيئة إقليمية دولية عالية التنافسية، ولتطـرح تسـاؤلات مهمة تتعلق بمكانة تركيـا الدوليـة في القـرن الحـادي والعشريـن، فـالجميع يعلـم أن لتركيـا أهدافا إستراتيجية بعيدة المدى تتمثل بسعيها إلى أن تكون ضمن القوى العشر الأولى عالميـا بحلول عام 2023 والى أن تكون بالمرتبة الأولى بحلـول عـام 2070 ويبـدو أنهـا جـادة بـذلك كونها وضعت الخطوط العريضة لتحقيق هذه الأهداف المستقبلية .

إن تركيا ونظـراً لمـا تملكـه مـن إمكانيـات وقـدرات هـي دولـة محوريـة ومـؤثرة في محيطها الإقليمي ، إذ كسبت تركيا عمقاً اسـتراتيجياً في المنطقـة العربيـة والإقليميـة وحتـى العالمية ، وأصـبحت قـادرة عـلى التحـول إلى قـوة إقليميـة ذات تـأثير دولي تتمحـور حولهـا السياسات وتدور في فلكها المصالح الخاصة بالـدول الكـبرى لتجعـل منهـا شريكـاً أساسـياً في عملية التحول الايجابي نحو بناء علاقات مع الدول الإقليمية عن طريق تركيا، ومن ثم يمكـن أن تؤدي دوراً محورياً في المحافظة على التوازنات الإستراتيجية في المنطقة مستقبلاً.

ألمانيا الجديدة وعودة الانبعاث العالمي

بمجرد انتقال العاصمة من بون إلى برلين وتوحيد برلين بعـد خمسـين عامـا مـن تقسيمها إلى شرقية وغربية، انتهت فترة الاحـتلال الأجنبـي لـلأراضي الألمانيـة الموحـدة، ورفعت الوصايا الأجنبية عن ألمانيا، وأصبحت تنـتهج سياسـات مسـتقلة عـن واشـنطن

وروسيا، القوى المحتلة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بعد دخول قوات الاتحاد السوفيتي برلين وتقسيمها إلى جزء شيوعي وآخر رأسمالي، الحديث هنا عن ألمانيا الجديدة، ينعش ذكرى الألمان والعالم بجمهورية فايمر التاريخية التي أعلنت في 1918 على أنقاض الحكم الإمبراطوري القيصري، الذي انهار بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى.

وتأتي خشية الولايات المتحدة الأمريكية من السياسات الألمانية الحديدة من عودة ألمانيا قوة عظمى على الساحة الدولية وإخلالها بميزان القوى العالمي ، الواقع أن ألمانيا ليست بحاجة إلى أن تثبت أنها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، لا شك أن الجميع يدرك أن دخول أميركا في أي نزاع إقليمي سواء في الخليج أو أفغانستان أو إفريقيا أو كوسوفو، يعول كثيرا على المساعدات الألمانية المالية لتمويل الحروب الأميركية، إلا أن عدم رغبة ألمانيا صرف فلس واحد لتمويل حرب أميركية الجديدة، قد يكون من أهم أسباب معارضة ألمانيا لشن تلك الحروب، من ناحية أخرى فإن تأثير الهزة الاقتصادية على أوروبا وأميركا بسبب ضعف الاقتصاد الأميركي وتراجع معدلات نموه أثر أيضا تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الألماني، لكن الاقتصاد الألماني الذي يملك أكبر فائض للتمويل في العالم، لم يتأثر بالهزة الاقتصادية، وهذا دليل آخر على قوة الاقتصاد الألماني.

لم يقتصر ظهور ألمانيا دولة كبرى في مجال السياسة والاقتصاد حسب، بل تنامى في المجال العسكري أيضا، ألمانيا تملك أحدث الإمكانات التكنولوجية لتصبح دولة عسكرية كبرى، لكن عضويتها في حلف الناتو قلص كثيرا من اندفاعها إلى التسلح باعتبار أنها تلتزم بقواعد العمل في منظمة الحلف، والآن بعد مرور ما يزيد على نصف قرن على توقيع المعاهدة التي نشأ بمقتضاها حلف الأطلسي وهو الحلف الذي مثل علاقة التحالف الأمني بين أميركا وأوروبا عبر المحيط، كما مثل حجر الزاوية في إستراتيجية الأمن الغربي في مواجهة الكتلة الشرقية خلال سنوات الحرب الباردة، لذلك فقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي وتحلل الكتلة الشرقية وتنظيمها العسكري

(حلف وارسو) بمثابة تحد صريح لوجود الحلف الأطلسي ولدوره في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وثار جدل واسع في داخل الحلف على الوظيفة التي يمكن له أن يقوم بها بعد انتهاء المواجهة، وكان أهم مظهر للاحتفال بمناسبة مرور ما يزيد على نصف قرن على قيام الحلف، هو تنفيذ القرار القاضي بقبول عضوية ثلاث دول جديدة هي: التشيك، المجر، وبولندا فيه، ومثل هذا الانضمام دلالة تاريخية بالغة، فهذه الدول التي كانت حتى سنوات قليلة ضمن معسكر الأعداء باعتبار عضويتها في حلف وارسو، أصبحت الآن جزءا من التحالف الغربي .

بطبيعة الحال، فإن توسيع الحلف يعني في واقع الأمر توحيد أوروبا في إطاره، ما يعطي الفرصة لألمانيا للظهور قوة عالمية من جديد، خصوصا بعد قيادة فرنسا وألمانيا للحلف الذي لم يتبنى مقترحات أميركا بخصوص تسليح تركيا، محاولة أميركا إحداث انقسام في القارة الأوروبية، باءت بالفشل على رغم الخلاف على التصويت، الانقسام الذي ظل واقعا تعيشه القارة طوال هذا القرن كان باعثا على الوحدة، وإعطاء دفعة لجهود الاتحاد الأوروبي لضم أعضاء جدد، أما المعارضة الرئيسة لفكرة التوسيع، فقد نبعت من روسيا، التي اعتبرته تهديدا لأمنها القومي وإضرارا بمصالحها الحيوية.

مما تقدم ذكره من حقائق، فإن هناك حقيقة واحدة فقط، وهي أن الأداء الألماني العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والمال أحدث شرخا في معادلة النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة من خلال السيطرة على الأمم المتحدة وقراراتها، هذا التغير في ميزان القوى العالمي، يشعل المنافسة الدولية للسيطرة على العالم بين أميركا وألمانيا، الأمر الذي سيدخل حتما الصين وروسيا واليابان ميدان السباق، كما أن ارتكاب واشنطن لحماقات عسكرية جديدة سيؤكد صحة المعادلة الحالية للقوى العظمى في ساحة السياسة الدولية، كمهاجمة العراق وإيران وسورية ولبنان أو كوريا الشمالية التي فشلت في إحراز نصر ضدها في الحرب الكورية في العام 1954.

بالمحصلة النهائية، إن الحديث عـن التـوازن الاسـتراتيجي العـالمي هـو مـن الأهميـة بمكان للتعرف على طبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة في العالم ومن هم الأكـثر تـأثيراً فيهـا، لذا جاءت هذه الدراسة لتبين طبيعة وشكل العلاقة وآفاقها المستقبلية، وبعـد أن اتضـح لنـا أن التوازن الاستراتيجي العالمي قد مر بالكثير من المراحل التي عكست طبيعة المرحلـة التـي يدور فيه (التوازن)، واستقر الحال لان يُرى أن (التوازن الاستراتيجي) يعني طبيعة التفاعلات القائمة بين دولتين أو أكثر والتي تقوم على وجود تعـادل (نسـبي) في الإمكانيـات والقـدرات المختلفة (السياسية، العسكرية، الاقتصادية . . . الخ). ويعد التوازن الاستراتيجي العالمي احد الظـواهر التـي تحظـى بـاهتمام البـاحثين والمتخصصـين في الدراسـات الدوليـة بشـكل عـام والإستراتيجية بشـكل خـاص، وعـلى هـذا الأسـاس ظهـرت الكثـير مـن الدراسـات والبحـوث الأكاديمية التي تناولت موضوع التوازن الاستراتيجي، وتصدت بعض هذه الدراسات لموضوع التوازن الاستراتيجي على المستوى العالمي، إذ شهد التـوازن الاسـتراتيجي العـالمي الكثـير مـن المتغيرات التي كان لها الدور الأسـاس في صـياغة الإطـار العـام لطبيعـة التفـاعلات العالميـة، فخلال الحرب الباردة كانت البيئة الدولية محكومـة بطبيعـة تفـاعلات القطبـين العظميـين، وبعد انتهاء الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي، شهدت البيئـة الدوليـة ظهـور أوضـاع ومستجدات جديدة، على النحو الذي جعل منها (بيئة جديدة في تفاعلاتها) سيما بعد تحرر تفاعلاتها من صراع القطبين العظميين وغياب الاتحاد السوفيتي عن تفاعلات أقـاليم العـالم، والتي كانت بمجملها (ميراث) الحرب الباردة.

إن التوازن الاسـتراتيجي العـالمي يـرتبط بقـوى دوليـة فاعلـة، فهـي تعـد اليـوم أطرافا رئيسة في التوازن الاستراتيجي العـالمي اسـتناداً إلى معطيـات القـوة والحسـابات الإقليمية والتوجهات الدولية، فلا شك أن هـذه القـوى التـي تـم ذكرهـا في ثنايـا هـذه الدراسـة سـتبقى فاعلـة ومـؤثرة في صـياغة التوازنـات العالميـة، بالإضـافة إلى الولايـات المتحدة الأمريكية تسعى إلى البقاء في مقام المسـيطر إن لم نقـل المهـيمن عـلى طبيعـة التوازنات العالمية بحكم القوة و النفوذ الذي تمتلكه، فضلا عن امتلاكهـا أدوات التـأثير

والتحكم بصياغة التوازنات الإقليمية-الدولية التي تعد الأساس الـذي تبنـى عليـه التوازنـات العالمية. إن المتتبع لمسار النقاشات السياسية والأكاديمية، لمسألة التغيرات المسـتقبلية التـي ستطرأ على طبيعة التوازنات العالمية كأساس وبنية، يلمس القاعدة الأساسـية لـذلك التـوازن والتفاعلات المبنيـة عـلى تعـدد القـوى في مسـاحة النظـام الـدولي، وبـرزت عـدة طروحـات أكاديمية منها، ما يقول المنظر (جوزيف . س. ناي الابـن) أن أبـرز ميـزة للسياسـات الدوليـة وللتوازنات العالمية الجديدة أنها لن تكون منسقه ويجب التعايش مع ذلـك، بموجـب ذلـك ستجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة وليست مختارة كما بقية القـوى الدوليـة الصـاعدة في شراكة هادئة لتجنب نزاع استراتيجي غير مأمول المخاطر، وذلـك بتـدرج مـع كـل قـوة عـلى حدى في إقليمها ومصـالحها ثـم شراكـة دوليـة في إدارة الشـأن الـدولي، ويضـاف عـلى ذلـك الباحـث (**kishore Mohbani**) بإعلانـه أن الغـرب لم يعـد يملـك الحـل لكـل المعضـلات والمشكلات التي تحيط بالعالم، وعلى الغرب أن يفهم أن هيمنته في طريقها للنهاية، والـعصر القادم أسيوي، كما أن القوى الخمس التي تتصدر القرار السياسي الدولي فقدت مصـداقيتها، فالغرب عليه أن يـتعلم إدارة الشـأن الـدولي بمسـؤولية ومشـاركة لكـل القـوى ولبقيـة دول العـالم، كـما ويؤكـد الباحـث(**Simon Johnnnson**) أن النظـام الـدولي الحـالي بمؤسسـاته ونظامه المالي له انعكاسات على طبيعة التوازنات العالمية وتوزيع القوة .

وفي المستقبل فإن السيناريو المتوقع والمبني عـلى القـوة وتوزعهـا، كـما هـي الطاقـة بمصادرها الأصلية أو المتجددة ستعيد رسم معـالم التوازنـات العالميـة بـين الولايـات المتحـدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة، فالعالم القادم لن يكون مستقراً أكثر من عـالم اليـوم بـل سيكون أكثر تعقيداً بتفاعلاته السياسية والاقتصادية مـع بـروز قـوى دوليـة جديـدة تطمـع بلوغ العالمية، كما أن أوروبا لن تقوى كقوة موحدة على أن تكون قوة دولية، بقدر ما تكون شريك مستمر إلى جانب الولايات المتحدة، في تفاعلاتها مع القوى الصاعدة .

مستجدات البيئة الدولية ومستقبل الدولة القومية

عمار مرعي الحسن(1)

كانت الدولة تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، منذ التوقيع على معاهدة ويستفاليا عام(1648) وكان ينظر دارسو العلاقات الدولية إلى التفاعلات الدولية على أنها محصلة علاقات بين دول أو بين حكومات في المقام الأول، أي علاقات رسمية وذات طابع عام. أما التفاعلات الأخرى بين الأفراد والمجتمعات والتنظيمات والمنظمات العابرة للحدود والحواجز الجغرافية فلم يكن يتم الاكتراث لها، بل كانت تعتبر ثانوية وغير مؤثرة.

ومنذ بدايات القرن العشرين شهدت البيئة الدولية تغيرات هيكلية حاصلة على مستوى التفاعلات الدولية، يتقدمها تسارع مديات التقدم العلمي والتقني والذي يعد من ابرز العوامل التي ساهمت ببروز أشكال جديدة من الفاعلين غير الدوليين. فنتيجة للتقدم الحاصل في مجال تكنولوجيا الاتصال التواصل وانفتاح الإعلام وغدو العالم إلى أشبه ما يكون بقرية صغيرة يتأثر سكانها ببعضهم ويتواصلون بسرعة فائقة، بدأ يظهر تأثير اكبر لأشكال جديدة من الفاعلين غير الدوليين، وأصبح دور هؤلاء الفاعلين الجدد وتأثيرهم على مجمل التفاعلات الدولية لا يقل أهمية وخطورة عن دور الحكومات وتأثيرها، حتى انه أصبح للمبادرات الفردية والخاصة وتحركات الأفراد والجماعات العابرة للحدود دور فاعل ومؤثر على نحو متزايد في التفاعلات الدولية.

والحقيقة التي ترتبط في هذا المجال، هي أن للتطورات المتلاحقة التي شهدها العالم في مجال التطور التكنولوجي، مردودات ايجابية على المستوى النوعي(التخصصي) في إدارة الدولة، إلا أن أثارها السلبية أدت إلى تقليص دور الدولة القومية في العديد من المجالات، فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي وإنما برز فاعلين جدد تعاظمت أدوارهم ليس فقط في التفاعلات الخارجية وإنما في التفاعلات

---

(1) دكتوراه من كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين/ العراق 2016 .

الداخلية التي تجري داخل الدول نفسها إلى الحد الذي بات يضفي أحيانا كثيرة على دور الدولة القومية.

فقد تضاعف نطاق العلاقات عبر القومية وأصبح هناك فاعلون جدد بدأوا يتحركون بشكل موازٍ وغالبًا، بالتنافس مع الدولة. ولديهم أهداف واستراتيجيات خاصه بهم، يتطلب تحقيقها تجاوز كل الحواجز الزمانية والمكانية، فليس بالضرورة أن تتحدد تلك الأهداف بحدود سيادة الدولة أو تتطابق مع ضرورات البلدان التي يعملون على أراضيها، وفقاً لذلك لم تعد العلاقات عبر الحدود تمر بالضرورة عبر أجهزة تحت سيطرة الدولة حتى أصبح دور الدولة موضع شك في العلاقات الدولية، نتيجة تراجع دورها في العديد من المجالات، وأصبح يعتقد أن مفهوم الدولة، قد أُفقِد قيمته، تحت تأثيرات الفاعلين غير الدوليين الجدد.

وأمام هذا الوضع الجديد أصبح معظم الدارسين والمختصين في مجال العلاقات الدولية يجمعون على أن هذه العلاقات لم تعد تقتصر أو لا يجب أن تقتصر على العلاقة الرسمية بين الحكومات، وإنما يجب أن تمتد لتشمل العلاقة مع كافة الفاعلين غير الدوليين، وأنها ايضاً لا تقتصر أو يجب أن لا تقتصر على دراسة الجوانب والأبعاد السياسية، وإنما يتعين أن تمتد لتشمل كافة الجوانب الأخرى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بمعنى آخر، إن النظرة الجديدة لعلم العلاقات الدولية ترى أن موضوع الحقل البحثي ينبغي أن ينصب على دراسة كافة التفاعلات والتدفقات العابرة للحدود اياً كان مصدرها - سواء أكان حكومياً أم غير حكومي واياً كان شكلها (سياسية كانت أم غير سياسية).

وعليه فقد أبرزت مستجدات البيئة الدولية الحاجة إلى اتساع النظرة التحليلية التي كانت تعترف في السابق بكون الدول هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وذلك نظرا لبروز دور فاعلين جدد من غير الدول تحت تأثير قوى الاعتماد الدولي المتبادل. فقد اقتضت الأوضاع الدولية المتطورة النظر للعالم باعتباره نظاما من التفاعلات التي يلعب فيها فاعلون آخرون من غير الدول دورا مهما في موضوعات

سياسـية واقتصـادية وإعلاميـة جديـدة، تتجـاوز مسـتوى التفـاعلات الحكوميـة الرسـمية، وتتخطى الحدود والسيادة.

فالتحول المستمر في أعداد وطبيعة الفاعلين من غير الدول جعل مسألة تـأثيرهم في الدولة وسيادتها، وما إذا كـانوا عـنصر اسـتقرار أو عـدم اسـتقرار فيهـا، مـن القضـايا المثـيرة للجدل. سيما مع بروز قضايا ومشكلات جديدة فتحت أمامهم سبلاً وفرصـاً للتـأثير لـيس في داخل الدولة القومية فحسب، بل في الساحة الدولية أيضاً. استناداً إلى ذلـك، ذهبـت بعـض الاتجاهات نحو التطرف في تقدير "أزمة الدولة القومية" لدرجة تأكيد زوالها وإحـلال بـديل الحكومة العالمية؛ في حين ذهبت اتجاهات أخـرى أكـثر اعتـدالاً نحـو بقـاء الـدول القوميـة، ولكن مع تغير في طبيعة دورها.

والتساؤلات التي تطرح في هذا المجال عديدة منها: ماهية أشكال وطبيعة الفاعلون الجدد؟ وكيف أسهمت الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال والإعلام في زيـادة تـأثيرهم في سيادة الدولة وفي التفاعلات الدولية؟ وكيف يؤثر الفاعلون العابرون للقومية في الدولة؟ وما طبيعة العلاقة بينهما؟ كيف ستؤثر التحولات الجديدة على أدوار ووظائف الدولة القومية ؟ وهل أن دور الدولة تراجع من فاعل رئيسي إلى أحد الشركـاء مـن بـين عـدة شركـاء في إدارة شؤون الدولة و المجتمع؟. ماذا عن الاحتمالات المستقبلية للدولـة القوميـة؟ وإلى أي مـدى يمكن القول بأن فكرة السيادة الوطنية بسبيلها إلى التلاشي أو الانهيار في ظل أوضاع التواصل المستمر والاعتماد المتبادل المتنامي بين مختلف مناطق العالم وليس فقط بين دولتين؟

سعياً للإجابة عـلى التسـاؤلات أعـلاه، فإنـه يمكـن تقسـيم هيكليـة الموضـوع إلى أربعة مطالب، يختص المطلب الأول بالبحث في ابرز المستجدات على الساحة الدولية في عصر المعلوماتية، ومن ثم يركز المطلب الثاني على التعريف بالفـاعلين الجـدد، بوصـفهم ابرز النتائج التي ولدتها ثورة المعلومات على الساحة الدولية، ومـن ثـم يبحـث المطلـب الثالث في تأثير الفاعلين الجدد في سيادة الدولة القوميـة، فهـذا المطلـب سـيناقش واقـع التـأثيرات التـي أحـدثها الفـاعلون الجـدد في الدولـة القوميـة، وسـيكون هـذا المطلـب

بمثابة التمهيد للمطلب الرابع الذي سيبحث في مستقبل الدولة القومية سعياً لاستشراف مستقبلها في ضوء المستجدات التي أحدثها الفاعلون الجدد.

المطلب الأول: مستجدات البيئة الدولية في عصر المعلوماتية

شهدَ العالم المعاصر عدداً من المتغيرات التي فرضت ذاتها على هيكل العلاقات الدولية وتفاعلاتها، وانعكست بشكل واضح على أداء ووظائف الدولة القومية، ومن أبرز تلك المستجدات ما يأتي:

أولاً: الانتشار الواسع لوسائل الإعلام

أصبحَ الإعلام وأساليب تطويعه لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية والثقافية، عنصراً بارزاً من عناصر تقييم القدرة الشاملة للدولة، وهكذا أصبح العهد الذي نعيشه عصر إعلام مصحوباً بثورة الاتصالات والفضائيات التي تعتمد على الأقمار الصناعية التي تجوب الفضاء على مدار الساعة، وبذلك يتحوّل العالم إلي قرية صغيرة، كنتيجة مباشرة لما شهدته وسائل الإعلام من تقدم تقنيّ ووظيفيّ في العقود الأخيرة، وذلك ما أدى إلى تعدد وانتشار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، دافِعةً بالأحداث المحلّية لعموم أقطار الكرة الأرضية إلى دائرة تشتمل جميع سكان الأرض، جاذِبةً للأحداث العالمية إلى بؤرة الاهتمامات المحلّية. [1]

ثانياً: حرية انتقال الأفكار والمعلومات

أدت ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى مضاعفة إمكانيات وقنوات التفاعل داخل النظام الدولي، ولم تعد العلاقات قاصرة على الدول، وإنما تعدتها لتشمل الأفراد والشعوب لتتبنى مصطلحا يدعى بـ (العلاقات الأممية). [2] فأن تطور

(1) ينظر : مهند شكري العزاوي،" الإعلام الأمريكي والحرب"، بحث منشور في موقع الجبهة الوطنية والقومية والإسلامية،2011، متوفر في الرابط:

http://www. jabha-wqs. net/article. php?id=9664

(2) Palen، L. and Vieweg، S. " The emergence of online widescale interaction in unexpected events: assistance، alliance & retreat. "، Proceedings of the 2008

وسائل الاتصال أدى إلى تجسيد مقولة (العالم قرية صغيرة) أي أن تكنولوجيا الاتصال كسرت الحدود والمسافات والمستويات فكان الهاتف أهم وسيلة اتصال انتشرت في بداية القرن العشرين، والتلفزيون الفضائي في وسط القرن العشرين، والانترنت في أواخر القرن العشرين، وأصبح هنالك عولمة لوسائل الإعلام عن طريق الاتصال والتواصل بالإمكانيات التكنولوجية المتطورة والتكنولوجيا التفاعلية، وتكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط. إذ إن الإنسان أصبح حراً في اختيار الوسيلة المناسبة التي يستقي منها معلوماته وأفكاره، وكذلك حراً في عملية إرسال المعلومات واستقبالها. ومن ثم فان التكنولوجيا عملت على تحطيم الحواجز التي تقف أمام نشر القيم والأفكار، وهذا ما أدى إلى ظهور الإعلام المتخصص الموجه لفئات معينة. [1] وإزاء ذلك لم تعد الحدود الجغرافية للدولة القومية ذات جدوى لكونها تعجز عن إيقاف أو منع تدفق المعلومات والأفكار القادمة من خارج حدود الدولة، وهذا ما أدى إلى بروز تحدي جديد أمام قوة سيطرت الدولة على مجتمعها.

ثالثاً: اختلال التوازن الإعلامي العالمي

إحدى أهم النتائج المترتبة على ثورة المعلومات والتكنولوجيا هو تركيز التقدم التقني والثروة والقوة في دول قليلة بحيث تتمكن هذه الدول بفعل عوامل القوى من تمويل الصناعات والمشاريع التي لها علاقة بالإعلام والتكنولوجيا الأمر الذي يمكنها من الهيمنة على وسائل الإعلام الدولي بما قد يضر بمصالح الدول الأخرى الأقل ثروة وتقدم. فنتج عن ذلك قيام العديد من القوى الدولية بتوظيف وسائل الإعلام لخدمة

ACM con- ference on Computer supported cooperative work، ACM (2008)،p. 117-126.

للمزيد ينظر: فاروق أنيس جرار، " الرسالة والصورة - قضايا معاصرة في الإعلام"، وزارة الثقافة، عمّان، ط1، 2001، ص 25

(1) محمد عبد الهادي، " الإعلام والعولمة الواقع والتطلعات"، "، مجلة الفكر السياسي، اتحاد كتاب العرب،دمشق، السنة الثانية عشر، العدد 37، 2010،ص 150-155

أغراضها وأهدافها الايديولوجية والسياسية والثقافية. فقد سيطرة الدول الكبرى على وسائل الإعلام الدولي، ومن ثم أصبح أعلام هذه الدول يصدر أفكاره وسياساته بقدراته وإمكانياته الكبيرة إلى مختلف دول العالم. وبالتالي نتج عن ذلك اختلال توازن في نقل الأخبار والمعلومات من دول الشمال(المتقدمة) إلى دول الجنوب مما أدى إلى معالجة الأخبار والأحداث معالجة متحيزة وغير موضوعية. [1]

رابعاً: تغير طبيعة أسلحة الحرب وأشكال الصراع

نتيجة للمتغيرات التي أحدثتها ثورة المعلومات والتكنولوجيا ظهر ما يعرف بحرب المعلومات الإستراتيجية التي أصبحت شكلاً من أشكال الصراع، فيقول (لورنس فريدمان):" يتم في الوقت الحاضر عرض حرب المعلومات بصفتها شكلا من أشكال الصراع. " [2] وبهذا فان سلاح المعلومات أصبح أحد أهم الأسلحة التي تستخدمها الدول سيما المتقدمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، فبحسب(ديفيد جومبرت):" إن أحد الآثار المهمة لثورة المعلومات هو احتمال الوقوع الوشيك لحرب المعلومات، أي الحرب التي يتم خوضها بالمعلومات بصفتها سلاحاً أو هدفاً رئيسياً". [3] في حين يعرف (جون آركيلا وديفيد رونفيلد) حرب المعلومات بأنها

---

(1) Danny Schechte،"The Media War In the Middle East Targets the Truth" ،" Published on Tuesday، July 25، 2006، www. Mediachannel. org and See: Christina M. Knopf، and Eric J. Ziegelmayer،" Fourth Generation Warfare and theUS Military's Social Media Strategy Promoting the Academic Conversation"، university at Albany، State University of New York (SUNY)،2011،p. 7-18

(2) لورنس فريدمان،" الثورة في الشؤون الإستراتيجية"، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ط1، 2000، ص 61

(3) ديفيد جومبرت،" الحرية والقوة في عصر المعلومات " في " الدور المتغير للمعلومات في الحرب" دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ط1، 2004، ص 52

" السعي وراء السياسة عبر غايات ووسائل معلوماتية. " [1] ويضيف (لورنس فريدمان) القول" العمليات المعلوماتية تشمل التفاعل مع بيئة المعلومة العالمية والاستفادة من قدرات الخصم في مجال المعلومات واتخاذ القرارات أو حرمانه منها". [2]

خامساً: تحدي مركزية الدولة وتآكل النظام الوطني

أصبح عزل المجتمع المحلي عن تلقي الأفكار والمعلومات القادمة من خارج حدود الدولة من ابرز المشاكل التي تواجه الدول، فيقول (لورنس فريدمان) " إن عزل المجتمع عن المؤثرات الخارجية ليس بالأمر السهل مطلقا ". [3] لذلك أدركت الدول خطورة ثورة المعلومات على أمنها وسيادتها، وكذلك أدركت الدول أهمية المعلومات إذ أن الدولة التي تستطيع أن تقود ثورة المعلومات على النحو الأمثل ستكون أقوى من أي دولة أخرى. وهذا ما عبر عنه (جوزيف ناي) بالقول " إن الدولة التي تستطيع أن تقود ثورة المعلومات على النحو الأمثل ستكون أقوى من أي دولة أخرى"[4] . ويضيف (هربرت شيللر) القول: من الواضح أن السيطرة على المعلومات والصور على كل المستويات تمثل وسيلة أساسية " من وسائل الهيمنة الإعلامية". [5]

وعليه فإن مُتغيّرات الثورة التكنولوجية الواسعة التي عرفها قطاع الإعلام والاتصال بعناصره الثلاثة "المعلوماتية، السمعية، البصرية". وما رافق ذلك من

---

(1) جون آركيلا وديفيد رونفيلد،" نحو استراتيجية قومية لأمن المعلومات" في " الدور المتغير للمعلومات في الحرب" دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ط1، 2004، ص 123

(2) لورنس فريدمان، مصدر سبق ذكره، ص 61

(3)المصدر نفسه، ص 82

(4) نقلاً عن: لورنس فريدمان، المصدر السابق، ص83

(5) هربرت أ. شيللر،" المتلاعبون بالعقول: كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام"، ترجمة عبدالسلام رضوان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة كتب عالم المعرفة)، الكويت، ط1، 1999، ص 9

تحوّلات سياسية وما نتج عنها من تصاعد لظاهرتي التـدويل والعولمـة، أدى إلى سرعـة تآكـل النظام الوطني، نتيجة التداخل المتسارع والمتواصل بين الدول، وتم تحجيم الطـابع الـوطني للدولة، إذ لم تعد مرجعيّتها مطلقة ومتحكّمةً بمصادر المعرفة المختلفة، وبمعنىً آخـر لم يعـد المستوى الوطني مقياساً للاستراتيجيات المتنوّعة، كما كان الحال عليـه مـن ذي قبـل، فهنـاك تهميش تدريجي لمبادئ ونظم وأنماط التنظيم والتقييم، للمصـادر الماديـة واللاماديـة حـول وحدة وتناسق النظام الوطني. [1]

سادساً: بروز فواعل دوليين جدد

إن التطورات المتسارعة التي شـهدها العـالم في مجـال التقـدم التكنولـوجي أدى إلى تقليص دور الدولة القومية في العديد من المجالات، فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيـد أو الرئيسي في النسق الدولي وإنما برز فاعلين جدد تعاظمت أدوارهم ليس فقـط في التفـاعلات الخارجية وإنما في التفاعلات الداخلية التي تجري داخل الدولة نفسها إلى الحـد الـذي بـات يضفي أحيانا كثيرة على دور الدولة القومية.

إن كل ما تقدم يؤشر بأن المعلوماتية أصبحت ذات بعـد عـالمي، وهـذا الأمـر أطلـق الحرية أمام انتقال الأفكار والمعلومات عبر وسائل الإعلام المختلفة سـيما الإعـلام الالكـتروني، وان الفاعلية في طرح الأفكار والمعلومات على المستوى العالمي لم تعد حكراً عـلى الـدول بـل ظهر فاعلون آخرون أصبح لهم مكانتهم ودورهم في السياسية الدولية. وهذا الأمر سنناقشـه في المطالب اللاحقة.

---

(1)Emre Kiciman and Other،" The New War Correspondents: The Rise of Civic Media Curation in Urban Warfare"، Social Networks During Major Transitions (Personal and Political)، February 23-27، 2013، San Antonio، TX، USA،pp. 1444- 1450 ينظر ايضا مهند شكري العزاوي،" مصدر سبق ذكره،

المطلب الثاني: التعريف بالفاعلون الجدد

في الوقت الذي زاد فيه انخـراط الدولـة في التفـاعلات الدوليـة حتـى عـدت الفاعـل الوحيد في وقتها، ظهرت فيما بعد جماعات أو تنظيمات منظمة تقوم بعـدة وظـائف كانـت في الأصل من اختصاص الدولة، من قبيل توفير الخـدمات العامـة، والنظـام والأمـن في بعـض الأجزاء من إقليم الدولة. وتزايد، نشاط وفاعلية تلـك الجماعـات او الفواعـل داخـل الدولـة وخارجها، وعلى النحو الذي أصبح معه نشاطها محركا لتغيير الوضـع داخـل الدولـة، لصـالح مزيد من النفوذ والشرعية للجماعات التي تقوم ببعض وظائف الدولة.

إن ضرورات البحث في مضامين الموضوع تقتضي في البدء توضيح المقصـود بالفـاعلين من غير الدول الجدد، فهم الجماعات أو المنظمات التي تتمتع بعـدد مـن السـمات، تتمثـل بالاستقلال التام عن أو بدرجة كبيرة عن تمويل الحكومة المركزيـة التـي تعمـل عـلى أرضـها، وتمتلك موارد خاصة بها تضمن لها ممارسـة تـأثير مـا في المخرجـات السياسـية داخـل دولـة واحدة أو أكثر، أو في البيئة الدولية، ولها هوية متميزة، وسياسة خاصة بهـا. [1] أمـا المقصـود بالفاعل في العلاقات الدولية هو كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قـادر عـلى أن يؤدي دوراً على النطاق الدولي. وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعـل. فإضفاء صفة الفاعـل في العلاقـات الدوليـة مـرتبط بمـدى تـأثير ومسـاهمة هـذا الفاعـل في التفاعلات الدولية وليس مرتبط اطلاقاً بوضعه القانوني. لذا فان تحليل وضع الفواعل ولـيس وضعهم القانوني هو الذي يمكن من تحديد موقعهم ومدى فاعليتهم في النطاق الدولي. [2]

---

(1) إيمان أحمد رجب:" أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 46، العدد 185، 2011، ص 89

(2) مصطفى بخوش:" مستقبل الدبلوماسية في ظـل التحـولات الدوليـة الراهنـة"، مجلـة المفكـر، العـدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائـر، ص 86 ينظـر ايضـا جـولي سي. هيريك:" الفاعلون/ اللاعبون غير الدول: تحليل مقارن للتغير والتطور داخل حـماس وحـزب اللــه"، في كتاب " الشرق الأوسط المتغير نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص 271

أما مفهوم الفاعلون عبر القوميون فيقصد بالفاعل عبر القومي "الجماعة التـي تضـم افراداً أو مجموعات من دول مختلفة يجمعها إطـار تنظيمـي واحـد; بهـدف القيـام بعمـل مشترك وقد يأخذ هذا الفاعل شكل الهيئات (السياسية، أو الدينية أو العلميـة أو المهنيـة أو الاجتماعية). أو شكل النقابات، أو شكل شركات تنسق بين أنشطتها الاقتصادية داخـل عـدة دول"، ولا تعتبر هذه الجماعات بـديلاً للـدول، وإنمـا تحـاول أن تسـد فراغـاً في أنشـطتها أو التأثير عليها بقصد تعديل سلوكها، كما تحاول من خلال تشكيلها الدولي أن تعثر على سـلطة إضافية تمكنها من محاولة فرض أو ترجيح وجهة نظرها لدى السلطات المحلية. [1]

من الملاحظ أن خارطة الفاعلين مـن غـير الـدول المـؤثرين في العلاقـات الدوليـة وفي الدولة تتميز بكونها خارطة متغـيرة، وليسـت ثابتـة، وهـذا التغـير جعلهـا تتسـم بالتعقيـد، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامـل. يتعلـق العامـل الأول **بتنـوع أنمـاط الفـاعلين النشـطين في العلاقات الدولية**، حيث يمكن تصنيف الفاعلين إلى أنماط مختلفة، اسـتنادا إلي معـايير عـدة، منها، علي سبيل المثال: **معيار مستوي النشاط، ومعيار عناصر القـوة التـي يمتلكهـا الفاعـل من غير الدولـة، ومعيـار طبيعـة العلاقـة مـع الدولـة.** فاسـتنادا إلي معيـار مسـتوى نشـاط الفاعلين، يبرز الفاعلين العابرين للحدود أو الدوليين، والذين يتعـدى نشـاطهم حـدود دولـة واحدة، مثل المؤسسات الإعلامية العالمية، والشركات المتعدية الجنسيات.

وباستخدام معيار عناصر القـوة التـي يمتلكهـا الفاعـل مـن غـير الدولـة، مثـل امتلاك السلاح، يتم تصنيفهم إلي فاعلين من غير الدول مسلحين، وهم الذين يمتلكـون السلاح، ويرغبون في استخدامه لتحقيق أهدافهم، ولكنهم غير مندمجين في مؤسسـات

---

(1) حسن نافعة، " مقدمة في علـم السياسـة، الدولـة والعلاقـات الدوليـة"، ج2 ،كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002 ،ص 286 -289

الدولة الرسمية، مثل أمراء الحروب، والإرهابيون، وعصابات المافيا، وشركات الأمن الخاصة، والمرتزقة. (1)

أما العامل الثاني الذي يؤثر في عدم ثبات خارطة الفاعلين من غير الدول وتعقدها يتصل **بعلاقة الفاعلين من غير الدول مع غيرهم من الفاعلين الدوليين**. أي علاقتهم بالدولة فقد ارتبطت نشأة "التقليديين" من الفاعلين بالدولة القومية، وكان استمرار وجودهم مرتبط باستمرار وجود الدولة، واستمرار قدرتها على الحفاظ علي تماسكها وقوتها، وعلي فرض القوانين. أما علاقة هذا النمط من الفاعلين "الجدد" بالدولة تتسم بدرجة عالية من التعقيد. على عكس ما كان سائدا من قبل، وتعد السمة الغالبة لنشاطهم هي النزوع لتغيير الوضع القائم داخليا وخارجيا. فقد يتبنون مشروع لهدم الدولة التي يعملون على جزء من أرضها، بهدف إقامة دولة أخرى بديلة. (2)

وانطلاقاً مما تقدم يمكننا دراسة ابرز الفاعلون الجدد في العلاقات الدولية من خلال توزيعهم على النحو الآتي:

أولا: منظمات المجتمع المدني

اجتهادات متنوعة في تعريف مفهوم المجتمع المدني تعبر عن تطور المفهوم والجدل حول طبيعته وأشكاله وأدواره. المعنى الأكثر شيوعاً هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة، بوصفه يستخدم كمفهوم وصفي لتقييم التوازن بين سلطة الدولة من جهة، والهيئات والتجمعات الخاصة من جهة أخرى. أي أن المقصود بمفهوم المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات التطوعية غير الإجبارية و غير الربحية والتي تلعب دورا مهما بين العائلة والمواطن من جهة والدولة من جهة أخرى لتحقيق مصالح المجتمع في مجالات متنوعة، ويطلق عليها أيضاً تسمية السلطة الخامسة لاضطلاعها بالدور الرقابي على

---

(1) ايمان احمد رجب:" اللاعبون الجدد: أنماط وأدور الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 47، العدد 187، 2012، ص 35 - 36.

(2) ايمان احمد رجب، المصدر السابق نفسه، ص 37.

المؤسسات الحكومية. ويتفق اغلب المهتمين والمختصين والعاملين والمتطوعين بنشاطات وفعاليات وأعمال وثقافة المجتمع المدني على أن أهم أركانه ومكوناته الأساسية تشمل :[1]

1- النقابات والتنظيمات المهنية.

2- المؤسسات الدينية.

3- المنظمات والنشاطات الاجتماعية.

4- المنظمات الشعبية والجماهيرية.

5- الأندية الاجتماعية والرياضية ومراكز الشباب.

6- الاتحادات العمالية والمهنية.

إلى جانب هذه المنظمات غير الحكومية التقليدية، ظهرت حديثا منظمات غير حكومية ذات نزعة إنسانية وبيئية هدفها التدخل في السياسة الداخلية للدول مثل منظمة (أطباء بلا حدود)، و(السلام الأخضر) اعتمادا على مساندة الرأي العام العالمي. لكن كل هذه المنظمات تأخذ الطابع غير الحكومي لكونها لا تتكون من الدول كالمنظمات الدولية، بل يؤسسها الأفراد، أي أنها المنظمات التي لا تنشأ عن طريق اتفاق بين الحكومات .[2]

ثانيا: الشركات المتعدية الجنسيات

كثرت تعريفات الفقهاء للشركات المتعدية الجنسيات واختلفت كاختلافهم في تحديد تسمية لها (شركات متعددة الجنسيات – شركات عبر الوطنية – الشركات عبر

---

(1) ليلى نقولا،" الإعلام ومنظمات المجتمع المدني: بين تلاقي الأهداف وتصادمها "، في المؤتمر الإقليمي حول "رؤية مستقبلية للإعلام العربي ومنظمات المجتمع المدني" الذي أقيم في فندق ميريديان هليوبوليس القاهرة- مصر، تشرين الثاني 2012، متوفر في الرابط:

http://www. leilanarhbany. wordpress. com/

(2) سعيد الصديقي وآخرون،" السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية، القوى السياسية عبر الوطنية: قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسات العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، رقم52 ، ط1 ، 2006 م، ص7

القومية- الشركات العالمية- المشروع المتعدد الجنسيات - المؤسسة المتعددة الجنسيات . .. الخ) . لكن يمكن أن نشير إلى ابرز التعريفات التي عرفت الشركات المتعددة الجنسيات بأنها: هي عبارة عن لاعبين نافذين يقومون بنشاطات تجارية لقاء الربح في أكثر من بلد. وترى هذه الجهات العالم بشكل متزايد، على أنه كيان اقتصادي واحد، كما أنها تملك تأثيراً هائلاً في الاقتصاد العالمي(1) .

كما تعرف بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً . (2)

والشركات متعدية الجنسيات كيانات عالمية ضخمة تمارس أنشطة اقتصادية متعددة، معتبرة أن العالم وحدة تحليلية واحدة، بمعنى أن الشركات المحلية إنما ترى البلد الذي تنتمي وتعمل فيه هو عالمها، فيه تنتج واليه تعرض وتبيع، أما بالنسبة للشركات متعدية الجنسيات. فالأمر يتسع ليشمل العالم كله. . في أي جزء منه تنتج ولأي جزء منه تبيع. (3) أذن هي كيانات عالمية ضخمة تمارس أنشطة اقتصادية متعددة، معتبرة أن العالم وحدة تحليلية واحدة. (4)

---

(1) غريفيش، مارتن وتيري أوكالاهان،" المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2008، ص 273

(2) بول هيرست وغراهام طومسون، "ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم "، ترجمة : فالح عبد الجبار.. سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، ط2001،1 ، ص 118

(3) محمد عبد القادر حاتم، " العولمة مالها. . وما عليها "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2005، ص307

(4) احمد عبدالعزيز وآخرون، " الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، سوريا، العدد 85، 2010، ص 118

ثالثاً: الحركات الدينية (الارهابية)

إن تحولات النظام السياسي بعد الحرب الباردة وانتقاله إلى نظام القطب الواحد وما صاحب ذلك من انفراد في تقرير السياسة الدولية وكذلك اضطراب الموازين الدولية في قياس المتغيرات السريعة. أدت إلى تنامي ظواهر جديدة في الصراعات الدولية لم تعهدها العلاقات الدولية ومن هذه الظواهر بروز ما يسمى بالجماعات الدينية أو الجماعات (الإرهابية) حسب ما يتم تداوله في وسائل الإعلام. وفقاً لذلك تعددت التعاريف التي تناولت (الإرهاب) أو عمل (الجماعات الإرهابية) وفقاً لمستوى نطاق ذلك العمل، فالفعل الذي تقوم به الجماعات الإرهابية داخل الدولة يعرف بأنه الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة والتي يكون من شانها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور. وقد حددت مجموعة من الأفعال التي تعد من قبيل الأفعال الإرهابية منها: [1]

1- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية لاهاي لعام 1970 والخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

2- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية منتريال 1971 والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني.

وقد قررت لجنة الخبراء المنبثقة عن الاتحاد الدولي لتوحيد القانون الجزائي أن الإرهاب يكون دوليا في الأحوال التالية: [2]

1- في حالة إثارة اضطراب في العلاقات الدولية .

2- إن توجه الجريمة ضد دولة.

3- إن يكون الفاعلون لاجئين من الخارج.

---

(1) ينظر: خالد المعيني،" الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2009، ص 97-98.

(2) المصدر نفسه، ص 98.

4- أن يتم التجهيز للجريمة في بلد آخر خلاف الدولة المعنية بارتكاب الجريمة أو أن يحدث ارتكاب الجريمة في غير الدولة المعنية.

في سياق ما تقدم، يتضح بأن المقصود بالحركات الدينية(الإرهابية) هي منظمة (منظمات) عالمية تعمل عبر الحدود الدولية، وتستفيد من تقنيات التواصل الحديثة في تحقيق أهدافها وإلحاق الضرر بالجهات التي تستهدفها. [1] أي أنها الجماعات التي تستخدم العنف المنظم لتحقيق أهدافها، عن طريق خلق جو من انعدام الأمن ينطوي على ممارسات متعددة من الأعمال كأخذ الرهائن واختطاف الأشخاص ووضع المتفجرات أو العبوات الناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة. . . الخ. فتلك الممارسات تعد وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة[2]. وعليه، يمكن القول بأن (الجماعات الإرهابية) تستعمل العنف المنظم بشتى مظاهره المادية والمعنوية أو التهديد باستعماله، بشكل يثير الرعب والخوف ويخلف خسائر جسيمة في الفئات والمنشآت والآليات المستهدفة بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية بالشكل الذي يتنافى وقواعد القانون الداخلي والدولي. [3]

رابعاً: فاعلو الشبكة

إن المقصود بفاعلوا الشبكة هم الناشطون في مجال الشبكة العنكبوتية (الانترنيت) الذين يمارسون ادوار مؤثرة عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي

(1) د. جوانيتا إلياس و د. بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محي الدين حميدي، دار الفرقد، دمشق، ط1، 2016، ص 131

(2) غريفيش، مارتن وتيري أوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 41

(3) إدريس لكريني :مكافحة" الإرهاب الدولي "بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، في كتاب " العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر"، سلسلة كتب المستقبل العربي(23) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1،2002 ، ص ص 277 و278

(الفيسبوك، التويتر، اليوتوب،) وتعرف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها : "منظومة من الشبكات الإلكترونيّة التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، و من ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين بحيث يصبح أحدهما مرسل والآخر مستقبل مع حرية الرسالة للمرسل وحرية التجاوب معها للمستقبل. [1]

أي أنها منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهويات نفسها. [2] وهذا المفهوم يشير إلى أن فاعلوا الشبكة هم من يقوم بتحريك الشبكة الالكترونية ويوظفها لتحقيق هدف معين وذلك عن طريق توظيف موقع معين يخاطب به فئة من المجتمع. [3] كما يؤشر التعريف أعلاه إن مواقع التواصل الاجتماعي تتسم بإعلاء حالات الفردية والتخصيص، الناجمان عن ميزة التفاعلية. وهذا ما أدى إلى التحول من الإعلام الجماهيري الذي ساد طوال المدة السابقة، إلى الإعلام الشخصي والفردي الذي يمكن اعتباره إعلام القرن الحادي والعشرين. وما ينتج عن ذلك من تغيير انقلابي للنموذج الاتصالي الموروث بما يسمح للفرد العادي إيصال رسالته إلى من يريد في الوقت الذي يريد، وبطريقة واسعة الاتجاهات وليس من أعلى إلى أسفل وفق النموذج الاتصالي التقليدي. فضلاً عن تبني

---

(1) زاهر راضي، "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مجلة التربية،،جامعة عمّان، الأردن،العدد 15، 2003، ص23

(2) للمزيد ينظر بشرى جميل الراوي،" دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير/ مدخل نظري"، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، العدد 18، 2012، ص 96

(3)Cave، D. Mexico Turns to Twitter and Facebook for Information and Survival. " The New York Times، 2011. http://www. nytimes. com/2011/09/25/world/americas/ mexico-turns-to-twitter-and-facebook-for-information- and-survival. html?_r=1

هذه المواقع تطبيقات الواقع الافتراضي وتحقيقه لميزات الفردية والتخصيص وتجاوزه لمفهوم الدولة الوطنية والحدود الدولية.[1]

في حين تعرف كل من (مارغيت. أي. كيك و كاثرين سيكنك)[*] فاعلوا الشبكة بـأنهم عبارة عن جهات منظمة تعمل بهدف دعم القضايا الأفكـار المبـادئ وقواعـد السـلوك التـي تؤمن بها. ويطلقان عليهم أسم شبكات المناصرة العالمية، التي قـد تتضـمن مجموعـات مـن الأعضاء أبرزهم ما يأتي:[2]

1- منضمات البحث والمناصرة غير الحكومية الدولية والمحلية

2- الحركات الاجتماعية المحلية

3- المؤسسات

4- وسائل الإعلام

5- الكنائس الاتحادات التجارية منظمات حماية المستهلك والمثقفون

6- أجزاء من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية

7- بعض الفروع التنفيذية أو البرلمانية للحكومات.

خامساً: المؤسسات الإعلامية الكبرى (صناع الرأي العام)

إن المقصود بالمؤسسات الإعلامية هي تلك المؤسسـات التـي تـؤدي دوراً حيويـاً في صناعة الرأي العام، ولهـا القـدرة عـلى تحريكـه وتوجيهـه مـن خـلال نقـل الرسـائل

---

(1) عبـاس مصـطفى صـادق، "الإعـلام الجديـد: المفـاهيم والوسـائل والتطبيقـات"، دار الشروق، عـمّان، ط1،2008،ص17 .

(*)مارغيت. أي. كيك أستاذة العلوم السياسية في جامعة جونز هوكنز، وكاثرين سـيكنك أسـتاذة العلـوم السياسية في جامعة مينيسوتا.

(2)مارغيت. أي. كيك و كاثرين سيكنك: نشطاء بلا حدود شـبكات المنـاصرة غـير الحكوميـة في السياسـة العالمية"، ترجمة : لينا حمدان البلاونة، دار البشير، عمان، ط1، 2005، ص23.

والمعلومات عبر صناعة الأخبار وترتيبها لتحقيق غايات منشودة. [1] أي إن توجيه المعلومات من وسائل الإعلام إلى قادة الرأي في المجتمع يعتبر أهم الطرق التي تتبعها المؤسسات الإعلامية للتأثير في الرأي العام.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال، أن نقر بالحقيقة التي تقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكبر ترسانة إعلامية في العالم من مؤسسات ووسائل إعلام ووكالات إخبارية وإذاعات وصحف ومجلات، فان وكالات الأنباء الأمريكية تتحكم ب 80% من الصور المبثوثة، وتنتج أو تبث 57 % من الأفلام السينمائية في العالم، وتزود وكالة "الاسوشيتدبرس" أكثر من 590 محطة إذاعية وتلفزيونية بأخبارها، ويشترك الأمريكيين بـــ 90% بشبكة الانترنيت وتعد محطة ألـ "سي إن إن" الإخبارية المصدر الأساسي للأخبار المصورة في العالم. [2]

بعد التعرف على هويات الفاعلون الجدد، فانه يعد من الضروري أن تكون الخطوة اللاحقة معرفة مدى قدرة تأثيرهم في داخل الدولة القومية وفي عملية التفاعلات التي تجري داخلها، وحتماً سيكون البحث في هذه المواضيع من اختصاص المبحث القادم والذي سيركز على تأثير الفاعلون الجدد في سيادة الدولة القومية.

---

(1) للمزيد ينظر ناعوم تشومسكي،" السيطرة على الإعلام الانجازات الهائلة للبروباجند"، تعريب امية عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط2، 2005، ص7-19 كذلك ينظر: فاروق أنيس جرار، " الرسالة والصورة – قضايا معاصرة في الإعلام"، وزارة الثقافة، عمّان، ط1، 2001، ص 25 وما بعدها. ينظر ايضاً: مصطفى عبدالغني،" الرقابة المركزية الامريكية على الانترنيت في الوطن العربي"، دار العين للنشر، القاهرة، ط1،2006، ص19-21.

(2) ينظر: مهند شكري العزاوي، مصدر سبق ذكره، للمزيد ينظر هربرت شيللر،" الاتصال والهيمنة الثقافية"، ترجمة وجيه سمعان عبدالمسيح، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ط1، 2007، ص 48-55.

المطلب الثالث: تأثير الفاعلون الجدد في سيادة الدولة القومية

لا شك أن فكرة السيادة في ظل الدولة القومية قد اكتسبت مركزاً ممتازاً في السياسة الحديثة، وغدت شعاراً للكرامة الوطنية، وأفضل تجسيد لمعاني السلطة العليا والحرية والاستقلال. إلا أنه بعد التطورات التي شهدها العالم في أعقاب الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وما أفرزته هذه الثورة فيما بعد من ظهور فواعل جدد من غير الدول على صعيد العلاقات الدولية، [1] لم يعد هنالك حصانة للسيادة، إذ أسهم هؤلاء الفواعل في تراجع دور الدولة وأضعاف مركزيتها وأصبح هناك من يشاركها في القوة والنفوذ من خلال سهولة نقل المعلومات، وانتشار وسائل الاتصال والتجارة الإلكترونية. [2] سيما وأن هؤلاء الفواعل من غير الدول لهم أشكالا عدة، تتحرك جميعها من خلال الاندماج المجتمعي لتؤثر في ترسيم خريطة جديدة من العلاقات الثقافية والاجتماعية، فيلاحظ أن علاقة هذا النمط من الفاعلين بالدولة تتسم بتبني مشروعا ينتقص من سيادة الدولة ويضعف من دورها. وساعدهم في ذلك التطورات الحاصلة في مجال الثورة المعلوماتية والتكنولوجية فزاد تأثيرهم وانخفض مستوى السيطرة داخل الدولة على سلوك الأفراد والجماعات وربما المؤسسات الوطنية، مما أدى إلى اشتباك هذه التكوينات في سلوك خارجي بحيث لا تصبح الدولة هي الوحيدة

---

(1) ينظر حسن نافعة:" أصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات(الدوحة) والدار العربية للعلوم (بيروت)، ط1، 2009، ص 169.

(2) ينظر: عادل عبد الصادق،" القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 47، العدد 188، 2012، ص 28 للمزيد ينظر آرثرلوبيا وتاشافيلبوت:" آراء من داخل الشبكة تأثير المواقع الالكترونية في الاهتمامات السياسية لدى الشبان"، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، العدد 62، 2007، ص 10 .

المتحكمة فيه. مما أدى إلى تحول السلطة من يد الحكومات إلى المـنظمات غـير الحكوميـة، والجماعات الصغيرة والأفراد. [1]

انسجاماً مع ما تقدم، فانه يمكن القول بأن البحـث في الآثـار التـي خلفهـا الفـاعلون الجدد على صعيد الدولة القومية يمكن توضيحه وفق عدد من النقاط وعلى النحو الآتي:

أولاً: جدلية الارتباط بين تعددية الفاعلون وسيادة الدولة القومية

ترتب على ظهور أنماط الفاعلين من غير الدول عدد من النتائج، يأتي في مقدمتها:

انفكاك الارتباط بين مفهوم السـيادة والدولـة القوميـة: أن السـيادة لم تعـد خاصة بالدولة القومية، ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد فقد أزيلت العقبات أمام تحرك الفاعلون الجدد سيما منظمات المجتمـع المـدني لـكي تبـاشر أعمالهـا في مشروع التـدخل في شـؤون الدولـة الداخليـة تحـت ذريعـة انتهاكـات حقوق الإنسـان. [2] ومـا يمكـن قولـه في هـذا المجـال أيضـاً، هـو أن الشركـات المتعديـة الجنسيات قد تمكنت من القفز فوق الحدود التـي تفصـل بـين الـدول والأقطـار وإزالـة الحواجز الجمركية، وتغلبت علي كل القيود التي تحول دون تدفق المعلومات والبيانات، فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدولة التي كانت تمارسـها ضـمن حـدودها السياسـية، التـي هـي مـن أهـم مقومـات سـيادتها الوطنيـة، فأصـبحت هـذه الدولـة عـاجزة عـن تطبيق ما كانت تقوم به بالأمس من نفوذ وصلاحيات علي أراضيها. حتـى وصـل الحـال

---

(1) Christina M. Knopf، and Eric J. Ziegelmayer،" Fourth Generation Warfare and theUS Military's Social Media Strategy Promoting the Academic Conversation"، university at Albany، State University of New York (SUNY)،2011،p. 7-18 .

(2) طلال ياسين العيسى:" السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر دراسـة في مـدى تـدويل السـيادة في العصر الحاضر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 26 - العدد الأول- 2010، ص 65- 64

إلى أن بعض الشركات تهدد كيان الدول، فإذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة فبإمكانها التهديد بالحد من إنتاجها المحلي وإيقافه وزيادة إنتاجها في دولة أخرى أو حتى إطاحة النظام السياسي القائم(1)

2- **تغير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع:** إن ظهور الفاعلون الجدد غير نمط العلاقة ما بين الدولة والمجتمع، من نمط الدولة القوية التي تسيطر على المجتمع، إلى نمط الدولة الضعيفة أو ما يسمى بالدولة الفاشلة. إذ أصبح المجتمع بحكم ما يتمتع به من إمكانيات يلعب دوراً كبيراً في أحداث تغيرات داخل الدولة، فلم تعد الدولة "القوة المفروضة على المجتمع"، وذلك جرى بفضل ظهور فاعلون يعملون على إنضاج الظروف للتغيير السياسي، مرة عبر التفتيت والتقسيم، ومرات عدة عبر شد الأطراف وزعزعة الأمن والاستقرار الداخلي، ومرات عبر قصف العقول، عقول المواطنين، في ظل ظروف اجتماعية اقتصادية قاسية تسهم عمليا في تسريع عمليات الاحتجاج، وكل ذلك يجري في ظل غياب المعارضات التقليدية وابتعادها عن الصورة. أي كأن الدولة والمجتمع سيما في دول عالم الجنوب، يقف كل منهما في مواجهة الآخر، وتأخذ العلاقة بينهما شكلاً صفريا. فالدولة القوية تسيطر على القوى الاجتماعية، أو تحتويها، بينما تحتوي القوى الاجتماعية القوية الدولة أو تمارس سيطرتها على المجتمع ككل. فتصبح المجتمعات قوية في مواجهة الدولة، أذا ما استطاعة مراكز القوة في المجتمع مقاومة قدرة الدولة على ممارسة الضبط الاجتماعي. وفي هذه الحالة تتحول سياسات الدولة وقراراتها إلى محاولة الإبقاء على الوضع القائم أي تبني سياسات البقاء، بدلا من السعي لبناء مؤسسات قوية. (2)

---

(1) محمد بربوش، اثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، مجموعة باحثين، السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (52) مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت،. 2006 - 132م، ص119

(2) أمل حمادة،" معادلة جديدة: إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 47، العدد 189، 2012، ص 16

3- **تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات وانجاز المهمات والوظائف.** تعرضت الدولة القومية لأضرار بالغة بفعل استنهاض القوى المحلية من جانب، وأضعاف الدولة عن ممارسة وظائفها الاجتماعية والتنموية من جانب آخر، وبالتالي أصبحت الدولة هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة. بل أصبحت السيادة مخترقة من قبل فاعلوا الشبكة والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الإرهابية والشركات المتعدية الجنسية، ومن نتائج ذلك الاختراق أن الدولة أصبحت غير قادرة على تأمين كل الاحتياجات أو الخدمات الضرورية لمواطنيها مما يؤدي في بعض الحالات أن تقع بعض البلدان في براثن الفوضى والاضطرابات لسنوات عديدة. [1]

4- **كشف الجبهة الداخلية أمام عمليات الاختراق الخارجية:** على الرغم من كل الإجراءات المتخذة من قبل الدولة لتحصين جبهتها الداخلية إلا أن حريتها أصبحت مقيدة نتيجة توفر الأدوات أمام الفواعل الجدد لتجريم الدولة وإظهارها كدولة معتدية على الحقوق ومنتهكة للحريات، وهذا سيضع الدولة أمام مطرقة الرأي العام العالمي وتقاريره. سيما وان شبكة المعلومات الدولية تتيح لفاعلوا الشبكة فرصة كبيرة لتقديم أفكارهم وأرائيهم بكل حرية وبطريقة الكترونية بحتة دون اللجوء إلى الوسائل التقليدية، كمحطات البث والمطابع وغيرها بطرق تجمع بين النص والصورة والصوت، التي ترفع الحاجز بين المرسل والمُستقبل، وبالتالي توفر أمكانية كبيرة للتأثير في الرأي العام المحلي والعالمي وتعبئته وتحشيده، وهنا يتم تجاوز حدود سيادة الدولة ويتم إزالة حواجز العلاقة بين الدولة ومواطنيها فتنكشف الدولة أمام مواطنيها في الداخل وأمام الدول الأخرى في الخارج. وفقاً لذلك يلاحظ بعد تسارع عملية التطورات التقنية، إن المجتمعات لم تعد في حالة سكون والدول لم تعد مغلقة ومقفلة، فتسهم الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، في كشف

---

(1) خالد حنفي علي،" الدولة غير الموحدة: تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 47، العدد 189، 2012، ص 7

المستور وتعرية السياسات وتركز على السلبيات بدلاً من الايجابيات، وهنا يمكن قراءة كيف يستثمر هؤلاء الفواعل الأحدث داخل الدولة وكيف يسهمون في ترجمة السياسات الدولية بالتركيز على عوامل مثل التعبئة والتجييش وإثارة العواطف، بهدف مضاعفة حالة الاحتجاج عبر مواقف وآراء مختلفة تطالب بالتغيير، وهنا نكتشف الضالعين في الترتيبات الهادفة لهندسة الصدامات الداخلية وصولا إلى مرحلة الفوضى الخلاقة، يقابلها بالطبع حالة ضعف غير مسبوقة في الإدارة الحكومية.

5- **امتلاك القدرة على تأجيج الصراع داخل الدولة**: أصبحت بعض أنماط الفاعلين الجدد تمتلك القدرة على استخدام الفضاء الإعلامي والالكتروني كوسيلة من وسائل إشعال الصراع داخل الدولة، بين أطراف تتصارع على أساس طائفي أو اقتصادي أو ديني. . . الخ وهو ما يساعد على كشف ديناميات التفاعل الداخلي، ويسهل من عملية الاختراق الخارجي، عبر شبكات الاتصال بدعم أحد أطراف الصراع. [(1)] ومما يزيد الأمر تعقيدا سيما في دول عالم الجنوب هو أن تلك الدول تتميز بتعدد أعراقها أي أن المجتمع الواحد يضم العديد من الجماعات العرقية، فضلاً عن وجود ظاهرة التخبط الإيديولوجي أي افتقارها إلى إيديولوجية واحدة واضحة ترتبط بها. هذه الأمور تؤثر في عملية بناء الدولة القومية التي ترمي إلى تأسيس مجتمع متجانس فيما بين أفراده يسوده الانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية، ويزيد تأثير هذه الأمور بفعل من المؤسسات الإعلامية وفاعلوا الشبكة من خلال سعيها لأحداث تغييرات بنائية عميقة بإحلال نسق من القيم الحديثة محل منظومة القيم التقليدية السائدة في الدولة. ويتم تطبيق ذلك بشكل تدريجي عن طريق طرح مجموعة من المفاهيم والأفكار التي تتحكم بمشاعر وعقليات الجماهير. [(2)]

---

(1) عادل عبد الصادق، مصدر سبق ذكره، ص 29

(2) قارح سماح :" التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة،العددان الثالث والرابع، 2008،، ص 10

6- **تصاعد مستويات التهديد للأمن القومي**: أصبح الأمن القومي للدولة معرضاً للمخاطر من قبل نشطاء الكترونيين يستطيعون بفضل القدرات التكنولوجية المتوفرة لهم أن يؤثروا على امن المعلومات في أجهزة الدولة ولم يعد بمقدور الدولة توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها بالرغم من التدابير والإجراءات التي تتخذها لحماية سرية وسلامة أمنها المعلوماتي. فأصبحت هنالك عملية قرصنة الكترونية يقوم بها ناشطون متخصصون في مجال التكنولوجيا. وبهذا فقد أصبح الأمن القومي للدولة يشهد حدوث اختراقات كبيرة تتمثل في ارتكاب جرائم سرقات للمعلومات واختلاس أمول من قبل مختصين في مجال التكنولوجيا، وقد يكون دعم وتابعية مثل هذه المجموعات لبعض الشركات المتعددة الجنسيات سيما المختصة في مجال التكنولوجيا. [1] لذا يمكن القول بان تشييد بنية معلوماتية قومية واسعة المجال وتبني التوجه نحو مجتمع المعلومات نقل المجتمع والدولة والمؤسسات إلى مرمى المخاطر، بمعنى أن تحديات أمن المعلومات في دولة تمتلك بنية معلوماتية واسعة يجعلها تواجه تهديدات في امن المعلومات تتسم بالشمول والاتساع وعمق التأثير وتنوع الأدوات وتعدد مصادر الهجوم، وهذه الأخطار لا تتوقف عند كونها تهديداً لأمن المعلومات داخل منشأه أو مؤسسة من مؤسسات الدولة بل تعد تهديدا للأمن القومي للدول والمجتمعات ككل. [2]

7- **تراجع قدرة الدولة على السيطرة على الإعلام**: تحولت السيطرة على الإعلام من إعلام موجه من قبل الحكومة وتابع لها، إلى إعلام تعددت مصادره، وأصبحت لا تنفرد به الحكومات، وأضحى إعلاما قياديا بدأ يسهم في تشكيل التصورات والرؤى لكل فرد تجاه ما يحيط به من أحداث. وهذا من شأنه أن يحدد كيف ستكون المؤشرات الأولية لنجاح أو فشل الفواعل الجدد في دولة ما عن غيرها.

(1) جمال محمد غيطاس: " الأمن المعلوماتي والجرائم الالكترونية. . أدوات جديدة للصراع"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، شباط،سلسلة قضايا الجزيرة، 2009، ص 2

(2) جمال محمد غيطاس، المصدر السابق نفسه، ص2

وهنا يتم تسخير وسائل التقدم العلمي والتكنولوجي من قبل الفواعل الجدد من خلال التركيز على مواضيع محددة، وإضعاف الاهتمام بظواهر أخرى أو التعتيم عليها، الأمر الذي يؤدي إلى انشغال الجماهير بهذه المواضيع المثارة إعلاميا وانقياد الرأي العام إليها، كما يبرز ذلك الدور من خلال قيام وسائل الإعلام بإثارة الشك السياسي لدى المجتمع حول قضايا سياسية أو شخصيات أو مؤسسات سياسية معينة بعد التركيز السلبي عليها. لذا يتضح بان المؤسسات الإعلامية غير الحكومية وفاعلوا الشبكة تؤثر في الدولة ومن ثم التأثير في المجتمعات والرأي العام من خلال إتباع أسلوب الاستمالة بنوعيها العقلي والعاطفي، فيمكن عن طريقها تغيير منظومة القيم والأفكار والثقافات، إذ يتم إقناع المستقبلين ومن ثم تحقيق استجابتهم، عبر توجيه رسائل إعلامية على نمطين، يركز الأول منها على محاكاة العقل، استناداً على حجج منطقية، وهو ما يسمى بالاستمالة العقلانية أو العقلية، أما الثاني فيركز على محاكاة العاطفة وإثارة الغرائز والانفعالات، أي مخاطبة حواس المستقبل، لتحقيق الاستجابة المطلوبة، وهو ما يسمى بالاستمالة العاطفية. ففي الاستمالة العقلية تتوجه وسائل الإعلام بخطاب إعلامي إلى المستقبل (صانع لقرار، صانع رأي، المواطن الاعتيادي)، إذ يركز الخطاب على حجج المنطق (حجج عقلية)، أما في الاستمالة العاطفية، تتوجه وسائل الإعلام بخطاب يركز على مخاطبة الوجدان والغرائز. [1]

8- **التأثير على السلوك التصويتي في اختيار الأنظمة السياسية:** إن نموذج الدولة التعددية يؤكد أن الرأي العام يؤدي الدور الحاسم في اختيار الحكومات، ولكن الرأي العام نفسه يخضع في تشكيل اتجاهاته إلى حد كبير لمؤسسات ايديولوجية واجتماعية يلعب مجتمع الأعمال دورا جوهريا في تمويلها وأدارتها. ومن خلال التلاعب بالرأي العام تستطيع شركات الأعمال الضخمة التأثير على السلوك التصويتي ومن ثم اختيار

---

(1) صالح عباس الطائي،" دور الإعلام في تعزيز الأمن والاستقرار. . دراسة في التحول الديمقراطي"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية (جامعة النهرين)، بغداد، المجلد الخامس، العدد الخامس عشر ،2009، ص 64- 65.

الحكومة، وتقوم هذه الأخيرة بتطبيق سياسات خارجية ومحلية تتلاءم مع مصالح الشركات العملاقة. وبهذا فان تراجع قوة الدولة القومية و تضاؤل دورها فسح المجال أمام الشركات المتعدية الجنسية أو الشركات العملاقة وعابرة القومية بأن يتجاوز تأثيرها على الحكومات من القدرة على إحباط السياسات الحكومية إلى التأثير على ظروف تشكيل وتولي الحكومات للسلطة حتى في مجتمع سياسي تعددي مثل ذلك القائم في أوروبا الغربية. [1]

ثانياً: الفاعلون الجدد وإستراتيجية هدم البناء الهرمي للدولة القومية

يلاحظ أن المنهج الذي تعتمده بعض النماذج من الفاعلون الجدد يقوم على إتباع إستراتيجية يجري اعتمادها وتطبيقها بصيغ مختلفة، وهي إستراتيجية استثمار طاقات الشعوب وتثويرها لصالح أهداف يتم تحديها مسبقاً، سواء من خلال تبني الدفاع عن الطوائف والإثنيات العرقية، أو من خلال تصميم وهندسة المعارضات السياسية والطائفية. . أي أن المنهج المتبع من قبل بعض نماذج الفاعلون الجدد يرتكز على اختراق مكونات الدولة الوطنية نفسها من أسفل والتحكم بقواها الداخلية، وذلك من خلال مهاجمة الدولة من أسفل، أي من الداخل من خلال الاتصال، والاحتكاك المباشر مع الطوائف، والمذهبيات، والأحزاب السياسية. . . الخ، بمعني مد الجسور مع تلك الفئات ثم جذبها إلى الخارج حتى تصبح الأقلية أو الطائفة أو. . ، ذريعة للتدخل الخارجي، ما يؤدي إلى اندفاع الأقلية أكثر طلبا للحماية باتجاه الخارج، فيتم تشجيعها على الاستقلال، وهذه الإستراتيجية التفتيتية، ستجعل قدرات التأثير للفواعل الجدد مختلفة من دولة لأخرى، إذ يمكن أن تعمل على إضعاف دور الدولة

(1) محمد السيد سعيد:" الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية"، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، ط1، 1986، ص 69

وتفتيتها في دول الجنوب، إلا أنها قد تعمل باتجاه معاكس فتؤدي إلى تعزيز دور الدولـة في دول الشمال. (1)

وفقاً لذلك يمكن فهم تحرك وسعي بعض أنماط الفاعلين الجدد، من زاوية فرض قـوة تأثيرها ونفوذها في الدولة عن طريق: (2)

1-استغلال قوة معلوماتها (أفكارها واستراتيجياتها) بهدف تعديل سـياق المعلومـات والقيم التي تقوم الدول برسم سياساتها ضمنها. ويكون ذلك ضمن إطار الإقناع أو التكييـف وفقا للحاجات الاجتماعية. أي إثارة القضايا وصياغة الملفات وإعدادها بحيث تصـبح قابلـة للفهم من قبل الجمهور المستهدف وقادرة على جذبهم وتشجيعهم على الإقدام على الفعل. ومن ثم المساهمة في عملية تغيير المفاهيم التي قـد تكـون تشـكلت لـدى كـل مـن الـدول والجهات الاجتماعية الفاعلة.

2- النفوذ السياسي: إن أثبات قوة التأثير تحتاج إلى الضـغط وممارسـة التـأثير عـلى الجهات المستهدفة. من خلال اعتماد منهاج سـياسي يهـدف إلى خلـق النفـوذ والتغلغـل إلى داخل المؤسسات السياسة عن طريق استخدام تقنيات التواصل الالكتروني والإعـلام الفضـائي الذي سيركز على ضرورات إجراء تغيير معـين في السياسـات للجهـات المسـتهدفة مـن أمثـال الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي وغيره.

3- النفوذ الأخلاقي الذي تمارسه من خلال الاسـتعداد لتعـريض سـمعة ومصـداقية دولة ما للخطر وتقديم إثباتات تـدلل عـلى انتهـاك تلـك الدولـة للمعـايير الدوليـة أو عـدم التزامها بمبادئ كانت قد أعلنت سابقا عن تبنيها لها.

---

(1) أحمد سعيد نوفل،" دور إسرائيل في تفتيـت الـوطن العـربي"، عـرض/محسـن صـالح، الـدار العربيـة للعلوم، ط1 ، بيروت، ابريل 2007 م، الجزيرة نت، بتاريخ 2009/6/20، متوفر في الرابط: http://www. aljazeera. net/NR/exeres/B3DF94A9-8A

(2) مارغيت. أي. كيك و كاثرين سيكنك، مصدر سبق ذكره، ص 300

استنتاجاً لكل ما تقدم، فانه يمكن القول، بأن الأدوار التي يمارسها الفاعلون الجدد خلفت تأثيرات كبيرة على سيادة الدولة القومية بشكل أكبر من ذي قبل، والدليل على ذلك، هو تعدد الأزمات التي باتت تواجه الدولة القومية، ومن هذه الأزمات ما يأتي: [1]

1- أزمة السيادة: فقدرة الدولة على إدارة المشاكل والأزمات تتراجع باستمرار.
2- أزمة تتعلق بالإقليم : أي التوجه المتزايد نحو العولمة التي تتخطى نموذج الدولة.
3- أزمة سلطة: فتعدد الفواعل من غير الدول وتنوعهم ونسبية قدرتهم على الفعل تمنع قيام نظام مستقر في الدول.

إن أشكال ونماذج الأزمات أعلاه، تثير تساؤلات تتعلق بمدى قدرة الدولة القومية على مواجهتها والحد من تفاقمها بالاستمرار في أداء مهامها ووظائفها من عدمه، أي أن التساؤلات التي تثار في هذا المجال متعددة منها: ما هو المصير أو المستقبل الذي ينتظر الدولة القومية ؟ هل أن دورها سيزداد ضعفاً في المستقبل وبالشكل الذي يقود إلى فنائها من الوجود ؟ أم سيحدث العكس وتحافظ على سيادتها وما تبقى لها من قوة تستطيع من خلالها أن تمارس مهامها ووظائف المكلفة بها ؟

الإجابة على التساؤلات أعلاه ستكون من حصة المطلب الأخير، والذي سيبحث في مستقبل الدولة القومية ووفق الآتي:

المطلب الرابع: أثر تحولات البيئة الدولية على مستقبل الدولة القومية

من المؤكد أن التطورات المتسارعة في مجال التقدم التقني لها انعكاسات على مستقبل الدولة القومية، فالبحث في آفاق تلك الانعكاسات يتطلب وضع عدد من الاحتمالات التي تعد بمثابة مقاربات مستقبلية تسير وفق توقعات لما يمكن أن يحدث في المستقبل، ومن ابرز تلك المقاربات ما يأتي:

---

(1)James N. Rosenau; Turbulence in world politics، A Theory of change and continuity،Princeton University 1990. p. 22

نقلاً عن مصطفى بخوش، مصدر سبق ذكره، ص 89

الاحتمال الأول: زوال الدولة القومية

ينطلق هذا الاحتمال من عدة افتراضات تجسد عدد من المقاربات المستقبلية منها:

- إن فكرة السيادة الوطنية قد أضحت شيئًا من الماضي، وإن التطورات المستحدثة في إطار منظومة العلاقات الدولية تجاوزت هذه الفكرة تماماً، لذلك، لم يعد من المنطقي التحدث بصراحة عن نهاية السيادة للدولة القومية.
- إن المستقبل سيشهد تراجع تدريجي لسيادة الدولة وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها، شيئا فشيئا لفاعلون آخرون من غير الدول تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، فكما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا منذ نحو خمسة قرون، سوف يحل مستقبلاً اللاعبون الجدد سيما الشركات متعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة.

إن ما يدفع نحو هذا الاحتمال بروز عدد من المؤشرات منها:

1. إمكانية تفاقم حدة النتائج المتولدة عن العولمة والمتمثلة بالاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على المستوى العالمي بما يؤدي إلى تجاوز الولاءات القديمة، كالولاء للوطن أو الأمة أو الدين وإحلال ولاءات جديدة محلها. لاسيما وأن الفاعلون الجدد أصبحوا بحكم تعددهم وتنوع اختصاصاتهم يعملون على تجنيد مفكرين وكتاب في مختلف الاختصاصات ينظرون ويروجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو لوطن قد أصبح من مخلفات الماضي التي يحسن إهمالها[1].

(1) ينظر: كنيتشي أوهماي، نهاية الدولة القومية، مجموعة باحثين، بعنوان :العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تحرير فرانك جي، لتشنر وجون بولي، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت2006 ، ص 365 إلى388 وكذلك ينظر: محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، بتاريخ 2006، متوفر في الرابط:

: http://www. oujdacity. net/regional-article-1676-ar/

2. أن الحكومات أصبح من الصعب عليها ضبط الأنشطة التي يمارسها الفاعلون الجدد داخل حدود بلادها، حتى أصبح من الصعب عليها إن تمارس وظائفها من دون معرقات أو صعوبات منبثقة عن نشاط بعض أنماط الفاعلين الجدد.

3. بروز مؤشرات على تناقص سيادة الدولة تدريجياً فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدت من أهمية حواجز الحدود والجغرافيا. وإذا كان بمقدور بعض الدول أن تحد في الوقت الراهن وبصورة جزئية من التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من الخارج، فإن هذه القدرة سوف تتراجع إلى حد كبير وقد تنعدم في المستقبل، سيما مع تزايد نشاط فاعلوا الشبكة وتزايد هيمنة بعض المؤسسات الإعلامية الكبرى على الإعلام العالمي. فضلاً عن أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثيره بالطبع على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية.

4. انتشار صراع الهويات والحروب الأهلية والتي لها أثار سلبية تهدد بتفتيت سيادة الدولة، وتمزيق الوحدة الوطنية، وتؤدي إلى انفلات الأمن واندلاع الفوضى غير المسيطر عليها.

5. بروز عدد من الذرائع والآليات التي باتت يرتكز عليها لخرق سيادة الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية، مثل حماية حقوق الإنسان وكذلك محاربة الإرهاب وغيرها.

6. إن تسارع عجلة التقدم التقني وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع، ستمنح الشركات المتعدية الجنسية المزيد من الفرص لكي تتفوق على أسوار الدولة، سواء تمثلت تلك الأسوار في حواجز جمركية، أو حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية، أو حدود السلطة السياسية، أو حدود بث المعلومات والأفكار، أو حدود الولاء والخضوع. فضلاً عن أن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعدية

الجنسية، خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، إنما ستسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات، سيما في دول عالم الجنوب، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وما يعزز السير نحو هذا الاتجاه هو ما تجسده حقائق الواقع، إذ إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول.

المؤشرات أعلاه دفعت الكثير من الباحثين والمختصين بالشأن الدولي، إلى التنظير لمستقبل الدولة القومية من زاوية تراجعها واضمحلال سيادتها على أرضيها، لكونها أصبحت أقل قدرة على انجاز وظائفها التقليدية. لاسيما وأن قدرات الدولة على التحكم في عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي والمالي عبر حدودها باتت تتآكل وبصورة متسارعة. استناداً إلى ذلك يتوقع أن تسعى الشركات متعدية الجنسيات إلى إحداث تقليص تدريجي لسيادة الدولة، بما يؤدى إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة. وفى إطار سعيها لتحقيق ذلك الهدف، ستستعين تلك الشركات بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميادين التنمية والثقافة، ومنها أيضا أجهزة المخابرات في الدول الكبرى ومختلف وسائل التأثير في الرأي العام كالصحف والمجلات وشبكات التلفاز والمؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة أو المشتغلة بحقوق الإنسان. . الخ من تلك المؤسسات العابرة للحدود والقوميات.[1] يقول (توماس فريدمان) في هذا المجال: " ستصبح الشركات العالمية

(1) أمين، جلال :" العولمة والدولة"، ورقة قدمت إلى :العرب والعولمة :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت،1998 ، ص 153 - 163.

أكثر قدرة، ليس فقط على خلق القيمية ولكن ايضا على بث القيم أكثر من أية مؤسسة من المؤسسات الوطنية على وجه الأرض. "[(1)]

وما يثبت ذلك هو أن هدف تلك الشركات خلق سوق عالمية واحدة، تقوم على مبدأ التحرر الاقتصادي وحرية التجارة، ورفع القيود والحواجز الجمركية، الذي يرتبط أيضا ببروز دور الفاعلين أو الأطراف غير الحكومية في مجال التفاعل والتعاون الدولي أي بالأنشطة الخاصة، وهذه الأطراف قد تكون أفرادا أو جماعات أو شركات أو مؤسسات، أو اتحادات. وهذا ما يؤدي مستقبلاً إلى بروز ادوار تلك الأطراف على حساب أدوار ووظائف الدولة القومية.

كما أنه يتوقع أن يوفر التقدم التقني العديد من الفرص أمام الفرد لكي يمارس دوراً مهماً على صعيد الدولة القومية، بمعنى إن أقل الناس اتقانا لتكنولوجيا (الانترنت) سيعرف مستقبلاً كيف يتهرب من دفع الضرائب بسهولة ودون مخاطر، وبالتالي فإن السيادة ستنتقل حتما إلى الفرد تاركا الدولة الوطنية تموت بفقدانها للضريبة. وفي هذا الخصوص يتحدث (كينيشي أوماي) عن مستقبل الدولة وما سيترتب عليها بسبب الثورة المعلوماتية بالقول:" أن التحول القياسي الرئيس – وأعني تحول الثورة الصناعية إلى ثورة المعلومات هو الذي أدى إلى تغيير طبيعة الدولة القومية. فما كان يعرف بالسيادة الوطنية سيتحول إلى مفهوم سيادة الشعب أو سيادة المواطن، وهناك شيء آخر ينشئ بدلا من القومية. "[(2)] ويضيف القول:" في القرن الحادي والعشرين سنرى أن اللعبة تتمثل في دعوة الشركات أو المؤسسات العالمية القوية إلى داخل الدولة لتمثل قاعدة الانطلاق. ولم يعد من الضروري أن تولد غنياً

---

(1) نقلاً عن ستيفن وارتك:" الانعكاسات الاجتماعية لمسؤولية الشركات المتطلبات من المنظمات العالمية"، في كتاب العولمة في القرن الحادي والعشرين ما مدى ترابطية العالم"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ط1، 2009، ص138

(2)كينيشي أوماي:" طبيعة الدولة في القرن الحادي والعشرين"، في كتاب " هكذا يصنع المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ط1، 2001، ص 153

للكي تصبح غنياً وهـذا هـو الفـرق الأسـاسي بـين عصر الصـناعة وعصر المعلومـات كـما أنـه السبب الذي يجعل مفهوم الدول القومية يضمر ويتلاشى تدريجياً. "[1]

وفق فرضيات هذا الاحتمال، فإنه يمكن القول بأن الدولة ستصبح في أحسن الأحوال فاعلاً عاديًا(ذا تأثير محدود) من بين فاعلين آخرين في النظام العالمي، وفي أسوا الأحوال فإن الدولة ستفقد المراقبة ولن تكون قادرة على تعديل مجرى الأحـداث. [2] بمعنـى أن الاتجـاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطـاق العلاقـات الدوليـة المتبادلـة سـيأخذ في الاطـراد والتزايد على الأقل خلال المستقبل المنظور، بما يقود في النهاية إلى عجزها عن القيـام بتنفيـذ وظائفها مما يخلق فرصة أمام فاعلين أخريين(جدد) لكي يتولوا زمام المبادرة ويحلـوا كبـديل عن الدولة في عملية أداء الوظائف والمهام الموكلة بها. وما يعزز السير بهـذا الاتجـاه هـو أن العديد من المؤشرات التي سبق توضيحها، لا تزال فعالة وبتطـور مسـتمر وبشـكل مـؤثر في تشكيل بنية النظام الدولي في وضعه الراهن.

الاحتمال الثاني: استمرارية بقاء الدولة القومية

يرتكز التنظير وفق هذا الاحتمال عـلى حقيقـة تعـد بمثابـة القناعـة التـي ترسـم ملامح الفكر المستقبلي لمصير الدولة القومية، وهذه الحقيقة تقـر بـأن التطـور والتقـدم التقني قد حجم من دور الدولـة وأدى إلى تراجعهـا خطـوات عديـدة الـوراء في الوقـت الذي باتت الفواعل الأخرى(الجدد) تتقدم بخطوات متسارعة نحو الأمام وبدئت تمـارس وظائف كانت في الأساس من اختصاص الدولـة القوميـة حصراً. ولكـن ذلـك لا يعنـي أن مبدأ السيادة الوطنية - وفكرة الدولة القومية من أساسها- بسبيله إلى الاختفاء والـزوال، بـل عـلى العكـس، فالسـيادة الوطنيـة سـتظل باقيـة مـا بقيـت الدولـة القوميـة ذاتهـا.

(1) كينيشي أوماي، مصدر سبق ذكره، ص 154

(2) N. Burg et Ph. Golub، "La Mondialistion a-t-elle deppossede les etats،" Le Mondediplomatique (avril 2000)، PP. 14-15.

بالاستناد إلى تلك القناعة سار سيناريو أو احتمال بقاء الدولة القومية على **عدد من الافتراضات منها:**[1]

●لا يمكن التخلي عن الدولة ومفاهيم السيادة لأن، الدولة تعد أعظم اختراع إنساني في التاريخ، وإن مفهوم سيادة الدولة يعتبر أحد أهم الأبنية التنظيرية للدولة الحديثة، وعليه فان انهيار ذلك البنيان ليس بالأمر السهل، لأن أسس التي ارتكز عليها هذا البنيان غير جامدة بل فيها نوع من المرونة ويمكن تغيرها لتتكيف مع مستجدات ومتغيرات البيئة الدولية.

●إن الدولة ومفاهيم السيادة، لم يفقدا مبررات وجودهما بعد، رغم التحولات التي طرأت على البنية الإستراتيجية للنظام العالمي، وتطور عقيدته التدخلية في الدول ذات السيادة، استناداً لذلك فإن السيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأن أقصى ما يمكن لهذه المتغيرات الدولية المعاصرة أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي، وما دامت الدولة باقية فستبقى معها رموزها الأساسية ومنها مبدأ السيادة ولكن بعد تطويعه بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة.

●على الرغم من تراجع دور الدولة في بعض المجالات، إلا أنها ستبقى المرجع النهائي المخاطب والأكثر أهمية، حتى بالنسبة للفاعلين الجدد، فمهما تكن جدارتهم كفاعليين دوليين، ومهما يمتلكون من قدرة للتأثير في سيادة الدولة، فإنهم في الآخر لا يستطيعون القيام بكل عملهم من دون الرجوع إلى الدولة. فإليها يتم التوجه للحصول على الموافقات الرسمية لمزاولة النشاط والفاعلية، واليها يتم التوجه من قبل المنظمات غير الحكومية، للحصول على موافقة، لتحرير السجناء السياسيين، ورسم القواعد المؤدية إلى احترام البيئة، أو منع استخدام الألغام ضد الأشخاص. . . الخ.

---

(1) ينظر: احمد يوسف احمد، " السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية قيود متزايدة و تحديات"، المجلة الالكترونية، معهد البحوث و الدراسات العربية،2010 ، ص 33. كذلك ينظر: محمد بوبوش، مصدر سبق ذكره.

الافتراضات الرئيسة لهذا الاحتمال تدور حول فكرة بقـاء الدولـة بوصـفها المكـان الحقيقـي للتعبير عن إرادة المجتمع، وتحديد المصالح العامة، وهي وظيفة لا يمكن لفاعلين آخرين أن يؤدونها تمامًا، سواء تعلق الأمر بمنظمات غـير حكوميـة، أم بمتعديـة الجنسـية، ووفـق هـذه الفكرة يورد أنصار هذا الاتجاه عدد من الحقائق والاستدلالات التي تزيـد التمسـك بالدولـة وتدعم اتجاه بقاء الدولة القومية، ومن أبرزها ما يأتي: [1]

1. إنه لا يعرف قيمة الدولة إلا من عاش تجربة غياب الدولة وانفلات الفوضى من كل عقالها كما في حالة المجتمعات المنغمسة في حروب أهلية. لذلك لا سبيل إلى أن يعـيش مجتمع من دون دولة مهما كانت درجة التنظيم الذاتي لذلك المجتمع.

2. إن تجربة الاتحاد الأوروبي، تعد من أفضل التجارب التي يستدل بهـا عـلى بقـاء سيادة الدولة القومية، فعلى الرغم من كل ما يقال عـن الوحـدة الأوروبيـة الشـاملة وفـتح الحدود السياسية للدول الأعضاء أمام حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأمـوال عـبر الأقـاليم المختلفة لهذه الدول، إلا أن الشيء المؤكد في هذا الخصوص هو أن السيادة الوطنية لفرنسـا مثلا أو ألمانيا أو بريطانيا أو غيرها لن تختفي تماما وإن كانت تلك الـدول سـتفقد ولا شـك بعضا من سلطتها السيادية لصالح هذه الوحدة أو الاتحاد الأوروبي.

3. إن احتمالية تراجع أدوار ونشاط الفاعلون من غير الدول أمر وارد ولا يمكن استبعاده مـن قائمـة الاحـتمالات المسـتقبلية، لاسـيما وان هنالـك معطيـات تعـزز مـن احتمالية حصول ذلك، فتداعيات الأزمـة الماليـة العالميـة سـاهمت في إضـعاف مبـاشر لبعض هؤلاء الفاعلين مثل الشركات متعدية الجنسيات، وكبار رجـال الأعـمال، كـما أن العديد مـن مـنظمات المسـاعدات الإنسـانية والتنمويـة التـي لا تتبـع الـدول مبـاشرة وتعتمد على منح وتمويل دول وشركـات ومتبرعـين تراجعـت قـدراتها، وبالتـالي دورهـا السياسي المباشر أو غير المباشر، ولم تعد بديلاً عن الحكومات أو وسيلة مهمـة للضـغط عليها. وهذا يمكن أن يجعل الدول تفضل حصر تعاملها مع الحكومات، وتعود للمبـدأ

(1) ينظر: د. جوانيتا الياس و د. بيتر ستش، مصدر سبق ذكره، ص 114.

الكلاسيكي في العلاقات الدولية بأن الدولة هي الوحدة الأساسية في السياسة الخارجية.

ملخص ما يذهب إليه الباحثون في هذا السيناريو، إن بقاء أو وجود الدولة صاحبة السيادة من البديهيات التي ليست بحاجة إلى نقاش، ولا يمكن مثلاً أن تكون الدولة غير ضرورية، وغير لازمة، وينبغي أن نتحاشى البحث في ذلك باعتبار (مجتمع اللادولة) ليس بديلاً. وهذه القناعة تتجسد فيما قاله كل من (مارغيت. أي. كيك و كاثرين سيكنك):" في النظام السياسي الدولي ستظل الدول هي الجهات الفاعلة والمسيطرة في العلاقات الدولية، إلا انه من الصعوبة بمكان أن تبقى الدولة وحدة منغلقة غير نافذة ذات سيادة ومنفصلة تماما عن سائر الدول الأخرى . . . لكن السيادة لا يتم تقويضها سوى في ظل ظروف واضحة المعالم. " [1]

بالمحصلة الختامية، لكل ما تم التطرق إليه في هذا البحث، يمكن القول بان المتغيرات التي أعقبت الثورة المعلوماتية والتقنية قد أثرت في الدولة القومية وتحديداً في مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء، إذ أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط الدول وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط، وكان لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها وتحليل مدى تأثيرها في مفهوم السيادة، وبشكل عام يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين متغيرات البيئة الدولية وتقلص السيادة الوطنية وما ترتب على ذلك من تغيرات لامست مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة القومية.

استناداً لكل ما تقدم طرحة في متن البحث يمكن الوصل إلى عدد من الاستنتاجات منها:

1. ساهمت الثورة المعلوماتية والتكنولوجية بشكل وافر في مجال إضعاف دور الدولة القومية، فلم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها وإنما راحت تتوارى شيئا فشيئا مفسحة المجال أمام لاعبين جدد

---

(1) مارغيت. أي. كيك و كاثرين سيكنك، مصدر سبق ذكره، ص 318

تعاظمت أدوارهم إلى الحد الذي بات يضفي أحيانا كثيرة على دور الدولة القومية. فتراجعت العديد من أجهزة الدولة عن القيام بدورها، وأخذت المشكلات في التزايد، إذ لم يعد بإمكان الدول أيا كانت أن تمنع نقل الخبر بالصوت والصورة، وذلك لأنه لم يعد بمقدور أي دولة أو مجتمع أن يقطع أسباب التعاون والعلاقات مع المجتمعات الدولية، فالدول التي تلجأ لمثل هذا الأسلوب تعاقب نفسها أولاً، وتتراجع خطوات متعددة إلى الوراء ثانياً، فالسيادة والقوة ليست في العزلة، وإنما في الحضور المعرفي والعلمي والمنجز التقني سيما أمورا عدة قد تغيرت جعلت إمكانات التدخل والتأثير الخارجي متاحة ولا يمكن حجبها بالقوة.

2. يختلف تأثير مستجدات ومتغيرات البيئة الدولية في عصر المعلوماتية، من دولة إلى أخرى، بحسب موقع كل دولة على خريطة توازنات القوى الدولية. فتلك المتغيرات ساهمت نوعاً ما في تعزيز السيادة في دول المركز، في الوقت الذي عملت على إضعاف السيادة في دول الأطراف أو ما بات يعرف بعالم الجنوب ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

3. أن الثورة المعلوماتية والتكنولوجية أسهمت بشكل كبير في تنوع وتعدد الفاعلون في العلاقات الدولية مما أدى إلى تراجع دور الدولة من فاعل رئيسي إلى أحد الشركاء من بين عدة شركاء في إدارة شؤون الدولة و المجتمع.

4. ساهمت الثورة المعلوماتية والتكنولوجية في كسر احتكار الحكومات للمعلومات ومن ثم في إبراز نشاط بعض من أنماط أو أشكال الفاعلين الجدد في أداء دور يعتمد على استراتيجيات في إحداث تغييرات في الدولة أو المجتمع. فقد تصاعدت قوة تأثير - فاعلو الشبكة ومنظمات المجتمع المدني والشركات المتعدية الجنسية و(الحركات الإرهابية) - على سيادة الدولة القومية، مما استرعى انتباه عدد كبير من الباحثين والمفكرين لمدى أهمية تلك الفواعل في إحداث تغيرات داخل الدولة.

5. انطلاقاً من معطيات الواقع فان بقاء الدولة في المستقبل كجهة فاعلة ومسيطرة في العلاقات الدولية أمر لاشك فيه، أي إن الدولة ستمثل فاعل مهم على المستوى الدولي، وبالشكل الذي يجعلها بمثابة المحور الذي تدور حوله أقطاب الفواعل الجدد.

هيكلية النظم الإقليمية وفرص مساهمتها في صياغة نظام دولي جديد

د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير[1]

يتعـدد الفـاعلين في المجتمـع الـدولي، مـا بـين دول كـبرى، ومنظمـة الأمـم المتحـدة بأجهزتها ووكالاتها الدولية المتخصصة، ومنها أيضا المنظمات الدولية غير الحكومية الإقليميـة والعالمية والتي يطلق عليها مؤسسات المجتمع المدني، الذي بات فاعلا لا يمكن تجاهل دوره في المجتمع الدولي حتى غدا من الآليات الدولية التي ترسم وتساهم في النظام الدولي خاصة النظام الدولي فيما بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السـوفيتي ومـن قبـل سـقوط حائط برلين، وأيضا هناك لاعـب مهـم وأسـاسي في تشـكيل بيئـة المجتمـع والنظـام الـدوليين يتمثل في المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية، التي انتشرت وأضحت من معـالم وأشـخاص وآليـات المجتمـع والنظـام الـدوليين، لا يمكـن تجاهـل دورهـا أو تخطيهـا في كافـة مجـالات ومناحي الحياة الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء وقت السلم أو أثناء الحروب الدولية وغير الدولية.

لذلك أهتم فقهاء القانون الدولي المعاصر وعلماء السياسـة بتلـك المـنظمات الدوليـة الإقليمية، وخضعت للعديد من الدراسات والأبحاث وألف فيها الكثـير والكثـير مـن الكتـب، التي تناولتها جميعا من كافة جوانبهـا الاختصاصـات والعضـوية والنطـاق والـدور المطلـوب منها وتقييم دورها في كافة المسائل التي تعرضت لها، وسوف نقصر دراستنا هنا على المحاور التالية:

المحور الأول: تكييف النظام الدولي الراهن

والمحور الثاني: النظم الإقليمية ودورها في النظام الدولي الراهن

المحور الثالث: دور المنظمات الإقليمية في النظام الدولي الراهن

المحور الرابع: دور المنظمات الدولية الإقليمية غير الحكوميـة/ مؤسسـات المجتمـع المـدني الإقليمية

---

(1) السيد مصطفى أحمد أبو الخير، باحث أكاديمي وخبير في القانون الدولي، دكتـوراه في القـانون الـدولي العام 2005/جمهورية مصر العربية .

المحور الأول: تكييف النظام الدولي الراهن

اختلف فقهاء القانون الدولي والعلاقات الدولية، حول طبيعة النظام الدولي الراهن، فمن قائل بأنه أحادي القطبية، ومن قائل بأنه متعدد الأقطاب، ومن قائل بأنه ثنائي القطبية، ولكن بدلا من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق، أصبح الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، ومن قائل بأن النظام الدولي لم يتشكل بعد، مما يصعب تحديد ماهيته وطبيعته وقدرة إحدى القوى أو بعضها على السيطرة على توجيهات الفاعلين الآخرين [(1)]. والنظام الدولي يأخذ أحد الأشكال التالية:

(أ) **متعدد الأقطاب:** وهو النظام الذي تتعدد فيه القوى التي تقوم بالوظيفة القيادية، وهو ما يعرف بنظام توازن القوى، وهو النظام الذي ساد في القرنين السابع والثامن عشر[(2)].

(ب) **ثنائي القطبية**: وهو النظام الذي تمارس القيادة فيه دولتين أو فاعلين دوليين كبيرين، وقد ساد هذا النظام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من عام 1945م حتى عام1989م، أي فترة الحرب الباردة وأطلق عليه نظام(توازن القطبين أو نظام القطبية الثنائية)[(3)].

---

(1) محمود السيد حسن داود، نظام الهيمنة الأمريكية والقضايا الدولية المعاصرة دراسة مقارنة بالنظام الإسلامي، كتاب العدوان على العراق والشرعية الدولية، رابطة الجامعات الإسلامية، 2004، 165-166.

And see : Le novel order Mondale ،Pierre Weiss، Relations international's Travaux Dirigis، Eyrolls Unversite collection Saience Politique، 1993، P3-6.

(2) عبد علي كاظم المعموري و بسمة ماجد المسعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، مركز حمورابي، عام 2011م، ص: 14.

(3) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس ليبيا، بدون سنة نشر، ص:6.

(ج) **أحادي القطبية:** هو النظام الذي تنفرد بقيادته دولة واحدة أو منظومة دول وساد في ظل الإمبراطورية الرومانية، ويعتبر البعض النظام الدولي الراهن كذلك. [1] وتعرف القطبية الواحدة بأنها (بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إدارتها السياسية على القوى الأخرى دون تحدي رئيسي من تلك القوى). ويري البعض أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم القوة الواحدة والتي لا تتحداها أية قوة أخرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية [2] بحكم ما تمتلكه من كافة جوانب القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والجاذبية الحضارية التي لا تتوافر لدى قوة أخرى، الأمر الذي دفع البعض إلى القول بأن (القرن العشرين كان قرنا أمريكيا، وسيكون القرن الواحد والعشرين كذلك قرنا أمريكيا). [3] وقد تصور أصحاب هذا الرأي، أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عقب انتهاء الحرب الباردة عملاق وحيد (Comely Giant) على رأس النظام الدولي، بانتصارها على الشيوعية، وهي حاليا تستطيع أن تهزم أي تهديد محتمل، ولا تخشى من أية قوة جديدة ذات بعد واحد – غالبا الاقتصادي – في قارتي أوربا ممثلة في الاتحاد الأوربي أو آسيا سواء اليابان أو الصين. [4]

وقد تعرض هذا الرأي لانتقادات عديدة تتعلق بحالة الولايات المتحدة عقب الحرب الباردة، خاصة بجوانب القصور الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، تأسيسا على أن صراع الحرب الباردة جعل الولايات المتحدة الأمريكية تواجه الكثير والكثير

---

(1) محمد السيد سليم، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة، بحث ضمن النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ، 1994، تحرير/محمد السيد سليم، ص93.

(2)Krauthammer Charles، the Unpopular Foreign Affair، 1990-1991، P، 21.

(3) سعيد اللاوندي، القرن الحادي والعشرين هل يكون أمريكيا، دار نهضة مصر، يناير2002.

Layne، Christopher، international security، 1993، P، 36-37.

(4) Olsen Edward، Target Japan as America's Foe، fall، 1992، p: 492.

من الاعتمادات المالية للجوانب العسكرية خصما من الموارد المخصصة للحاجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما شوه الاقتصاد الأمريكي وأضعف السوق الأمريكي، وأدى إلى عجز الميزانية وضعف الاستثمار وتحلل البنية التحتية، حيث بدأت تظهر عوامل الضعف والتخلف في مجالات مهمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

كما أن انتهاء الحرب الباردة أدى لاهتزاز النفوذ السياسي على الصعيد الدولي للولايات المتحدة، وخاصة تجاه حلفائها من أوربا واليابان، الذي تمثل خوفهم من القوة السوفيتية السابقة التي انهارت، مما أدي إلى تصدع الائتلاف السياسي الأمريكي مع كل من أوربا واليابان، وأصبحت الولايات المتحدة لا تستطيع تمويل عجز ميزانيتها المزمن عن طريق شراء الأوربيين واليابانيين أذونات الخزانة الأمريكية، ولا تستطيع أن التدخل عسكريا على نطاق واسع بدون مساهماتهم المالية كما حدث في حرب الخليج الثانية والثالثة.

ومثل انتهاء الحرب الباردة أيضا، انحدارا دراميا في قدرة الولايات المتحدة على تقرير اتجاهات الأحداث على الصعيد الدولي والإقليمي، وفشلت في أن تكون القوى العظمى في عالم تتعدد فيه أدوات القوة، ودللوا على ذلك بفشل الولايات المتحدة في مؤتمر البيئة العالمي بعد عام 1992م. في أن تشكل ائتلافا من الدول الغنية يؤيد موقفها المحافظ من قضايا البيئة، و في حرب الخليج الثانية والثالثة احتاجت لشركاء معها، مما جعل البعض يقول أن التفوق الأمريكي (واقع ووهم معا) [2]. ويذهب جانب آخر إلى أن النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب، لم تنفرد به وعليه الولايات المتحدة، بل هناك عدة أقطاب تعتبر متساوية القوى منها اليابان والصين والاتحاد

---

(1) السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مكتبة الأسرة، 2005م، ص182.

(2)Brzezinski، Zbigniew، out of control، Global ،turmoil on the eve of the twenty First Century، A Robert Stewart book ،،1993.

الأوربي. [1] ولكن هذا الرأي تعرض للنقد، فقد رأى البعض أن تلك الأقطاب أو القوى ليست مؤهلة للعب دور على الصعيد الدولي، ومنها من لم يرغب في ذلك مثل الصين واليابان، بينما أوربا لم تتحد بعد وقد فشلت في معالجة بعض قضاياها الداخلية مثل البوسنة والهرسك وكوسوفا. ولم تتفق على الدستور الأوربي الموحد. واليابان ليس لها قوة عسكرية، فهي من هذه الناحية تابعة وتعيش تحت مظلة الحماية الأمريكية. [2]

ويرى جانب من الفقهاء بأن النظام الدولي الراهن ثنائي القطبية. ولكن القطبان أحدهما الشمال المتقدم بزعامة الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة. والجنوب المتخلف ويضم الدول النامية، ولكن القطب الأول مسيطر ويكاد يهيمن على القطب الثاني مع اختلاف واضح في موازين القوى بين القطبين. ولكن هذا الرأي تعرض للنقد من ناحية أن بعض دول الجنوب النامي يقف مع القطب الآخر وبعض دول الشمال المتقدم تعتبر من وجهة نظر الدول الصناعية الكبرى دول نامية تنتمي إلى عالم الجنوب. فضلا عن استحالة تقسيم العالم عمليا لذلك.

ورأى جانب آخر أن النظام الدولي الراهن يشهد حالة من السيولة، لم تظهر بعد ماهيته وحدوده، وأن هذا الأمر سوف يستمر ربما لحقبة قادمة من الزمن، كما أن معايير التصنيف المتبعة في الحرب الباردة سوف تتغير، وفي ضوء ذلك يبدو النظام الراهن غريبا يصعب تحديده، ففي الحرب الباردة كانت الدولتان القائدتان في خصومة لأن كل منهما كان يعتبر الآخر خطرا عليه، أما بعد الحرب الباردة، فأن العلاقات بين أشخاص وآليات النظام الدولي تغيرت. [3]

---

(1) سيد أبو ضيف أحمد، الهيمنة الأمريكية نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد 31، العدد الثالث، يناير مارس 2003م، ص: 8-9.

(2) أنظر كتابنا، تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي، دار إيتراك القاهرة، 2005، الباب الثاني.

(3) السيد أمين شلبي، المرجع السابق، ص187-188.

وهناك تصنيف آخر للنظام الدولي الراهن، يتلخص في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي[1]:

(أ) **الاتجاه الأول**: يؤكد وجود نظام دولي جديد مختلفا عن القديم، وأستند إلى انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي وبروز دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتدعيم دور الأمم المتحدة باعتبارها تجسيد للشرعية الدولية. وظهور مجموعة من المشكلات والتحديات الدولية الجديدة التي تتطلب جهدا دوليا لمواجهتها، وثمة اتجاهات فرعية داخل هذا الاتجاه، فهناك من ينظر ويركز على الجوانب الإيجابية للنظام العالمي الجديد، وهناك من يفتقد الأسس التي يستند إليها هذا النظام باعتباره يسعى لتحقيق مصالح قوى معينة. ويخلص أنصار هذا الاتجاه إلى أن وجود النظام العالمي الجديد لا يحمل بالضرورة وعودا بعالم أكثر أمنا وعدلا، أو كونه أفضل من القديم، وأن كان النظام الدولي الراهن به فروق عميقة وجوهرية في أسسه وقواه وقضاياه عن النظام العالمي السابق.

(ب) **الاتجاه الثاني**: إن أصحابه ينكرون ويشككون بوجود نظام عالمي جديد، برغم ما جرى في الساحة الدولية من تحولات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، والحديث عن ذلك وهم وخدعة، وهناك اتجاهان داخله الأول يُنكر وجود نظام دولي جديد ويسمى ما يحدث الآن (الفوضى الدولية الجديدة) والتي سوف تستمر حتى يتم التوصل إلى ترتيبات دولية جديدة وترسيخ في صيغة نظام عالمي جديد. والثاني يقر بوجود متغيرات دولية جديدة، كما ورد في الاتجاه الأول. إلا أن ما يعرف بالنظام العالمي الجديد ليس جديدا في مضمونه أو أهدافه، إنما هو اقرب إلى الترتيبات الجديدة التي يستخدمها النظام العالمي القديم ليعيد بها تأكيد دوره في ظروف متغيرة.

(ج) **الاتجاه الثالث**: يري إنه من السابق لأوانه الحديث عن نظام عالمي جديد بالمعنى العلمي الدقيق فهو لا يزال قيد التشكيل والتبلور، ولم تستقر معالمه بصورة

---

(1)عبد اللـه الأشعل، العالم العربي والشرعية الدولية الجديدة، السياسة الدولية، ابريل 2006، ص25.

واضحة بعد، وأن المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الدولي تمثل مرحلة انتقالية، تشهد اندثار بعض أسس وقواعد النظام الدولي القديم وظهور أسس وقواعد لنظام دولي جديد سوف تستغرق بعض الوقت وتتسم بحالة من الفوضى الدولية، و يكتنفها غموض واضطراب ومظاهر لعدم الاستقرار في مناطق عديدة من العالم، ويرى أن القطب الأمريكي سوف يهيمن لمدة من الزمن. بالرغم من تعدد الاتجاهات الفكرية السالفة إلا أن هناك اتفاقا عاما بين الباحثين في مجال العلاقات الدولية على وجود متغيرات وتحولات جديدة، جعلت العالم يبتعد تدريجيا عن النظام الدولي السابق الذي ظهر عقب الحرب العالمية الثانية والذي أستند على نظام القطبية الثنائية ودخل العالم مرحلة جديدة، وهذا رأى غالبية الباحثين والفقهاء.

ويرى أحد الفقهاء أن للنظام الدولي بعد الحرب الباردة ملامح هي:[1]

1- وجود قوة عظمى واحدة.

2-استخدام القوة العسكرية كوسيلة لبسط الهيمنة الأمريكية على دول العالم الثالث.

3- العمل على إيجاد وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي عن طريق بيع الحماية لأغنياء وحكام دول العالم الثالث.

4- قيام أوربا واليابان ببعض المهام لاستكمال عملية الاختراق للإتحاد السوفيتي السابق وتحويله إلى كيانات متناحرة على غرار النمط السائد في أمريكا اللاتينية.

5- اعتماد الخطة الأمريكية الإسرائيلية للمنطقة العربية بهدف إضاعة فلسطين ثم الأردن بوضعه الراهن من خلال مؤتمر دولي تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في مجرياته.

6- يتميز النظام الدولي الراهن بكونه ثلاثي الأقطاب على الصعيد الاقتصادي أوربا الموحدة واليابان، بزعامة وهيمنة الولايات المتحدة، وأحادي القطبية عسكريا.

(1) أنظر كتابنا أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، دار إيتراك، القاهرة، 2006.

وأضاف أحد الفقهاء ملامح أخرى تتمثل في الآتي:[1]

1-أنه عالم القطب الواحد.

2-التدخل عسكريا لحماية مصادر الطاقة في العالم حتى لو تم احتلالها.

3- التدخل في الشئون الداخلية للدول بزعم حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت شعار التدخل الإنساني.

4- فرض الوصاية الدولية على دول العالم الثالث وخاصة الإسلامية.

5- تعظيم دور الأمم المتحدة باستغلالها عن طريق إصدار قرارات من مجلس الأمن تضفي الشرعية على تصرفات الدول الكبرى غير الشرعية.

وقد انتهى أحد الفقهاء أن النظام الدولي الراهن هو نظام الهيمنة الأمريكية، أو كما أشتهر في الساحة السياسية بأنه (النظام العالمي الجديد)الذي قام عقب انتهاء الحرب الباردة بسقوط الإتحاد السوفيتي، فقد روج أصحابه والمستفيدون منه بأنه سيقوم على حماية الشرعية الدولية، وسيادة مبادئ القانون الدولي وتطبيق نظام الأمن الجماعي تطبيقا عادلا. أشاعوا ذلك في حرب الخليج الثانية، ولكن ما إن انتهت الحرب حتى ظهر على حقيقته وانكشف وجهه القبيح، واثبت تخاذله وتراجعه، وأخذ ينقض ويهدم بنفسه المقومات الدولية التي قام عليها بصورة تدعو إلى إسقاط وزواله، على الأقل في عين القانون الدولي أو الشرعية الدولية، وبان ذلك جليا في القضية الفلسطينية واحتلال أفغانستان2001 والعراق 2003.[2]

ونحن نرى أن التكيف الصحيح – من وجهة نظرنا- للنظام الدولي الحالي أنه نظام لم يتشكل بعد ولم تتضح معالمه وحدود، فالعالم اليوم يشهد حالة من عدم الثبات لم يشهدها منذ فترة من الزمن. ومن ملامح هذه الحالة ظهور ما يطلق عليه البعض

---

(1) جعفر عبد الرازق، ركائز النظام الدولي الجديد، متاح من خلال .

http://www . darslam. Com/homedatafeker84. htm.

(2) أنظر كتابنا أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، 2006م، وكتاب تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي، دار إيتراك، القاهرة، 2005م.

(الشرعية الدولية الجديدة) [1] والتي تتمثل في القرارات التي يصدرها مجلس الأمن منذ عام 1990. والتي تناقض كافة مبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة. ولكن هذه القرارات تصدر صحيحة من حيث الإجراءات فقط من حيث الشكل. ولكن مضمونها مناقض تماما لكافة مبادئ وأهداف المنظمة العالمية. وكذلك القرارات الصادرة بشأن دار فور وأزمات السودان الداخلية والقرارات بشأن لبنان وسوريا. وقد أدى تواتر صدور هذا النوع من القرارات المستندة للفصل السابع إلى ظهور ما يطلق عليه أحد الفقهاء (الشرعية الدولية الجديدة) وازدياد القلق من استخدام المجتمع الدولي للتدخل في شئون العالم العربي وتمرير المشروعات الأمريكية في المنطقة.

وتتميز الشرعية الدولية الجديدة بأنها تستند على قرارات مجلس الأمن الصادرة وفق الفصل السابع والتي تقف خلفها أو بجوارها أو من ورائها الولايات المتحدة، وتصدر تلك القرارات بتوافق الآراء دون معارضة بعد مفاوضات بين أعضاء المجلس، بحيث ترضى كل الاتجاهات فضلا عن أنها تصدر وفق قواعد الإصدار الصحيح في الميثاق الواردة في المادة (3/27) منه فهي تصدر بإجراءات صحيحة قانونيا، ولكنها تعبر عن إرادة أعضاء مجلس الأمن وتجاوز حدود الشرعية في الميثاق ويعتبر العالم العربي التربة الخصبة التي زرعت فيه هذه الشرعية المزيفة.

وتتميز هذه الشرعية الجديدة بأنها انتقائية وتتبع سياسة الكيل بمكيالين أو عدة مكاييل، فهناك قرارات صدرت عن ذات المجلس تعبر عن الشرعية الدولية الحقيقية ومع ذلك لا تنفذ منها القرارات الخاصة بفلسطين، كما أن قرارات الشرعية الدولية الجديدة تهدم القواعد الآمرة في القانون الدولي العام منها مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ومبدأ السيادة، ومبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، مما جعل البعض يقرر أنه ليس هناك نظام دولي جديد ولكنها ترتيبات جديدة للعالم، وأنه في الحقيقة (اتفاق جديد على مناطق نفوذ ومصالح) ووصفه آخرون بأنه

(1)محمود السيد حسن داود، المرجع السابق، ص: 160-161.

النظام الدولي الجديد هو نفسه (النظام الإمبريالي القديم الذي نعرفه جيدا، ولكنه يجيء اليوم على فوهة مدفع). [1]

وقد أختلف في المصطلح الذي يطلق على هذا النظام، فمن قائل بأنه نظام دولي جديد ومن قائل بأنه (العولمة) نسبة إلى العالم حيث يشمل النظام العالم كله، بينما أطلق عليه البعض (الأمركة) نسبة إلى دعوى ومزاعم باطلة بأن الولايات المتحدة هي القطب الوحيد الذي يقف على قمة هذا النظام، ومن قائل بأنها ترتيبات جديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، ونكتفي من جانبا أن نطلق عليه مصطلح (نظام ما بعد الحرب الباردة) حتى يتشكل ويتضح معالمه وتنتهي حالة السيولة في ذلك النظام.

فالولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع ملئ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي، يؤكد ذلك أنها أنشأت تحالفات دوليه في كافة الأحداث التي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي، ففي حرب الخليج الثانية عام 1990م شكلت تحالفا دوليا وفى الحرب على أفغانستان شكلت تحالفا دوليا وفى حرب الخليج الثالثة عام 2003م شكلت تحالفا دوليا، وشركاء التحالف لا بد أنهم شركاء في المغانم، ويؤكد على ما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية انسحبت من كافة التحالفات العسكرية السابقة بعد أن تكبدت خسائر فادحة، هذا من الناحية العسكرية والسياسية، أما من الناحية الاقتصادية فالدين المحلي الأمريكي تم رفع سقفه أكثر من مرة حتى لا يعلن أفلاس الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فالنظام الدولي الراهن متعدد الأقطاب يتكون من دول كبرى منها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند وروسيا وتركيا وإيران دول إقليمية، فضلا عن المنظمات الدولية الإقليمية وتجمعات إقليمية أخرى في أمريكا اللاتينية، وعسكريا هناك حلف الناتو.

---

(1) عبد العزيز سرحان، العودة لممارسة القانون الدولي الأوربي المسيحي، عام 1995م، ص:250

المحور الثاني: النظم الإقليمية ودورها في النظام الدولي الراهن

فرضت فكرة الإقليمية نفسها على ظاهرة التنظيم الدولي إلى جانب فكرة العالمية، تأسيسا على وجود بعض المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بلغت مستوى من التعقيد والتناقض مما يصعب وجود حلول عالمية لها، رغم رفض بعض الفقهاء لإنشاء المنظمات الإقليمية، إلا أنها أصبحت واقع في المجتمع الدولي، وأدت دورا لا ينكر في حل أو تسوية بعض الأزمات الدولية الإقليمية وساهمت كثيرا في حل بعض الأزمات على الصعيد العالمي[1] وقد أنقسم الفقه الدولي حولها قسمين هما:

الأول: أسانيد الرأي المؤيد لوجود المنظمات الدولية الإقليمية تتمثل في الآتي:[2]

1- أن التنظيم الإقليمي بحكم وجوده في منظمة جغرافية معينة ومحدودة مكانيا عادة ما يكون أكثر قدرة على التعامل الإيجابي مع قضايا المنظمة ومشكلاتها.

2- يساعد على إبعاد المنظمة التي توجد فيها المنظمة الإقليمية عن الصراع الدولي للقوى الكبرى.

3- يخفف العبء عن كاهل التنظيم الدولي ويقسم العمل والأدوار كما في المجتمعات الداخلية.

4- هو اعتراف بأمر واقع فعلا، ولا يمكن إنكار هذه الحقيقة والروابط التي تربط بين المجموعات الإقليمية، العربية، الإفريقية، الأوروبية.

---

(1) أحمد طاهر الضريبي، دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجا، سلسلة الإصدارات الخاصة، سلسلة علمية محكمة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد (37) أبريل 2014م، ص:51.

كذلك ينظر : محمد السعيد الدقاق، مبادئ التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، عام 1993م، ص: 52.

(2) ناصيف حتى الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الباردة مركز دراسات الوحدة العربية 1996

الثاني: أسانيد الرأي المناهض لوجود المنظمات الدولية الإقليمية. [1] يرى أنصار هذا الاتجاه أن الإقليمية عامل إضعاف وتجزئة وتفتيت للمنظمة الدولية أو للتنظيم الدولي لما يأتي.

1- أنها لا تستطيع أن تقدم حلولا للأزمات والمنازعات الإقليمية بدليل أن بعضا منها تؤثر الذهاب لمحكمة العدل الدولية.

2- في الوقت الذي يتلاحم العالم وتتوحد الشعوب ويتجه المجتمع الدولي نحو الوحدة والتكامل خاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية تعمل المنظمات الإقليمية على تفتيت الوحدة وتجزئة العمل الدولي وتعقيد المشاكل وعرقلة السير نحو الوحدة والتكامل.

3-إن بعض الدول المتجاورة جغرافيا تحكمها عداوات حدود راسخة تاريخيا بينها غير قابلة للتراجع. فضلا عن أن حل أى مشكلة دولية إقليمية عادة يكون عالميا، علما بأن فكرة الإقليمية تتعارض مع المصالح الدولية

وفي الحقيقة أن كلا الرأيين لا يخلو من موضوعية وتكامل، وأن التعارض بينهما مؤقت وعارض وهي من العوامل الهامة التي تزيد من فعالية التنظيم الدولي.

ويرى البعض أن (الإقليم مفهوم يعبر عن المناطق التي تملك تكاملا استراتيجيا داخليا، وتتقاطع فيها عدة ضغوط جيوسياسية وجيوثقافية وجيواقتصادية . . . وتعتبر الهوية والمرجعية لأي دولة أهم عنصر رابط ما بين المعطيات الثابتة والمعطيات المتغيرة، مع أن عنصر الهوية أو المرجعية يدخل ضمن المعطيات الثابتة، فأنه يلعب من جهة أخرى دور المحرك الأساسي لمعطيات القوة المتغيرة، إن المجتمعات التي تملك هوية قوية وحسا مرجعيا، ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان، كما تمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمكنها أن تحقق أنفتاحات إستراتيجية متجددة باستمرار، بالمقابل فإن المجتمعات التي تمر

(1) محمد السعيد الدقاق : المنظمات الدولية، دار الشباب، الإسكندرية، عام 1998م، ص:35.

بحالة من أزمة الهوية، والتي تجعل من هذه الأزمة مشكلة ثقافية في بؤرة تموجات نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية تقع في حفرة الإنغلاق الاستراتيجي) [1].

لم يتفق فقهاء القانون وعلماء السياسة على ماهية الإقليمية، حيث كانت الإقليمية في القانون الدولي التقليدي تنحصر في الإقليمية الجغرافية أي الجوار المكاني فقط، لكن ذلك لم يستمر طويلا حيث ظهرت بعد ذلك، إقليمية سياسية تقوم على موقف سياسي موحد مثل حركة عدم الأنحياز، وظهرت أيضا الإقليمية على أساس أيديولوجي عقائدي مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، والإقليمية العسكرية التي تمثلت في الأحلاف[2] وخاصة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، والإقليمية الثقافية ممثلة في منظمة اليونسكو، ورأى البعض أن هناك إقليمية الجنوب المتخلف وإقليمية الشمال المتقدم[3] وكان ذلك نتيجة تطور العلاقات الدولية وتنوعها حيث شملت كافة مناحي المجتمع الدولي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا التطور التكنولوجي الهائل في وسائل وآليات ووسائط الإعلام المرئي والمسموع والمقروء حتى غدا العالم قرية واحدة، وزاد من ذلك أيضا الاهتمام بحماية حقوق الإنسان أينما وجد في الأرض بصرف النظر عن مكانه أو جنسيته أو دينه أو جنسه، مما مهد لقول بعض فقهاء القانون الدولي أن الفرد الطبيعي أصبح شخصا من أشخاص القانون الدولي العام، حيث كانت الشخصية القانونية الدولية تقتصر على الدول فقط ثم توسع الأمر وتمت إضافته المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية كأشخاص دولية تتمتع بالشخصية

---

(1) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو، الطبعة الثانية، عام 2011م، ص: 40-41.

(2) راجع رسالتنا للدكتوراه، النظرية العامة للتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، عام 2005م.

(3) راجع دروس في المنظمات الدولية، بالانترنت على موقع: www. tootshamy. com، ص: 101.

الدولية القانونية عام 1949م بعد فتوى محكمة العدل الدولية بشأن حق الأمم المتحـدة في التعويض نتيجة الأضرار التي أصابتها من جراء الأعتـداء عـلى منـدوبها في فلسـطين المحتلـة، والآن الفقه الدولي يتوسع أيضا فقد نادى بعض الفقهاء بتمتع الشخص الطبيعي بالشخصية الدولية القانونية[1].

وقد نص عهد عصبة الأمم في المادة (21) على أنه (ليس في هذا العهد ما يفسر على أنه يمس بصحة التعاهدات الدوليـة كمعاهـدات التحكيم، والتفـاهمات الإقليميـة لضـمان حفظ السلام، كمذهب مونرو) تأسيسا على ذلك الـنص بالإمكـان إنشـاء تنظـيمات إقليميـة بجانب العصبة، شريطة ألا تتعارض مع عهد العصبة ذاتها، مما يؤكد على المنظمات الدوليـة الإقليمية لا تتعارض مع حفظ السلم والأمن الدوليين، وأنه يمكن الاعـتماد عليهـا في تحقيـق السلم والأمن الدوليين، وتلك الحقيقة تهدم مـزاعم منـاهضي المـنظمات الدوليـة الإقليميـة، اعتمادا على ذلك فإن لتلك المنظمات دورا هاما يمكن أن تلعبه ليس في مجال حفـظ السـلم والأمن الدوليين بل في مجالات التسوية السلمية للمنازعات الدوليـة، وأيضـا حمايـة وحفـظ حقوق الإنسان.

ورغم ذلك يمكن القول أن الإقليمية غير واضحة في عهـد العصـبة، لكنهـا كانـت واضحة جلية في ميثاق الأمم المتحدة، فقـد أفـرد لهـا فصـلا كـاملا هـو الفصـل الثـامن بعنوان (التنظيمات الإقليمية المواد من (52- 54) يؤكد ذلك على أهميـة الـدور الـذي لعبته وتلعبه المـنظمات الإقليميـة في المجتمـع الـدولي والنظـام الـدولي الـذي يحكمـه وبذلك استقر الإطار القـانوني المـنظم للعلاقـة بـين المـنظمات الإقليميـة والدوليـة، بـل وأصبحت جزء من النظام الدولي، فالميثاق لا يمانع من إنشاء مـنظمات إقليميـة تعـالج مسائل متعلقة بالسلم والأمن الإقليمي كجزء من الأمـن الـدولي ونظـم هـذه العلاقـة، تحت إشراف ورقابة مجلس الأمن. لقد لعبت الآليات الإقليمية دورا مهـما في مجـالات

(1) راجع كتابنا المبادئ العامة في القانون الدولي المعاصر، دار ايتراك للطباعة والـنشر والتوزيـع، القـاهرة، عام 2006م، ص: 139-164. ينظر كذلك : علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار ايـتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م، ص:57- 116.

ونواحي دولية تتمثل التسوية السلمية للمنازعات. وفي تنفيذ أعمال القمع. وفي تنمية وتقوية العلاقات الدولية الاقتصادية خاصة في التنمية. والأشتراك في عمليات حفظ السلام. كما أنها تعتبر آلية من آليات تنفيذ الدبلوماسية الوقائية. والتعاون الدولي في إطار الأمن الجماعي. وأخيرا في حماية وحفظ حقوق الإنسان.

وسوف نتناول كل واحدة من تلك بالبيان.

1- تسوية النزاعات بالطرق السلمية[1]: نصت المادة(52) ميثاق الأمم المتحدة على(1-ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها

. 2- يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

3- على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.

4- لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين 34 و 35) .

تلك المادة أكدت على شرعية إنشاء ووجود المنظمات الدولية الإقليمية وعلى أهمية دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين فضلا عن مساعدة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها، مما يؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه ويمكن أن تلعبه تلك المنظمات الإقليمية في المجتمع الدولي والنظام الذي يطبق عليه، وتماشيا مع مبادئ الأمم المتحدة

---

(1) حسن ناشف :دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمة الراهنة، مركز دراسات، بيروت، عام 1996م.

التي تنادي بداية بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية كان أول دور لتلك المنظمات كلفها به ميثاق الأمم المتحدة هو التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وطالبت الفقرة الثالثة من تلك المادة مجلس الأمن من الاعتماد على تلك المنظمات الإقليمية لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وطالبت الفقرة الأخيرة الرابعة من تلك المادة بضرورة احترام تلك المنظمات المادتين(34 و 35) من ميثاق الأمم المتحدة، أي أن عملها سوف يكون تحت إشراف ورقابة وبتكليف من مجلس الأمن، ومفاد ذلك أن تبلغ تلك المنظمات الإقليمية مجلس الأمن بما تنوى اتخاذه من إجراءات لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

2- استخدام المنظمات الإقليمية في تنفيذ أعمال القمع: نصت المادة (53) من ميثاق الأمم المتحدة على:

1- يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس، ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء المعرفة في الفقرة 2 من هذه المادة مما هو منصوص عليه في المادة 107 أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول، وذلك إلى أن يحين الوقت الذي قد يعهد فيه إلى الهيئة، بناء على طلب الحكومات ذات الشأن، بالمسئولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول.

2- تنطبق عبارة "الدولة المعادية" المذكورة في الفقرة 1 من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق).

تطبيقا لتلك المادة فإن مجلس الأمن يمكنه أن يستخدم المنظمات الإقليمية في تنفيذ أعمال القمع التي يتخذها المجلس تطبيقا للفصل السابع من الميثاق تحت إشرافه ومراقبته، ولكن لا تستطيع تلك المنظمات من استخدام أعمال القمع بمفردها، إلا في

حالتين الأولى وردت في الفقرة الثانية من المادة (107) من الميثاق، وقد انتهى زمن تطبيق تلك الفقرة لأنتفاء الغرض منها. والثانية اتخاذ تدابير لمنع تجدد سياسة العدوان من دول المحور، ويمكن إضافة حالة هنا تطبيقا للمادة (51) من الميثاق الخاصة بالدفاع الشرعي عن ومن وعلى دولة عضو في المنظمة الإقليمية لأن تلك الإجراءات في حالة الدفاع الشرعي تستوجب السرعة، ويمكن بعد ذلك إبلاغ مجلس الأمن بما أتخذ من إجراءات قمع واستخدام للقوة وتنتهي مهمة المنظمة الإقليمية حال تدخل مجلس الأمن في ذلك النزاع الدولي، تطبيقا لنص المادة(54) من الميثاق التي نصت على (يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزمع إجراؤه منها.) والفقرة الثانية من تلك المادة حددت تلك الدول بدول المحور في الحرب العالمية الثانية ومن كان ينطوي تحتها، وقد انتهت تلك الإجراءات بعد دخول كافة دول المحور الأمم المتحدة وخاصة ألمانيا أن قدرات المنظمة الإقليمية تظل محكومة بالإطار القانوني الذي يحكم المنظمة الدولية والإمكانات المتاحة، إضافة إلى مجموعة الضوابط الخارجية منها قيد تضعها المنظمة الدولية، ويتعلق الأمر بالفصل الثامن من الميثاق.

3- العلاقات الدولية في التنمية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهاز المختص بالشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ونص على ذلك في الباب العاشر من ميثاق الأمم المتحدة المواد من (61 حتى 72) واختصاصاته تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وأضيف إليه حماية حقوق الإنسان في المجتمع الدولي، لذلك أنشئ المجلس عدد من اللجان الإقليمية منها اللجنة الاقتصادية لآسيا، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا ولغرب آسيا، كما أنشئ مجلس حقوق الإنسان، وأخذ المجلس الاقتصادي بالرأي الموسع في تحديد مفهوم الإقليمية إذ قبل العضوية الاقتصادية للولايات المتحدة في اللجنة الاقتصادية لأوربا ولآسيا وقبول بعض الدول الأوربية في اللجنة الإفريقية، ولم يأخذ بالمعيار الجغرافي، وأخذ بالمعيار الواقعي الذي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتطبيقا للمعيار الثقافي في الإقليمية

جاءت منظمة اليونسكو حيث تم توزيع المقاعد على مجموعات أوربية وأمريكية وآسيوية وعربية وإفريقية، فاليونسكو لم تأخذ بالعامل الجغرافي في العضوية، لكنها أخذت بعدة معايير ثقافية، وعرفت المعيار الثقافي بأنه (قدرة الدولة على معاونة اليونسكو على تحقيق أهدافها على أساس التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية.).

4 - التعاون في عمليات حفظ السلام : تؤدي قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورا مهما في العلاقات الدولية لم يقتصر دورها على إرساء الأستقرار الدولي لحفظ السلم والأمن الدوليين، بل توسع دورها وشمل المشاركة في تطبيق قواعد السياسة الدولية، منها مراقبة عمليات الأنتخابات، إجراء مصالحات وطنية بين أطراف النزاع، وإزالة الألغام، وتأهيل قوات الجيش والشرطة، والمساعدة في أنشطة الأغاثة الدولية وإعادة اللاجئين، مما جعل الأمم المتحدة تعتمد عليها كثيرا، وفي عام 1994م أبرمت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وتأكدت حمايتها أيضا في المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتبار الأعتداء عليها جريمة من جرائم الحرب، حيث نصت الفقرة (2/ب/3) على (تعمد شن هجمات ضد موظفين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام عملا بميثاق الأمم المتحدة ما داموا يستحقون الحماية التي توفر للمدنيين أو للمواقع المدنية بموجب قانون المنازعات المسلحة)[1].

---

(1) رمزي نسيم حسونة، النظام القانوني الدولي لحماية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مجلة كلية الحقوق جامعة دمشق، السنة السابعة والعشرون، العدد الخامس والخمسون، يوليو 2013م، ص: 252-253.

- لمزيد من المعلومات عن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أنظر رسالة دكتوراه الدكتور/ قلى أحمد، قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، جامعة مولود معموري، عام 2013م.

وقد استعانت كثيرا الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية للمشاركة في قوات حفظ السلام في القارة الإفريقية والإشراف على سير العمليات الانتخابية في الموزمبيق وبعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية والأوربية والأمريكية وآسيا بإدارة البلاد لفترة انتقالية بكمبوديا، وأضيف لمهامها عمليات جديدة كحفظ المدنيين، وتأمين وصول الإمدادات الغذائية والطبية إليهم، ولقد أثبتت المنظمات الإقليمية أن لديها إمكانات يجب استثمارها في المهام الجديدة للأمم المتحدة، كما تأكد أن بإمكان المنظمات الإقليمية أن تلعب دورا في الإنذار المبكر عن حالات التوتر التي يمكن أن تؤدي إلى قيام نزاعات دولية.

5-الدبلوماسية الوقائية: عرفها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي بأنها (العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها)[1] وهي فكرة تحقق التكامل الوظيفي للأمم المتحدة مفادها أن السلام والأمن يرتبطان بحل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وأن الأزمات تنتج أحيانا لفشل حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فإن الدبلوماسية الوقائية يمكن أن تمنع نشوب المنازعات والحيلولة دون تصاعدها عندما لا تفلح الجهود الدولية في حل الأزمات الاقتصادية والإنسانية والبيئية، ويمكن أن تقوم بها المنظمات الإقليمية بتعزيز الثقة ما بين الأطراف

---

(1) تقرير الأمين العام بطرس بطرس غالي، خطة للسلام الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وحفظ السلام، عملا بالبيان الذي أصدره اجتماع القمة لمجلس الأمن في 31 كانون الثاني/ يناير 1992م، الأمم المتحدة، نيويورك، عام 1992م منشور بكتاب الدكتورة/ منى محمود مصطفى، المنظمات الدولية الحكومية العالمية والنظام الدولي الجديد، دراسة تحليلية تأصيلية للنظرية العامة في التنظيم الدولي وتأثير المتغيرات الأخيرة على فاعلية الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، عام 1994م، ص: 385.

المعنية،وبذلك تخفف العبء عن الأمم المتحدة في حفظ السلام الأمر الذي سيضفي طابع الديموقراطية في العلاقات الدولية، وتقوم المشاركة على الأسس التالية:

أ- أن المنظمات الإقليمية أكثر دراية ومعرفة بالواقع الإقليمي وبالظروف الخاصة لكل منطقة إقليمية.

ب- تكون المشاركة قوية ومفيدة خاصة في النزاعات القائمة لأسباب اقتصادية وعرقية ودينية.

ج- يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بتدريب عناصر عسكرية ومدنية وإعدادها لتقوم بأعمال المراقبة وتقصي الحقائق، لقدرتها على الأداء الإيجابي وتوقيع الجزاء ويكون ذلك حافزا لها لتلافي القصور في تحقيق أهدافها كمنظمة إقليمية.

6-التعاون الدولي في إطار الأمن الجماعي: يطلق عليه البعض الدفاع الشرعي للمنظمات الدولية[1] ويعرف بأنه(فكرة تتخلص في مبدأ العمل الجماعي من أجل المحافظة على السلم والأمن الدولي، وهي فكرة تتكون من شقين: شق وقائي يمتثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان[2]، وشق علاجي يمثل في إجراءات لاحقة لوقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدي) ورد الأمن الجماعي بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويهدف لاحترام سيادة واستقلال وأراضي الدول وحماية الشرعية الدولية، وتتمثل العلاقة بين المنظمات الإقليمية والدولية بالمساندة في اتخاذ القرارات حيث أجمعت المنظمات الدولية الإقليمية على دعم وتنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، يؤدي أيضا لحل الأزمة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة بتوفير

(1) راجع كتابنا، الدفاع الشرعي للمنظمات الدولية الأمن الجماعي الدولي، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

(2) مفيد شهاب، الأمم المتحدة بين الانهيار والتدعيم، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد(24) عام 1968م، ص: 174. ينظر كذلك : مصطفى رمضان مصطفى حامد، الأمن الجماعي الدولي في مواجهة العدوان وفقا لقواعد القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، عام 2009م، ص: 270 وما بعدها.

نفقات أنتقال قوات حفظ السلام وتحمل تكلفتها، فضلا عن أن قـوات المـنظمات الإقليميـة تكون أقدر عـلى حـل الأزمـة لعـدم أعتبارهـا قـوات احـتلال فضـلا عـن معرفتهـا بالمنطقـة وطبيعتها وظروف الأزمة الدولية، بذلك يمكنها أن تقوم بدور مهم في حـل الأزمـات الدوليـة الإقليمية، مما يترتب عليه تحقيق السلم والأمن الدوليين.

7- مسائل حقوق الإنسان: سـاهمت المـنظمات والآليـات الإقليميـة كثـيرا في حمايـة حقوق الإنسان، سواء بإصدار إعلانات مواثيق واتفاقيات إقليميـة لحمايـة حقـوق الإنسـان، فلم يعد هناك منظمـة إقليميـة إلا وأصـدرت ميثـاق أو إعـلان أو اتفاقيـة لحمايـة حقـوق الإنسان، وتمثلت في الآتي[1]:

1 – الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أعد في إطار جامعة الدول العربية لعام 1945م وميثاق عام 1997م.

2 – الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

3 – الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان (اتفاقية حماية حقوق الإنسـان في نطـاق مجلـس أوربا الصادر في روما في الرابع من نوفمبر عام 1950م.

4 – ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي.

5 – الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان عام 1948م.

6 – البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية لعام 1999م.

7 – الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان(الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المبرمـة في سـان خوسية بتاريخ 1969/11/2م) الذي أعد في إطار منظمة الدول الأمريكية.

وزادت بعض المنظمات بإنشاء محكمة لملاحقة ومحاكمـة ومعاقبـة منـتهكي حقـوق الإنسان فهناك المحكمة الإفريقية لحقـوق الإنسـان والشـعوب والمحكمـة الأوربيـة لحقـوق

---

(1) راجع كتابا، نصـوص المواثيـق والإعلانـات والاتفاقيـات لحقـوق الإنسـان، دار ايـتراك للطباعـة والـنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م، ص: 153- 374.

الإنسان، فضلا عن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية حيث نص نظامها الأساسي على محاكمة ومعاقبة منتهكي حقوق الإنسان وجعلها جرائم وردت في المادة الخامسة منه، لذلك فإن الآليات والمنظمات الدولية الإقليمية لعبت دورا مهما في المحافظة والحماية لحقوق الإنسان في نطاق اختصاصها، والتعويل عليها كبير في استمرار وتحقيق حماية حقوق الإنسان في مناطق نفوذها، مما يمهد ويؤدي إلي حماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

المحور الثالث: دور المنظمات الإقليمية في النظام الدولي الراهن

في هذا المحور سوف نتناول دور المنظمات الدولية الإقليمية الحكومية في تشكيل والتأثير على وفي النظام الدولي الراهن، من خلال مواثيقها الموقعة والمصدقة عليها من الأعضاء لنرى، مدى نجاح أو فشل تلك المنظمات في أداء مهمتها التي أنشئت من أجلها، سوف نتناول ذلك في ميثاق جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، أي نقتصر على دراسة المنظمات الدولية الحكومية في منطقتنا العربية والإسلامية

1 - جامعة الدول العربية: تأسست في مارس عام 1945م قبل الأمم المتحدة نصت في ميثاقها على حق كل الدول العربية الأعضاء فيها على حقها في السيادة والاستقلال والحرية، وهناك اتفاقية الدفاع العربي المشترك لعام 1950م التي لم تطبق ولو مرة واحدة من عمر الجامعة المديد الذي زاد عن نصف قرن بكثير، والغريب في الأمر أن هذه المنظمة لم تستخدم أو تطبق ميثاقها تطبيقا صحيحا في أي نزاع دولي لا بين الدول الأعضاء بعضهم البعض ولا بين الدول الأعضاء وغيرهم من دول المجتمع الدولي، بل نستطيع أن نقول أنها ساهمت في عرقلة ومنع الدول والشعوب العربية من حقها في المقاومة وتقرير المصير السياسي والاقتصادي والواقع الحالي والتاريخ الماضي يشهد بذلك.

وقد نص ميثاق جامعة الدول العربية على أهدافها وأولها صيانة استقلال الدول الأعضاء في الديباجة وفي المادة الثانية منه، وجعل الميثاق هذا الهدف الغرض الرئيس

والسبب الأوحد لقيام جامعة الدول العربية، وطالبت الدول العربية الأعضاء بالتعاون والتضامن داخل الجامعة بدعم هذا الاستقلال والوقوف ضد الأطماع الأجنبية في الأراضي العربية، وثاني هذه الأهداف المحافظة على السلم والأمن العربي، وجاء هذا الهدف من جماع المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق الجامعة، التي اختصت بمنع الحروب بين الدول العربية ومنع أسبابها[1].

وقد نص ميثاق جامعة الدول العربية على عدة مبادئ يمكن خلالها تحقيق أهداف المنظمة وعلى رأسها المحافظة على السلم والأمن العربي، وأهم هذه المبادئ المساواة بين الدول الأعضاء والمحافظة على سيادة الدول الأعضاء ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول بالمادة الثامنة من ميثاق الجامعة، وأيضا ما ورد في المادة السادسة من ميثاق الجامعة وهو مبدأ المساعدة المتبادلة بين الدول الأعضاء خاصة الدول التي تتعرض للعدوان، وتقديم المساعدات العسكرية للدولة ضحية العدوان، ولكن هذا النص لم يطبق عمليا ولو مرة واحدة.

تطبيقا لمبادئ وأهداف الجامعة العربية الواردة في نص المادتين الأولى والثانية من ميثاقها، يتمثل دورها في تحقيق الأستقرار وتحقيق السلم والأمن في منطقتنا العربية، مما يؤثر على الأستقرار العالمي وتحقيق السلم والأمن الدوليين، فالمنظمات الإقليمية تكمل دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، بتحقيق ذلك في المنطقة العربية وداخل نطاق اختصاص تلك الجامعة وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية.

1 - الاتحاد الإفريقي: وكان يطلق عليه سابقا منظمة الوحدة الإفريقية، وأنشأت هذه المنظمة من أجل حصول الدول الإفريقية على حريتها واستقلالها وتقدمها، ويقوم ذلك الاتحاد على أساس تضامن الجنس الزنجي في العالم للوقوف ضد التفرقة العنصرية ومنحهم حق المساواة والفرص المتساوية مع غيرهم من الأجناس،

(1) حامد سلطان وعائشة راتب، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي،عام 1990م، ص285-288.

وقد انعقد المؤتمر للجامعة الإفريقية في لندن عام 1900م، ثم انعقد مؤتمر للجامعة عام 1919م تحت شعار إفريقيا للإفريقيين، وتوالت الاجتماعات حتى عام 1945م، وفي عام 1958م اتخذت أول خطوة في أنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وفي 1963/5/25م تم توقيع ميثاق التأسيس في عاصمة إثيوبيا وفيها مقرها. وقد وردت أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي في المادتين الثالثة والرابعة، وقد تمثلت تلك الأهداف في تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الدول والشعوب الإفريقية. والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها. والتعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها. وتشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية. وتعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد. وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

وتهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد الدولي والمفاوضات الدولية. وتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية. وتنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد. التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا. العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصلات الجيدة في القارة.

بنظرة سريعة على الأهداف السابقة يتبين لنا أن المطلوب من الاتحاد الأفريقي هو تفعيل تلك لأهدافها ومحاولة تحقيقها لأنها سوف تسهم كثيرا في تحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية وهي منطقة مهمة في المجتمع الدولي مما يترتب عليه تحقيق وحفظ السلم والأمن الدوليين على الصعيد العالمي، ويكون ذلك تأسيسا على مبادئ

المنظمة والواردة في المادة الرابعة والمتمثلة في مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد. واحترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال. ومشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد. ووضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية. وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر. ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد. وعدم تدخل أي دولة عضو في الشئون الداخلية لدولة أخري. وحق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لما يقرره المؤتمر في ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة والجماعية والجرائم ضد الإنسانية. والتعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن. وحق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن. وتعزيز الاعتماد على بالذات في إطار الاتحاد. وتعزيز المساواة بين الجنسين. واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. وتعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة. واحترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية. وإدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

وأضاف قانون الاتحاد عدد من المبادئ لم تكن موجودة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تتعلق بالسلام والنواحي الأمنية والدستورية تتمثل في وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية. وحق الدول الأعضاء في أن تطلب من الاتحاد إعادة السلام والأمن. وحق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة وتعزيز المساواة بين الجنسين. ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

3 - منظمة المؤتمر الإسلامي: نص ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، على حق المقاومة وحق السيادة وحق تقرير المصير وكافة الحقوق الدولية للدول العربية والإسلامية في ميثاقها المتكون من ديباجة وتسعة وثلاثين مادة، ففي الديباجة تم النص

على اتخاذ القيم الإسلامية النبيلة المتمثلة في الوحدة والإخاء، والتأكيد على أهمية تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء لتأمين مصالحها المشتركة في الساحة الدولية، وأكدت الديباجة على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والقانون الدولي.

وقد نص ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي في مادته الأولي على أهداف ومبادئ المنظمة فنصت على(تتمثل أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي في تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء. وصون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها، بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة. واحترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو. واستعادة السيادة الكاملة ووحدة أراضي أي دولة عضو خاضعة للاحتلال من جراء العدوان وذلك استنادا للقانون الدولي والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وضمان المشاركة الفعالة للدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرارات على المستوي العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مصالحها المشتركة. وتعزيز العلاقات بين الدول على أساس العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار لضمان السلم والأمن والوئام العام في العالم. وتأكيد دعمها لحقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ودعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامته دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، مع المحافظة على طابعها التاريخي والإسلامي وعلى الأماكن المقدسة فيها. وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الإسلامي بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بما يفضي لقيام سوق إسلامية مشتركة. وبذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي في الدول الأعضاء. ونشر وتعزيز وصون التعاليم والقيم الإسلامية القائمة على الوسطية والتسامح وتعزيز الثقافة الإسلامية

والحفاظ عي الـتراث الإسـلامي. وحمايـة صـورة الإسـلام الحقيقيـة والـدفاع عنهـا والتصـدي لتشويه صورة الإسلام وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان. والرقي بالعلوم والتكنولوجيـا وتطويرها، وتشجيع البحوث والتعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات. وتعزيـز حقـوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، بما في ذلك حقوق المرأة والطفـل والشـباب والمسـنين وذو الاحتياجات الخاصة والحفاظ على قيم الأسرة الإسـلامية. وتعزيـز دور الأسرة وحمايتهـا وتنميتهـا باعتبارهـا الوحـدة الطبيعيـة والجوهريـة للمجتمـع. وحمايـة حقـوق الجماعـات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء صون كرامتها وهويتها الدينية والثقافية. وتعزيـز موقـف موحـد مـن القضـايا ذات الاهـتمام المشـترك والـدفاع عنهـا في المنتـديات الدوليـة. والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والفساد وغسـيل الأمـوال والاتجـار في الـبشر. والتعـاون والتنسـيق في حالات الطوارئ الإنسانية مثل الكوارث الطبيعيـة. وتعزيـز التعـاون بـين الـدول الأعضـاء في المجالات الاجتماعية والثقافية والإعلامية.).

وقد نص ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي على المبادئ التي يمكن مـن خلالهـا تحقيـق الأهداف الواردة في نص المادة الأولي، فقد نصت على هذه المبادئ المادة الثانية فنصت على (تتعهد الدول الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف الـواردة في المـادة الأولي، بـأن تسترشـد وتسـتنير بالتعاليم والقيم الإسلامية السمحة وأن تـتصرف طبقـا للمبـادئ التاليـة وجميـع الـدول الأعضـاء ملتزمـة بمقاصـد ومبـادئ ميثـاق الأمـم المتحـدة. والـدول الأعضـاء دول ذات سـيادة ومسـتقلة وتتساوي في الحقوق والواجبات. وتقوم جميع الـدول الأعضـاء بحـل نزاعاتهـا بـالطرق السـلمية، وتمتنع عن استخدام أو التهديد باستخدامها في علاقاتها. وتتعهـد جميـع الـدول الأعضـاء بـاحترام السيادة الوطنية ووحدة الأراضي لكل منها، وبعدم التدخل في الشئون الداخلية للآخرين. وتتعهـد جميع الدول الأعضـاء بـأن تسـاهم في صـون السـلم والأمـن الـدوليين والامتنـاع عـن التـدخل في الشـئون الداخليـة لبعضـها الـبعض وذلـك وفقـا لهـذا الميثـاق وميثـاق الأمـم المتحـدة والقـانون

الدولي والقانون الدولي الإنساني. وكما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، ليس في هـذا الميثـاق مـا يسوغ للمنظمة وأجهزتها أن تتدخل في الشئون التي تكـون مـن صـميم السـلطان الـداخلي لدولة ما أو ذات صلة بها. وتعزز الدول الأعضاء وتساند، على الصـعيدين الـوطني والـدولي، الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسـيادة القـانون. وتسـعي الدول الأعضاء إلي حماية البيئة والمحافظة عليها.).

من خلال ما سبق عرضة من أهداف ومبـادئ المـنظمات الإقليميـة يتبـين أن دورهـا مهم في تحقيق السلم والأمن الدولي على الصعيد الإقليمي، ويساهم ذلـك بدرجـة كبـيرة في تحقيق وحفظ السلم والأمن الدوليين على الصعيد العالمي ويتبـين أيضـا أن تلـك المـنظمات الإقليمية الحكومية تكمل ما تهـدف إلي تحقيقـه الأمـم المتحـدة خاصـة أهـدافها ومبادئهـا الواردة في المادتين الأولى والثانية مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة وبـذلك تكـون تلـك المـنظمات الدولية الإقليمية الحكومية مكملة وشريكا مهـما مـع الأمـم المتحـدة في تشـكيل والتـأثير في النظام الدولي وأن المنظمات الدولية الإقليمية الحكومية فـاعلا رئيسـيا وأساسـيا في المجتمـع الدولي والنظام المطبق فيه وعليه، لا يمكن تجاهله أو الأغفال عنه وأكدت على ذلك منظمـة الأمم المتحدة في الفصل الثامن من ميثاقها حيث اعتمدت عليها في تشكيل وإدارة وتحقيـق وحفظ النظام الدولي وحمايته والمحافظة عليه من خلال تفويضها في حـل الأزمـات الدوليـة الإقليمية طبقا لمنهج وميثاقها وحماية استقلال واسـتقرار المنطقـة وحمايـة الـدول الأعضـاء فيها من أي اعتـداء خـارجي أو داخـلي مـن دولـة عضـو فضـلا عـن أشراك تلـك المـنظمات الإقليمية في الأمن الجماعي الدولي وفي تسوية المنازعـات الإقليميـة بـالطرق السـلمية طبقـا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وتطبيق العقوبات الدوليـة التـي يطبقهـا مجلـس الأمن طبقا للفصل السابع.

المحور الرابع: دور المنظمات الدولية الإقليمية غير الحكومية/ مؤسسات المجتمع المدني الإقليمية

يرجع ظهور مصطلح(المجتمع المدني) إلي الفقيه الاسكتلندي آدم فيرجسون في كتابه(مقال في تاريخ المجتمع المدني) الذي ظهر عام1767م[1] وتتمثل البذور الأولي في الغرب للمجتمع المدني في المفاهيم التي شكلت نظريات العقد الاجتماعي في الفلسفة السياسية الحديثة [2] لا يوجد فيلسوف أو مفكر سياسي مهما أسبغ على المجتمع المدني من مفهوم وتعريف محددين يستطيع أن يخرج عن الإطار المرجعي الكلاسيكي الغربي للمجتمع المدني منذ بداية عصر النهضة الأوروبية(1450- 1600) وامتداداً إلي عصر هيجل وماركس وجرامشي، ونظرا لكثرة استعمال وتناول وتدول مصطلح ومفهوم (المجتمع المدني Civil Society) في كافة وسائل الإعلام المسموعة والمقرؤه والمرئية وشيوعه وانتشاره على لسان الصفوة والعامة، مما زاد من غموضه واضطرابه مفهوما ومضمونا نطاقا وموضوعا فظهرت الحاجة واضحة إلي ضرورة تأصيل هذا المصطلح وتحديد هذا المفهوم بصياغة وتحديد مدلولاته النظرية والعملية ورصد مكوناته المعرفية بالعودة إلي مكان ولادته من حيث الزمان والمكان أي تتبع نشأته وتطوره في البيئة التي نشأ فيها ومعرفة العوامل التي أترث فيه وتأثرت به فمكان الولادة أوربا أما زمن الولادة فعصر النهضة الصناعية وبداية الانفصال بين أوربا والكنيسة في العصور الوسطي [3].

(1)راجع كتابنا إستراتيجية فرض العولمة الآليات ووسائل الحماية، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، عام 2008م، ص: 276.

(2) محمد عثمان الخشت، سلسلة الشباب، العدد(8) إصدار الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، الطبعة الأولي 2004م، ص:52.

(3) كريم أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، مارس 1999، ص 9.

وقد شهد مفهوم المصطلح على مدار تاريخه الطويل منذ نشأته حتى اليوم تطورات محورية أثرت في دلالاته اللفظية ومعانيه الموضوعية لذلك ينبغي تقصي منظومته المفاهيمية لدي الجيل الأول من المفكرين والفلاسفة الذين أسسوا للمصطلح والمفهوم أمثال هوبز ولوك وروسو ثم لدي الجيل الثاني من المفكرين والفلاسفة منهم هيجل وماركس وجرامشي الذين أضافوا إلي مفهوم ومضمون المجتمع المدني إضافات وتحولات مفاهيمية حورت من مفاهيمه ومضامينه، فقد أطلق عليها البعض مؤسسات المجتمع المدني وأخر منظمات المجتمع المدني وأخر المنظمات الدولية غير الحكومية، وقد أصبح لها قيادة إقليمية في كل منظمة دولية حكومية إقليمية.

ويقدم لنا البعض المجتمع المدني على أنه ضلع في مثلث التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري لأي مجتمع ينشدهما ويتكون هذا المثلث من المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية، مع اختلاف طرق وأساليب تطبيقهم من دولة لأخرى والمجتمع المدني _ في نظرهم- هو(مجتمع المؤسسات الأهلية المرادفة للمؤسسات الرسمية وتشمل الميادين السياسية والمهنية والثقافية والاجتماعية) [1] ويقدم لنا البعض المجتمع المدني على أنه في موقع وسط بين القطاع العام والقطاع الخاص [2] لأن المجتمع المدني هو الأصل – في نظرهم – والأساس العقلي لأية شرعية سياسية والمسئول عن سلامة أو فساد الحياة السياسية فأن صلح صلح نظام الحكم وأن فسد نظام الحكم، ويعيب على الفقهاء في علم السياسة التركيز على الدولة وجعلها المحور والمرتكز لكل تنمية شاملة ومستدامة، والعكس الصحيح [3] .

(1)محمد الرميحي، تمهيد مجلة الفكر، المجلد السابع والعشرين، العدد الثالث، يناير/مارس1999م، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص:5.

(2) بوعلي ياسين، المثقفون العرب: من سلطة الدولة إلي سلطة المجتمع المدني، مجلة الفكر، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد السابع والعشرين، العدد الثالث، مارس1999م، ص50.

(3) محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص 5 – 8.

ويعرف المجتمع المدني بأنه (جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها:أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوي الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة والارتفاع بمستوي المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلي نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية).

وبالتالي يمكن القول أن أهم العناصر لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والجمعيات الثقافية والاجتماعية أن مصطلح المجتمع المدني غربي فقد أرتبط أساسا من حيث النشأة والتطور السياسي في الغرب الرأسمالي فقد تأثر بكل المؤثرات والتطورات التي شكلت المنظومة الغربية مفهوما ومضمونا وأيديولوجية[1].

لذلك تعطي الدولة لنفسها حق ملاحقة مؤسسات المجتمع المدني بكافة وسائل الرقابة من قوانين وقرارات يترتب على ذلك تداخل وتفاعل الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني بالتوافق تارة والتعارض تارة أخري، فاليوم أصبح الاهتمام من قبل الفلاسفة والمفكرين منصبا على المجتمع المدني ومؤسساته كتطور لظاهرة ونموذج الدولة الحديثة باعتبار المجتمع المدني فاعلا رئيسيا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لذلك تم تدويل فكرة المجتمع المدني فخرج من إطار التنظيم الداخلي إلي التنظيم الإقليمي والدولي.

فقد اهتمت به المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية تنظيما وتنسيقا وتعاونا فأصبح من ضمن اهتمامات المنظمات الدولية العالمية والإقليمية فقد سمحت الأمم المتحدة لنحو 800

---

(1) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاجتماعية المعاصرة، ندوة بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م، ص 292.

منظمة من منظمات المجتمع المدني تنضم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولها حق حضور جلسات المجتمع دون تصويت أي كمراقب، وجامعة الدول العربية وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة بموجب قراره (رقم / ق - 1540د. غ. ع/ 2005) على حضور مؤسسات المجتمع المدني جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد عرفها القرار سالف الذكر بأنها (المؤسسات العربية غير الحكومية وغير الهادفة للربح والتي تعمل بشكل تطوعي) وقد نص القرار على أن مؤسسات المجتمع المدني العربية التي يوافق المجلس على حضورها اجتماعاته واجتماعات أجهزته ووفقا للصيغة التي يحددها وليس لها حق التصويت[1].

إن قراءة مفهوم المجتمع المدني عبر مراحله التاريخية المختلفة بدءا بالأمس البعيد والأمس القريب حتى يومنا هذا سواء تمت قراءته في المجتمعات العربية أو الغربية تؤكد حقيقة ضرورة تنزيل المفهوم في بيئته التاريخية وضمن معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، وتؤكد أن القراءة ستكون غير محايدة لانطلاقها من صراع سياسي وأيديولوجي متحيز بطبعه وأصله. وفي النهاية يري البعض أن مفهوم المجتمع المدني (مفهوم سياسي بالدرجة الأولي ومن هنا أرتبط بمفاهيم الوطن والدولة والليبرالية والديمقراطية فلا يمكن أن تنشأ مثلا تجربة ديمقراطية ناجحة خارج المجتمع المدني كما لا يمكن أن نتصور مجتمعا مدنيا متقدما في ظل حكم مطلق استبدادي). ويطلق مصطلح "المنظمات غير الحكومية" على قطاع عريض من المنظمات أو المؤسسات الأهلية والطوعية والتي لا تستهدف الربح وتعمل طوعياً في مجالات خدمية إنسانية واجتماعية، أو تنموية أو تربوية. وتزايد عدد هذه المنظمات الطوعية والأهلية في الآونة الأخيرة بصورة غطت جميع مناحي الحياة ويمكن تصنيفها كالتالي: الجمعيات الخيرية والتعاونية، وهي الأقدم تاريخيا ومتأثرة بالبنية التقليدية للمجتمعات المختلفة، المنظمات الجماهيرية (جماعات المصالح) مثل المنظمات النسائية والنقابات العمالية

(1) عبد القادر الزغل، المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، غرا مشي وقضايا المجتمع المدني، دار كنعان، دمشق، 1990م، ص151.

والمهنية، المنظمات التنموية، وغيرها. وتعتبر فكرة منظمات/ مؤسسات المجتمع المدني مأخوذة من فكرة الوقف في الإسلام حيث كان المسلمون يقفون عقارات وأراضي وأموال حسبة لله للصرف على أوجه الخير المختلفة في كافة نواحي البر، وقد أخذها الغرب وردها إلينا فكرة بعيدة عن الدين ومع ذلك فهو يستخدمها في التنصير.

فالمجتمع المدني عبارة عن "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأفراد والدولة، وهدفها هو تقديم خدمات للمواطنين أو تحقيق مصالحهم أو ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة"، ولعل من أهم مقومات تلك المؤسسات الأهلية أنها تقوم على الفعل الإرادي الحر التطوعي وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة وأنها تتواجد في شكل منظمات ويوجد بها تنوع في الاتجاهات والتيارات المختلفة. . الخ. وقد قامت جمعيات المجتمع المدني ومنظماته الحالية على غرار مثيلتها التي وجدت من قبل مرحلة الجمود مثل :النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية والأهلية ومراكز البحوث والجمعيات الثقافية ومراكز حقوق الإنسان. وقد تبلورت في هذا الإطار خمس وظائف أساسية لمؤسسات المجتمع المدني هي[1]:

(1) وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلالها بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع للمشاركة في حلها.

(2) وظيفة حسم وحل الصراعات: خاصة النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية.

(3) زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بتوفير فرص عمل لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية، والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

(1) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، منظمات المجتمع المدني النشأة والآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، البرنامج التدريبي لتأهيل القيادات والمنظمات الغير حكومية على الإدارة الديمقراطية ومهارات التحالف والتغيير جمهورية اليمن مدينة تعزقاعة التدريب – ملتقي المرأة للبحوث والتدريب4 مايو الي 12 مايو 2009.

والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بين الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني التي تقوم بها النقابات.

(4) إفراز القيادة الجديدة: يخرج من بينها قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية حيث تعتبر المجتمع المدني في الحقيقة المعين الذي لا ينضب للقيادات الجديدة.

(5) إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم في مجملها قيم الديمقراطية .

تقوم مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية ومنظمات حقوق الإنسان بدور مهم للغاية داخل الدولة وخارجها على الصعيد الإقليمي فيها يتعلم الشعب الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي والفكر، كما أنها عامل ضغط على الحكومات بل تعتبر سياج آمن لأعضائها من اعتداء الدولة على حقوقهم، فمنظمات المدني هي مدارس للحرية وجامعات تخرج قادة ورؤساء وقيادات شعبية، وأصبح لها دور كبير في توجيه سياسة الدول وضبطها. ولكن للآسف فقد استغلتها الدول الغنية الكبرى في تمرير مشروعاتها لتوجيه الرأي العام الشعبي للضغط على الحكومات لتنفيذ أجندات أجنبية عن طريق تمويل تلك المنظمات/ المؤسسات بالمال والإمكانيات حتى تضغط على الحكومات وخاصة في مراقبة الانتخابات البرلمانية والرئاسية فخرجت الآن عن وظيفتها الحقيقية التي بدأت اقتصادية ثم تحولت الآن مصدر زرق ودخل مالي كبير لبعض الأشخاص الذين يستغلونها في تمرير أجندات أجنبية لتمكين الدول الكبرى من سياستها في الهيمنة والسيطرة. ولكن يمكن لتلك المنظمات /المؤسسات أن تعود إلى سابق عهدها وإلى

وظيفتها الأولى في حماية حقوق وحريات الأعضاء والمحافظة عليهم مـن بطـش الحكومـات، وتعود مدارس وجامعات لتعليم وتخريج قيادات تعلمت الديمقراطية واحترام الرأي والـرأي الأخر في المجتمع، بدلا من لعب دور سياسي تآمري على الحكومات والـدول لتمريـر مصـالح ونفوذ الدول الممولة لها بأموال ضخمة جدا يسيل لها وعليها لعـاب ضـعاف النفـوس، لأنهـا يمكنها العمل على استقرار وسيادة وقرارات واستقلال الدول أو أن تكون قيد ووسيلة ضغط لصالح دول كبرى وحاليا تقوم تلك المنظمات/ المؤسسات بدور الطابور الخامس في المجتمـع بل تستخدم كثيرا في التنصير وقد انتبهت المـنظمات الدوليـة الحكوميـة الإقليميـة والعالميـة لأهميتها وخطورتها لذلك تم قبولها بصفة مراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بـالأمم المتحدة حيث تساهم في التنمية الاقتصـادية والتـدريب عـلى الديمقراطيـة والحكـم الرشـيد وكذلك فعلت المنظمات الإقليمية الأخرى العربية الإفريقية والأوربية والأمريكية، لـذلك لهـا دور لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي.

عقائد ومذاهب اقتصادية - عسكرية تكنومعرفية جديدة

د. حنان علي الطائي [1]

تحتل المصالح اليوم مكان الصدارة في كافة التحولات على صعيد الواقع الـدولي، مـن تحالفات أو اتفاقيـات أو حـروب وعـلى ضـوء هـذه المصـالح يمكـن فهـم جدليـة العلاقـات الدولية، والعالم اليوم أمام تحول كبير تشهده السـاحة الدوليـة في ظـل المتغـيرات المتعـددة، محتملة وممكنة، وبعد تغير أشكال الحروب ومجرياتها بدأت تدخل في إطارها أمور عديدة لعلمنا أن الأفعال وردود الأفعال مجهولة . لـذا فـان الحسـم العسـكري فيهـا باتـت تفرضـه التطورات التقنية والتكنولوجية، فما من دولة اليوم يمكنهـا حسـم المعركـة وإلحـاق الهزيمـة بالطرف الآخر(نتيجة توازن الرعب) الذي اجبر كـل دولـة عـلى أن تظـل ملازمـة لحـدودها وأمنها القومي ولأنها على يقين أن الضربة الأولى لن تكون الأخيرة [2].

وعالم اليوم لا تنضب فيه المعرفة ومـن يمتلـك المعرفـة يملـك المعلومـات وسـينتصر في أي صراع سياسي، عسكري واقتصادي جديد . بعد تعدد موجات التطور الإنساني، مثلت الموجة الأولى التطوُّر الزراعيِّ، فيما مثلت الموجة الثانية التطور الصناعي، جاءت الموجة الثالثة عـبر المعلومـات والاندماج المُعـولم. وتشـكّلت الموجـة الرابعـة حـين أصـبح الإنسـان جـزءاً مـن الآلـة لا يسـتطيع الاستغناء عنها في كافة مجالات حياته، وبدأ الحديث عن موجات خامسة وسادسة تتسابق الدول العظمى إلى تطبيقها سرا حينا وعلانية أحيانا أخرى بشكل يؤكد أن العديد من التحولات الحاليـة ليسـت مسـتقلة عـن غيرهـا ومنعزلـة وبعيـداً عـن العشـوائية. فازديـاد الأُسرة النوويـة، وأزمـة

---

(1) م. د. حنان علي إبراهيم الطائي، أستاذ الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة بيان / اربيل – العراق.

(2) هادي زعرور : توازن الرعـب – القـوى العسـكرية العالميـة ،ط1، بـيروت، شركـة المطبوعـات للتوزيـع والنشر، 2013، ص13 .

الطاقة العالمية وانتشار المنظمات المسلحة على أُسس دينية وبروز الوقت المرن وانبثاق الحركات الإنفصالية وتجزئة المجزء وتفتيت المفتت في كافة أنحاء العالم كلها أحداث منفصلة عن بعضها، غير إنّ العكس يوضح شيئاً آخر . فهذه الأحداث أو النزاعات المنفصلة المتداخلة والمترابطة مع بعضها البعض، هي في الواقع أجزاء من ظاهرة أكبر تشير بما لا يقبل الشك إلى (سكون الحركة الصناعية ونشوء حضارة جديدة)[1] .

أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية نقلة نوعية في الفكر الإنساني المعاصر، العسكري والاقتصادي، إذ قامت العديد من الدول بوضع مجموعة من البرامج والخطط بهدف إعادة تنظيم استراتيجياتها الوطنية، بحيث تغدو قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية في القرون القادمة . بشكل تستطيع فيه الدول عبر عقائدها العسكرية الجديدة مواجهة التحديات، ففي سيناريو حروب المستقبل لن يكون للأسلحة التقليدية الدور الرئيسي، ومعظم الأسلحة التقليدية وهياكل القوات المسلحة مرشحة للاستبدال والاستغناء عنها مستقبلاً بأعداد صغيرة من الجنود تكون مدربة تدريباً فائقاً، بجاهزية عالية، ومزودة بأجيال جديدة ومتطورة من المعدات والأسلحة الفتاكة. إلا أن التطور التكنولوجي الكبير في نظم التسليح وأدوات الحرب، وفي الفكر الاستراتيجي والمذاهب العسكرية تبعاً لذلك، من الصعب أن يشكل نمطاً يمكن احتذاؤه بواسطة جميع الدول، كبيرها وصغيرها، نظراً لفارق الإمكانيات التكنولوجية والاقتصادية والبشرية المؤهلة التي لا بد من أن تقف حائلاً دون ذلك. ولكن التغيرات الحادة في طبيعة الحروب الحديثة وسماتها تفرض ضرورة البحث في الوقت ذاته عن الأساليب المختلفة لمواجهتها، بشكل يشمل إعداد الدولة المسبق للعديد من الإجراءات لدرء أو تقليل الآثار الناتجة عنها.

وجود المناهج الجديدة للإعداد للحرب الحديثة من قبل الدول لا يعني تجاوز المفاهيم التقليدية، وإنما تطوير تلك المفاهيم والإضافة إليها بما يتماشى والتقنيات

---

(1) الفن توفلر: حضارة الموجة الثالثة، ط1، 1990 ترجمة : عصام الشيخ قاسم ، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ص11.

الحديثة التي تم التوصل إليها في شتى المجالات، وهذا يعني إدخال مفاهيم جديدة على الأسلحة والمعدات الموجودة فعلاً في الخدمة بدلاً من شراء أسلحة ومعدات جديدة للقيام بالمهام المطلوبة، ويعني أيضاً ضرورة الإدراك العام لمدى أهمية التطور التكنولوجي للدولة في إطاره الشامل وما يواكبه من تطورات وانعكاسات في المجالات الإستراتيجية والعسكرية على وجه الخصوص.

مجمل هذه التطورات ألقت بظلالها بطبيعة الحال على دراسة النظريات التي يضعها المفكرون المختصون من اجل المساهمة في وضع أسس العلم العسكري بمختلف مستوياته إلى جانب أدوات الحرب، من معدات وأسلحة وتقنيات وأوجه معنوية ووضع الاستراتيجيات والعقائد العسكرية للدول بأعتبارها مجموعة المؤشرات، العناصر، والملامح التي تكشف محتواها(العسكري-السياسي،والعسكري-الاستراتيجي،والعسكري- الاقتصادي، والمعلوماتي). كما أن التفوق في تطبيق مبادئ الحرب ونظرياتها وأساليبها وطرق توجهها يتطلب الكثير من الإبداع والخيال . لذا بدأت تتشكل مذاهب عسكرية واقتصادية ومعرفية وفقا لهذا التطور الحضاري ينطلق البحث عبر إشكالية مؤداها ((**إن مجموعة من القيم الجديدة والتقنيات الحديثة والعلاقات الجيوسياسية طالت أفكار ومفاهيم جديدة من اجل صيرورة العالم المتعددة عسكرية، اقتصادية وتكنومعرفية، مما يشير إلى ولادة حضارة جديدة تتحدى بمفاهيمها مفاهيم وطروحات العالم القديم**)) . وانطلاقا من فرضية تتمحور في الآتي ((**رغم أن المعرفة العلمية بدأت تقلي بظلالها على العقائد العسكرية والاقتصادية الدولية غير أن هذا لن يلغي الاعتماد على العقائد القديمة باعتبارها ركن أساسي لبناء أي إستراتيجية دولية**)) . في ظل هذه الصيرورة ستتميز حروب المستقبل باعتمادها على التكنولوجيات المتقدمة والمتطورة التي لم تعد ضرباً من ضروب الخيال العلمي، بل أصبحت حقائق قائمة في الكثير من جوانبها. وأن الاستراتيجيات العسكرية الحديثة، والثورة في الشؤون العسكرية (RMA)، ونظم القتال المستقبلية (Future Combat Systems) سيكون لها وقع مؤثر، فهل ستتغير مفاهيم إدارة الصراع العسكري

والاقتصادي في المستقبل؟ وهل ستكون حروب المستقبل بعيدة عن التقليدية؟ أو ستؤدي إلى تقليل الحاجة تدريجياً إلى البشر اعتماداً على التطور التكنومعرفي بمعدات وتقنيات متقدمة جداً؟ أم أن ذلك هو ناقوس يؤذن بالعودة إلى مفاهيم العصور التقليدية .

عقائد عسكرية - تكنومعرفية

أولا: المهام الإستراتيجية للحرب

لقد كانت الحرب جزءًا ثابتًا لا يتغير من التاريخ البشري عبر آلاف السنين. وستبقى المأساة الناتجة عن تلك الحروب قائمةً بسبب إخفاقات الإنسان، والعنف، والسياسة مما يؤدي إلى عواقب وخيمة. حتى أن طبيعة التهديدات والمهام الإستراتيجية للحرب ستُحدِّد بالتالي مجموع الأهداف المرجوة من المحتوى العسكري- الإستراتيجي للحروب، وهو ما يساعد على التنبؤ بظروف وأساليب نشوب الحرب، وأنواع الأسلحة المستخدمة، ومستوى الحرب، وأبعاد الأعمال القتالية. إذا ما علمنا إن أساليب وأشكال الأعمال القتالية أحد أهم مؤشرات طبيعة الحروب، وتظهر الخبرة التاريخية في خوض الحروب إلى أنها ذات علاقة مباشرة بالأهداف السياسية والإستراتيجية للحرب، وبوسائط التأثير المستخدمة، وإمكانات وقدرات تجمعات القوات المسلحة، وبظروف دخولها في الحرب وعوامل أخرى مكملة .

دراسة الحرب بجميع وجوهها أمر ضروري لكل مجتمع مهما اختلف موقفه العام من الحرب، لأن الحروب كانت السبب الأساس في التطور العلمي والمعرفي[1] . وهي متغيرات حاولت النظم التكنومعرفية الحديثة توفيرها للقيادات العسكرية والسيطرة لإمكانية نقل الأوامر والمهام بصورة أسرع للقوات التي تعمل بعيداً عن قيادتها. وسوف تجعل هذه المنظومة الحديثة في الإمكان تحويل المعلومات التي ترسلها أنظمة جمع المعلومات وأجهزة التنسيق العاملة في كافة المحاور الدولية إلى مراكز القيادة. وإذا كان انتصار الجيش أو هزيمته رهناً لمهارة القائد ونفاذ بصيرته، إلا أن القائد في

---

(1) هادي زعرور: توازن الرعب، مصدر سبق ذكره، ص 17 .

المستقبل سوف يكون قادراً على ممارسة مهام القيادة والسيطرة في ميدان معركة محدودة الأبعاد بشكل لم يكن معروفاً من قبل. يستلزم ذلك إلمامه بالأجهزة الإلكترونية والحواسب الآلية التي يعرفها منذ الطفولة مما يجعل استيعابه لأجهزة القيادة والسيطرة والاتصالات وقدرته على استخدامها بشكل فعال عاملاً أساسياً من عوامل نجاح مهمته في المستقبل.

ومن أهم المتغيرات المؤثرة في أنماط حروب المستقبل وخططها إضافة إلى ما سبق، التوجه العالمي نحو الإنفاق العسكري، الذي يشهد في الآونة الراهنة تحولات غير مسبوقة باتجاه التقلص، بحيث يصبح أكثر تركيزاً على النوع، وبما يضمن استمرارية الأهداف لحماية المصالح الحيوية للدول، برغم ما ينطوي عليه ذلك من إمكانية السماح بتحمل قدر أكبر من المجازفة في أوضاع إستراتيجية عدة، تكيفاً مع الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الأزمات المالية العالمية. فمن المرجح أن يعتمد النجاح في الحروب المستقبلية على التنسيق الناجح بين جميع الأدوات المتاحة للحكومات لا على الانتصارات في ساحات المعارك فحسب . ففي سياق العمليات المعاصرة بدأت تتنامى الحاجة الفعلية إلى التنسيق الفعال بين عناصر القوة الوطنية . إذ سيتطلب النجاح الاستراتيجي أساليب أكثر دقة لتنسيق التأثيرات غير العسكرية، كما سيتطلب قادة يجب أن يسعوا إلى التأثير في الآخرين لتحقيق أهدافهم .

ثانياً : أنواع الصراعات الدولية

المصدر الأساسي للصراع الدولي في العالم الجديد لن يكون ايديولوجيا (كما حصل بعد الحرب العالمية الثانية) أو اقتصاديا (نهاية القرن العشرين)، بل أن الانقسام الرئيسي بين النوع الإنساني والمصدر الرئيس للصراع سوف يكون تبعا لنوع الحضارة (تكون الدول القومية أقوى اللاعبين الموجودين إلى جانب الفواعل من غير الدول)، إذ أن عمليات التحديث المتعددة عالميا بدأت تُضعف الدول القومية كمصدر للهوية وبدأ تحرك الدين ليملأ الفراغ بصورة حركات أصولية في معظم البلدان، ومعظم الأديان والناس الأكثر فاعلية في هذه الحركات هم من الشباب وخريجو

الجامعات وتقنيو الطبقة الوسطى وأصحاب التخصصات ورجال الأعمال. إن الصحوة الدينية وفرت أساسا للهوية والالتزام يتجاوز الحدود القومية ويحد الحضارات، والصراعات الرئيسية في السياسة الدولية سوف يكون ثقافياً، إذ ستحدث تلك الصراعات بين أمم وجماعات تنتمي لحضارات مختلفة أو بين مكونات تنتمي لحضارة واحدة [1]، التصادم بين الحضارات سيهيمن على توجهات السياسة العالمية والخطوط الفاصلة بين الحضارات سوف تكون خطوط المجابهة في المستقبل القريب والبعيد، والتصادم القادم سيحصل على مستويين[2]:

الأول: حيث تتنازع المجموعات المتجاورة على امتداد الخطوط الفاصلة بين الحضارات باستخدام القوة والعنف من اجل السيطرة على الأرض أو سيطرة قوة على أخرى.

الثاني: تتنافس الدول فيه من مختلف الحضارات من أجل الحصول على القوة العسكرية والاقتصادية وتتنازع من اجل السيطرة على المؤسسات الدولية والأطراف الأخرى وتتنافس لدعم ونشر قيمها السياسية والدينية الخاصة.

هذا الصراع الذي شكل مرحلة البداية في تطور الصراع، وأهم الصراعات في المستقبل سوف تحدث على امتداد الخطوط الفاصلة بين الحضارات المتصارعة أولا، وبين مجموعات تنتمي لحضارة واحدة والتي بدأت بوادرها بالظهور تحديداً في منطقة الشرق الأوسط .

ثالثاً: أثر المنظومة القومية على العقيدة العسكرية

في ظل التطور الذي طال كافة المحاور المحيطة بعالمنا ما عاد الأمر يقتصر على التفوق العسكري الذي قد يؤدي إلى طغيان الدول الكبرى على الصغرى كما أن تطور التقنيات العسكرية لا تعني تحركا عسكرياً بل هو تغيير في الهيبة الإستراتيجية

---

(1) صموئيل هنتنغتون و لورانس اي هاريزون: الثقافات وقيم التقدم،ط2، ترجمة : شوقي جلال، القاهرة المركز القومي للترجمة، 2009.

(2) المصدر نفسه .

للدولة، والتهديد باستعمال القوة بات هو الآخر من متطلبات سياسة الهيمنة التـي درجـت على استخدامها الدول الكبرى وحذت حذوها مـن ثـم الـدول الأخـرى . والحـروب المتنوعـة التي نشهدها اليوم (حروب إعلامية – نفسية و معلوماتية) ليسـت اقـل ضررا مـن الحـرب الحقيقية لتظهر حروب جديدة بأدوات جديدة تختلف فيها عنـاصر التـوازن والمواجهـة. في ظل وجود يقظة سياسية كبيرة إلى حدٍ ما، وهذه الصحوة السياسية محددة ومغلفة بالـدين تارة وبالقومية تارة أخرى[1]، لذلك نرى أن النزاعات القومية إذا ما تعززت في بعض الحالات بحماسة دينية خطر كبير يهدد استقرار العالم السياسي، والتي من شأنها أن تصبح عقبة أمام انبثاق أو ترسخ أنظمة ديمقراطية مستقرة فعلاً، لاسيما إذا ما تم تحريض مناشداتها القابلـة للانفجار بأحداث مثيرة في علاقات الدول البينية حول جملة من القضايا المختلفة .

احتمالات الصراع في ظل هذه التهديدات ستكون كبيرة نتيجـة المنافسـات الإقليميـة المتكالبة على السلطة والنفوذ (النمـوذج الواضـح في منطقـة الشرق الأوسـط مـثلا إيـران – السعودية، وفي شرق آسيا الصـين – الهنـد)، والنمـوذج الـدال عـلى الحـرب الحديثـة هـو(حـرب البوسنة والهرسك، التشظي السياسي وانهيار الشيوعية في يوغسلافيا) والحرب الأهلية في العـراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، الذي أدى إلى تصاعد الحراك والحشد بناء على الهوية، مـما أدى في النهاية إلى بناء" قومية عرقية " وطائفية، مع التصعيد في وقائع التطهـير العرقـي المروعـة، التـي ارتكبهـا فـاعلون عـدة متورطـون في عمليـات القتـال عـلى الأرض. في النهايـة بـدأ الساسـة المحليون الذين تقوضت مشروعيتهم أيضاً على يد العولمة، في التنـافس عـلى السـلطة مـن خـلال اعـتماد الأصـولية في جـذب وترضـية وحشـد المجتمعـات المحليـة، ومجمـل هـذه التحـولات ليست مستقلة عن التغييرات البنيوية في هياكل المنظومة الدوليـة، التـي سـتواجه منظومـة مـن الأطـراف المتحاربـة تختلـف عـن المنظومـة التقليديـة، بـدأت تبنـي كياناتهـا الصـغيرة لتتحـول

(1) ديفيد توري : حروب حديثة وحروب قديمة . . العنف المنظم في عصر العالميـة، 2015، مركـز الجزيـرة للدراسات، ص 5 .

إلى إمبراطوريات عابرة للحدود يصعب التحكم باستراتيجياتها أو انتماءاتها أو حتى ولائاتها (الأحزاب الإسلامية – جبهة النصرة – داعش) تملك استثمارات كبيرة يمكن تسييلها أوقات الأزمات سواء من ناحية إعداد المقاتلين أو الأسلحة والتكاليف الأخرى الخاصة بهذا المجال[1]. مما يشير إلى إن أطراف الصراعات في القرن القادم سوف يكون اهتمامهم مركزاً على القيام بحروب هجومية بعدوانية شديدة، مع انتشار تقنيات وتكنولوجيات التمرد والإرهاب التي انتشرت في أنحاء مختلفة من شمال أفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا، التي جعلت عملية انتشار تلك المجاميع أسهل بشكل مكّنت تلك التقنيات فيها حروب العصابات وحركات التمرد والإرهاب، وهي أسلحة قوات المشاة (بما فيها الأسلحة الصغيرة، والأسلحة المضادة للدبابات والأسلحة الرشاشة)، وأنواع العبوات الناسفة البدائية والتفجيرات الانتحارية[2].

ولطالما اعتمدت تلك المجموعات المسلحة على الوسائل الغير تقليدية أو باستخدام التسهيلات التي تقدمها الوسائل المعرفية ناهيك عن الصراعات الأهلية المذهبية والعقيدية، وهي حروب مع كثرتها يصبح من الصعب التحكم بنتائجها أو السيطرة عليها مستقبلا خاصةً وان الغرض الأساسي منها هو ((تهيئة عملاء للعنف المنظم المشروع تحت مظلة المؤسسات العابرة للحدود)).

فيما يتسم النوع الآخر من تلك الحروب بميزة أخرى إلا وهي استخدام التحالفات . أي تطويع الحلفاء من الدول التي تشترك في مصالح معينة أو التي لديها القليل من القواسم المشتركة وراء عدو مشترك في حالة مشابهة للتحالفات التي قادتها

---

(1) من الناحية المالية تزود إيران حزب اللـه بمبلغ سنوي نقدي ما يقارب الملياري دولار إضافة إلى احتياطي يبلغ 7 مليار دولار لصندوق الأزمات يستخدمها الحزب في أوقات الحروب . هادي زعرور : توازن الرعب، مصدر سبق ذكره، ص 193 .

(2) أوستن لونج : الحروب المتماثلة في القرن الحادي والعشرين، في (الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص 23 ومابعدها .

الولايات المتحدة الامريكية سواء في حالة حرب الخليج الأولى 1991، الحرب على أفغانستان والعراق، وآخرها التحالف الذي لازال يتابع عملياته من اجل قتال المجموعات المسلحة (داعش) في العراق وسوريا، يساعدها في ذلك مجموعة القدرات الهائلة اللاامتماثلة، مع استمرار سعيها في الحفاظ على ذلك التفوق، ولعل ابرز تلك القدرات هيمنتها الكلية على المجال الجوي للحرب . . حيث يتم صناعة "العدو السوبر" مثل الإرهاب الإسلامي على سبيل المثال وبناء العدو الذي يوفر لها إمكانية اختراق دول تخطط للاستيلاء عليها. . . ولعل أفضل مثال على ذلك صناعة تنظيم القاعدة وجماعة الإخوان المسلمين واللعب بـ"العدو الدمية"، وتمويله وتسليحه وتدريبه والعمل باسمه في أحيان كثيرة حتى تجد مبررات لتحقيق أطماع كبرى. . . والعمل أيضا على خلق عداء متصاعد داخل القوى الغربية وبخاصة ذلك العداء القائم على أساس الدين أو العرق ولهذا فبالطبع هناك حاجة إلى عدو داخلي ودوام التهديد وصناعة الخوف .

فيما قد يقدم نموذج لنوع من الحروب المفتوحة بدأت تأخذ مديات واسعة بعد تشكل عدد كبير من المنظمات الخارجة عن إطار الدول التي باتت ضعية في كافة المقاييس وأصبحت تنتمي لفئة "الدولة الفاشلة ". ونشير هنا إلى أن الدولة الضعيفة تعد مصدر تهديد بسبب اختراق الفاعلين غير التابعين لدول والشبكات الإجرامية لها. لكن الموجة الأخيرة من النزاعات (ليبيا، سوريا، أوكرانيا والعراق) شهدت انفجاراً للنزاعات الداخلية الكامنة من بعد أن طرأت مؤثرات خارجية، غذت تصعيد المظاهرات المحلية تماماً لتتحول إلى انتفاضات مسلحة، برعاية فاعلين دوليين انحازوا لمختلف الجماعات لحماية مصالحهم في أغلب الأحيان. بالنسبة لأفغانستان والعراق، يبدو أن هذين البلدين كانا في واقع الأمر المسرح الذي اختبرت عليه الحروب الجديدة وأعمال مناوئة التمرد وبناء الدولة من فوق، **لا سيما في العراق**: إذ أن تهيئة شبكات قطاع خاص من المقاولين لتوفير الخدمات لكل جانب من جوانب الحياة العامة، وتنفيذ سياسة "فرق تسد" الواضحة بين القوميات المتعددة داخل البلد الواحد (السُنة

والشيعة)، وما سُمي بالتمرد، هي كلها أمور تشكل جهداً ثورياً من جهاز الجيش الأمريكي للتكيف مع تحديات جديدة، وليس عودة إلى مفاهيم الحرب القديمة. حتى حملة الإغارة الجوية من خلال الاستخدام غير القانوني بشكل بيّن ومفضوح للطائرات بدون طيار، أدى إلى تدهور الظروف الأمنية، وهو ما يمكن أن نرى فيه تحولاً باتجاه مستقبل مقلق ومخيف من الاستهداف بالقتل، والحرمان من أي إطار قانوني يخدم من يوصفون بأنهم متمردون. متمردون يستخدمون تقنيات حديثة واستراتيجيات عسكرية عقائدية واقتصادية شبيهة بتلك التي تملكها الدول مما يشير لا محالة إلى واقع دولي جديد لامناص من ضرورة البحث فيه، والبحث في مجموع التداعيات التي خلفتها مثل هذه المنظمات بعد أن دخلت بحروب كثيرة وفي مناطق متعددة . لابل إنّ بعضها بدأ يحارب على أكثر من جبهة بشكل لا تتحمله كثير من الجيوش النظامية العائدة إلى دول عظمى، وهي حروب تعتمد على عقائد عسكرية جديدة بأهداف متنوعة لا تكتب لها نهايات واضحة وهي إحدى الغايات المرجوة منها مشكلةً ابرز أنواع الحروب المستقبلية .

رابعاً: الحرب اللامتماثلة

(لقد تحول العالم وتغير وهذه هي البداية فقط.. . بعد المراجعات السياسية والفكرية وسقوط الايديولوجيات الكبرى)[1]، وامتدت التغييرات لتشمل العقائد العسكرية والفنون القتالية ولعبت التكنولوجيا دوراً مركزياً في التحولات النظرية في مجال الاستراتيجيات العالمية من حيث تتابعها الزمني . وتغيرت موازين القوى نسبياً ولم تعد المعارك **تدار** وفق تصنيف الحروب التقليدية المعروفة كما وضحها كلاوزفيتز(الجيوش المتقابلة بأسلحة تقليدية الغلبة فيها للاقوى) . "الحرب" كنقطة مفصلية على طريق ظهور الدول الحديثة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،

(1) الفن توفلر : حضارة الموجة الثالثة، مصدر سبق ذكره .

ارتكزت حروبها آنذاك على تحقيق المنفعة الخاصة للدولة والحصول على المجال الحيوي الذي يؤمن مصالحها ومصالح شعوبها.

فيما بدأت الحروب الجديدة ترتكز على عدد من الأهداف لا هدف واحد، وتستند إلى مبادئ الاستبعاد، فلابد إذن من مقاربة أوسع من التحليل التقليدي العسكري، والإحساس بوجود مجتمع إنساني أكبر، و" الالتزامات والحقوق" المشتركة، و" التسامح والتعددية الثقافية والتحضر والديمقراطية"، وأن يتم العمل على استرداد هذه المقاربة وتبنيها. ليكون التدخل العسكري والحروب الإنسانية في كوسوفو والعراق وأفغانستان وليبيا يمثلان مزيج جديد من الحروب الحديثة والحروب القديمة، خاصة بعد انتهاء النزاع رسمياً مع نظام صدام حسين باعتباره إحدى الحجج التي على أثرها كان التدخل الأمريكي في العراق وبداية حركة التمرد(المقاومة) تجاه الوجود الأمريكي . كيف إذن سيحدث الانتقال من معضلة، وصفها تشومسكي بأنها لا تزيد عن كونها "النزعة الإنسانية العسكرية" ثمة عامل مهم في تسوية النزاعات، يتمثل في إشراك الجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني[1]. لذا وطبقا لوجهة نظر الباحثين تعد حروب البلقان النموذج المفضل للحروب الحديثة، لكن مع تطور الوضع في العراق وانتقاله إلى سوريا في النهاية ومع انتشار الجماعات المسلحة في المنطقة بأسرها، حتى وصل إلى ليبيا وشمال افريقيا بل وحتى تحت رايات الدولة الإسلامية (داعش)، تبين أن ثمة حاجة إلى الكثير من التحليل على مدار السنوات القادمة حول طبيعة هذه الحروب وكيفية ادراتها والعمل على التوصل إلى نقاط الارتكاز الحقيقية في وضع الاستراتيجيات المناسبة لتغيرات القوة والتكنولوجيا والمعرفة .

وهذا النوع من الحروب هو ما بات يطلق عليه بـ"الحرب اللا متماثلة"، وهي الحرب التي تحددها التباينات الكبيرة بين المقاتلين في القوة العسكرية الكلية وفي طريقة تنظيم القوة العسكرية وتوظيفها على حدٍ سواء، كما يمكن وصفه، بأنه الصراع الذي

---

(1) New and Old Wars. Organized Violence in a Global Era، 2012،rd Edition، Mary Kalor Cambridge: Polity Press، pp. 224.

يتميز بعدم المركزية بين أسس أو عناصر الدول المتحارَبة من قِبل دول أخرى . ومن المـرجح أن تبقى هذه الحروب في ظل بقاء الإرهاب الدولي من المميزات المحـددة لملامـح الصراع في العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين، لأنهما تشكلان جزءا من المنظومة الدولية منذ أواخر القرن التاسع عشر، لكن النظـام الجيوسـياسي الحـالي، جنبـاً إلى جنـب مـع مجموعـة متنوعة من التطورات التكنولوجية أعطاهما مكانة استثنائية خلال العقد الأخـير مـن القـرن العشرين، والعقود الأولى من القرن الحالي[1].

خامساً : الحرب اللاتماسية

ثورة التكنولوجيـا التـي شـهدها العـالم ولازالـت تتطـور اسـتبدلت آلـة القتـل التـي استخدمها الإنسان طوال آلاف السنين ليحل محلها ماسمي بـالحرب " غـير القاتلـة "، وهـي الحروب التي يراعى فيها تقليل استخدام المقاتلين وإقحام الإنسان الآلي مجال القتال فيقـوم برص الألغام، وحراسة الحدود والقيام بـالأعمال العسـكرية الأخـرى التـي كانـت وقفـا عـلى المقاتل الإنسان، وقد استُخدم هـذا المصـطلح لأول مـرة في عـام 1989 مـن قبـل فريـق مـن المحللين الأمريكيين، من بينهم المحلل الأمريكي ويليام سـتِرغِس لينـد لوصـف الحـروب التـي تعتمد على مبدأ اللا مركزية . لتشهد بعد حرب الخليج الثانيـة 1991 ولادة نظريـة الحـرب اللاتماسـية (Non Contact War)، والتـي تكلفـت 200 مليـار دولار فكانـت نمـوذج للآلـة الفضائية الامريكية، وبدأ جيل جديد من الحروب استخدمت فيها الطائرات المسيرة عن بعد والتي قامت برش مواد خاصة على الدبابات فتعطل محركاتهـا أو تلصـقها بـالأرض بالتـالي لا يمكن تشغيلها، أو مواد ترش على ممرات الطائرات فتجعلها غير صالحة للإقلاع، واستخدمت فيها (النملة الآلية) أو (النملة الروبوت) وهو جهاز صغير بحجم النملة يمكن تحريكـه عـن بعد ليتسلل إلى مباني العدو أو تتسلل إلى محركـات الطـائرات والمعـدات العسـكرية للعـدو لتعطيلها. لتكون حرب الخليج أول بداية لتطبيق عصر المعلومـات التـي اسـتخدمتها قـوات

(1) اوستن لونج : مصدر سبق ذكره، ص 23.

التحالف عبر استخدام طائرة صغيرة بدون طيار تسمى (بايونير) تصميم إسرائيلي وصناعة أمريكية . أن إستراتيجية المعرفة التي ستكون سمة عصر المستقبل والأجيال القادمة تُبين لنا إن الصراع سيتخذ أشكال وصور مختلفة عما شهده العالم من حروب كانت سمة واضحة للمهام القتالية للقوات العسكرية فيها، ومما يؤكد ذلك هو مجموعات العمل الامريكية التي شكلت لهذا الغرض والتي بدأت بوضع أسس وقواعد الإستراتيجية الجديدة (إستراتيجية المعرفة) العسكرية والمدنية، وبما لايدع مجالا للشك إن جندي المستقبل سيكون مسلح بالمعرفة ليتمكن من مواكبة الاستراتيجيات الجديدة لكسب المعارك المستقبلية .

سادساً: أجيال الحروب

بروز الفضاء الالكتروني بوصفه بؤرة مخاوف تتعلق بالأمن الدولي، نتيجة تضاعف التهديدات التي يواجهها أمن الفضاء الالكتروني، وتعاظم تكاليف الاستجابة المناسبة لها بسرعة تفوق قدرة الدول على التعامل معها[1]. "وعلى الرغم من عدم وجود إجماع واسع على تعريف محدد ودقيق لمفهوم الحرب الإلكترونية"، فقد اجتهد عدد من الخبراء من ضمن اختصاصاتهم في تقديم تعريف جامع مانع لهذا المفهوم، فعرّف كل من "ريتشارك كلارك" و"روبرت كناكي" الحرب الالكترونية على أنها "أعمال تقوم بها دولة تحاول من خلالها اختراق أجهزة الكمبيوتر والشبكات التابعة لدولة أخرى بهدف تحقيق أضرار بالغة أو تعطيلها"، فيما يعرّف آخرون مصطلح الحرب الإلكترونية بأنها "مفهوم يشير إلى أي نزاع يحدث في الفضاء الإلكتروني ويكون له طابع دولي"[2]. إذ تُعد العمليات العسكرية في الفضاء الالكتروني (السيبرانية) احد المظاهر الناشئة للحرب . فالعمليات التي على شاكلة الدفاع عن

---

(1) جون باسيت : حرب الفضاء الالكتروني : التسلح وأساليب الدفاع الجديدة، في الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص 53 .

(2) علي بشار بكر: الحروب الجيوفيزيائية، سيمنار ملقى في جامعة البيان، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، اربيل، 2016 .

الشبكات، وجمع المعلومات الاستخبارية، والعمليات المستهدفة للمعنويات والهجمات التـي تُنفذ في الفضاء الالكتروني تُمثل جميعاً ميـدان لمعـارك الغـد الالكترونيـة[1]. ولأن مثـل هـذه التعريفات فضفاضة ولا تعبّر بدقّة عن فحوى الموضوع، يقترح مجموعة من الباحثين أن يتم التركيز بدلا من ذلك على أنواع وأشكال النزاع التي تحصل في الفضاء الإلكتروني، ومنها:

- **القرصنة الإلكترونية:** أو التخريب الإلكتروني، وتقع في المستوى الأول مـن النـزاع في الفضاء الإلكتروني، وتتضمن هذه العمليات القيام بتعديل أو تخريب أو إلغاء المحتوى. ومن أمثلته القيام بعمليات قرصنة المواقع الإلكترونية أو بتعطيل الحواسيب الخادمة أو ما يعرف باسم الملقّمات (Servers) من خلال إغراقها بالبيانات.

- **الجريمة الإلكترونية والتجسس الإلكتروني**: ويقعان في المستوى الثاني والثالث وغالبا ما يستهدفان الشركات والمؤسسات وفي حالات نادرة بعض المؤسسات الحكومية.

- **الإرهـاب الإلكـتروني**: ويقـع في المسـتوى الرابـع مـن النـزاع في الفضـاء الإلكـتروني. ويستخدم هذا المصطلح لوصف الهجمات غير الشرعية التي تنفّذها مجموعـات أو فـاعلون غير حكوميون (Non-State Actors) ضد أجهزة الكمبيوتر والشبكات والمعلومات المخزّنـة. ولا يمكن تعريف أي هجوم إلكتروني بأنه إرهاب إلكتروني إلا إذا انطوى على نتائج تؤدي إلى أذى مادّي للأشخاص أو الممتلكات والى خراب يترك قدرا كبيرا من الخوف.

- **الحرب الإلكترونية:** وهي المستوى الأخطر للنزاع في الفضاء الإلكتروني، وتعتـبر جزءا من الحرب المعلوماتيـة بمعناهـا الأوسـع، وتهـدف إلى التـأثير عـلى إرادة الطـرف المستهدف سياسـياً وعـلى قدرتـه في عمليـة صـنع القـرار، وكـذلك التـأثير فـيما يتعلـق بالقيـادة العسـكرية، أو توجهـات المـدنيين في مسرح العمليـات الإلكـتروني. فقـد تـم

(1) جون باسيت : المصدر السابق، ص 53 .

استعمال أسلحة الكترومغناطيسية في العـراق في إطـار الحـرب الالكترونيـة، والتـي تسـمى (High Power Microwaves) وتقـوم بإصـدار نـبض الكترومغنـاطيسي مـن اجـل تعطيـل الأجهزة التي تعتمد على الالكترونيات والكهرباء إضافة لإمكانية حرق كابلات الوصل .

لقد بات أمن الفضاء الالكتروني الفعال عنصراً حيوياً في أي إستراتيجية أمنيـة وطنيـة متماسكة، نظراً لما تشكله التكنولوجيا من عـنصر حيـوي وفعـال مـن عنـاصر هـذا الفضـاء، وعامل مهم يؤخذ به في العقائد العسكرية للجيوش الوطنية وبشكل خـاص للقـوى الكـبرى والفعالة في النظام الدولي والتي تبحث عن ادوار مميـزة في النظـام السـياسي الـدولي . ومـن المتوقع أن تصبح الحرب الإلكترونية نموذجا تسعى إليه العديد من الجهات نظرا للخصـائص العديدة التي تنطوي عليها، ومنها[1]:

- **حـروب الإنترنيـت هـي حـروب لا تناظريـة (Asymmetric):** فالتكلفـة المتدنيـة نسبيا للأدوات اللازمة لشن هكذا حروب يعني أنّه ليس هناك حاجة لدولة ما مثلا أن تقوم بتصنيع أسلحة مكلفة جدا، كحاملات الطائرات والمقاتلات المتطـورة لتفـرض تهديـدا خطـيرا وحقيقيا على دولة مثل الولايات المتّحدة الأمريكية على سبيل المثال .

- تمتّع المهاجم بأفضلية واضحة: في حروب الإنترنيت يتمتع المهاجم بأفضلية واضـحة وكبيرة على المدافع، فهذه الحروب تتميز بالسرعة والمرونة والمراوغة. وفي بيئة مماثلة يتمتّـع بها المهاجم بأفضليّة، من الصعب جدا على عقليّـة التحصّـن لوحـدها أن تـنجح. فالتحصـين بهذا المعنى سيجعل من هذا الطرف عرضة لمزيد من محاولات الاختراق وبالتالي المزيـد مـن الضغط.

تبلـورت الحـرب الإلكترونيـة شـيئا فشـيئا لتصـبح ركنـا رئيسـيا في التخطـيط الاستراتيجي لكثير من الدول . أما في منطقة الشرق الأوسـط فتعـد إسرائيـل رائـدة في هـذا النـوع مـن الاسـتراتيجيات وتعتـبر الوحـدة 8200 في الجـيش الإسرائـيلي أكـثر الوحدات تطورا من الناحية التقنية والتكنولوجيـة ولهـا نشـاطات واسـعة في حـروب

---

(1) هادي زعرور : توزن الرعب، مصدر سبق ذكره، ص 169 .

الإنترنيت والشبكات، وقد انضم إليها الآلاف من العقول الإسرائيلية منذ إنشائها نظرا لشهرتها الواسعة حيث تعمل على ضمان التفوق النوعي لإسرائيل من خلال عمليات دفاعية أو هجومية في الفضاء الإلكتروني.

وعلى الرغم من أنّه قد تمّ تصنيف الوحدة 8200 من قبل بعض المؤسسات المعنيّة بأنها أكبر سادس مطلق لهجمات الإنترنيت في العالم، فان هذه الوحدة ليست الوحيدة التي تتمتع بهذه القدرات التقنية العالية في إسرائيل، فهناك العديد من الوحدات الأخرى التي تتمتع بقدرات متطورة جدا في مجال تكنولوجيا المعلومات في جميع التخصصات. ويتم استقطاب وتجنيد الأطفال الإسرائيليين من النخبة حتى قبل إنهائهم دراستهم الثانوية، عندما يبلغ هؤلاء سن الـ25 عاما، يكون لديهم أكثر من 7 سنوات خبرة عملية في مجال التكنولوجيا.

ويعتبر فيروس " ستكسنت" نموذجاً لأسلحة الفضاء الالكتروني شديدة التأثير، ومصمم لتحقيق تأثير استراتيجي عالي الفاعلية، وتتجه أصابع الاتهام إلى إسرائيل فيما يتعلق بفيروس "ستكسنت" اعتمادا على عدد من المؤشرات منها [1]:

- توافر القدرات التقنية اللازمة للقيام بمثل ذلك العمل.
- تعقيدات العمل العسكري التقليدي وتردد الأمريكيين في الدخول بحرب جديدة أو السماح لإسرائيل بفعل ذلك.
- توافر سوابق لإسرائيل في هذا المجال، لعلّ أبرزها كما يقول الصحافي في مجلة "جينز ديفنس"، طوني سكينر نقلا عن مصادر إسرائيلية، أن قصف إسرائيل العام 2007 لمفاعل نووي مزعوم في سوريا، كان مسبوقا بهجوم إلكتروني عطّل الرادارات الأرضية والراجمات المضادة للطيران . ولا يقتصر الأمر على الجيش الإسرائيلي في توظيف الأدمغة وبناء قدرات عالية في مجال الحروب الإلكترونية وإنشاء وحدات قوات نخبة خاصة كوماندوس بحروب الإنترنيت وتكون مهمتها التعامل مع أصعب

(1) علي حسين باكير : أسلحة تدير حروب المستقبل، على الموقع الالكتروني:

http://fatwa. islamweb. net

وأخطر وأعقد الحالات المتعلقة بهذه الحروب، وإنما تدخل الاستخبارات (الشين بيت) للقيام بنفس المهمة، ويتم الاستفادة في هذا الإطار من العناصر المخضرمة أيضا، ومن المؤسسات التقنية والمعلوماتية الإسرائيلية ومن العاملين فيها كرافد مهم.

مع استمرار سرعة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي والتقني، أصبح هناك احتمالات كبيرة بظهور أنواع جديدة من الأسلحة الفتاكة في المستقبل القريب، وهذا ما يؤكده العلماء والمحللون العسكريون، كما أن الإبادة الطبيعية التي قد تحصل بين آلاف الجنود المدجّجين بالسلاح نتيجة الأعمال العدوانية في ساحة القتال ستُلغَى بشكل تدريجي نتيجة لاستخدام التقنية والعلم الحديث، فالأسلحة الحالية قد يتم استبدالها بمعدات وأدوات قادرة على إلحاق ضرر كبير في جسم الإنسان عبر ضرب جهاز المناعة وقدرة الصدّ لديه، ونتيجة لذلك فإن جسم الإنسان قد يتلف بشكل نهائي أو يصيبه الشلل لمدة طويلة . ومن هذا المنطلق قد نشهد في المستقبل نتائج استخدام بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل الافتراضية في السنوات والعقود القادمة، وعليه فقد تستخدم تأثيرات بعض أنواع الأسلحة الجديدة هذه بشكل انتقائي، وهكذا سيتمكن المهاجم من شلّ خصمه بشكل سريع ويخفّف أيضاً من عدد القتلى في صفوفه، ويخلق هذا الظرف حوافز أكبر لتطوير أنواع من هذه الأسلحة مستقبلاً وهي ما يطلق عليه بالجيل الخامس من الحروب . وهي الحروب الجيوفيزيائية[1] والتي تعتمد أساساً على التلاعب بالعمليات والتفاعلات التي تحصل في قشرة الأرض وفي غطائها الغازي والسائل لأهداف عسكرية، وسيكون الغلاف الجوي الواقع على ارتفاع 10 إلى 60 كم هو ذو أهميّة خاصة لهذا النوع من الحروب، فبعد فترة قصيرة من نهاية الحرب العالمية الثانية عملت وزارة الدفاع الأمريكية على دراسة إنتاج وتوليد ومحاكاة البرق، والهزّة الأرضيّة والإعصار والتلاعب بها مشروع (هارب)، وهناك تقارير لتجارب قام بها الجيش الأمريكي في العام 1961م عندما تم إلقاء حوالي أكثر من 350 ألف إبرة معدنية بسماكة 2 سم ونشرها في الجو، وقد سبّبت هذه الإبر في

(1) علي بشار بكر: الحروب الجيوفيزيائية، مصدر سبق ذكره .

السماء تغييراً دراماتيكياً في التوازن الحراري للجو، ويعتقد العلماء أنّ هذه الإبر لربما كانت قادرة على التسبب بزلزال في ألاسكا، ويعتقدون أنّهم قادرون على التسبب في انزلاق الشريط الساحلي لتشيلي إلى المحيط [1].

وسلاح "الأوزون" واحد من الأسلحة الجيوفيزيائية مصّمم خصّيصاً لاستخدام عدد من الوسائل التي من شأنها تعطيل وإتلاف طبقة الأوزون في سماء العدو، ومن الممكن تحقيق ذلك عبر صواريخ تحمل "الفريون"، ويؤدي انفجار مثل هذه الصواريخ في طبقة الأوزون إلى تحقيق عدد من الثقوب فيها وتسمح هكذا للأشعة الفوق بنفسجيّة للشمس بالاختراق إلى سطح الأرض، والأشعة الفوق بنفسجيّة ضارّة جداً بتركيبة خليّة الكائنات الحيّة خاصّة فيما يتعلّق بأنظمتها الوراثيّة أيضا، كنتيجة لذلك فانّ حالات السرطان سترتفع بشكل كبير جداً ودراماتيكي كما أنّ استنزاف الأوزون سيجلب تناقصاً في درجات الحرارة بشكل أكبر وسيزيد من الرطوبة، ممّا سيشكل خطرا خاصّة على المناطق الزراعيّة غير المدعومة[2].

أما " حروب الجيل السادس " (Sixth Generation)، التي سبقها في تاريخ الحروب خمسة أجيال ماضية ، ونرى بأن تعرف طبيعة الحرب الجديدة: (بأنها مجموعة من المؤشرات، والعناصر، والملامح التي تكشف محتواها: العسكري- السياسي، والعسكري- الاستراتيجي، والعسكري- الاقتصادي، والمعلوماتي، بشكل واضح وصريح)، هي حروب اخترعتها أمريكا لزعزعة استقرار الدول دون حاجة إلي شن عدوان خارجي عليها .

إن شواهد الواقع وتطوراته تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن تكنولوجيا المعلومات هي عصب حروب المستقبل ومحور ارتكازها، فالعالم الذي يمر بأول إرهاصات عصر العولمة و المعلوماتية ويشهد موجاتها الأولى في تجليات مختلفة، باتت تؤثر أشد التأثير في المجالات كافة، حيث يشمل ثورة هائلة في مجال التصنيع الدفاعي،

---

(1) علي حسين باكير : اسلحة تدير حروب المستقبل، مصدر سبق ذكره .

(2) علي حسين باكير : مصدر سبق ذكره .

اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات. هذه الحروب لا تستهدف تحطيم القـدرات العسـكرية، وإنما نشر الفتن والقلاقل وزعزعة الاستقرار وإثارة الاقتتـال الـداخلي. يمكـن تعريـف حـروب المستقبل بأنها مجموعة من أنماط القتال المختلفة نتيجة استخدام بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل الافتراضية وفي ساحات معارك تختلف عن الحروب التقليدية، بما في ذلـك: القـدرات التقليديـة، التكتيكـات والتشـكيلات غـير المنظمـة والأعـمال الإرهابيـة. ويسـتفيد العـدو (المقاومة) من كل أشكال القتال". . . فهي باختصار نموذج عصري لحرب العصابات. . حيـث تعتمد المواجهات على كيانات صغيرة تم تدريبها كـل في حـدود أهدافـه. . حيـث يسـتخدم فيها من تم تجنيدهم التكنولوجيا المتقدمة. . وسبل حديثة لحشد الدعم المعنوي والشعبي. . ويُقصد بالتكنولوجيا المتقدمة الأسلحة المتطورة، والتي استخدمت ضـمن تكتيكـات حـرب العصـابات، مثـل الصـواريخ المضـادة للـدروع والطـائرات، والعمليـات الانتحاريـة، ونصـب الكمائن، والأعمال الإرهابية ومهاجمة مدنيين أو هجـمات انتحاريـة والـتصرف الإجرامـي في مجال أرض المعركة من أجل تحقق الأهـداف ولاسـتنزاف وإرهـاق الخصـوم لإرغـامهم عـلي الانسحاب .

سابعاً :الحرب الحديثة (التكنو قتالية) وحدود استخدام القوة

إذا كان انتصار الجيش أو هزيمته رهناً لمهارة القائد ونفاذ بصيرته، فان الاستراتيجيات والعقائد العسكرية المعدة لأجيال المستقبل سوف يكون القائد فيها قادراً على ممارسة مهام القيادة والسيطرة في ميدان معركة محدودة الأبعاد بشكل لم يكن معروفاً من قبـل. يسـتلزم ذلك إلمامه بالأجهزة الإلكترونية والحواسـب الآليـة التـي يعرفهـا منـذ الطفولـة مـما يجعـل استيعابه لأجهزة القيادة والسيطرة والاتصالات وقدرته على استخدامها بشـكل فعـال عـاملاً أساسياً من عوامل نجاح مهمته في المستقبل.

وسوف تشمل هذه العقائد في حرب المسـتقبل تغـيرات إجرائيـة بـارزة تتنـاول عناصر كثيرة منها مثل الحشد والمفاجأة والمناورة وسرعة التحرك وأمن القـوات وسـوف تؤدي هذه التغيرات إلى تقليص ميدان المعركة إلى حـد كبـير وهـو الأمـر الـذي سـيوفر

للقائد فرصة رؤية جميع مواقع القوات الصديقة والمعادية إلى أبعد مدى ممكن. ويحتمل أن تكتمل برامج القيادة والسيطرة بحيث تكون جاهزة مع مطلع القرون القادمة ويصبح من الضروري آنذاك إجراء تغييرات في هيكل منظومة القيادة والسيطرة . حيث من المنتظر تطوير المبادئ المتبعة في تنظيم معركة الأسلحة المشتركة (الحديثة) في الأعوام القليلة القادمة، نظراً لأنها لم تصبح (حديثة)، وذلك بإعادة بناء النظم التكتيكية وإعادة توزيع المهام. وعندئذ سوف يتضاءل المفهوم التقليدي لتسلسل القيادة الذي أصبح قديماً إلى حد التخلف، حتى يكفل السرعة في تلقي المعلومات ومعالجتها واتخاذ القرارات في ضوئها. حيث تساهم زيادة كفاءة نظم الاتصالات وشبكات المعلومات مساهمة فعالة في إصدار الأوامر مباشرة إلى القوات المحاربة في ميدان المعركة وتجنب التأخير الذي كان ينجم عن التسلسل القديم في القيادة. لذلك فإن الوقت الثمين الذي يهدر في تحديث المخططات ورسم الخرائط والبحث عن أقرب وحدة قادرة على تقديم الدعم لصد الهجوم، هذا الوقت ربما يحدد الفرق بين النصر والهزيمة في مفهوم الحرب الخاطفة التي سوف تكون السمة المميزة للحروب المقبلة في القرن القادم، كما أن الرؤية المستقبلية لنظم الاتصالات تجعل منها عاملاً حيوياً يحدد مدى فاعلية أنظمة القيادة والسيطرة في حروب المستقبل .

لقد قدمت التكنولوجيا أدواتها للسلم والحرب معاً وتأثيرها تجلى عند نقاط التميز الأساسية، سواء بالنسبة لما أدت إليه من فائض وازدهار عند بعض المجتمعات دون غيرها، أو بالنسبة لما تضمنته من تطوير لأدوات الحرب عبد بعضها دون الآخر، أو بالنسبة لما أدت إليه من سيطرة على عنصري المكان (المسافة) والزمان (السرعة) بحراً وبراً . لقد قدمت خطوط المفارقة التكنولوجية هذه (الفائض، أدوات الحرب، المواصلات، الصناعة) باستمرار أهم أسباب الصراع بين هذه المجتمعات وذلك بما هيأته لبعضها دون الآخر، أو بدرجة تفوقه من أسباب القوة والبروز وهذا مرجعه إلى خطوط المفارقة التكنولوجية وما سببته من نقاط التغير والتحولات التاريخية وما أدت إليه من مستويات للقوة في خريطة العالم، قديمه ووسيطه وحديثه، مع عدم تجاهل

أهمية اقتران التكنولوجيا بنواحي ثقافية معينة تمنحها معناها وتحول بينها وبين التحول إلى مجرد أدوات للقوة بمعناها العسكري الضيق بل وتضيف إليها من الـدلالات مـا يجعـل مـن التكنولوجيا تراثا ورصيداً إنسانيا متجدداً .

عقائد اقتصادية - تكنومعرفية

"يتعين علينا أن ندرك أهمية الأدوات والتكنولوجية الجديدة القوية التي نضع عليها أيدينا اليوم وأن نحدد أهدافا جريئـة للسـنوات المقبلـة"[1]، إن التطـورات الاقتصـادية التـي انعكست عن الثورة التكنولوجية أفرزت آليات جديدة للسـيطرة الإسـتراتيجية العالميـة غـير الآلية العسكرية التي اعتمدت عليها النظريات التقليدية. فالعـالم اليـوم يواجـه خيـارا بـالغ القسوة، يحتل الاقتصاد فيها مكاناً هاماً في الخطاب الخاص بالنظـام العـالمي الجديـد الـذي أسس على ثلاث أعمدة (تجارة، استثمار وتبادل حر)، وإذا كـان الاقتصـاد هـو علـم النـدرة (Scarcity Science)، فان اقتصاد المعرفـة في ابـرز خصائصـه وخاصـة في ظـل التكنولوجيـة الرقمية واحد نماذجـه هـو اقتصـاد الـوفرة، وإذا مـا اسـتمرت أنمـاط نمـو الاقتصـاد العـالمي بوضعها الحالي، فسـوف يواجـه العـالم كارثـة بيئيـة . والاحـتمال الأكـثر بـروزا هـو تعـرض التعاون الدولي للتدهور مع سعي قوى إلى اجتراح ترتيبات إقليمية كأطر بديلـة للاسـتقرار الاقتصادي من اجل تعزيز مصالحها الخاصة، مع انبثاق تحالفات جديدة ردا على تحالفات جيوسياسية كبرى في إطار التـوزع العـالمي للنفـوذ[2]، والحـل يكمـن هنـا بتبنـى الاقتصـاد العالمي لأنماط نمو جديدة - تلك التي تسخر التكنولوجيات المتقدمة مثل الهواتف الذكيـة، واتصالات النطاق العريض، والزراعة الدقيقة، والطاقة الشمسية- وسوق الرخاء هو عنـوان لشعار إنقاذ العالم من الانهيار . لقـد تميـز عصرنـا بمـا يعـرف بظـاهرة انفجـار المعلومـات،

(1) عباس الحديثي:نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، ط1، عمان، دار أسامة للنشر، 2004.

(2) زبيغنيو برجنسكي : رؤيـة إسـتراتيجية - أمريكـا وأزمـة السـلطة، ترجمـة : فاضـل جكـتر، بـيروت، دار الكتاب العربي، 2012،ص94.

وأصبح إنتاج المعلومات عبارة عن صناعة لها سوق كبير لا يختلف كثيرا عـن أسـواق السـلع والخدمات، وتنفق الدول الصناعية الكبرى على إنتاج المعلومات أموالا اكبر مـما تنفقـه عـلى العديد من السلع الإستراتجية المعروفة في العالم [1]. ويختلف اقتصـاد المعرفـة عـن الاقتصـاد التقليدي في أن عوامل الإنتاج في الاقتصاد التقليدي هي (الأرض، العمل، رأس المـال، المـنظم أو الإدارة) فيما أصبحت تلك العوامل في الاقتصاد المعرفي هي (المعرفـة والتنظـيم) بصـورة رئيسة، ثم يأتي رأس المال والعمل التقليدي كمرحلة ثانية، اقتصاد المعرفة الذي ولد في مهـد تقنية المعلومات والاتصالات الأمر الذي قاد إلى بروز فجوة تقنيـة رقميـة اتسـعت بـين مـن يمتلك المعلوماتية ومن يفتقر إليها،وفي اقتصاديات المعرفة المبنية على تكنولوجيا المعلومـات يصبح الابتكار هو رأس المـال الـرئيس للـمشروع . مثـل معظـم الـبرامج وشـبكات التواصـل الاجتماعي العالمية الحالية، هي نتاج مجهودات فردية أكثر منها مؤسسية، تحولت بعد ذلك إلى الإطار المؤسسي وإلى نمط الشركات الكبرى .

وبناءً على ماسبق، أصبحنا في حاجة إلى الابتكار أكثر من التراكم الرأسـمالي، في حاجـة إلى المعرفة أكثر من حاجتنا المباشرة إلى ثروات ناضبة، بل إن عامل المعرفة سوف يؤهلنـا إلى الاستخدام الأمثل لثرواتنا التقليدية المتاحة ويسرع الوصول إلى التنمية الشاملة. [2]

ونحن على أعتاب الربع الأول من القرن الواحـد والعشريـن فـان نظامـا اقتصـاديا عالميا جديدا بدأ يفرض نفسه تختلف فيه الـدول وتصرفاتهـا عـما كانـت عليـه قبـل هـذا التاريخ، فدول عالم اليوم باتت تتهيأ وتستعد لعالم المسـتقبل، وبـدأت الـدول فيـه تخـرج خارج حدودها لتستولي على مسـاحات أوسـع مـن الهيمنـة اقتصـادياً . وإذا مـا أكـدنا أن

---

(1) انظرمحمد جبار طاهر:دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي. على الرابط www. docudesk. com

(2) "الابتكار وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، حسين عبد المطلب الأسرج، جريدة الأهرام المصريـة (22/ 1/ 2012).

العامل الثقافي سيكون هو محرك الصراع في المستقبل، فان هذا العامل سيكون عامل للتوحد الاقتصادي واحد الأسس الموضوعية لإنشاء عقائد اقتصادية تكنومعرفية يمكن من خلالها اقتحام المستقبل، وستشكل ظاهرة المناطق الإقليمية الاقتصادية احد المظاهر الأساسية لاقتصاد المستقبل، إذ أن هذه الظاهرة ستزيد من الشعور الحضاري للمجموعات البشرية ويمكن أن يكتب لها النجاح عندما تتجذر في حضارة مشتركة، وتتمثل أهم ملامح هذه الظاهرة بتزايد نسب التجارة الإجمالية ضمن المناطق الإقليمية. فالإتحاد الأوربي أنشئ على أسس مشتركة من الثقافة الغربية والمسيحية الغربية، ونجاح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية يعتمد على التقارب بين الثقافة المكسيكية من جهة والكندية والأمريكية من جهة أخرى، كما أسهمت الثقافة المشتركة في التوسع السريع في العلاقات الاقتصادية بين الصين وهونج كونغ، وتايوان وسنغافورة وباقي الدول الآسيوية. وشكلت الثقافة المشتركة أساس منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم البلدان الإسلامية غير العربية. وبما أن التصادم القادم بين الحضارات سيكون على مستويين: المستوى المحدود حيث تتنازع المجموعات المتجاورة على امتداد الخطوط الفاصلة بين الحضارات باستخدام القوة. فأن المستوى الأكبر ستتنافس فيه الدول من مختلف الحضارات للحصول على القوة الاقتصادية وللسيطرة على المؤسسات الدولية والأطراف الثالثة[1]. بمعنى قيام اقتصاد ثوري جديد يبرز مؤسّساً على المعرفة وليس على المواد الخام والعمل البدني، فالمعرفة مصدر رئيس للقوة في الحاضر والمستقبل إن لم تكن هي المصدر الأهم في المستقبل، ومن ثم فإنها محور صناعات المستقبل وسوف يحرص الجميع للحصول عليها . لذا نجد أن الجدل بدأ يحتدم بين المفكرين الاستراتيجيين (ادوارد لوتووك و فريد بيرجستون) في أن القوة العسكرية قد بدأت تنخفض بشكل ملموس في العصر الجديد مؤكدين على أولوية المسائل الاقتصادية على مسائل الأمن في النظام الدولي الجديد، وظهرت مقولات (إن

---

(1) الفن توفلر : الحرب وضد الحرب، ترجمة : المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة، القاهرة، دار المعارف، ص 24 ومابعدها .

إحلال التنافس الاقتصادي بدلا من المواجهة العسكرية هي خطوة للأمام) وسيكون التنافس الحقيقي يدور حول معرفة تحول الثروة. و السيطرة على بيانات البنوك العالمية وشبكة اتصالات بعيدة، سوف تحتاج إلى أسواق لمنتجاتها الذكية الكثيفة وخدماتها . فهل تستطيع العقائد الاقتصادية الجديدة أن تقدم حلولاً للمشاكل الاقتصادية الدولية الكبرى، وان تقدم إجابة لمتطلبات الدول النامية أو تلك التي في طريقها للنمو؟

بوجه عام نستطيع القول، إن استقرار النظام السياسي العالمي هو بداية وضع الأسس الصحيحة للمستقبل، وإذا ما استقر نظاماً جديداً تدريجيا في المجال العسكري والاقتصادي تبعا للعقائد الجديدة في كلا المجالين، فينبغي له أن يرتبط بشكل وثيق مع مبادئ القانون الدولي، ذلك لأن التخلف هو احد المشاكل الكبرى للاقتصاد العالمي، وعدم الاستقرار السياسي إحدى أهم معوقات التطور على صعد العلاقات الدولية، إضافةً إلى العديد من المشاكل التي ينبغي العثور على حل مناسب لها في ظل مجمل التطورات الحاصلة على الصعد العسكرية، السياسية والاقتصادية . فهل سيحمل مستقبل المعرفة الحل الأمثل لهذه المشاكل أم تلك بداية لظهور نوع جديد من التعقيدات التي ستواجه المنظومة الدولية .

إعادة قراءة وتعريف العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين

د. مهند الجنابي[1]

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى الشعور بالراحة والتفاؤل بين شعوب العالم، فخفض أعداء الأمس أسلحتهم النووية والتقليدية بصورة كبيرة، ووقّع زعماء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على المعاهدة الأولى للحد من الأسلحة الإستراتيجية (ستارت1) ووجد الزعماء الجدد سبلاً للتعاون بشأن مجموعة من القضايا التي كانت سائدة إبان سنيّ القرن الماضي، ومع ابتعاد شبح المواجهة النووية، عقد الكثير من المتخصصون الآمال على أن تشكّل روح التعاون هذه سابقة تحتذى، لاسيما في ظل عدم وجود سياق تنافسي للقوى الكبرى، إذ ساد تصور بأن يكون لدى العالم رغبة جديدة في العمل معاً كمجتمع دولي لحل الصراعات والتناقضات من خلال التفاوض السلمي والدبلوماسية الناجحة. إلا أن الأعوام الخمس والعشرون اللاحقة أثبتت إن هذه التصورات كانت سابقة لأوانها، إذ أفضت إلى ولادة مرحلة جديدة من العلاقات الدولية شكّلت الحجر الأساس الذي يقوم عليه النظام الدولي الحالي، والتي كانت لها سمات واهتمامات غير تلك التي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

كثّفت أحداث العقدين الماضيين من تعقيدات استيعاب الظواهر الدولية لاسيما الاقتصادية والأمنية منها، فنرى في أحيان كثيرة ضعف قدرة فريق مختص على استيعاب هذه الظواهر باستخدام المفاهيم التقليدية أو المعاصرة للعلاقات الدولية، بينما نجد فريقاً آخر قد عجز عن تقديم تفسيرات لما يدور حولنا من ظواهر لها تماس مباشر بحياة البشرية، ويبقى الفريق القريب من صناع القرار العالمي أو المستقي من خبراتهم هم الأقرب إلى فهم محركات البيئة الدولية ومخرجات تفاعلاتها، مما يستقدم

(1) مدرس الدبلوماسية والسياسة الخارجية، جامعة جيهان/قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية / اربيل.

الحاجة إلى بناء إطار أكاديمي لدراسة العلاقات الدولية باستخدام أدوات تتناسب مع متغيرات القرن الحادي والعشرين من حيث الأطراف الفاعلة والقضايا المركزية والديناميكيات الأكثر فاعلية.

العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين

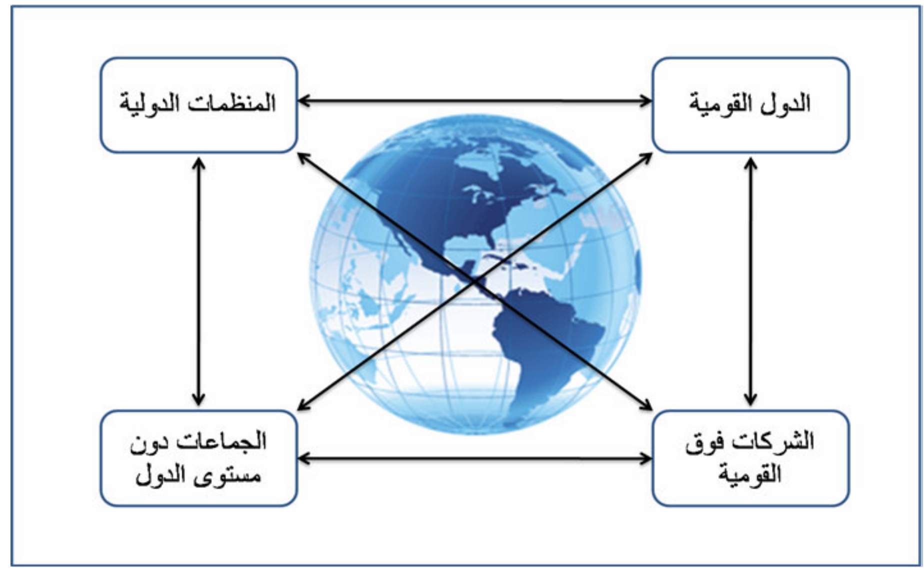
إنّ دراسة العلاقات الدولية بصورة منهجية وعلمية أصبحت مطلبا مهما بعد الحرب العالمية الأولى، وتزامن هذا المطلب مع رغبة توضيح السياسة الدولية، فقد كانت العلاقات الدولية تدرس في البداية ضمن حقول أخرى من المعارف كالتاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي والمنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، أما دراستها كحقل مستقل فقد عرفته الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة باعتبار أنها كانت دولة حديثة الدخول إلى المسرح الدولي ولا يثير إعجابها ما هو تاريخي وقادم من أوربا، وزادت تلك الحاجة بصورة فورية عندما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها متورطة في الحرب العالمية الثانية، كل ذلك أدّى إلى تعبئة الكفاءات الدراسية والعلمية الأمريكية ورصدت الأموال من أجل البحث العلمي مما أدّى إلى ظهور العديد من مراكز البحث والمعاهد في الجامعات وفي أماكن أخرى من المجتمع الأمريكي ظهرت مراكز بحثية متخصصة في دراسة المناطق الجغرافية التي كان لها هدف علمي وهو تحديد اتجاهات السياسة الأمريكية. وهناك عوامل كثيرة ساهمت في استقلالية حقل العلاقات الدولية أهمها الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاقتصاد بين الدول وعلى كافة المستويات من التعقد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول والزيادة في اعتمادها على بعضها البعض فلم تعد هناك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن أحداث التفاعلات الدولية.

أن التعرف على علم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين يتطلب منا إن نعرض ما كان عليه هذا الحقل المعرفي في القرن العشرين من اجل تلمس التغيرات الحاصلة والاختلافات المنهجية في طرق دراسته، لذا فإن تحديد الأطراف الفاعلة والأهداف والقضايا هي من المفاهيم الضرورية لبيان هذه المتغيرات.

ويلتقي غالبية ذوي الاختصاص في تقسيم الأطراف الفاعلة في النظام الدولي للقرن العشرين إلى أربعة مجموعات وفقاً للشكل الآتي:

الشكل (1)

أطراف النظام الدولي في القرن العشرين



الشكل من إعداد الباحث

حيث شكّلت الدولة القومية ولا تزال الوحدة الأساس في العلاقات الدولية منذ ظهورها عام 1648 حتى اليوم، ومنها قد انبثقت مجمل التفاعلات الدولية بجانبيها (الصراعي والتعاوني) وأفضت تفاعلات الدول المؤثرة في النظام الدولي إلى إيجاد صوراً وأنماط مختلفة من العلاقات تراوحت بين تحالفات دائمة وتحالفات مؤقتة وأزمات وصراعات وحروب، وصولاً إلى بدايات القرن العشرين الذي أسهم تفاقم التناقضات حول مناطق النفوذ العالمي في إشعال الحرب بين قواه الفاعلة في أول صدام مسلح عالمي كانت ساحته الرئيسية أوروبا، ليمثّل إعلاناً عن عدم قدرة الدول لضبط حركة تفاعلاتها من الانحدار دونما وجود سلطة قانونية عالمية مسؤوليتها حفظ السلم والأمن الدوليين، فظهر طرف جديد في العلاقات الدولية هو المنظمات الدولية

بصورته الأولية المتمثلة بـ(عصبة الأمم) التي سرعان ما ثبُتت عدم قدرتها على ضبط حركة الفاعلين الكبار مما تسبب في مرحلة أخرى من تفاقم التناقضات ولكن هذه المرة أكثر تدميراً وأوسع نطاقاً تجاوز حدود القارة العجوز إلى شرق آسيا وغيرها من الأقاليم، ليجبر الاستخدام النووي الأمريكي ضد اليابان المجتمع الدولي للتفكير بجدية هذه المرة للبحث عن وسائل أكثر قوة واشد صلابة لحفظ السلم والأمن الدوليين، فانبثقت من رحم ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية منظمة الأمم المتحدة والتي أصبحت نواة للانتشار الدولي ثم العالمي [*] تحت هدف واضح العنوان هو (حفظ السلم والأمن الدوليين) ولتعمل بكل جهودها على تعزيز هذا المفهوم والتي ساعدت في أحيان كثيرة على تحقيق هذا الهدف وأحبطت في أحيان أخرى، بل ووُظِفت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتكون أداة تخدم أهداف هذه الدولة الكبرى.

ومع دخول مرحلة التعايش السلمي في الحرب الباردة، وازدياد العلاقات الاقتصادية الدولية تشابكاً ظهر فاعل دولي جديد صار لدوره في العقود اللاحقة تأثير يفوق دول بعينها وهو الشركات متعددة الجنسيات التي تزايدت مكانتها بفعل إجمالي إيراداتها التي بلغت حتى أواخر القرن الماضي حوالي (11378) تريليون دولار وهو مبلغ يعادل 45% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم آنذاك، أما أصول هذه الشركات فقد بلغت في نفس التاريخ نحو (2،32) تريليون دولار، وعدد العاملين بها (2،35) مليون

(*) من الضروري التنويه إلى الفرق بين الجوانب الدولية والجوانب العالمية، فالجوانب الدولية هي تلك الإجراءات والممارسات والتفاعلات التي تكون ذات علاقة بالممثلين الرسميين للدول (الحكومات)، أما الجوانب العالمية فهي تلك التي تصل إلى ما دون الصفة الرسمية للدول أي التفاعلات الدولية ذات التأثير الشعبي الداخلي. للمزيد من التفاصيل ينظر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، (ابو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014)، ص – ص 103 – 117.

عامل، وصافي أرباحها نحو (4،323) مليار دولار، وتستحوذ في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة العالمية، ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. [1]

وبدخول المجتمع الدولي الربع الأخير من القرن الماضي والذي كان محصلة آثار حركات التحرر الوطني وصولاً إلى تزايد آثار العولمة الاقتصادية والثقافية، برز تأثير الفاعل الرابع دون مستوى الدول والذي أخذ صوراً متعددة كالحركات التحررية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع الدولي، التي وإن لم تصل إلى مستوى الدولة في التأثير الدولي إلا أن نشاطاتها وسلوكها كان له اثر واضح في البيئة الدولية وأسهم هذا النشاط والسلوك في توجيه اهتمام المجتمع الدولي لقضايا مهمة في أحيان والتدخل في أحيان أخرى، وبذلك ارتكزت التفاعلات الدولية خلال القرن العشرين على حركة الفواعل الأربع أنفة الذكر.

قضايا العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين

انشغل المجتمع الدولي خلال القرن الماضي بأحداث تطورت بمرور الوقت وأخذت طابع التهديد شيئاً فشيئاً حتى أصبحت قضايا تحضى بأولويات قصوى لصناع القرار العالمي، ومع أن هذه القضايا قد تعددت وأخذت صوراً شتى لا مجال لذكرها هنا بالتفصيل، إلا أننا سنركز على أبرزها وفقاً للآتي:

1. **الأمن الجماعي**

أخذت هذه القضية تحضى بإهتمام بالغ في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، من اجل الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاتها وتبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات وتدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير تلك، ونظام الأمن الجماعي لم يكن يبغي إلغاء الاختلافات والتناقضات القائمة في

---

(1)د. كريم نعمة، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم إنسانية، (جامعة فيليكو ترنفو: كلية التجارة)، نسخة الكترونية.

مصالح الدول وسياساتها، وإنما ينكر العنف المسلح كأسلوب لحلها، ويركز بدلاً من ذلك على الوسائل والأساليب السلمية.

إن نظام الأمن الجماعي قام على أن أكثر القوى الضاغطة والمؤثرة في ردع العدوان في المجتمع الدولي، لا تتحقق بالاحتكام إلى المنطق أو الأخلاقيات وإنما بوضع العدوان في مواجهة قوى متفوقة عليه، فهذا التفوق هو الذي ينتج آثاراً رادعة تضمن الإبقاء على الوضع القائم دون تغيير، ونظام الأمن الجماعي يقوم على ردع العدوان أياً كانت مصادره وأياً كانت القوى التي تتحرك في إطارها، وبذلك فإنه لا يستهدف مصادر محددة بالذات أو تقييد بعض الدول دون البعض الآخر، وإنما يرمي إلى معاقبة أي دولة تلجأ إلى الاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية.

2. **التسلح غير التقليدي**

مثّلت مشكلة التسلح غير التقليدي مشكلة معقدة في العلاقات الدولية منذ القرن الماضي حتى الآن، وازدادت خطورة هذه القضية بعد ما وصلت إليه القدرة التدميرية لأسلحة الحرب الحديثة لاسيما الأسلحة النووية والصاروخية. لقد اتجه المجتمع الدولي إلى السعي نحو تخفيض الجزئي أو التخلص التام من الأدوات المادية والبشرية التي تساعد على ممارسة العنف المادي في العلاقات الدولية، لتزايد المخاوف من الفظائع التدميرية للحرب النووية والاعتقاد العام بأن سباق التسلح يأتي في طليعة المؤثرات التي تضغط في اتجاه زيادة حدة التوتر والتأزم في العلاقات الدولية، وان ذلك كله قد خلق رغبة دولية عامة في السلام نظراً لما يمكن أن يحققه من فرص أفضل في الأمن والاستقرار والتنمية لكل الدول. كما أن الأخطار الناتجة عن عدم تنظيم سباق التسلح بموجب اتفاقيات دولية عامة بكل ما يمكن أن ينجم عن ذلك من فوضى في إنتاج واستخدام وسائل العنف المسلح في العلاقات الدولية قد ازدادت أهمية في ظل ضغط النزاعات القومية واعتبارات السيادة الوطنية على سلوك الدول إزاء مشكلة نزع السلاح، والاختلاف حول المعدلات التي يتم وفقاً لها نزع السلاح أو تحديده.

3. حقوق الإنسان

سعى المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان وحقوقه السياسية داخل الدول، حتى أصبحت قضية احترام هذه الحقوق ليست من الشؤون الداخلية التي تحتكرها الدول. وهكذا فأن مفهوم الحماية الدولية كان نتاج ظروف دولية وإقليمية، تنازعتها في ذلك الوقت المصالح الوطنية والدولية، وما كان لهذا النزاع من اثر على فاعلية الحماية الدولية ذاتها. وشهدت سبعينات القرن الماضي إدخال حقوق الإنسان في المسار الرئيسي للسياسة الخارجية متعددة الجوانب والثنائية، وبدأت الولايات المتحدة ودول أوروبية في أخذ مسألة ممارسة حقوق الإنسان بعين الاعتبار في سياساتها المتعلقة بالمساعدات، وأدخل الاتفاق النهائي لهلسنكي عام 1975[*] بصراحة مسألة حقوق الإنسان ضمن المسار الرئيسي للعلاقات الأميركية – السوفياتية، كما شهدت هذه المدة بروز المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان كقوة سياسية دولية ملحوظة، وقد تمّ الرمز إلى ذلك من خلال منح جائزة نوبل للسلام إلى منظمة العفو الدولية عام 1977 بسبب المساعدات التي قدمتها إلى السجناء السياسيين، بحلول العام 1980، كان هناك حوالي 200 منظمة غير حكومية تعمل في الولايات المتحدة تعالج مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، وكان حوالي نفس هذا العدد يعمل في بريطانيا. شكل بروز منظمات غير حكومية في دول في أفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية تطوراً ذا أهمية مساوية، كانت لهذه المجموعات، بالإضافة إلى أنصار ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، أهمية في التأثير على السياسات القومية والدولية لحقوق الإنسان. وبحلول منتصف الثمانينات، كانت معظم الدول الغربية قد وافقت على وجوب أن تُشكّل مسألة حقوق الإنسان

(*) وقعت اتفاقية هلسنكي من رؤساء 35 دولة أوروبية مضافا إليها الولايات المتحدة الأميركية وكندا ومستثنى من الحضور والتوقيع دولة ألبانيا التي كانت تبدو حالة خاصة في شرق أوروبا ومعزولة تماما عن العالم، تناولت الاتفاقية مبادئ تقضي بفض النزاعات بالطرق السلمية وباحترام سيادة جميع الدول وضمان حقوق الأفراد، وفي مجملها مبادئ لا تجيز تغيير الحدود الدولية في أوروبا، أي ترسيخ واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية.

اهتماماً نشـطاً في السياسـة الخارجيـة، وتَحـوّل هـذا الاهـتمام إلى مسـائل تتعلـق بالمراقبـة والتطبيق.

إن الجهود الدولية لتعزيز حقوق الإنسان أصبحت أقوى منذ انتهاء الحـرب البـاردة، وتعززت بإنشاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحـدة التـي كثفـت بدرجـة اكبر عمليـة المراقبـة الدوليـة وأصـبحت طبيعـة وحـدود حقـوق الإنسـان في معظـم الـدول مترسخة بعمق في برامج العمل القومية، ومع انتشار الأفكار الاقتصادية الليبراليـة عـبر نظـام العولمة انتشرت كذلك أفكار أخرى وازداد تأثير المـنظمات غـير الحكوميـة لحقـوق الإنسـان وأنصار هذه الحقوق عبر العالم . إن هذه القضايا الثلاث تعد من ابـرز القضـايا التـي اتجـه صوبها اهتمام المجتمـع الـدولي بالإضـافة إلى قضـايا أخـرى كـما ذكرنـا آنفـاً، وقـد اسـتخدم الأطراف الدوليـة أسـاليب عـدة سـنتعرف عليهـا وكانـت هـذه الأسـاليب هـي السـمات أو الديناميكيات البارزة في السلوك الدولي والعلاقات لدولية خلال القرن الماضي.

ديناميكيات العلاقات الدولية في القرن العشرين

عندما نناقش الأطراف الرئيسة في العلاقات الدولية و قضاياها الجوهرية، فلا بد لنـا من دراسة السلوك الدولي وصوره وأشكاله وتفاعلاتـه والأدوات المسـتخدمة فيـه، لـذا فمـن الضروري التعرف على ديناميكيات العلاقات الدولية في القرن العشرين التي كانت متعـددة وسنركز على أبرزها كما في المحور السابق.

1. **التحالفات العسكرية**

ساد اعتقاد بين أوساط صناع القرار الدولي منذ منتصف القرن المـاضي مفـاده إن الاعتماد على منظمة الأمم المتحدة في موضوع حساس كالأمن القـومي كـان مخـاطرة لا ينصح بالتورط فيها، ومن ثم فقـد بـرزت فكـرة التحالفـات العسـكرية وترتيبـات الأمـن الإقليمي كبديل أكثر فعالية ومقدرة على كفالـة درجـة اكـبر مـن الأمـن للأطـراف التـي تشارك في عضويتها، ولعل ذلك هو السبب في أن المدة التي تلـت انتهـاء الحـرب والتـي كانت الحرب الباردة فيها قد بلغت ذروتها، شهدت نشاطاً دوليـاً هـائلاً في مجـال إقامـة

التحالفات وترتيبات الأمن الثنائية والمتعددة الأطراف، وبشكل لا نجد له مثيلاً في أي مرحلة سابقة من تطور العلاقات الدولية.

2. الحروب

إن الكثير من المواثيق الدولية تحظر اللجوء إلى القوة المسلحة في العلاقات الدولية، وتنظر إليه على انه عمل غير مقبول ولا يمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب على استخدام القوة أو التهديد بإستخدامها، وعلى الرغم من أن دولاً كثيرة في العالم أطراف في هذه المواثيق والمعاهدات الدولية، إلا أن الاعتماد على القوة المسلحة كأداة في السياسة الخارجية للدول كان من النشاطات الأكثر فاعلية في القرن الماضي والتي لم تستطع المنظمة الدولية أو القانون الدولي من كبح جماح الدول في تحقيق مصالحها بإستخدام هذه الأداة.

3. توازن القوى

لما كان الطابع المميز للعلاقات الدولية للصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، جاءت فكرة تطبيق نظام توازن القوى كفكرة جوهرية لضبط السلوك الدولي، وترتب على ذلك انه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم ساحق في قواها، فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع بالدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور وائتلافات قوى مضادة بما لا يسمح للدولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة، ومن هنا يحقق توازن القوى اثرين مهمين يتعلق أولهما بحفظ السلم الدولي، بينما يتعلق الآخر بحماية استقلال الدول الأعضاء في هذه المحاول والتكتلات. إن مبدأ توازن القوى كان من التفاعلات بارزة الأهمية خلال القرن الماضي من خلال إتباع سياسات توازن القوى

التي تراوحت بين سياسات (فرق تسد، التعويضات، التسلح، التحالفات، المناطق العازلة، التدخل، . . . الخ). [1]

العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين

بعد أن تعرفنا على واقع العلاقات الدولية في القرن العشرين، فإن القدرة الذهنية قد تهيأت لإستيعاب المتغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين والنظر إليها كعلم من زاوية المتغيرات التي أفضت إلى تكوين الصورة الحالية لهذا التخصص، وكما سندرج أدناه فإن تركيزنا سينصب على الأطراف الفاعلة والقضايا الرئيسية والديناميكيات كما ورد آنفاً.

أطراف العلاقات الدولية في القرن العشرين

لا تزال الأطراف التي ظهرت في القرن الماضي مستمرة في أحداث التأثير الدولي، إلا إن الأوضاع الدولية حتى منتصف الربع الأول من هذا القرن تدل على بروز فواعل جديدة تعادل في تأثيرها الدولي بعض تلك الفواعل التقليدية، ومن أبرزها:

1. الفواعل غير الشرعيون

يمكن القول إن مجموعات مسلحة وأخرى للجريمة المنظمة باتت تحدث تأثيراً كبيراً في العلاقات الدولية، ومن ذلك جماعات القاعدة المنتشرة في من المغرب العربي حتى شبه القارة الهندية ومثيلاتها في التشدد ووليدتها الأبرز ما يسمى بـ (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش) وان هذه الجماعات تشكل اليوم فاعلية منتشرة في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا – بإستثناء شرق آسيا واستراليا وأمريكا اللاتينية التي لم نرى نشاطاً يذكر – ولما كانت فاعليتها تغطي أربع قارات فإن نشاطها هذا – وان كان غير شرعياً – فإنه يفوق نشاط بعض ابرز الفواعل التقليديون كالمنظمات الإقليمية والدول المتوسطة.

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، ط5، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص – ص 267 – 277.

وفيما يتعلق بجماعات الجريمة المنظمـة[*]، فقـد سـجل نشـاطها ارتفاعـاً كبـيراً منـذ الأعوام الأولى للقرن الحالي، إذ شكلت تجارة المخدرات أكبر تجارة غير شرعية عـلى المسـتوى العالمي وثالث اكبر تجارة عالمياً بعد تجارتي النفط والسلاح، بينما جاءت تجارة الـبشر (التـي تشمل العبودية وتجارة النساء وتجارة الأعضاء البشرية) ثاني أكبر تجارة غير شرعية والرابعـة عالمياً، وان هذه الجماعات ذات الأبعاد العابرة للقومية أصبحت ايضاً واحـدة مـن الفواعـل الدوليون في القرن الحادي والعشرين.

2. **المواطن العالمي**[1]

أسهم التقدم التكنولوجي في تطور هذا الفاعـل مـن غـير الـدول مـن خـلال تطـوير وسائل الإعلام بكل أنواعها بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعـي التـي مكنـت الفـرد مـن تنظيم شبكات افتراضية الكترونية يدير عبرهـا مجـاميع بشريـة مـن خلـف شاشـات صغيرة والتي بدورها ساهمت في تطوير الفرد وخصوصا بعد أن أصـبح العـالم قريـة صـغيره لجعـل الفرد متيقن بكـل مـا يجـري عـلى الصـعيد الـداخلي لمجتمعـه والصـعيد الخـارجي وكـذلك ساعدته في معرفة القضايا العالمية المشتركة، إذ لا يقل دور شبكات الانترنت الاجتماعية التي ساهمت في جعل التأثيرات تعبر الحدود، ولهذا نجد المواطن يسير على خطى عالمية والتـأثير والتـدخل بالأحـداث العالميـة للقضـايا المشـتركة ليـبرز كفاعـل دولي جديـد ذا تـأثير داخـلي وخارجي.

(*) يعد نشاط الجريمة المنظمة من اخطر النشاطات غير الشرعية بعد الإرهاب، ويقصد بها إي فعل قائم على التربّح بشكل غير شرعي ويمتلك تنظيم عـالي المسـتوى مـن التنسـيق بـين الجماعـات عـابرة الحـدود وتبادل الخبرات والشبكات عالية السرية، ومن أبرزها تجارة المخدرات والتهريب والاتجار بالبشر وغسـيل الأموال.

(1) كوثر الياسري، الفواعل من غير الدول في العلاقات الدولية، شبكة الحـوار المتمـدن الالكترونيـة، العـدد 4802 في 2015/5/10.

3. المؤسسة الدينية

كان الدين ولازال يمثل الدور الأساس في تسير الأمور وخصوصا في الدول التي تعتمد عليه في تسيير شؤونها السياسية بل وتستمد قوانينها ودساتيرها منه، وقد اتخذت الكثير من الدول وخصوصا الدول الكبرى عقيدتها الدينية كجزء من سياساتها الخارجية للتأثير على باقي الدول التي تحمل نفس العقيدة . إن المؤسسات الدينية دخلت كفاعلاً بارزاً في العلاقات الدولية، ذلك لما تمتلكه من سلطان على مجموعات ليست بقليلة من الأفراد الذين ينتمون إلى العقائد الدينية المختلفة، فتمارس المؤسسات الدينية مثل الفاتيكان والمرجعيات الدينية الإسلامية وغير الإسلامية الدولية والمحلية سلطانها في تحديد توجهات الأفراد العقائدية وحتى السياسية والاجتماعية والتي ربما تتعارض مع سياسات الدولة وتوجهاتها مما يؤدي إلى حدوث صدام في اغلب الأحيان رغم انه غير معلن بين هذه المؤسسات داخل الدول والدولة نفسها، فقد أصبحت بعض هذه المؤسسات ذات نفوذ كبير داخل الدول إلى تعتمد على الدين في كثير من شؤونها الداخلية.

4. العالم الافتراضي

بات استخدام الوسط الافتراضي لإدارة مجموعة من الأفراد و توجههم باتجاه معين عبر التأثير المباشر أو غير المباشر من خلال تشكيل آراءهم بواسطة جملة من الأدوات الالكترونية و الوسائط المعنوية التي لها آثار مادية على ارض الواقع ذا أهمية كبيرة في التفاعلات الدولية، ويسمح هذا العالم لأي شخص يمتلك القدرة على أن يؤثر على مجموعة من الأفراد و توجههم في الاتجاه الذي يريده عبر الوسط الالكتروني ومن ابرز ادوار هذا الفاعل انطلاق (الربيع العربي) الذي كان له أثر كبير في عملية التعبئة والتحشيد والدعم والضخ الكبير للأفكار وإدارة الرأي العام و التفاعل عبر هذا الوسط الالكتروني الجديد. إن هذه الأطراف الجديدة تتفاعل بوتيرة عالية مع الأطراف التقليدية لتعكس لنا صورة العالم في القرن الحادي والعشرين، على أن نتذكر

إن هذه التفاعلات قد تظهر فواعل أخرى من المحتمل أن تكون أكثر فاعلية خلال العقود القليلة القادمة.

قضايا العلاقات الدولية غير التقليدية في القرن الحادي والعشرين

لا شك أن العالم يتغير، وتتغير معه مؤثراته الدافعة والكابحة على حد سواء، وهذه بدورها توجه اهتمام العالم نحو قضايا جديدة قد ارتفع مستوى تأثيرها وتبعد الاتجاه نحو القضايا التي ضعف تأثيرها أو التي صار تأثيرها اقل من تلك الجديدة. على إن منظمة الأمم المتحدة قد أطلقت مع بداية الألفية الجديدة – في محاولة منها لان تجذب الاهتمام العالمي – قضايا جوهرية عدّتها من ابرز القضايا التي ينبغي على المجتمع الدولي الاهتمام بها لبناء سلم وأمن عالميين ذا استدامة(*)، إلا أن أحداث 11 سبتمبر عام 2001 قد أعلنت عن بدء قائمة جديدة من الاهتمامات العالمية سنبحث فيها على النحو التالي.

1. الإرهاب

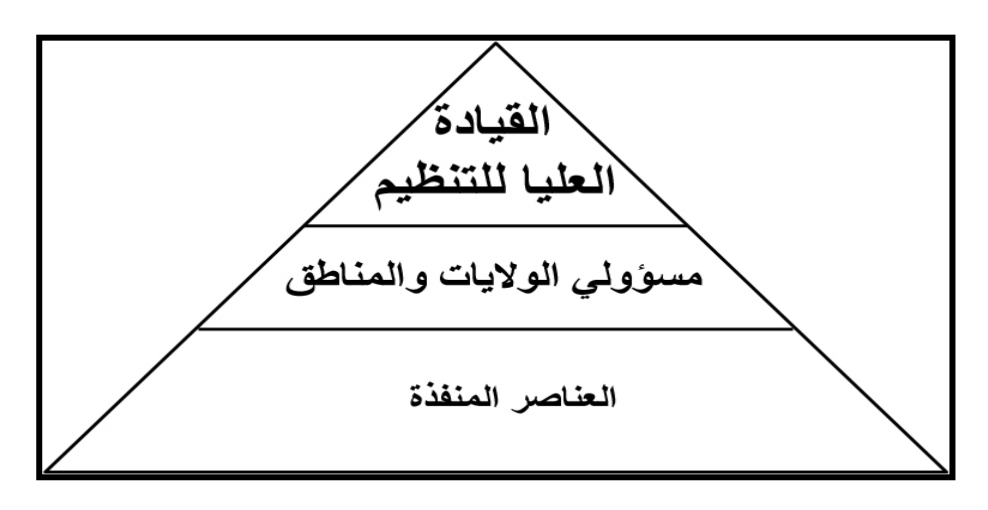
شكّل الإرهاب قضية لا يستهان بها خلال الربع الأخير من القرن الماضي، إلا انه سجّل حضوراً فاعلاً منذ مطلع القرن الحالي كقضية بالغة الأهمية

(*) إدراكا منها للحاجة إلى مساعدة الشعوب الفقيرة بصورة أكبر، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية. وتسعى هذه الأهداف إلى تحفيز التنمية من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أكثر بلدان العالم فقرا. وتنبثق الأهداف الإنمائية للألفية عن أهداف إنمائية أخرى تم إرساؤها رسميا في قمة الألفية لعام 2000، والتي حضرها جميع قادة العالم واعتمدوا إعلان الأمم المتحدة للألفية حيث تم الإعلان عن الأهداف الثماني. وانبثقت = الأهداف الإنمائية للألفية عن الفصول الثماني لإعلان الأمم المتحدة للألفية والموقع في سبتمبر 2000 وتتألف من ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشرا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. والأهداف الثمانية التنموية للألفية هي القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تقليل وفيات الأطفال، تحسين الصحة النفاسية، مكافحة الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى، كفالة الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

والخطورة. ويتبين تأثير الإرهاب في العلاقات الدولية من خلال التجليات الواضحة التي ينتجها الإرهاب في العلاقات الدولية، كاختلال التوازن بين القوى، وظهور المعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا الشعوب. ولا يقف الشعور العالمي بضرورة مكافحة الإرهاب فيما يحصل بمنطقة الشرق الأوسط منذ احتلال العراق عام 2003 حتى اليوم فحسب، بل يتركز في تحول الإرهاب - لاسيما جماعات القاعدة والجماعات المرتبطة بها - من جماعات ذات صفة تحررية إلى مافيات استخبارية دولية وما تتمتع به هذه المافيات من قدرة على الوصول إلى قلب العالم المتقدم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولنا في التجربة العراقية خير دليل على ذلك، إذ يمكن تقسيم المجاميع التي تشكّل القاعدة ووليدتها(الدولة الإسلامية في العراق والشام - داعش)إلى فئات ثلاث :

الشكل (2)

البنية الفاعلة لجماعات القاعدة ووليداتها



الشكل من إعداد الباحث

يمكن القول أن فئة العناصر المنفذة بغالبيتها هي تلك العناصر المغرر بها والتـي قـد تعرضت إلى الاضطهاد والإقصاء طبقاً للمعادلة الآتية (ظلم + جهل + بيئة مناسبة = ارهابي) والتي لم تجد من سبل أمامها للتعبير عن حقوقها سوى الانخراط في المجاميع الإرهابيـة ظنـاً منهم أن ما يقومون به هو مبتغى الإله مستندين بمـا يـدس مـن سـوء اسـتخدام للآيـات في القـرآن الكـريم وغـيره مـن الكتـب السـماوية لإرضـاء الشـعور بالعدوانيـة المتولـدة لـديهم بإعتبارها عمل مستحب، بل أن اغلب هؤلاء عند إقدامهم على تفجـير أنفسـهم عـلى سـبيل المثال فإنهم يكونوا على قناعة تامة بأن ما يقومون به هو جهاد في سبيل اللـه وان مثـواهم الجنة. أما فئة مسؤولي الولايات والمناطق فهم من بعض الوجهاء الإجتماعيـين أو السياسـيين أو العسكريين الذين فقدوا فرصة الانخراط في البيئة الجديدة تحت عناوين الإقصاء السياسي وغيرها، وليس لديهم الاستعداد بالتضحية، فإستغلوا ما يحضون به من وجاهـة وتـأثير عـلى الفئة الأولى وراحو مستفيدين مما يحضون به من دعم لتعويض ما افتقدوه ليكونـوا حلقـة الوصل بين الفئة الثالثة والفئة الأولى. وفيما يتعلق بالفئة الثالثة، فهم مـا يمكـن أن يصـطلح على تسميتهم بعلم المخابرات بـ (المصادر المجنّدة للشبكات)، وهم أفراد يمتلكـون مهـارات استخبارية عالية المسـتوى فطريـاً أو تـدريبياً، تجعـل مـنهم ذوي قـدرة عاليـة عـلى الإقنـاع والتأثير الكبيرين في جمع الفئة الثانية والتنسيق معهـم بشـكل يتـيح لهـم تشـكيل شـبكات متعددة من العناصر العاملة معهم، ولما كانت هـذه الفئـة تتمتـع بهـذه القـدرة فهـم مـن حيث العدد قليلون جـداً وبالتـالي تحولـوا إلى أداة تعـرض خـدماتها لمخـابرات الـدول التـي تستفيد من مجريات الأحداث كما يفعل القاتل المأجور، وهذا الأمر يفسر لنا ما نراه تناقضاً في بعض الأحيان عندما نرى عملاً ارهابيـاً لجهـة مثـل القاعـدة في زمـان معـين يخـدم جهـة محددة وبعده نشاهد عملاً آخر لنفس الجهة ولكن في زمان آخر ويخدم جهـة تكـاد تكـون متصارعة مع الجهة الأولى، مما حـوّل هـذه الجماعـات إلى مافيـات دوليـة تتجـاوز مسـتوى التجارة والأموال إلى مستوى السياسة ومستقبل الترتيبات الإقليمية والدولية.

إن هذا الأمر لا يسري على العراق وسوريا والتي بلغ اهتمام المجتمع الدولي بقضية الإرهاب ذروته من إعلان ما يسمى بـ (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش) دولته على مناطق تمتد بين هتين الدولتين في النصف الأول من عام 2014، بل يصل إلى أوروبا التي عانت ايضاً من هذه القضية بعد استهدافها في باريس وبروكسل ولندن مرات عدة على أيدي جماعات ترتبط بهذا التنظيم، ليكون الإرهاب واحدة من ابرز القضايا ذات الاهتمام المشترك في القرن الحادي والعشرين.

2. تحدي الدول الفاشلة

عندما لفت الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) انتباه المجتمع الدولي إلى دول (محور الشر) المتمثلة بالعراق وإيران وكوريا الشمالية كدول تهدد الاستقرار الإقليمي، ربما لم يكن يتوقع بعد زوال نظام الأولى – حتى مع بقاء النظم السياسية للثانية والثالثة – إن استشعاره للتهديد القادم من هذه الدول سيتحول نحو تهديد جديد نابع من فشل الدول في إدارة مجتمعاتها بعد عامين فقط من احتلاله للعراق. ويقول المفكر الاستراتيجي الأمريكي فرانسيس فوكوياما "لقد كان من واجب المجتمع الدولي وليس فقط من حقه التدخل لحماية مواطني الدول الفاشلة وإنقاذهم من بطش حكامهم في التسعينيات، متجاوزاً بذلك مبدأ السيادة الوطنية بإسم حقوق الإنسان الأعم والأشمل، وبالتالي إذا كان من حق وواجب الغرب التدهل لحماية الآخرين لأسباب إنسانية، فمن حقه وواجبه التدخل للدفاع عن نفسه وحماية مواطنيه لأسباب أمنية . . إن أحداث 11 سبتمبر أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك إن أزمات الدول الفاشلة تشكل اليوم تهديداً امنياً جدياً للدول القوية والغنية، ومع ازدياد خطورة هذا التهديد نتيجة توفر أسلحة الدمار الشامل وقدرة الإرهابيين على الوصول إلى قلب العالم المتقدم، لا يستطيع الغرب الاستمرار في تجاهل تلك الأزمات واعتبارها مجرد مشاكل محلية في عالم قصي ومتخلف لم يدخل التاريخ بعد . . إن من حق وواجب الغرب اليوم التدخل لنزع السيادة عن الدول الفاشلة وتولي حكمها نيابة عن المجتمع الدولي ضمن مفهوم جديد للسيادة المشتركة إما مباشرة عن طريق التدخل العسكري

– كما في أفغانستان والعراق – أو بشكل غير مباشر عبر عمليات بناء الدولة بمساعدة المنظمات الدولية ووكالات الغوث ومجتمع الدول المانحة للمساعدات ومختلف المنظمات غير الحكومية". [1]

إن الدول الفاشلة بإعتبارها مصدراً لإنتاج الإرهابيين وزعزعة الاستقرار الإقليمي تعد اليوم واحدة من القضايا المهمة الأخرى للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

3. مسؤولية ضبط الأسلحة

عندما كانت مسألة نزع السلاح غير التقليدي والرقابة عليه أمراً ذا أولوية بالنسبة للقوى الفاعلة في القرن العشرين نظراً لقدرتها التدميرية الهائلة، تبرز في عالم القرن الحادي والعشرين هذه القضية ولكن لجميع أنواع الأسلحة وليس فقط الأسلحة غير التقليدية،ففي الوقت الذي تستمر فيه الدول المتقدمة – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – في تطوير نظم أسلحة أكثر تطوراً واشد فتكاً وأصوب دقة في الوصول إلى الأهداف، نجد أن كثيراً من المقاتلين غير النظاميين يعتمدون على أسلحة بسيطة يمكن أن يكون لها نفس القدرة التدميرية، مما يجعل وضع أسلحة الدمار الشامل موضع تساؤل.

فصحيح إن الأسلحة غير التقليدية تشكل تهديداً جدياً وتحتاج لإمكانيات فكرية ومادية وتكنولوجية عالية المستوى لإمتلاك جزءاً منها، إلا أن نزاعات اليوم أثارت قضية المسؤولية المترتبة على من يقوم بإستخدام الأسلحة سواء كانت تقليدية أم غير تقليدية، من حيث طرق الوصول إلى الأهداف وأساليب الاستخدام، إذ أن عالم اليوم لا يستدعي بناء برامج مكلفة للغاية من اجل إنتاج أسلحة رادعة للدول، فمجموعة محلية صغيرة من المقاتلين المدرّبين تدريباً جيداً تتمتع بقدرة ومرونة عاليتين للوصول إلى الأهداف تتيح سهولة استخدام أسلحة بسيطة على عكس ما يستخدمه

(1) نقلاً عن: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، (الرياض: العبيكان للنشر، 2007)، ص ص 15 – 16.

جندي أجنبي يمتلك سلاح متطور، إذ أن هذه المجموعة كفيلة بإحداث تأثير بالغ في الدولة المستهدفة من خلال قدرتها العالية على الوصول والتخطيط والتصنيع الموضعي البسيط للأسلحة كالسيارات المفخخة والعبوات والأحزمة الناسفة، وان عملية استهداف واحدة كفيلة بمعادلة قدرة صاروخ متطور عالي الدقة مع فرق التكاليف.

إن عملية ضبط الأسلحة وتحجيم قدرة الجماعات الصغيرة على أحداث مثل هذا التأثير أصبح يشكل أيضاً قضية ذات أولوية عالية للمجتمع الدولي نتيجة ما عانت منه المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء من جراء هذه الأعمال لجماعات غير مسؤولة تمتلك أسلحة بسيطة ولكن بقدرة تأثيرية عالية.

إن هذه القضايا – إضافة لقضايا أخرى لا مجال لذكرها بشكل تفصيلي في هذه الدراسة – تشكل ابرز القضايا التي تسترعي الاهتمام الدولي في اقرن الحادي والعشرين، لاسيما مع وجود ديناميكيات فاعلة وبالغة التأثير في الوقت الحاضر، فما هي هذه الديناميكيات.

ديناميكيات العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين

تندرج تحت هذا العنوان متغيرات متعددة تعد المحرك الفعلي للأحداث والاهتمامات في القرن الحادي والعشرين، ومن ابرز هذه المتغيرات.

1. الهجرة الدولية

تنشغل دول الشرق والغرب على المستويين الرسمي والشعبي بموجات المهاجرين المتدفقين من مناطق مختلفة من العالم وخصوصاً سوريا والعراق وأفغانستان والصومال بإتجاه الاتحاد الأوروبي عبر محطات مركزية (تركيا، حوض المتوسط وشمال روسيا) هرباً من الحرب والإرهاب والفقر وانعدام سبل العيش الكريم، ومن الناحية الواقعية، عندما يتجه الإنسان صوب هدف منشود وتكون نسبة الموت الحتمي في مسيرته نحو هذا الهدف عالية جداً فعلينا أن ندرك أن هذا الإنسان قد فقد أي ارتباط له مع موطنه الأصلي وقد حسم أمره بالبحث عن الحياة حتى عبر طريق الموت مع انقطاع آخر خيط من حبل انتماءه الوطني، ففي صيف عام 2015 عانت اليونان من

تدفق غير متوقع للاجئين، ومع تصاعد الضغط وعدم استجابة الدول الأوروبية، لاسيما مع (ادمان) اثينا على المساعدات الدولية وتوقع أن يشكل هؤلاء المهاجرين ضغطاً اقتصادياً متصاعداً، اتخذت اليونان خطوات عشوائية من اجل التخفيف من هذا الضغط إما بفتح الطريق لهم باتجاه باقي دول الاتحاد الأوروبي أو بإعاقة وصولهم إلى جزرها، فقد ذكرت تقارير صحفية إن خفر السواحل اليونانية قام مرات عدة بتعطيل محركات القوارب القادمة بإتجاه جزيرة ليسبوس من اجل إرغام هذه القوارب على الاندفاع بتأثير حركة المياه بإتجاه المياه الإقليمية التركية، مما يدفع المهاجرين إلى القفز في المياه سعياً منهم لإنتشالهم من قبل خفر السواحل اليونانية كون واجبهم يحتم عليهم ذلك، إلا أن هذه الطريقة قد أودت بحياة الكثير من المهاجرين.

وخلافاً للاعتقاد السائد إن اغلب موجات الهجرة تأتي بتشجيع من الدول الأوروبية لحاجتها إلى الشباب، فإن اغلب الاعتقاد يدور حول الالتزامات الإنسانية لهذه الدول في تجسيدها للديمقراطية واحترام مبادئ حقوق الإنسان، لاسيما أن هذه الموجات قد لامست مشاعر الرأي العام الأوروبي والعالمي، فقد أعلن نائب رئيس المفوضية الأوروبية فرانس تيمرمانز في الرابع من أيلول عام 2015 إن أوروبا أمام لحظة الحقيقة في التاريخ الأوروبي، بالمقابل أعربت منسقة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني إن مصداقية أوروبا على المحك، وان التعامل مع أزمة المهاجرين سيحدد مستقبل أوروبا، فأوروبا الغنية وأوروبا الصحيحة لابد لها أن تكون ملجأ آمناً لهؤلاء المهاجرين.

وعلى الرغم من رفض بعض الدول لاستقبال لاجئين، فإن ذلك لا يعد بالضرورة إنكارهم للمبادئ الإنسانية التي انبتت عليها أنظمتهم السياسية، بل في اغلب الأحيان يلعب عنصر المبادرة دوراً مهماً في هذه المسألة، فترى صناع القرار ينتظرون أن تبدأ دول أخرى معنية بإظهار التزاماتها لتحذو حذوها وهذا ما نراه في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، عندما أعلن رئيس الوزراء الاسترالي توني أبوت عن عدم قبوله استقبال لاجئين سوريين، مشيراً إلى أن بلاده قد أوفت بالتزاماتها تجاه

مسألة اللجوء وعلى الدول الأخرى أن تحذوا حذو استراليا وان تفي بما عليها من التزامات.

إن هذه المسألة تعد محركاً جديداً للمجتمع الدولي في تبني سياسات جديدة وأحداث عملية تغيير، فاستراتيجياً يمكن القول أن دول كبرى قد أسهمت في رفد ما يسمى بتنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام - داعش) بموارد بشرية سعياً منها للتخلص منهم وإبعاد أخطارهم عن أراضيها وفقاً لمبدأ (دفع الأشرار إلى الخارج)، إلا إن تدفق (350) ألف مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي في أشهر قليلة من عام 2015 قد يشكّل تهديداً امنياً على دوله، ومن المحتمل كثيراً أن تكون بريطانيا قد استشعرت الانعكاسات المستقبلية على الأمن الأوروبي، مما سيدفعها على الأرجح إلى إحداث متغيرات جديدة في منطقة المشرق العربي لصالح تحقيق الأمن والاستقرار والحد من تدفق مهاجرين جدد ولو على المدى المتوسط، إذ أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون "إن بريطانيا ليست لديها مشكلة في توسيع نطاق استقبالها لمهاجرين جدد ولكن ينبغي على المجتمع الدولي أن يعالج المشكلة جوهرياً والقضاء على أسبابها"، وهذا يعني أن المقصود هو استقرار منطقة المشرق العربي وتحقيق نتائج ايجابية على حساب ما يسمى بتنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام - داعش).

2. (ايقنة) السياسة الخارجية

للدول سمعة داخلية وخارجية، تتشكل نتيجة سلوكها في هذين المستويين، إن كانت عدائية أو سلمية، منفتحة أو منغلقة، عادلة أو ظالمة، متعاونة أو متصارعة أو متنافسة. وهذه السمعة بوصفها مصطلح تجريدي، يدركها الإنسان بالانطباعات والتصورات التي يكونها نتيجة أفعال وسياسات وأقوال هذه الدولة أو تلك.

ويتزايد الاهتمام بموضوعة الصورة الذهنية وأهميتها في العلاقات الدولية ونجاح السياسة الخارجية للدولة، نظراً للقيمة الفعّالة التي تؤديها في تشكيل الآراء وتكوين الانطباعات الذاتية وخلق السلوك الايجابي للدول الأخرى تجاه الدولة، وأصبح تشكّل هذه الصورة هدفاً اساسياً تسعى إليه معظم الأمم المتحضرة أو الدول

السائرة في طريق التنمية الديمقراطية خدمة لأهدافها ومصالحها القومية العليا، إذ أصبحت الدول المتقدمة تولي أهمية عالية لدراسة وقياس صورتها الذهنية المتكونة في أذهان الدول الأخرى، بما يتناسب مع خلق بيئة ملائمة لتقبلها سعياً لتعزيز إمكانياتها وتسهيل الظروف المساعدة على تحقيق أهدافها القومية.

إن العمل في هذا المجال يسهم بشكلٍ فاعل في دعم جهود الدولة على الخروج من الصورة السلبية إلى الصورة الايجابية، لا سيما للدول الواقعة في أقاليم ساخنة أو تشهد اضطرابات أمنية كبيرة، مما يضمن لها الدعم المعنوي الذي يتجسّد بتحسن علاقاتها مع الدول الفاعلة في المجتمع الدولي. إن إهمال ما يدركه الآخرون – افراداً كانوا أم دول – يجعل الدولة المعنية تتنازل عن جانب مهم من جوانب قوتها الخارجية، إذ أنها في هذه الحالة تترك نفسها مفتوحة أمام الدول الأخرى ليشكّلوا ما يتناسب مع مصالحهم والذي يفضي بالضرورة إلى تقاطع ذلك مع مصلحتها الوطنية.

وكانت الثورة التكنولوجية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة قد مرت بموجتين اثنين، وكل من هتين الموجتين كان لها اثر نسبي في تصاعد ارتباط العلاقة بين السلطة بالمجتمع، سواء كان في العالم المتقدم أم في العالم النامي، إذ ازدادت حالة تأثير الرأي العام على السلوك السياسي للدولة داخلياً وخارجياً، وهنا يأتي دور (الأيقنة) كهدف بارز تسعى الدول إليه. إن أصل كلمة (ايقونة – icon) جاء من اعتبارات دينية حيث ترمز إلى صورة القدس عند المسيحيين أو تمثال لشخصية دينية تتمتع بالقداسة، وسرعان ما استعيرت في علوم الحاسبات لتدل على الرمز الذي يشير إلى ملف أو مجلد أو أداة يتم من خلالها الوصول إلى المكان المنشود.

وإذا ما جلبنا هذا المصطلح إلى علم السياسة، فإننا نجد أن الكثير من الدول في عالم القرن الحادي والعشرين بدأت تعمل ومنذ وقت مبكر لتكون رمزاً يحتذى من قبل الدول الأخرى اعتماداً على القوة الناعمة أو الذكية وتحول سياستها الخارجية إلى أيقونة تؤثر على بيئتها الإقليمية لتمرير سياساتها وتحقيق مصالحها دونما تكاليف باهضة بشرياً ومادياً ومعنوياً أو الدخول إلى منطقة إقليمية أو ترتيب دولي جديد من

خلال هذه الدولة ومن خلال دورها في المكان المستهدف، وبالتالي يسمح للدولة التـي تتبـع هذا الأسلوب بالإمساك بمفاتيح التغيير أو الاستقرار ارتباطاً بالقوى الكبرى المؤثرة في المجتمع الدولي، ومثال ذلك دولة قطر التي لفتت الاهتمام إليها ولدورها الإقليمـي مـن خـلال إتبـاع سياسة مشابهة لهذا النوع، وتركيا التـي تحولـت سياسـتها إلى فاعـل إقليمـي مبـاشر في كـل الترتيبات الأمنية الحالية.

على أن نجاح هذا النوع من السياسة الخارجية لا يلغي اسـتثماره في تحقيـق السـلم والأمن الدوليين، فمن المحتمل كثـيراً أن يسـهم هـذا النـوع في التـزام دول معينـة بالقـانون الدولي ونبذ أدوات العنف لتحقيق الأهداف والتمسك بأدوات السلم خصوصاً مع ما يجنيـه هذا النوع من مكاسب تفوق النوع الأول.

3. من الفوضى الخلاقة إلى (سازانامي پنك*).

في عام 1983 وافق الكونغرس الأمـريكي بـالإجماع عـلى مشروع برنـارد لـويس الـذي أُطلق عليه اسم حدود الدم يهدف إلى تقسيم دول الشرق الأوسط إلى دويـلات عـلى أسـاس ديني و مذهبي و طائفي. وفي مطلع عام 2005 أدلت وزيـرة الخارجيـة الأميركيـة كونـداليزا رايس بحديث مع صحيفة واشنطن بوست الأميركية، أذاعت حينها عن نية الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية بالعالم العربي والبدأ بتشكيل ما يُعرف بــ (الشرق الأوسـط الجديـد)، كـل ذلك عبر نشر (الفوضى الخلاقة) في الشرق الأوسط عبر الإدارة الأميركية.

وبالفعـل فقـد شـهدت البيئـة الإقليميـة في الشرق الأوسـط تطـورات سياسـية ظهرت منذ مطلع عام 2011، والتي تمثلت في (الربيع العـربي) التـي أحـدثت تغـيرات بنيوية داخلية (كما الحال في مصر وتونس واليمن)، وخارجية إقليمية (كـما الحـال في

(*) كلمة يابانية تعني نجمة اللون الزهري المتموج، وهي عبـارة عـن شـعلة ناريـة تشـكل مركـز قذيفـة الألعاب النارية التي تلتف حولها مئات النجوم الصغار التـي تشـتغل عنـد إضـاءة نجمـة اللـون الزهـري المتموج، لتشكّل فيما بعد صورة جميلة تضيء السماء بأشكال نارية جميلة يستمتع كل من يشاهدها.

سوريا)، وخارجية دولية (كما الحال في ليبيا)، وخارجية عالمية (كما الحـال في دخـول داعـش إلى العراق).

لم يحدث الحراك الشعبي السوري تغـيرات ميدانيـة سياسـية وعسـكرية في الـداخل السوري فحسب، إنما امتدت تأثيراته على حالة استقطاب إقليمي باتت هـي الصـفة العامـة التي تتصف بها منطقة المشرق العربي، إذ كانت هذه التأثيرات هي ذروة تـداعيات احـتلال العراق على بيئته الإقليمية التي أحدثت حالة استقطاب طائفي أسهمت في انقسام المنطقـة إلى محورين رئيسيين مثلت إيران ركيزة المحور الأول الذي اصـطبغ بصـبغة (شـيعية)، فـيما مثلت المملكة العربية السعودية ركيزة المحور الثاني الذي اصـطبغ بصـبغة (سـنية)، وبمـرور الأعوام انجذبت إلى المحورين أعلاه باقي دول الإقليم التـي تقـترب مـن حيـث الآيـديولوجيا السياسية أو العقيدة الدينية أو المصلحة الوطنية مع إحدى ركـائز المحـورين آنفـاً. أن هـذه الفوضى قد تحولت اليوم إلى ما يمكن تسميته بـ (سازانامي بنك)، فـالمتغيرات العنيفـة التـي حصلت خلال عقد ونصف العقد قد رسخت قناعة لدى كثير من شعوب المنطقة بأن الوضع القادم هو أفضل بكثير من الوضع القائم، ولنتذكر على سبيل المثال أن غالبية الدول العربية كانت متمسكة بحدودها القطرية ورافضة لأية حالة اندماج في الوطن العربي الواحد، بل أن الأمر وصل أكثر من ذلك في اندلاع نزاعات حدودية بـين بعـض هـذه الـدول حـول أحقيتهـا بمنطقة جغرافية معينة.

وجغرافية اليوم هي نتاج لفوضى الأمس، ففي العراق تطالب نخبة غير قليلة بـإقليم سني بحجة انه يضمن لهم حياة كريمة أفضل بكثير مـن العـيش في حضـن العـراق الواحـد، وذات الشيء يحصل في مناطق غير قليلة من العالم العربي والشرق أوسطي.

إن هذه التحولات تعد محركات أساسية وجوهرية تنطلق منها الدول في حراكهـا لتشكل صورة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشريـن، وبـذلك نكـون قـد تلمسـنا جزءاً بسيطاً عن طبيعة هذه العلاقات في قرن يعج بالكثير مـن المفاجـآت التـي تحـدث واحدة تلو الأخـرى، والتـي سـتفضي بمـا لا يـدع مجـالاً للشـك لإحـداث تغـيرات بنيويـة

كبيرة في المجتمع الدولي من حيث الاهتمامات والأولويات والأدوات المستخدمة في الوصول إلى الأهداف.

بالمحصلة النهائية، إن صورة العلاقات الدولية اليوم تكشف لنا أن التنافس لم يعد قطبياً أو نخبوياً يهم دولاً دون أخرى، بل إن عالم القرن الحادي والعشرين قد تداخلت شؤونه وتلاشت فروقاته بين الدول والجماعات، فيما تتجه الحدود الجغرافية التقليدية إلى مزيد من الذوبان، وقد تغيرت المفاهيم وتبدلت وفق النسق القيمي الحاكم لهذا النظام من جهة، وبيئة الصراع والتنافس الدولي من جهة ثانية، والظروف أو المتغيرات الحاكمة لهذا الصراع والمحيطة به من جهة ثالثة.

إن العالم اليوم يتجه إلى مزيد من الترابط والتواصل في شتى المجالات، والتدفق والسيولة بين مختلف أرجاء العالم أصبح سمة مميزة لانتقالات رؤوس الأموال والاستثمارات والبشر والأفكار والمعلومات والسلع والخدمات، ومن ثم زيادة مستوى التنافس الشرس بين الاقتصادات حول الاستحواذ على الإمكانيات. إن الاندماج العالمي لم يعد خياراً انتقائياً يمكن الفكاك منه، بل بات التأقلم مع المتغيرات في شتى تجلياتها لاسيما الاقتصادية والثقافية ضرورة تزداد درجة إلحاحها بمرور السنوات، فهذه المتغيرات بدت عصية على الاحتواء وتضعف إمكانيات الدول – مهما كان حجمها – في مقاومتها أو الهروب منها.

الصحوة الإستراتيجية العالمية وتأثيرها على هرمية النظام السياسي الدولي في ماهية الصحوة والصحوة الإستراتيجية

مهند حميد الراوي [1]

مـادة (صـحا) في اللغـة العربيـة تعنـي - إذا وُصـف بهـا الإنسـان - التنبـه والإفاقـة واليقظة. وقد تكون من الصحو، وهو ذهاب الغيم وارتفـاع النهـار، وذهـاب السـكر، وتـرك الباطل. وتعرف الصحوة مـن مقابلها وهــو: النوم أو السكر، يقال: صـحا مـن نومـه أو مـن سُكره، صحواً، بمعنى: أنه استعاد وعيه بعد أن غاب عنه، نتيجة شيء طبيعي، وهو النوم، أو شيء اصطناعي، وهو السكر. والأمم يعتريها ما يعتري الأفراد من غياب الوعي، مـدداً تطـول أو تقصر نتيجة نوم وغفلة من داخلها. أو نتيجة (تنويم) مُسلط عليها مـن خارجهـا. والأمـة الإسلامية يعتريها ما يعتري غيرها من الأمم فتنام أو تُنوم ثم تدركها الصحوة كما نرى اليـوم. ولذا فإن صحوة الأمة تعني: عــودة الـوعي والانتبـاه لهـا بعـد غيبـة. وقـد عُـبِّرَ عـن هـذه الظاهرة في بعض الأحيان: بعنوان (اليقظة) في مقابل (الرقود) أو (النوم) الذي أصـاب الأمـة الإسلامية، في عصور التخلف والركود. وبناءً على التعريف اللُغوي السـابق ممكـن أن نُعَـرِّف الصحوة بأنها: تلك الظاهرة الاجتماعية الجديدة التي تشير إلى تنبه الأمة الإسلامية، وإفاقتها وإحرازها تقدماً مُطرداً في إحساسها بـذاتها، واعتزازهـا بـدينها وفـــي تحررهـا مـن التبعيـة الفكرية والحياتية وفي سعيها للخروج مـن تخلفهـا، وانحـدارها ولقيامهـا بـدورها الحضـاري الخيري المتميز باعتبارها خير أمة أخرجها اللـه لأعـمار الأرض. واصـطلاحا: اليقظـة، تصـيب الفرد أو الأمة، بعد سَنَة وغفلة وتخلف وتراجع.

(1) مهند حميد الراوي باحث دكتوراه علاقات دولية من العراق في تركيا .

مفهوم الهيكلية الدولية والمفاهيم المقاربة

اتسمت الهيكلية الدولية بأهمية جعلتها من المواضيع التي تأخذ اهتمام الباحثين والدارسين حتى كان من هذا الاهتمام ظهور الكثير من المفاهيم المقاربة إليها مثل المجتمع الدولي والتوازن الدولي وغيرها من المفاهيم الأخرى.

اولاً: مفهوم النظام

النظام في اللغة هو التأليف، وضم شيء إلى شيء آخر ويقال نظم الأشياء ينظمها نظماً :أي لفها وضم بعضها إلى بعض [1] وكل شيء قرنته بأخر، أو ضممت بعضه إلى بعض: فقد نظمته[2] . يعد مفهوم النظام من أكثر المفاهيم استخداما في المعارف والعلوم شتى، ولقد ظهر مفهوم النظام لأول مرة في مجال الفلسفة والرياضيات ثم انتقل بعد ذلك على أسس غير دقيقة إلى مجال دراسة المجتمع ابتداءً من القرن التاسع عشر ومع ذلك فقد تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين كي يظهر مفهوم واضح ومتماسك للنظام إما استخدامه في مجال العلاقات الدولية فقد جاء متأخرا. [3] لكن هناك خلط واضح عند بعض الباحثين العرب عند استخدامهم لمصطلح النظام، إذ لا يوجد هناك تمييز واضح بين مصطلح النظام (Order) والنظام (System) والنظام (Regim)، لكننا سنحاول قدر الإمكان التمييز بين هذه المصطلحات.

(1) مجد الدين بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط،ج4، (القاهرة : مؤسسة الحلبي، 1988) ص181.

(2) محمد ابو بكر الرازي، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطريك، (القاهرة : المطبعة الاميرية ،1975) ص970.

(3) بد الرحمن برقوع، مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، اكتوبر 2002)ص36.

يطلق مصطلح (System) على المنظومة أو المنتظم او النسق، ويعني مجموعة من الأجزاء المتفاعلة وهو التعريف الذي طرحه ديفيد أيستن[1] لذا يقول أناتول رابوبورت ((إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو الذي يمكن تسميته بالنظام))[2] وهي بهذا المعنى تمثل القواعد المنظمة للعلاقات بن أطراف محددة تتواجد عبر مرحلة معينة ووقت معين، وهذه الأطراف المتعددة والمحددة هي المكونة لبناء أو هيكل النظام[3].

ويشير مصطلح (Regim) إلى مركب يقوم على تضافر مقومات عديدة هي : وسط اجتماعي، مجموعة من الآليات القانونية والقيم . ويتمثل دور الآليات القانونية في كفالة وضع القواعد القانونية المنظمة للواقع موضع التطبيق[4]. في حين يمثل مصطلح (Order) نتاجا لعملية التنظيم التي تعني (إن ثمة عملا إراديا واعيا من جانب الإنسان بقصد إدارة قطاع معين من قطاعات الواقع على نحو ما يبدو انه الأمثل والأكمل)[5] أما النظام بمعنى (Order) فهو نمط ثابت من العلاقات بين الجهات الدولية يعزز مجموعة أهداف أو غايات مشتركة[6].

ولذا نستنتج أن النظام بمعنى (System) يقصد به الحركة والتفاعل بانتظام فحسب، أما النظام بمعنى (Regim) فيشير إلى ضرورة وجود قواعد و قوانين موضع

(1)د. سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية،ط1،(عمان : دار وائل للنشر،2000)ص37

(2)جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ترجمة د. وليد عبد الحي،ط1،(الكويت : كاظمة للنشر،1985)ص100

(3) سميحة محمد فوزي،النظام العالمي الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، العدد(8)،مارس 1993،ص7.

(4) د. ممدوح محمود مصطفى، النظام الدولي بين العلمية والنمطية،ط1(ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1998)ص63

(5) المصدر نفسه،ص12

(6)مارتن غريفيتش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،ط1،(دبي : مركز الخليج للأبحاث،2008)ص424. .

التطبيق، في حين يعني النظام بمعنى (Order) المثالية، أي ما يجب أن يكون عليه وليس ما هـو كائن بالفعل .

ثانيا: مفهوم النظام الدولي

اجتهد الباحثون في العلاقات الدولية[*] واختلفـوا في الوصـول إلى تعريـف دقيـق وشـامل للنظام الدولي، وتنبع الاختلافات من اختلاف التوجهات والمـدارس الفكريـة التـي ينتمـون إليهـا. فقد عرف "محمد طه بدوي" فلم يذهب بعيدا عن هذا التعريف إذ يعرفه (بأنه مجموعة مـن الوحدات السياسية المتدرجة لجهة القوة والمتفاعلـة في علاقاتهـا عـلى نحـو يهيـئ لإتـزان قواهـا ولانتظام علاقاتها بعيدا عن الفوضى الدولية من جهة وبما يحول من دون هيمنـة أيـة مـن هـذه الدول على ما عداها، مكونة إمبراطورية عالمية مـن جهـة أخـرى)[1]. أمـا "محمـد السـيد سـليم" النظام الدولي (بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا عبر عملية التفاعل)[2].

وتطلق صفة النظام الدولي على مجموعـة العلاقـات المنتظمـة التـي تـربط الـدول بعضـها بـبعض والتـي تقـوم عـلى الاعتماديـة المتبادلـة ضـمن إطـار سـياسي واقتصـادي واستراتيجي، والمعـبَرة عـن واقـع فـرض نفسـه بفعـل شروط تاريخيـة وعلميـة وعقائديـة واقتصادية، ويمكن لهـذه العلاقـات أن تأخـذ شـكل التعـاون والتفـاهم والسـلام، و يمكـن أن تأخذ شكل الصراع والحروب والتنافس والمواجهة[3]. في حين أن "كريس بـراون" أضـفى عـلى النظـام الـدولي سـمة المبـادئ حيـنما عرفـه (بأنـه مجموعـة مـن المبـادئ والمعـايير

---

(1) د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (الإسكندرية : المكتب المصري الحديث، 1976) ص 246.

(2) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2(بيروت : دار الجيل، 2001) ص 257.

(3) د. مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وأثرها عـلى منطقـة الشرق الأوسـط، ط1، (عـمان : دار البشـير للنشر والتوزيع، 1995)، ص 17 .

والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية أو الصريحة، التي تلتقـي حولهـا توقعـات العنـاصر الفعالة في مجال معين للعلاقات الدولية)[1] .

أما "هيدلي بول" فيجد أن النظام الدولي هو (نموذج من النشـاط الـذي يـدعم الأهـداف الأساسية أو الأولية لمجتمع الدول أو المجتمع الدولي)[2]. وعرف باحث آخر النظام الدولي: (بأنه النظام الذي تنتظم فيه وحدات كيانية يترتب على وجودها سلسلة متعاقبـة مـن الأفعـال وردود الأفعال)[3]. في حين يعرف "روبرت غيلبن" النظام الدولي: (بأنه مجموعة مـن الكيانـات المتفرقـة التي تجمع بينها علاقات منتظمة نتيجة لوجود شكل من أشـكال السـيطرة)[4]. أمـا "انـور عبـد الملك" فيعطي تعريفا اشمل للنظام الدولي، إذ يجد (انـه شـكل سـياسي واقتصـادي واسـتراتيجي تنتظم في إطاره وحدات وأنماط من العلاقات، تنطوي على صراعات ومواجهات وعمليـات تنميـة وتطور اجتماعي وتحديث تقفز أحيانـا بسرعـة هائلـة ثـم تتوقـف أو ترتـد أو تصـاب بضربـات وهجمات مضادة لكسر شوكتها)[5].

أما "موريسـت ايسـت" فيجـد (إن النظـام الـدولي هـو نمـط مـن التفـاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعـة الأرضـية (الـدول) التـي تتواجـد عـبر

---

(1) كريس براون ، فهم العلاقات الدولية، (دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص 195 .

(2) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي : دراسـة النظـام في السياسـة العالميـة، ط3 (دبي : مركـز الخلـيج للأبحـاث، 2006) ص 57 .

(3) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسـية الدوليـة وإسـتراتيجية إدارة الأزمـات، (عـمان : دار مجـدلاوي للنشر والتوزيع، 2005) ص 176 .

(4) روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الايوبي (بيروت : دار الكتاب العـربي، 2009) ص 46 .

(5) د. انور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافـة والفنـون والآداب، 1985) ص 11 .

وقت معين)[1]. في حين أن الكاتب "عبد الخالق عبد اللـه" أعطى بعدا أوسع للنظام الدولي الذي يجد (بأنه تجسيد لنشاطات وتفاعلات وارتباطات الدول والمنظمات والشركات متعددة الجنسيات و التكتلات العسكرية والدفاعية والوحدات السياسية الرئيسية والفرعية الأخرى،المكونة للعالم المعاصر)[2]. أما "فنسان الغريب" فيرى (إن النظام الدولي هو مجموعة الوحدات السياسية - سواء على مستوى الدولة آو ما هو اصغر أو اكبر- التي تتفاعل فيما بينها بصورة منظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل، الأمر الذي يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين)[3].

ومع أهمية التعاريف السابقة للنظام الدولي، يمكننا الإشارة إلى التعريف المهم لستانلي هوفمان الذي استغرق في صياغته خمسة وثلاثين عاما، الذي ينص على (إن النظام الدولي نمط من أنماط العلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسة العالمية، ويتميز بأتساع الأهداف التي تسعى تلك الوحدات إلى تحقيقها، والمهام التي تؤديها وبالوسائل المستخدمة في بلوغ هذه الأهداف وتنفيذ تلك المهام، ويتحدد هذا النمط إلى حد كبير تبعا للهيكل العالمي، ولطبيعة القوى التي تتفاعل فيما بين الوحدات الرئيسة أو داخل هذه الوحدات وتبعا للقدرات المتاحة وشكل السلطة والثقافة السياسية لتلك الوحدات)[4].

(1) نقلاً عن د. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي : دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، ط1 (عمان : دار وائل للنشر، 1997)، ص 15 .

(2) د. عبد الخالق عبد اللـه، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989) ص 36 .

(3)د. فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الامريكية، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008) ص 33 .

(4) نقلاً عن د. محمد سيف حيدر النقيد، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الامريكية في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، (ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007) ص 22.

ونستنتج من هذه التعاريف، بأنه وبالرغم من أن النظام بوصفه مصطلحا مجرداً هـو ذا طبيعة ثابتة. ألا أن النظام الدولي هو كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير المستمر[1]. بمعنـى أن النظـام الدولي لايقترن وجوده بحالة الثبات والاستقرار لأنه موجـود حتـى في حـالات عـدم الاسـتقرار[2]. فعدم استقرار النظام لاينفي عنه كونه نظاما قائما وان افتقـد إلى الشرعيـة أو عـدم الاسـتقرار أو عدم الانتظام [3]. لذا يمكن القول، انه أذا كان من الجائز وجود نظام دولي في العلاقـات الدوليـة، فأن من الممكن أيضا حدوث التغيير[4]. فان إحدى سمات النظام الـدولي هـي التغيـير[*] لوجـود تغييرات سياسية واقتصادية وتكنولوجية مستمرة في كل نظام دولي.

---

(1)د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية : النظرية و الواقع، ط1 (القاهرة : المكتبـة الأكاديميـة، 2011) ص 47 .

(2)د. سوسن العساف، إستراتيجية الـردع : العقيـدة العسـكرية الامريكيـة الجديـدة و الاسـتقرار الـدولي، ط 1 (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2006) ص 363 .

(3) د. سعد حقي توفيق، النظام الـدولي الجديـد : دراسـة في مسـتقبل العلاقـات الدوليـة بعـد انتهـاء الحـرب الباردة، ط 1 (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 2002) ص 42 .

(4) كيـتشي فوجيـوارا، أنمـاط النظـام والتغيـيرات في العلاقـات الدوليـة : الحـروب الكـبرى وعواقبهـا، سلسـلة محاضرات الإمارات، العدد (82)، ط 1، (ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإسـتراتيجية، 2004)، ص 8 .

(*) هناك فرق بين التغيير والتغير : فالأول (التغيير) هو بفعل إرادة الإنسان أما الثاني (التغير) فهو خـارج إرادة الإنسان، فالتغير هو ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال ، وهو من أكثر مظاهر الحيـاة الاجتماعيـة وضـوحا . انظـر :عـزت السـيد احمـد، القـيم بـين التغـير والتغيـير : المفـاهيم والخصائص والآليات، مجلة جامعة دمشق، العددان الأول والثاني، 2011) ص 601 . أما التغيير فهـو حالـة الحركة والتبديل، أي عملية تحول مستمرة من حالة إلى أخرى جديدة، وهذا التغيير أو التحول نـاجم عـن مجموعة متغيرات داخلية وخارجية أو كلاهما أثرت في واقع معين وأسهمت في تشكيله عـلى نحـو معـين. انظر : د. خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة : مصدر سبق ذكره، ص 298 .

أسباب الصحوة العالمية

اولاً: غياب العدالة الدولية (سياسيا) : إذ أن العالم اليوم يعيش حالة من إلا مساواة في إطار النظام السياسي الدولي إذ تسيطر مجموعة من الدول على المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) وتحيداً الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، هذه اللامساواة في توزيع الأدوار الدولية على دول قائم على أساس غير منطقي أو تحديداً لا يوجد منطق أو معيار يستند على أساساه في معرفة احتكار هذه الدول لهذه الميزة سوى أنهم المنتصرين في الحرب العالمية الثانية وبالتالي تم استغلال حالة الفراغ الاستراتيجي الذي عايشته المنظومة الدولية آنذاك. . . هذا بدوره ولد استياناً من قبل القوى الأخرى الصاعدة في النظام الدولي وشكل أحلافاً تحاول أن تغير هذه المنظومة الدولية من داخلها أو حتى الخروج ليها في بعض الأحيان.

ثانياً: غياب العدالة الدولية (اقتصاديا) : أي أن فئة قليلة من الدول تستحوذ على ثروات العالم اغلبها من خلال القوة الصلبة والاحتلال العسكري في أحيان، ومن خلال الإغراءات والمساومات في أحيان أخرى.

ثالثاً: غياب العدالة الاجتماعية : ارتبط مفهوم العدالة الاجتماعية تاريخياً بالقضايا التي تنشأ عبر مرور الوقت، ولاسيما في أعقاب ترسخ الرأسمالية في المجتمع من القرن التاسع عشر فصاعداً، وتأثيرها على حقوق العمال والرعاية الاجتماعية .

وتعني العدالة الاجتماعية ضمان الحقوق المتساوية للجميع، وتحدد السبل الكفيلة بأن يكون الجميع قادرين على الاستفادة من التطور المادي للمجتمع والعالم بأسره، من دون أي توزيع تمييزي للمكافآت الاقتصادية والمجتمعية الناجمة عن هذا التطور. إذ أن هذه العدالة غائبة ليس فقط على مستوى المجتمعات الداخلية وإنما على أساس المجتمع الدولي ايضاً إذ أن هناك بعض الدول ترى نفسها هي الوصي على هذا العالم وعملت على ترسيخ هذا المفهوم في شعوبها وبالتالي ازدادت الكراهية من قبل المجتمعات المظلومة ضد المجتمعات المتسلطة

رابعاً: ظهور فواعل من غير الدول : إذ يرى ريتشارد هاس أن السـمة الأساسـية لعلاقـات القرن الحادي والعشرين تعيش الآن في طور التحول نحو اللاقطبية، أي عالم لا تهيمن عليه دولـة واحدة أو اثنتين أو حتى ثلاثة أو حتى دول عديدة، بل عشرات اللاعبـين الـذين يمتلكـون أنواعـا مختلفة من القوة ويمارسونها، ويمثل هذا تحولا بالغ الأثر والتأثير نسبة إلى الزمن الماضي(1).

إذ أن هناك عديد من مراكز القوى، وان عديد منها ليست بالدول القومية، فمنها عالميـة كصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي ومنها إقليمية كالاتحـاد الأفريقـي ومنظمـة دول جنوب شرق آسيا، ومنها وظيفية كالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمـة الصحة العالميـة، فضلاً على قنوات إعلامية مثل الجزيرة وال (BBC)، وأيضا مليشيات مثل (حماس وحزب اللـه وجيش المهدي وطالبان)(2).

أما فيما يتعلق بالأقطاب من الدول، فضلاً عـلى الصـين والاتحـاد الأوربي واليابـان والهنـد وروسيا والولايات المتحدة كما يقول ريتشارد هـاس، هنـاك قـوى إقليميـة كالبرازيـل والأرجنتـين والمكسـيك وفنـزويلا في أمريكـا اللاتينيـة ونيجيريـا وجنـوب أفريقيـا في أفريقيـا، ومصر وإيـران وإسرائيل والمملكـة العربيـة السـعودية في الشرق الأوسـط وباكسـتان في جنـوب آسـيا واسـتراليا وكوريا الجنوبية في شرق آسيا ومنطقة المحيط، إذ يجد أن عالم اليوم يكون بازدياد ذا قوة مشتتة بدلا من قوة متمركزة في موقع واحد(3).

صدام الحضارات وتأثيرها على الصحوة العالمية

يقوم هذا الاحتمال عـلى أن النظـام الـدولي سـيتجه في المسـتقبل عـلى أسـاس غـير معتـاد فـيما يتعلـق بالهيكليـة الدوليـة، إذ انـه لـن يقـوم (النظـام الـدولي) بالانتقـال كعادته على وفق هيكلية معروفة (الاستقطاب) وإنمـا سـيكون عـلى أسـاس الصـدام بـين

---

(1)Richard N . Haass ، The Age of Non polarity : What Will Follow U . S Dominance ، Foreign Affairs ، May ، 2008 ، Vol. 87 ،No. 3 ، p 253 .

(2)Ibid ، p 254 .

(3)Ibid ، p 254 .

الحضارات وهذا ما طرحه صموئيل هنتنغتون في كتابه صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي. إذ يجد هنتغتون بأن اتساع حجم التغيرات على مستوى العالم، لا يمكن حصره وتقييده بالنماذج والأدوات التفسيرية والتحليلية ذات النمط التقليدي، أو بالمنظور السياسي أو الاقتصادي فحسب، وإغفال واستبعاده المنظور الثقافي، فهناك عديد من الظواهر والمواقف والأنماط السلوكية التي لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا عبر هذا المنظور[1].

إذ يجد صموئيل هينتنغتون أن صدام الحضارات الذي نجده اليوم يتمثل في صورتين: الأولى: تتمثل في محاولة الدول السيطرة والاستيلاء على أراضي الدول الأخرى. أما الصورة الثانية: فتتمثل في تنافس الدول التي تنتمي إلى حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية، وتتصارع للسيطرة على المؤسسات الدولية[2].

فالفرضية الأساسية التي يراها هنتغتون في رؤيته لمستقبل النظام الدولي هي أن العالم سيشهد صداماً عالمياً بين الكتل الحضارية أو ما يعبر عنه بالهويات الثقافية، يقوم على أسس وخلفيات دينية ويهدف إلى الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية، إذ أن أكثر الصراعات انتشارا وخطورة لن تضم طبقات اجتماعية أو جماعات سياسية محددة ولكن تكون صراعات بين شعوب تنتمي بالأساس إلى هويات ثقافية مختلفة[3].

ويجد أن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة يقوم على صراع بين مجموعة حضارات وأهمها هي الحضارة الغربية والكونفوشيوسية والارثوذوكسية فضلاً على الحضارة الإسلامية[4]. ويؤكد أن عالم ما بعد الحرب الباردة اكبر سماته أهمية ليس بأيديولوجية أو سياسية أو حتى اقتصادية، إنما هي ثقافية، إذ أن الحضارات السابقة

---

(1) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، مصدر سبق ذكره ، ص 290 .

(2) المصدر نفسه، ص 289 .

(3) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، مصدر سبق ذكره ، ص، 54 .

(4) المصدر نفسه، ص 28 .

هي التي ستحدد العنوان الأساس للنظام الدولي، وفي ضوء تباين هذه الحضارات ستتحدد خريطة العالم في المستقبل[1].

فضلاً على ذلك يؤكد هينتنغتون على أن الصراع بين الشرق والغرب، أو بين الغرب والإسلام ذو جذور تاريخية. ومن هنا يدعو إلى توثيق التعاون بين الدول الأوروبية والأمريكية وبناء علاقات أوثق مع أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، والتعاون مع روسيا واليابان والحد من النمو العسكري للدول الكونفوشيوسية والمسلمة، ورفع معدلات القدرة العسكرية الغربية ومستوياتها، مع المحافظة على التفوق في شرق آسيا ومساندة الدول الأخرى المتحالفة مع الغرب[2].

الفوضى العالمية والصحوة الإستراتيجية

تعرف نظرية الفوضى أو – Chaos Theory – بأنها نظرية تقوم على إستراتيجية نشر الفوضى السياسية بالطرق الممكنة شتىً وبالوسائل المتاحة المختلفة ، سواء أكانت تلك الطرائق سياسية كنشر الفوضى والاضطرابات السياسية و إقامة قوى وأحزاب معارضة للمعارضة فحسب في الداخل والخارج بهدف زعزعة الاستقرار والأمن الداخلي للدول والشعوب ليس إلا، وبث روح الاختلاف والتفرقة والصدامية، أو عسكرية كالتدخلات في الشؤون الداخلية للدول بالطرق العسكرية لإسقاط الأنظمة القائمة وقلبها ودعم المعارضة للغرض السابق نفسه، أو اجتماعية و ثقافية بنشر الأيديولوجيات الاجتماعية التي تقوم على القوميات والنعرات الطائفية والعصبيات، أو بنشر الأفكار الهدامة التي تقوم على الفساد والانحلال الأخلاقي بهدف زعزعة المجتمعات المستقرة[3]. للسيطرة على العالم ككل وعلى تلك الأنظمة القائمة أو النظم التي ينتظر بروزها وظهورها كمنافس دولي أو إقليمي للطرف

---

(1) صامؤيل هنتنغتن ، صدام الحضارات ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 وما بعدها .

(2) المصدر نفسه، ص 291 .

(3)Robert P. Murphy، ChaosTHeory ، (Alabama : Ludwig von Mises Institute and published ، 2010) ، p 10 . www. mises. org .

الأقوى، - وبمعنى آخر – تحويل العالم ككل ومن دون استثناء إلى شكل من أشكال الفوضوية والغوغائية السياسية والاقتصادية ، لبقائه في حالة من عدم الاستقرار، ومن ثم تحويله إلى ارض خصبة لرعي قوى " الظلام والشر " وأصحاب المصالح وعصابات السلاح والموت والمخدرات[1].

إذ يرى برجنسكي أن ما يسود العالم الآن ما هو إلا نوع من الفوضى، فالولايات المتحدة وعلى الرغم مما تمتلكه من مقومات القوة العظمى إلا أنها لم تستطع أن تصبح الشرطي الأوحد في العالم[2]. إذ ترفض الولايات المتحدة الامريكية اليوم تحمل مسؤوليتها الواقعية تجاه التابعين لها سواء كانوا أصدقاء أو خاضعين لها، إذ انه نظام يسخر نفسه فحسب لضبط الفوضى بمعايير مالية وحملات عسكرية[3]. لضعف بعض آليات الدولة و تفاقم بعض آليات النزاعات القبلية الانفصالية والدينية والاثنية وتفشي الإجرام وتزايد اللاجئين وانهيار أركان الحياة الحضارية[4]. إن القرن الجديد يمكن أن تسحقه الفوضى والتكنولوجيا، و إن انتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل على السواء يشير إلى عالم تفقد فيه الحكومات السيطرة، إذ يمثل انتشار تكنولوجيا الدمار الشامل إعادة توزيع هائل كامن للقوة بعيدا عن الدول الصناعية تجاه دول

(1)Lynn Owens and L. Kendall Palmer ، Anarchist Counter-Public Relations on the World Wide Web ، Critical Studies in Media Communication ، Vol. 20، No. 4، December 2003، pp. 335–361

(2) زبغينيو برجنسكي، الفوضى والاضطراب العالمي عند مشارف القرن الواحد والعشرين، تعريب مالك منصور، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 79 .

(3) ألان جوكس، إمبراطورية الفوضى : الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأميركية ما بعد الحرب الباردة، تعريب د. غازي برو، ط 1، (بيروت : دار الفارابي، 2005)، ص 15 .

(4)Zbigniew Brzezinski ، Out of Control : Global Turmoil on the Eve of the 21 Century ، N . Y ، 1993 ، p 44 .

اصغر قد تكون اقل استقرارا وليس لديها إلا القليل في عالم يسوده النظام[1]. وان هناك خشية من الإرهاب النووي، وهو قمة للفوضى ذات التدمير الشامل، إذ أن هناك عشرين بلدا على اقل تقدير، ونصفها يقع في الشرق الأوسط وفي جنوب آسيا يملكون أسلحة الدمار الشامل أو يملكون إمكانية إنشاء أسلحة الدمار الشامل والوسائل الصاروخية لإيصال هذه الأسلحة[2].

فمن الممكن تصور معركة الولايات المتحدة والصين لأجل تايوان، والولايات المتحدة وروسيا فيما يتعلق بأوكرانيا، والصين وروسيا من اجل منغوليا أو سيبيريا، أو اليابان والصين فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، وهناك احتمالات أكثر لنزاعات تنجذب إليها واحدة من الدول الكبرى وخصم من الحجم المتوسط[3]. فضلاً على أن هناك السيطرة السياسية العالمية التي تبسط نفوذها تحت تسمية العولمة، والتي تؤدي إلى تزايد الهوة بين الأغنياء والفقراء، والى مضاعفة الحروب دون نهاية[4].

يأتي تزايد ارجحية احتمال الفوضى العالمية أيضا في حالة نجاح المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الامريكية من العودة إلى السلطة في الانتخابات القادمة، إذ يعملون دائماً على إثارة الفوضى في كثير من مناطق العالم،بحجة التدخل فيها عن طريق إدارة هذه الفوضى وتحريكها على وفق مصالحهم[5]. تؤكد إشاعة الفوضى على نطاق واسع أن المرحلة الثانية من الإستراتيجية الكونية للمحافظين الجدد في الولايات

---

(1) روبرت كوبر، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، تعريب د. زهير السمهوري، ط 1، (الرياض : العبيكان، 2005)، ص 17 .

(2) أ . ني . أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، تعريب يونس كامل ديب و د. هاشم حمادي، ط 1، (دمشق : دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 88 .

(3)R . Haass ، The Reluctant Sheriff : The United State After the Cold War ، (N . Y : 1997) ، p 41 .

(4) ألان جوكس، إمبراطورية الفوضى، مصدر سبق ذكره، ص 16 .

(5) صلاح بد الدين، احذروا الفوضى الغبية، جريدة القدس العربي، العدد (6874)، بتاريخ 2011/7/19، ص 18 .

المتحدة تحولت إلى خطة تم الشروع في تنفيذها بالفعل على أرض الواقع. وإذا كانت المرحلة الأولى من هذه الإستراتيجية جرت تحت شعار "الحرب على الإرهاب" واستهدفت إسقاط نظامي طالبان في أفغانستان والبعث في العراق، فإن المرحلة التالية من هذه الإستراتيجية تجري تحت شعار "الحرب على الاستبداد ونشر الديمقراطية" وتستهدف إسقاط " أنظمة الاستبداد " [*]، وإدخال إصلاحات سياسية بعيدة المدى في العالم[1].

الفرق الوحيد بين المرحلتين أن الأولى تطلبت استخداماً مكثفاً للقوة العسكرية واحتلالاً فعلياً للدول المستهدفة، أما الثانية فستعتمد على الوسائل غير العسكرية في المقام الأول، ولكن من دون استبعاد كلي للقوة العسكرية التي قد يتم اللجوء إليها لتوجيه ضربات ضد أهداف محددة إذا لزم الأمر. ويلحظ هنا أن هذه المرحلة شهدت بروز مفاهيم جديدة مثل مفهوم " الشرق الأوسط الجديد " أو " الشرق الأوسط الكبير "[2]. وان ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط هو ابرز الأمثلة على زيادة

(*) إن أول من قام بصياغة مفهوم الفوضى الخلاقة هو مايكل ليدن، العضو البارز في معهد اميريكان انتربرايزر، المعروف بكونه قلعة المحافظين الجدد في واشنطن والمؤسسة المهمة في بناء وصياغة مشروعات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش السياسية، ومايكل ليدن هو احد أصحاب النفوذ في دائرة المحافظين الجدد واحد ابرز الذين يعهد إليهم المركز بوضع التصورات وكذلك الخطط التفصيلية التي تبنى عليها أحيانا السياسة الامريكية، أما من ناحية إطلاق الفكرة، فهو روبرت ساتلوف مدير مركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، أما على المستوى الرسمي فأن أول ما برزت هذه الفكرة كانت على لسان وزيرة الخارجية الامريكية السابقة كوندا ليزا رايس في صحيفة واشنطن بوست .

(1)Kurt M. Campbell and Alexander T. J. Lennon and Julianne Smith ، The Age of Consequences: The Foreign Policy and National Security Implications of Global Climate Change ، ، Center For Strategic and International Studies ، November 2007 p 22 .

(2)Waleed Hazbun ، US Policy and the Geopolitics of Insecurity in the Arab World ، Department of Political Science، Johns Hopkins University، Baltimore، MD، USA ، 2010 .

احتمالية الفوضى، إذ من المحتمل أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بنقل الفوضى الموجودة في منطقة الشرق الأوسط إلى دول كبرى منافسة للولايات المتحدة الامريكية، ولاسيما بعد أن تنتهي من إدارة الأزمات الموجودة في المنطقة .

فمن المحتمل أن تعمل الولايات المتحدة الامريكية على نشر الفوضى في روسيا الاتحادية بتأجيج المظاهرات داخلها التي تحدث بين الحين والآخر، إذ أن هناك من يجد إن المظاهرات التي هزت أقاليم روسية بين عامي 2009 و 2010، وان كانت نبعت من الداخل، إلا أن الولايات المتحدة عملت على تأجيجها لزعزعة الاستقرار في داخل روسيا[1]وقد أجرى البروفيسور توماس بارنيت احد أهم المحافظين في وزارة الدفاع الامريكية بعض التطويرات على نظرية الفوضى، إذ لخص رؤيته لما كان يعرضه في البنتاغون في دراسته التي أعطاها عنوان ((خريطة البنتاغون)) عام 2004، وبحسب هذه الرؤية فأن بارنيت يقسم العالم إلى من هم في القلب أو المركز _ ويعني بهم الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب _ أما الآخرون فهم من سماهم دول الفجوة أو الثقب، ويقول بارنيت أنهم مثل ثقب الأوزون الذي لم يكن ظاهرا قبل الحادي عشر من أيلول 2001 ، لكن الآن لم يعد ممكنا أن يغيبوا عن النظر[2]. لذا فأنه إذا كان هدف السياسة والسياسيين هو وضع إستراتيجية لاحتلال دولة ما أو إرغامها على اتخاذ قرار سياسي معين أو خلق فوضى فيها، فغالبا ما تحتوي هذه الإستراتيجية على وسائل (تكتيكات)مساعدة لا تخرج عن الاختراق وخلق الفوضى والإرباك، وهذه هي روح الفوضى[3].

---

(1) ميريام ديزير، روسيا : التحولات الحقيقية والكاذبة، مصدر سبق ذكره، ص 127 .

(2)The National Military Strategy of the United States of America ، A Strategy for Today; A Vision for Tomorrow ، (WASHINGTON ، 2004) ،P25.

(3) سهيلة عبد الانيس ورعد قاسم صالح، الفوضى البناءة بين المسألة الشرق أوسطية واتجاهات السياسة الخارجية الامريكية، مجلة الحكمة، العدد (45)، (بغداد : بيت الحكمة، 2007)، ص 93.

ومن الممكن أن تكون الفوضى في الساحات العصية فحسب على التطويع والإلحاق وليس في البلدان كلهم، وحتى في الدول أو الساحات العصية والممانعة فأن الخطة مرنة لدرجة أنها لا تستدعي دائما ولوج دائرة الفوضى، بل قد تكتفي بترتيب الأدوار لقوى محلية مستعدة وراغبة في أن تؤدي أي غرض فوضوي[1]. فضلاً على أن الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة الامريكية تعمل على نشر الفوضى في الأقاليم المختلفة في العالم، هو أن هناك هدفان يقعان في صلب الإستراتيجية الامريكية وهما : ضمان الهيمنة على موارد الطاقة وممارسة سيطرة متعاظمة على الكرة الأرضية[2].

التراجع الأمريكي والصحوة العالمية

إن الولايات المتحدة الامريكية وان كانت الدولة الأولى في العالم فأنها تحمل في داخلها أسباب تراجعها، إذ لم تنهار كثير من الدول والإمبراطوريات بسبب عامل خارجي أو حرب تشن عليها من الخارج، وإنما كانت بسبب مشاكلها الداخلية التي تعيشها، مما تنعكس بدورها على مكانتها على مستوى العالم، الذي يصب بدوره على تراجعها وربما انكماشها . تعاني الولايات المتحدة الامريكية من مشاكل (تحديات) داخلية، تعجز عن حلها في المدى المنظور، ومن ثم ستنعكس على قطبيتها على النظام السياسي الدولي، إذ أنها عاجزة عن قيادة نفسها في الداخل، فكيف ستقود النظام السياسي الدولي، كما يقول مايكل فلابوس: ((على الولايات المتحدة أن تتعلم كيف تقود نفسها قبل أن تبدأ ثانية بقيادة الآخرين)) .

يعد تراجع القوة الأمريكية هاجسا عميقا أرّق أعمدة الفكر الاستراتيجي الأميركي منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، كان بول كينيدي أول من جهر

---

(1) منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (325)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 24 .

(2) حسين حافظ وهيب، مستقبل العلاقات العراقية – الامريكية في الإستراتيجية الامريكية الراهنة، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص ص133 -134 .

به في كتابه "صعود وهبوط القوى العظمى" حول وصول الولايات المتحدة لنقطة "التمدد الزائد" لتبدأ بعدها رحلة التراجع. غير أن انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات كتم هذا الهاجس وأيقظ نقيضًا له اختصره فرانسيس فوكوياما في "نهاية التاريخ"، واكتسح الشارع الرأسمالي إحساس بالنصر النهائي، لكنه لم يلبث أن ظللته غيوم الشكوك تدريجيًا لتطمسه تمامًا مع انفجار الأزمة المالية العالمية ومركزها الولايات المتحدة عام 2008، ليعود الألق من جديد لنظريتين، أولاهما: نظرية بول كينيدي من ناحية والأخرى نظرية الدورات الاقتصادية التي طرحها نيكولاي كوندراتيف في عشرينيات القرن الماضي. ذلك يعني أن الولايات المتحدة انتقلت من "يقين" القوة إلى "الشك" في هذه القوة خلال ثلاثة عقود تقريبًا، وأصبح الهم لمراكز الدراسات والمفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة هو التحقق من مدى صحة أي من الحالتين.

التحديات التي تعاني منها الولايات المتحدة وتأثيرها على الصحوة العالمية

أولاً: التحديات على المستوى الاقتصادي

بدأت تعتري الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة صعوبات عديدة، فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي الأمريكي[1]، و تراجعت مكانة الولايات المتحدة في سوق الأوراق المالية والمبادلات التجارية[2]. فضلاً على كثير من التحديات على المستوى الاقتصادي التي يعيشها المجتمع الأمريكي، و سيقتصر تركيز البحث على ثلاث قضايا يعاني منها الاقتصاد الأمريكي التي تعد الركائز الأساسية لتراجع الاقتصاد الأمريكي، التي أثرت بدورها على مكانة الولايات المتحدة الامريكية، وهذه

(1) عمرو عبد العاطي، الأحادية الامريكية بين الاستمرار والزوال، مجلة السياسة الدولية، العدد (173)، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، 2008)، ص 225 .

(2) ادريس لكريني، الزعامة الامريكية في عالم متحول : مقومات الريادة واكراهات التراجع، مصدر سبق ذكره،

القضايا (التحديات) هي: الأزمة المالية عام 2008، العجوزات الثلاثة، فضلاً على المديونية.

ثانياً: التحديات على المستوى الاجتماعي

1. الفقر: اتسعت دائرة الفقر المطلق على حساب الفقر النسبي في الولايات المتحدة إذ ارتفع متوسط الدخل إلى ما يقارب 2. 5 بالمائة سنويا لصالح 1 بالمائة من السكان، الذين يمثلون الطبقة الثرية (المرفهة)، في الوقت الذي بقيت نسبة الأجور العامة مستقرة حول 0. 1 بالمائة وفي المقابل ارتفعت تكاليف التعويضات الصحية إلى 68 بالمائة ونفقات التربية والتعليم إلى 46 بالمائة في المدة الممتدة ما بين عامي 2007/2000 وهو الوضع الذي جعل شريحة من السكان من دون تغطية صحية ورعاية اجتماعية، إذ انتقلت نسبتها من 13. 9عام 2000 إلى 15. 6 بالمائة عام 2007، وقد صدر تقرير رسمي في الولايات المتحدة في آب عام 2008 يشير إلى أن 37 مليون أمريكي يعانون من الفقر، وان نحو 46 مليون فرد يفتقرون إلى خدمات التأمين الصحي[1]. فضلاً على أن هناك 16 مليون أميركي يعيشون في فقر مدقع، بمعنى أن دخلهم يساوي اقل من نصف الدخل الذي حددته الحكومة الامريكية[2].

2 . ارتفاع معدلات البطالة: تبين المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الأمريكي مدى خطورة الوضع وحجم المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي[3] إذ تعاني الولايات المتحدة الامريكية من معدلات مرتفعة من البطالة أضحت تهدد المجتمع الأمريكي في تماسكه واستقراره، نتج عنها آثار سلبية انعكست على الجانب

---

(1) د. سعود المولى، أميركا ديمقراطية الاستبداد : دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط 1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 125 .

(2) المصدر نفسه،ص 126.

(3) دييان جوليوس، قوة الولايات المتحدة الاقتصادية : هل هي في صعود أم هبوط ؟، تعريب رلى صالح خضر ابوناصر، مجلة الثقافة العالمية، العدد (162)، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011)، ص 17 .

الاقتصادي و الاجتماعي[1]. إذ شهد العامين 2000 و2001 ارتفاعا في معدل البطالة قدر بما يقرب 7،4 % و 8،5 % على التوالي[2] وقد ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 105 % وفقدان لأكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80000 وظيفة شهريا ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي لازمة الرهن العقاري حتى مايس عام 2008 إلى أكثر من نصف مليون شخص، وقد ارتفع هذا العدد إلى أكثر من 3،5 مليون عاطل عن العمل في 2009/3/12 بحسب بيانات الحكومة الامريكية[3]. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 119،11 مليون عاطل علن العمل مع بداية عام 2010[4]. ثم ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 6،9 % في الولايات المتحدة الامريكية على وفق إحصائيات صندوق النقد الدولي[5]. وهذا ما جعل الرئيس الأمريكي باراك اوباما يقول : (إننا نواجه اكبر تحد اقتصادي في حياتنا)[6].

3 . **انخفاض مستوى التعليم التعليم:** للولايات المتحدة في العقدين الماضيين أفضل نظام تعليمي وأفضل كفاءات علمية ولكنها بدأت تفقد هذه المكانة تدريجيا، إذ

---

(1) جواد كاظم البكري، الأزمة الدولية في الاقتصاد الرأسمالي . . . ، مصدر سبق ذكره، ص 136 .

(2) عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، (الإسكندرية : الدار الجامعية الجديدة، 2002)، 203 .

(3) إبراهيم عبد اللـه عبد الرؤوف محمد، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، (المنصورة : جامعة المنصورة – كلية الحقوق، 2009)، ص 15 .

(4) د. وليد احمد صافي، الأزمة المالية العالمية 2008 : طبيعتها . . أسبابها . . وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي والعربي، (الجزائر : المركز الجامعي، 2010)، ص 15 .

(5) IMF ، World Economic Outlook ، April 2011 ، p 47 .

(6) نقلا عن منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (47)، (القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2009)، ص 13.

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثامنة عشر من بين ست وثلاثين مرتبة[1]. إذ يوجد أكثر من 23 مليون أمريكي لا يعرفون القراءة والكتابة، فضلاً على أربعين مليون آخرين يقرؤون بصعوبة ولا يجيدون الكتابة[2].

4 . **تحديات اجتماعية أخرى:** فعلى المستوى الصحي فأن الولايات المتحدة هي الدولة الصناعية الوحيدة التي لا يتمتع مواطنيها كلهم بالتأمين الصحي، ويبلغ عدد الأمريكيين غير المتمتعين بأي نوع من التأمين الصحي نحو 45 مليون شخص، إذ أن تكاليف الرعاية الصحية في الولايات المتحدة هي الأعلى على مستوى العالم[3]. لذا فقد تراجعت الولايات المتحدة إلى الدولة رقم (13) من حيث الإنفاق على الصحة[4] . أما على مستوى الطب والتقنيات الطبية فتأتي الولايات المتحدة متأخرة عن الدول الصناعية المتقدمة في الصحة الأولية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الولايات المتحدة إلى المرتبة 15 عالميا في معدل عمر الفرد، الذي يعد أهم مؤشر على تطور أي مجتمع من المجتمعات وتقدمه ورقيه[5]. إذ تعد الولايات المتحدة هي الأولى من حيث استهلاك الكحوليات (الخمور)، والأولى من حيث الإدمان على المخدرات، إذ يصل

(1) تيموثي بلوموكويست، التعليم في الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (175)، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، 2009)، ص 244 .

(2) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، (نيويورك : 2004)، ص 198.

(3) سمر ماريون، إصلاح نظام الرعاية الصحية الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد (175)، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، 2009)، ص 238 .

(4) د. عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم : توالد الأزمات في النظام الرأسمالي، ط 1، (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2010)، ص 63 .

(5) د. عبد الخالق عبد الله، حكاية السياسة، مصدر سبق ذكره، ص ص 282 – 283 .

عدد متعاطيها إلى 15 مليون مدمن، فضلاً على استهلاكهم 50 % من الكوكايين في العالم[1].

هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستبقى مهيمنة على النظام السياسي الدولي إلى ما لا نهاية، فهي على الرغم مما تتمتع به من مقومات قوة، وجدنا أيضا أنها تعاني من كوابح ضعف تقوض من هيمنتها وتعجل من تركها للقطبية ربما لدولة أخرى. وبالتأكيد ستؤول الإمبراطورية الامريكية يوما إلى التراجع، لكن التنبؤ بانحدارها الوشيك مبالغ فيه، فمن دون وجود منافس عسكري ستبقى الولايات المتحدة لبعض الوقت هي القائدة للنظام السياسي الدولي .

الحرب على العراق وعلاقتها بانفجار الصحوة العالمية

كان للحرب على العراق والخسائر التي تكبدتها القوات الامريكية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان (معتقل ابو غريب)، الدور الأكبر في تدني سمعة الولايات المتحدة الامريكية (الأخلاقية) ومكانتها على المستوى العالمي .

حينما تصل الدولة الأولى في العالم إلى درجة عالية من القوة، فهذه القوة خالية من أي قيود، فأنها عادة ما تستخدمها في غير محلها، كما هي الحال مع الولايات المتحدة الامريكية عندما انتهت الحرب الباردة حاولت أن تثبت للعالم أنها متسيدة هذا العالم فأقحمت نفسها في كثير من الحروب التي انتصرت فيها في الغالب، لكن تمددها المفرط ودخولها في كثير من الحروب أدى إلى استنزافها حرب العراق عام 2003 التي تشير الوقائع اغلبها أنها هزمت في هذين الحربين، وقد أطلقنا على هذين الحربين تحديات خارجية ذاتية لأنها لم تكن تحديات داخلية، وإنما كانت خارجية لكن الولايات المتحدة أقحمت نفسها فيها بإرادتها .

إذ تؤكد الوقائع الحربية والاقتصادية تراجع الولايات المتحدة الامريكية في حربها على العراق، إذ أنها استنزفت الميزانية الامريكية من الناحية الاقتصادية

(1) تقرير التنمية البشرية : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (نيويورك : الأمم المتحدة، 2004)، ص 215.

وأرهقتها، مما اثر بدوره على الداخل الأمريكي، فضلاً على تراجع آلتها العسكرية وخسائرها في المعدات والجنود، وأثبتت الحرب على العراق خطأ المقولة: إن الجندي الأمريكي لا يهزم .

يقول وليام نورد هاوس عالم الاقتصاد في جامعة يل : بأن لدى الحكومات دوما حافزاً للتقليل من حسابات تكاليف نزاع ما. "لأنه، إذا كانت الحروب -برأيهم- قصيرة ورخيصة ومن دون إراقة للدماء فيها، حينها، سيكون الأمر أسهل بكثير لإقناع الجماهير والكونغرس للإذعان لأمر الرئيس في شنها"[1]. كان أكبر مصدر للتقليل من حجم التقديرات في وضع هذه الحرب هو الملاحظة التي دارت بين البعض في هذه الإدارة الحالية التي تقول بأن الحرب ستكون مجرد رقصة زنجية "Cake Walk" أي سهلة ورخيصة وخفيفة، وبأنه حالما تتم الإطاحة بنظام صدام حسين، فإن بناء ديمقراطية فعالة في العراق هي الخطوة التالية غير المكلفة نسبياً. [2]

التحديات الخارجية (القوى البازغة)

ما من دولة في العالم على مر التاريخ وصلت إلى مرتبة الدولة الأولى في العالم وحكمت لمفردها لمدة طويلة من الزمن إلا وتجد من ينافسها على هذه المكانة العالمية التي تطمح إليها الدول كلها، كما هي الحال مع الولايات المتحدة الآن، إذ أن هناك الكثير من المنافسين للولايات المتحدة على مستوى العالم، ومن أهم هذه القوى هي : روسيا الاتحادية، الاتحاد الأوربي، الصين، واليابان . إن الولايات المتحدة الامريكية وان كانت الدولة صاحبة الإمكانيات والقدرات والمقومات التي تؤهلها لأن تكون الدولة الأولى في العالم إلا أن هناك كثير من التحديات التي تقف أمام استمرارية هيمنة

(1) ويليام- د – نوردهاوس – "العواقب الاقتصادية للحرب مع العراق : النفقات، العواقب والبدائل، (دمشق : مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، 2002)، ص ص 78 -89 .

(2) ويليام د. هارتوغ، العراق وتكاليف الحرب : السياسة الخارجية تحت المحرق، تقرير وكالة الاستخبارات الامريكية للسياسة الخارجية، (دمشق : مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، 2006)، ص 3 .

الولايات المتحدة إلى النظام السياسي الدولي . ولذا نجد أن النظام السياسي الدولي لـن يسـتمر في قمته على أحادية الولايات المتحدة الامريكية في ظـل التحـديات التـي تواجـه الولايـات المتحـدة الامريكية، ولاسيما أن هناك قوى أخرى تنـافس الولايـات المتحـدة الامريكيـة عـلى قمـة النظـام السياسي الدولي، الذي من الممكن أن يؤدي ذلك إلى اتساع النظام السياسي الـدولي في قمتـه لـكي تكون أكثر اتساعا.

رؤية في بعض المخاطر والتحديات العالمية مطلع القرن الحادي والعشرين

د. كرار أنور ناصر[1]

بقدر ما تزداد الفرص يوما بعد يوم قبالة الدول والفاعلين من غير الدول في القرن الحادي والعشرين، بقدر ما تزداد المخاطر والتحديات العالمية، وما يلفت النظر أكثر هو أن المخاطر العالمية أضحت تترابط مع بعضها البعض بشكل يجعل من تطورها وتفاعلها سريعاً للغاية. وهو الأمر الذي يجعل نظرتنا للمستقبل العالمي تتجه شيئا فشيئا نحو التشاؤمية.

وتمثل مسألة الإلمام بالمخاطر والتحديات العالمية ذا أهمية كبيرة لمعرفة التطورات المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، والاهم لمساعدة القادة والباحثين والمراقبين في وضع الخطط الرامية للتعامل مع الحالات الطارئة، واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من إثر وحدة هذه المخاطر على وجود واستقرار المجتمعات. ونظرا لصعوبة جمع وإحصاء كل المخاطر والتحديات العالمية، سنعمد في هذا المجال على الاختيار الانتقائي للمخاطر العالمية الأكثر تأثيراً واحتمالية في القرن الحادي والعشرين، والذي يمكن اختزالها بالآتي:

اولاً: مخاطر وتحديات التغير المناخي في القرن الحادي والعشرين

يحل الفشل في الحد من ظاهرة التغير المناخي والتكيف معه على رأس المخاطر العالمية الأكثر تأثيراً على المديين المتوسط والبعيد في القرن الحادي والعشرين. وتأتي ظاهرة التغير المناخي نتيجة لتصاعد الغازات الدفيئة الرئيسة مثل: ثاني أكسيد الكربون، والميثان وأكسيد النيتروجين، وتركزها في الجو بفعل حرق الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز الطبيعي) لتوليد الطاقة، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وجعل المياه على الأرض أكثر حمضية واقل ترحيبا للحياة البحرية، إذ تؤدي زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون في الجو إلى تدفئة جو الأرض السطحي، وذلك بسبب

---

(1) باحث في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية.

امتصاص ثاني أكسيد الكربون للأشعة تحت الحمراء ومنع تشتتها من سطح الأرض مما يقـود إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض في ظاهرة تسمى بالاحتباس الحراري[1].

وبسبب هذه الظاهرة ارتفعت درجة حرارة الأرض بمقدار درجة مئويـة واحـدة. ويحـذر العديد من العلماء بان ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى "درجتين مئوية" من شأنه أن ينطـوي عـلى مخاطر وتحديات كارثية تهدد رفاه الإنسان على الصعيد العالمي. إذ تشير الكثير مـن التقـديرات أن درجة حرارة الأرض على المستوى البعيد أخذة بالتصاعد، وعلى الرغم مـن أن اتفاقيـة بـاريس للتغير المناخي التي وقعت عليها 193 دولـة في نهايـة العـام 2015، تعـد نقطـة تحـول تاريخيـة لمكافحة تغير المناخ، ولكن يقدر العلماء انه لو فشلت الدول في معالجـة ظـاهرة التغـير المنـاخي فان درجة حرارة الأرض سترتفع إلى 2.7 درجة مئوية بحلول العام 2100، وهو الأمر الـذي يقـود إلى تحديات عالمية وكارثية، من قبيل الجفاف والتصحر، والأعاصير والفيضانات السـاحلية، فضـلا عن التهجير القسري ومشكلات الأمن الغذائي[2].

1. مخاطر وأثار تغير المناخ

يشكل تغير المناخ بحسب "منظمة حفظ الطبيعة" تحديا أساسيا لمستقبل المياه في العالم، فمع زيادة الاحتباس الحراري تتغير أنماط: سقوط الأمطار وتبخر الميـاه والثلـوج، مـما يـؤدي إلى ذوبان الأنهار الجليدية، وزيادة كمية وسرعة ذوبان الجليد في القارة القطبيـة الجنوبيـة، وارتفـاع مستويات المياه في البحار، وزيادة سخونة المحيطات، الأمر الذي ينعكس سلباً على وفرة المياه في العالم ونظام تدفقها وطرق امتدادها[3].

---

(1) Anup Shah، Climate Change and Global Warming، Global Issues. February 02، 2015. At: http://www. globalissues. org/issue/178/climate-change-and-global-

(2) The Global Risks 2016، Report، 11th Edition، (Geneva: World Economic Forum، 2016)، p. 13.

(3) Climate Threats and Solutions، The Nature Conservancy، http://www. nature. org/ourinitiatives/urgentissues/global-warming-climate-change/threats-solutions/index. htm

إذ تعد المياه العذبة مورد شديد الحساسية تجاه التغيرات المناخية، ومن المتوقع مستقبلا أن يشكل التغير المناخي تحديا كبيراً للمناطق التي تعتمد فيها كمية مياه الأنهار والجداول على ذوبان الثلوج. فمع زيادة درجات الحرارة تزداد الترسبات الساقطة على هيئة أمطار بدلا من الثلوج، وهو ما يجعل -الحد الأقصى السنوي الربيعي-لسيران المياه يصل بشكل مفرط وجارف وفي فترة مبكرة من العام، وهذا قد يؤدي بدوره إلى احتمالية حدوث فيضانات شتوية مع تقليل معدل تدفق المياه في الأنهار في الفترة المتأخرة من الصيف[1]. فضلا على ذلك، يؤدي ارتفاع منسوب البحار إلى دخول المياه المالحة إلى جداول المياه العذبة في مصبات الأنهار، وهو ما يقلل من كمية المياه العذبة المتوفرة للشرب والزراعة.

2. تحديات تغير المناخ

إن التحديات التي من الممكن أن يشكلها تغير المناخ على المديين المتوسط والبعيد هي كثيرة وكارثية في الوقت نفسه، لاسيما وأن التوقعات المستقبلية تشير: إلى أن الجليد في القطبي الشمالي والجنوبي آخذ بالتقلص، ومن المتوقع أن يختفي الجليد في القطبين نتيجة للتغير المناخي قبل العام 2050[2]. على الرغم من أن التحديات التي من الممكن إن تشكلها ظاهرة التغير المناخي هي كثيرة من قبيل إغراق الجزر والمناطق المنخفضة تأثراً بارتفاع مستويات المياه في البحار والمحيطات، فضلا عن تأكل الشواطئ وتهديد سكان المناطق المحلية ناهيك عن تدمير النظام البيئي والإخلال بتوازنه الدقيق، غير إن التحدي الأكبر الذي يشكله تغير المناخ على المياه يكمن في إدارة المياه وتهديد الأمن الغذائي العالمي.

(1)Impacts of global warming and climate change، at: http://www. wwf. org. au/our _work/ people _and_the_environment/global_warming_and_climate_change/impacts/

(2)The Global Risks 2016، op. cit، p. 13

- **تغير المناخ وتحديات إدارة المياه**

تعد مشكلة إدارة المياه من المشاكل الأكثر تعقيداً في العالم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يصبح أكثر تعقيداً بالتزامن مع زيادة الطلب العالمي على المياه العذبة للحصول على الطاقة وزيادة الإنتاج الزراعي، فمن المتوقع أن يزداد الطلب على المياه العذبة بنسبة (70) بالمائة بحلول العام 2030. ومع هذا التحدي، من الممكن أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الضغط على المياه بشكل غير مسبوق، إذ يقدر المجلس العالمي للمياه: "أنه نتيجة لتغير المناخ يمكن أن يعيش أربعة مليار شخص في المناطق الشحيحة بالمياه بحلول العام 2050"[1]. وهو الأمر الذي سيجعل من مسألة التنافس والصراع على احتكار المياه بين الدول المتشاطئة ذا مصلحة حيوية، لاسيما وأن أكثر من (60) بالمائة من الأحواض المائية العابرة للحدود في العالم تفتقر إلى أي نوع من أطر الإدارة التعاونية[2].

- **تغير المناخ وتحديات الأمن الغذائي**

تشير التوقعات العالمية إلى زيادة الطلب على الزارعة بنسبة (60) بالمائة بحلول العام 2050، وهو أمر يثير القلق كثيراً، فمن المعروف أن زيادة الطلب على الزراعة تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على المياه العذبة. وفي الوقت الذي من الممكن أن تتصاعد فيه مستقبلا حالات المنافسة الشديدة على المياه، يأتي التغير المناخي ليضيف تحديات أكثر تهديداً على مستقبل الأمن الغذائي من خلال أضراره بالإنتاج الزراعي وتعطيل النظم الغذائية.

إذ يؤدي التغير المناخي وما يصاحبه من ارتفاع درجات الحرارة إلى تغير أنماط سقوط الأمطار، وجعل حالة الطقس العالمية أكثر تطرفاً. فمع تغير نمط تساقط الأمطار تقل رطوبة التربة، ومع زيادة درجات الحرارة تزداد هشاشة التربة مما يؤدي إلى

---

(1) The Global Risks 2016، op. cit، p. 13.

(2) UNEP (United Nations Environment programmer) The World's International Freshwater Agreements، Nairobi: UNEP، 2002. At: http://www. unep. org/dewa/Portals /67 /pdf/

التصحر والجفاف وتعرض الأرض للتدهور[1]، وهـو الأمـر الـذي يخلـق حالـة مـن تبـاطؤ في نمـو المحصول العالمي، مع انخفاض العوائد والمكاسب الإنتاجية، ويؤدي إلى ارتفـاع الأسـعار في المـواد الغذائية، ويخل بالتوازن بين العرض والطلب، وهو الأمر الذي من شأنه ايضاً أن يجعـل الأسـواق عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار، مما يفاقم من حالات الطوارئ الإنسـانية، ويزيـد مـن حـلالات عـدم الاسـتقرار الغـذائي عـلى المسـتوى المحـلي والإقليمـي، فضـلا عـن زيادتـه لحـالات الهجـرة القسرية[2].

وعليه يشكل تغير المناخ تحديا مستقبليا خطـيرا عـلى مسـتقبل الأمـن الغـذائي في القـرن الحادي والعشرين، لكونه يفـاقم الأزمـات الغذائيـة عـلى المسـتوى المحـلي والإقليمـي والعـالمي، ويزيد من حالات العجز بالإنتاج، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب العالمي عـلى الإنتـاج الغـذائي بسبب زيادة السكان على المستوى العالمي.

لذلك فأن الفشل في معالجة ظاهرة التغـير المنـاخي مـن الممكـن إن يقـود مسـتقبليا إلى تحديات عالمية مـن الصـعب التكيـف معهـا كالجفـاف والتهجـير الـقسري فـيما يعـرف "بلاجـئ المناخ"(أي الهجرة لأسباب بيئة واقتصـادية)، والصراع عـلى الميـاه، وتزايـد حـدة الأزمـة الغذائيـة العالمية، ناهيك الأعاصير وغيرها من الكوارث المحتملة الناجمة عن ذوبان الثلوج وارتفـاع نسـبة مياه البحار والمحيطات وغرق المناطق الساحلية.

ثانياً: مخاطر وتحديات النمو الاقتصادي

يعـيش الاقتصـاد العـالمي اليـوم في مرحلـة مـن عـدم اليقـين، وتتراجـع الأفـاق المتوقعة له يوما بعد يوم بسبب النكسات التـي أصـابت النمـو العـالمي وتراجـع مسـتوى الثقة بالسياسات الاقتصادية. إذ يواجه الاقتصاد العالمي اليوم تحديات مترابطـة مـن قبيـل

(1) Dr. Kathleen Miller's Research: Climate Change Impacts on Water، at: http://www. isse. ucar. edu/water_climate/impacts. html

(2)The Global Risks 2016، op. cit، p. 50.

ضغوط الميزانية العمومية التي تعتصر النمو في الاقتصاد العالمي، فضلا عن استمرار حالة عدم الاستقرار في عمق النظام الاقتصادي العالمي[1].

فمن التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد العالمي اليوم هي: أن ضغوط الميزانية العمومية بدأت تخنق التعافي الاقتصادي، فلا تزال الديون مفرطة في النظام المالي العالمي، وعدم اليقين يحوم حول الكيانات السيادية في الاقتصاديات المتقدمة، كأوروبا والولايات المتحدة، وهو الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على مستقبل النمو الاقتصادي العالمي[2]. ويرتبط هذا الأمر بالتحدي الأطول أجلاً والمتمثل بمخاطر عدم الاستقرار في عمق النظام الاقتصادي العالمي، فنظرا لمشكلات المديونية الباقية، ارتفعت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي، ومع استمرار حالة التدابير القائمة على الائتمان من قبل الاقتصاديات الصاعدة كالصين مثلا لمعالجة المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي، فمن الممكن أن تزيد حالة التعرض لانهيار مالي عالمي، وهو ما ينذر بحدوث أزمة مالية نظامية عالمية أخرى، لايقل تأثيرها عن الأزمة المالية العالمية التي عصفت في الاقتصاد العالمي في عامي 2007 و 2008[3].

ويزادا القلق بشأن الاقتصاد العالمي مع ارتفاع مستويات الديون، ذلك لان استدامة الديون المرتفعة قد تؤدي إلى انتكاسات في تدفقات رأس المال، مما يزيد من حالة التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، وفي المقابل يمكن أن يؤدي تباطؤ النمو في الاقتصادات الصاعدة إلى زيادة خفض أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يفاقم من نوبات سعر الصرف، ومع انخفاض السيولة في الأسواق المالية للاقتصاديات الصاعدة، من الممكن أن تشتعل التقلبات في الأسواق المالية العالمية، مما يؤدي إلى زيادة التباطؤ في

---

(1)تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2016، ينظر الرابط الآتي: http://www. imf. org/external/ns/loe/cs. aspx?id=58

(2) كريستين لاغارد، تحديات الاقتصاد العالمي والحلول العالمية، ورقة مدير عام صندوق النقد الدولي في مركز وودرو ويلسون، واشنطن، 15 سبتمبر 2011. ينظر الرابط الآتي: http://www. imf. org

(3) كريستين لاغارد، تحديات الاقتصاد العالمي والحلول العالمية، مصدر سبق ذكره.

الاقتصاد العالمي، وهذا من شأنه أن يزيد مـن مخـاطر البطالـة ويفـاقم الوضـع المـالي الضـعيف ويزيد الديون القومية للعديد من الاقتصاديات المتقدمة في العالم[1].

وتتوقـع شركـة (PWC) البريطانيـة المتخصصـة في الأبحـاث والدراسـات الاقتصـادية، في التحديث الرابع لتقريرها "العالم في 2050"، والذي يعد أهم التقارير وأكثرها شمولاً فـيما يتعلـق بالتنبؤات الاقتصادية: أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل يزيـد قلـيلا عـن (3) بالمائـة سـنويا حتـى العام 2050، وتأتي هذه الزيـادة مـن معـدل التوسـع الاقتصـادي في الصـين وبعـض الاقتصـادات الناشئة الرئيسية الأخرى. في المقابل من يتوقع التقرير أن تشهد الاقتصاديات المتقدمة مستويات منخفضة من النمو السكاني حتى العام 2050، وهو الأمر الذي من الممكن أن يشـكل عبئـاً عـلى النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة على المدى العبيد[2].

وعليـه، وفي ظـل هـذه التوقعـات الاقتصـادية سـيكون مـن الصـعب عـلى الاقتصـاديات المتقدمة خفض نسبة الدين العام والخاص من مستوياته المرتفعة، وهو الأمر الذي من شـأنه أن يزيد الفجوة بين القوى الاقتصـادية إلى الحـد الـذي قـد يقـود لانهيـار اقتصـادي عـلى المسـتوى العالمي، وفي هذا المجال تشير الاتجاهات المستقبلية في تقرير "العالم في 2050" بأنه نتيجة لـذلك سيتحول ميزان القوى الاقتصادية العالمية لصالح القوى الصاعدة في أسيا، ليصـبح القـرن الحـادي والعشرين آسيويا بامتياز في ظل ما ستحققه اقتصادات دولها من معدلات نمو وطفـرات تنمويـة عالية[3]، وهو ما سيمهد لإعادة رسم الاقتصاد الدولي بشكل سيتماهى كثيراً مع طموحات القـوى الأسيوية الصاعدة، وهو أمر قد ربما قد يمهد لحرب عالمية ثالثة، إذا مـا قـاد التعـدد القطبـي إلى تناغم اكبر بين القوى الاقتصادية في النظام العالمي.

(1) The Global Risks 2016، op. cit، p. 16.

(2) The World in 2050: Will the shift in global economic power continue، report،(London: Price water house Coopers-PWC، February 2015) p. 18

(3) The World in 2050، op. cit، p. 20.

ثالثاً : مخاطر وتحديات الثورة التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين

تشير الدراسات والأبحاث أن التكنولوجيات ذات الصلة بالانترنت مثل: الانترنت عبر الهاتف النقال، وأتمتة العمل المعرفي، وانترنت الأشياء والتكنولوجيا السحابية، ستولد مضاراً أكثر من الفوائد الاقتصادية الناجمة عن استخدامها، ذلك بأن الفشل في فهم ومعالجة المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا يمكن أن يكون له عوقب وخيمة بعيدة المدى وذات تكلفة ضخمة على الشركات والقطاعات الاقتصادية والاقتصادات الوطنية[1].

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية التي يمكن أن نجنيها من الثورة التكنولوجية بوصفها تخلق فرصا جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والشخصية، غير أنها من الممكن أن تؤدي إلى تهميش بعض الفئات، وتفاقم حالة عدم المساواة، وتخلق مخاطر أمنية جديدة وغير متوقعة[2]. فمن المتوقع في السنوات المقبلة في القرن الحادي والعشرين أن تزداد الفجوة بين الدول من ناحية استخدام التكنولوجية والاستفادة منها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوسع الثروة والدخل في الوقت الذي يزيد من حالة عدم المساواة الاجتماعية، إذ تشير التقديرات إلى أن عدد مستخدمي الانترنت حتى عام 2016، وصل إلى (3. 5) مليار مستخدم- وهو نصف عدد سكان الأرض- ومن الممكن أن يرتفع هذا العدد إلى أكثر من أربعة مليار بحول العام 2030، وهذا يعني أن اقل من نصف سكان الأرض سوف لن يستطيعوا الوصول إلى الانترنت[3]، وبالتالي سوف لن يتمكنوا من الاستفادة من النمو القائم على التكنولوجيا، وهو الأمر الذي سيراكم الثروة في أيدي قليلة من الناس، ويزيد من

(1) The Global Risks 2016، op. cit، p. 18.

(2) Klaus Schwab، Shaping the Fourth Industrial Revolution، The Project Syndicate، January 11، 2016.

(3) ينظر إحصائية الاتحاد الدولي للاتصالات على الرابط الآتي:

http://www. internetlivestats. com/internet-users/

حالة عدم المساواة الاجتماعية، لاسيما وان الإفراط في عدم المساواة قد يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي (أي أجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية في الأنفاق والحصول عليها)، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي على المدى البعيد، ويمكن أن تزيد هذه المخاطر من الهجرة غير الطوعية والإرهاب الناجم عن التطرف العنيف. ولهذا فمن الأمور المتوقعة على المدين المتوسط والبعيد أن تسبب حالة عدم المساواة الاجتماعية العديد من المشاكل الأمنية على المستوى العالمي في القرن الحادي والعشرين[1].

والاهم من ذلك، تعد المخاطر ذات الصلة بالانترنت مثل خطر الهجمات الإلكترونية من أشد المخاطر التكنولوجية المحتملة في السنوات المقبلة في القرن الحادي والعشرين، لاسيما في ظل تزايد اعتماد الناس على انترنت الأشياء(أي كل شيء به وحدة معالجة-جهاز- وله خاصية اتصال بالانترنت) لممارسة الأعمال التجارية وأتمتة العمل وأجراء الاتصالات، إذ من المتوقع بحلول العام 2020، سيكون حجم سوق انترنت الأشياء أكبر بضعيفين من سوق الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسب والأجهزة اللوحية، إذ يقدر أن تصل عدد أجهزة انترنت الأشياء إلى (26) مليار جهاز متصل بالانترنت[2]. ومع هذه الزيادة في الاعتماد السيبراني سترتفع احتمالات الهجمات الإلكترونية ضد المؤسسات والمستهلكين بشكل ملفت للنظير، وذلك بسبب ارتباط انترنت الأشياء بأنظمة تشغيلية لا تتخذ من حماية المعلومات أولوية قصوى. وهو الأمر الذي قد يسبب أضرار قد تؤدي إلى انهيار النظام المالي العالمي بأكمله، وحدوث هبوط اقتصاد عالمي على غرار الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008، إذ يقدر جيمس أندرو لويس-النائب الأول لرئيس مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، والذي كتب مؤلفات كثيرة حول الاحتيال عبر الإنترنت- الأضرار الناجمة عن جرائم تكنولوجيا المعلومات بأكثر من (500) مليار دولار

(1) The Global Risks 2016، op. cit، p. 18.

(2) Ibid، p. 18.

أمريكي سنويا، ويتضمن هـذا الـرقم قيمـة النقـود وحقـوق الملكيـة المسروقـة، وتكلفـة معالجـة الاختراقـات، والتـأثير السـلبي لجـرائم تكنولوجيـا المعلومـات عـلى الابتكـار والتجـارة والنمـو الاقتصادي[1].

ومـع ذلـك فمـن بـين التحـديات التـي سـتخلقها الثـورة التكنولوجيـة في القـرن الحـادي والعشرين هي زيادة حالة عدم اليقين في بيئة العمل، ففـي ظـل أتمتـة العمـل فـان الكثـير مـن الوظائف الحالية التي يشغلها الناس ستتم حوسـبتها، إذ مـن المتوقـع بحلـول العـام 2025، فـأن (50) بالمائة من العاملين في الـدول المتقدمـة ستشـغل وظـائفهم الأجهـزة الآليـة مـما يـؤدي إلى تفاقم أزمة بطالة عالمية[2].

رابعاً : انعكاس المخاطر والتحديات المناخيـة والتكنولوجيـة والاقتصـادية عـلى المشـهد الأمنـي العالمي في القرن الحادي والعشرين

في ضوء المخاطر والتحديات المذكورة آنفا يمكن القول: إن المشهد الأمني العالمي في القرن الحادي والعشريـن سـيزداد تعقيـداً، ففـي ظـل مخـاطر وتحـديات تغـير المنـاخ وتراجـع النمـو الاقتصادي العالمي وتزايد التـأثيرات السـلبية للثـورة التكنولوجيـة سـيكون ويبقـى العنـف أحـد السمات البارزة في الواقع الحالي والمستقبلي في القرن الحادي والعشرين. ومن بين التحديات التي ستؤثر على مستقبل المشهد الأمني العالمي هي الثورة التكنولوجية وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ، ناهيك عن أن تراجـع النمـو الاقتصـادي وتحـول مـوازين القـوى الاقتصـادية بـين الـدول الصاعدة والدول المتقدمـة، سـيؤدي زيـادة التنـافس بـين القـوى الكـبرى في النظـام الـدولي مـما سينعس سلباً على المشهد الأمني العالمي.

---

(1) كريس وليش، الجانب المظلم للتكنولوجيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 53، صندوق النقد الدولي، أيلـول 2016. ص 16.

(2) The Global Risks 2016، op. cit، 20.

1. **الثورة التكنولوجية والأمن الدولي**

لا مراء في القول من أن الثورة الصناعية الرابعة والتي تعرف بالثورة الرقمية، ستؤثر تأثيرا عميقا على مستقبل الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين، فحتى وقت قريب كانت القدرة على إلحاق الضرر بنطاق واسع تصدر من الدول ذات الجيوش المتطورة أو من الدول التي تمتلك السلاح النووي، وهو لم يكن متاح لغير الدول ولاسيما الكبرى. ولكن مع الثورة الصناعية الرابعة أصبح الضرر على نطاق واسع هو أمر ممكن لحفنة من المجموعات الصغيرة أو الأفراد العاملين من أجهزة الكمبيوتر المنزلية[1]، لاسيما وان الأدوات الموجودة لمنع تصاعد النزاعات في النظام الدولي (كالمعاهدات والاتفاقيات أو مبدأ التدمير المتبادل المؤكد بالنسبة للدول النووية) أصبحت ذا فائدة مشكوك فيها عندما أصبحت القوة التدميرية ذات الصلة بالثورة التكنولوجية مرتبطة بالفواعل من غير الدول[2].

وبما أن الثورة التكنولوجية فتحت جبهة جديدة في الحرب لم تعد فيها المسافة المادية توفر الحماية للدولة من خلال نقل المعركة إلى الفضاء الإلكتروني، ونظراً لان الهجوم أسهل من الدفاع في الفضاء الإلكتروني، ونظرا لصعوبة تطبيق إستراتيجية

(1) احد الأشياء المثيرة للقلق في القرن الحادي والعشرين هو إمكانية التهديد النووي من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول، ففي عام 2016 حذرت منظمة " مبادرة التهديد النووي" وهي منظمة غير ربحية مهتمة بتعزيز الأمن العالمي، من عدم وجود الحماية الكافية للعديد من المنشآت النووية المدنية والعسكرية ضد هجمات محتملة للانترنت. وهو أمر ينذر بمخاطر عالمية غير مسبوقة، ينظر:

Colin P. Clarke and، Isaac R. Porche، The Online Fight Against ISIS، Project Syndicate، April 1، 2016.

(2) Kaspersen، A. and A. Hagan، 8 emerging technologies transforming international security"، Forum Agenda، 8 September 2015. https://agenda. weforu. org/2015/09/8-technologies-transforming-international-security/

الردع في الحرب السيبرانية (بسبب الصعوبات التي تحيط بتحديد مصدر الهجوم، و بسبب العدد الكبير والمتنوع للجهات المهاجمة سواء كانت جهات تابعة لدول بعينها أو مستقبلة وغير تابعة لأية دولة)[1]. فان كل ذلك سوف يشكل تحديا كبيرا لقوانين الحرب، مما سيؤدي مستقبليا إلى زعزعة الأمن الدولي ويغير توازنات القوى في النظام الدولي، وسيشجع حركات التمرد والجماعات الإرهابية من استغلال العجز الأمني والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتعزيز حضورها وتأثير السلبي في المشهد الأمني العالمي.

وعليه فمن السيناريوهات المتوقعة في هذا المجال هو اندلاع صراع كبير بين القوى الرئيسة في النظام الدولي، بسبب تعرض إحدى القوى الدولية لهجوم إلكتروني واسع النطاق على البنى التحتية، مما يدفع هذه الدولة لشن هجوما تقليديا انتقاميا ضد إحدى القوى الأخرى بسبب شكوك غير مؤكدة على تورطها بالهجمات الإلكترونية، وهو ما يجعل الدول الثانية تدرك إنها تعرضت للهجوم من دون سبب، مما يؤدي إلى اندلاع حرب كبرى بين الطرفين، يجر إليه العديد من الدول الأخرى، وفي ضوء ذلك ستسعى الجماعات الإرهابية للاستفادة من أجواء الصراع سعيا وراء أهدافها الخاصة، مما يجعل الأطراف المحاربة ويضطرها ليس في محاربة بعضها البعض بل أيضا للدخول في صراعات هجينة ضد أطراف ثالثة. وفي نهاية المطاف قد يتوقف الصراع بعد اندلاع حالة التدمير النووي المتبادل، ولكنه سيفرض تكاليفاً باهظة جدا على المستوى البشري والاقتصادي العالمي، مع عدم وجود منتصر واضح في هذا السيناريو[2].

2. الموارد الطبيعية وتغير المناخ والأمن الدولي

من المتوقع في الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين أن تتضخم المشاكلة الأمنية القائمة نتيجة لتغير المناخ ونقص الموارد، فمن المتوقع أن تزادا الظواهر الجوية

(1) Joseph S. Nye، Can Cyber Warfare Be Deterred?، Project Syndicate، December 10، 2015،

(2)The Global Risks 2016، op. cit، p. 32.

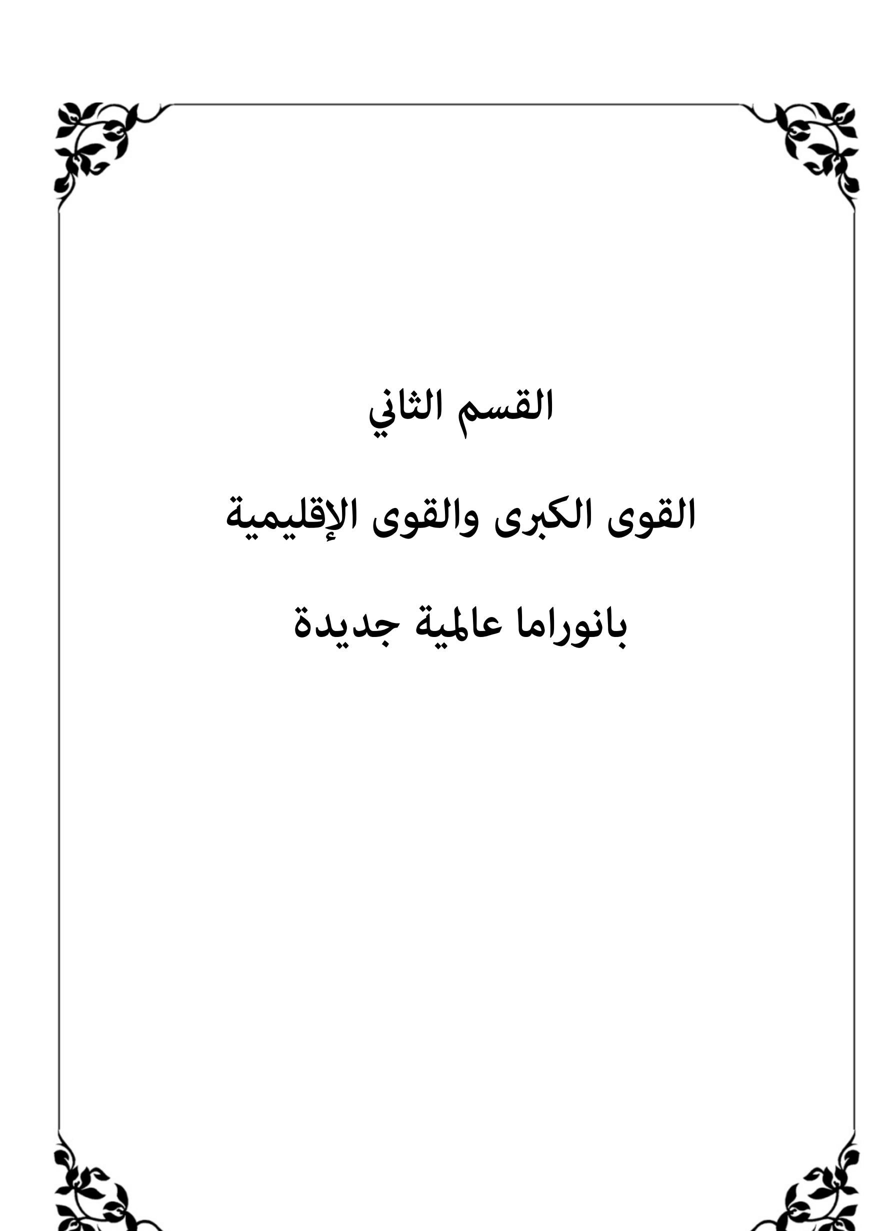
الأكثر تطرفا بما في ذلك ارتفاع درجات الحرار وتزايد حالة الجفاف والعواصف والفيضانات، وارتفاع مناسيب المياه في البحار والمحيطات وغرق المدن الساحلية، وزيادة حالات الصراع بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. فالتأثير المحتمل جدا لتغير المناخ على مستقبل الأمن الغذائي سيؤثر بشكل كبير على المشهد الأمني الدولي، فمن الممكن أن تؤدي زيادة الضغط على المياه العذبة والغذاء نتيجة للزيادة السكانية (من المقدر أن يصل حجم السكان العالمي بما يناهز التسعة مليار نسمة حتى عام 2050) إلى زيادة حالات التوتر والصراع بين الدول، وهو ما ينذر باندلاع حروب الندرة المتعلقة بالمياه والموارد، إذ أن الدول في المستقبل ستتملكها الرغبة في الوصول إلى نفس الثروات وستتصادم هذه الطموحات فيما بينها بشكل يؤجج للصراع البيني بين الدول، ويمكن أن تؤدي هذه الصراعات إلى زيادة حالات الهجرة القسرية إلى البلدان الأقل تأثراً بتغير المناخ، وهو ما يعني بالمجمل زيادة التحديات الأمنية العالمية بشكل غير متوقع[1].

ومع ذلك يمكن أن يشهد العالم زيادة في حالات الصراع بالتزامن مع فقدان الناس لمصادر رزقهم والناجمة عن زيادة حالات الجفاف وتلف المحاصيل الزراعية ونقص الموارد السمكية، وهي كلها عوامل مساعدة في انزلاق الدول نحو العنف المجتمعي. وهو الأمر الذي سيجعل الجماعات والعناصر المسلحة من غير الدول بما في ذلك الجماعات الإرهابية لها القدرة في الاستفادة من هذا المصدر الجديد من انعدام الأمن في تجنيد الكثير من الأفراد المعوزين، لتعزيز حضورهم وزيادة عدم الاستقرار الدولي[2]، وعليه يمثل تغير المناخ تحديا كبير على الأمن الدولي على المديين المتوسط والبعيد.

(1) لورانس سميث، العالم في العام 2050، ترجمة حسان البستاني، ط1،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012) ص 129.

(2) The Global Risks 2016، op. cit، p. 30.

مهما يكن من أمر سوف تحدد التغيرات المناخية وزيادة الطلب على الموارد بالتزامن مع نقصها وتصاعد حجم السكان العالمي، فضلا عن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وتحول موازين القوى الاقتصادية، ومخاطر الثورة التكنولوجية، كل تلك العوامل هي من ستحدد مستقبلنا في القرن الحادي والعشرين، وهو مستقبل تملؤه المخاطر والتحديات أكثر من الفرص والمحفزات، ذلك لان المخاطر في القرن الحادي والعشرين انتقلت من المخاطر الافتراضية إلى المخاطر الواقعية، وهو الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود الدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف معها ومعالجتها.



القسم الثاني

القوى الكبرى والقوى الإقليمية

بانوراما عالمية جديدة

الولايات المتحدة الامريكية في ظل مشكلة تحولات مفردات القوة وتشتتها

د. فلاح مبارك الفهداوي[1]

أن من أهم المتغيرات والتطورات التي طرأت على عـالم القـرن الحـادي والعشريـن، هـي تلك التحولات التي تتعلق بمفهوم القوة وتحول مفرداتها. فلم تعد تفهم القوة (power) بمنظور ضيق كما كان سابقاً حيث تحدد مكانة الدولة في الهرمية الدولية أو دورها الإقليمـي بمقـدار مـا تتوافر عليه من إمكانيات عسكرية بالدرجة الأولى ومن ثـم تـأتي بقيـة مقومـات القـوة الأخـرى كـ(الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية) في حسابات قياس القوة الوطنيـة، لكـن بعـد المتغـيرات الدولية التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة على قمـة الهرميـة الدولية كقوة لا يستهان بها بما تشتمل عليه من مرتكزات قدرة يصعب منافستها.

أن هذا الحلم الأمريكي لم يدم طويلاً حتى بدأت ملامح تغـير وتحـول في هيكليـة النظـام الدولي تُأخذ شكلاً آخر، إذ شهدنا صعوداً قوياً لدول كبرى بدأت تنافس القوة المهيمنة (الولايـات المتحدة الامريكية) في بعض مقومات قوتها هذا مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر فقـد تصـاعدت فاعلية وتأثير عناصر القوة الأخرى (غير العسكرية) في تحقيق مكانة دوليـة ودور سـياسي عـالمي ونقصد هنا المقوم الاقتصادي والتكنولوجي من جانب آخر.

وعليه سنحاول في هذا الدراسة الكشف عن تلـك المتغـيرات وتأثيراتهـا المسـتقبلية عـلى مكانـة الولايات المتحدة كقطب مهيمن، وذلك من خلال الإجابة على السؤال المركزي الذي يشتمل عـلى أسـئلة فرعية وهذا السؤال هو: هل التحولات في مفردات القوة تسـهم في تراجـع مكانـة الولايـات المتحـدة أم العكس؟ لذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور طبقاً لمنطـق إشـكالية الـواردة. الأول يتعلـق بمفهـوم القوة ودورها في العلاقات الدولية والثاني يتضمن دراسة المتغيرات التي طرأت عـلى مفهـوم القـوة وأمـا

(1) باحث في مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة الانبار / العراق .

المحور الأخير يتضمن دراسة خيار الهيمنة بالمشاركة كخيار يتماشى مع المتغيرات الدولية ويتناغم مع حالة تحولات وتشتت مفردات القوة.

المحور الأول: في مفهوم القوة ودورها في العلاقات الدولية

يعد مفهوم القوة من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية وهي كذلك من أكثر المصطلحات التي تثير جدلاً بين المختصين ورجال السياسة و الباحثين، فالقوة (power) هي جوهر التحليل السياسي، فالقوة السياسة لا ينفصلان باعتبار القوة هي نقطة البداية لتحليل السياسة، فلكل دولة مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها على المستوى الخارجي تتمثل أساساً في أمنها ورغبتها في السيطرة واكتساب النفوذ وكذا رغبتها في فرض إرادتها على غيرها من الدول، حيث أن تحقيق الأهداف مرتبط بحجم القوة الموجودة لدى الدولة.

أن من أهم إفرازات القوة وانعكاساتها على الدولة هو تحديد موقعها في الهرم الدولي أو مكانتها العالمية وبذلك يتم تقسيم الدول إلى عظمى وكبرى وصغرى طبقاً لما تحتويه الدولة من مفردات قوة قياساً أو مقارنة مع الدول الأخرى فهي بذلك حالة نسبية أي لا يمكن القول أن الدولة (س) قوة عظمى أو كبرى بدون مقارنتها مع غيرها من الدول. وكذلك فإن القوة حالة متغيرة ومتجددة غير ثابتة على نسق مستمر فقد تتراجع مرتكزات القوة في زمن معين لدولة معينة وبالتالي تنعكس على مكانتها الدولية أو قد تتفاعل عناصر قوة لدولة ثانية وتتصاعد وتيرتها وبالتالي تحضى بمكانة تتناسب مع قوتها[1].

أذاً باختصار القوة هي المحرك الرئيس للفواعل السياسية وهي غاية ووسيلة ومكانة في ذات الوقت، وهذا يستدعي تناول مفهوم القوة في العلاقات الدولية وعناصرها ومظاهر التحول والتغير في مفردات القوة ومن ثم انعكاسات هذا التحول على مكانة الدولة.

(1) للمزيد ينظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط5، العاتك، القاهرة، 2010، ص 193-196.

1- مفهوم القوة

يكاد يتفق الرأي على أن مفهوم القوة غامض ويتداخل مع مفاهيم فرعيـة ويعنـي عـدة أشياء في آن واحـد. ويعـرف هـانز مورغـانتو (Hans Morgenthau) القـوة بأنهـا القـدرة التـي يملكها الإنسان للتحكم في أفكار وسلوكات الآخرين. ويمكن القول أن العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة مثلما طرحه هانز مورغنثوHans Morgenthau) بقولـه أن السياسـة الدوليـة في جوهرها هي صراع مستمر من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي الهدف العاجل دومًا[1].

ويرى ستيفن روزن فانـه يعـرف القـوة بأنهـا "قابليـة لاعـب دولي في اسـتخدام المصـادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الأحداث في النظام الـدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام". ويؤشر هذا التعريف بعض الخصـائص الهامـة في علاقـة التـأثير بين اللاعبين بالشكل الآتي[2]:

1- القوة هي الوسيلة التي يتعامل بواسطتها اللاعبون بعضهم ببعض.
2- القوة هي ليست صفة سياسية طبيعية ولكنها وليدة موارد مادية.
3- القوة هي وسيلة من أجل تحقيق التأثير على اللاعبين الآخرين الذين يتنافسون مـن اجـل تحقيق نتائج ملائمة لأهدافهم الخاصة.
4- إن استخدام القوة إذا ما تم عقلانياً فهو محاولة مـن أجـل أن تكـون مخرجـات الأحـداث الدولية لتحقيق أغراض خاصة للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية.

أن الصـعوبة في تحديـد شـكل ومضـمون وصـورة القـوة بتجـرد دون النظـر الى عنصر التأثير، فلا يكفي مجرد الامتلاك لمقومات القوة لدولة معينة دون تحويـل هـذه

(1)هانز جي موركنثاو، السياسة بين الأمم، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص ص 58-60.

(2) Rosen Steven “The logic of International Relations Winthrop Pub. Inc، Masachusetts، 1977،P. 181.

المقومات إلى قدرة والقدرة باختصار تعني تفعيل عناصر قوة الدولة الكامنة من حالة السكون إلى الحركة والفعل والتي حتماً تنتج التأثير وهذا ما يهمنا في دراسة القوة ضمن حقل العلاقات الدولية والإستراتيجية لأنه من خلال مقدار التأثير في السياسة الدولية يمكن تقييم مكانة الدولة في الهرمية الدولية.

لذلك قد نجد دول محدودة المساحة والسكان واقتصادها محدود لكن تأثيرها في السياسة الدولية واضح وملموس، وعلى العكس قد نجد دولة أخرى تحضى بقدر كبير من عناصر القوة المذكورة سابقاً لكن دورها وتأثيرها الدولي محدود لا يتناسب مع حجمها الاقتصادي والعسكري. أذن القوة كما ذكرنا سابقاً حالة نسبية متفاوته ولا يمكن قياسها دون ارتباطها بـ"التأثير"[1].

2- عناصر القوة ودورها في العلاقات الدولية

تتعدد زوايا النظر إلى مفهوم القوة في العلاقات الدولية فتعرف بعناصرها أو بتأثيرها، لذلك يذهب بعض الدارسين إلى حصرها من خلال العناصر العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بينما ينصرف آخرون إلى تحديدها بمعنى القدرة على توجيه سلوك الآخرين وتغييره تبعًا لأهداف الدولة ومصالحها.

ويبحث الفكر التقليدي في دراسة العلاقات الدولية موضوع القوة انطلاقاً من تحديد العناصر المادية التي يمكن قياسها وتحديدها مثل(القوة العسكرية والاقتصادية وعدد السكان والمساحة الجغرافية. . . الخ) ومن ثم ما لبث أن تطور هذا المفهوم خلال فترة الحرب الباردة إلى ضم العناصر الغير مادية التي يصعب قياسها كعناصر أساسية لتشكيل مفهوم القوة الشاملة. لذلك فإن بريجنسكي يقدم منظورًا شاملاً (العناصر المادية والغير مادية) لمفهوم القوة العالمية يتحدد بأربعة أبعاد:

-الوصول العسكري العالمي

(1) Holsti K. J. “The Concept of Power in the Study of International Relations” in Bruce L. Sanders and Alan Durbin in"Contemporary International Politics: Interoductory Redings" John Wiley and Sons، Inc. U. S. A، 1972، P. 91-94.

-الدور الاقتصادي العالمي

-الجذب الثقافي –الفكري العالمي

-العضلة السياسية العالمية

والحقيقة أن مفهوم القوة وبالمعنى والذي سبق وحددناه يتضمن كلا الجانبين، وكذلك جانب امتلاك أسباب القوة وجانب توظيف هذه الأسباب في التحكم في إرادة الآخرين وأفعالهم، في ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد خصائص القوة في المجال الدولي فيما يأتي[1]:

1- أن القوة هي جوهر العلاقات الدولية، كما أن السلطة هي جوهر السياسة القومية والفارق بين القوة والسلطة أن هذه الأخيرة تتضمن الأولى، ولكنها ترتبط بغاية وهي تحقيق وحدة الجماعة، وبوسيلة هي الإحتكار الشرعي لأدوات القمع . وبعبارة أخرى فإن السلطة التي يدور حولها الصراع في السياسة الداخلية هي سلطة مستأنسة ومتمركزة في الحكومة التي تحتكرها لفرض تحقيق الوحدة والإستقرار، أما القوة التي يدور حولها الصراع بين الدول فليست مستأنسة ولا متمركزة ولا منظمة، والهدف منها تحقيق المصالح القومية لكل دولة وهي مصالح متعددة ومتعارضة بطبيعتها الأمر الذي يفسر طابع العداوة والحرب الذي يغلب على العلاقات الدولية، والناتج عن سعي كل الدول إلى فرض إرادتها وتحقيق مصالحها في غياب السلطة العليا التي تحتكر أدوات القمع.

2- أن القوة ليست هدف في نفسها ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير الذي يتضمن تحقيق أهداف الدولة والتي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية أو الوظيفة الحضارية فضلاً على حماية الأمن القومي وصيانة الاستقلال السياسي أو الردع.

3- أن قوة الدولة دائماً نسبية ويتوقف تقديرها على أمرين أولهما القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة وثانيهما محصلة قوة الطرف الأخر،

(1) محمد نوار، مفهوم القوة في العلاقات الدولية وعلم السياسة:. http://ffesj. forumaroc. net/t1027-topic#

قد تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوة نفسها إلا أن قدرة إحداهما وعدم قدرة الأخرى على توظيف أحد أو بعض مصادر قوتها يجعل القادر على توظيف مصادر قوتها أقوى نسبياً من الأخرى على الرغم عن تساوي مصادر القوة في الدولتين. من ناحية أخرى فإن وزن قوة الدولة في تغير مستمر نتيجة للتغيير في أهمية مصادر القوة المتاحة لديها، أو لدى الطرف الآخر أو لما قد يطرأ على العلاقات بين الدول من تبادلات تؤثر في أوزان قوتها كالحروب أو المعاهدات أو التحالفات أو الإنقسامات أو غير ذلك.

4- تتصف القوة بندرتها مما يترتب على ذلك أن الدول مهما ملكت من قوة فأنها تحرص على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها وإن القوة بطبيعتها شيء نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى. كما تظهر القوة بشكل تدريجي وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع والقوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها والبعض الآخر، لذلك فإن أي إستنتاج يتعلق بقوة الدولة أو ترتيبها بين الدول الأخرى وأن كان مبنياً على معلومات حديثة هو في الواقع مرهون بوقت ظهوره، وهذا يتطلب إعادة تقييم الدولة بصورة مستمرة.[1] .

5- تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، وأن اللجوء إلى القوة وهو في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية، ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد

---

(1) نعيم إبراهيم الظاهر، سياسة بناء القوة في الأردن، ط 2، الأردن، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2003م، ص27.

المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة معتمدين على دفع هذه القوة إلى حدها الأقصى من خلال نوعية الدبلوماسية التي تترجم الموارد القومية إلى قوة قومية[1].

المحور الثاني: تحولات مفردات القوة في القرن الحادي والعشرين

القوة بإعتبارها حالة ديناميكية ومتعددة الفواعل والعناصر التي تتداخل في صياغتها فإنها عرضه للتغيير والتحول المستمر مع التقدم التكنولوجي والتقني فهي حاله غير ثابتة، لذلك سنبحث في هذا المحور عن مظاهر وأبعاد التحول في مفردات القوة.

أولاً: مظاهر التحول في مفهوم القوة : سيطر النقاش الجدلي بعد الحرب الباردة حول التحول في مفهوم القوة، حيث تعددت مظاهر هذا التحول الذي ارتبط أساسا بالتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي أفرزها واقع ما بعد الحرب الباردة، إذ شهدنا تحولاً في ما يلي[2]:

1- **طبيعة الفاعلين الأطراف في معادلة القوة:** كما رأينا في فقرات سابقة بأن حجم التحولات الدولية التي أفرزها واقع القرن الحادي والعشرين وتفاعلت بشكل أكثر بعد أحداث 11/أيلول 2011م قد أفضى إلى نقاش جدلي مهم حول " بقاء الدولة " في ظل التدفق المتزايد للاعبين الدوليين من غير الدول، وهو ما انعكس بصورة غير مباشرة على أداء الوظيفة الأمنية كمحورٍ من محاور السياسة العليا للدولة، وبالتالي حكم هذا التحول إلى درجةٍ كبيرة معادلة القوة في النظام الدولي وأثر بصورة ملموسة على طبيعة مفهوم القوة، وهذا على مستويين:

---

(1)عبد الرازق حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، بغداد، مطبعة أسور، 1976م، ص 235– 236.

(2)محمد الأمين بن عائشة، جدلية القوة في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية: http://www. politics-dz. com/threads/gdli-alqu-fi-alylaqat-alduli. 232.

أ- توزيع القوة بين الدولة والفاعلين الآخرين سواء تم ذلك بإرادة الدولة التي لم تعد تملك القدرة على الإدارة الأحادية للمشكلات القائمة، أم حصل ذلك بسبب الثقل المتنامي الذي تتوفر عليه هذه الفواعل.

ب- بروز قضايا ووظائف جديدة أكبر من قدرة الدول على التعاطي معها عبر إجراءات قانونية رسمية بما يقلل من قيمة هامش القوة الذي تتوفر عليه الدول في مقابل تعزيز مكانة الأطراف غير الدول في ممارسة القوة والنفوذ.

2- **الصورة الذاتية لمفهوم القوة في مقابل الخاصية الانعكاسية**: لقد أصبحت الفواعل الدولية تتمتع بالقوة والنفوذ بمقدار تصورها الذاتي لهما عكس ما كان حاصلا في حقب تاريخية ماضية عندما كانت الدولة تدرك قوتها بشكل انعكاسي بمقدار قوة الآخرين، ومرد هذا التحول هو الطبيعة الجديدة للنزاعات الدولية. فمنذ المنتصف الثاني من القرن العشرين، بدأ العالم يشهد تراجعا في النزاعات بين الدول في مقابل النزاعات داخل الدول وهو ما قلل من فرص معرفة الدول لبعضها البعض واختبار قوتها من خلال المواجهة المباشرة أو النزاع المسلح .

وعلى خلفية هذا التأصيل، فإن تصور الدول لقوتها غالبا ما يبتعد عن البيئة الموضوعية. لذلك نجد من جهة بأن بعض الفاعلين الدوليين يظهرون بشكل أقوى من الواقع الفعلي، أما من جهة ثانية فهناك لاعبين آخرين يتم التعاطي مع قوتهم بصورة أقل أهمية مما هي عليه في حقيقة الأمر، وكمثال على ذلك شهدنا كيف أن الجماعات والتنظيمات الإرهابية لم تعنى بأهمية معتبرة من قبل أطراف المجتمع الدولي قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 بينما تعاظم الحديث عن قوتها بعد هذا التاريخ بشكل يصل أحيانا إلى حد المبالغة.

ثانياً: التحول في مفردات القوة في القرن الحادي والعشرين : تقليديا ومنذ قرون كانت القوة العسكرية هي المحرك الأساس لقوة الدولة والتي من خلالها يمكن كسب الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة. لكن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية، فقد غادر العالم العصر الذي تقاس فيه

قوة الدولة بما تمتلك من قوة عسكرية فقط[1]. فلم تعد الأداة العسكرية تحتفظ بميزتها السابقة ولم تعد نتائجها مضمونة، وإنما تبدلت وأصبحت غير مجدية ولا تحقق الأهداف السياسية للدولة نظراً لارتفاع تكاليف تلك الأداة، ووقوفها كحجر عثرة في وجه تحقيق التنمية الشاملة في مجتمع الدولة، لأنها تشكل عبئًا كبيرًا على الاقتصاد الوطني، هذا فضلاً عن إمكانية ردعها، فقد كانت الأداة العسكرية التقليدية والنووية مردوعه من قبل الطرفين (السوفيتي والأميركي)، فلا يجرؤ أي طرف منهما على استخدامها، وبذلك انعدمت جدواها السياسية، وكان الحسم للقوة الاقتصادية التي كانت تتميز بها الولايات المتحدة ومعسكرها الغربي، حيث ركزوا على القوة الكامنة (الاقتصادية والتكنولوجية) وعملوا كذلك على ترتيب عناصر هذه القوة، فكانت الغلبة لهم حيث انهار الاتحاد السوفيتي رغم امتلاكه لقوة عسكرية هائلة على الصعيدين التقليدي والنووي.

إذاً فقد تغير مفهوم القوة في النظام الدولي الحالي، فلم تعد القوة العسكرية تعرف قوة الدولة، وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وقد ترتب على هذا الأمر ما يأتي:[2]

أ. أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا.

ب. وكذلك أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

ج. تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: النافتا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وابيك. . . الخ.

---

(1)أنظر: خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، ط1، دمشق، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996 ص 22.

(2)خالد الدباس :النظام الدولي بعد الحرب الباردة :تحولات مفهوم القوة وصعود للاعبين الجدد، مجلة الغد،28-4-2010.

1- **البعد العسكري للقوة**: الرؤية التقليدية لمفهوم القوة لا تكاد تفصل أو تميز ما بين القوة بمعناها العام ومفهوم القوة العسكرية بسبب أهميتها. وتوفر القوة العسكرية الثقة والاطمئنان للدولة مما يجعلها تتخذ المواقف الدولية من مركز القوة وعدم خشية خصومها، حيث إن الدولة التي لا تسندها قوة عسكرية لا يمكنها أن تصمد بوجه التهديدات الخارجية وهذا ما يعرضها لإعطاء تنازلات تمس بمصالحها. [1]

من الناحية التقليدية كان اختبار القوة العظمى هو قدرتها على الحرب كما يقول تايلور. أما اليوم، فإن أساس القوة أخذ في الابتعاد عن التأكيد على القوة العسكرية، ومن المفارقات أن الأسلحة النووية كانت من بين أسباب هذا الابتعاد بالإضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى تراجع دور القوة العسكرية كمحدد أساس للقوة ويمكن حصر أهم العوامل:

أ. السلاح النووي: من الصدف السياسية أن السلاح التدميري الشامل (النووي) بالرغم ما يمثله من تهديد للسلم والأمن الدولي فأنه كان له الدور الحاسم في ردع القوى الدولية من اللجوء للقوة العسكرية لحل القضايا العالقة بسبب القدرة التدميرية لهذه الأسلحة على الجميع.

ب. تزايد دور المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي في سبيل الحد من استخدام القوة المسلحة لفض الخلافات السياسية وتحريم استخدام القوة دولياً ووضع ضوابط دولية من أجل ذلك ورفع شعار حل المنازعات بالطرق السلمية.

ت. لقد أدت الظروف التي تولدت بعد انتهاء الحرب الباردة والتي تفاعلت مع التطور التكنولوجي وزيادة الوعي السياسي للشعوب والتي أصبح لها تأثير أساسي في

---

(1)للمزيد ينظر: بول كيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة :غازي مسعود، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص ص 15-20.

صناعة السياسة بما يمثله الرأي العام العالمي من دور يضغط على صناع قرار الحرب لمنع استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية.

وكنتيجة لتزايد الإدراك بعدم جدوى ترجيح العامل العسكري في وضع الإستراتيجيات المناسبة، طرح على مستوى بعض الدوائر مفهوم "الهيمنة الحميدة Benevolent Hegemony "الذي يرتكز على إمكانية السيطرة بالإقناع وتحجيم العنف إلى أدنى درجاته وترويج المنطلقات القيمية والمؤسسية للدولة لتوسيع نفوذها العالمي. [1]

2- **البعد الاقتصادي للقوة**: من بين الأنماط الجديدة برزت التكتلات الاقتصادية كآلية جديدة للتنافس وتوزيع القوة المرشحة كأقطاب فاعلة ومؤثرة في القرن الحادي والعشرين وما صاحب ذلك من نزوع شديد للتكتل وتجميع الإمكانيات المنفردة في هياكل أكثر تحقيقاً لمطلب الفاعلية والدفاع عن المصالح وتطوير المكاسب في مواجهة الآخرين.

ويضاف لذلك إن العامل الاقتصادي يوفر مسالك جديدة أكثر حميمة للتعبير عن المصلحة الوطنية وتحصيلها، وأكثر ابتعاداً عن الاستعانة بمصادر القوة المباشرة في الصراعات المسلحة لتحقيقها وعلى وفق مبدأ اللعبة الصفرية.

ونرى أن العامل الاقتصادي يعد آلية فاعلة إلى جانب الآليات الأخرى المعروفة بالقوة العسكرية وقوة التكنولوجيا في تشكيل مفهوم القوة الذي لا يعرف الاستقرار على حال وإنما ميزته الأساس هي التغيير في إطار الزمان والمكان[2].

فإذا كان مفهوم القوة قد استند في حيثياته ومضامينه إلى القوة العسكرية وأسلحة الدمار الشامل لدى عملاقي التوازن الأمريكي والسوفيتي السابق طيلة الفترة التي عرفت اصطلاحاً بالحرب الباردة فان العامل التكنولوجي – اقتصادي الذي

---

(1) محمد الأمين بن عائشة، مصدر سابق. بلا

(2) ينظر: د. محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي. . قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008، ص 56

دفعت به الثورة الصناعية الثالثة (ثورة المعلومات المكثفة) إلى الوجود قد أصبح المتغير الأساس في تحديد ورسم هياكل القوة في النظام الدولي المعاصر، وبالتالي في إنتاج الأنماط الجديدة من العلاقات والتفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية التي تختلف عن الأنماط السابقة في الأخلاق والسلوك ودرجة الارتباط وكثافة التفاعل.

ومن بين الأنماط الجديدة برزت التكتلات الاقتصادية كآلية جديدة للتنافس وتوزيع القوة بين القوى المرشحة كأقطاب فاعلة ومؤثرة في القرن الحادي والعشرين وما صاحب ذلك من نزوع شديد لتكتل وتجميع الإمكانيات المنفردة في هياكل أكثر تحقيقاً لمطلب الفاعلية والدفاع عن المصالح وتطوير المكاسب في مواجهة الآخرين.

إن تفهم الضرورات التي تدفع بالاقتصادات الدولية إلى الدخول في تكتلات اقتصادية اكبر في إطار اقتصاد عالمي يزداد تداخله وتتضاعف اعتماديته بمرور الأيام، لابد أن يتضمن تفهماً مماثلا لأهمية تحولها إلى مدخل لا قامة علاقات اقتصادية دولية جديدة ومتوازنة، وتتضمن قدراً اكبر من العدالة التي تسهم في تحقيق نمو شامل بدلا من تكريسها لترسيخ حقائق التباين في النمو والإمكانات بين عالمين ينعم الأول بثرائه وتقدمه، ويرزخ الآخر تحت وطأة الفقر والجوع والتخلف. لذا فان هذه التكتلات لابد أن تشكل الأساس المادي الرصين لا عادة توزيع مقومات القدرة والقوة التي تحول دون انفراد قوة واحدة بمقدرات النظام الدولي أو تطوير نزاعات السيطرة باتجاه تأسيس نظام دولي جديد إلى توازن فاعل للقوى الأساسية في هذا النظام وعلى النحو الذي يخلق فرصاً اكبر للأمن والسلم الدوليين.

وعلى الرغم من جوانب القصور في العديد من هياكل ومؤسسات الاتحاد إلا انه في المحصلة يعد تجمعاً اقتصادياً متكاملا من حيث دوله وطبيعته وأهدافه وقدرته على تحقيق أعلى درجات التكامل والتوحد الاقتصادي بما يعم الفائدة على جميع الدول الأعضاء حتى مع تباين مستويات النمو بينها بمعنى آخر إن هذا التجمع قرأ روح العصر، فاستطاع أعضاؤه فهم حقيقة الصراع العالمي اليوم، على انه صراع اقتصادي يعتمد المنافسة والتفوق.

إن استقراء لتجربة الاتحاد الأوروبي يكشف عن التغيرات العميقة التي طرأت على النظام الدولي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة الذي امتاز بنظام تعدد القوى حيث تمثل مراكز القوى المتعددة ذات التوجه الرأسمالي مجموعة ينتفي فيها واقع أو استعداد آي جهة لاستعمال القوة العسكرية في علاقتها المتبادلة. هذا من جانب ومن جانب آخر فان الدلائل تشير إلى إمكانية قيام نظام متعدد الأقطاب حيث لا يتمتع أي قطب فيه منفرداً بعناصر القوة المطلوبة لقيادة العالم. إذ يبقى لكل قطب نقاط ضعفه الرئيسة إذ يمثل العنوان العسكري نقطة ضعف اليابان الذي يمنعها عن أداء دور قيادي يتناسب وقدرتها الاقتصادية الضخمة[1].

3. **القوة الذكية في العلاقات الدولية:** عرفت القوة الذكية بأنها القوة التي تجمع بين القوتين: الناعمة والخشنة، أي: تربط بين التسامح والشدة؛ فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والإقناع، ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية. . . الخ للدولة لإقامة علاقات مع الحلفاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية، والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى، وخلق رأي عام مواتٍ. في حين القوة الخشنة، التي عموما ما تجد ترجمتها العسكرية بالحرب المباشرة، وترجمتها السياسية بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية بسبل الضغط والمقاطعة والحصار، التي غالبا ما تمارسها هذه الدولة على تلك، أو تدفع الآخرين لممارستها عليها. مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة. لذلك يمكن استخلاص مجموعة حقائق لدور القوة الذكية في العلاقات الدولية وهي:[2]

(1)Jonathan Stevenson، *How Europe and America Defined Themselves*? Foreign Affairs، Vol. 82، No. 2، March-April، 2003، p 5.

(2)كريم ابو حلاوة، سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية، وجهات نظر، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2016، ص15.

أ- إن مصطلح سياسة القوة الذكية هو جديد في حين ما تنطوي عليه هذه السياسة من أساليب وأدوات متبعة ليس بالجديد على الإطلاق، بل نقرأ في صفحات تاريخ الأحداث السياسية عن العديد من الوقائع التي تجسد سياسة القوة الذكية، ومنها دعوة جورباتشوف لضرورة استبعاد استخدام القوة في حل الصراعات الدولية والإقليمية، كذلك الآمر بالنسبة للشروع في تأسيس المنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية التي تعنى بكافة مجالات الاقتصادية- الاجتماعية – الثقافية- البيئة والإعلامية تعد أحد أوجه القوة الناعمة إن لم تكن أداة من أدواتها، تستخدمها الدول الكبرى في العالم لتمرير سياساتها ومشاريعها الموجهة للدول النامية.

ب- إن الاعتماد على القوة الخشنة (العسكرية) وحدها في عصرنا الحالي لا يؤدي لإحراز الأهداف المتعلقة بالشأن السياسي الخارجي للدولة، وإنما تطلب ذلك المزيد من استخدام وسائل الإقناع والجذب (القوة الناعمة) وذلك لجملة الأسباب التي ذكرت في عرض البحث عن مبررات سياسة القوة الذكية ويضاف إليها أننا في عصر العولمة هذا قد يستطيع برنامج تلفزيوني -على سبيل المثال إحداث أثر وتغير في سلوك ومسارات تفكير شعب ما بسوية تعجز أو عجزت المدفعية العسكرية عن فعلها زمن الحروب والصراعات المسلحة.

ت- تعد الدبلوماسية العامة أداة مهمة في ترسانة القوة الذكية، ولكن هذه الدبلوماسية تتطلب فهماً سليماً للمصداقية، والنقد الذاتي، ودور المجتمع المدني في توليد القوة الناعمة. وإذا ما هبطت إلى مستوى الدعاية، أو حملة علاقات عامة فإنها ستفشل في أداء دورها المتضمن الإقناع والجذب واستقطاب الرأي العام العالمي حول أهداف وقضايا صانعها. لذلك لا بد للقوة الذكية عبر سياسة القوة الناعمة أن تعتمد في المقام الأول على فهم عقول الآخرين واستيعاب مفاهيمهم ومعتقداتهم لتتمكن من معرفة ورسم مواقع نفوذها لديها.

ث- باتت المنظمات الإرهابية تستخدم سياسة القوة الذكية للدخول إلى عقول وقلوب الناس وكسب التأييد والدعم على المستوى الإقليمي والعالمي، حيث أثبت

تنظيم القاعدة شعبيته الواسعة في استطلاعات الرأي التي أجريت في أندونيسيا وباكستان والأردن والمغرب بعد أحداث 11 أيلول 2011.

ج- رغم ما رسمته الولايات المتحدة لنفسها من إستراتيجية للقوة الذكية إلا أنها ما زالت تنفق على القوة العسكرية أكثر من الناعمة بـ 17 ضعفاً. وهذا يدل على رغبة أميركية لتنشيط أهم فواعل القوة لديها التي ترتكز عليها هيمنتها العالمية.

ح- تتبع الدول سياسة القوة الذكية في سياستها الخارجية بدرجات متفاوتة بطرق وأدوات تختلف من دولة لأخرى.

المحور الثالث: تحولات مفردات القوة وأثرها على الهيمنة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين

دخلت الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين وهي تتوافر على جميع ركائز القوة الشاملة (العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية) التي تجعلها قوة مهيمنة عالمياً دون منافس حقيقي. لكن هذا الأمل بالقرن الأمريكي الجديد والزهو بالقوة الأمريكية المطلقة لم يدم طويلاً في ظل التحول السريع والكبير في مفردات القوة التي تميزت بالتغيير السريع والتشتت الواسع ولا يمكن احتكارها.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأميركية هذه الحقيقة والتي عبرت عنها حتى قبل أن تتجلى كحقيقة ثابتة وذلك من خلال طروحات منظري الفكر الإستراتيجي الأمريكي والتي نبهت صانع القرار الإستراتيجي الأمريكي من عدم الزهو طويلاً بالنصر على المنافس التقليدي للهيمنة الامريكية، لأن من حقائق السياسة والتاريخ أن للهيمنة ثمنها وكل تمدد تكلفته الباهظة التي قد تبدد وتشتت مفردات القوة في زخم المهام الجديدة التي تفرض على القطب المهيمن لذلك دعى البعض إلى تبني خيار الهيمنة بالمشاركة بدلاً عن الهيمنة المطلقة أو ما يسمى بـ"القرن الأمريكي الجديد"[1].

(1)للمزيد ينظر: بول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة غازي مسعود، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص ص23-30.

ويطلق على أنصار هذا التيار(الهيمنة بالمشاركة) أحيانا الانعزاليون الجدد، تمييزا لهم عن الانعزاليين في القرن التاسع عشر إذ طبعت السياسة الامريكية بطابع الانعزالية، وبعد صعود تيار المحافظين الجدد أصبحت لهذه التسمية دلالاتها السياسية بأنهم نقيض للدوائر المحافظة الجديدة التي أصبحت مؤثرة في صنع السياسة الأمريكية، إن الانعزاليين الجدد غير مقتنعين بصواب سياسة الالتزامات الأمنية العالمية، ويشككون في الإمكانات الاقتصادية الامريكية في الاستجابة لمتطلبات الدور والالتزامات في المرحلة الجديدة، التي أصبحت باهظة الكلفة مادياً وبشرياً على دافعي الضرائب الأمريكي، وهذه الأعباء على كاهل الاقتصاد الأمريكي ترجع في جلها إلى الصراعات والالتزامات الدولية في مرحلة الحرب الباردة وسباق التسليح والتي تضاعفت انتهاء الحرب البادرة[1].

لقد نمى هذا التيار واخذ صداه الواسع داخل الولايات المتحدة، بصورة (أدراماتيكية) بعد الحرب على الإرهاب واحتلال أفغانستان 2001والعراق 2003م، وما ترتب عليها من نتائج سلبية على أثرت كثيراً هيبة الولايات المتحدة كقوة عظمى، بما اشتملت عليه هذه الحروب (خاصة احتلال العراق) خسائر بشرية ومادية وفضائح وانتهاكات لحقوق الإنسان (ونقصد تلك التي تتعلق بالمعتقلين في غوانتانامو وسجن أبي غريب) وبعد أن تم كشف زيف المزاعم التي من اجلها أعلنت الحرب من جانب الولايات المتحدة الأمريكية[2].

بذلك، وبحسب هذا الاتجاه (**الهيمنة بالمشاركة**) الذي وجد مكانته ضمن مجموعة خيارات التفكير الإستراتيجي الأمريكي التي تولدت بشكل خاص بعد الولاية الثانية

(1) ضاري رشيد الياسين، فلسفة السياسة الخارجية الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (21)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2001، ص 36.

(2) انظر: ست جالي و جيرمي إيرب، اختطاف كارثة: 11 سبتمبر، الخوف والترويج للإمبراطورية أمريكية، ترجمة: عبد اللطيف موسى أبو البصل، العبيكان للنشر، الرياض، ط1، 2007، ص ص 126- 128.

لإدارة (**بوش الأبن**) 2004-2008م لفهم مكانة الهيمنـة في المسـتقبل، عـلى الولايـات المتحـدة أن تتخلى عن دورها كـ(شرطياً عالمي) وعليها بدل عن ذلك الاهتمام بشـؤونها الداخليـة. وذلـك لأن الأمن القومي الأمريكي لم يعد مهدداً عسكرياً، كما أن الدول الكبرى منفردة أو مجتمعـة ليسـت قادرة ولحقبـة قادمـة عـلى أن تكـون البـديل للتهديـد السـوفيتي (السـابق) أو راغبـة في ذلـك، فمعظمها ينتمي إلى معسكر واحد. فالمطلوب إذا هو أن تكرس الولايات المتحدة جهودهـا لحـل مشاكلها الداخلية، ويجب أصلاح الشأن الداخلي قبل التفكير بدور دولي جديد[1]. وهذا الشـعور تفاعل خاصة بعد التمدد العسكري الكبير خلال مرحلة **جورج بـوش (الابـن)** في منـاطق واسـعة من العالم وما ترتب على ذلك مـن آثـار اقتصـادية واجتماعيـة عـلى الولايـات المتحـدة داخليـاً و خارجيـاً مـن الآثـار السـيئة الاقتصـادية والاجتماعيـة و السياسـية التـي أضرت بمكنتهـا كقـوة مهيمنة[2].

ويستند دعاة هذا الخيار الانعزالي عـلى النظريـات التاريخيـة التـي تؤكـد عـلى الحتميـة التاريخية لسقوط الإمبراطوريات والقوى الكبرى، ومن أهمها تلك النظريـة التـي جـاء بهـا أهـم المؤرخين والمنظرين الأمريكان في الوقت الحاضر وهـو (**بـول كينيـدي**)، والتـي حملـت عنـوان "**نشوء وسقوط القوى العظمى**".

طبقاً لهذه النظرية لـ(**كينيدي**)، إن هذا التمدد العسكري الأمريكي الذي لم تعهـده الولايات المتحدة من قبل بشكل انفرادي وبحلفاء هامشيون، هـذا سيشـكل حـتماً أنهـاك اقتصـادي بحيـث قـد يعجـز الاقتصـاد بمـرور الوقـت عـن تغطيـة تكـاليف هـذا التمـدد

(1)كـوثر عبـاس عبدالبـديع، الأمـن القـومي الأمـريكي والصراع العـربي-(الإسرائـيلي) في التسـعينات: دراسـة تحليلية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية، بغداد،1999، ص 34

(2)فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص 21.

والحروب والتدخلات العسكرية التي تفرضها واقعاً خيارات الهيمنة المطلقة أو السيطرة[1].

وعلى هذا الأساس فإن السبيل الوحيد لكي تضمن الولايات المتحدة استمرار هيمنتها في المستقبل البعيد ولاستمرار مكانتها في قمة النظام العالمي، فأن خيار الهيمنة بصيغة المشاركة هو الأكثر واقعية، والذي يفرض على الولايات المتحدة نبذ أساليب الهيمنة (القسرية) أو التي تكون أنانية في تحقيق المصلحة القومية، وإشراك القوى الفاعلة في رسم السياسات العالمية دون إغفال المصلحة الأمريكية، ولكن يجب أن ينظر إليها من زاوية المصلحة المشتركة سبيلاً في المشاركة في تكاليف الانتشار الأمريكي العالمي ويكون هذا الانتشار والتدخل متوافقاً ومدعوماً من جانب الحلفاء والمنظمات الدولية[2].

ويشرح (**جون إدواردز**)، وهو مرشح رئاسي سابق عن الحزب الديمقراطي عام 2007م، هذا التوجه المستقبلي الأمريكي نحو شكل الهيمنة بقوله " **في فجر قرن جديد وعلى شفا رئاسة جديدة تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية اليوم إلى استعادة المكانة الأخلاقية العالية التي كانت تميز سياستنا الخارجية على مدى الجزء الأكبر من القرن الماضي. يجب أن نمضي إلى ما وراء الحطام الذي جاءت به واحدة من أعظم حالات الفشل الإستراتيجي في تاريخ الولايات المتحدة: حرب العراق. وبدلاً من التسبب في تنفير العالم عبر تأكيدات العصمة من الخطأ ومطالب الطاعة – كما فعلت إدارة بوش – يجب أن تكون القوة الدافعة للسياسة الخارجية الأمريكية إستراتيجية لإعادة التواصل. يجب أن نعيد التشارك مع حلفائنا في قضايا الأمن الحساسة . . . ومع الثقة والعزم، يجب أن نعيد التواصل مع أولئك الذين يمثلون تهديداً أمنياً لنا من إيران إلى**

(1) للمزيد انظر: بول كينيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، مصدر سبق ذكره، ص ص 52 – 69.

(2) انظر: جورج سوروس، أوهام التفوق الأمريكي: سقوط أوهام جورج بوش، ترجمة سمير مالك، دار الحمراء للنشر، بيروت، 2008، ص ص 163 – 164.

كوريا الشمالية . . . يجب أن نقود العالم بتوضيح قوة أفكارنا لا عن طريق إثارة الخوف من أولئك الذين لا يشاركوننا في هذه الأفكار"[1]، وهذا ما أتبعه الرئيس أوباما حرفياً 2008-2016.

إن ما سبق يؤشر تحولاً كبيراً في التفكير الإستراتيجي الأمريكي بخصوص هذا الخيار الذي كان لا يقبل سابقاً حتى مجرد نقاشه، ورغم انه (تاريخياً) خيار دائم في الإستراتيجية الأمريكية منذ إعلان (**مبدأ مونرو**) ومن ثم ظهر بعد الحرب العالمية الأولى في عهد **ورود ويلسون** لكن هذه الدرجة من القبول والاستعداد لتقاسم النفوذ والمشاركة لم تكن معهودة سابقاً التي وصل بها الأمر إلى الاستعداد للتواصل مع تلك الدول كانت تنعت قبل وقت ليس ببعيد بأنها "**دول شاذة**" أو تمثل "**محور الشر**" ودول خارجة عن القانون، ورصد لها إستراتيجيات مواجهة لها كـ" **شياطين**" على حد تعبير (**انطوني كورودسمان**)[2].

إن التغير الراهن في الإستراتيجية الأمريكية هو في الحقيقة محصلة لكل تلك التحولات الكبرى التي وقعت خلال العقدين السابقين، ويزيد عليها بأبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية لا شك فيها مست الداخل الأمريكي، وبنظرة استشرافية واقعية للحاضر والمستقبل فرضت هذا التحول برأي البعض لإنعاش الاقتصاد الأمريكي المتراجع، ولعل **فريد زكريا** (الكاتب الأمريكي المعروف ذو الأصول الهندية ومحرر مجلة نيوزويك) هو أفضل من عبر عن ذلك التحول، عندما وصفه في كتابة الجديد (**عالم ما بعد أمريكا**) بأنه تغيير في هيكل القوة والنفوذ في العالم. ولمدة تقرب من خمسة قرون – منذ عصر النهضة– هيمن الغرب ***"The West"*** على العالم، وكانت له الريادة والقيادة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً . . ومن ثم انتقلت الهيمنة إلى أقصى الغرب عندما هيمنت

---

(1) رودولف جولياني وجون إدواردز، رودولف جولياني، نحو سلام واقعي: الدفاع عن الحضارة وهزيمة الإرهابيين بتفعيل النظام الدولي، مجلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد(72)، 2008، ص25.

(2) نقلاً عن: منعم صاحي العمار، الهيمنة الأمريكية وجدلية المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص 17.

الولايات المتحدة على بقية العالم، أما الآن، فإن العالم يشهد تحولاً ثالثاً تنتقل بمقتضاه الهيمنة إلى الآخرين في أقصى الشرق "The Rest" أي من الغرب إلى الشرق ***"From the West To the Rest"***، وتحديداً إلى مجموعة الدول البازغة الجديدة (البريكس) "***BRICs***"، (البرازيل وروسيا والهند والصين). [1]

غير أن التطور الآخر المهم، الذي ألقى ظلالاً وطرح تساؤلات حول عمق وحدود هذا التحول الجاري في العالم، كان يتعلق برد الفعل له، وبالتحديد من جانب القوة الأكثر تأثيراً (وتأثراً) بتلك التحولات، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار، يمكن فهم مستقبل الهيمنة الأمريكية، وفهم مغزى وأهمية انتخاب (**باراك اوباما**) رئيساً للولايات المتحدة، ففي غمرة الأزمة، وفي لحظة لاشك فيما تضمنته من مظاهر للفشل والإخفاق الأمريكي داخليا وخارجياً، فضلاً عن التزايد غير المسبوق في مشاعر العداء للولايات المتحدة منذ عهد ولاية (**بوش الأبن**)، وفي ضوء التحديات التي تمس صميم الدور الأمريكي، جاء انتخاب اوباما ليبعث برسالة واضحة وقاطعة على استمرار قدرة المجتمع الأمريكي على تجديد نفسه، وتجاوز أزماته، فضلاً عن عمق وسرعة ذلك التغيير وهو الشعار الذي رفعه أوباما لانتخابه (Yes: we can change)[2].

ولأجل ذلك لابد أن تتكيف الولايات المتحدة مع البيئة الدولية المستجدة، وليس العكس عندما كانت الولايات المتحدة تمثل نموذج العالم بعد الحرب العالمية الثانية الذي كان على العالم أن يتكيف معها، وهذا الخيار أذن يفرض أن يكون التوجه الإستراتيجي المستقبلي (والذي لمسناه خلال عهد ولايتي أوباما) يضمن تكييف المؤسسات والمنظمات الدولية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية من جانب الأطراف المنتصرة بالحرب ويجب توسيعها لتشمل قوى دولية أخرى شهدت قفزات

---

(1)أسامة الغزالي حرب، عالم جديد وعالم مختلف، مجلة السياسة الدولية، العدد(175)، القاهرة، يناير/ 2009، ص6.

(2)نفس المصدر، ص7.

اقتصادية كبيرة وأصبحت مؤثرة سياسياً في تلك الأقاليم التي تحتويها[1]، ومن أبرزها الاستجابة لدعوات توسيع عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وتوسيع عدد أعضاء الدول الصناعية وعدم اقتصارها على ثمان دول فقط من اجل الوصول لحلول أفضل للمشاكل الاقتصادية والمالية المتكررة وليس ابلغ مثال على هذا الاتجاه نحو التوسع هو ما تم في البرازيل في نهاية عام 2008، إذ عقد مؤتمر مناقشة الأزمة المالية العالمية إذ اشتمل على 20 دولة مؤثرة اقتصاديا ومالياً[2].

وفيما يتعلق بأساليب الأداء الإستراتيجي المستقبلية ولضمان هامشاً واسعاً من الهيمنة في القرن الجديد، لابد لها أن تتكيف مع الواقع الجديد وترتكز على مصادر القوة الناعمة بدلاً عن تلك الصلبة. ونجد (**جوزيف س. ناي**) من ابرز المنظرين لهذه الفكرة بعد أن تلمس مظاهر الانحدار الأمريكي في عالم تغير كثيراً ولكن – بحسب جوزيف ناي – أدوات السياسة الأمريكية لم تتغير، فالعالم أصبح متشابكاً في حواضر معولمه وان الولايات المتحدة تسيطر على أهم مصادر القوة الناعمة من البرامج التلفزيونية والأفلام والإعلام والتعليم إلى برأت الاختراع والرياضة، لذلك بحسب هذا الرأي لابد أن توظف الولايات المتحدة مستقبلا بتركيز اكبر على أهم مصادر الجاذبية الأمريكية وهي القوة الناعمة والتي تسند الهيمنة بالتمدد في استخدامها وليس العكس كحال القوة الصلبة التي ترهق الاقتصاد الأمريكي[3]. (وهذا ما تم خلال فترة رئاسة أوباما).

---

(1)مغاوري شلبي علي، مستقبل العلاقة بين العولمة والحمائية، مجلة السياسة الدولية، العدد 0175)، القاهرة، يناير/ 2009، ص 172.

(2)محمود محيي الدين، المؤسسات المالية الدولية: قصور الأداء وسبل الإصلاح، مجلة السياسة الدولية، العدد (175)، يناير/2009، ص 143.

(3)انظر: جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط*1*، العبيكان للنشر، الرياض، *2007*، ص ص 20- 23.

ولكن يجب أن لا يغب عن الأذهان إن هذا الخيار الذي بدأ يأخذ حيزاً واسعاً في دوائر التفكير الإستراتيجي الأمريكي، هو خيار يرمي إلى إعادة تجديد الزعامة الأمريكية وتجديد ما يسموه " **دماء الهيمنة**" وهو أمر لا مناص منه للربع القادم من هذا القرن إذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تحافظ على الزعامة الدولية، إذ يحتاج الاقتصاد الأمريكي إلى بيئة آمنة ومستقرة على المستوى العالمي لكي ينتعش وهذا يتم من خلال الرجوع إلى زيادة التشابكات الاقتصادية التي عملت بها إدارة (كلينتون) بعدّها مثلت حقبة مهمة لإعادة الحيوية للهيمنة الأمريكية بعد أن انشغلت بالداخل الأمريكي وإنعاش الاقتصاد الأمريكي وحققت الولايات المتحدة قفزات اقتصادية كبيرة بعد أن كان المجلس الاقتصادي القومي الذي أنشأ على غرار مجلس الأمن القومي الأمريكي، هو الذي يأخذ أولوياته الإستراتيجية للتعامل مع الأحداث والمستجدات الطارئة خاصة في ولايته الأولى، إذ أصبح التجديد الداخلي موضوعاً رئيساً، لكن بما انه لا يمكن تجاهل الشؤون الخارجية، "وفّر تشديد كلينتون على العولمة صيغة ملائمة لدمج الداخل والخارج في موضوع واحد متماسك في الظاهر في حين حرره من واجب تحديد إستراتيجية سياسة خارجية نظامية ومتابعتها"[1].

إذا فأن إحدى الخيارات التي نتلمس واقعها العملي بعد وصول إدارة (باراك اوباما) إلى قمة الهرمية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، هي خيار الهيمنة بالمشاركة مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى من خلال مشاركتها الفاعلة في قضايا

---

(1)زبيغنيو برجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2007. و زكريا إبراهيم، دراسات في الفلسفة المعاصرة، (ج1)، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط1، 1987، ص 91.

الأمن الـدولي، كـالملف النـووي الإيـراني والكـوري الشـمالي وفـيما يتعلـق بالقضـية الفلسـطينية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها[1].

وصفوة القول، إن خيار المشاركة والانكفاء للداخل هو بالأساس خيـار مؤقـت وطـارئ في التفكير الإستراتيجي الأمريكي الغرض منه هو إعادة التجديد والبناء والترمـيم الاقتصـادي وإعـادة الهيبة الدولية للولايات المتحدة بعد أن فقدت الكثير منها في نهاية ولاية بوش الابن ولـيس ابلـغ من هذا الوضع السيئ الذي وصلت إليه الهيبـة الدوليـة الأمريكيـة عنـدما قـام صـحفي عراقـي برشق رئيس أقوى دولة في العالم بحذائه، بذلك كان شعار التغيير الذي رفعة الرئيس اوباما خلال حملته الانتخابية ما يعبر عن مكنونات هذا التفكير وما يعـبر عـن الطمـوح والرغبـة والإحسـاس الداخلي الأمريكي.

وبذلك واقع الحال يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية يبدو أنهـا مقبلـة عـلى المـرور بالمرحلة نفسها التي مرت بها خلال حقبة ولاية كلينتون الأولى التي كانت ترمي إلى الهيمنة مـن خلال إيجاد قاعـدة قويـة صـلبة تتـيح لهـا توجيـه دفـة العولمـة وتوظيفهـا في خدمـة السياسـة الأمريكية، وبرغم ما وصمت به تلك الإدارة بأنها ضيعت فرصة تاريخية للولايـات المتحـدة بعـد نهاية الحرب الباردة مباشرة، إلى أن هذا الخيار المجرب يبدو انه كان يفـرض نفسـه بقـوة خـلال فترة رئاسة أوباما كي تعيـد الإسـتراتيجية الأمريكيـة ترتيـب خياراتهـا، وتـرميم قاعـدتها المـتضررة بسبب التمدد الكبير (لثمان سنوات عجاف في فترة بوش الأبن) إصابتها وجعلتها غير متماسكة للوثوب نحو مرحلة جديدة من الهيمنة تتمثل بصعود قوى منافسة منـذ بدايـة العقـد الثـاني من هذا القرن، وهذا يتطلب نظرة جديدة وتفكير إسـتراتيجي يسـتلهم هـذه الحقـائق فكـان هـذا الخيـار واقعيـاً بالنتيجـة النهائيـة وان كـان لا يخـرج عـن الثوابـت في ضـمان الهيمنـة ولكن يختلف من ناحيـة الأسـلوب والتكتيكـات والوسـائل وهـذا تجـلى بوضـوح خـلال عهـد

(1) انظر: حسن نافعة، ماذا حدث لأميركا ومـاذا يريـد العـالم مـن أوبامـا، في: أوبامـا والشرق الأوسـط، مجلـة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد (62)، كانون ثاني/ يناير 2009، ص 123.

اوباما حيث استندت الإستراتيجية الأمريكية إلى مفردات القوة الناعمة في التغيير وهذا يتضح من خلال دور الولايات المتحدة في إدارة أزمة (الربيع العربي) وما تبعها من انتشار للإرهاب (داعش) والذي كان عنصراً رئيسياً في إعادة أحياء الهيمنة وتجديد هياكل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب الذي أنعش الاقتصاد الأمريكي.

من خلال ما تقدم تناوله من دراسة وتحليل لإشكالية البحث التي تتعلق بمشكلات تحولات القوة وتأثيرها على مكانة الولايات المتحدة، وجدنا أن النظام الدولي هو في مرحلة تحول مستمر باتجاه المشاركة وان مفهوم الهيمنة وفقاً للمعطيات سابقة الذكر تدفع نحو ضرورة وحتمية التغيير في فلسفة مفهوم الهيمنة في عالم القرن الحادي والعشرين عما كانت عليه سابقاً.

وهكذا أصبحنا أمام نظام عالمي جديد بكل معنى الكلمة يحمل في باطنه خصائص وسمات لم تألفها البشرية من قبل. وبالتالي فإن هذه الخصائص والسمات ستشكل (الآليات) الميكانزمات التي تتحكم في سلوك الدولة الحالي والمستقبلي، وبالتالي فإن أي سياسة فاعلة لأية دولة لا بد أن تنسجم مع هذه المعطيات الدولية الجديدة، لأنه من الصعوبة بمكان على أية جهة مهما كانت (دولة أو فردا) التمسك بالمبادئ الجامدة والثابتة في ضوء التحولات الكبرى التي تحصل في عالم السياسة في وقتنا الحاضر.

الصين: صعود عالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي

د. باهر مردان مضخور الجليحاوي

منذ إعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بدأت خطواتها في تثبيت دعائم أسس الحكم والدولة وأركانها كونها دولة موحدة متعددة القوميات هيكلها أسلوب النظام الواحد ذات سيادة مكونة من الأقاليم الإدارية مع تطبيق نظام الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات القومية [1]ونظام المنطقة الإدارية الخاصة، إذ يوجد في كل من دستور جمهورية الصين الشعبية وقانون الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات القومية والقانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والقانون الأساسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة[2] نصوص بشأن هيكل دولة الصين الحالية .

بحكم مكانة الصين وثقلها السياسي والاقتصادي والجغرافي والديموغرافي والاستراتيجي في المرحلة الراهنة،ودورها الإقليمي والدولي الفاعل في العلاقات الدولية وخاصة مع دول أمريكا اللاتينية والإفريقية والعربية فضلاً عن علاقاتها المتميزة مع محيطها الإقليمي متمثلة بدول آسيا الوسطى ودول الآسيان، تحتم عليها أن تعزز وجودها والسعي نحو الوصول إلى مرحلة التكامل في تحقيق المصلحة الصينية العليا، وبالتالي بدأت تفكر كما تفكر الدول العظمى في تبني وطرح استراتيجيات ومبادرات إقليمية ودولية ومنها تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس وإستراتيجية الحزام والطريق وتأسيس بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية، وبالفعل مضت الصين بالتعبئة لتنفيذ إستراتيجية " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين " وهي إستراتيجية جيواقتصادية ــــ إستراتيجية تعيد أحياء طريق الحرير القديم الذي اشتهرت به الصين قديماً، إلا أنها أي

(1) انظر : تشنغ تسيان، قوميات الصين وديانتها، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، 2010 .

(2) للمزيد من التفاصيل بشأن النظام السياسي الصيني : انظر، ين تشونغ تشينغ، النظام السياسي الصيني، ترجمة، فريدة وانغ فو، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، 2010، ص 3.

الإستراتيجية الجديدة جاءت لتتلاءم ومتطلبات ومتغيرات طبيعة النظام الدولي وفواعله بالاعتماد على أدوات ووسائل غير تقليدية تصنعها الصين بنفسها كصندوق طريق الحرير وصندوق دول بريكس والاهم " بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية " والذي انضم إليه 57 عضو مؤسس من داخل الإقليم الأسيوي وخارجه برأسمال يصل إلى 100 مليار دولار .

وفي ظل الصعود الصيني المستمر نحو العالمية إلا أن هنالك العديد من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على هذا الصعود، وهذه المتغيرات هي تحدي التنمية المستدامة ونقل وتوطين التكنولوجيا، إضافة إلى التلوث البيئي الذي وصل إلى مستويات خطيرة لا يمكن تحمله مما يتطلب إعادة النظر في نمط التنمية والتخفيف من الصناعات الملوثة للبيئة، إضافة إلى موضوع الفارق في مستوى المعيشة بين الريف والمدينة وبين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية والغربية. ناهيك عن المتغيرات الإقليمية والدولية إلا وهي تأثيرات الإستراتيجية الامريكية والتي انطوت على سحب قواتها من العراق ونقل مركز ثقلها العسكري والاستراتيجي إلى منطقة آسيا – المحيط الهادي، واستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية، وتوتر العلاقات مع اليابان والفلبين وفيتنام في بحري الصين الشرقي والجنوبي على خلفية النزاع على جزر "دياويو وسبراتلي وباراسيل" .

الصين ومراحل تدعيم الصعود نحو العالمية

تُعد الصين من الحضارات العالمية القديمة[1]، إذ أسهمت في تقديم العديد من الاختراعات التي خدمت البشرية[2]، وبسبب مساحتها الشاسعة والتعداد السكاني الهائل الذي تتمتع به فقد كان ويكون وسيكون لها دور مؤثر في الساحة الدولية .

---

(1) للمزيد بشأن التاريخ الصين القديم ولغاية تأسيس الجمهورية الحديثة، انظر : تساو دا وي و سون يان جينغ، تاريخ الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، 2010 .

(2) أهم اكتشافات الصين القديمة الورق والطباعة وملح البارود والبوصلة، أنظر : روب غيفورد، طريق الصين . . رحلة في مستقبل قوة صاعدة، تعريب محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 2، 2011، ص 71 .

أسس الحزب الشيوعي الصيني بعد الحرب العالمية الأولى وترعرع في ظروف صينية قاسية ودخل في صراع مع حزب الكومينتانغ للمدة 1945-1949 والتي انتهت بهروب الأخير إلى جزيرة تايوان وإعلان الحزب الشيوعي لجمهورية الصين الشعبية على البر الصيني(*) بتاريخ 1949/10/1، إذ قام الحزب الشيوعي الحاكم بالمضي قدماً في بناء صين اشتراكية وفق الرؤية الماوية(*) تضاهي القوى الصناعية آنذاك ومرت بعدة مراحل غير موفقة لتنمية البلد حيث استلم الحزب الشيوعي اقتصاد هش مبني 85% منه على الزراعة ويفتقد إلى مقومات النهوض كالبنوك والصناعة ورأس المال، لذلك شرع الحزب عام 1950 إلى الإصلاح الزراعي وألغى ملكية الأرض وأعاد تقسيم وتوزيع الأراضي لتحقيق المساواة التي ينشدها وبدأ بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى 1952-1957 والتي أعطت بعض النتائج الايجابية ولكنها كانت غير كافية مما عزز قناعة (ماو تسي تونغ) في اتخاذ إجراءات اشد صرامة بهدف بناء صين صناعية وسميت هذه المرحلة بالوثبة الكبرى وأدت الأخطاء الفادحة في تلك المرحلة إلى موت زهاء 35 مليون صيني بسبب المجاعة، ولم يرَ الحزب الشيوعي حلاً غير الاستمرار في سياسته الاقتصادية وتدشين مرحلة جديدة من الاشتراكية سميت بالثورة الثقافية والتي استمرت للمدة 1966-1976، واهم منجزاتها في تلك الحقبة كإجراء أول تجربة للقنبلة الهيدروجينية بتاريخ 1967/6/17 بعد تفجير القنبلة النووية بتاريخ 1964/10/16 والذي فتح باب الدخول للنادي النووي مع الدول الأربعة الكبرى واسترجاعها لمقعد الصين في الأمم المتحدة ومجلس الأمن عام 1971،

(*) تسمية تطلق على المساحة الجغرافية للصين من غير جزيرة تايوان، وكذلك تسمى العلاقات بين البر الصيني وتايوان بالعلاقات مابين المضيق والذي يقصد به مضيق تايوان .

(*) نسبة إلى الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) .

وانتهت تلك الحقبة بموت (ماو تسي تونغ) وقدوم عرّاب الانفتاح،(دنغ شياو بينغ) وبدأ صفحة جديدة من تأريخ الصين المعاصر.

بدأ الانفتاح الخارجي والاقتصادي عام 1979 بصورة سريعة، إذ مرت الصين منذ أكثر مـن ثلاثة عقود بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح في ظل تطبيـق التخطيط المركـزي أي أن العقيدة الاقتصادية الصينية للمرحلة الراهنة هـي عقيـدة مزدوجـة، وبالتـالي تحقيـق الاسـتقرار الداخلي وتنمية مستدامة لخلق نمو من الصادرات يرفع مسـتوى المـواطن الصـيني مـن الناحيـة الاقتصادية، في ظل انتهاج إستراتيجية رامية للنهوض بالبلاد بالاعتماد على العلوم التكنولوجيا وتحسين هيكل التعليم وتطـوير الأبحـاث العلميـة[1]، بالإضـافة إلى تـأمين إمـدادات الطاقـة والمواد الأولية الضرورية لبناء صين متطورة وقوية، فمـؤشرات الاقتصـاد الصـيني تـدلل عـلى أنها ماضية باتجاه الصعود حيث الاكتفاء الـذاتي زراعيـاً والقاعـدة الصـناعية والتكنولوجيـا المتطورة والعمران، فعلى سبيل المثال وفي مجال الاقتصاد، إذ بلغ مستوى النمو الاقتصـادي 6.9% لعـام 2015، أمـا إجـمالي النـاتج المحـلي بلـغ حـوالي 10.3 تريليـون دولار حسـب إحصائيات وزارة التجارة الصينية، بينما بلغ دخل الفرد السنوي لعام 2015 حـوالي (3349 دولاراً امريكياً)[2]، أما فيما يخص حجم احتياطي النقـد الأجنبـي الصـيني فقـد بلـغ 3.96 تريليون دولار لعام 2015 مع احتياطي ذهب تجاوز 1658 طناً، والصين لا تـزال مسـتمرة في طريقهـا للتنميـة الاقتصـادية الطويـل، إذ كانــت توصـف بـــ"العمـلاق ذو السـاق

(1) للمزيد بشأن إستراتيجية العلوم والتكنولوجيا الصينية، انظر : شي تشـياو جيـوان وتشـانغ آي شـيو، العلـوم والتكنولوجيا والتربية والتعليم في الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين .

(2) التقرير السنوي لجمهورية الصين الشعبية 2015، سفارة جمهورية العراق / بكين، 2016، ص 16 .

الطيني " و"أسد الشرق النائم" في القرن الثامن عشر وصولاً إلى وصفها بـ"التنين الضخم الطائر في الجو" في القرن الحادي والعشرين[1] .

وبعد ترتيب البيت الداخلي الصيني طوال ثلاثة عقود من تاريخ الجمهورية الصينية، انتهجت الصين سياسة خارجية تهدف إلى تعزيز دورها الريادي في العالم برمته، والحيلولة دون بروز عالم يقوده القطب الواحد حيث ضرورة بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، ولغرض تطمين المجتمع الدولي – من الخطر الصيني كما تطرحه الولايات المتحدة الامريكية منذ زمن ولحد الآن - تؤكد الصين على إتباع المبادئ الخمسة [*] والقوة الناعمة "واحترام القوانين الدولية ومساندة الأمم المتحدة لاضطلاعها بدور اكبر في حل الخلافات والأزمات وإنها مستمرة ليس في التنمية الاقتصادية فقط، بل في تطوير نظامها السياسي وتعمل على توسيع المشاركة في الحكم وتدفع الدولة نحو ديمقراطية اكبر حيث تدرك أهمية تحسين الاستقلال القضائي وحكم القانون وحرية الصحافة والتعددية الحزبية.

كما تؤكد الصين دورها المسؤول والايجابي في حل المشكلات العالمية مثل تغير المناخ ومكافحة الإرهاب إذ أن الحكومة الصينية تؤكد باستمرار على أداء واجباتها في مجال مكافحة الإرهاب التي حددتها الاتفاقيات الدولية كما عززت التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب بما في ذلك تدعيم التعاون في مكافحة الإرهاب مع آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وبعض الدول المهمة الأخرى، ووفقاً لوزارة الخارجية الصينية

---

(1) وو دي لي سوي و فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، 2010، ص 1 .

(*) هي :

1. التعايش السلمي .
2. الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم الاعتداء المتبادل .
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية .
4. المساواة والمنفعة المتبادلة .
5. التعايش السلمي .

يتمثل موقف الصين الرسمي بشأن مكافحة الإرهاب الدولي في المعارضة الصارمة لكافة أشكال الإرهاب وان مكافحة الإرهاب يجب أن ترتكز على ميثاق الأمم المتحدة و القوانين الدولية، ويجب عدم ربط الإرهاب بدولة أو جماعة عرقية أو دينية معينة، وينبغي أن لا تكون هناك معايير مزدوجة في مكافحة الإرهاب و التي يجب أن تكون لصالح السلم والأمن الدوليين وتدعم تقدم البشرية وازدهارها.

لذا فان كل مؤشرات الصعود الصيني في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والاجتماعية، تشير إلى أن الصين في المرحلة الراهنة هي قطباً عالمياً، وهذه المكانة تجسدت ايضاً بحكم موقعها الاستراتيجي والجيوبوليتيكي والاقتصادي ضمن هيكلية النظام الدولي كونها دولة عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودورها المحوري في الترتيبات والتفاعلات والعلاقات الدولية، ناهيك عن حجم سكانها الذي يصل إلى 1. 350 مليون نسمة، فضلاً عن وصولها إلى مرتبة الاقتصاد الثاني عالمياً على الرغم من تأكيدها المستمر بأنها دولة نامية لرغبتها في الابتعاد عن المسؤولية الدولية، وكذلك كونها قوة كبرى من الناحية العسكرية بحكم حجم ميزانيتها العسكرية التي تقدر بـ 144 مليار دولار على وفق الإحصائيات الصينية وبـ 165 مليار دولار عام 2015 وفق الإحصائيات الامريكية الأخيرة وبذلك تكون الدولة رقم 2 عالمياً في حجم الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة الامريكية .

بداية مؤشرات الصعود الصيني عالمياً

من أهم المؤشرات الإستراتيجية التي تعد نقطة تحول في الدور الصيني نحو العالمية هي تلك المتعلقة باستخدام حق النقض (الفيتو) لثلاث مرات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تجاه الأزمة السورية، إذ غالباً ما تميزت السياسة الخارجية الصينية طوال مدة ليست بالقصيرة بالعزلة وعدم انغماسها بالشؤون الدولية، وهذه الرؤية تنطلق بسبب رغبة صانع القرار الصيني بترتيب البيت الصيني بشكل شامل، إلا أن التحول في السياسة الخارجية الصينية عام 2011 بعد استخدام الفيتو المزدوج قد بيّن

أن الصين تسعى لإثبات وجودها دولياً في بناء نظام دولي متعدد الأقطاب وليس هيمنة نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، حيث استخدمت الصين مع روسيا حق النقض تجاه الأزمة السورية ضد مشروع قرار أوروبي يدين "القمع" في سوريا، ومشروع قرار عربي أوروبي يدعم خطة للجامعة العربية تطالب بتغيير النظام السوري عام 2011، ومشروع نص غربي يهدد بفرض عقوبات على سوريا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عام 2012 .

والجدير بالذكر إن التغير الصيني خلال عام 2011 لم يشمل توجهات السياسة الخارجية فحسب، إذ عمل الحزب الشيوعي على توسيع عملية صنع القرار الصيني سواء أكان الداخلي أو الخارجي، حيث تم تأسيس العديد من مراكز الفكر والبحوث والدراسات الإستراتيجية الرسمية المرتبطة بالجامعات أو المستقلة، وتقوم هذه المؤسسات الفكرية والبحثية بتقديم المشورة والنصائح لصانع القرار الصيني، وخير مثال على ذلك الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ومؤسسة شنغهاي للدراسات الدولية إذ يحتلان مواقع متقدمة ضمن قائمة مراكز البحوث العالمية الرصينة .

نماذج الصعود الصيني نحو العالمية

الأنموذج الأول

منظمة شنغهاي للتعاون

استثمرت الصين زيارة الرئيس الروسي الأسبق (بوريس يلتسن) إليها في نيسان 1996 لتعلن عن خطوة مشتركة وأساسية باتجاه تعزيز الاستقرار على حدود البلدين بتوقيعهما مع كل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان في مدينة شنغهاي الصينية في 26 نيسان 1996 على اتفاقية واسعة النطاق لتعزيز الثقة في المناطق الحدودية سميت بـ (اتفاقية شنغهاي) نسبة إلى المدينة الصينية التي تم فيها انعقاد المؤتمر وتوقيع الاتفاقية، ومن ثم أعلن عن تأسيس المنظمة في اجتماع مجلس رؤساء الدول التي انضمت إليه أوزبكستان والذي انعقد ايضاً في مدينة شنغهاي الصينية بتاريخ 15 حزيران 2001 التي عرفت فيما بعد باسم منظمة شنغهاي للتعاون والتي أصبحت منظمة رسمية وفقاً لقواعد القانون الدولي، وبعد ذلك أصدرت الدول الست بشكل مشترك (إعلان تأسيس منظمة شنغهاي)، كما وقعت الدول الست بعد اللقاء على (معاهدة شنغهاي لمكافحة قوى الشر الثلاث الإرهاب والانفصال والتطرف) بالإضافة إلى توقيع على قرار إنشاء جهاز مكافحة الإرهاب الإقليمي مما أرسى القواعد القانونية لمكافحة قوى الشر الثلاث، فضلاً عن التوقيع على (مذكرة التفاهم بين حكومات الدول الأعضاء في المنظمة حول الأهداف والاتجاهات الأساسية لإجراء التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف وعملية تسهيل التجارة والاستثمار)، وفيما بعد تم التوقيع على ميثاق المنظمة وهو الوثيقة الدستورية للمنظمة الذي صادقت عليه جميع الدول الأعضاء وهو الاتفاق الرسمي بين الدول الأعضاء، وبحلول عام 2004 تم

استكمال تأسيس الهياكل الإدارية الأساسية للمنظمة [1]، وفيما بعد انضمت عدد من الدول بصفة مراقب وأخرى بصفة شريك بالحوار[*].

هنالك عدة أسباب تجعل من منظمة شنغهاي للتعاون قادرة على انجاز نجاح كبير وهي أن منظمة شنغهاي للتعاون قد أسست إطار متكامل للحوار والية للتبادل منذ تأسيسها، هذا مما سمح للمنظمة أن تكون منصة مؤثرة لمناقشة وحل قضايا المنطقة، وتنسيق العلاقات بين الدول الأعضاء، فضلاً عن أن المنظمة قد وظفت معدل من الآليات للاجتماع بشكل منتظم ، والتبادلات في مختلف المستويات ، والتي تتضمن الاجتماع بين رؤساء الدول والحكومات بالإضافة إلى أن المنطقة تتضمن جهازين دائمين هما: الأمانة العامة ووكالة مكافحة الإرهاب الإقليمية . والمنظمة قد تبنت أكثر من 100 وثيقة ، ومنها ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون ، واتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف ، وهذه الآليات والوثائق تمثلان العناصر الجوهرية والأساس القانوني بكونها منظمة دولية[2].

إن مفاهيم الأمن قد تطورت إلى مفاهيم أوسع في مرحلة ما من التاريخ، واقترنت بالاعتبارات العسكرية والسياسية لتشمل الاقتصاديات والعلم والتكنولوجيا والبيئة والثقافة، إن الجوهر الأساس لمفهوم الأمن قد تجاوز حدود الأمن الأحادي الجانب، أي إتباع الأمن العام من خلال التعاون المصلحي المتبادل، إن النهج الجديد

(1) للمزيد بشأن منظمة شنغهاي للتعاون، انظر : محمد حسين العيساوي، منظمة شنغهاي للتعاون . . . دراسة في إطار القانون الدولي، مقدمة إلى دائرة آسيا واستراليا، وزارة الخارجية العراقية، 2014.

(*) الدول التي لها صفة مراقب هي (إيران والهند وباكستان ومنغوليا وبيلاروسيا)، أما الدول التي لها صفة شريك حوار هي (بيلاروسيا وسريلانكا وتركيا) .

(2) باهر مردان مضخور، العراق ومنظمة شنغهاي للتعاون . . . رؤية في مبررات ومكاسب الانضمام استراتيجياً، مجلة صدى الخارجية، وزارة الخارجية العراقية، الدائرة الإعلامية، السنة الخامسة، العدد 11، كانون الأول / ديسمبر 2013، ص ص 46 – 50 .

للأمن قد عمل في إيجاد مصالح عامة وهذه سمة تعمل على تقدم الإنسان والدول على حد سواء .

على الرغم ما أنجزته منظمة شنغهاي للتعاون، إلا أنها مستمرة في الاكتشاف والابتكار، في سبيل أداء دور ايجابي اكبر في وسط منافسة شديدة بين المنظمات الإقليمية في ظل بيئة عالمية لا يمكن التنبؤ بها، فأن الدول الأعضاء في المنظمة ، قد صاغوا اتفاقات مع اعتبار أربعة جوانب مهمة:

ا. خلق منطقة منسجمة وتحول منظمة شنغهاي للتعاون لمجتمع منسجم ومتناغم .

ب. الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين ، وتأسيس آلية سليمة للتعاون الأمني[1] .

ج. نحو تعزيز التسهيلات التجارية والاستثمارية ، والمضي قدماً نحو التعاون البراغماتي على الصُعد كافة .

د. تقوية الحوار بين دول الأعضاء، وتوسيع التأثير العالمي.

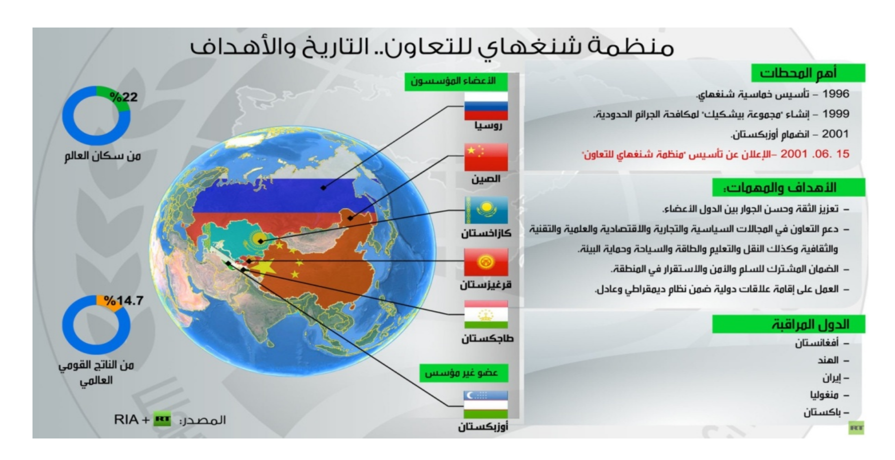
ما يراد قوله هنا إن الصين قد أخذت زمام المبادرة بالدعوة لإنشاء منظمة التعاون الإقليمية وذلك لأول مرة في تاريخ الصين – لذا فان وجود المنظمة مهم في التاريخ الدبلوماسية الصينية بالإضافة إلى كونها منظمة إقليمية للتعاون تعكس المبادئ والروح الجديدة لتطوير التعاون الدولي والعلاقات الثنائية بين الدول.

يتسم الفهم الأكاديمي لمنظمة شنغهاي للتعاون بأنه ذو طبيعة عامة إلا أن هناك اختلاف بين الأكاديميين في دراسة المنظمة. وتظهر الاختلافات بصورة أساسية في تحديد اهتمامات وأولويات المنظمة. فمن ناحية يعد وجود هذه الاختلافات ظاهرة طبيعية في عملية تطوير المنظمة حيث أن عملية إنشائها تتسم بالديناميكية الشديد، ومن ناحية

---

(1) ليو جانغ ، منظمة شنغهاي للتعاون انموذج ناجح للتعاون الإقليمي في القرن الحادي والعشرين، مؤسسة شنغهاي للدراسات الدولية ، شنغهاي ، العدد الخامس ، 1 يناير 2013 .

أخرى فهذه الاختلافات تعكس اختلاف الآراء الأكاديميين حول توجهات ودعائم تطوير المنظمـة، فهنالك من يعتقـد بـان منظمـة شـنغهاي انشـأت بوصـفها تحـالف أمنـي مضـاد لحلـف النـاتو وتوسعاته، والبعض الآخر ينظر إليها كآلية لحل بعض القضايا المحددة، وهذا الاخـتلاف يعكـس اختلافات أساسية في فهـم طبيعـة المنظمـة، فمنظمـة شـنغهاي للتعـاون هـي منظمـة إقليميـة للتعاون موجهة بصورة أساسية نحو منطقة آسيا الوسطى، وهذا احـد التوجهـات المهمـة وجـزء مهم من الإستراتيجية الخارجية للصين، لذا فان تحديد المصالح الصينية في المنظمـة يعتمـد مـن ناحية على إمكانيات المنظمة ذاتها التي يمكن أن تقدمها، ومن ناحية أخرى يعتمد على أهداف وتوجهات السياسة الخارجية للصين.



المصدر: موقع قناة روسيا اليومhttps://arabic. rt. com/news ، 2015/6/3 .

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار أن المصالح الأمنية للصين من أهم المصالح الإسـتراتيجية عـلى المدى المنظور والمتوسط من وراء تأسيس منظمة شنغهاي للتعـاون، إذ تتمثـل المصـالح الأمنيـة للصين في المنظمة في مستويات ثلاث، :الأول: ضمان التكامل الإقليمـي للصـين ووحـدة أراضـيها، الثاني: منع الجريمة عبر الحدود والاسـتقرار عـلى الحـدود الشـمالية والشـمالية الغربيـة للصـين، الثالث: تعزيز الأمن في منطقة الحدود وخلق بيئة أمنية ملائمة.

فضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها هـي الشـاغل الأسـاس للصـين وهـو مـا يواجه تهديدًا من الإرهاب والحركات الانفصـالية والتطـرف، وبالنسـبة للصـين فـان التهديـدات الثلاثة تظهر بصورة أساسية في الأنشطة الانفصالية في إقليم شينجيانغ الصين، إذ تهدف منظمـة شنغهاي للتعاون في خلق اطارًا للتعـاون والتعامـل مـع الحركـة الانفصـالية في إقلـيم شـينجيان، فالصين ترى أن اقتلاع محاور الشر الثلاثة- الإرهاب والانفصالية والتطرف- يتم من خلال التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة.

ومن ثم يتضح أن الهدف الأساس للصين من المنظمة هو هدف امنـي يتمثـل في ضـمان التكامل الإقليمي ووحدة الأراضي الصينية ولكن ليس هذا فحسب، بل ايضاَ تعلق عليها امالاً في التطور الاقتصادي والاجتماعي لمناطق شمال غرب الصين، فهي اكتسبت أهميتها ليس فقط مـن العلاقات الامريكية وقضية تايوان، ولكن على النقيض من ذلـك إذ أن بـدون هـذا فـإن مشـكلة إقليم شينجيانغ ستفرض تهديدًا خطيرًا على التكامل الإقليمي للأراضي الصينية ولأمنها الاجتماعي ومن ثم ترى الصين ضرورة التعاون مع الدول المجاورة في مواجهة تلك القوى في هذا الإقليم، وفي هذا الإطار فان التعاون الأمني في إطار منظمة شنغهاي للتعاون يجب ألا يفهم فقط من زاويـة العلاقات الصينية – الامريكية، وحل مشكلة تايوان، وبالنسبة لدول الأعضاء الأخرى في المنظمـة، فان المطلب الأمني في هذا الإطار هو الباعث الأساس وراء إنشاء المنظمة وبـدون هـذه العلاقـة فان المنظمة سوف تفقد الهدف الأساس لإنشائها وهو العامل الأمني .

الأنموذج الثاني

إستراتيجية " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري وطريق الحرير للقرن الحادي والعشرين "

إن مبادرة البناء المشترك لـ " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير " و" طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين " قد تحولت من كونها مبادرة إلى إستراتيجية ومن ثم (يشار إليهما فيما بعد بـ " إستراتيجية الحزام والطريق الصينية اختصاراً"، ونشير إليها بكونها إستراتيجية لأنها تنطوي على خطط مفهومة[1]، ووسائل وأدوات واليات يتم استخدامها للوصول إلى أهداف مستقبلية يطمح صانع القرار مدعوماً بالقدرات التأثيرية لدولته إلى ترتيبها خارج حدودها السياسية خدمة لمصلحته الوطنية[2]، فضلاً عن وجود عمليات التنفيذ والتقويم والتقييم[3]، واستناداً إلى ذلك فان إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين قد تضمنت الخطط والأهداف المستقبلية حيث سترتبط وتعتمد على وسائل وأدوات وآليات متعددة ومن ثم تنفيذ الخطط وترجمتها، ليتم فيما بعد تقويمها وتقيمها في سبيل تطابقها والاهداف والمصالح العليا للبلد .

ماهية الإستراتيجية

جاءت إستراتيجية " الرؤية والأعمال حول دفع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" الصينية

---

(1) سمير بطرس، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أفكار حول طبيعتها الامبريالية: مجموعة باحثين،كتاب السياسة الامريكية والعرب،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1987، ص 265 .

(2) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية . . . دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، 1991، ص 324 .

(3) عادل محمد سليمان، النظام الحربي العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، العدد (145) تموز 2001، ص 227 .

مقسمة إلى ثمان أقسام أو محاور رئيسة فضلاً عـن المقدمـة[1]، لـذا ومـن اجـل فهـم وتفصيـل حيثيات هذه الإستراتيجية "مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحـري للقرن الحادي والعشريـن"[2](التسـمية الرسـمية)، ينبغـي في بـادئ الامـر التحليـل المفـاهيمي والاساس التاريخي لهـذه الاسـتراتيجية ومـن ثـم محاولـة الولـوج بمبادئهـا ومجـالات أهـدافها وآلياتها .

فتاريخياً يعني طريق الحرير(*) هو الاسم الجامع لخطوط المواصلات البرية، واسـتناداً الى المصادر فان العالم الجغرافي الألماني فريديناند فون ريتشتهوفن[3] أطلق في عام 1877 على طريـق المواصلات لتجارة الحرير بشكل رئيس فيما بين الصين في أسرة هان وبين الجزء الجنـوبي والغـربي لآسيا الوسطى والهند اسم "طريق الحرير"، ويقصد بــه هـو خطـوط المواصـلات البريـة القديمـة الممتدة من الصين وعبر مناطق غرب وشمال الصين وآسيا كلها إلى المنـاطق القريبـة مـن أفريقيـا وأوروبا، واهمها كما يلي[4]:

خط كان ينطلق من تشانغان (شيآن(*) حالياً) ليصل الى دونهوانغ حيـث يتفـرع الى الخـط الشـمالي والخـط الجنـوبي، الخـط الشـمالي ويجتـاز الصـحراء مـن دونهوانـغ

(1) الرؤية والأعمال حول دفع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريـق الحريـر البحـري للقـرن الحادي والعشرين، لجنة الدولة للتنمية والإصلاح، وزارة الخارجية، وزارة التجارة، (صـدر بتفـويض مـن مجلـس الدولة / مجلس الوزراء) دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، آذار، مارس 2015، ص 1 .
(2) مصدر سبق ذكره .

(*) سمي بهذا الاسم نسبة إلى الحرير الصيني الذي كان يعد أنفس سلعة ينقلها التجار على هذه الطرق .

(3) www. marefa. org/index. php/ريشتهوفن_فون_فرديناند

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر : قوه بنغ ده، تاريخ العلاقات الصينية العربيـة، ترجمـة شـانغ جيـا مـين، المركـز العربي للمعلومات، الصين، بكين، ص ص 1 -11 . وكذلك انظر : تشنغ بينغ، جغرافية الصين، دار الـنشر الصـينية عبر القارات، بكين، 2010، ص ص 102-106 .

(*) وهي عاصمة الصين آنذاك .

ويتقدم مع السفوح الجنوبية من جبال تيانشان فيمر بما يقع على امتـدادها مـن نوربـان حتـى يصل الى كاشغر[*]، اما الخط الجنوبي فيبدأ من دونهوانغ ويتقدم من السـفوح الشـمالية ويصـل الى كاشغر ايضاً، لذلك فان دونهوانغ تقع عند ملتقى خطوط المواصلات بين الصين والغرب وتّعد همزة وصل بين الصين واسيا الوسطى وغـربي اسـيا واوروبـا، والخـط الممتـد مـن كاشـغر باتجـاه الغرب متفرعاً الى خطين اخرين احدهما في فرغانة ثم يمر بسمرقند وبخارى حتـى مـرو، والاخـر يجتاز هضبة البامير وصولاً الى مرو، والاخيرة كانت ملتقى عدة فـروع مـن طريـق الحريـر منهـا خط يجتاز عاصمة الاسرة الارساكسية (247 ق. م – 226 م) الواقعة في ايران الحالية حتى ينتهي الى سلوقية وطيشفون وكانتا مدينتين على شاطئ دجلـة (بـلاد مـابين النهـرين)، وكانـت هنالـك عدة طرق تمتد من سلوقية ــ طيشـفون صـوب دمشـق وآسـيا الصـغرى ومصر حتـى تنتهـي الى اوروبا . والخارطة رقم (1) توضح طريق الحرير القديم . بينما كانت تسمى خطـوط المواصـلات البحرية بين الصين وبلاد العرب بـ طريق البخور، وتسمى طريق الخزف الصيني او طريق الحرير البحري ايضاً[1].

(*) العاصمة القديمة لإقليم شينجيانغ المسلم، والعاصمة الحالية هي اورمتشي .

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر : قوه بنغ ده، تاريخ العلاقات الصينية العربية، مصـدر سـبق ذكـره، ص ص 4 - 10.

الخريطة تبين طريق الحرير القديم[1]



اما حالياً فالحزام الاقتصادي لطريق الحرير يقصد بـه بنـاء شـبكة شـاملة متفرعـة عن طريق الحرير الاساس الذي يبدأ من الصين ومن ثـم ربطهـا مـع وسـط اسـيا وروسـيا وتركيا واوروبا والبحر الابيض المتوسط[*]، كـما تربطهـا بجنـوب شرق اسـيا وجنـوب اسـيا والمحيط الهندي، وطريق الحرير البحري[2] فيقصد به بنـاء شـبكة بحريـة تسـتهدف ربـط السـاحل الصـيني بأوروبـا عـبر بحـر الصـين الجنـوبي والمحـيط الهنـدي وقنـاة السـويس

---

(1)خرائط طريق الحرير، متوفرة على الرابط أدناه :

http://cn. bing. com/images/search?q=Ancient+China+Map+With+Silk+Road&view =detail v2 &id =C0DCE2C10B7372BBE0955CE0117704C57E27ADD2&ccid=Wxl%2Bz0dk&simid =607986152118159201&thid=JN. 8wKsza2tC6TjYfyzE4C%2BAw&ajaxhist=0&first=1&selec tedindex=5

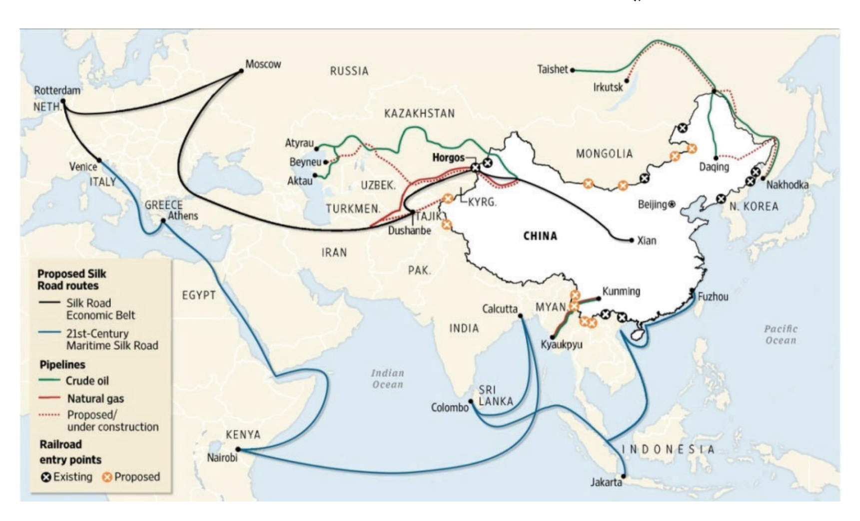
(*) لم تشر الخريطة الرسمية إلى مرور مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير إلى البحر الأبيض المتوسط .

(2) See: Li Qingxin ، Maritime Silk Road ، translated by William W. Wang ،China Intercontinental Press ،2009 .

والبحر الابيض المتوسط بطريق واحد وصولاً الى السواحل الافريقية، وربط الساحل الصيني ومنطقة جنوب شرق اسيا والباسيفيك[1].

الخريطة التي تبّين استراتيجية "الحزام والطريق" الصينية

للقرن الحادي والعشرين (الصادرة عن الجهات الصينية الرسمية) [2]



لم تشر الخريطة الصادرة عن الجهات الصينية الرسمية بمرور مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير إلى العراق – لكن أشارت إستراتيجية " الحزام والطريق " بأنها تصل إلى الخليج -إنما فقط يمر بالحدود العراقية التركية، وكذلك ايضاً لم تشير ذات الخريطة إلى مرور مبادرة طريق الحرير البحري إلى الخليج على الرغم من أن عضو لجنة الشؤون الخارجية في الحزب الشيوعي الصيني قد أشار بان طريق الحرير البحري يدخل إلى الخليج [3](*)، لكن في الخرائط اكتفى طريق الحرير البحري بالاتجاه

---

(1) تشانغ يان شنغ، الصين لن تفرض قيّمها مع مبادرة الحزام والطريق، صحيفة الشعب الصينية، بتاريخ http://www. people. com. cn : 2015/5/8

(2) Xinhua News agency (Silk Road Routes) .

(3)حضر الباحث ندوة "مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين التي عقدتها لجنة الشؤون الخارجية بالحزب الشيوعي الصيني بتاريخ 2015/4/14 في بكين،الصين .

نحو نيروبي ومنها باتجاه مضيق باب المندب وقناة السويس مروراً بالبحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا .

لذلك عند مقارنة خريطة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري مع ما جاء في النص المكتوب لمبادرة الحزام والطريق الصينية، نجد هنالك اختلاف فيما بينهما بقدر تعلق الامر بالمنطقة العربية او الشرق الاوسط، حيث تم ذكر مرور الحزام الاقتصادي لطريق الحرير بمنطقة الخليج، لكن في ذات الوقت لا نرى هذه الاشارة في الخريطة الرسمية، وكذلك ايضاً وجود اختلاف في عدم ذكر منطقة الخليج او العراق ضمن وصف طريق الحرير البحري في النص الاصلي للاستراتيجية على الرغم من وجود خرائط توضح او تشير بوصول طريق الحرير البحري الى الخليج العربي، والصادرة عن صحيفة رسمية للدولة .

الخريطة التي تبّين وصف "إستراتيجية الحزام والطريق" [1]



(*) يقصد هنا بالخليج هو الخليج العربي، إذ يذكر بعض المسؤولين الصينين احياناً كلا الاسمين، إذ يحبذ ذكر كلمة الخليج (كما جاء في النص الأصلي للإستراتيجية) فقط تحاشياً من التصادم مع دول مجلس التعاون الخليجي والإضرار بالعلاقات الثنائية فيما إذا تم ذكر اسم الخليج الفارسي .

(1) State Councilor Urges Cooperation in Silk Road Projects، China Daily ، 11-4-2015 ، China Daily ، http://www. chinadaily. com. cn/business/img/attachement/jpg/site1/ 20140422/00221917fa1314c023d655. jpg

الخلفيات التاريخية للإستراتيجية

إن أول من طرح فكرة أحياء طريق الحرير هو رئيس الوزراء الصيني الأسبق (Li Peng)[*] خلال زيارته الرسمية إلى دول آسيا الوسطى عام 1994، إذ قال :" انه من المهم أن يكون هنالك انفتاح شامل للنسخة الحديثة لطريق الحرير "[1]. لكن تبنت العديد من الدول بعد عام 1994 فكرة أحياء طريق الحرير بهدف تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية وحتى الإستراتيجية مع الدول التي تقع على طريق الحرير، ومن هذه الدول اليابان، إذ طرح رئيس وزرائها " رايوتارا هاشيموتو" عام 1997 "إستراتيجية دبلوماسية طريق الحرير " مع ثمان دول من منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وهذه الإستراتيجية تهدف إلى تعزيز وتقوية التعاون الياباني مع دول آسيا الوسطى والوصول بها إلى تنمية دولية وسريعة، وطرحت الهند ايضاً عام 2002 فكرة " خطة ممر شمال - جنوب " وفحواها بناء ممر نقل دولي من الهند يمر بإيران والقوقاز ومن ثم إلى روسيا أما دول الاتحاد الأوروبي ومن اجل التقليل من اعتمادها على النفط والغاز الروسي طرحت " برنامج طريق الحرير الجديد" عام 2009 والمتضمن إنشاء خط نابكو للغاز الطبيعي – وهو ممر نقل الطاقة الجنوبي – يهدف إلى تقوية اتصالات دول الاتحاد الأوروبي مع دول آسيا الوسطى والدول الأخرى في مجال الطاقة، وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، إذ طرحت " إستراتيجية طريق الحرير الجديدة" من قبل الباحث الأمريكي " فردريك ستار" عام 2007 ، ومن ثم تبنتها الإدارة الامريكية بشكل رسمي عام 2011 حيث عملت على بناء شبكة من

(*) رئيس الوزراء الصيني للمدة (1987-1998) .

(1) مقابلة أجراها الباحث مع عزت شحرور مدير مكتب الجزيرة في بكين بتاريخ 2015/4/30، وكذلك انظر :
The New " Iron Silk Road " Diplomatic Courier ، A Global Affairs Magazine ، June 04، 2011 . http://www. diplomaticourier. com/news/regions/asia/200-the-new-iron-silk-road

خطوط النقل بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى ودول جنوب أسيا[1] .

وبقدر تعلق الأمر بالإستراتيجية الصينية، وبما أن الصين انتهجت سياسة الإصلاح والانفتاح منذ عام 1978 والهادفة إلى تعزيز وتنمية الاقتصاد الاشتراكي ذو الخصائص الصينية، فان متطلبات تعميق الإصلاح بشكل شامل ومن ثم الانفتاح هي إقامة علاقات أوسع واشمل اقليمياً ودولياً [2]، عليه ومن اجل استكمال سياسة الإصلاح والانفتاح ينبغي تبني سياسات حديثة وواقعية، لذا ورد هذا الهدف أي فكرة " إستراتيجية الحزام والطريق" من الناحية التشريعية ضمن قرارات اجتماعات الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني المنعقدة للمدة ما بين 9 و12 تشرين الأول من عام 2013 في بكين إذ جاء القرار ضمن باب أهمية تشكيل نظام جديد للاقتصاد المنفتح وكالاتي[3] :

1. ينبغي إقامة أجهزة مالية للتنمية .
2. الإسراع ببناء شبكات الاتصال والنقل التي تربط بين الصين وبين الدول المجاورة والبنية التحتية الإقليمية .

---

(1) للمزيد من التفاصيل بشأن هذه الاستراتيجيات : انظر :

Bai Yongxiu ، the In-Depth Background and Geo-Strategy for the Silk Road Economic Belt ، Chinese Peoples Association for Peace and Disarmament ، Beijing ، Serial No. 114، March 2015 ، pp 16-17 .

(2) الوثائق الصادرة عن الدورة الكلمة الرابعة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، ترجمة مصلحة التأليف والترجمة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، الصين، بكين، 2015، ص 67 .

(3) للمزيد من التفاصيل بشأن هذه القرارات: انظر : وثائق الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الصين، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 36-37 .

3. تدعيم بناء الحزام الاقتصادي الذي يمر به طريق الحرير وطريق الحرير البحري حتى يتم تشكيل وضع جديد من الانفتاح على الأصعدة كافة ".

وبالفعل تجسدت هذه القرارات ومن بينها فكرة " الحزام والطريق" إلى واقع ملموس خلال زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني " لي كه تشيانغ" إلى دول جنوب شرقي آسيا بتاريخ 2013/10/9، إذ طرح اطاراً للتعاون مع دول الآسيان بهدف إنشاء صيغة للتعاون بين الطرفين خلال العشر سنوات المقبلة، وأهمها[1]:

1. تبني إستراتيجية الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وبنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية حي.
2. دفع التعاون البحري بخطوات مطردة وبذل جهود مشتركة لبناء " طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين .
3. الإسراع في بناء البنية التحتية المترابطة بين الجانبين .
4. حسن الاستفادة من الآليات القائمة مثل لجنة التعاون لربط البنية التحتية بين الصين والآسيان لدفع مشروع سكك حديد عموم آسيا .
5. العمل على إنشاء " بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية " بما يوفر اطاراً للتمويل لربط البنية التحتية بين دول الآسيان والمنطقة .

ومن بعد هذه الزيارة، جاءت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ في نهاية تشرين الثاني من عام 2014 إلى دول آسيا الوسطى وجنوب شرقي آسيا إذ دعا إلى البناء المشترك لـ " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير " و" طريق الحرير البحري للقرن

---

(1) رئيس مجلس الدولة الصيني يطرح اطاراً للتعاون خلال اجتماع قادة الصين والآسيان، تقرير سفارة جمهورية العراق في بكين، المرقم 1420/1/6 في 2013/10/14 .

الحادي والعشرين"[1]، وفي مجال الحزام الاقتصادي لطريق الحرير مع دول آسيا الوسطى طرح شي جين بينغ عدة نقاط وهي[2] :

1. تشكيل تعاون إقليمي كبير تدريجياً .
2. تعزيز التواصل بشأن السياسات وتعزيز ربط الطرق وتعزيز تسهيل انسياب التجارة .
3. تعزيز التداول النقدي وتعزيز الاتصالات الودية بين الشعوب.

لذلك فقد شّكلت الطروحات الصينية ومن قبلها الأساس التشريعي القاعدة الأساسية في الانطلاق نحو تبني الصين " إستراتيجية الحزام والطريق " بشكل رسمي، بعد أن تحولت الأفكار إلى إستراتيجية شاملة ومكتوبة تحت اسم " الرؤية والأعمال حول دفع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" والتي صدرت عن لجنة الدولة للتنمية والإصلاح ووزارة الخارجية ووزارة التجارة بتفويض من مجلس الدولة الصيني (مجلس الوزراء) .

أهداف الإستراتيجية

بديهياً تعتمد الصين في سياستها الخارجية على خمسة مبادئ تنتهجها منذ عام 1954، إلا أن لإستراتيجية " الحزام والطريق" الصينية أهمية في تنمية مستقبل الاقتصاد الصيني وبالارتكاز طبعاً على المبادئ الأربعة الرئيسة وهي التمسك بالطريق الاشتراكي والديمقراطية الشعبية وقيادة الحزب الشيوعي الصيني والماركسية اللينينة وأفكار ما وتسي تونغ [3]، وهذه المبادئ تُعد أساس الدولة الصينية وهذا الهدف

---

(1) الرؤية والأعمال حول دفع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص 2 .

(2) شي جين بينغ، حول الحكم والإدارة، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الصين، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 307-311 .

(3) General، Increase the Welfar of the People and Comprehensively Deepen Reform، China Intercontinental Press، China، Beijing، 2014، pp 10-11.

وضعته الحكومة الصينية في نظر الاعتبار على الأمد الطويل منذ أن تبنى الرئيس الصيني دينغ شياو بينغ[*] إستراتيجية "الخطوات الثلاث" منذ عام 1981 لتصل إلى منتصف القرن الحالي وهدفها تطوير الناتج المحلي الإجمالي من خلال اعتماد سياسة الإصلاح والانفتاح، حتى أن مراكز البحوث وخزانات الفكر الرسمية وغير الرسمية بدأت تضع مبادرة " الحزام والطريق" بأجندتها وتصفها بالإستراتيجية بهدف تبّيانها والوصول بها إلى فهمٍ شامل من خلال المناقشات وتبادل وجهات النظر بين المسؤولين في اللجنة الوطنية للإصلاح والتنمية والوزارات ذات الصلة وبين الباحثين والخبراء[1]، وهو ما يعكس اهتمام الصين بهذه الإستراتيجية وتقديمها كرؤية صينية لمستقبل قارة آسيا والعالم، إذ قسمت هذه الإستراتيجية حسب صانع القرار الصيني ووفق المدة الزمنية إلى مراحل: حيث من عام 2013 ولغاية عام 2016 تسمى مرحلة التعبئة الإستراتيجية، ومن عام 2016 ولغاية عام 2019 تسمى مرحلة التنفيذ الاستراتيجي، ومن عام 2019 ولغاية عام 2049 تسمى مرحلة التقييم الاستراتيجي .

وفي هذا الصدد يمكن تقسيم أهداف إستراتيجية " الحزام والطريق " الصينية إلى مستويين وكالاتي[2]:

1. **أهداف تعاونية**

ويقصد بها هنا بضرورة التعاون بين الدول الواقعة على طول الحزام والطريق في مجالات رئيسة وبالتالي يمكن أن تتحقق إستراتيجية " الحزام والطريق" بشكل كامل فيما بعد، ومجالات التعاون هي:

(*) (1904-1997)، رئيس جمهورية الصين الشعبية بعد ماو تسي تونغ (1978-1992) .

(1) حضر الباحث وقائع أعمال ندوة "الحزام والطريق" التي أقامها مركز التبادلات الاقتصادية الدولية في بكين،جمهورية الصين الشعبية، بتاريخ 2015/4/10 .

(2) الأعمال حول دفع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين .

● تناسق السياسات وتمثل الضمان الاستراتيجي لإستراتيجية " الحزام والطريق" من حيث التعاون بين الحكومات والعمل النشيط على تشكيل آليات التناسق والتبادل بشأن السياسات الكلية على مستويات عديدة بين الحكومات وتعميق اندماج المصالح وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة وإجراء اتصالات مستفيضة حول استراتيجيات التنمية الاقتصادية وخطط التدبير والدفع إلى التعاون الإقليمي، وكذلك يعد التعاون في مجال ربط المنشآت والبنية الأساسية للطرق والمواصلات بين الدول مجالاً مهماً لتحقيق إستراتيجية " الحزام والطريق" .

● تواصل الأعمال، وتعني التعاون الاستثماري والتجاري وحل مشكلة تسهيل الاستثمار والتجارة وإزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية، وتهيئة بيئة آمنة داخل الأقاليم والدول المختلفة، فضلاً عن الإسراع بعملية تسهيل الاستثمار وتعزيز التشاور في الاتفاقيات بشأن حماية الاستثمار الثنائي وتجنب الازدواج الضريبي وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين، وهنا تم التأكيد على أن الصين ترحب بان تستثمر المؤسسات من مختلف الدول فيها، وتشجع الحكومة الصينية مؤسساتها على المشاركة في بناء البنية الأساسية والاستثمار الصناعي في الدول على طول الحزام والطريق .

● تداول الأموال، وهنا تصفه إستراتيجية " الحزام والطريق" بالدعامة الرئيسة لتحقيق أهدافها الكبرى، من خلال تعميق التعاون المالي ودفع بناء منظومة الاستقرار النقدي ومنظومة الاستثمار والتمويل وتوسيع النطاق والحجم للمبادلة الثنائية للعملات، وهنا تأتي أهمية دور بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية في دعم إستراتيجية " الحزام والطريق" الصينية إلى جانب بنك التنمية لدول بريكس وصندوق طريق الحرير، والسعي إلى إنشاء هيئة التمويل لمنظمة شنغهاي للتعاون، وفي ظل هذه المساعي في تعزيز التداول المالي ينبغي في ذات الوقت تعزيز التعاون في المراقبة المالية حيث دفع توقيع مذكرات التفاهم الثنائية .

● تفاهم العقليات، ويقصد بها ضرورة التواصل الودي بين الشعوب، وعّده هدفاً اجتماعياً بدمجه مع مجالات التعاون الأخرى في تحقيق أهداف الإستراتيجية،

وتفاهم العقليات وتحجيم الاختلافات الفكرية تتم من خلال تعزيز التبادلات الشعبية والثقافية والأكاديمية والإعلامية والسياحية والمعلوماتية والعلمية .

2. الأهداف الإستراتيجية

الإستراتيجية الصينية بإطارها العام تهدف إلى تحقيق غايات شكلية عامة تراها الصين ضرورية في ظل النظام الدولي الحالي، حيث أن إستراتيجية " الحزام والطريق" تعد طريقاً للتعاون والكسب المشترك وبالتالي التنمية والازدهار وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة ودفع التعاون العملي في جميع المجالات .

أما المضمون الحقيقي للأهداف الإستراتيجية التي تتضمنها الإستراتيجية هي تلك المتعلقة بالربط الجغرافي العالمي لتقدم نظرية جيواستراتيجية ترتكز على الجغرافية الاقتصادية الصينية، أي أن إستراتيجية " الحزام والطريق" وضعت لتخترق قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، من الصين في شرق آسيا وجنوبها إلى أقصى الشمال الأوربي والجنوب الأفريقي وبهذا الربط سيتم دمج الاقتصادات المقدمة مع الاقتصادات الآسيوية النشطة وما بينهما الاقتصادات النامية طبعاً، لذلك فان الحزام يتضمن ثلاثة خطوط برية إستراتيجية وهي:

الأول: يبدأ من الصين إلى أوروبا (بحر البلطيق) مروراً بآسيا الوسطى وروسيا.

الثاني: يبدأ من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا.

الثالث: يبدأ من الصين إلى جنوب شرقي آسيا وجنوبها والمحيط الهندي.

بينما يتركز طريق الحرير البحري على الاتجاه من الموانئ الساحلية بالصين إلى المحيط الهندي والقارة الأفريقية مروراً ببحر الصين الجنوبي ودول جنوب شرقي آسيا وامتداداً إلى أوروبا عبر قناة السويس، وبالتالي فان الصين قد ربطت بإستراتيجيتها بين الحزام والطريق عبر الاستناد على الممرات أو الجسور الدولية الكبرى كممر الصين ــ منغوليا ــ روسيا، و ممر الصين وباكستان، وممر الصين ــ آسيا الوسطى غرب آسيا أي منطقة الشرق الأوسط .

البعد الجيواستراتيجي والجيواقتصادي للإستراتيجية الصينية

البعد الجيواستراتيجي

تُعد الحكومة الصينية إن إستراتيجية " الحزام والطريق" قلب السياسة الخارجية الصينية في ظل وجود الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ"، لذا فان البعد الجيواستراتيجي لإستراتيجية " الحزام والطريق" الصينية يكمن بالأساس في رغبة الصين بتعزيز الاستقرار والثقة السياسية اقليمياً مع دول الجوار الشرقي والجنوبي فضلاً عن المشاكل المتأتية من الجوار الغربي، والاهم من الناحية الجيواستراتيجية هو مسعى الصين في تغيير نمطية النظام الدولي الحالي والانتقال به من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب .

وبقدر تعلق الأمر بمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا أي منطقة الشرق الأوسط وهذا ما يهمنا، فان هذه المنطقة قد دخلت في الحسابات الجيواستراتيجية الصينية الدولية، أي أصبحت منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق خاصة بعد أن تبنت الولايات المتحدة الامريكية إستراتيجية " إعادة التوازن في منطقة آسيا الباسيفيك " أي الانتقال الاستراتيجي الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا الباسيفيك[1]، لذا يرى الكثير من الباحثين الصينيين إن إستراتيجية "الحزام والطريق" يمكن أن تكون إستراتيجية وفرصة تاريخية بالنسبة لدفع العلاقات العربية / الصينية إلى مستويات غير مسبوقة في المجالات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية ومن ثم إلى تحقيق المصالح الحيوية لكل الطرفين من خلال خلق آليات التعاون التي تنشأ مع إستراتيجية الحزام والطريق الصينية، وهذه الآليات ستهدف إلى تعزيز التعاون في مجال

(1) Gao Zugi ، The New Development of China –Middle East Relations Since the Arab Upheaval ، Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) ،Institute of Shanghai International Studies University، Vol. 8 ،No. 4 December 2014، p78 .

مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية والأمن الغذائي وغيرها من القضايا فوق التقليدية الأخرى كالقرصنة وتجارة المخدرات التي تزايدت في ظل انتشار الإرهاب [1].

كذلك ومع تبني إستراتيجية " الحزام والطريق " الصينية فان صانع القرار الصيني يرى في منظمة التعاون الإسلامي دوراً فريداً بالتأثير على دول العالم الإسلامي عامة والشرق الأوسط خاصة تلك الدول التي تدخل ضمن إستراتيجية الحزام والطريق الصينية، وبالتالي تذهب الصين إلى تعزيز علاقاتها الإستراتيجية وتعميقها مع هذه المنظمة بوصفها منظمة دولية متعددة الأطراف أثبتت وجودها وتأثيرها على الدول الإسلامية منذ عام 2000[2] .

البعد الجيواقتصادي

تسعى الصين وعبر دبلوماسية نشطة لتنفيذ إستراتيجية الحزام والطريق خاصة في المجال الاقتصادي ومن ثم دفع التبادلات الاقتصادية لتصل إلى مستويات عالية فضلاً عن إقامة المناطق الحرة في مختلف أنحاء العالم، إذ أشارت الإحصائيات الصينية بان الصين قد أنشأت 18 منطقة تجارة حرة مع 18 دولة ومنطقة، ووقعت 12 اتفاقية تجارة حرة و6 اتفاقيات تجارة حرة تتفاوض بشأنها[3]، وأشار مدير معهد البحوث الاقتصادية الدولية الوطنية في الصين بان الأخيرة لديها أكثر من 70 منطقة استثمار

---

(1) Yao Kuangyi ، China – Arab States Cooperation Forum in the Last Decade ، Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) ،Institute of Shanghai International Studies University، Vol. 8 ،No. 4 December 2014، p40 .

(2) Ma Lirong &Hou Yuxiang ، Analysis on the Potential of Strategic Cooperation between China and OIC under the ‘ Silk Road Strategy’ ، Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) ،Institute of Shanghai International Studies University ، Vol. 9 ،No. 1،March ، 2015، p22 .

(3) Economy ، Give Full Play to the Power of Market ، China Intercontinental Press ،China ، Beijing ، 2014 ، p20 .

على طول الحزام والطريق[1]، وتشير الإحصائيات الصينية الرسمية بان على طـول طريـق الحـزام والحرير البحري هنالك أكثر من 26 دولة ومنطقة وهي تتكون من 4. 4 مليار نسـمة وتمثـل 63 % من حجم السكان العالمي، فضلاً عن اقتصاداتها التي يصل حجمها إلى 21 تريليون دولار وهي تمثل 29 % من الاقتصاد العالمي[2].

أما في مجال التبادلات التجارية، فان إستراتيجية " طريـق الحريـر البحـري" لهـا أهميتهـا الإستراتيجية في تعزيز التبادلات التجارية خاصـة مـع مجموعـة دول الآسـيان في منطقـة جنـوب شرقي آسيا منذ إن أقام الجانبين اكبر منطقة تجارة حرة عام 2010، وهذه الخطوة أدت بطبيعـة الحال إلى تعاظم حجم التبادل التجاري بين الصين والآسيان لتصبح الأولى وطوال الأربـع سـنوات الأخيرة الشريك التجاري الأول لدول الآسيان، والمجموعة الأخيرة تمثل اكبر شريك تجاري (الثالث) بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية للصين[3].

أما مع الدول الاوراسـية وبعـض دول آسـيا الوسـطى فعـلى سـبيل المثـال بلـغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول روسـيا وكازاخسـتان وبيلاروسـيا 95. 3 مليـار دولار و17. 25 مليار دولار و3. 97 مليار دولار على التـوالي عـام 2014[4]، لـذلك تسـعى الصين إلى دمج إسـتراتيجية "الحـزام والطريـق" مـع الاسـتراتيجيات الاقتصـادية للأقـاليم المختلفـة ومـن بينهـا الإسـتراتيجية الاوراسـية التـي طُرحـت مـن قبـل الـرئيس الـروسي

(1)مؤتمر طريق الحرير، تقرير سفارة جمهورية العراق في باكو / أذربيجان المرقم 439 في 2015/5/8

(2) Long Kaifeng ، The Belt and One Road'is an Important Mutually Beneficial and Win-win Strategy ، Chinese Peoples Association for Peace and Disarmament ، Beijing ، Serial No. 114، March 2015، p 2 .

(3) Lin Hongyu ، An Understanding of The Maritime Silk Road International Strategic Importance ، Chinese Peoples Association for Peace and Disarmament ، Beijing ، Serial No. 114، March 2015، p 15 .

(4) إحصائيات وزارة التجارة الصينية، إدارة الجمارك، 2014 .

الحالي فلاديمير بوتين بداية عام 2015 وبالتالي تعزيز تشكيل فضاء اقتصادي مشترك في جميع أنحاء القارة الاوراسية في المستقبل[1].

أما العلاقات الصينية / العربية فعلى المستوى الاقتصادي وعلى الرغم من عدم وجود إشارة واضحة للعالم العربي في خارطة إستراتيجية "الحزام والطريق" الصينية، إلا أنها أي المنطقة العربية تحظى بأهمية إستراتيجية عالية في المدرك الاستراتيجي الصيني، وتأتي هذه الأهمية بسبب التعداد السكاني للدول العربية والذي يصل إلى حوالي 389 مليون نسمة[2]، وحجم اقتصاداتها التي وصلت إلى 2. 7 تريليون دولار أمريكي، فضلاً عن وجود النفط والغاز حيث استوردت الصين بما مقداره 104. 606 مليار دولار دولار من النفط العربي عام 2013، ناهيك عن أهمية الموقع العربي في الحسابات الجيواستراتيجية ضمن السياسة الدولية[3]، لذا نرى أن حجم التبادل التجاري العربي / الصيني ومنذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي ارتفع ليصل إلى مستويات لا يستهان بها بالنسبة لكلا الطرفين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري 789 مليون دولار عام 1979، وتزايد بعد عشر أعوام إلى 2. 129 مليار دولار عام 1989، وبلغ 9. 23 مليار دولار عام 1997، وفي عام 2003 بلغ 25. 43 مليار دولار، و149. 43 مليار دولار عام 2010، وبلغ 257 مليار دولار عام 2015، لذا

---

(1) قراءة في دمج مبادرة " الحزام والطريق" مع " الإستراتيجية الاوراسية " من خلال جولة شي، صحيفة الشعب الصينية، بتاريخ 2015/5/10، http://www. people. com. cn

(2) Yang Fuchang ، Invigorating Sino-Arab Relations by ‘One Belt and One Road’ Strategy ، Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) ،Institute of Shanghai International Studies University، Vol. 8 ،No. 4 December 2014 ، p23

(3) Ibid، p2.

يتوقع انه ما بين عامي 2020 - 2030 سيبلغ حجم التبادل الصيني / العربي 600 مليار دولار[1] .

أما القارة الأفريقية فلها حصة وموقع مهم في إستراتيجية " الحزام والطريق" الصينية وخاصة ضمن محطات طريق الحرير البحري حيث يصل إلى محطة شرق أفريقيا إلى العاصمة الكينية نيروبي، إذ تولي الصين أهمية كبيرة للاقتصادات الناشئة والنامية وذلك لأهميتها في تنمية الاقتصاد الصيني ذاته، فالصين تعد اكبر شريك تجاري لأفريقيا، بينما أصبحت أفريقيا مصدراً مهماً للواردات الصينية وثاني اكبر سوق خارجية للمشروعات الصينية، ورابع اكبر مقصد للاستثمارات الصينية، وتوسع حجم التجارة الثنائية ليبلغ 200 مليار دولار عام 2015، والرغبة بين الجانبين إلى رفع حجم التبادل التجاري إلى 400 مليار دولار أمريكي، ونتيجة لهذه المؤشرات يسعى صانع القرار الصيني إلى دفع العلاقات الصينية / الأفريقية من خلال جملة من الإجراءات التي تبناها عام 2012 وأهمها يمكن لجميع الدول الأفريقية الـ 30 الأقل نمواً ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين التمتع بالسياسة التفضيلية المتمثلة في أن تعفي الصين 60% من وارداتها من تلك الدول من الرسوم الكمركية وتوسيعها، فضلاً عن زيادة الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا لتصل إلى 21. 23 مليار دولار بواقع 2500 مؤسسة صينية في أكثر من 50 دولة ومنطقة افريقية لإقامة المشروعات في مجالات الزراعة وقطاعات التعدين والبناء إلى جانب قطاعات الصناعة والمالية والتداول التجاري والعقارات[2].

---

(1) Ma Lirong &Hou Yuxiang ، Analysis on the Potential of Strategic Cooperation between China and OIC under the ‘ Silk Road Strategy’ ، op،cit ، p51 .

(2) تقرير التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأفريقيا (2013)، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الصين، 2013، ص ص 1-7.

وباتجاه منطقة اوراسيا تخلق الصين القاعدة الأساسية لتحويل نفوذها إلى هناك من خلال مشاريع بنى تحتية على نطاق واسع عابر للأقاليم، حيث تعمل الصين بتعزيز استثماراتها في مجال البنى التحتية لدول أوروبا الوسطى والشرقية وهذا جزء من إستراتيجية " الحزام الاقتصادي" لطريق الحرير الذي يهدف إلى استثمار وبناء وتوسيع الموانئ وممرات النقل الواقعة في الأماكن الإستراتيجية بالاعتماد على صندوق طريق الحرير والذي خصصت فيه الحكومة الصينية 40 مليار دولار لصالح توسيع البنى التحتية في تلك المنطقة للأعوام المقبلة[1].

آليات التعاون في الإستراتيجية

ترى الصين في بناء وتنفيذ إستراتيجية " الحزام والطريق" بضرورة وجود العديد من الآليات التعاونية القائمة أو التي سوف تقام على الصعيد الإقليمي، وهنا سيتم تصنيف آليات التعاون القائمة التي ستدعم إستراتيجية الحزام والطريق إلى الآتي:

1. آليات التعاون الثنائي: ويقصد بها أن يتم تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين الصين من جانب ودول الإقليم الآسيوي من جانب آخر عبر تأسيس اللجان المشتركة والمضي قدماً في توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية وغيرها .

2. آليات التعاون المتعددة الأطراف: ويقصد بها التعاون الجماعي بين أطراف المجتمع الدولي (التعاون الصيني الأسيوي العالمي) والالتزام ضمن مؤسسات لها أهداف معينة وفق إجراءات وسياسات متفق عليها في ميثاق أو اتفاقية جماعية أو معاهدة، فتعزيز التعاون المتعدد الأطراف وفق الرؤية الصينية سيزيد من دفع إستراتيجية " الحزام والطريق"، وفي هذا الصدد سيتم تصنيف آليات التعاون الصيني/ الآسيوي إلى الآتي:

---

(1)الصين توسع نفوذها عبر طريق حرير جديد، تقرير سفارة جمهورية العراق في برلين / ألمانيا، المرقم 496 بتاريخ 2015/5/8 .

1. **التعاون المتعدد الأطراف (سياسياً وامنياً واقتصادياً):**

وهـي التـي تشـمل منظمـة شـنغهاي للتعـاون (SCO) واليـة الصـين ـ آسـيان (10+1) ومنظمة التعاون الاقتصادي لاسيا والباسيفيك (APEC) والمنتـدى الأسـيوي ـ الأوروبي (ASEM) وحوار التعاون الأسيوي (ACD) ومؤتمر التفاعل وتدابير بنـاء الثقـة في آسـيا (CICA) ومنتـدى التعاون الصيني ـ العربي[1] ومنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي[*] والحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والتعاون الاقتصادي الإقليمي لأسيا الوسطى (CAREC) .

2. **التعاون المتعدد الأطراف (المالي):**

وهي التي تشمل رابطـة البنـوك لمنظمـة شـنغهاي للتعـاون ورابطـة البنـوك بـين الصـين وآسيان وبنك التنمية لدول بريكس وصـندوق طريـق الحريـر وبنـك الاسـتثمار الآسـيوي للبنيـة التحتية. والجدير بالذكر تعمل الصـين ايضـاً في سـبيل دعـم إسـتراتيجية " الحـزام والطريـق" إلى إشراك البنوك الصينية الوطنية لتحسين تخطيط الأعمال التجاريـة خـارج الـبلاد، ومـن بـين هـذه البنوك بنك الصين (Bank of China)، وهذه الخطوة سـتعزز الإسـتراتيجية الصـينية فضـلاً عـن تدويل العملة الصينية الرنمينبي (اليوان)[2] .

(1) ZHU Weilie ، On the Strategic Relationship Between china and Islamic Countries in the Middle East ، Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) ،Institute of Shanghai International Studies University، Vol. 4 ،No. 3، September 2010 ، p p 10-11 .

(*) لم تشر الإستراتيجية الصينية في نصها الأصلي إلى هذه الآلية .

(2) بنك الصين يخطط لتحسين أعماله في الخارج بهدف دعم الحزام والطريـق، 2015/5/24 : http://arabic. news. cn/economy/2015-05/24/c_134265774. htm .

الأنموذج الثالث

بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية

مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف تقدم الدعم المالي لتعزيز تنفيذ مشاريع البنية التحتية في المنطقة الآسيوية من خلال عملية تشاركية، وتتم عملية بناء الأساس للبنك وفق الدروس المستفادة من تجربة بنوك التنمية المتعددة الأطراف القائمة(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ويركز البنك على تطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الطاقة والكهرباء والنقل والاتصالات والبنية التحتية الريفية والتنمية الزراعية، وإمدادات المياه والصرف الصحي، وحماية البيئة والتنمية الحضرية والخدمات اللوجستية وغيرها في آسيا، كما يتعاون مع البنوك الدولية الأخرى في سبيل تحقيق متطلبات احتياجات البنية التحتية ضمن نطاق القارة الآسيوية[1]، ويرحب البنك بجميع البلدان الإقليمية وغير الإقليمية، النامية والمتقدمة التي تسعى إلى المساهمة في تطوير البنية التحتية الآسيوية والربط الإقليمي، وبرأسمال يصل إلى 100 مليار دولار[2] .

الخلفية التاريخية

أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" ورئيس مجلس الدولة "لي كه تشيانغ" المبادرة بإنشاء بنك الاستثمار الآسيوي المعروف اختصاراً بـ (AIIB) [3]خلال زيارات كل منهما إلى دول جنوب شرق آسيا في أكتوبر عام 2013 خلال قمة منتدى

(1) الموقع الرسمي لبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية. www. aiibank. org .

(2) ما هو بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، شبكة الصين، 2015 /3/26 www. arabic. china. org. cn

(3) اقترح الرئيس الصيني شي جين بينغ فكرة إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية خلال زيارته إلى اندونيسيا بتاريخ 2013/10/2، انظر : الصين تقترح إقامة بنك استثماري للبنية التحتية في آسيا، صحيفة الشعب الصينية / اللغة العربية / بتاريخ 2013/10/3، http://www. people. com. cn

التعاون الاقتصادي لـدول آسـيا والمحـيط الهـادئ "أبيـك" للرؤسـاء التنفيـذيين التـي استضـافتها إندونيسيا [1]، وكان مـن المتصـور أن يسـعى البنـك إلى "تعزيـز الـترابط والتكامـل الاقتصـادي في المنطقة" و"التعاون مع بنوك التنميـة المتعـددة الأطـراف القائمـة، وعقـب هـذا الإعـلان، بـدأت المناقشات والمشاورات الثنائية ومتعددة الأطـراف بشـأن المبـادئ الأساسـية والعنـاصر الأساسـية لإنشاء هذا البنك .

الاجتماعات التأسيسية

في 24 تشرين الأول من عام 2014، اجتمع في بكين ممثلو 22 دولة آسيوية، وهم (بنغلادش وبروناي وكمبوديا والصين والهند وكازاخستان والكويت ولاوس وماليزيـا ومنغوليـا وميانمـار ونيبـال وعمان وباكستان والفلبين وقطر وسنغافورة وسريلانكا وتايلند وأوزبكسـتان وفيتنـام واندونيسـيا)، ويمثل الاجتماع المذكور هو الدفعـة الأولى مـن الأعضـاء المؤسسـين لبنـك الاسـتثمار الآسـيوي للبنيـة التحتيـة للتوقيـع عـلى مـذكرة تفـاهم لتأسـيس بنـك الاسـتثمار الآسـيوي للبنيـة التحتيـة (AIIB)، وتم اختيار بكين لاستضـافة مقـر البنـك، وتـم تعيـين السـيد "جـين لي تشـون"[*] كـاول أمـين العـام

(1)ذكـر المتحـدث الرسـمي باسـم وزارة الخارجيـة الصـينية بتـاريخ 2013/10/10، بـان الصـين طرحـت خـلال الاجتماع " اطاراً للتعاون" مع الآسيان مكوناً من سبعة نقاط بهدف إنشاء صيغة للتعـاون بـين الطـرفين خـلال العشر سنوات المقبلة، وهذا يمثل الإعلان السياسي للحكومة الصينية الجديـدة مـن اجـل تطـوير العلاقـات بـين الصين والاسيان ومن ضمنها تأسيس بنك الاستثمار الآسـيوي للبنيـة التحتيـة، انظـر: وزارة الخارجيـة الصـينية / المتحدث الرسمي بتاريخ 2013/10/10 .

(*) جين لي تشون: عمل سابقاً كرئيس مجلس المشرفين لصندوق الثروة السيادية في مؤسسة الصين للاسـتثمار، ورئيس البنك الآسيوي للتنمية، ونائب وزير المالية في جمهورية الصين الشعبية ومدير عام دائـرة البنـك الـدولي في وزارة المالية، والمدير التنفيذي وممثل الصين لدى البنك الدولي ، تم تعيين جين لي تشون بوصفه الأمين العـام للأمانة المؤقتة المتعددة الأطراف لبنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية في أكتـوبر تشريـن الأول عـام 2014. وهو حاصل على درجة الماجستير من جامعة بكين للدراسات الأجنبية .

للأمانة المؤقتة المتعددة الأطراف، وبرأسمال مكتتب أولي وصل إلى 50 مليار دولار أمريكي[1] .

بدأت المناقشات بين الأعضاء المؤسسين المحتملين بشأن إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (AIIB) في مدينة كونمينغ في مقاطعة يوننان الصينية للفترة من (27-28 تشرين الأول 2014)، مع عقد اجتماع ثانٍ في مومباي (الهند) للفترة من (15-16 كانون الثاني من العام 2015) والذي أطلق مناقشات البنود والمواد القانونية المقترحة للاتفاق، أما الاجتماع الثالث فقد أنعقد في ألماتي (كازاخستان) للفترة من 30 - 31 آذار الماضي 2015، وتم الانتهاء من مناقشة بنود الاتفاق بنهاية حزيران من عام 2015 وفق ما أكدته الأمانة العامة المؤقتة للبنك والتي أشارت إلى أن اتفاقية البنك سوف تدخل حيز التنفيذ بالكامل بحلول نهاية عام 2015 بعد التوقيع والتصديق عليها من قبل الأعضاء المؤسسين للبنك .

الهيكل التنظيمي للبنك [2]

الهيئات الحاكمة لبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية

● مجلس البنك: وهو أعلى سلطة لبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، ويمكن لمجلس البنك تخويل بعض الصلاحيات لمجلس الإدارة حسب النظام الأساسي للبنك .

● مجلس الإدارة: في بداية العمل، يُشكل مجلس إدارة غير دائم لبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، ويعقد المجلس اجتماعاً دورياً كل عام لوضع القرارات الخاصة بالسياسات الرئيسة.

● هيئة الإدارة: إنشاء آلية فعالة لمراقبة بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية وتنفيذ مسؤولية هيئة الإدارة، واختيار محافظ البنك وموظفي الإدارة العليا عبر إجراءات مفتوحة وشفافة وعلى أساس الجدارة[3] .

---

(1) الموقع الرسمي " بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية " www. aiibank. org

(2) المصدر السابق نفسه .

(3) AIIB complementary to existing institutions، 17-4-2015. www. chinadaily. com. cn

عقب التوقيع على مذكرة التفاهم لتأسيس بنك الاستثمار الآسيوي، وذلك بالتشاور مع الأعضاء المؤسسين، أخذت الصين زمام المبادرة في تشكيل الأمانة المؤقتة المتعددة الأطراف، والتي كُلفت بتقديم ووضع الاستعدادات الفنية لإنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (AIIB)، وتقديم الدعم والخدمات الفنية لاجتماعات كبار المفاوضين (ممثلي الدول)، ويتضمن برنامج عمل الأمانة بالاتي[1]:

أ. صياغة الوثائق القانونية الأساسية لإنشاء بنك الاستثمارر.

ب. تقديم الدعم التقني للمشاورات في مناقشة بنود اتفاقية تأسيس البنك .

ت. اقتراح الخطط الفنية اللازمة لتفعيل بنك الاستثمار الآسيوي (AIIB) بشكل أسرع، بما في ذلك السياسات التشغيلية .

ث. نشر المعلومات بشأن إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي (AIIB) خلال مرحلة التحضير.

ج. تنفيذ مسؤوليات أخرى بناء على تفويض من مجلس كبار المفاوضين .

الأبعاد الإستراتيجية لتأسيس البنك وفق الرؤية الصينية

ترى الحكومة الصينية إن تأسيس البنك يعني خلق فائدة إستراتيجية اقتصادية تنموية على المستويين الإقليمي والدولي، إذ قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية "هوا تشون يينغ" ": أن تأسيس البنك "خطوة بناءة ستكمل النظام الاقتصادي الدولي الحالي وستمكن الصين من تحمل مسؤولية عالمية اكبر، وأشارت إلى " إن بنك التنمية الذي اقترحته الصين سيكون متناغماً مع المقرضين الدوليين الموجودين واصفة تأسيسه بالخطوة ذات النفع المتبادل للدول داخل آسيا وخارجه، بينما شددت على :" إن البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية سيكون مؤسسة مالية تعددية شاملة" وأضافت :"إن الصين ترحب بكافة الدول المهتمة بالانضمام للبنك، وان الصين

(1) الموقع الرسمي لبنك الاستثمار الاسيوي للبنية التحتية " www. aiibank. org

ستقوم بجهود مشتركة مع كل الدول المؤسسين الآخرين لبناء البنك ليكون منصة تمويل احترافية وذات كفاءة لمشروعات البنية التحتية". [1]

وترى الصين أن بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية سيعمل على تمويل مشروعات البنية التحتية في الدول الآسيوية المتخلفة، ويدفع التنمية المستدامة في أحد أهم المناطق في العالم، وفق تصريح وزير المالية الصيني لو جي وي بتاريخ 21 آذار 2015[2].

أما بالنسبة للبعد الاستراتيجي على المستوى الدولي وفق الرؤية الصينية يأتي في أهمية دور البنك في إمكانية توسيع وتشييد البنى التحتية في آسيا من الطلب على الاستثمارات ويعزز التعافي الاقتصادي العالمي الذي يشهد فتوراً نوعاً ما الآن، ناهيك عن أن رفاهية منطقة آسيا/الباسيفيك يمكن أن تترابط مع رفاهية أغلب الاقتصادات العالمية، وسوف يساعد بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية في الوصول بالحوكمة الاقتصادية والهيكل المالي العالميين إلى درجة الكمال، ونظراً لكون منطقة آسيا/ الباسيفيك تمثل 40 في المائة من إجمالي سكان العالم و60 في المائة من الاقتصاد العالمي وحوالي نصف التجارة العالمية، فإن أدوار هذا البنك ستكون بالقطع بالغة الأهمية .

أما بالنسبة للرؤية الصينية غير الرسمية فقد أشار الكثير من الباحثين الصينين باتجاه دور البنك في النظام المالي الدولي بوصفه سيكون حجر الزاوية في إصلاح العلاقات الدولية كونه مؤسسة مالية لا تستند على أية ايديولوجية على عكس المؤسسات المالية والدولية الأخرى، إذ أكد تشانغ يون لينغ، مدير معهد الدراسات الدولية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية :"بأن الهدف الأساس لهذه المبادرة الدولية الجديدة يكمن في دعم البنية التحتية بالدول الآسيوية وضخ استثمارات في المجالات الإنتاجية، ما يسهم في دفع عجلة تنمية اقتصاد المنطقة الآسيوية وتعضيد

(1) تصريح المتحدثة باسم وزارة الخارجية هوا تشونينغ خلال مؤتمراً صحفياً اعتياديا يوم 31 مارس عام 2015، وزارة الخارجية الصينية بتاريخ 2015/4/31 .

(2) وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) بتاريخ 2015/4/1 :www. arabic. news. cn.

التعاون الاقتصادي الإقليمي" مضيفاً، "إن الدول الآسيوية تهدف من وراء تأسيس البنك إلى رفع مكانتها في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي عبر تحقيق الترابط والتواصل البيني في الإقليم على نحو يوسع من الإمكانات الكامنة للأسواق هناك، إذ أنه خلال الأعوام العشرة المقبلة، سيطبق في المنطقة الآسيوية زهاء 1077 برنامجاً للترابط الإقليمي باستثمارات تقدر بحوالي 300 مليار دولار أمريكي .

الدول الأعضاء المؤسسون والعاديون في البنك

في مرحلة ما بعد الثاني من آذار (2015) انضمت 12 دولة إلى مجموعة الدول الأعضاء بوصفهم أعضاء مؤسسين محتملين ايضاً وهم كل من (المملكة العربية السعودية والمالديف وطاجيكستان والمملكة المتحدة وسويسرا ونيوزلندا ولوكسمبورك والأردن وألمانيا والنمسا وايطاليا وفرنسا)، والجدير بالذكر تُّعد المملكة المتحدة أول دولة تقدم طلب الانضمام بصفة عضو مؤسس محتمل من خارج القارة الآسيوية بتاريخ 12 آذار 2015[1]، وبالتالي الإعلان النهائي بتاريخ 15 نيسان عن مجموع الدول الأعضاء المؤسسين لبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية بعد أن تم إقفال باب انضمام الدول كأعضاء مؤسسين إلى البنك نهاية شهر آذار 2015، حيث أن الأعضاء المؤسسين لهم الحق في وضع القواعد الحاكمة والإدارية للبنك، في حين سيكون للدول التي انضمت بعد الموعد النهائي حقوق التصويت فقط مع نفوذ اقل في عملية صنع القرار داخل البنك .

وبالفعل أعلنت وزارة المالية الصينية بتاريخ 2015/4/15 بان عدد الدول الأعضاء المؤسسين لبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (AIIB) قد بلغ (57) عضواً، وعضوين عاديين هما هنغاريا وتايوان " الصين تايبيه "، وقسمت الدول

(1) The infrastructure gap، Development finance helps China win friends and influence American allies، the Economist ، 21-4-2015، http://www. economist. com/news/asia/2164674 0-development-finance-helps-china-win-friends-and-influence-american-allies-infrastructure-gap.

الأعضاء المؤسسون إلى مجموعتين (الأولى: مجموعة الدول الإقليمية، والثانية : مجموعة الدول خارج الإقليم).

الجدول يبين الدول الأعضاء الـ 57 في بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية[1]

مجموعة الدول الإقليمية (آسيا)

ت	الدولة	ت	الدولة	ت	الدولة	ت	الدولة
1.	بنغلادش	11.	الكويت	21.	المالديف	31.	إسرائيل
2.	بروناي	12.	لاوس	22.	كوريا الجنوبية	32.	النيبال
3.	كمبوديا	13.	ماليزيا	23.	الإمارات العربية المتحدة	33.	استراليا
4.	الصين	14.	منغوليا	24.	قيرغيستان	34.	فيتنام
5.	الهند	15.	سريلانكا	25.	المملكة السعودية	35.	تركيا
6.	كازاخستان	16.	تايلند	26.	طاجيكستان	36.	اذربيجان
7.	باكستان	17.	أوزبكستان	27.	نيوزلندا	37.	عُمان
8.	الفلبين	18.	ميانمار	28.	ايران		
9.	قطر	19.	اندونيسيا	29.	روسيا		
10.	سنغافورة	20.	الأردن	30.	جورجيا		

مجموعة الدول خارج الإقليم

ت	الدولة	ت	الدولة	ت	الدولة	ت	الدولة
1.	النمسا	6.	أيسلندا	11.	البرازيل	16.	جنوب أفريقيا
2.	الدنمارك	7.	إسبانيا	12.	مالطا	17.	بولندا
3.	فنلندا	8.	السويد	13.	هولندا	18.	لوكسمبورغ
4.	فرنسا	9.	سويسرا	14.	النرويج	19.	ايطاليا
5.	ألمانيا	10.	المملكة المتحدة	15.	البرتغال	20.	مصر

(1) The Diplomat ، http://thediplomat. com/2015/05/a-big-step-forward-for-chinas-aiib . 2015/5/26 ،also see :

وبلغ رأسمال البنك 100 مليار دولار أمريكي، وبأكتتاب مالي أولي وصل إلى 50 مليار دولار[1]، وبالفعل فقد تم التوقيع على اتفاقية الإطار القانوني لمؤسسة متعددة الأطراف التي تضمنت 60 مادة تبّين فيها الحصة المالية لكل عضو والأنظمة لصياغة السياسات والأعمال التجارية والتشغيل والهيكل، وسيبدأ تشغيل البنك في نهاية عام 2015 على شرطين مسبقين: الأول، مصادقة 10 أعضاء مؤسسين على الأقل على الاتفاقية، وان لا يقل رأس المال المكتتب الأولي عن 50 % من رأس المال المصرح به[2] .

والجدير بالذكر ذكرت بعض مراكز البحوث الاقتصادية في شرق آسيا بان الصين تّعد اكبر مساهم في البنك بنسبة تصل إلى 30.85 %، تليها الهند 10.4 % وإندونيسيا 3.99 % وألمانيا 3.96 %، وكوريا الجنوبية بنسبة 3.93%[3] .

الصين ومتغيرات الضعف الاستراتيجي

على الرغم من تصاعد وتيرة مؤشرات الصعود الصيني عالمياً في المجالات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، واحتلالها مكانة في العلاقات الدولية ودورها المحوري في العديد من الترتيبات والمبادرات في حل المشكلات الإقليمية والدولية، إلا أن هنالك متغيرات تٌعد وفق رؤية صانع القرار الصيني نقاط ضعف إستراتيجية تؤثر وتعرقل صعود الصين العالمي، وهذه المتغيرات تتعلق بالشأن الداخلي والموقع الجغرافي، إذ تقع الصين في القطاع الحدودي الشرقي لقارة اوراسيا، وتقع أراضيها في منطقة تلاقي المصالح الإستراتيجية على حدود الدول الكبرى، لذا يتأثر

(1)وكالة الانباء الصينية (شينخوا) بتاريخ 2015/5/25 ، http://Arabic. news. cn/china/2015

(2) تقرير سفارة جمهورية العراق / جمهورية الصين الشعبية / بكين، المرقم 838 في 2015/7/2 .

(3) Koreas AIIB share Ratio Estimated at less than 4 % ، Business Korea، Koreas Premier Business، http://www. businesskorea. co. kr/article/10321/local-infrastructure-korea%E2%80 %99s-aiib-share-ratio-estimated-less-4.

الأمن الوطني بدرجة كبيرة بالتنافس الاستراتيجي وبالتالي البيئة الأمنية الجغرافية المعقدة، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وسياستها تجاه الصين التي طالما تصفها بدولة تُهدد الأمن القومي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة واستمراراً للمستقبل .

المشاكل الداخلية

الحركات الانفصالية والإرهابية

الحركة الانفصالية في مقاطعة شينجيانغ ذات الأغلبية المسلمة – تقع في شمال غرب الصين - التي تتكون من مجموعة مسلحة من الانفصاليين الصينيين تسمى " منظمة تحرير تركستان الشرقية[*]، وكذلك الحركة الإسلامية التركستانية الشرقية[**]، من أهم المشكلات التي شهدتها الصين خلال الأعوام القليلة الماضية من حيث تزايد أعمال العنف وعدم الاستقرار الذي رافق التظاهرات في مقاطعة شينجيانغ الصينية (ذاتية الحكم)، إذ تدعي السلطات الحكومية إن أحداث العنف لها خلفية سياسية عميقة وخطيرة دبرتها القوى الثلاث (الإرهاب والانفصالية والتطرف)[1].

مسألة التبت

منطقة التبت من وجهة النظر الصينية هي جزء من الصين ومساحتها محصورة بإقليم التبت التي تبلغ مساحته حوالي مليون و 220 ألف كلم 2، وتسكنه أغلبية من قومية التبت الذين يدينون بالبوذية في بلد تغلب عليه الكونفوشيوسية تاريخياً والعقيدة الشيوعية رسمياً وقومية الهان عرقياً، والتبت بحسب ذات الرؤية هي إحدى المناطق الخمس الذاتية الحكم التي أضافت عليها الإدارة الصينية مزايا خاصة مراعاة لخصوصياتها الثقافية والدينية والقومية وما إلى ذلك، دون أن تصل إلى حد الاستقلال

(*) EAST TURKESTAN LIBERATION ORGANIZATION (ETLO) .

(**) EAST TUKESTAN ISLAMIC MOVEMENT (ETIM)

(1) بنغ قوانغ تشيان وآخرون، الدفاع الوطني للصين، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، 2010، ص 14 .

بأي صورة من الصور، وتؤكد بكين باستمرار موقفها هـذا عـبر دعـوة دول العـالم إلى الاعـتراف بالتبت جزءاً من الصين، وتّعد أي تواصل مباشر مع التبتيين دون الأخذ بموافقتهـا، أو أي تعليـق على كيفية تعاملها مع التبتيين تدخلاً في شؤونها الداخلية، وعلى هـذا الأسـاس تعـترض عـلى أي جهة دولية يجمعها لقاء مع الزعيم التبتي الدلاي لاما، وترى الصين في الدلاي لاما مواطنـاً صـينياً يعيش في المنفى ليمارس أنشطة انفصالية، وتسعى لدى بقية دول العالم ومنهـا الـدول المجـاورة لها بوجه خاص، لأن تلتزم هذا المبدأ في التعامل معه أو مع من يمثله ممن يقومون حسب رأيها بأنشطة انفصالية بهدف تقسيم الصين.

إن التبت تمثل نقاط ضعف للصين، من خلال مسعى الولايات المتحدة الامريكية وأوروبـا في استغلال الأزمة سياسياً لإضعاف الصين، وكذلك الدعم الـذي تحظـى بـه حكومـة المنفـى مـن ألولايات المتحدة الامريكية واليابـان وبعـض الـدول الأوروبيـة في ظـل الشـعبية والاحـترام الـذي يتمتع به الدالاي لاما في كل دول العالم مع وجود تيار متشدد (الشـبيبة التبتيـة) يـرفض الحكـم الذاتي المؤقت ويطالب بالاستقلال الكامل .

مسألة انفصال تايوان

تواجه الصين مشكلة انفصال تايوان وتعمل على كيفية إعادتها إلى السيادة الصينية، رغم تبنيها قانون مناهضة انفصال تايوان عن الصين في الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني الشـعبي التـي عقدت بتأريخ 2005/3/14، الذي تضمن التأكيد فيه عـلى اعتبـار تـايوان جـزء مـن الصـين، وأن الصين لن تسمح لقوى الانفصال في أن تجعل تايوان تنفصل عـن الصـين تحـت أي اسـم أو بأيـة وسيلة، وأن حل مسألة تايوان وتحقيق إعادة التوحيد الصيني هي مسألة داخلية صـينية وتمـانع الصين أي تدخل من قبل أية قوة خارجية في هذه المسألة .

وهنالك مشاكل داخلية أخرى لا تقل أهمية عن مشاكل تايوان والتبت ومقاطعة شينجيانغ وهي المشاكل المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع والبيئة: إذ تتعامل الحكومة مع الأهداف والمشاكل الرئيسة التالية:

- السعي نحو زيادة الاستهلاك المحلي لاستدامة النمو الاقتصادي وعدم الاعتماد فقط على الصادرات وخاصة بعد انخفاض في قيمة الصادرات نتيجة الأزمة المالية العالمية.
- توفير العمل لعشرات الملايين من العمال المسرحين من القطاع العام والمهاجرين من القرى والأرياف والذين يدخلون سوق العمل سنوياً .
- تقليل الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء الناتجة عن النمو السريع والذي يهدد بزعزعة الاستقرار الاجتماعي.
- مكافحة وتقليل الفساد الإداري والجرائم الاقتصادية الأخرى.
- تطويق آثار تلوث البيئة واتساع التصحر وانخفاض مستوى المياه الجوفية وإيقاف زوال الغابات والأراضي الزراعية، إذ تعد مسألة التلوث البيئي من اخطر المسائل التي تؤثر على التنمية الصينية ، حيث بدأن الصين تعرف القضايا البيئية من حيث تلوث الهواء منذ 40 سنة، فقد أصبح توفير الطاقة وتخفيض الانبعاثات الشغل الشاغل في الخطط الخمسية من اجل خلق مجتمع على نمط توفير الطاقة والانسجام مع البيئة، وفي السنوات الأخيرة طرحت الحكومة الصينية خطة العمل الكاملة لتوفير الطاقة وتخفيض الانبعاثات، اذ لم تتحقق جميع أهداف الخطة الخمسية لحماية البيئة، فحتى عام 2005 ازدادت كمية انبعاثات ثاني اوكسيد الكبريت بنسبة 27.8 % عن كميتها عام 2000، ووفق الحسابات الإحصائية إن 70% من انبعاثات الدخان و85% من انبعاثات ثاني اوكسيد الكبريت و67% من اكاسيد النيتروجين مصدرها يرجع إلى استخدام الفحم، فضلاً عن تساقط الأمطار الحامضية، لذا فان الحكومة ماضية في السيطرة على التلوث الهوائي ومعالجته من خلال السيطرة على استخراج الفحم واحتراقه، ناهيك عن ادراءات الحكومة في معالجة التلوث المائي والمصادر الملوثة

الأخـرى والميـل قـدر المسـتطاع نحـو تـوفير الطاقـة وتخفـيض الاسـتهلاك واسـتخدام الطاقـة المتجددة[1].

النزاعات الإقليمية

نزاعات الصين في بحر الصين الشرقي (جزر دياويو)

بحر الصين الشرقي هو بحر جانبي شرق الصين، وهو جزء مـن المحـيط الهـادي ويغطـي مساحة قدرها 1،249،000 كم^2، واهم جزر بحر الصين الشرقي المتنازع عليها هي جزر دياويو او سنكاكو[2] وتعرف أيضاً باسم جزر دياويو أو جزر دياويوتاي وهـي مجموعـة جـزر غـير مأهولـة متنازع عليها في بحر الصـين الشرقـي وتقـع شـمال شرق تـايوان تقريبـاً، إلى الغـرب مـن جزيـرة اوكيناوا، وشمال أقصى الطرف الجنوب الغربي لجزر ريوكيو.

طبيعة النزاعات

هناك نزاع بين الصين واليابان على حق امتلاك السيادة على جزر دياويو وبالتالي نزاع على امتداد منـاطق الإسـتغلال الإقتصـادي المقصـورة لكـل مـنهما، أي المنطقـة الاقتصـادية الخالصـة Exclusive Economic Zone وهـي منطقـة بحريـة تمـارس عليهـا دولـة حقوقـاً خاصـة في الاستغلال واستخدام مواردها البحرية .

إذ أعلنت الصين أن تهديـد اليابـان بـاللجوء إلى محكمـة العـدل الدوليـة هـو غـير مرغوب فيه. وتشكو اليابان من تنقيب الصين عن الغاز الطبيعـي والـنفط في **بحـر الصـين الشرقي** بالقرب من جزيرة اوكيناوا في منطقة قـد تحتـوي عـلى 200 مليـار م3 مـن الغـاز

---

(1) ليو جيون هوي و وانغ جيا، بيئة الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، 2010، ص ص 79-92 .

(2) للمزيد بشأن العلاقات الصينية / اليابانية وقضية النزاع على جزر بحر الصين الشرقي : انظر : بـاهر مـردان مضخور، العلاقات الصينية / اليابانية . . . بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية، مجلـة دراسـات دوليـة، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 57 ، نيسان،2014،ص ص 197-221 .

و 25 مليار طن نفط. وتصر الصين على أن الجرف القاري هو حدودها الإقليمية مما يضعها على حافة جزيرة اوكيناوا، بينما تصر اليابان على أن الحدود الإقليمية يجب أن تنتصف المسافة البحرية بين البلدين .

الخريطة توضح النزاعات في بحر الصين الشرقي



حجج الدول المتنازعة على جزر دياويو

الصين

تنطلق الصين من حجج مختلفة للادعاء في حقها في ممارسة السيادة على الجزيرة واعتبارها جزءاً من الأراضي الصينية ، والحجج هي:

- الحجة القانونية : طبقاً لقانون البحار عام 1982، وبما أن تايوان جزء من البر الصيني فأن جزيرة دياويو جزء من الصين وذلك بحكم المسافة بين الجزيرة وتايوان البالغة 92 ميل بحري وبالتالي تمثل الجزيرة وما بعدها لمسافة 200 ميل بحري ضمن المنطقة الاقتصادية الصينية الخالصة .

●حجة تايوان جزء من البر الصيني: تصر الصين على اعتبار تايوان جزء لايتجزء من الصين أي اعتماد هدف "صين موحدة" والتي تسعى السياسة الخارجية الصينية على تأكيده في المحافل الدولية والمؤتمرات واعتباره المعيار الأساس في إقامة أية علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى، وتأسيساً لهذا المنطلق فأن جزيرة دياويو تعد صينية بدون جدل بسبب أن تايوان صينية .

●الحجة التاريخية: جاء في بيان القاهرة الذي أصدرته الصين والولايات المتحدة وبريطانيا في ديسمبر عام 1943 انه يجب على اليابان أن تعيد إلى الصين الأراضي المحتلة ومن بينها شمال شرقي الصين وتايوان وجزر بنغهو. وأكد بيان بوتسدام الذي صدر في عام 1945 على ضرورة تنفيذ بيان القاهرة. وفي أغسطس عام 1945، أعلنت اليابان قبولها لبيان بوتسدام والاستسلام بدون شرط الأمر الذي يعني إعادة اليابان جزيرة تايوان والجزرة التابعة لها إلى الصين.

اليابان: وترتكز في ادعائها على:

●الحجة القانونية: طبقاً لقانون البحار عام 1982، وبما أن جزيرة اوكيناوا جزءاً من جزر اليابان فأن جزر دياويو تمثل منطقة اقتصادية خالصة بحكم المسافة بين الأخيرة وجزيرة اوكيناوا اليابانية التي لا تتعدى 200 ميل بحري .

وانطلاقاً مما تقدم فأن كلا الطرفان يدعيان حق امتلاك السيادة على هذه الجزر بسبب:

●**الطاقة:** أكدت العديد من التقارير إلى غنى هذه المنطقة بالنفط والغاز وتشمل المنطقة المتنازع عليها جزر دياويو او سنكاكو وحقل غاز chunxiao .

●**الأهمية الإستراتيجية:** يمثل الموقع الجغرافي لجزر دياويو ذو أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين من حيث الوجود الأمريكي في جزيرة اوكيناوا اليابانية (قاعدة فوتينما العسكرية) التي يوجد فيه زهاء 47 ألف جندي أمريكي وبالتالي إن حق السيادة الصينية على الجزر يمثل الحصول على موقع متقدم لحماية الأمن القومي الصيني

ومراقبة التحركات العسكرية الامريكية، فضلاً عن حماية الأراضي الصينية المتمثلة بتايوان .

الموقف الصيني من جزر بحر الصين الشرقي (دياويو):

يؤكد الموقف الصيني على أن جزر دياويو جزء لا يتجزأ من أراضي الصين مثل تايوان وتتمتع الصين بسيادة لا جدال فيها على جزر دياويو، وان هذا الموقف الصيني تدعمه أدلة تاريخية وقانونية عديدة.

أما موقف الصين في حل النزاع فإنها تؤكد على حل النزاعات بين الصين واليابان بشأن جزر دياويو وبحر الصين الشرقي من خلال التفاوض والتشاور .

نظراً لأهمية منطقة بحر الصين الجنوبي والشرقي فأن النزاع يتميز بـ :

● إصرار الدول المتنازعة على مواقفها الثابتة في امتلاك حق ممارسة السيادة على الجزر باعتبار أن الأخيرة تدخل ضمن مناطقها الاقتصادية الخالصة .

● الدور الأمريكي الواضح في دعم أطراف النزاع ودفعها باتجاه تصعيد النزاع مع الصين، بهدف تعزيز تحالفاتها وبالتالي الحفاظ على تواجدها الاستراتيجي في المنطقة .

● تسعى واشنطن في حل النزاع وفق (قواعد القانون الدولي) حسب تصريحات وزيرة الخارجية الامريكية السابقة "هيلاري كلنتون، أي اعتبار أن تايوان دولة مستقلة وليست جزء من الصين وبالتالي فأن الأخيرة ليس لها الحق أن تمارس السيادة والمطالبة بجزر دياويو، وعليه أن الجزر المتنازع عليها تعد منطقة اقتصادية خالصة تابعة لتايوان . إلا انه في نفس الوقت تعمل واشنطن على إثارة الخلافات بين الصين والدول المجاورة لها بشأن الجزر المتنازع عليها سواء في بحر الصين الشرقي أو الجنوبي.

نزاعات الصين في بحر الصين الجنوبي (جزر نانشا)

يمثل المشهد الجيو ــ استراتيجي في بحر الصين بجانبيه الجنوبي والشرقي مع الدول المطلة عليه وما يحتويه من أهمية إستراتيجية، أهم النزاعات في منطقة آسيا الباسيفك بسبب التداخل والتعقيد الذي يميز مواقف وإصرار الدول المتنازعة بشأن

تسوية هذا النزاع، هذا فضلاً عن الدور الأمريكي في زيـادة حـدة النزاعـات لأهـداف إسـتراتيجية تراها في ظل مواقف الدول تجاه الجزر المتنازع عليها واعتبارها منـاطق اقتصـادية خالصـة وفـق قانون البحار لعام 1982 .

بحر الصين الجنوبي

هو بحر يقع في جنوب الصين، يشمل المنطقة من سنغافورة إلى مضيق تايوان، ومسـاحته تقارب 3500000 كم^2، إذ يقع بحر جنوب الصين في غرب المحيط الهادي بين منطقة جنوب شرق آسيا، وتايلند، والفلبين، وبورنيوو ويرتبط ببحر شرق الصين بواسطة مضـيق تـايوان، ويوجـد فيـه العديد من الجزر الكبيرة والصغيرة والحيود البحرية والجزر الرملية يطلق عليها جزر بحر الصـين الجنوبي، وهي مجموعة جزر تقع في أقصى جنوب الصين وتعرف حسب اخـتلاف مواقعهـا بجـزر سبراتلي ودونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا.

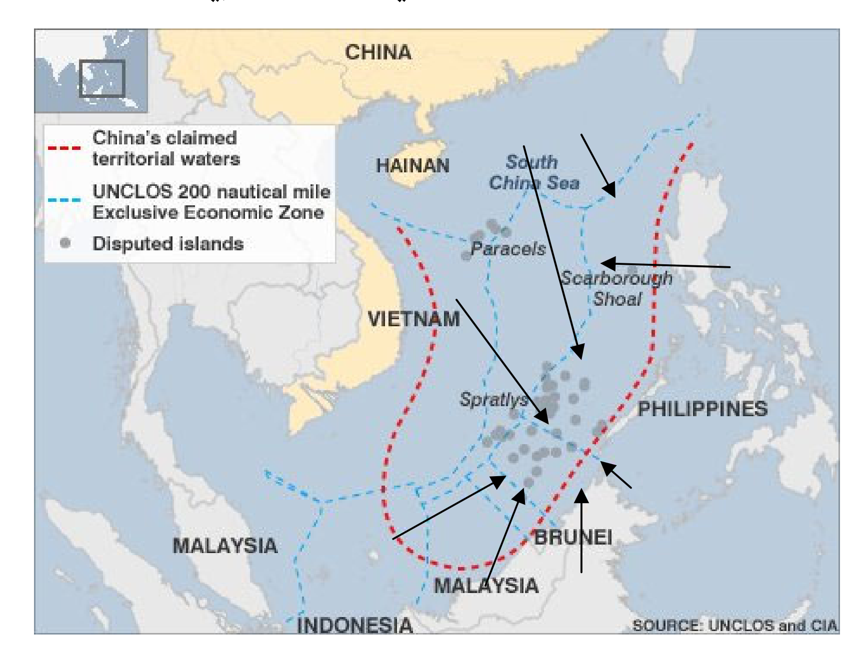
جزر سبراتلي وباراسيل

هي جزر في بحر الصين الجنوبي، تقع بـين فيتنـام، والفلبـين، والصـين، وماليزيـا وبرونـاي، وتشكل أقل من أربع كيلومترات مربعة من اليابسـة، متنـاثرة عـلى أكـثر مـن 425،000 كيلـومتر مربع من البحر، وجزر سبراتلي هي جزء من ثلاث أرخبيلات في بحر الصين الجنوبي، ولهـا أهميـة في ترسيم الحدود الدولية، وتدل المسوحات الأولية على أن الجـزر قـد تحتـوي عـلى احتياطيـات مهمة من النفط والغـاز الطبيعـي، نحـو 45 جزيـرة تحـتلهم أعـداد صـغيرة نسـبياً مـن القـوات العسكرية التابعة لكل من فيتنام، وجمهورية الصين الشعبية، وتـايوان، وماليزيـا والفلبـين، وقـد أعلنت بروناي أيضاً منطقة اقتصادية خالصة في الجـزء الجنـوبي الشرقـي للسـبراتلي والتـي تضـم منطقة واحدة من الجزر الصغيرة تبرز فوق متوسط سطح المد.

الدول المتنازعة على جزر بحر الصين الجنوبي

النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي هي نزاعات حدودية بين الصين، وتايوان، والفلبين، وفيتنام، وماليزيا وبروناي، واهم هذه الجزر المتنازع عليها بين الصين والدول الأخرى هي سبراتلي وباراسيل وهما محل النزاع الحدودي بين دول الجوار، وتشمل مصالح الدول المتنازعة الحقوق في مناطق الصين حول مجموعتي الجزر التنقيب عن النفط الخام والغاز الطبيعي في جزر سبراتلي، والإدارة الإستراتيجية على مجموعتي الجزر، بالإضافة إلى المطالبات الإقليمية للجزر، ويشمل النزاع أيضاً المياه الإقليمية بين البلدان المختلفة في الإقليم، والبلدان الواقعة عليه تؤكِّد رغبتها في فَرض احترام منطقتها الاقتصادية الحصرية وتزمع ضَمَان وصول متميِّز إلى الثروات البحرية الإقليمية؛ ومن هنا بَرَزت الادعاءات الإقليمية حول العديد من الجزر ولا سيَّما ادعاءات الصين حول جزيرتي باراسيل وسبراتلي.

الخريطة توضح النزاعات في بحر الصين الجنوبي



الحجج القانونية للدول المتنازعة على جزر بحر الصين الجنوبي

طبقاً لقانون البحار عام 1982 ، فـأن كـل الـدول المطلـة عـلى بحـر الصـين الجنـوبي لهـا الأحقية في ممارسة حقوقها ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة باعتبار أن الأخيرة تصل إلى مسافة 200 ميل بحري، وبما أن الجزر المتنـازع عليهـا تقـع ضـمن المنـاطق الاقتصـادية الخالصـة لهـذه الدول، فأن كل من الصين والفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي لهم الأحقية في السـيادة عـلى هـذه الجزر، إلا أن توسط الجزر في بحر الصين الجنوبي قد يزيد من تعقيد المشهد ومن حدة النزاعات بسبب:

● الأهمية الإستراتيجية للجزر المتنـازع عليهـا: إذ تمثـل ممـر للملاحـة العالميـة والتنـافس العالمي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية خاصة بعـد إسـتراتيجية الأخـيرة التـي تؤكـد عـلى الرغبة في تعزيز نفوذها في منطقة جنوب شرقي آسيا بوصفها أهم منطقة في العالم .

● الطاقة وإمداداتها: طبقاً للتقديرات والمسوحات الجيولوجية فأن هذه المنطقة تحتـوي على 7،17 مليار طن من النفط الخام ، ومصادر أخرى ترى أن الاحتياطات المؤكدة في بحر الصين الجنوبي قد تصل إلى 5،7 مليار برميـل هـذا فضـلاً عـن وجـود الغـاز الطبيعـي ، واسـتناداً لهـذه التقديرات فأن الدول المتنازعة على الجزر من الصعب أن تتنازل عن هذه الثروات الهائلة والتـي يمثلها النفط الخام، ايضاً تمثل هذه الجزر عمق استراتيجي لبعض الدول وتّعد صمام أمان لأمنهـا القومي كالصين مثلاً باعتبار أن إمدادات طاقتها تمر من هذه المنطقة وبالتـالي لايمكـن لبكـين أن تتنازل بسهولة وتعرض أمنها للخطر .

الموقف الصيني من جزر بحر الصين الجنوبي

يؤكد الموقف الصيني على ضرورة تسوية النزاعات حول بحر الصين الجنوبي مـن خـلال مـا سـمته "مشـاورات وديـة بـين الـدول المعنيـة مبـاشرة" عـبر قنـوات الحـوار والمشـاورات المفتوحـة وإن الأوضـاع العامـة في بحـر الصـين الجنـوبي تتمتـع بالسـلام والاستقرار، إن الموقف يشير إلى أن الصين تملك سـيادة لا جـدال فيهـا عـلى جـزر بحـر

الصين الجنوبي والمياه القريبة منها وتأمل الصين بأن تلتزم فيتنام بـ"بيان سلوك الأطـراف في بحـر الصين الجنوبي" نصاً وروحاً و" اتفاقية المبادئ الإرشادية الأساسية بشأن تسوية المسـائل في الميـاه البحرية بين الصين وفيتنام"، وتعمل على تعزيز التعاون والاستقرار لمنطقـة بحـر الصـين الجنـوبي بدلاً من اتخاذ خطوات من شأنها تعقيد الوضع.

مشاكل الصين مع الولايات المتحدة الامريكية

مما لا شك فيه تمثل العلاقات الصينية / الامريكية في الوقت الراهن مـن أهـم العلاقـات الثنائية في القرن الحادي والعشرين وتوصف بأنها الأكبر والأكثر توازناً في تاريخ البشريـة ، وتسـير وفق معادلة مركبة مكونة من عنـاصر متآلفـة ومتناقضـة يحكمهـا قـانون المنفعـة البرغماتيـة، ويبدو أن المشهد الراهن لتلك العلاقة تبعاً لـذلك هـو مـزيج مـن الصراع والتعـاون، إذ تكمـن أهميتها في سعة حجم العلاقات الثنائية نفسها وما تتضمنه من أرقـام وتبـادلات عـلى الصـعيد السياسي والاقتصادي / التجـاري والعسـكري والثقـافي والعلمـي ، فضـلاً عـن مـا تعالجـه هـذه العلاقات من قضايا إقليميـة ودوليـة ، وبالتـالي فـأن العلاقـات الصـينية الامريكيـة هـي علاقـة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد ومزيج مُعقد من علاقـات التعـاون والمنافسـة والتحـدي عـلى المستوى الاستراتيجي .

مشكلة التجارة

التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحـدة يحكمـه قـانون المعاملـة التجاريـة التفضـيلية (وضع الدولة الأولى بالرعاية) الذي منحته الولايات المتحدة للصين عام 1980، والتبـادل التجـاري في حد ذاته هو تفاعل تعاوني عمل على عدم تدهور العلاقـات عنـدما تصـادمت السياسـات في قضـايا أخرى وإن كان (التبادل التجاري) اتخذ بعداً صراعياً عند اتهمت الولايات المتحدة الحكومة الصينية بإتباع سياسـات اقتصـادية جـائرة تـؤدي إلى إغـراق السـوق الأمريكيـة بالسـلع الصـينية الرخيصـة، ومـن جانبهـا ردت الصـين بـأن المسـؤولين في وزارة التجـارة الأمريكيـة يلجـأون للتلاعـب في أرقـام التبادلات التجارية لتضخيم العجـز التجـاري تجـاه الصـين، حيـث يعـدون الصـادرات الصـينية عـن

طريق هونك كونك صادرات صينية خالصة، بينما تشتمل على قيمة مضافة يجب خصمها، وفي هذا الإطار تعرقل إجراءات الحمائية نمو التبادل التجاري والاستثمار بين الدولتين لمستويات أكبر مما تبلغ عليه الآن، وفي الولايات المتحدة الامريكية يتم التركيز على مواجهة المستثمرين الصينيين بالتركيز على المخاوف الأمنية، إضافة إلى عدم الثقة الكبيرة في الشريك الصيني ، وبسبب المخاوف الأمنية لا تّصدر الولايات المتحدة التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، أو المواد والتكنولوجيا التي يمكن أن يكون لها استخدام مدني وعسكري (مزدوج) .

العملة الصينية

سمحت الحكومة الصينية لقيمة العملة الصينية الرنمبي (اليوان) بالارتفاع بنسبة 21% مقابل الدولار بين عامي 2005 و2008 ، ويرى الخبراء إن العملة الصينية مّقومة بأقل من قيمتها بشكل كبير وهذا يجعل الصادرات الصينية رخيصة ، ومن جانبها نفت الصين بان تقدير عملتها قد تسببت في حدوث خلل في الميزان التجاري الأمريكي والعالمي.

تّغير المناخ

تشير الدراسات إلى أن كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين يتسببان بنسبة 41 % من انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون عالمياً المسببة للاحتباس الحراري ، ومن جانبها تعهدت الولايات المتحدة الامريكية للحد من هذه الانبعاثات إلى اقل من 17% بحلول عام 2020 .

حقوق الإنسان

حيث يتواتر الاحتجاج الأمريكي على ما يسمى بالملف السيئ لحقوق الإنسان والديمقراطية في الصين في كل مناسبة حتى بدت وكأنها قضية جوهرية تتعلق بالمصالح القومية الأمريكية وليست شأنًا صينيًا تستخدمه الولايات المتحدة كورقة ضغط لإجبار الصين على تبني سياسات تخدم المصالح الأمريكية، حيث بدأ استخدام قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية تجاه الصين عقب أحداث الميدان تيانمن التي جرت في يونيو

1989 عنـدما اسـتخدمت الصـين الـدبابات لفـض مظـاهرات الطلبـة، وفي الوقـت الـراهن تـرى الولايات المتحدة الامريكية بان الحكومة المركزية الصينية تنتهك حقوق الإنسان في إقليم التبـت وإقليم شينجيانغ ذو الأغلبية المسلمة، إذ تتعامل مع سكان الإقليم الأخير بقسوة وإجحـاف مـن خلال منعهم من ممارسة طقوسهم وحرياتهم الدينية ، وترى الحكومة الصينية ايضـاً أن الايغـور و"منظمة تركستان الشرقية" هـم المسـؤولين عـن الأعـمال الإرهابيـة ولهـم علاقـات مـع تنظـيم القاعدة الدولي .

التحديث العسكري الصيني

تشير التقارير الصادرة عـن الكـونغرس الأمـريكي إلى أن مـابين عـام 2000 إلى عـام 2009 ازدادت معدلات الإنفاقـات العسـكرية الصـينية بنسـبة 8،11 % ، وحسـب تقريـر وزارة الـدفاع الامريكية لعام 2009 على سبيل المثال فان حجم الإنفاق العسكري الصيني قـد بلـغ 150 مليـار دولار، ويرى محللون إن جهود الصين بتطوير طائرات الشبح وصواريخ قادرة على ضرب أهـداف متحركة في البحر دليل على التزام الصـين بتحـديث تكنولوجيتهـا الدفاعيـة ، ومنـذ وقـت طويـل أصبح الإعلان عن قيمة الإنفاق العسـكري الصـيني، يثـير إهتمامـاً كبـيراً وقـراءات مختلفـة مـن الأوساط الأجنبية وخاصة الامريكية منها، إذ وصفت الحكومـة الصـينية ذلـك بـالقول إن الإعـلام الغربي يبالغ في الإهتمام بالإنفاق العسـكري الصـيني، إلا أن الحكومـة الصـينية تّـبرر سـلوكها في زيادة الإنفاقات العسكرية باعتبار أن:

- خلال فترة الازدهار الاقتصادي لبعض الـدول في سـتينات وسـبعينات القـرن المـاضي حققـت ميزانيات الدفاع لديها نمواً عشرياً لعقود عدة .
- الصين التي تبلغ مساحة أراضيها 9.6 مليون كيلو متر مربع وتمتد حدودها لمسـافة 22 ألـف كيلو متر ولها خط ساحلي قاري طوله 18 ألـف كيلـو مـتر، هـي دولـة كبـيرة وغـير موحـدة بشكل كامل.
- الصين تواجه أيضاً تهديدات عسكرية من اتجاهات عدة.
- تحتاج الصين لضمان أمنها القومي ومصالحها.

- الأهم من ذلك أن سياسات وأهداف الصين الإستراتيجية تتميز بالشفافية وأن السعي للهيمنة في سياق اكتسابها قوة لايمثل ابداً خياراً لها.
- الالتزام بالتنمية السلمية والسياسات الدفاعية من أجل مواجهة المخاطر يهدف لضمان سيادة الصين ووحدة أراضيها وتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة والعالم.
- الصين لا تسعى لتحدي أحد ولا تشكل تهديداً لأي دولة.

النزاعات البحرية

يكمن جوهر الاختلاف بين الصين والولايات المتحدة الامريكية من حيث العمليات العسكرية الامريكية القريبة من المنطقة الاقتصادية الخالصة في بحر الصين الجنوبي والتي تصل إلى 200 ميل بحري، إذ تعارض بكين مجمل الأنشطة العسكرية الأجنبية القريبة من جزر "باراسيل" وسبراتلي" ، بوصفهما جزءٍ من السيادة الصينية وبالتالي إعلان الأخيرة بان نفوذها في بحر الصين الجنوبي يمثل مصلحة أساسية للصين، وبالتالي انتقدت الأخيرة تقريراً صادراً عن الكونغرس الأمريكي يدعو إلى وجود أكبر للبحرية الأمريكية في منطقة آسيا/الباسيفيك لموازنة التأثير الصيني المتنامي.

إذ جاء الموقف الصيني ليؤكد على ما يأتي:

- إن الصين تتمسك دوماً بإستراتيجية غير عدائية للدفاع الوطني وملتزمة بطريق التنمية السلمية.
- أن تطور الدفاع الوطني الصيني يتناسب مع البلاد ويحميها.
- أن الصين كانت دوماً قوة إيجابية لتحقيق السلام والتنمية في آسيا/الباسيفيك.
- إن لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية نشرت تقارير متحيزة لعدة سنوات، ولديها أيديولوجية الحرب الباردة كما أن وجهة نظرها لا تستحق الرد.

مسألة تايوان

تّعد قضية تايوان من أكثر القضايا حساسية في العلاقات الصينية / الامريكية، إذ تؤكد الصين بان تايوان جزء من البر الصيني الرئيسي ، وهذا ما اعترفت به

الولايات المتحدة الامريكية بُعيد إقامة التبادلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين عام 1972 من خلال إعلان شنغهاي الذي يشير صراحة إلى أن جميع الصينيين على جانبي مضيق تايوان هم يخلقون صين واحدة، وان تايوان جزء من الصين، والمصلحة تقتضي بالتوصل إلى تسوية سلمية لحسم هذه القضية .

إلا أن إصرار الولايات المتحدة الامريكية على إبرام صفقات لبيع الأسلحة إلى تايوان(1) من شانه أن يعقد مشهد التعاون الأمريكي / الصيني وخاصة في المجال العسكري ، لاسيما وان الصين سبق وان قطعت علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة عام 2010 على خلفية بيع الأخيرة أسلحة إلى تايوان وصلت قيمتها إلى 4،6 مليار دولار، إذ جاء تأكيد هذه الصفقة بعد أن مررت لجنة بالكونغرس الأمريكي مشروع قانون حول مبيعات الأسلحة إلى تايوان، ونتيجة لهذا السلوك أعربت الصين عن معارضتها لهذا المشروع الأمريكي بتاريخ 2013/11/21 إذ جاء الموقف الصيني ليؤكد على أن الصين تعارض بقوة ومستاءة بشدة إزاء تمرير تشريع بشأن مبيعات الأسلحة إلى تايوان من قبل لجنة معنية في الكونغرس الأمريكي، أو أي مبيعات للأسلحة إلى تايوان من قبل أي دولة .

الأمن السيبيري (الفضاء الالكتروني)

ترى الولايات المتحدة الامريكية أن اكبر وأكثر التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين هي قضية امن الفضاء الالكتروني، وهذه التهديدات متأتية من الصين، إذ تعمل الأخيرة على سرقة معلومات التجارة

(1) الولايات المتحدة الامريكية لم تتخل عن استغلال مسألة تايوان في التدخل بالشؤون الداخلية الصينية حتى بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين، إذ قام الكونكرس الأمريكي عام 1979 بتبني بـ " قانون العلاقات مع تايوان" الذي يعد تشريعاً داخلياً ينص على بيع الأسلحة إلى تايوان والبنود الكثيرة الأخرى التي تتنافى ومبادئ البيان المشترك بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين وقواعد القانون الدولي : لمزيد بشأن هذا الموضوع : انظر : تشانغ تشينغمين، الدبلوماسية الصينية، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، ط1، 2010، ص ص 24-25 .

الامريكية ومعلومات وأسرار عسكرية، فضلاً عن توجيه هجمات الكترونية تعمل على تعطيل المنظومة الالكترونية لشبكات الدفاع والاستخبارات الامريكية.

اخيراً مما لا شك فيه إن قوة الإرادة عند القيادة والمواطن الصيني على حدٍ سواء منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 هما من الأسس الإستراتيجية الأساسية التي دفعت الصعود الصيني نحو العالمية، إذ بدأت الصين خطواتها بتبني خطط تستهدف الإصلاح الاقتصادي والثورة الثقافية، وهذه الخطط قد أثمرت وتجسدت على ارض الواقع وبالتالي تثبيت نظامها السياسي، إضافة إلى انتهاج عقيدة اقتصادية مزدوجة ما بين التخطيط المركزي والتشجيع على المضي نحو تبني اقتصاد السوق من خلال استقبال الاستثمارات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل مما جعل السوق الصيني من اكبر الأسواق الجاذبة عالمياً ، فضلاً عن تبني الحكومة الصينية استراتيجيات وخطط تعالج مسائل الفقر والتلوث وتنمية الإنسان الصيني قدر المستطاع، وهذه المؤشرات الداخلية هي التي جعلت من الصين أن تحتل مرتبة الاقتصاد الثاني عالمياً عام 2010، وكما هو معلوم إن قوة الاقتصاد وقدرته على التكّيف من أهم العوامل المهمة التي تحدد قوة الدولة في المجالات الأخرى كالسياسية والعسكرية، وبما أن السياسة الخارجية هي امتداداً طبيعياً للسياسة الداخلية، فان الصين بعد أن استقرت سياستها الداخلية انتهجت سياسة خارجية عقلانية حكيمة تسند كما ذكرنا في متن البحث على المبادئ الخمسة في تفاعلاتها الإقليمية والدولية ضمن النظام الدولي، مع ضرورة عدم الانغماس بالقضايا والمشاكل الدولية بشكل واضح وصريح، حيث أن شغلها الشاغل أمنها الوطني الداخلي والإقليمي المتمثل بالتهديدات الإرهابية والانفصالية والتطرف والنزاعات الإقليمية والتدخلات الدولية، لذا فان الصين ماضية بصعودها نحو العالمية بحكم سياساتها المتوازنة ونفوذها ومصالحها المنتشرة حول العالم على الرغم من وجود المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تّعد ضعفاً استراتيجياً لها، فضلاً عن أهميتها في الحسابات الإستراتيجية

للدول الكبرى الأخرى وخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكيـة في المرحلـة الراهنـة، وفي ظـل استمرار الأزمة الاقتصادية والمشاكل العالمية .

خلاصة القول، إن الصين دولة تفرض نفسـها وبقـوة في المعادلـة الإقليميـة والدوليـة، وان مؤشرات المشهد الراهن والمستقبلي للنظام الدولي يشير على أنها قطباً دوليـاً في المجـال السـياسي والاقتصادي والاستراتيجي .

روسيا الاتحادية: وفرص الانفتاح الجيوسياسي العالمي

م. حيدر زهير جاسم [1]

لطالما كانت روسيا وعلى مر التاريخ وبمختلف تسمياتها إحدى أهم القوى الدولية الفاعلة على نطاق النظام والعلاقات الدولية، ولما كان الدور الروسي يمثل الدور المحوري في مختلف القضايا، صارت روسيا قطباً عالمياً في مرحلة من مراحل تطورها وصيرورتها التاريخية، وقد شكلت عملية التقادم القوي إحدى أهم نكسات هذه الدولة عام 1991 لتعيد من جديد بناء الذات على وفق منطلقات إستراتيجية جديدة . على ذلك يمكن بحث فرص الانفتاح الروسي في مطلع القرن الحادي والعشرين وآفاقه المستقبلية على النحو الآتي:

أولاً: إدراك الذات منطلق نحو العالمية

تدرك روسيا الاتحادية أن لديها العديد من مقومات القوة الديموغرافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية، فضلا عن القدرات التكنولوجية، الأمر الذي يجعلها من القوة الكبرى العميقة التأثير على الصعيد الدولي، إذ أنها اكبر دولة في العالم من حيث المساحة والتي تبلغ (17075200) كم مربع. [2] وبانضمام جزيرة القرم لروسيا عام 2014 والتي تبلغ مساحتها (26081)كم مربع تزداد مساحتها إلى (17101281)كم مربع، وتمثل نسبة 17% من مساحة الكرة الأرضية[3] وتزخر روسيا بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية منها النفط والفحم والغاز الطبيعي، كما أن امتلاكها العديد من الممرات البحرية تزيد من هامش حركتها من خلال السفن

(1) تدريسي في جامعة بغداد / كلية الهندسة / وحدة الديمقراطية وحقوق الإنسان .

(2)Library of Congress Federal Research Division Country Profile: Russia، October 2006 ،p3. On link : http://www. loc. gov/search/?in=&q=russia&new=true&st=

(3) مروان اسكندر، الدب ينقلب نمرا روسيا: الولادة الجديدة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011، ص 424.

التجارية والسفن الحربية وهو ما سيعزز القوة الاقتصادية والعسكرية لها. ويشكل السكان ذوي الأصـول الروسـية (79. 8%)مـن سـكان الـبلاد الـذين ينتمـون إلى (160) مجموعـة عرقيـة مختلفة والذي يبلغ عددهم (8،148) مليون نسمة حسب إحصاء عـام 2014، كـما أنهـا تعـرف تنوعا دينيا تمثل فيه المسيحية الأرثوذكسية والإسلام اديانا رئيسية وبلغ عدد المسـلمين في روسـيا حوالي (19) مليون نسمة، الأمر الذي أضاف عنصر قوة لروسيا ومهد الطريق لها في الانضـمام إلى منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب عام 2005 وجعلها تكسب بعض دول العالم الإسـلامي إلى جانبها، ولاسيما بعد أن صرح الرئيس الروسي فلادمير بـوتين عنـدما قـال" إن المسـلمين في روسـيا لديهم كل الحق بأنهم جزء من الأمة الإسلامية، وان روسيا كانت وما تزال الحليـف الجيوسـياسي للإسلام[1]

وعلى المستوى تنتج وتصدر روسيا الاتحادية العديد من المعادن كالمـاس والحديـد و النيكـل و الفوسفات و الفضة، والرصاص، وتعد من إحدى أكبر عشر اقتصاديات في العالم مـن حيـث النـاتج المحلي الإجمالي، والسادسـة مـن حيـث القـدرة الشرائيـة، فضـلا عـن أنهـا ورثـت معظـم الصـناعات العسكرية من الاتحاد السـوفيتي التـي قامـت بتنميتهـا وتطويرهـا حتـى أصـبحت مـن اكـبر الـدول المصدرة للسلاح في العالم. [2] كما أن لديها ثالث اكبر احتياطي للذهب والعملات الصعبة514،9 مليـار دولار عام 2013،[3] وتعد روسيا من كبـار المنتجـين والمصـدرين لمصـادر الطاقـة إذ بلـغ إنتاجهـا مـن

(1)نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسـة حالـة سوريا 2010-2014، رسالة ماجستير (غير منشـورة) جامعـة محمـد خـيضر (بسـكرة)، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسية، الجزائر، 2014، ص52-53

(2)امجد جهاد عبد اللـه، التحولات الإسـتراتيجية في العلاقـات الامريكيـة- الروسـية، دار المنهـل، لبنـان،2011، ص106. وكذلك انظر: موسوعة وكيبيديا الحرة، روسيا، مصدر سبق ذكره.

(3)نوهان الشيخ، القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا، مجلة السياسة الدوليـة، العـدد 195، القاهرة، كانون الثاني 2014، ص85.

الغاز الطبيعي (237،640) مليار متر مكعب عام 2014 يوميا، أما النفط فقد بلغ (6،10) مليون برميل يوميا للعام نفسه. [1] وبلغ عجز موازنة الدولة لعام 2016 (2،360) مليار روبل وهو ما يعادل 30 مليون دولار حسب وهو عجز بسيط مقارنة مع قدرات وحجم الدولة. [2]

كما أن روسيا هي ثالث أكبر منتج للكهرباء في العالم، وخامس أكبر منتج للكهرباء المتجددة، كما أنها أول دولة تطور الطاقة النووية المدنية، وتعد أيضا رابع أكبر منتج للطاقة النووية عالميا وتهدف لزيادة حصتها الإجمالية من الطاقة النووية من (16.9)%، إلى (23)% بحلول عام 2020. وتسعى الحكومة الروسية تخصيص مبلغ 127 مليار روبل (5.42 مليار دولار)، لبرنامج إتحادي مخصص لتوليد جيل مقبل من تكنولوجيا الطاقة النووية. وخصصت الحكومة الروسية حوالي (1) تريليون روبل (42.7 مليار دولار) للطاقة النووية وتطوير الصناعة عام 2015[3]، كما وقد حققت روسيا المرتبة الأولى عالميا حسب منظمة التجارة الدولية في نسبة النمو في صادراتها بـ(22)% عام 2011، وبذلك ارتكزت سياسات روسيا الرامية إلى ترسيخ تلك المكانة من حيث أنها قوة عظمى عبر استغلال موقع قوتها في عالم الطاقة إلى أساس صلب من حيث الموارد المتاحة لها وقدرتها التصديرية وبذلك يكون مفهوم القوى العظمى في مجال الطاقة مزيج يجمع بين الطاقة من حيث هي أداة تجارية وسياسات القوة معا

---

(1)روسيا اليوم، خبر نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 2015/1/2 على الرابط:

https://arabic. rt. com/news/769765-2014-إنتاج-روسيا-النفط-الغاز/

(2)Official website of the Russian presidency (Kremlin)، law on the 2016 federal budget ، published، on link: http://en. kremlin. ru/acts/news/50937

(3)موسوعة ويكيبيديا الحرة، روسيا، مصدر سبق ذكره. وكذلك انظر:

Library of Congress، Federal Research Division، op. cit،p8-9.

والذي قد لا يمكن فيه التمييز بين الغايات الرامية إلى جني أقصى قدر من الأرباح وبين بناء أوضاع القوة[1].

أما من الناحية العسكرية فقد تم تحديد عدد القوات الروسية بموجب مرسوم رسمي من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 1 كانون الثاني عام 2008، بـ(629،019،2) فرد، ويشمل ذلك (800،134،1) فردا من العسكريين، وفي تشرين الثاني عام 2013 ورد في تقرير المجلس الروسي للمحاسبات أن عدد الموظفين الفعليين في القوات المسلحة الروسية الذين يتقاضون رواتب هو (000،766) فرد. ويمتلك الجيش الروسي (27140) دبابة قتال رئيسية، منها (150) دبابة خفيفة و(2000) مركبات استطلاع مدرعة، و(15090) مدرعة مركبة مشاة قتالية، و(9900) ناقلة جند مدرعة، ويمتلك الجيش (30045) قطعة مدفعية، بما في ذلك (6010) قطعة ذاتية و(6100) قذيفة هاون، و(4350) قاذفات صواريخ متعددة و(200) صواريخ أرض-أرض قادرة على حمل رؤوس نووية، و(2465) صواريخ أرض-جو. أما القوات البحرية تمتلك (46) غواصة تكتيكة و(15) غواصة نووية، وحاملة طائرات واحدة و (6) طرادات، و(15) مدمرة و(19)سفينة حربية، و (26) طرادة حارقة و(41) كاسحات ألغام، و(22) سفينة برمائية كبيرة، و (72) دورية وسفن قتالية ساحلية. فضلا عن امتلاك سلاح البحرية الروسية (266) طائرة مقاتلة، أما القوات الجوية فتتكون من (1013) طائرة مقاتلة و(677) طائرة مفجرة هجومية أرضية، و (119) طائرة استطلاع و(293) طائرات للنقل العسكري، و(1520) طائرة هليكوبتر. أما القوة المختصة بالصواريخ الإستراتيجية تتكون من (570) قاذفات مع (2035) رأس نووي. وتم إضافة ناقلة الصواريخ المتطورة (Topol–M) إلى منظومة الصواريخ الإستراتيجية[2]، أما مجمل الرؤوس النووية التي تمتلكها روسيا حسب

(1)بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة:بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص218-220.

(2)Library of Congress، Federal Research Division، op. cit،p. 26-27.

إحصاء عام 2011 هي (11) ألف رأس تكتيكي واستراتيجي، وهي متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك (8500) رأس نووي. [1] في الوقت الذي بلغ فيه عدد الرؤوس النووية عالميا (26) ألف رأس نووي. [2]

أما من الناحية السياسية فكان للقيادة الروسية التي تمثلت بالرئيس (فلادمير بوتين) فقد كان لها دور بارز في إنقاذ روسيا الاتحادية من تصدعات الحقبة السوفيتية فمنذ اللحظة الأولى التي بدأ بها عهده عمل على انتهاج مسار براغماتي يتخذ من الدولة محورا مركزيا له، [3] وتخليه عن جميع ركائز الحرب الباردة بما فيها الايدولوجيا الماركسية اللنينية، وذلك بإلغاء القسم الرابع من الدستور السوفيتي الذي كان ينص على المبادئ الأيدلوجية التي هيمنت على الإستراتيجية الروسية [4] وأعطى حزب (روسيا الموحدة) الذي ينتمي إليه بوتين في عام 2001 م صوت فعال في البرلمان الروسي (الدوما) بعد انتصاره في الانتخابات البرلمانية لعام 2003م وعززت موقفه في تلك الانتخابات [5] وسيطر هذا الحزب على مجلس الدوما منذ ذلك الوقت، فضلا عن سيطرته على جميع مفاصل السلطة، ويسعى حزب (روسيا الموحدة) إلى عودة روسيا كقوة عظمى. [6] وعمل بوتين بعد توليه الحكم عام 2000 م على وقف التدهور والتخبط الذي عانت منه روسيا في حقبة التسعينات واستطاع تكوين إدارة

---

(1)باسم رشيد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، وحدة الدراسات المستقبلية، العدد 19، الإسكندرية، 2013، ص29.

(2)جوستاف لندستروم، انتشار أسلحة الدمار الشامل، في القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2013، ص89.

(3)بافل باييف، الاتحاد الروسي كفاح من اجل التعددية القطبية وإغفال للعواقب، في القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص207.

(4)لمى مضر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص104.

(5)Library of Congress، Federal Research Division، op. cit،p. 22.

(6)نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص70.

قوية لحكم روسيا، وقد وصفت مجلة التايمز الامريكية قيادة بوتين بالناجحة في فرض الاستقرار على امة لم تعرف الاستقرار لحقب طويلة ونجحت في إعادة روسيا كقوة لها تأثيرها على الساحة الدولية بعد تقويض رجال العصابات وفرض سلطة القانون[1] وعمل على إنعاش الاقتصاد وتحريره من القيود البيروقراطية، وكافح الفساد، وقام بإخلاء الكرملين من الطبقة المقربة من (يلتسن) وشجع على الاستثمار وعلى تطوير الصناعات، لاسيما العسكرية منها، كما عمل على خفض الضرائب وإصلاح النظام المصرفي وزيادة المساعدات الاجتماعية، كما اصدر قانون يحد من صلاحيات حكام الأقاليم لوضع حد لميولهم الانفصالية، كل ذلك كان على أساس فهم صحيح بأن تطوير الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والإدارية سيكون لو اثر حاسم على السياسة الخارجية الروسية[2]

وحرص بوتين على تدعيم مواقعه من خلال ضمان أغلبية برلمانية لحزب روسيا الموحدة وضمان تأثيره على القرار السياسي في البلاد وقيامه بأضعاف مراكز القوى المالية والإعلامية المناهضة له، ومن هنا قام بوتين بعدة إجراءات استطاع من خلالها المحافظة على ما حققه من انجازات تمثلت في:[3]

1- إعلان فلاديمير بوتين الاثنين 2007/10/1 انه يعتزم قيادة حزب روسيا الموحدة.

2- استطاع حزب روسيا الموحدة أن يحقق فوزا كبيرا في انتخابات مجلس (الدوما) في 2 كانون الثاني2007، إذ حصل على (315) مقعدا من أصل (450)، وهو الذي

(1)حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009، بغداد، ص2.

(2)جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد53، ابوظبي، 2001، ص80.

(3)لمى الامارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة انعكاس الانتخابات الروسية على سياسة الدولة داخليا وخارجيا، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008، ص ص2-3.

يعكس تأييد الشعب الروسي لجهود بوتين وإصلاحاته وهدفه في إقامة دولة مستقرة لها وزن دولي يتناسب مع ما تمتلكه من إمكانات وعناصر قوة.

وفي عام 2013 فاز فلاديمير بوتين بوسام التميز لأكثر الشخصيات تأثيرا في العالم من قائمة الملوك والرؤساء وكبار السياسيين، خلال التصويت الذي أجراه المجلس الدولي لحقوق الإنسان والتحكيم والدراسات السياسية والإستراتيجية[*] واختارته مجلة التايمز البريطانية أيضا كأفضل رجل في العالم للعام نفسه[1].

ثانيا: ترميم الداخل وهيكلة الخارج الروسي

كان العامل الاقتصادي موطن الداء والمحور الأساسي الذي أجهز على الاتحاد السوفيتي السابق وأدى إلى انهياره، لكن بوتين كان له دور كبير في إنعاش الاقتصاد الروسي منذ تسلمه الرئاسة الروسية عام 2000 وساهم في ترميم تصدعات أركان الاقتصاد الروسي، فاعتمد على قطاعين يديران عوائد كبيرة لخزينة الدولة هما قطاع الطاقة الذي شكل نسبة 55% من وارداتها، وقطاع الأسلحة الذي يشكل 30 % من صادراتها العالمية وعمل على استعادة دور الدولة فيهما عبر زيادة الاستثمارات الحكومية، وقد نجح أيضاً في استعادة الاقتصاد الروسي لعافيته ليحقق معدلات نمو متزايدة بلغت نحو 7% سنويا منذ عام 2003 حتى الأزمة المالية عام 2008 التي تراجع فيها النمو الاقتصادي إلى 4،3%، ليعاود الارتفاع إلى 5،3% عام 2012. [2]

(*) منظمة عالمية غير حكومية غير ربحية، تعمل في أكثر من شأن دولي كحقوق الإنسان والتحكيم والدراسات السياسية الأكاديمية، ويتفرع عنها منظمة بعثة السلام والعلاقات الدبلوماسية التي تلعب دورا هاما في إرساء السلام العالمي. و يهدف المجلس بجميع فروعه إلى تعزيز السلام العالمي بمختلف الطرق. انظر : الموقع الرسمي للمجلس الدولي لحقوق الإنسان والتحكيم والدراسات السياسية والإستراتيجية، الشخصيات الأكثر تأثيرا في العالم، على الرابط: http://www. ichaps. org/Human%20Rights/arabic

(1)معتز سلامه، تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة إلى مسرح السياسة العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد، 195،القاهرة، كانون الثاني، 2014، ص82.

(2)نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة، مصدر سبق ذكره، ص ص 84-85.

لكن أزمة انخفاض أسعار النفط عام 2015 أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي إلى 4،0% وهي الأزمة التي تأثرت بها جميع الدول المنتجة للنفط، لكن هذا لا يخفى أن روسيا الاتحادية استطاعت بعد مراحل الإصلاحات التي مرت بها في السنوات الماضية عبر اعتماد قواعد اقتصاد السوق أن توفر الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال وبذلك أصبحت بين اقتصاديات العالم الجاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية وتعدد اختصاصات فروعها وارتباطها مع اقتصاديا آسيا وأوروبا، نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل في الاقتصاد العالمي[1] تحت قيادة بوتين الذي عمل على وقف التدهور والتخبط الذي عانت منه روسيا في حقبة التسعينات واستطاع تكوين إدارة قوية لحكم روسيا، وقد وصفت مجلة التايمز الامريكية قيادة بوتين بالناجحة في فرض الاستقرار على امة لم تعرف الاستقرار لحقب طويلة، ونجحت ايضا في إعادة روسيا كقوة لها تأثيرها على الساحة الدولية التي تراجعت أيام الرئيس الأسبق (يلتسن) حينما وضع رجال العصابات والطفيليين تحت طائلة القانون[2] وعمل على إنعاش الاقتصاد وتحريره من القيود البيروقراطية، وكافح الفساد، وقام بإخلاء الكرملين من الطبقة المقربة من (يلتسن) وشجع على الاستثمار وعلى تطوير الصناعات، لاسيما العسكرية منها، كما عمل على خفض الضرائب وإصلاح النظام المصرفي وزيادة المساعدات الاجتماعية، كما اصدر قانون يحد من صلاحيات حكام الأقاليم لوضع حد لميولهم الانفصالية، كل ذلك كان على أساس فهم صحيح بأن تطوير الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والإدارية سيكون لو اثر حاسم على السياسة الخارجية الروسية[3]

---

(1)لمى مضر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص149.

(2)حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مصدر سبق ذكره، ص2.

(3)جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد53، ابوظبي، 2001، ص80.

وفي جانب الطاقة عين بوتين رجلا بعد من ثقاته من سان بطرسبرغ في غازبروم الشركة العملاقة وهو (الكسي ميلر) كي يمكنه من السيطرة على أرباحها الهائلة واستطاع اجتذاب الرساميل الغربية ودفع الدين الأجنبي للشركة البالغ قيمته 10 مليار دولار وتمكن من إعادة هيكلة إمبراطورية الغاز وضمان شفافيتها[1]، وقام بإنشاء شركات مختلطة في القطاع العام والخاص، وأعاد بوتين هيكلة الجيش الروسي بعد أن كاد أن يتفكك بسبب عدم دفع الرواتب بانتظام، وأعاد الاعتبار إلى الصناعات العسكرية والأبحاث وأعاد تسليح الجيش بالمعدات المتطورة بعد أن كانت تصدر إلى الخارج. [2]واستطاع أيضا الخروج من حالة الفوضى والصراع الذي كان يحكم البلاد ورءى ضرورة تنظيم الحياة الحزبية وإنهاء حالة التشردم الحزبي والتعددية المفرطة والمربكة على نحو يجعل هناك حزبين كبيرين يقودان العملية السياسية، واستطاع إيجاد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلي عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليميني الليبرالي، وقد أدى هذا إلى تفعيل ملحوظ في السياسة الخارجية الروسية، إذ أعاد بوتين طرح روسيا كدولة أوروبية ذات عمق آسيوي، ويتعين أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقا مما هي عليه، لاسيما في قطاع الطاقة الذي عد عصب العلاقات بين الطرفين، إذ تعد روسيا المصدر الرئيس لإشباع الاحتياجات الأوروبية الحيوبة من الطاقة وتقوم بإمدادها بنحو ثلث احتياجها من النفط وأكثر من 50 % من احتياجاتها من الغاز، ومن ناحية أخرى أدرك بوتين أن ميزان القوة الاقتصادية يميل بوضوح لصالح آسيا في الوقت الذي تتصاعد فيه قدرات العديد من القوى الآسيوية المهمة والفاعلة إقليميا، الأمر الذي أدى بالسياسة الروسية أن تنشط علاقاتها الاقتصادية مع

(1) ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص ص 236-237.

(2) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ص196-197.

دول الجوار وفي مقدمتها دول الكومنولث[1] عبر (منظمة الدول المستقلة) (CIS)[*] من خلال طرح ومناقشة الأمور التي تحتاجها هذه الدول، وضرورة تقوية اقتصادات دولها، كما حدث مع القمة الـ (20) التي عقدت في أيلول عام 2011 في العاصمة الطاجكية (دوشنبه)، إذ أشاد زعماء الكومنولث بدور التحالف ما بعد الحقبة السوفيتية في الشؤون الإقليمية والدولية خلال العشرين عاما الماضية، متعهدين في بيان نهائي مشترك بتعزيز منطقة تجارة حرة، وأيضا تحقيق الأمل في الوحدة. [2] ودعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في اجتماع القمة لرابطة الدول المستقلة، المنعقد في (بوراباي) في كازاخستان في تشرين الاول 2015 إلى دراسة واتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى

---

(1) نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص85-86.

(*) تم تشكيل منظمة الدول المستقلة (الكومنولث) في الثامن من كانون الأول عام 1991، على اثر اتفاق ثلاث دول من الاتحاد السوفيتي السابق وهي (روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا) ثم اتسع نطاقها بعد التوقيع على اتفاق (مينسك) المنشئ للمنظمة ليشمل كلا من (جورجيا، ارمينيا، مولديفيا، كازاخستان، قرغيزيستان، تركمانستان، طاجاكستان، اذربيجان، واوزباكستان) ليصبح عدد الأعضاء اثنى عشر عضوا، من أصل 15 جمهورية كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق بعد امتناع كلا من (استونيا، لتوانيا، لاتيفيا) الانضمام إلى هذه المنظمة. - للمزيد انظر: الموقع الرسمي لرابطة الدول المستقلة على الرابط: http://www. cis. minsk. by/page. php?id=174

وكذلك انظر:معتز محمد سلامة، امن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد، مجلة السياسة الدولية، العدد(119) القاهرة، كانون الثاني 1995، ص215، وكذلك انظر: احمد عبد الونيس شتا، التجمعات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى، مركز الدراسات الآسيوية، أوراق آسيوية، العدد 7، القاهرة، نيسان 1996، ص18

(2)وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، دول كومنولث المستقلة تختتم قمتها، مقال نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 2011/9/5 على الرابط:

http://arabic. people. com. cn/31663/7588938. html

وكذلك انظر: وكالة أنباء طاجاكستان القومية (خاور)، قمة دوشنبه لرابطة الدول المستقلة على الرابط:

http://khovar. tj/ara/2016/01/2015-2016/

تقليص اعتماد اقتصادات هذه البلدان على الأسواق الخارجية. واختتم الاجتماع بتبني بيانين مشتركين حول مكافحة الإرهاب الدولي وبمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة ودعا رابطة الدول المستقلة إلى ضرورة أن تكون مستعدة للتصدي لمحاولات الإرهابيين التسلل إلى آسيا الوسطى. [1]

وعمل بوتين على تقوية علاقاته مع الدول الآسيوية والأوروبية وأحياء الروابط بينها عن طريق إنشاء الاتحاد الاقتصادي الاوراسي [*] (EAEU) الذي انبثق عن المجموعة الاقتصادية الاوراسية[2] [**] واعلن بوتين عن هدفه بتوسيع هذا الاتحاد

(1)وكالة أنباء اذربيجان الحكومية (اذرتاج)، عقد اجتماع مجلس رؤساء حكومات رابطة الدول المستقلة في دوشنبه، مقال نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 2015/3/10، على الرابط: http://azertag.az/ar/xeber/arabic-897453?device=Desktop

وكذلك انظر: الموقع الرسمي لجمهورية طاجاكستان، لقاء رؤساء رابطة الدول المستقلة على الرابط:
http://www.prezident.tj/ar/node/10285

(*) تم اقتراح إنشاء هذا الاتحاد لأول مرة كمفهوم من قبل رئيس كازاخستان (نور سلطان نزاربايف) عام 1994 خلال كلمة ألقاها في جامعة موسكو، لكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو من آثار هذه الفكرة عام 2011 وكان له الدور البارز في إظهار هذا الاتحاد، في 18 تشرين الثاني من العام نفسه وقع رؤوساء (روسيا، كازاخستان، وبيلاروسيا، وارمينيا) اتفاقا بهدف إلى الاتحاد الاقتصادي الاوراسي بحلول عام 2015 وكان هذا مجرد اتفاقا بين هذه الدول، وفي 29 أيار 2014 وقعت كلا من (روسيا وكازاخستان وبلاروسيا) معاهدة التأسيس التي تضمنت شروط الانضمام إلى الاتحاد، وبالتالي عدت هذه الدول الثلاثة هي الدول المؤسسة للاتحاد، وفي 9 تشرين الأول من العام نفسه وقعت أرمينيا على معاهدة الانضمام لكنها لم تصبح عضوا رسميا فيه، وبحلول 1 كانون الثاني 2015 أبصر هذا الاتحاد النور ودخلت معاهدة تأسيسه حيز التنفيذ والتي كان هدفها إطلاق حرية تحرك وتنقل السلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسة الاقتصادية بين دوله. انظر:

The official website of the Eurasian Economic Union، EAEU member-states، on link: http://www.eaeunion.org/?lang=en#about-countries

(**) تشكلت هذه المجموعة في 10 تشرين الأول عام 2000 في مدينة استانا عاصمة كازاخستان وهي منظمة اقتصادية دولية ضمت 6 دول، وهي (روسيا وبلاروسيا وكازاخستان وقرغيزيا

ليشمل جميع دول الاتحـاد السـوفيتي السـابق بضـمنها دول البلطيـق الثلاثـة(اسـتونيا، لتوانيـا، لاتيفيا)، وهذا الاتحاد الاوراسى يجعل من الدول الأعضاء سوق موحدة واحدة، علما بأن مسـاحة دول الاتحاد الإجمالية تفوق 20 مليون كيلومتر مربع، وعدد سكانها (5،182) مليون نسـمة عـام 2015 ومثل نسبة 2،5% من العالم، وبلغ عدد اليد العاملة 9،92 مليون عامل وبنسبة 2،8% من العالم وكان الناتج المحلي الإجمالي (2. 2) تريليون دولار ومثل نسـبة 2،3% مـن النـاتج الإجـمالي العالمي، وبلغ الإنتاج الصناعي للدول الاتحاد 1،3 ترليون دولار سنويا وبنسبة 3،7% مـن الإنتـاج العالمي، أما معدلات إنتاج الطاقة فقد بلغت لإنتاج النفط 607،5 مليون طن سنويا ومثل نسـبة 14،6% من الإنتاج العالمي، أما الغاز الطبيعي بلغ إنتاجه لعام 2014 بــ 682،6 مليار متر مكعب ومثل نسبة 18،4% من الإنتاج العالمي[1]

ومـن ناحيـة أخـرى انطلـق بـوتين في سياسـته الخارجيـة مـن رؤيـة تقـوم عـلى التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية، وأشار بوتين إلى أن روسيا لا تنوي منازعة احـد لكنها يجب أن تكون طرف مؤثر في تشكيل النظـام الـدولي الجديـد، لـكي يكـون صرح العلاقات الدولية المستقبلي متوازنا، وان الولايات المتحدة الامريكية وروسـيا الاتحاديـة

وطاجيكستان) واوزبكستان التي علقـت عضـويتها في المنظمـة في ديسـمبر/كـانون الأول عـام 2008 بنـاء عـلى طلبها). ودخلت مولدوفا واوكرانيا (منذ عام 2002) وأرمينيا (منذ عام 2003) المنظمة كأعضاء مراقبين . ووقـع الدول الأعضاء في 10 تشرين الأول 2014 في (منسيك) عاصمة بلاروسيا في اجتماع رابطة الدول المستقلة اتفاقـا لحل هذه اللجنة وانبثق عنها الاتحاد الاقتصادي الاوراسي. انظر:

Official website of the Eurasian Economic Commission، the Eurasian Economic Commission، on link: http://eec. eaeunion. org/en/Pages/ses. aspx

(1)The official website of the Eurasian Economic Union، general information، on link: http://www. eaeunion. org/?lang=en#about-info

اكبر دولتين نوويتين في العالم ومن هنا فأن كلا منهما شريك طبيعي للآخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي ومنع الانتشار النووي وحل مشاكل الإرهاب. [1]

وفي تصوره لدور روسيا في القرن الحادي والعشرين تحدثت سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي عن دخول العالم مرحلة جديدة سمها مرحلة (ما بعد أمريكا)، وهو عالم تراجعت فيه الأهمية النسبية لدور الولايات المتحدة الامريكية بسبب ظهور مراكز قوى عالمية أخرى، أما فيما يتعلق بالزعامة فيرى لافروف أنها موضوع آخر يعني في المقام الأول التوصل إلى اتفاق بين شركاء متساويين. [2] وقد عبر بوتين عن ذلك من منطلق القوة الروسية بقوله "أما أن تكون روسية عظيمة أو لا تكون أبدا"[3] اذاً أن السياسة الخارجية الروسية أظهرت بوضوح مبدأ بوتين الذي يتمثل بالانفتاح نحو العالم الخارجي وإعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية وتطبيع العلاقات مع الجوار الأسيوي والأوروبي[4]

ثالثا: التعاطي مع الأزمات

إن امتلاك روسيا الاتحادية من المقومات والموارد والثروات الطبيعة والاستقرار السياسي وانتعاش اقتصادي تصاعدي، أدى إلى تفعيل ملحوظ في سياستها الخارجية، إذ نجح بوتين في اتخاذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية وأصبحت السياسة الخارجية الروسية أكثر برغماتية وأكثر تحررا من القيود الايديولوجية التي تهدف إلى حماية مصالح روسيا وأمنها القومي من خلال الشراكة

---

(1) نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص86.

(2) عزت سعد الدين، تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الإستراتيجية العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، المجلد 49، القاهرة، كانون الثاني، 2014، ص89.

(3) نقلا عن: ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مصدر سبق ذكره، ص221.

(4) ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مصدر سبق ذكره،ص 300.

والتعاون مع غيرها من القوى العظمى. [1] وقد أعادت السياسة الخارجية لروسيا هيبتها وحضورها على الساحة الدولية، وقد اتضح هذا في العديد من القضايا الرئيسية والملتهبة [2] كالملف النووي الإيراني والأزمة السورية.

الملف النووي الإيراني

كان لروسيا الاتحادية دور بارز في إدارة أزمة الملف النووي الإيراني إلى جانب الصين الشعبية لاسيما في مجلس الأمن الدولي عن طريق استخدام حق النقض(الفيتو) على اغلب القرارات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، إذ امتنعا على التصويت على قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن وأوضحا أهمية حسم هذا الملف في إطار الوكالة وقال وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) " نرى أن إحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي أمر غير بناء"[3] وفي محاولة أمريكية للضغط على روسيا لتغيير موقفها التقت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة(كوندريزا رايس) مع نظيرها الروسي (سيرجي لافروف) في تشرين الثاني 2005، لحث روسيا على التصويت لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن فرد الوزير الروسي بالالتزام بالتريث وعدم التسرع[4] وقال وزير الخارجية الصيني (يانغ جيه تشي) في مؤتمر صحفي على هامش الدورة السنوية للبرلمان الصيني إن بلاده تعتقد أن الجهود الدبلوماسية لحل الملف النووي الإيراني لم تستنفذ بعد[5]، وعندما فرضت على إيران

(1) نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة : كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا، مصدر سبق ذكره، ص86.

(2)حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مصدر سبق ذكره، ص7.

(3) محمد عبد الرحمن، العبيدي، روسيا والبرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات إقليمية، العدد 16، جامعة الموصل، 2009، ص9-10.

(4)محمد سالم احمد الكواز، موقف روسيا الاتحادية من الأزمة النووية الإيرانية 2005-2008 دراسة تاريخية، مركز دراسات الموصل مجلة أبحاث التربية الأساسية، المجلد 12، العدد2، جامعة الموصل، 2012، ص316.

(5)محمد النعماني، المواقف الصينية من إيران والبرنامج النووي، مصدر سبق ذكره، ص1.

مجموعة من القرارات الدولية بعد عدم تجاوبها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لامتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم وهي قرار (1737) و(1747) و(1803) و(1929) التي تضمنت عقوبات اقتصادية على إيران عارضت روسيا الاتحادية والصين الشعبية بشدة المسودة الأولى لقرار العقوبات الذي تقدمت به الدول الأوروبية، وأصرت روسيا والصين على أن يكون الهدف من القرار ليس معاقبة إيران بل حثها على التعاون مع المجتمع الدولي واستطاعا بالفعل من تعديل بعض فقرات القرار الأول ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 14 كانون الثاني 2006[1]، أما القرار الثاني الذي صدر في 24 آذار 2007 بالإجماع الذي أمهل إيران شهرين لإعادة النظر في موقفها، ورغم ذلك عملت روسيا والصين باتجاه أن لا يؤثر هذا القرار على التعاون التجاري والاقتصادي[2] وبعد عدم استجابت إيران لقرار 1747 قرر مجلس الأمن الدولي حزمة ثالثة من العقوبات على إيران، بالقرار رقم (1803) في 3 آذار 2008 حاولت روسيا والصين قبل صدور القرار إبداء بعض المعارضة لفرض عقوبات إضافية على إيران،[3] لكن تمسكك الأخيرة بموقفها الرافض للتعاون مع الأمم المتحدة جعل الصين وروسيا تصوتا بالموافقة على هذا القرار والتصويت أيضا على القرار 1929 بالموافقة الذي فرض حزمة رابعة من العقوبات الاقتصادية على إيران. [4]

---

(1) محمد عبد الرحمن العبيدي، روسيا والبرنامج النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص17-20. وكذلك انظر:محمد سالم احمد الكواز،موقف روسيا الاتحادية من الأزمة النووية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص325.

(2) محمد سالم الكواز، روسيا الاتحادية من الأزمة النووية الإيرانية 2005-2008 دراسة تاريخية، مصدر سبق ذكره، ص328. وكذلك انظر: العبيدي، محمد عبد الرحمن، روسيا والبرنامج النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص20

(3) للمزيد انظر: المصدر نفسه، ص20-21.

(4) سعد الحمداني، العلاقات الروسية-الايرانية2003-2010، المجلة السياسية والدولية، العدد 21، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، ص21-22.

وكان لروسيا والصين دورا بارزا في المحادثات السداسية حول إيران والتوصل إلي صدور القرار الجديد المرقم (2231) الذي توصلت فيه الأطراف إلى حل لازمة البرنامج النووي الإيراني، وقد ألغى هذا القرار بشكل مشروط القرارات الدولية السابقة التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي تحت البند السابع للأمم المتحدة، وهذا الإلغاء هو مشروط حتى نهاية المدى الزمني للقرار الجديد، ويمكن إحياؤها من خلال الآلية الموضوعة في القرار الجديد لإعادة العمل بالحظر، كما أن إلغاء القرارات والحظر مرتبط بوفاء إيران بالتزاماتها، وتأييد ذلك من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. [1] وقال لافروف "أنوه إلى أن روسيا ساهمت بأكبر شكل فعال في بلورة التوافق، وذلك عبر تقديم الحلول التكنولوجية المحددة ومن خلال حل المسائل السياسية الصعبة، ونحن نسمع كثيرا اليوم أنه من دون روسيا لم تكن هذه الصفقة ممكنة. . . . أعتقد أن هذه حقيقة" [*]، وصرح بوتين أن روسيا ستبذل كل ما في وسعها من اجل ضمان تنفيذ

(1) حمد جاسم محمد، الاتفاق النووي الإيراني في الميزان، شبكة النبأ المعلوماتية، مقال نشر بتاريخ 2015/8/20 على الرابط: http://annabaa. org/arabic/authorsarticles/3235

(*) حث القرار 2231 (2015) على التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة وفق الجدول الزمني المحدد في المرفق الخامس من الخطة، ويبيِّن الخطوات التالية في حال إلغاء جزاءات مجلس الأمن المفروضة على إيران،وكان يوم 18 تشرين الأول 2015 هو يوم اعتماد خطة العمل، بعد 90 يوماً من إقرارها من قبل مجلس الأمن بواسطة قراره 2231 (2015). وقد دخلت خطة العمل حيز النفاذ في ذلك الموعد. كان يوم التنفيذ هو 16 كانون الثاني/يناير 2016 عندما تلقى مجلس الأمن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أكد أن إيران اتخذت مجموعة من الإجراءات المحددة ذات الصلة بالمجال النووي في الفقرات من 15-1 إلى 15-11 من المرفق الخامس لخطة العمل. وبناء على ذلك:

انهي العمل بأحكام الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن 1696 (2006)، 1737 (2006)، 1747 (2007)، 1803 (2008)، 1835 (2008)، 1929 (2010) و 2224 (2015) رهناً بإعادة فرضها في حالة عدم وفاء إيران بقدر ذي شأن بالالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل .

فقرات اتفاق فيينا والمساعدة في تحقيق الأمن العالمي ومنـع انتشـار الأسـلحة النوويـة في العـالم وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. [1]

الأزمة السورية

نجحت روسيا باستعمالها تكرارًا لحق النقض في مجلس الأمن إلى جانب الصين في حماية النظـام السوري من اتخاذ قرار دولي بتنظيم حملة عسكرية ضد سوريا في الرابع من شباط 2012، كما عارضـت أيضًا اتخاذ قرار دولي بفـرض عقوبـات اقتصـادية ملزمـة ضـد النظـام السـوري. [2] وان روسـيا سـاندت النظام السوري منذ الانطلاقة الأولى للاعتراضات الشعبية التي حدثت في مدينـة درعـا في 15 آذار 2011 إذ صرح بـوتين "إن روسـيا لا تربطهـا علاقـات خاصـة مـع الـرئيس السـوري وهـي تعـد مسـألة تغيـير

- وتمتثل جميع الدول للقيود المحددة المنصوص عليها في المرفق باء من القـرار 2231 (2015) طـوال المـدة المحددة في كل فقرة أو فقرة فرعية. ويكون يوم الانتقال بعد انقضاء ثماني سنوات من يوم اعـتماد الخطـة أو بعد أن يتلقى مجلس الأمن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تفيد فيه بأن الوكالة قد توصـلت إلى الاستنتاج العام بأن جميع المواد النووية في إيران لا تزال تُستخدم في الأنشطة السـلمية. وبعـد انقضـاء عشر سنوات على يوم اعتماد الخطة، وشريطة عدم استئناف العمل بأحكام قرارات مجلس الأمـن السـابقة (انظر أدناه)، ينتهي العمل بجميع أحكام القرار 2231 (2015) ويكفُّ مجلس الأمن حينئـذ عـن النظـر في المسألة النووية الإيرانية. للمزيد انظر: الموقع الرسمي للمنظمة الأمم المتحدة، القـرار (2231) 2015، عـلى الرابط:

http://www. un. org/ar/sc/2231/

(1)The official website of the Kremlin، statement by president of Russia Vladimir Putin following completion of negotiation on Iran's nuclear programme ، published on July 14. 2015 on link: http://en. kremlin. ru/events/president/news/49957

(2) نزار عبد القادر، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيواستراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 84، 2013، على الرابط:http://www. lebarmy. gov. lb/ar/content :

النظام موضوع داخلي يقرره الشعب السوري" [1] وتقوم محددات الموقف الروسى بناء على معارضة أي قرار من مجلس الأمن يتضمن احد بنوده تحميل النظام المسؤولية عن العنف في سوريا، أو دعوة الرئيس السوري للتنحي عن السلطة، أو فرض أي عقوبات على سوريا، أو فرض أي حظر على الأسلحة المتجهة إلى سوريا أو استخدام القوة ضد سوريا. مع التأكيد على الحل السياسي ورفض محاولة الجامعة العربية تدويل الأزمة، بناء على ذلك فقد رفضت روسيا والصين مشروع القرار العربي – الغربي على تنحي (بشار الأسد) لأنه لا يأخذ في الاعتبار وجهة النظر الروسية ولا يمثل قاعدة للاتفاق بين الأطراف كافة، ولا يهدف إلى إيجاد تسوية سياسية بل هو طريق إلى حرب أهلية، وقد بررت روسيا استخدامها لحق النقض (للفيتو) بأن مشروع القرار "لم يكن متوازنا" وأوضحت الخارجية الروسية على ضرورة السعي لإطلاق حوار وطني في سوريا يشمل كافة أطراف النزاع ووضع حد للعنف من قبل جميع أطراف الأزمة في هذا البلد. [2] ودأبت روسيا على إقناع الجميع بأن النظام السوري يجب أن يكون أساس أي حل في سوريا، وان على الجميع الانضواء فيه والتفاهم معه [3]

وطرحت روسيا عدة مبادرات لحل الأزمة السورية منها الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول روسيا وبمشاركة إيران لحل الأزمة الاسورية[4] وفي خطوة غير مسبوقة رفعت روسيا من دعمها لنظام بشار الأسد من المستوى السياسي والدبلوماسي إلى المستوى العسكري والأمني الواسع، وهو ما مثل نقلة نوعية لدورها في إدارة الصراع

---

(1) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، مصدر سبق ذكره، ص297-298

(2) عز الدين، حاتم، روسيا والصين أسباب الفيتو وثمن التراجع عنه، صحيفة المدينة، العدد 18503، السعودية، 2013/12/20، ص3.

(3)د. ميشيل كيلو، رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، السياسة الدولية، العدد(195)، القاهرة، كانون الثاني 2014، ص103.

(4) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين، الدار العربية ناشرون،بيروت، 2013، ص 301.

السوري، حيث أعلنت روسيا أن وجودها العسكري في سوريا جاء استجابة لطلب الرئيس بشار الأسد بهدف مواجهة خطر تنظيم داعش الإرهابي وأقدمت روسيا على تزويد النظام السوري بطائرات مقاتلة، ودبابات (T 90) ومدافع متنوعة، ومعدات وأسلحة عسكرية نوعية، ومجموعة من الخبراء العسكريين، فضلا عن تواجدها العسكري الفعلي على الأرض بقوة عسكرية من جنود البحرية الروسية في مدينة اللاذقية، وأقحمت روسيا أسطولها المرابط في بحر قزوين في سوريا بإطلاق صواريخ عابرة على أهداف تبعد أكثر من 1500 كم، وهي سابقة ترمي بشكل واضح إلى إظهار القوة العسكرية الروسية، ولم يتوان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن استعراض قوته في سوريا بهدف تأكيد نهوض روسيا الاتحادية وقدرتها على مواجهة الغرب. [1]

إن الموقف الروسي المتشدد تجاه ما يجري في سوريا قد عبر عنه الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية بقوله " إن مصير الوضع في سوريا سيرسم طبيعة النظام الدولي الجديد" وبالتالي فأن التغيير في هذا البلد هو تغيير للخارطة الجيوسياسية وليس تغير للنظام، كما أكد سفير روسيا في بيروت (الكسندر زاسبيكين) بقوله "عدم وجود أي نيه لبلاده في عقد أي صفقة على حساب سوريا"[2]

وعملت روسيا الاتحادية بالاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية على مبادرة إيقاف إطلاق النار في سوريا ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 27 شباط 2016، عن طريق تبني مجلس الأمن القرار (2268)[*] واستثنى هذا الاتفاق العمليات

---

(1) سميحة عبد الحليم، التدخل الروسي في سوريا وموازين الصراع، مقال نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 2015/10/15، على الرابط: http://www. egynews. net

(2) نقلا عن: زيدان، ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، 2013، ص304-305.

(*) للمزيد عن هذا القرار انظر: شبكة فولتير، القرار 2268، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، نشر بتاريخ 26 شباط 2016 على الرابط: http://www. voltairenet. org/article190546. html

العسكرية ضد داعش وجبهة النصرة الإرهابيين، لأنهما قد صنفا تنظيمين إرهابيين حسب مجلس الأمن الدولي. [1]. وفي خطوة مفاجئة للجميع أوعز الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لوزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، بسحب القوات الرئيسية من سوريا بدءا من يوم الثلاثاء 15 /آذار. 2016 وكان ذلك عقب لقاء ثلاثي جمع بوتين بشويغو ووزير الخارجية سيرغي لافروف، وأعلن الكرملين أن "جميع ما خرج به اللقاء (الثلاثي) تم بالتنسيق مع الرئيس السوري بشار الأسد". و عدَ بوتين أن المهمات التي كلفت بها القوات الروسية في سوريا تم انجازها وأكد أن "القاعدتين الروسيتين في حميميم وطرطوس ستواصلان عملهما كما في السابق. وأعرب عن أمله بأن بدء سحب القوات الروسية من سوريا سيشكل دافع إيجابيا لعملية التفاوض بين القوى السياسية في جنيف. كما كلف بوتين وزير الخارجية "بتعزيز المشاركة الروسية في تنظيم العملية السلمية لحل الأزمة السورية. [2] وفي اتصال هاتفي مع الرئيس الأمريكي باراك اوباما أكد بوتين إن هذا الخطوة ستمهد الطريق أمام الأطراف المتصارعة في المفاوضات نحو بدء عملية سلام حقيقية في سوريا. [3]

فمنذ بداية تواجد القوات الروسية في سوريا في 30 أيلول 2015، نجد أن روسيا ساعدت القوات السورية في استعادة نحو 30% من الأراضي التي كان يسيطر عليها داعش، فضلا عن إضعاف هذا التنظيم الإرهابي، ومن جهة أخرى لم تسمح روسيا بحدوث أمرين مهمين في الأزمة السورية: إقامة منطقة عازلة فوق سوريا،

---

(1)The official website of the Kremlin، Vladimir Putin's address following adoption of a joint statement by Russia and US on Syria، published on link : http://en. kremlin. ru/events/president/news/51376

(2)روسيا اليوم، بوتين يأمر وزير الدفاع الروسي بسحب القوات الرئيسية من سوريا، مقال نشر على شبكة المعلوما العالمية الانترنت بتاريخ 2016/3/14، على الرابط: https://arabic. rt. com/news/814798

(3)The official website of the Kremlin، telephone conversation with US president Barack Obama، published on link: http://en. kremlin. ru/events/president/news/51513

وإضعاف نظام الأسد إلى حد السقوط، وعلى هذا الأساس حافظت روسيا على مؤسسـات الدولـة السورية بما يسمح لها بمساحة واسعة للمنـاورة، ويحـافظ لهـا عـلى مكانهـا في أي مفاوضـات، ويحفظ لها نصيبها مقدما من الوجود في الداخل السوري، ومن ثم مشاركتها في صياغة المعادلـة السورية بعد التوصل إلى صيغة معينة خـلال مفاوضـات جنيـف. وان الموقـف الـروسي بالنسـبة لسوريا اتسم بالوضوح من خلال التصريحات الرسمية للحكومة الروسية. فنائب وزير الخارجيـة الروسي سيرغي ريابكوف كان قد أعلن في مؤتمر صحفي يـوم 29 شـباط 2016، أنـه "إذا تكللـت المفاوضات والمشاورات بالاتفاق على فكرة موحدة بشـأن خيـار الفيدراليـة كخيـار يحـافظ عـلى سوريا موحدة وعلمانية ومستقلة وذات سيادة، فلا يمكن لأحد أن يعـترض عـلى ذلـك، ولكـن إذا تم اختيار نموذج آخر فنحن لن نعترض إذا كنا واثقـين مـن أنـه لم يكتـب بـإملاء مـن بعـد آلاف الكيلومترات من سوريا، بل تم التوصل إليه خلال المفاوضات". [1]

رابعا: احتواء التهديدات ومواجهة المخاطر

عانت روسيا الاتحادية من ويلات الإرهاب الذي فتك بالمواطنين الروس ولم يستثي حتـى الأطفال في المدارس والمجمعات السكنية التي راح ضحيتها الكثيرين، لتعبر عـن مـدى دمويـة هـذه الجماعات التكفيرية ليس في روسيا فقط وإنما في جميع بلدان العالم لاسيما العـراق وسـوريا، ولعـل التفجرين المدمرين الذين وقعا في موسكو في أيلـول عـام 2009 هـما نقطـة التحـول التـي جعلـت مهمة مكافحة الإرهاب مهمة أمنية مركزية للرئيس بوتين، وألقت بضلالها على كثـير مـن المكونـات الرئيسية للنظام السياسي الذي نشأ في روسيا أبان النصف الأول من هذا العقـد، وفي الفـترة مـا بـين 2002- 2005 شهدت موسكو من الهجمات الإرهابية الأشد فتكا، أكثر مما شـهدته أي دولـة أخـرى،

(1)روسيا اليوم، سحب القوات الروسـية مـن سـوريا واحـتمالات مفتوحـة، مقـال نشر عـلى شـبكة المعلومـات العالمية الانترنت بتاريخ 2016/3/15 على الرابط: https://arabic. rt. com/news/814872

وقد جاء إلغاء النظام الأمني الخاص بـعمليات مكافحة الإرهاب في الشيشان في 9 نيسان 2009 ليؤكد إن القيادة الروسية لديها من الأسباب الوجيهة، ما يدعوها إلى الإعلان بـان هـذا الـنصر في هذه الحرب قد تم تحقيقه، غير أن القنبلة التي أخرجت قطار (نيفيسكي) السريع عن مساره في تشرين الثاني من العام نفسـه، أثبتـت إن الإرهـاب كـان ولا يـزال يشـكل تحـديا وتهديـدا بـالغ الخطورة. [1] فضلا عن التفجيرات الإرهابية الذي حـدث فلغـوغراد في 21 تشريـن الأول و29-30 كانون الأول عام 2013، والتفجير الإرهابي في العاصمة الشيشانية (غـروزني) في كـانون الأول عـام 2014. [2]

فكان لابد لروسيا الاتحادية من اتخاذ اجـراءات رادعـة تحـد مـن هـذه العمليـات الإرهابيـة فكان التحرك الروسي في هذا المجال على مستويين داخـلي وخـارجي، فعـلى المسـتوى الـداخلي عمـل بوتين على تشكيل (لجنة مكافحة الإرهاب الوطنية) في 4 أيلول 2012 على غرار اللجنة السابقة التـي قد شكلت عام 2006. [3] وقد عبر بوتين خـلال اجتماعـه بالقـادة الامنيـين في 16 تشريـن الأول 2012 عن مدى تطور الإرهاب، إذ وصفه بأنه "قد بدأ باستخدام طرق جديدة وحديثة. . . ونحن ندفع ثمنـا باهظا لكل خطأ، لذا علينا إن نعمـل بـلا هـوادة وبقـوة وحسـم للنيـل منـه"[4] وفي 16 حزيـران مـن

(1)بافل باييف، الاتحاد الروسي كفاح من اجل التعددية، في القوى العظمـى والاسـتقرار الاسـتراتيجي في القـرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العـالمي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية، ابـوظبي، 2013، ص ص219-220.

(2)Official website of the Russian presidency(Kremlin)،working meeting with head of the Chechen republic Ramzan Kadyrov، ، published on link: http://en. kremlin. ru/catalog/ keywords/7/events/47177

(3)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، New composition of National Anti-Terrorism Committee approved، published on link : http://en. kremlin. ru/events/president /news/16367

(4)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Meeting on countering terrorism، published on link: http://en. kremlin. ru/events/president/news/16658

العالم نفسه استحدث بوتين (قانون تحديد مستويات التهديد الإرهـابي) الـذي يهـدف إلى اتخـاذ تدابير وقائية لضمان سلامة المواطنين وإعلامهم عن التهديدات الإرهابية عبر ثلاث مستويات من المخاطر، الأول (الأزرق) المرتفع ويعني إن هناك معلومات عن هجـوم إرهـابي محتمـل لكنهـا لم تتأكد، الثاني (الأصفر) العالي ويعني تـم تأكيـد المعلومـات عـن هجـوم إرهـابي محتمـل، الثالـث (الأحمر) الحرج ويعني أن هناك هجوم إرهابي قد وقع فعلا أو التصدي لهجوم إرهابي كان عـلى وشك الحدوث. [1] وفي 5 أيار 2014 وقع بوتين على (قانون الوقاية من الإرهاب والتطرف) الـذي يهدف إلى تحسين الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب والتطرف وضـمان عقوبـات جنائيـة وإداريـة أكثر فاعلية لأولئك الذي يمارسون الإرهاب والتطرف[2] وفي 5 حزيران من العام نفسه وقع بـوتين على (قانون تعزيز الرقابة على تحويل الأموال الالكترونية) لمنـع وصـولها إلى الإرهـاب[3]، وفي 25 تشرين الثاني من العام نفسه أيضا وقع بوتين على (قانون التداول غير المشروع للمـواد والأجهـزة المتفجرة) للحد من استخدامها وتداولها بين المواطنين ومنع الارهابين من اسـتخدامها. [4] وفي 18 تشرين الثاني 2015 اصدر بوتين قانونا فدراليا يتضمن تشـكيل (اللجنـة المشـتركة بـين الوكـالات) لمنع تمويل الإرهاب. التي كانت مهمتها التعاون بين الوكالات الأمنية المختصة وتبادل المعلومـات

(1)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Procedure for declaring terrorist threat levels approved، published on link:
http://en. kremlin. ru/catalog/keywords/7/events/15674

(2)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Law to improve prevention of terrorism and extremism، published on link:
http://en. kremlin. ru/acts/news/20923

(3)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Law strengthening control over transfer of electronic funds، published on link:
http://en. kremlin. ru/catalog/keywords/7/events/20936

(4)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Law establishing measures to counter unlawful circulation of explosive substances and devices، published on link:
http://en. kremlin. ru/catalog/keywords/7/events/47071

الاستخبارتية عن التحركات الإرهابية ومكافحتها[1] وقام بوتين أيضا بأجراء تعديلات على (قانون مكافحة إضفاء الشرعية على عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب) من اجل متابعة غسيل الأموال ومصادر تمويله. [2]

أما على المستوى الخارجي وبعد تنامي الإرهاب ذهبت روسيا للتعاون في إطار المنظمات الإقليمية والدولية والعلاقات الثنائية لمكافحة الإرهاب كالتعاون الروسي- الأمريكي الذي نشأ بعد أحداث 11 أيلول 2001 آذ انضمت روسيا إلى الحلف الذي شكلته الولايات المتحدة الامريكية،[3] لشعورها بالخطر تجاه الإرهاب بالقرب من حدودها الجنوبية التي تعد خطرا على أمنها القومي،[4] وساهمت روسيا في الحملة العسكرية في أفغانستان، وقد أثنى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولن باول) على دور روسيا البارز في تقديم المعلومات الاستخباراتية وتسهيل دخول قوات الحلف إلى آسيا الوسطى[5]

ولقد استخدمت روسيا موقفها في المحافل الدولية لبناء آليات وبرامج للتعاون ومكافحة الإرهاب، وأدت الجهود الروسية إلى جعل التعاون في مكافحة الإرهاب عنصرا أساسيا في منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والمجموعة الاوراسية ورابطة الدول المستقلة الكومنولث.

---

(1)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Presidential executive order establishing an Inter-Agency Commission for Preventing Financing of Terrorism، published on link: http://en. kremlin. ru/events/president/news/50715

(2)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Amendments to law on countering legalisation of proceeds from crime and financing of terrorism، published on link: http://en. kremlin. ru/events/president/news/51118

(3)ليليا شبفتسوفا، روسيا بوتين، مصدر سبق ذكره، ص256.

(4)اليسون. ح. ك وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة فادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، كانون الثاني، 2004، ص164.

(5)المصدر السابق، ص259.

وفي الاجتماع الذي عقد في (دوشنبه) للهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للفترة 24-26 شباط 2015 أكد جميع الأعضاء على جعل محاربة الإرهاب من أولويات المنظمة استجابة للظروف والمتغيرات الدولية التي تستدعي عمل فاعل وأكثر جدية لدور الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب. وفي الاجتماع الخاص الذي عقد في 16-71 كانون الأول 2015 مع لجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، عرض الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي عبر مديره التنفيذي (تشانغ شين فنغ) رؤيته حول استخدام المجموعات الإرهابية الانترنت وضرورة التصدي للإرهاب الذي يستخدم برامج التواصل الاجتماعي والإعلام لتجنيد الشباب في ظل تواجد ممثلين عن برامج التواصل الاجتماعي (الفيسوك وتويتر ومايكروسوت وكوكل) الذين تم دعوتهم إلى هذا الاجتماع، وأكد (فنغ) أن منظمة شنغهاي وأجهزتها مستعدة للعمل تحت إشراف الأمم المتحدة من اجل تحقيق السلم والأمن الدوليين[1]

وجاء في بيان القمة لمعاهدة الأمن الجماعي التي انعقدت في موسكو 21 كانون الأول 2015، أن زعماء الدول الأعضاء في معاهدة الأمن الجماعي يؤيدون الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب في سوريا بالتزامن مع تحريك التسوية السياسية السلمية[2]. وأعلنت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها، في 29 كانون الأول 2015، أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي حددت مهامها الأولية لعام 2016، وتضمنت " إن من بين المهام الأولية للعام الحالي تنسيق إستراتيجية الأمن الجماعي للدول الأعضاء في المنظمة للفترة حتى عام 2025، وتأسيس (مركز للرد على الأزمات) تابع

---

(1) Official website of the regional anti terrorism structure of Shanghai Cooperation Organization (RATS SCO)، ZHANG XINFENG ATTENDS UN CTC SPECIAL MEETING، published Com link: http://ecrats. org/en/news/5185

(2) موقع روسيا اليوم، منظمة الأمن الجماعي: محاربة داعش على رأس أجندتنا، مقال نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 2015/12/21على الرابط: https://arabic. rt. com/news/804756

للمنظمة، وتعزيز التعاون العسكري وتنسيق العمل لمكافحة الإرهاب وغيره من التحديات الأمنية التي تواجهها دول المنظمة. [1]

وفي إطار الاتحاد الاقتصادي الاوراسي رغم انه هذا الاتحاد نشأ لغرض اقتصادي إلا انه لم يغفل الجوانب الأمنية على صعيده الداخلي، فقد صادق بوتين على (قانون المجموعة الاوراسية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهابEAG) في 3 شباط 2013 والذي عمل على مراقبة الأموال، والى أين تذهب. [2]

أما في إطار رابطة الدول المستقلة الكومنولث فقد صادق بوتين في 8 نيسان 2013 على قانون (اتفاقية تنظيم عمليات الدفاع الجوي لرابطة الدول المستقلة الكومنولث) والتي كانت قد وقعت في 3 أيلول 2011 في (دوشنبه) والتي تهدف إلى حماية الأجواء للدول الأعضاء في حالة اختطاف الطائرات واستخدامها للأعمال الإرهابية والاستجابة السريعة لدرء التهديد الإرهابي[3] ووفقا لبيانات رابطة الدول المستقلة عام 2014 سجلت هناك (1474) جريمة متصلة بالتطرف والإرهاب وكان حصة روسيا وحدها (1034) وكانت طاجاكستان (171) وقرغيزستان (142) وكازاخستان (109) أذربيجان (12) وروسيا البيضاء (6)، لذا عملت روسيا الاتحادية من خلال الغرفة الاجتماعية الروسية وبالتعاون مع مركز مكافحة الإرهاب لرابطة الدول المستقلة ووكالة الأنباء الروسية على عقد العديد من الندوات في

(1)وكالة الأنباء والإذاعة الدولية (سبوتنيك)، منظمة معاهدة الأمن الجماعي تحدد الأهداف الأولية لعام 2016، مقال نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 2015/12/29 على الرابط:

http://arabic. sputniknews. com/world/20151229/1016923051. html

(2)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Law on ratification of Agreement between Government of Russia and EAG on terms and conditions for its Secretariat’s residency in Russia، ، published on link: http://en. kremlin. ru/catalog/keywords/7/events/17420

(3)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Law ratifying agreement on organising air defence operations in CIS countries in the event of aircraft hijackings published on link: http://en. kremlin. ru/catalog/keywords/7/events/17838

الجامعات الروسية، منها الندوة التي عقدت في جامعة بيلغورود في 22 أيلول 2015 وتضمنت الندوة تثقيف الشباب بالابتعاد عن الانخراط في التنظيمات الإرهابية وحث التدريسيين والعمداء على ضرورة توعية الطلبة ومنع تجنيدهم من قبل المتطرفين الذين يحاولون إقناعهم بالذهاب والقتال في صفوف التنظيمات الإرهابية. (1) وفي اجتماع هيئة الأركان لمركز مكافحة الإرهاب للدول المستقلة الذي عقد في موسكو في 10 شباط 2016 اتفق الأعضاء على وضع آليات خاصة لمحاربة الإرهاب، منها وضع خبراء للكشف عن الخلايا الإرهابية النائمة في الدول الأعضاء وإغلاق الهجرة غير الشرعية ومراقبة الحدود، وتشكيل فرق لمتابعة الأشخاص الإرهابيين والمتطرفين في داخل الدول الأعضاء، وكذلك الأشخاص الذين غادروا الدول المستقلة والتحقوا بالقتال ضمن صفوف المنظمات الإرهابية وعادوا مرة أخرى إلى الدول المستقلة. (2)

خامسا: بريكس وشنغهاي تحت القيادة الروسية

يعيش النظام الدولي مرحلة تراجع مكانة القوة العسكرية مقابل إعطاء وزنا مضافا للمكونات الاقتصادية والحضارية- الثقافية(3)، فعالم اليوم يشهد تحولا كبيراً نحو تعددية الأقطاب في المجال المالي والاقتصادي من خلال ظهور مؤسسات مالية دولية

---

(1)Official website of the commonwealth of independent states anti-terrorism center، CIS ATC in association with the Civic chamber of the Russian Federation and inter national news agency Rossiy Segodnya to prepare the methodological recommendations on the prevention of youth involvement into terrorist and extremist organization published on link: http://www. eng. cisatc. org/3/124/176/169/179/723. html

(2)Official website of the commonwealth of independent states anti-terrorism center، meeting of the heads of national anti-terrorism centers of the CIS member-states on topical direction of center-terrorism cooperation between competent authorities، published on link: http://www. eng. cisatc. org/133/163/755. html

(3)صالح عباس الطائي، د. خضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(25)، المجلد الرابع، بغداد، 2011، ص13.

على شاكلة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كمصرف وصندوق دول بريكس اللذان ابصرا النور خلال قمة (اوفا) التي عقدت في روسيا للفترة 8-10 تموز 2015 والتي جمعت أعضاء منظمة بريكس وأعضاء منظمة شنغهاي فضلا عن أعضاء الاتحاد الاقتصادي الاوراسي وأعضاء رابطة الدول المستقلة. وقد جرت العادة أن تعقد قمتا مجموعة (بريكس) و(منظمة شنغهاي للتعاون) في موعدين مختلفين منفصلين بعضهما عن الآخر. إلا أن روسيا قررت أن تعقد اجتماع موحد لقادة دول المنظمتين من اجل أعطاء وزن دولي ومؤثر لهذه المنظمات والتجمعات على الصعيد العالمي. [1]

تضم مجموعة (بريكس) كلا من (روسيا والصين والبرازيل والهند وجمهورية جنوب أفريقيا)، التي تعد من الدول الأسرع الدول نموا في المجال الاقتصادي عالميا، ويبلغ عدد السكان فيها (2.83) مليار نسمة ويشكل نسبة (42) % من سكان العالم، وتحتل دول (بريكس) (26)% من المساحة الجغرافية في العالم، و يبلغ إجمالي الناتج المحلي في دول (بريكس) (15.435) تريليون دولار أي(14.6) % من إجمالي الناتج المحلي العالمي عام 2014. [2] وتسلمت روسيا اعتبارا من الأربعاء 1 نيسان 2015 ولمدة عام كامل رئاسة مجموعة بريكس وانتقلت بعدها إلى الهند في عام 2016[3]

وكان من أبرز القرارات التي تمخضت عنها قمة مدينة (أوفا) الروسية وضع إستراتيجية تعاون اقتصادي لدول مجموعة البريكس حتى العام 2020، وعززت مجموعة بريكس وزنها الاقتصادي العالمي بمشروعين كبيرين، هما (مصرف التنمية الجديد) المعروف (بمصرف بريكس) مهمته تمويل مشاريع البنية التحتية في دول

(1)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، News conference by Vladimir Putin following the BRICS and SCO summits ، published on link: http://en. kremlin. ru/events/president/news/49909

(2)Official website of the Russian presidency of BRICS، Strategy for BRICS Economic Partnership ، published on link: http://en. brics2015. ru/load/381830

(3)Official website of the Russian presidency of BRICS، Ufa Declaration، p. 43، published on link: http://en. brics2015. ru/load/381158

البريكس والدول النامية، و(صندوق الاحتياطات النقدية لبريكس) برأسمال قدره 100 مليار دولار لكلا منهما وسيمكن هذا الصندوق البلدان من التغلب على نقص السيولة على المدى القصير وتعويض عجز الميزانية في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي. [1]

وكانت خطط روسيا خلال فترة رئاستها لمجموعة " بريكس" يتمثل في هدفين الأول " تعزيز مكانة (بريكس) في النظام الدولي، وهذا سيعزز مكانة روسيا في السياسة والاقتصاد العالميين. أما الهدف الثاني فهو استخدام آليات (بريكس) لتعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الإبادة الشاملة، ومكافحة الإرهاب الدولي، وتعزيز أمن المعلومات الدولي. [2]

وفي كلمة الرئيس الروسي (بوتين) التي قال فيها إن رئاسة روسيا للمجموعة تأتي في ظل التطورات والأحداث التي يشهدها العالم، وشدد على أن المجموعة تدعو إلى ضرورة حل الأزمات الدولية عبر الطرق السياسية ومن خلال الحوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وأشار بوتين من أولويات روسيا تنشيط المجموعة في حل القضايا الدولية، وعدَ بوتين أن مجموعة "بريكس" تمثل شكلا من أشكال تعدد القطبية في العالم، مشيرا إلى ضرورة تفعيل دورها للحفاظ على الأمن والاستقرار العالميين. وقال أن بلاده، اقترحت خارطة طريق للتعاون الاستثماري "لقد أجرينا مشاورات مع أوساط رجال الأعمال، وأدرجنا في خارطة الطريق حوالي 50 مشروعا ومبادرة، من ضمنها اقتراح بتأسيس رابطة للطاقة، وإقامة مركز دراسات لهذه الأغراض، واتحاد لصناعة سبك المعادن. "[3]

---

(1)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، News conference by Vladimir Putin following the BRICS and SCO summits، op. cit.

(2)Official website of the Russian presidency of BRICS، Ufa Action Plan، published on link: http://en. brics2015. ru/load/381487

(3)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، News conference by Vladimir Putin following the BRICS and SCO summits، op cit.

ورأى بـوتين أنـه يجـب عـلى (بـريكس) أن تزيـد تأثيرهـا في تسـوية القضـايا الدوليـة، وانعكست هذه المبادرات في إعلان (أوفا)، والذي شدد أنه يجب على (بريكس) تعزيز التنسـيق والتعاون مع مجموعة العشرين، وفي كلمات وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافـروف، فـإن قمـة (بريكس) في (أوفا) "ستجعل التكتل عاملا حاسما أكثر في النظام الحكومي العالمي. "[1]

وقد تضمن قمة اوفا اجتماع لقادة منظمـة شـنغهاي للتعـاون فمنـذ تأسيسـها في العـام 2001 فقد أثبتت قدرتها على بناء منظومة أمنية متطورة وفاعلة، في مجال مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات، عن طريق (الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب)[2] التـابع للمنظمـة، ولعـل هذا النجاح شجع على توسيع نطاق التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمـة، كـما شـجع دولاً أخرى على طلب الانضمام إلى المنظمة، التي تضم في عضويتها ست دول هي (الصين، روسـيا، كازاخسـتان، قرغيزيـا، أوزباكسـتان، طاجيكسـتان)، والتحقـت بعـدها بالمنظمـة، كأعضـاء مراقبين، هي (الهند وباكستان وإيران وأفغانستان ومنغوليا وبيلاروسيا)، فضلا عـن أطـراف دوليين وهم شركاء بالحوار هم (وسريلانكا وتركيا وكمبوديا والنيبـال وارمينيـا واذربيجـان). [3] وكانت قمة اوفا قد شـهدت انضـمام (الهنـد وباكسـتان) بصـورة رسـمية في ظـل رئاسـة روسـيا للمنظمـة والتـي قـد سـلمتها إلى اوزباكسـتان بعـد عـام كامـل في 11 تمـوز 2015،

(1)The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation، Foreign Minister Sergey Lavrov's news conference on the sidelines of the BRICS and SCO summits in Ufa، July 9، 2015، published on link: http://archive. mid. ru/brp_4. nsf/0/FD6501445381B223432 57E7E00231C69

(2) للمزيد انظر:

Official website of the regional anti terrorism structure of Shanghai Cooperation Organization (RATS SCO)، on link: http://ecrats. org/en/news/cooperation/contacts/

(3)Official website of the shanghai cooperation organization، main page، published on link: http://www. sectsco. org/EN123/Newmeg. asp

وقال وزير الخارجية (الروسي لافروف) "إن انضمام الهند والصين إلى شنغهاي سيساعد على تطوير العلاقات الثنائية بين الدولتين، ونرى أنه كلما ازدادت أشكال التعاون والتحاور، كلما ازدادت فرص مساعدة هذين البلدين الجارين على تجاوز الخلافات القائمة بينهما"[(1)]

وفي الحقيقة إن انضمام الهند وباكستان إلى منظمة شنغهاي قد رفع عدد الدول النووية في المنظمة إلى أربعة دول، (روسيا والصين والهند وباكستان)، وهذا عزز مكانة روسيا والدول الأعضاء في المنظمة في التفاعلات الدولية، كما أصبح عدد سكان دول المنظمة نصف سكان العالم تقريبا، وبالتالي شكل هذا قوة ديموغرافية يمكن الاستفادة منها اقتصاديا وعسكريا لتنمية وتطوير اقتصادات الدول الأعضاء في حال استثمارها بالشكل الصحيح.

كما أن مستوى التنسيق العسكري والأمني بين الأعضاء سواء كان عبر المناورات العسكرية الجماعية أو الثنائية كما حدث في مناورة "المهمة السلمية 2014". في إطار منظمة شنغهاي التي أقيمت في الصين للفترة ما بين يوم 24 وحتى 29 من آب 2014، وكان هدفها مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف الذي يهدد الدول الأعضاء، وقد شارك فيها أكثر من سبعة آلاف جندي من: الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان. يخلق معادلة جديدة على النطاق الآسيوي والأوروبي، تشكل حاجزاً أمام مخططات (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، التي تسعى إلى السيطرة على منطقة المحيط الهادي وشرق آسيا، فضلاً عن نفوذها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. [(2)]

(1)The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation، Foreign Minister Sergey Lavrov’s news conference on the sidelines of the BRICS and SCO summits in Ufa، July 9، op. cit.

(2)وكالة الأنباء والإذاعة الدولية (سبوتنيك)، بدء مناورات مهمة السلام في منظمة شنغهاي في الصين، خبر نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 24 تموز 2014 على الرابط: http://arabic. sputniknews. com/arabic. ruvr. ru/news/2014_08_24/276327565/

إن عضوية روسيا في منظمة شنغهاي للتعاون تعد نتيجة طبيعية للاتفاقات الروسية – الصينية حول الحدود، كما انه يعد امتدادا طبيعيا للشراكة الإستراتيجية بين روسيا والصين، فمصلحة روسيا الأساسية هي حماية مصالحها القومية [1] وتركزت رئاسة روسيا لمنظمة شنغهاي على تطوير التعاون في جميع المجالات وتعزيز مكانتها الدولية، وقال بوتين " خلال فترة ترؤسنا للمنظمة فقد عالجنا 80 حدث وقضية تتعلق بتطوير المنظمة خلال عام 2014-2015"[2] وان عضوية روسيا في هذه المنظمة يمكن إن يصبح احد الوسائل الهامة التي ستفسح المجال لها في المشاركة في الشؤون الآسيوية[3]

إن هدف (بوتين) في جمع قادة الدول الناشئة والكبرى في قمة (أوفا)، وذلك بسبب الصراع والتنافس المحموم بين روسيا والغرب. وأن قمة (أوفا) هدفت بالدرجة الأولى إلى التأكيد على أن العالم لم يعد عالما أحادي القطب كما كان الحال سابقا، ويجب إن تكون هناك مؤسسات واتحادات تقابل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وتكون جديرة بالثقة ولها وزن دولي فاعل على صعيد النظام العالمي. وعلى مدار العام تقريبا من رئاسة روسيا الاتحادية لمنظمة بريكس فقد عقدت (102) لقاء على مستوى رؤساء الدول ووزراء الخارجية والممثلين في المنظمة وشملت تلك اللقاءات معالجة مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية

---

(1)جبار على عبد الله، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الجديدة، مجلة الكوفة، العدد 2، جامعة الكوفة، النجف الاشرف، بلا، ص19.

(2)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Speech at expanded-format meeting at the summit of the Shanghai Cooperation Organisation Council of Heads of State، published on link:

http://en. kremlin. ru/events/president/transcripts/49908

(3)جبار على عبد الله، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص20.

والتكنولوجية وهندسة الفضاء[1] هـذا يعكـس مـدى جديـة روسـيا الاتحاديـة في إثبـات الـدور والمكانة اقليميا و دوليا، بل وفرض زمام الأمور وتـولي القيـادة الاوراسـية بعـد إصـلاح ومعالجـة اغلب القضايا التي تتعلـق بالتـاريخ السـوفيتي في علاقاتـه مـع دول الجـوار الآسـيوي والأوروبي، وأصبحت هذه الدول تنظر إلى روسيا من منطلق التعاون والمصالح الاقتصادية والأمنية.

وقد توضح من خلال البيان الختامي لقمة (اوفا) مدى إصرار مجموعة (بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون) على تبوء مكانة هامة في النظام الدولي، فقد أكـد قـادة الـدول عـلى التنسـيق الوثيق لمواقفهم الموحدة من القضايا الدولية، وعلى العمل بفاعلية من أجـل الاسـتمرار قـدما في إصلاح البنية المالية والاقتصادية العالمية. [2]

سادسا: تطلعات مقبلة ورؤى مستقبلية

شكلت أزمة انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الروسي تحـديا بعـد أن كـان اقتصـادها يحقق معدلات نمو تصاعدية في الأعوام السابقة، لذا تتطلع روسيا الاتحادية للمضي قدما للبحث عن حلول وبدائل تدعم الاقتصـاد الـروسي، سـواء كـان ذلـك عـبر تفاعلهـا مـع معطيـات البيئـة الخارجية أو الاعتماد عن ما سيوفره الداخل الروسي مـن إمكانـات تسـهم في التقليـل مـن هـذه الأزمة، فكان اجتماع الدوحة الذي عقد في 16 شـباط 2016 الـذي اتفقـت فيـه كـلا مـن روسـيا والسعودية وقطر وفنزويلا، على تجميد الإنتاج في عـام 2016 عنـد مسـتوى شـهر كـانون الثـاني، مساهمة طفيفة لرفع أسـعار الـنفط لتصـل إلى عتبـة الــ 41 دولارا للبرميـل بعـد أن كانـت قـد هبطت إلى 29 دولار، وهذا الاجتماع هو تمهيد للاجتماع آخر سيعقد في 17 نيسان 2016 في قطر لأعضاء منظمـة أوبـك وقـد تحضرهـا أيضـا دول خـارج المنظمـة لبحـث دعـم أسـعار الـنفط في

(1)Official website of the Russian presidency of BRICS، the BRICS handover report 2015-2016، p. p. 81-85، published on link: http://en. brics2015. ru/load/885248

(2)Official website of the Russian presidency of BRICS، Ufa Declaration، op. cit. p. 41.

الأسواق العالمية[1] وقد شكك البعض في مدى التزام روسيا بهذا الاتفاق لكنها أعلنت عبر موقع الكرملن وعلى لسان(بوتين) أنها ستجمد إنتاجها حسب اتفاق الدوحة أثناء لقاء (بوتين) مع المدراء التنفيذيين لشركات النفط العاملة في روسيا. [2]

وتأمل روسيا تنويع اقتصادها ليشمل التكنولوجيا وصناعات الفضاء حسب تصريح بوتين إذ ذكر " إننا مستمرون بتنويع اقتصادنا مع تركيزنا على قطاعات التكنولوجيا العالية ولو كان هذا بشكل بطئ" وذكر "إننا قبل (5-7) سنوات كان قطاع النفط والغاز يستحوذ على 14% من الناتج المحلي الإجمالي، أما اليوم فنسبته هي 9% وهذا تقدم ملحوظ" وأضاف (بوتين) "نحن الآن بحاجة إلى التركيز على دعم القطاعات الأكثر تضررا، وهذا يشمل البناء والهندسة وصناعة السيارات، ولهذا الغرض خصصت الحكومة مبلغ إضافي (150) مليار روبل لتطوير التكنولوجيا، وتم تخصيص (300) مليار روبل أخرى للزراعة. وبالتالي، هناك دعم مالي كاف، فضلا عن ذلك إن لدى البنك المركزي الروسي من الذهب والعملات احتياطيات كبيرة تصل إلى (370) مليار دولار ولدينا احتياطيات كبيرة في أموال الحكومة – تصل إلى (70) مليار دولار و(74) مليار في صندوق الحكومة الاحتياطي وبحلول نهاية 2018 أنا على يقين سيكون لدينا احتياطيات كافية للحكومة وكذلك التي للبنك المركزي. "[3]

---

(1)جريدة الحياة السعودية، تفاؤل باجتماع الدوحة يرفع أسعار النفط فوق الــ41 دولار، النسخة الالكترونية نشرت بتاريخ 17 آذار 2016 على الرابط: http://www. alhayat. com/Articles/14519477

(2)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Meeting with CEOs of oil companies، published on link: http://en. kremlin. ru/events/president/news/51418

(3)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Meeting of the Valdai International Discussion Club ، published on link:http://en. kremlin. ru/events/president/news/50548

ولقد أدركت روسيا بأن مصالحها تكمن في التعاون مع جيرانها الآسيويين والاوروبيين، وان ازدياد فعالياتها في العالم كان إلى حد كبير نتيجة تنامي نزعتها البراغماتية واستغلال السياسة الخارجية من اجل أغراض تجارية ربحية[1] فضلا عن انخراط روسيا بشكل مكثف في نشاطات مختلف المؤسسات الأوروبية وفعالياتها الاقتصادية والأمنية والعلمية، كمجموعة الثماني ومجموعة العشرين[2] سيساهم في الانفتاح حول الشراكات الاقتصادية التي تدعم الاقتصاد الروسي، ولم تثني أزمة أسعار النفط روسيا عن إكمال مشاريعها العلمية في مجال الاكتشافات الفضائية التي تتطلب أموال عالية كالتعاون بين وكالتي الفضاء الروسية والأوروبية التي أثمرت عن إطلاق مركبة فضائية لاستكشاف المريخ واختبار الحياة فيه في 15 آذار 2016[3] فضلا عن شروعها في المشاركة في رسم الخارطة الأمنية لأوروبا بما يتوافق مع مصالحها الأمنية، كأحتجاجها ومعارضتها بقوة على الخطط الامريكية الرامية إلى نشر قدرات دفاعية إستراتيجية في بولندا والتشيك، مما دفعها إلى اتخاذ تدابير مضادة مختلفة ابتداءا بالانسحاب من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE) إلى الإعلان عن نشر صواريخ تكتيكية من طراز اسكندر في منطقة كالينينجراد من ثم إلغاء ذلك[4] وصولا إلى الوعود الروسية بـ الرد القوي في حال انضمام أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي بالإمكانات المتاحة مع احتفاظها بالحق في استخدام ترسانتها النووية إذا ما تعرضت

---

(1)ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مصدر سبق ذكره، ص250.

(2)بايفل باييف، الاتحاد الروسي: كفاح من اجل التعددية القطبية وإغفال للعواقب، مصدر سبق ذكره، ص216.

(3)موقع ال CNN بالعربية، روسيا اوروبا تطلقان مركبة فضائية لاختبار الحياة على المريخ، خبر نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 2016/3/15 على الرابط: http://arabic. cnn. com/scitech/ 2016/03/15/russia-europe-space-mars

(4)بايفل باييف، الاتحاد الروسي: كفاح من اجل التعددية القطبية وإغفال للعواقب، مصدر سبق ذكره، ص217. .

هي أو أحد حلفائها لعدوان أو في حال وجود أي تهديد محتمل للدولة" حسب ما تضمنته العقيدة العسكرية الروسية لعام 2015. [1]

وتأمل روسيا الاتحادية جمع اغلب الدول الآسيوية والأوروبية التي تتشارك معها العضوية في المنظمات الإقليمية في إطار إقليمي- دولي واسع يضم جميع أولئك الأعضاء، فهناك محاولات لدمج الاتحاد الاقتصادي الاوراسي مع (طريق الحرير)[*] الصيني، وهذا المشروع قد تضمنته قمة (اوفا) الأخيرة بعد اتفاق الرئيسين الصيني(شي جين بينغ) والروسي (بوتين) على طرح هذا المشروع في القمة، ورحب الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي ومجموعة بريكس وأعضاء الاتحاد الاقتصادي بهذا الاقتراح و قال يوري أوشاكوف مساعد الرئيس الروسي إلى أن هذه المسألة نوقشت على نطاق واسع، وذكر أوشاكوف أنه تم حينها توقيع وثيقة تفتح إمكانية مناقشة آفاق الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والمبادرة الصينية واصدر الرئيسان بيانا مشتركا حول دمج الاتحاد الاقتصادي الأوراسي مع الحزام الاقتصادي طريق الحرير[2] وبما أن بوتين هو الزعيم الروسي الوحيد الذي فكر في طموحات روسيا من خلال إمكانياتها

(1)Official website of the Russian presidency(kremlin)، Russia s national security strategy، on link: http://en. kremlin. ru/acts/news/51129

(*) أن فكرة بناء «طريق الحرير» الجديد الذي يربط الصين بأوروبا وتعزيز التعاون مع آسيا وإفريقيا، طرحت من قبل الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في بداية عام 2013، وتتضمن إنشاء ممر تجاري لتوريد البضائع مباشرة من الشرق إلى الغرب بشروط تفضيلية، وتعول الصين على إنشاء شبكة نقل من المحيط الهادئ إلى بحر البلطيق، وتقليص العوائق التي تقف أمام الاستثمار والتجارة، وتوسيع أنظمة الحسابات بالعملات الوطنية. انظر:

The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation، Foreign Minister Sergey Lavrov’s news conference on the sidelines of the BRICS and SCO summits in Ufa، July 9، op. cit.

(2)The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation، Foreign Minister Sergey Lavrov’s news conference on the sidelines of the BRICS and SCO summits in Ufa، July 9، op. cit.

وقدراتها فكان يرى أن تجارة السلاح لها دور مهم في تحسين الاقتصاد الروسي. ، لذلك تسعى روسيا عبر مبيعات الأسلحة إلى الخارج بصورة رسمية، لجني العملة الصعبة والحفاظ على قدراتها الصناعية والبحثية وبالنتيجة لتأكيد نفوذها وهيبتها. [1]

وفي مؤتمر فالداي الذي عقد في الفترة 19-22 تشرين الأول 2015 و ردا على سؤال (حول دور روسيا في العالم في المستقبل)أجاب بوتين بقوله" الجواب بسيط، إن دور وأهمية أي دولة في العالم يعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية وهذا بدوره يعتمد على مدى الحداثة في الاقتصاد ومدى سعي الدولة في استخدام احدث التقنيات لتبني نظام تكنولوجي حديث يسهم في رسم الإستراتيجية البعيدة المدى مستقبلا وتمكنها من الاحتفاظ بمكانة دولية رائدة"[2]

فروسيا اليوم تسعى إلى التكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد في محاولة منها على ما يبدو لاحتواء الحضور الإقليمي والدولي الجديد وللحيلولة دون محاصرتها من قبل منافسيها الرئيسين عن طريق استقطاب دول جديدة إلى منظوماتها الاقتصادية والأمنية التي ستحفظ لروسيا موقعاً متحكماً على الصعيد الأمني والاقتصادي[3] فهي تعتقد إن مثلث يضم أربعة بلدان نووية قوامها أكثر من 5،2 مليار نسمة، سيكون قادراً على موازنة القوة الامريكية في السنوات القادمة وكسر تفرد الولايات المتحدة الامريكية بالنظام الدولي عبر تفاهم استراتيجي آسيوي يضم الهند والصين وروسيا وباكستان، في إطار منظمة شنغهاي للتعاون التي من المرجح أن تكون قطب دولي

---

(1) ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مصدر سبق ذكره، ص ص252-253.

(2)Official website of the Russian presidency(Kremlin)، Meeting of the Valdai International Discussion Club ، published on link:http://en. kremlin. ru/events/president/news/50548

(3) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز،مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد 10، بغداد، خريف 2002،ص 27.

مستقبلي. [1] لاسيما وان روسيا تحضى بقبول جميع الدول الأعضاء في منظماتها الإقليمية والدولية، فلديها الآن أكثر من 25 دولة عضو يحضى بالأصالة في تلك المنظمات، التي تشمل (شنغهاي) و(بريكس) و(رابطة الدول المستقلة) و (الاتحاد الاقتصادي الاوراسي)، فضلا عن أكثر من 16 دولة عضو مراقب و شريك بالحوار اغلبهم يؤيد ويساند التوجهات الروسية الإقليمية والدولية.

وتأمل روسيا أيضا من خلال اضطلاعها بادوار خارجية في إدارة الأزمات الدولية بأن تكون الطرف الأكثر فاعلية في وضع الحلول لتلك الأزمات، فعلي الصعيد الأزمة السورية ظلت المواقف الروسية مساندة للنظام السوري، وأجبرت الآخرين ومنهم الولايات المتحدة الامريكية على الخضوع لأرائها، فبعد إصرار روسيا على عدم مناقشة مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد في أي محادثات، ها هي اليوم تنجح في فرض إرادتها حسب تصريح نائب وزير الخارجية الروسي (سيرغي ريابكوف) بتاريخ 25 آذار 2016 بقوله " إن موقفنا ثابتا ويجب أن لا تطرح قضية مستقبل الأسد في المفاوضات جنيف، وتوصلنا إلى حوار مع الولايات المتحدة الامريكية وأعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا، إلى أن على السوريين أنفسهم إن يقرروا كيف ومتى سيكون مناسبا لهم في أثناء العملية التفاوضية"[2] وتسعى روسيا إلى أن تحل الأزمة السورية وفقا لطروحاتها وعدم تغييبها عن أي محفل دولي يتعلق بالأزمة السورية.

يبدو أن المستقبل يرسم لروسيا اشراقة أمل تتجدد وتعطي ملامح القطبية الدولية، فنلاحظ إن روسيا الاتحادية هي الوحيدة عدا الولايات المتحدة الامريكية التي

---

(1)احمد دياب، زيارة الرئيس بوتين للهند الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة، 2001، ص193-195.

(2)مجلة صوت العراق الالكترونية، الخارجية الروسية: واشنطن وافقت على عدم مناقشة مستقبل الأسد الآن، خبر نشر على موقع المجلة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 2016/3/26 على الرابط :http:// www. sotaliraq. com/newsitem-mobile. php?id=324160

تتحرك في النظام الدولي من منطلقاتها الذاتية من دون أي تأثير خـارجي عـلى قراراتهـا وأفعالهـا الدولية، ولا يقتصر الأمر على كونها من الدول النوويـة- مـع أهميـة هـذا الجانـب- إذ أن هنـاك دول نووية ككوريا الشمالية والصين والهند وباكستان . . . الخ لا تجرأ أي منها على سـيبل المثـال بإرسال قوات خارج حدودها كما فعلت روسيا في سوريا إلا بموافقـة أمميـة مـن الأمـم المتحـدة، وحتى الدول الأوروبية لا تستطيع أي دولة أوروبية إن تتخذ قرارا بقضية معينة أمنيـة كانـت أو اقتصادية إلا بمباركة أوروبية جماعية. وإنما روسيا استطاعت أن تفرض مكانتها الدولية وأسـلوبها في صياغة سياستها الخارجية من منطلق رؤيتها الذاتية التي ترى في نفسها دولة يجب أن تكـون في قمة الهرم الدولي توازي الولايات المتحدة الامريكية وتنافسها على ذلـك، ولان روسـيا لا تـرضى بان تقبع خلف أسوارها، الأمر يحتم على الجميـع بـالاعتراف بهـا كقـوة دوليـة كـبرى ذات تـأثير عالمي وأحد أقطاب السياسة الدولية المعاصرة.

اليابان: اليقظة الإستراتيجية والتحولات الدولية

د. علي رسول المسعودي[1]

إن مراكز القوة في العالم تتحول من الغرب إلى الشرق، هذه الجملة على قصرها إلا أنها بالغة الأهمية لان هذا التحول سيتبعه تغيرات جيوستراتيجية وجيو سياسية ستكون لها انعكاسات على صناعة القرار الدولي، فقد نمت قوة الدول الآسيوية اقتصاديا وعسكريا بشكل كبير، الأمر الذي غدا يمثل إطارا لانتقال حقيقي وملموس لمقادير القوة من الدول الصناعية في الغرب إلى الدول الصاعدة في آسيا (الصين وكوريا الجنوبية)، مما يعكس أهمية جيوستراتيجية وجيوسياسية تؤثر في مكانة الدولة في بنيان النسق الدولي.

لذلك لابد من القول إن تلك الحقيقة باتت تشكل إدراكا يابانيا متزايدا لعدد من الحقائق في صياغة إستراتيجيتها الدولية، أولها إن اليابان، دولة لها ثقلها الاستراتيجي (حضارة وسكان واقتصاد وتكنولوجيا) ما يجعلها قادرة على تبوء مكانة عظمى في النظام الدولي، وثاني هذه الحقائق إن التحدي الأكبر الذي تواجه اليابان في القرن الحالي هو حفاظها على مكانتها الاقتصادية والتكنولوجية العالمية وان لا تفقدها أو تتراجع عنها في عصر الأسواق المفتوحة والأزمات المتلاحقة التي يشهدها العالم.

تتزامن هذه الحقائق مع وصول نخبة سياسية جديدة لم تشهد ويلات الحرب العالمية الثانية تحلم بان تكون اليابان دولة طبيعية لها الحق في تكوين جيش بالمعنى المتعارف عليه، إذ ترى هذه النخبة ضرورة وجود نفوذ دولي وقوة عسكرية قادرة على حماية مصالحها في أي بقعة من العالم.

وترتيبا لما سبق، فأن اليابان تشهد تحول في الفكر الاستراتيجي الذي يؤطر حركتها الخارجية بشكل يمثل يقظة جديدة تحاول صياغة إستراتيجية عالمية تحدد مكانتها في بنيان النسق الدولي، لاسيما مع المتغيرات الدولية الجديدة كالشك في

---

(1)دبلوماسي في وزارة الخارجية العراقية.

موثوقية تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بشكل يؤمن حماية مصالحها العالمية وعودة التأثير الروسي فضلا عن الصعود الصيني، علما إن هذا التحول ليس وليد اللحظة الراهنة، فقد رصده مبكراً المؤرخ بول كيندي الذي تنبأ بتحول القوة إلى منطقة الباسفيكي، وأشار في كتابه صعود وهبوط القوة العظمى إلى إن مجمل الناتج القومي للدول الآسيوية الباسفيكية بات كبيراً جدا، كما طالبت لجنة شكلها رئيس الوزراء الياباني يوشيري موري في العام 2000م بان تعيد اليابان اكتشاف نفسها من جديد، ليس بالاعتماد على القوة الاقتصادية فقط، بل تكوين قوة سياسية وعسكرية تعزز قدراتها والتي بدأت بالفعل بالظهور والتشكل شيئا فشيئا خلال المدة الأخيرة. تأسيساً لما تقدم تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال مركزي يتمثل بـ: ما هو الإدراك الاستراتيجي الياباني الجديد حول دورها في التوازنات الدولية والإقليمية؟ ولماذا؟

انطلاقا من هذه الإشكالية قسم البحث ال ثلاث محاور رئيسة:

المبحث الأول: مقومات الأداء الاستراتيجي

المبحث الثاني: التحولات الدولية وأثرها في الإستراتيجية اليابانية

المبحث الثالث: التحول في الفكر الاستراتيجي الياباني

المبحث الأول

مقومات الأداء الاستراتيجي

إن صياغة أي رؤية إستراتيجية لآي دولة لتحديد أداءها الاستراتيجي في البيئتين الدولية والإقليمية تعتمد على عدد من المؤشرات أهمها مقومات تلك الدولة المادية والمعنوية، أي ما تتوافر عليه من مؤشرات القوة المادية والمعنوية النابعة من الخصائص الذاتية والموضوعية لتلك الدولة، لكي تكتمل أو تنضج بصورة صحيحة مكانتها العالمية، فالدول تتوزع استنادا إلى معيار القوة لديها إلى ثلاثة أنواع، فهناك توزيعاً متوازناً يقوم على أسس القوة الثلاث الاساسية، القوة العسكرية (العنف)، والقوة الاقتصادية (الثروة)، فضلا عن العلوم التقنية والثقافية (المعرفة)، وأما أن يكون توزيعا غير متوازن، أي أن بعض الدول تستحوذ على واحد أو اثنين من مصادر القوة. لذلك سنتناول في هذا المبحث ما تتوافر عليه اليابان من مقومات تعينها في أداءها الاستراتيجي. .

أولا: القوة العسكرية

شهدت القدرات العسكرية اليابانية تطورا ملحوظاً خلال العشرة أعوام الأخيرة، فباتت تمتلك واحداً من أقوى الجيوش التقليدية في العالم، وهذا يوفر لها إمكانية احتلال مركز مؤثر في السياسة الدولية، فهي تخصص موازنة ضخمة لاستثمارها في هذا الجانب، جعلها تحتل مرتبة متقدمة جدا في قائمة الدول الأكثر انفاقاً على القطاع العسكري، إذ وصلت المرتبة الخامسة عالميا[1]، وكما موضح في الجدول أدناه.

---

(1)مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2013، ترجمة عمر الأيوبي وامين الايوبي، (بيروت: 2013)، ص189.

جدول(1)

جدول يوضح الإنفاق العسكري لليابان للسنوات (2003-2012م)

السنة	الإنفاق العسكري بالمليار دولار	نسبة الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي
2003	460،61	% 1.0
2004	61،201	% 1.0
2005	61،288	% 1.0
2006	60،892	% 1.0
2007	60،574	% 1.0
2008	59،140	% 1.0
2009	59،735	% 1.0
2010	59،003	% 1.0
2011	59،572	% 1.0
2012	59،242	% 1.0

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى: سام بيرلو فريمان وآخرين، بيانات الإنفاق العسكري 2003-2011، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2013، ترجمة عمر الأيوبي وأمين الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص254-ص264.

جدول(2)

الدول العشر الأولى ذات الإنفاق العسكري الأعلى في العالم في عام 2012

المرتبة	البلد	الإنفاق بمليارات الدولارات	الحصة العالمية، 2012
1	الولايات المتحدة	685	%39
2	الصين	166	%5،9
3	روسيا	7،90	%2،5
4	المملكة المتحدة	8،60	%5،3
5	اليابان	3،59(*)	%4،3
6	فرنسا	9،58	%4،3
7	السعودية	7،56	%2،3
8	الهند	1،46	%6،2
9	المانيا	{8،45}	{%6،2}
10	ايطاليا	{0،34}	{%9،1}

●لاتتضمن معاشات العسكريين المتقاعدين

المصدر : سام بيرلو فريمان وآخرون، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2013، ترجمة عمر الأيوبي وأمين الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص189-190.

وبلا شك، فإن الأرقام في الجدولين أعلاه توضح حقيقتين أساسيتين الأولى هي ضخامة القوة العسكرية اليابانية والثانية إن هذه الضخامة وهذا الموقع الذي تحتله كله، وهي لاتنفق أكثر من (1%) من إجمالي ناتجها المحلي، الأمر الذي يقود إلى الاستنتاج

التالي، إن اليابان إذا ما تجاوزت نسبة إنفاقها العسكري أعلاه من مجمل ناتجها القومي ستتحول بسهولة إلى قوة عسكرية كبرى، وهو الأمر الذي دائما ما تحذر منه الصين[1].

الأمر الذي دفعها للتحرك في البر الياباني والذي عد بمثابة تهديدات للأمن القومي الياباني[*]، فضلا عن تهديدات الصواريخ الكورية الشمالية، لذلك قررت اليابان في عام 2013م تشكيل مجلس للأمن القومي على غرار مجلس الأمن القومي الأمريكي، بهدف مراجعة المبادئ التوجيهية لسياسة اليابان الدفاعية[2]، فقد درست بشكل جدي الوظائف المطلوبة للاستجابة ضد التهديدات الباليستية وصواريخ الدفاع الفعالة بما في ذلك قدرات النقل والتنقل وتحسين قدرات المراقبة والإنذار والقدرات الجوية والرادارات المحمولة جواً وطائرات التحكم عن بعد، فضلا عن استخدام منتظم للمشتركات العالمية (الفضاء الخارجي، والفضاء الالكتروني، والمحيطات)[3]، كما ذكرت صحيفة نيكاي اليابانية في الأول من تموز العام 2013م قرار الحكومة بإطلاق تسعة أقمار اصطناعية على مدى الأعوام الخمسة القادمة لمراقبة المحيطات[4].

---

(1) Niklas Swanström and Ryosei Kokubun، Sino-Japanese Relations:The Need for Conflict Prevention and Management، (London: Cambridge Scholars Publishing، 2008)، p. 17.

(*) التجارب النووية الكورية الشمالية فوق اليابان وما تبعها من حادث تسلل سفينتي تجسس من كوريا الشمالية للمياه الإقليمية اليابانية فضلا عن حادثة احتجاز صيادين في المياه الإقليمية اليابانية، وصعود الصين الاقتصادي وتضخم ميزانيتها العسكرية وتوجها نحو الصراعات الإقليمية كمطالبتها بجزر سنكاكو-دياويو التي تخضع للإدارة اليابانية الأمر الذي جعلها تفكر جديا بتطوير قدراتها العسكرية، للمزيد ينظر: د. عيسى إسماعيل لفتة، دوافع إعادة تسليح اليابان، أوراق دولية، العدد 176، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2009)، ص7-8.

(2) د. احمد قنديل، فرص ومخاطر عودة القوة اليابانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 194، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013)، ص111.

(3) White Paper 2013، (Tokyo: Japan Ministry of Defense، 2013)، p. 44.

(4) د. احمد قنديل، مصدر سبق ذكره، ص111.

هذا بالإضافة إلى موافقة الولايات المتحدة بـدء اليابـان بإنشـاء نظـام الـدفاع الصـاروخي الخاص بها[1]، هذا الأمر دفعها إلى رفع مستوى وكالة الدفاع الذاتي إلى مستوى وزارة دفاع، والتي لم تكن موجودة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانيـة، وزيـادة أفـراد القـوات المسـلحة التـي وصـل تعـدادها إلى (240) ألـف مقاتـل عـام 2007 اغلـبهم مـن الضـباط[2]، بنسـبة (287%) لضـمان الاستجابة الفعالة لمختلف الحالات الطارئة، والى جانب ذلك فان الجيش الياباني يتمتـع بقـدرات قتالية فائقة وتدريب على مستويات متعددة وعالية جدا[3]، هذه المؤشرات تدفعنا إلى القول إن اليابان اليوم تمتلك رؤيتها الخاصة الجديدة نحو العالم[4].

فضـلا عـن ذلـك فالتكنولوجيـا تـؤدي دورا مهـما في ميـدان القـوة العسـكرية اليابانية، إذ تركز على تطوير برامج التصنيع والبناء مع التشديد على تحقيـق التفـوق التكنولوجي وعلى بناء قوة ذاتية لائقـة، وهكـذا صـارت اليابـان اليـوم مـن أصـحاب المراكز المتقدمة عالمياً من حيث الميزانية العسكرية ورابع دولة تطلق اقماراً صـناعية إلى الفضاء الخارجي بعد الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وفرنسا، وهـي ثالـث اكـبر

---

(1) السيد صدقي عابدين، التوجهات العسكرية تتغير: السياسـة الدفاعيـة اليابانيـة الجديـدة، مجلـة السياسـة الدولية، العدد 184، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، 2011)، ص146-148.

(2) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص172.

(3) White Paper 2013، po. Cit، p115.

(4) فصانع القرار الياباني اليوم وصـل إلى إدراك مفـاده: إن الولايـات المتحـدة لم تعـد تلـك الدولـة المهيمنـة أو القادرة على تحمل أعباء حماية اليابان في ظل تنامي القـدرات العسـكرية الحديثـة للصـين، فضـلا عـن أن دولا كروسيا الاتحادية والصين بدأت تمارس دورا اكبر في النظـام السـياسي الـدولي الأمـر الـذي يجـب معـه أن تطـور اليابان قدراتها العسكرية وتأخذ مكانتها العالمية الطبيعية التـي تتناسـب مـع وضـعها الاقتصـادي كثالـث اكـبر اقتصاد في العالم، ينظر: د. نغم نذير، إشكالية الخيار النووي الياباني، مجلـة المرصـد الـدولي، العـدد 3، (بغـداد: مركز الدراسات الدولية، 2007)، ص67.

مستخدم للطاقة النووية في العالم مع أنها لا تمتلك السلاح النووي[1]. إذ إن اليابان بذلت جهوداً حثيثة من اجل امتلاك القدرة الاقتصادية والتكنولوجية التي تمكنها من الحصول على السلاح النووي إذا ما رأت ضرورة لذلك وبإمتلاك اليابان لبرنامج طموح للطاقة النووية المدنية وكميات كبيرة من البلوتونيوم وقدرات تقنية لصنع الآلات الدقيقة وغيرها من الصناعات المرتبطة بإنتاج الأسلحة النووية، الأمر الذي يمكن من خلاله التحول إلى قوة نووية بسرعة فائقة، وان المتوقع إن يكون هناك قبولا ليابان نووية في ظل البيئة الإستراتيجية الدولية المتسارعة التغيير[2].

كما تتمتع اليابان بصناعة أسلحة تقليدية عالية التطور والتنوع، ورغم سياستها التي تقيد تصدير الأسلحة، إلا أنها اليوم تحجز موقعا متقدما بين الدول المصدرة للسلاح، فقد وصلت حصتها العالمية (4،2%) من إجمالي مبيعات الأسلحة للشركات المئة الأولى في العالم، وذلك بفضل إرخاء سياسة التصدير التي اتخذتها الحكومة[*]، لتيسير (أ) تطوير معدات عسكرية وإنتاجها بالتعاون مع بعض الدول، (ب) تصدير معدات تساند بناء السلام أو الغايات الإنسانية، الأمر الذي تمخض عن هذا التحول في السياسة اليابانية، تصدير تكنولوجيا الغواصات إلى استراليا، وتسويق طائرات دورية بحرية وزوارق دورية ومعدات حربية ذات تكنولوجية عالية إلى الهند، فضلا عن

---

(1) Emma chanlett-Avery and Mary beth Nikin، japan' s nuclear future: policy debate prospects، and U S interests، (Washington، DC: Congressional Research Service، 2009)، p. p. 3-6. Link;: www. crs. gov

(2) بول براكن، العصر النووي الثاني: الاستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة، ترجمة: بسام شيحا وسعيد الحسنية، ط1، (بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون ش م ل، 2013)، ص328. كذلك ينظر: زبيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة ألعالمية ترجمه: فاضل جتكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)، ص182.

● يعد هذا الإجراء هو التغيير الكبير الأول من نوعه، منذ نصف قرن، الأمر الذي آثار حفيظة الصين وعدداً من الدول الآسيوية الأخرى، ينظر وكالة رويترز الإخبارية، الصين: مهتمون بـ"تغير" سياسة تصدير الأسلحة اليابانية، بتاريخ 1\4\2014.

مشاركة منتجي أسلحة يابانيين لأول مرة في اكبر معرض دفاع دولي في الهند[1]. وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (3)

الشركات اليابانية حسب ترتيبها بين الشركات المئة الأكبر في إنتاج السلاح عالمياً عام 2011

المرتبة	الشركة	إجمالي مبيعات السلاح بملايين الدولارات
23	متسوبيشي هيفي اندستريز	3620
38	كوازاكي هيفي اندستريز	2630
57	متسوبيشي الكترك	1440
58	نك (NEC)	1440
98	فوجستو	660

المصدر: سوزان ت جاكسون، شركات إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية المئة حسب تصنيف سيبري لعانم 2011، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2013، ترجمة عمر الأيوبي وأمين الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص318.

فضلاً عن ذلك تسهم (1500) مؤسسة صناعية يابانية متخصصة في الإنتاج الحربي في تعزيز انبعاث العسكرية اليابانية، إذ بدأت اليابان ببرامج أكثر طموحاً فصنعت صاروخها الخاص (ارض - بحر) من نوع ميتسوبيشي (XSSM-1) وصواريخها من طرازي (N-2، N-1)، وطورت صاروخها الفضائي (H-1) ثم أطلقت صاروخها الفضائي (H-2) بحمولة (2.5) طن إلى مدار الأرض على ارتفاع 35000 كم في عام 1992، وبعدها أطلقت قمرها الصناعي (ETS-5) في عام 1987 والقمر (ETS-6) في عام 1990 وفي هذا العام باشرت بمشروع الأمل (Glow) لإطلاق

(1)مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2013، ترجمة عمر الأيوبي وأمين الأيوبي، (بيروت: 2013)، ص349.

مكوك فضائي ياباني مأهول بوزن (20) طن، لقد فوجئت أوساط كثيرة عندما بلغ حجم مبيعات قطاع الفضاء الياباني في عام 1987 ما يزيد عن (4،201) مليار ين فإن تلك المبيعات تصاعدت في السنوات اللاحقة لهذا العام لتجعل من اليابان دولة فضائية من الطراز الأول، إذ أن من ابرز منتجات صناعة الطيران اليابانية الطائرة الخفية لشركة ميتسوبيشي فضلا عن الصناعة المتكاملة للطائرات العمودية والمقاتلة (ولاسيما تلك المقاتلات الأسرع من الصوت) والمدنية والطائرات المضادة للغواصات (F15) وطائرات التجسس الالكتروني (RF-1E) والطائرات ذات التحكم عن بعد[1].

وتعمل اليابان على تطوير قدرات صاروخية باليستية مؤثرة تضاهي الصواريخ الأميركية، إذ يعد الصاروخ الياباني (M-5) تحسيناً متطوراً على احدث صاروخ أميركي عابر للقارات، فضلا عن أن احدث أنموذج مصمم للأبحاث الفضائية هو الصاروخ (H-2A) الذي يبلغ مداه الفعال (5000) كم مما يعطي لليابان القدرة على إطلاق رأس حربي تقليدي يزن طنين وإصابة أهداف افتراضية في الصين، وكذلك تعمل اليابان على إنشاء نظام دفاعي يعمل بالصواريخ الموجهة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية وبالاعتماد على أكثر مدمرات الدفاع الجوي تقدماً التي يطلق عليها (Aegis)[2].

وقد عزز كل ملامح التفوق العسكري الياباني أعلاه، ولاسيما التكنولوجية منها وليست الكمية، إقرار البرلمان الياباني في هذا العام مشروع إعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور بشكل يسمح لها تطوير قدراتها العسكرية للقيام بمهام عسكرية خارج أراضيها وهو تحول مهم جدا في السياسة الأمنية والعسكرية اليابانية إذ يمثل الشروع في صياغة رؤية جديدة لدور ومكانة اليابان في النظام الدولي، تجلت في افتتاح

---

(1) White Paper 2013، po. Cit، p115.

(2) زبغينيو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص130.

أول منشأة عسكرية خارج اليابان في جيبوتي، وهو ما عد من قبل العديد من المراقبين مؤشرا خطيرا على الدور الياباني الدولي الجديد[1]. ورغم ذلك لازالت هناك مخاوف شعبية من التوسع في الجانب العسكري لليابان خوفاً من الوصول إلى المصير نفسه أبان الحرب العالمية الثانية وخسارة المكتسبات الاقتصادية للعزلة الدولية[2]. كل المؤشرات أنفة الذكر تشير بوضوح إلى اعتماد توجه جديد في السياسة الأمنية والدفاعية اليابانية تؤكد على بناء قوتها العسكرية لضمان دعم قوتها الإستراتيجية الشاملة في مواجهة التهديدات الإقليمية والعالمية.

ثانيا: القوة الاقتصادية

تعد اليابان اليوم واحدة من القوى الاقتصادية العالمية، استناداً إلى العديد من مؤشرات القوة الاقتصادية، إذ يعد الاقتصاد الياباني ثاني اكبر سوق في العالم لأسعار الصرف بعد الولايات المتحدة الامريكية، ويحتل الاقتصاد الياباني المرتبة الثالثة من حيث الصناعات الثقيلة والاقتصاد الحر[3]، إذ بلغ حجم الناتج القومي الإجمالي[*]، (959،5) تريليون دولار في عام 2012م، مقابل 15 تريليون دولارا للولايات المتحدة، و8 تريليون دولار الصين لنفس العام[4]، إلا أن ما يميز الاقتصاد الياباني عن

(1) Doug Bandow، Japan Can Defend Itself، Magazine Of National Interest، Issue 86، may، 2010، link: http://nationalinterest. org/commentary/japan-can-defend-itself-3594

(2) د. نغم نذير، إشكالية الخيار النووي، مصدر سبق ذكره، ص68.

(3) Matthew P. Goodman، Japan as Numer 3، Global Economics Update، Issue 2، (Washington: Center for Strategic & International Studies، 2012)، p. 1، link: www. csis. org.

كذلك ينظر: فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص190.

- تختلف التقديرات الخاصة بقيمة الناتج القومي الإجمالي الياباني، إذ يذهب كتاب حقائق العالم لوكالة المخابرات الامريكية إلى تقديره بحوالي 4،704 تريليون دولار، ويذهب الكتاب الأزرق لوزارة الخارجية اليابانية إلى تقديره بحوالي 5،879 تريليون دولار. راجع:

–The World Factbook: Japan، CIA، op. cit.

–Diplomatic Bluebook 2013، (Tokyo: Japan Ministry of Foreign Affairs، 2013)، p. 33

(4) World Bank، The World Bank: World Development Indicators Database، link: http://siteresources. worldbank. org/DATASTATISTICS/Resources/GDP.

غيره لاسيما الولايات المتحدة والصين وحتى الهند بأنه يعيش حالة من الازدهار الاقتصادي النسبي، فبينما استطاع الاقتصاد الياباني تحقيق مسارا مقبولا إلى حد ما في تحقيق نمو اقتصادي، نجد أن بقية الدول وبسبب الأزمات الاقتصادية العالمية واجهت صعوبات كثيرة، فقد تزايد النمو الاقتصادي الياباني من (-6،0%) في عام 2011م، إلى أن أصبح (2%) في عام 2012م ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة في السنوات القادمة، في حين أن بقية القوى الاقتصادية عانت من انحدار نموها الاقتصادي، فبعد أن كان النمو الاقتصادي الصيني في عام 2010م يساوي (4،10%)، وصل في عام 2011م الى (3،9%)، ثم انحدر نحو (8،7%) في عام 2012م، ومن المتوقع أن يزداد الانحدار في السنوات الثلاث القادمة، وهذا الأمر ينطبق على الهند التي كان نموها الاقتصادي في عام 2010م يساوي (5،10%) انخفض نحو (3،6%) في عام 2011م، واستمر هذا الانخفاض في عام 2012م حتى وصل إلى (2،3%)، وهذا يعني أنها تعيش حالة من تباطؤ الاقتصاد[1]. فضلا عن أن الناتج القومي الإجمالي الياباني يأتي بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث مساهمته في الناتج القومي الإجمالي العالمي لعام 2010م، إذ وصل إلى (8. 74%)[2]، وكما مبين أدناه:

(1) يوركو كويكي، آبينوميكس من أجل آسيا، ترجمه مايسة كامل، (براغ: حقوق النشر منظمة بروجيكيت سينديكيت، 2013)، على الرابط التالي: www. project-syndicate. org

(2) زبغينيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية " أمريكا وأزمة السلطة ألعالمية ترجمه: فاضل جنكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)، ص70. كذلك ينظر: وو دي لي سوي فو مين تشنغ، الاقتصاد الصيني، ط1، (بغداد: دار الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص126.

جدول (3)

النسب المئوية لحصص الناتج الاجمالي العالمي

البلد	1970	1980	1990	2000	2010
الولايات المتحدة	26،27	18،26	76،26	31،28	30،26
اليابان	84،9	68،10	88،11	25،10	74،8
أوروبا(*)	92،35	77،33	70،31	92،31	30،28
الصين	78،0	00،1	80،1	72،3	43،7
الهند	087	82،0	07،1	40،1	26،2
روسيا*	27،4	09،4	84،3	50،1	86،1

- **تشمل نسب عامي 2000 و2010، 27 دولة، أما الأرقام الأخرى فتعكس نسب 15 دولة.**
- **يتم حساب روسيا على أنها الاتحاد السوفيتي للأعوام، 1970، 1980، 1990.**

المصدر: نقلا عن: زبغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية. . . ، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)،ص70.

وعلى الرغم من ما مرت به اليابان من أزمات اقتصادية كبيرة، كتأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية، وكارثة فوكوشيما النووية، اللتان تركتا إثرهما في الاقتصاد الياباني إذ تراجع بشكل كبير النمو الاقتصادي الياباني من (7،4%) في عام 2010 إلى (-6،0%) في عام 2011، إلا انه سرعان ما استعاد عافيته في عام 2012م، فقد وصل إلى (2%)[1]. ونتيجة لذلك، فأن الدخل الفردي الياباني يعد الأعلى بين القوى الاقتصادية ألعالمية ولا تفوقها في ذلك سوى الولايات المتحدة، إذ يصل دخل الفرد الياباني السنوي إلى (47) ألف دولار مقابل (49) ألف دولار للولايات ألمتحدة، و (41)

(1) مجدي صبحي، اتجاهات الاقتصاد العالمي في عام 2013 وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصادات ألعربية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص3.

ألف دولار لألمانيا، و (6) آلاف دولار للصين، و (1500) دولار للهند لعام 2012م، و نتيجة لطبيعة العادات والتقاليد جعلت اليابان تعد من الدول الأعلى عالميًا من حيث الادخار الفردي نسبة للدخل ألشخصي[*]، إذ بلغ الادخار عام 2011 (22) ألف دولار مقابل (12) ألف دولار في الولايات المتحدة الأميركية[1]، وعليه يمكن القول، إن ما تنبأ به عدد من الباحثين والمفكرين، من إمكانية تمكن الصين والهند من تجاوز اليابان وحتى الولايات ألمتحدة من حيث الحجم الإجمالي للاقتصاد كان مخيباً للآمال إذ لن يمكنهما بأي حال من الأحوال من الاقتراب من مستويات اليابان على صعيد حصة الفرد، أو حتى مواكبة خلطتها الاقتصادية القوية بين الحجم الكلي للناتج القومي الإجمالي وحصة الفرد الكبيرة فيه[2]. هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد الياباني يقف خلفه نظام تعليمي يعد الأفضل في العالم[3]. وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي، إلى تباطؤ كبير في العالم خلال العامين (2011-2012م) نتيجة لتباطؤ الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الاختلالات العالمية في النمو الاقتصادي العالمي، هذا بشكل عام اثر على غالبية دول العالم[4]، لذلك فقد تراجعت نسبة مشاركة اليابان في

● اذ تأتي اليابان بالمرتبة الرابعة عالمية وهي بذلك تتفوق على كل القوى الاقتصادية الكبرى، إذ أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة 11 عالميا، وألمانيا 9، و فرنسا 10، ضمن أفضل خمسة وعشرين دولة من حيث الادخار والتي لا تتضمن الصين أو الهند .

(1)The World Bank: link:http://data. albankaldawli. org/indicator/NY. GNS. ICTR. ZS/ countries

(2) لورنس، سي سميث، العالم في 2050 أربع قوى توجه الحضارة في الشمال، ترجمة: حسان البستاني، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص64-65.

(3) اليابان ملامح امة، ترجمة، سمير محمود الشيشكلي، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011)، ص279-296.

(4) International Monetary Fund، World Economic Outlook "Transitions and Tensions"، (Washington: Joint Bank-Fund Library، 2013) p. 4.

التجارة العالمية من (7%) عام 2006[1]، إلى (2%) عام 2012، ورغم ذلك تبقى اليابان واحدة من القوى التجارية العالمية[2].

من جانب آخر تعد اليابان الدولة الأولى عالميا من حيث صافي فائض الحساب الجاري، إذ وصلت نسبتها من المجموع العالمي (12،6%)[3]، وتملك اكبر تسع شركات ضمن قائمة اكبر ستين شركة في العالم[4]، كما تملك (29) بنكاً ضمن اكبر(100) بنك في العالم، في حين تملك ألمانيا (12) بنكاً، وفرنسا (10) بنوك، ولكل من الولايات المتحدة وايطاليا (9) بنوك، وبما تمتلكه من موجودات وأصول هائلة ستكون مؤهلة للهيمنة على أسواق المال العالمية، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن شركات التأمين العالمية إذ تملك أربع من أصل اكبر خمس شركات في العالم[5]، وان عوائد المساهمة اليابانية في الأسواق العالمية ساعدت على أن تكون اليابان قادرة على زيادة حجم الاحتياطي للعملات الصعبة، الذي بلغ عام 1998م (405. 8) مليار دولار[6]، وسهلت هذه الفوائض التجارية عملية توظيفها لأغراض الاستثمار الخارجي والقروض، إذ بلغ حجم الاستثمار الخارجي الياباني (107) مليار دولار، أي نسبة (9%) من حجم الاستثمار العالمي لعام 2011م، وبذلك فقد خالفت اليابان كل

---

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، أسرار تقدم اليابان، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007) ص311.

(2) International Monetary Fund، op. cit. p. 4.

(3) د. احمد ابريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، ط1، (بغداد: بيت الحكمة، 2011)، ص48.

(4) غسان العزي، سياسة القوة " مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000)، ص136-137

(5) بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1993)، ص200.

(6) علي رسول حسين، مقومات صنع السياسة العامة في اليابان "السياسة الخارجية انموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2009)، ص48.

القوى الاقتصادية الكبرى في أوروبا وأمريكا الشمالية، وحافظت على موقعها كثاني اكبر بلد مستثمر في العالم بعد الولايات المتحدة وكما موضح في الجدول أدناه[1].

جدول (4)

حجم الاستثمار الأجنبي لأعلى خمسة دول في العالم (مليون دولار)

الدولة	2010	2011	2012	2013
الولايات المتحدة	277779	386724	366940	338302
اليابان	56263	107599	122549	135749
ألمانيا الاتحادية	126310	80971	79607	57550
كندا	34723	52148	55446	42636
ايطاليا	32655	53629	7980	31663

Sorce: WORLD INVESTMENT REPORT: Towards a New Generation of Investment Policies 2014، (Newyork: United Nations Conference On Trade and Development، 2014)، p. 205.

إن الاقتصاد الياباني رغم ضخامة حجمه وقوته، لكنه لم يمنع من تصاعد الأزمات الاقتصادية فمنذ بداية تسعينات القرن الماضي، بدأت أزمة اقتصادية يابانية تبرز بصورة ملحوظة، وتفشت في نهاية النصف الثاني من عقد التسعينيات[2]، وتميزت بأنها أزمة أداء اقتصادي تمثلت في[3]:

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013 عرض عام، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2013)، ص5-6

(2) Takafusa nakamura، the postwar Japanese economy، second edition، (Tokyo: university of tokyo press، 1995). 271 - 275

(3) ايفيلين دوريل – فير، الاقتصاد الياباني، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص67-82.

1- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- ارتفاع العجز في الميزانية الحكومية.

3- ارتفاع الدين العام كونه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي إذ وصل إلى 900 تريليون ين.

4- ارتفاع معدلات البطالة إلى (5. 5%) في عام 2001م، وذلك بسبب ظاهرة إفلاس الشركات اليابانية إذ وصلت إلى (1258) شركة عام 2001.

5- عدم استقرار سعر صرف الين مقابل الدولار الأميركي.

6- انخفاض معدل الإنتاج الصناعي.

7- حالة الانكماش والركود.

أضف إلى كل ذلك فأن اليابان تعاني من تزايد معدل الشيخوخة وبشكل كبير[1]، إذ يتوقع أن تفقد اليابان في الأربعين سنة القادمة 20% من سكانها تقريبا، الأمر الذي سينعكس على معدلات نموها بشكل كبير[2]. وفي ظل هذه الظروف المتردية للاقتصاد الياباني، وعجز الحكومات اليابانية المتتالية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي عن تحقيق الإصلاح المطلوب، لاسيما بعد استلام الحزب الديمقراطي الياباني السلطة منذ تأسيسه وفشله في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، تم انتخاب شخصية إصلاحية معروفة بتوجهاتها القومية عام 2012م تمثلت بـ (شينزو ابي)[3]، الذي وجد نفسه أمام مجموعة من الحلول:

1. إيقاف الانكماش من خلال إجراء تسهيلات نقدية جريئة عبر إستراتيجية التيسير المالي والنقدي الكمي بخفض سعر الفائدة إلى الصفر.

---

(1)كاترين ايلبورغ وآخرون، المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، (نيويورك: صندوق النقد الدولي،2013)،ص5.

(2) لورنس سي. سميث، مصدر سبق ذكره، ص70.

(3) جوزيف سي ناي، اليابان والتحول القومي، ترجمة: مايسة كامل، (براغ: حقوق النشر منظمة بروجيكيت سينديكيت، 2012)، على الرابط التالي: www. project-syndicate. org.

2. إستراتيجية نمو لتنشيط الاستثمارات الخاصة، عبر تخفيض سعر صرف الين.

3. تطبيـق مـرن للمحفـزات الماليـة، مـن خـلال زيـادة الإنفـاق الحكـومي، لإنعـاش الاقتصـاد الياباني[1].

4. إصلاحات بنيوية في هيكل الاقتصاد الياباني، كإلغاء القيود التنظيمية وزيـادة مشـاركة المـرأة في العمل وتشجيع الهجرة وغيرها، وهذا يتطلب إقناع جماعات المصالح التكيف مـع البيئـة الاقتصادية الجديدة[2].

5. إبرام اتفاقيات تجارة حـرة ثنائيـة، وصـل عـددها إلى اثنتـي عشر اتفاقيـة مـع ابـرز الـدول الآسيوية، فضلا عن اتفاقيـة التجـارة الحـرة مـع الآسـيان، وهـي اليـوم في طـور إبـرام ثـلاث اتفاقيات أخرى[3].

6. القضاء على الفساد في التنظيم الحكومي.

7. تخفيف الضرائب على الاستثمارات الأجنبية[4].

8. تشجيع زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة حتى تصبح (30 %) من المناصب القيادية والإدارية بحلول عام 2020م من النساء [5]، الأمر الذي يتوقع له صندوق النقد الدولي أن يسـهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (15%)[6].

---

(1) ينظر: مارتن فيلدستين، استراتيجية نمو لا تناسب اليابان، ترجمة: إبراهيم محمد علي، (براغ: حقـوق الـنشر منظمة بروجيكيت سينديكيت، 2013)، على الرابط التالي: www. project-syndicate. org

(2) جوزيف سي ناي، اليابان والتحول ألقومي، مصدر سبق ذكره.

(3) Julia F. Lowell (other)، The United States ،Japan، and Free Trade Moving in the Same Direction?، (RAND: Center for Asia Pacific Policy، 2012)، p. 21.

(4) ايفيلين دوريل – فير، مصدر سبق ذكره، ص112.

(5) يوروكو كويكي، مهنة الانسه واتانابي، (بـراغ: حقـوق الـنشر منظمـة بروجيكيـت سـينديكيت، 2013)، عـلى الرابط التالي: www. project-syndicate. org

(6) كاترين ايلبورغ واخرون، مصدر سبق ذكره، ص5.

نتيجة لهذه الحلول القاسية لا يزال الاقتصاد الياباني يحتفظ بمكانته بوصفه ثالث اكبر اقتصاد في العالم. كما لا تزال اليابان اكبر مقرض، ولها أعلى معدلات الادخار في العالم. كما أن هناك عملية إعادة هيكلية واسعة يشهدها الاقتصاد الياباني مع بروز قطاع اقتصادي جديد هو الاقتصاد الالكتروني، الذي يعتمد على الثورة المعلوماتية، فضلا عن رغبة الحكومة الجديدة في الاستثمار بمجال البحوث الطبية وقطاع التكنولوجيا، من خلال تبني إبداعات كانت منبوذة لمدة طويلة مثل الخلايا الجذعية الاصطناعية[1]. كما تؤكد أيضاً على تطوير الإبداعات في مجال الطاقة المتجددة وتوفير الطاقة، وهو الأمر الذي تحول إلى هدف سياسي عاجل في أعقاب الحادث الذي وقع في محطة دايتشي للطاقة النووية في فوكوشيما قبل أربعة أعوام وهو الأمر الذي ينعكس عل قوة الاقتصاد الياباني[2].

زد عل ذلك تتمتع اليابان بجامعات مثيرة للإعجاب، ومستويات تعليمية عالية، وشركات عالمية جيدة الإدارة، وأخلاقيات عمل قوية. أنه مجتمع نجح في تجديد نفسه مرتين في أقل من 200 عام ــ في القرن التاسع عشر أثناء مدة تجديد ميجي، ثم بعد الهزيمة في عام 1945م. والواقع أن بعض المحللين تمنوا لو تكون كوارث العام الماضي (الزلزال والتسونامي والكارثة النووية) سبباً في إشعال شرارة محاولة ثالثة للتجديد الوطني[3].

وما تقدم لا يغني عن القول أن الاقتصاد الياباني يعاني من معضلتين أساسيتين، أولهما إن اليابان تعاني من نقص كبير في الموارد الأولية ومصادر الطاقة، الأمر الذي

---

(1) يوركو كويكي، اليابان تتحرك، ترجمة: مايسة كامل، (براغ: حقوق النشر منظمة بروجيكيت سينديكيت، 2013)، على الرابط التالي: www. project-syndicate. org

(2) U. S. -Japan Nuclear Working Group، Statement on Shared Strategic Priorities in the Aftermath of the Fukushima Nuclear Accident، (Washington: The Maureen and Mike Mansfield Foundation، 2012)، p. p 6-7.

(3) جوزيف ناي، اليابان والتحول القومي، ترجمة: مايسة كامل، (براغ: حقوق النشر منظمة بروجيكيت سينديكيت، 2012)، على الرابط التالي:www. project-syndicate. org .

جعل اقتصادها مرهوناً بالاعتماد على المصادر الخارجية للحصول على هذه الموارد، مما أدى بدوره إلى أن يكون احد أولويات سياستها الخارجية. ثانيهما إن الاقتصاد الياباني هو اقتصاد صناعي، أي الحاجة إلى أسواق عالمية لتصريف منتجاته لتفادي الركود الاقتصادي. فضلا عن أن اغلب الاستثمارات اليابانية هي في الخارج مرتبطة باستقرار المناطق الموجودة فيها، لذلك فان معضلات الاقتصاد الياباني ترتبط بشكل أساسي بالبيئة الخارجية سواء الإقليمية أو العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتباط الاقتصاد الياباني واستقراره بمدى استقرار البيئة الدولية، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الأمني، فضلا عن إن قناعة صانع القرار الياباني اليوم في أن حل مشكلاته الاقتصادية تتمثل بإيجاد مجالات حيوية جديدة في مناطق كانت تعد إلى عهد قريب هامشية بالنسبة للسياسة الخارجية اليابانية مثل أفريقيا والشرق الأوسط، الأمر الذي يفرض على اليابان إتباع سياسة خارجية فعالة، ونشاطا عالمياً والولوج إلى المناطق الحيوية عالمياً والغنية بالموارد وبالأسواق ذات الطلب المرتفع، وتركز اليابان بالأساس على علاقاتها مع الدول العربية والأفريقية بصورة خاصة، لذلك فهي بحاجة إلى تفعيل سياساتها الخارجية، وتوسيع دورها العالمي ليشمل جوانبه السياسية والعسكرية وتعهدات آمنها القومي، الذي لايشتمل على حماية إقليمها وإنما حماية مصالحها الاقتصادية.

ثالثا: القوة التكنولوجية

تقف اليابان اليوم في مقدمة الدول في الميدان التكنولوجي، إذ تشهد اليابان تعاظماً وتطوراً كبيراً في قدراتها التكنولوجية، فهي تتصدر قائمة الدول التي دخلت في عصر ثورة المعلومات، أو ما يسمى بالموجة الثالثة، وأصبحت بذلك رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، في شتى الميادين المدنية والعسكرية والاتصالات وحتى ميدان

الفضاء. وهذا يعني، امتلاكها لأحد أهم عناصر القوة في العصر الحديث[1]، وبما أن اليابـان دولـة متألقة في إنتـاج التكنولوجيـا المتقدمـة، لـذا سـيكون بمقـدورها أن تـؤدي دوراً فـاعلاً في النظـام الدولي، علماً بان اليابان اليوم إحدى الدول القائدة للمجال التكنولوجي نظرا" لامتلاكهـا الأدوات والتقنيات العالمية في جمع وتوزيع المعلومات على الأخص في مجال التكنولوجيا والاقتصاد[2]، كما أن لها قدرة فائقة في تحويل إمكانياتها وإنتاجها المدني إلى القطاع العسكري بشكل دفع الولايات المتحدة طلب التكنولوجيا من اليابان في حين أنها كانت مصدراً لتكنولوجيا اليابان، إذ أن الميـدان العام الذي سيمكن اليابان من الحفاظ على مركـز الصـدارة في العـالم ويـدفعها لان تحتـل مركـزاً تنافسياً مهماً هو إنتاجها للتكنولوجيا المتقدمة والدقيقة خصوصاً في ميدان الكمبيوترات[3].

لقد أدركت اليابان مبكراً إن عناصر القوة أخـذه بالازديـاد والتطـور، لـذا دأبـت عـلى أن تواكب تطورات العصر، فالتكنولوجية الحديثة تعد مـن أهـم ميـادين القـوة المـؤثرة، خاصـة في عصر المعلوماتية في القرن الحادي والعشرين، سواء على الصعيد الاقتصادي أو حتى على الصعيد العسكري، وفرصة غير مسبوقة لمزيد من الترابط العالمي.

---

(1) National Institute of Science and Technology Policy، "Japan's Science and Technology Basic Policy Report Council (NISTEP Report، desember 2010)، p. 11. link: http://www. rachi. go. jp/en/index. html

(2) هادي مشعان ربيع، التحديث في اليابان وأثره في تطور الفكر السياسي، ط1، (بيروت: العارف للمطبوعـات، 2009)، ص72-73.

(3) National Institute of Science and Technology Policy، "Japan's Science and Technology Basic Policy Report Council (NISTEP Report، december 2010). link: http://www. rachi. go. jp/en/index. html، p. 23.

كذلك ينظر: سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسـة في مسـتقبل العلاقـات الدوليـة مـا بعـد الحـرب الباردة، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 183-184.

ومن خلال دراسة مخصصات البحث العلمي في الموازنـات اليابانيـة، يمكـن معرفـة مـدى اهتمام اليابان بتعزيز مكانتها التكنولوجية، فقـد تجـاوز الإنفـاق اليابـاني عـلى البحـث العلمـي، وتطوير ميزانيات البحـوث غالبيـة الـدول المتقدمـة ولا يفوقهـا بـذلك سـوى الولايـات المتحـدة الامريكية، فقد وصل عدد مراكز البحوث والتطوير إلى (18) ألف مؤسسة علمية بحثيـة، يعمـل فيها أكثر من (170) ألف عامل مابين مهندس وفني وإداري وأعمال أخرى[1]، وخصصـت اليابـان عام 2010 (2. 7%) من الناتج المحلي الإجمالي لهذا المجال[2]، وهي بذلك تتسـاوى مـع الولايـات المتحدة في مستوى اهتمامها بهذا القطاع إذ تخصص ذات النسبة (2.7%) في حين تخصص ألمانيـا و(2. 2%)[3]، كما احتلت اليابان المرتبة الأولى في العالم في إنتاج الحديد والصلب، إذ تنـتج (110) مليون طن سنوياً، والدولة الأولى في إنتاج السفن التجارية الضخمة والعملاقة، وتملـك اكـبر عـدد من السفن التجارية يبلـغ عـددها (9830) سـفينة، مقابـل (6375) للولايـات المتحـدة، واليابـان الدولة الأولى في العالم في إنتاج السـاعات والكمبيـوترات حيـث وصـل إنتاجهـا إلى (285) مليـون ساعة، و(23) مليون جهاز كومبيوتر، و(71) مليون حاسبة سنوياً، والأولى في إنتاج معظم الأجهزة الاستهلاكية الأخرى، أما في مجال الالكترونيات والمعلوماتية والبرمجة فقـد اسـتطاعت اليابـان أن تحقق السبق التكنولوجي في هذه المجالات، إذ تنتج وتوظف اكبر عدد من الروبوتات الصـناعية فقد بلغ عدد العاملة منها (220) ألف روبوت صناعي أي حـوالي (70%) مـن إجـمالي الروبـوت

(1) هادي مشعان ربيع، التحديث في اليابان. . . ، مصدر سبق ذكره، ص70. كذلك ينظر:

Shoji Murata & Sam Stern، Technology Education in Japan، Journal of Technology Education، Vol. 5 No. 1، 2007، p. 29.

(2) وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا اليابانية، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط التالي: www. MEXT. jp. Budget. jp . كذلك ينظر:

Diplomatic Bluebook 2013، Op، Cit، P. 265.

(3) زبيغينو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية أمريكا والسلطة والعالمية، مصدر سبق ذكره، ص 70-73.

الصناعي في العالم[1]، كما أنها تنتج حوالي (27%) من الإنتاج العالمي للأجهزة الالكترونية ذات التكنولوجيا العالية ولا يفوقها في ذلك سوى الولايات المتحدة[2]، وتؤمن نصف الإنتاج العالمي من المعالجات الميكروية مقابل (38%) للولايات المتحدة الامريكية[3].

كما أنها تملك أفضل بنية تحتية[*] في العالم من حيث السكك الحديدية المتقدمة والسريعة، إذ تملك قطارات صاروخية آمنة[**]، فضلا عن احدث السفن والطائرات، في مقابل بنية تحتية متهالكة للولايات المتحدة الامريكية[4]، وبدأت اليابان بتوجيه صناعاتها نحو صناعة البايوتكنولوجيا، فضلا عن إنتاج العديد من المعدات والأجزاء التي تحتاج إليها المصانع في الخارج، تصنع فقط في اليابان، ما جعل الكثير من

(1) علي رسول حسين، مقومات صنع السياسة العامة في اليابان "السياسة الخارجية انموذجاً"، مصدر سبق ذكره، ص34.

(2) سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية، وأثرها في النظام الدولي، دراسات دولية، العدد42، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2009) ص165.

(3)د. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، الطبعة الأولى، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2012)، ص212.

● تعد البنية التحتية عنصراً جوهريا للكفاءة والنمو الاقتصاديين، إضافة لتشكيلها رمزا دالاً على دينامية الأمة الإجمالية، فقد ظل الحكم على نجاح النظام للأمم الرائدة معطوفاً، في جزء منه، على حال بنيتها التحتية الوطنية وبراعتها.

● لقد دأب المسئولون في جميع الشركات والمؤسسات الحكومية على تطوير مستواها التكنولوجي لتحقيق نسبة أمان أعلى وأشد، فقد وصلت التكنولوجيا اليابانية إلى درجة من الأداء الآمن، تعد فريدة بالنسبة للمقاييس العالمية، ولعل أبرز دليل على ذلك هو أن أسرع قطارات في اليابان وهي قطارت الشينكانسن لم يحدث منذ افتتاحها في عام 1964 أن قتل أي راكب بداخلها نتيجة لحادث، ففي كارثة زلزال عام 2011 توقفت بسرعة عندما بدأت الهزات الأرضية وبذلك منعت حدوث أية وفيات.

(4) زبيغينو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية أمريكا والسلطة والعالمية، مصدر سبق ذكره، ص64.

الدول تشكو عجزاً تجاريا مع اليابان، الأمر الذي دعا العديد من الباحثين تشبيه ذلك بالدول المحتكرة للنفط في الشرق الأوسط[1].

وعلى المستوى العسكري فرغم ما عليها من قيود دستورية، وقيود يفرضها عليها تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، فإنها تنتج المقاتلة من طراز (F15) بترخيص من الولايات المتحدة الأميركية كما أنها ماضية في سبيل تطوير المقاتلة اليابانية متعددة المهام طرازFS-X، فضلا عن إنتاجها الرقائق الالكترونية، التي تعتمد عليها الصناعات العسكرية بشكل أساسي، خاصة الصناعات العسكرية الامريكية، والتي يرى فيها شنتاروا ايشيهارا[*] سلاحا يابانيا يمكن الاستفادة منه لقلب العلاقات الدولية بشكل كبير جدا[2]. وعلى المستوى النووي[**]، فان عملية تطوير الطاقة النووية تجري بموجب برنامج طويل الأمد للأبحاث توضع خطط كل خمس سنوات، والمجالات التي تغطيها هذه الخطط تتضمن، تطوير المفاعلات ذات الانشطار السريع، وإعادة معالجة الوقود المستهلك، والتخلص من النفايات ذات الإشعاع العالي[3]، لذلك تعد اليابان الدولة الأولى التي استطاعت استثمار الطاقة النووية بشكل سلمي، إذ تملك 44 مفاعلا نوويا، فهي من اكبر الدول المنتجة للطاقة النووية في العالم، فضلا

---

(1) د. ناصيف يوسف، ديناميـة التجربـة اليابانيـة في التنميـة المركبـة دراسـة مقارنـة بـالجزائر وماليزيـا، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص182.

شنتاروا ايشهارا: احد المفكرين الاستراتيجيين والسياسيين اليابانيين الذين يتميزون بفكرهم القومي المتعصب والذين يدعوون إلى دور اكبر لليابان يتناسب مع مكانتهم التكنولوجية والاقتصادية، وهو حاليا يشغل منصب محافظ طوكيو الذي هدد بضم جزر سنكاكو المختلف عليها مع الصين إلى محافظة طوكيو.

(2) شنتاروا ايشهارا، اليابان التي يمكن أن تقول لا صراع المستقبل بين الكبار، ترجمة: هالة العوري، (القاهرة: يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 1991)، ص16.

(*) بدأت الحكومة الجديدة بإعادة النظر في قرار غلق جميع المفاعلات النووية التي تمتلكها، فضلا عن أن غلقها حسب آراء خبراء بحاجة لا تقل عن 10 أعوام.

(3) اليابان: دولة وشعب وحضارة، ط1، (طوكيو: شركة كودانشا ذ م م، 2004)، ص81.

عن قدرتها على معالجة الوقود النووي، إذ تصل إلى ما يزيد على 800 طن – والتي تصنف الثالثة على العالم، أي تلي الولايات المتحدة، (2100 طن) وفرنسا (1200 طن)[1].

أما فيما يخص الفضاء، فهي رابع دولة تطلق قمر صناعي للفضاء عام 1970 (قمر اوسومي osumi) وهي تملك اليوم أكثر من 85 قمرا صناعيا، منها ما هو مختصا بالأبحاث المدنية وأخرى عسكرية وما هو مختص للتجسس[2]، كما أنها أطلقت سفنها الفضائية في مطلع عام 1990 لتصبح ثالث دولة بعد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ترسل مركبات فضائية إلى القمر. وفي عام 1993 سعت اليابان لامتلاك صاروخ لإطلاق الأقمار الصناعية وقد طورت مكوكاً فضائياً جديداً مزوداً بمحركات نفاثة لنقل الإمدادات إلى محطة فضائية مدارية، وصنعت نظام نقل واتصالات متطور، يعتمد على الأقمار الصناعية، وعدت هذه التجربة الناجحة خطوة نحو مستقبل برنامج اليابان الفضائي[3].

ومن هنا فان واقع حال ومستقبل اليابان في السياسة الدولية يرتبط بالمتغير التكنولوجي، لان الأخير كان سبباً رئيساً في الآتي[4]:

- لفت الانتباه إلى العملاق الياباني اقتصادياً وتكنولوجياً، الأمر الذي أضحت من خلاله اليابان قطباً عالمياً.
- فتح آفاق التحول الجديد في العقل الاستراتيجي الياباني خصوصاً في العقد الأخير من القرن العشرين نحو سياسة البحث عن خصوصية الأنموذج والسعي نحو

(1) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص130.

(2) اليابان دولة وشعب وحضارة، مصدر سبق ذكره، ص82.

(3) خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، ط1، (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996)، ص77.

(4) المصدر نفسه، ص74.

فك أواصر التبعية مع الغرب، لاسيما مع الولايات المتحدة تأسيساً ليابان قادرة في القرن الحادي والعشرين للمشاركة بصورة اكبر في التفاعلات السياسية الدولية واهتماماً أوسع بتنمية قدراتها العسكرية.

إن الثورة التقنية في اليابان تعمل اساساً على إشباع الحاجات الاقتصادية، وبناء نظام اتصالات متطور، فضلا عن رفع مستويات المعيشة والإسكان والبيئة وتحسين فرص الرعاية الصحية[1]. ويؤكد الإستراتيجيون اليابانيون على أن الإصرار على السبق التكنولوجي في بعض المجالات وبفارق زمني يتراوح بين خمس أو عشر سنوات بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية يدعم موقع اليابان في بنية العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ويجعلها في وضع آمن ومتفوق خلال العشرين سنة الأولى من القرن الحادي والعشرين[2].

يتضح مما تقدم، إن اليابان واستناداً إلى قدرتها التكنولوجية العالية المستوى والمتطورة ستؤدي دوراً كبيراً في تحديد مستقبل النظام الدولي الراهن، فمكانتها التكنولوجية غير مرشحة للزوال أو التراجع القريب، فمدى توفر إمكاناتها وقدراتها التكنولوجية يسهم في تنفيذ وتطوير دورها الدولي في صورة شاملة وحاسمة، ويعزز مكانتها في النظام السياسي الدولي. بالإضافة إلى هذه المقومات، تعد اليابان من أكثر الدولة التي تتمتع بمصادر للقوة الناعمة، إذ تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم في عدد براءات الاختراع المسجلة[3]، إذ تمثل خمس عدد براءات الاختراع الممنوحة وثلاث أضعاف اقرب منافسيها (ألمانيا)، كما أنها حصلت على (11) جائزة نوبل للمدة من 2000 إلى 2012 في مختلف مجالات الكيمياء والفيزياء وعلم وظائف

(1) د. ناصيف يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 179-180.

(2) شنتاروا ايشيهارا، مصدر سبق ذكره، ص79-80.

(3) جوزيف س ناي، جاذبية آسيا، (براغ: حقوق النشر منظمة بروجيكيت سينديكيت، 2005)، على الرابط التالي: www. project-syndicate. org

الأعضاء والطب[1]، والمرتبة الثانية في الإنفاق على البحوث والتنمية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي[2]، والمرتبة الثانية في مبيعات الكتب والموسيقى، والمرتبة الأولى من حيث متوسط عمر الفرد المتوقع. كما كانت اليابان موطناً لثلاث من أكبر 25 ماركة متعددة الجنسيات وأوسعها انتشاراً على مستوى العالم (تويوتا، وهوندا، وسوني)[3].

ترتيبا لما سبق يتضح لنا أن اليابان تمتلك العديد من مقومات القوة التي تؤهلها لتأدية أدوارا دولية إستراتيجية مهمة تدفعها لاحتلال مكانة دولية مرموقة، وهو الأمر الذي يشجع صانع القرار الياباني لإعادة النظر في رؤيته الإستراتيجية.

(1)James L. Schoff، Shinzo Abe's "Unprecedented" National Agenda، (Washington: 2014)، Link: http://carnegieendowment. org/2014/09/11/shinzo-abe-s-unprecedented-national-agenda/ hokm

(2) هادي مشعان ربيع، التحديث في اليابان . . . ، مصدر سبق ذكره، ص70.

(3) جوزيف س ناي، جاذبية آسيا، (براغ: حقوق النشر منظمة بروجيكيت سينديكيت، 2005)، على الرابط التالي: www. project-syndicate. org

المبحث الثاني

التحولات الدولية وأثرها في الإستراتيجية اليابانية

الدول لا تعيش بمعزل عن الآخـرين، وإنمـا تتفاعـل مـع بعضـها الـبعض في إطـار النسـق الدولي السائد، والنسق الـدولي يتغـير بمـرور الـزمن، وهـو في غـمار عمليـة التغيـير هـذه، يضـع مجموعة من الأطر التي تحدد حركـة الدولـة في إطـار البحـث عـن موقـع في هيكليـة السياسـة الدولية. ولعلنا لا نبتعد كثـيرا عـن الحقيقـة حيـنما نقـول، إن أي دولـة نتيجـة لمقومـات قوتهـا وإمكانيات قدرتها، تغمرها في ذاتها نزعة توسعية لمد نفوذها إلى الخارج، فضـلا عـن مـا تفرضـه تلك القوة من دور فاعل في النظام الدولي لتعزيز مكانتهـا، ولكـن حيـنما يتعلـق الأمـر باليابـان، الدولة العملاقة التي يتخلف من حولها عنها في مقومات كثيرة، فان الوضع- وعلى الرغم مـا قـد يغري به من سلوكيات العدوان والهجـوم- إلا أن اليابـان لم تقـم بـذلك وذلـك للمتغـيرات التـي يفرضها النسق الـدولي، والتـي هـي ذاتهـا تمثـل دافعـا لتقـوم بإعـادة بنـاء اسـتراتيجي لحركتهـا الخارجية، ويمكن إجمال هذه المتغيرات بالاتي:

اولا: الصعود الصيني الدولي

من التغييرات التي شهدتها البيئة الإستراتيجية، تصاعد قوة الصين الاقتصادية والـذي رافقـه تنـامي طموحاتها، إذ استطاعت الصين إزاحة اليابان من عـرش المركـز الثـاني للاقتصـاد العـالمي، يرافقـه صـعودها العسكري خاصة في جانب القوة العسكرية البحرية خلال السنوات الأخيرة[1]، الأمر الذي انعكس بـلا شـك عـلى سـلوكها السـياسي و الـدبلوماسي حيـال اليابـان، إذ بعـد أن كانـت ترفـع شـعارات (الصـعود

(1) كرار انور ناصر البديري، الصين بـزوغ قـوة مـن الشرق، (بغـداد: مركـز حمـورابي للدراسـات الإسـتراتيجية، 2015)، ص62.

السلمي والانسجام الدولي)[1]، أصبح سلوكها الدبلوماسي أكثر صلابة وأكثر حـدة مـع غالبيـة دول العالم لاسيما اليابان، فقد سعت الصين إلى ممارسة العديد من السياسات التي من شـأنها تـأجيج النزاعات بين الطرفين، فهـي تسـعى إلى تغيـير الوضـع الـدولي القـائم لاسـيما بعـد تنـامي قوتهـا العالمية[2]، فتوجهات اليابان الجديدة منذ بدايـة القـرن الحـالي تثـير القلـق في الجانـب الصـيني، لذلك بدأت بزيادة قدراتها العسكرية، ويبـدو إن ذلـك لا يقـتصر عـلى الجانـب العسـكري، بـل أدرجت مفهوم الحرب ثلاثية الأبعاد (الحرب النفسية، والحرب الإعلامية، والحرب القانونيـة)، في سياساتها الدفاعية الجديدة، الأمر الذي معه تستهدف تطوير جيشها ليكـون قـادرا بحلـول عـام 2020م على تحقيق الانتصـار في أيـة حـروب محليـة أو حـروب نظاميـة وفي مختلـف الظـروف، وتطوير الجانب المعلوماتي، وتطوير قدراتها الصاروخية بعيدة المـدى[3]، لاسـيما إذا مـا علمنـا إن نسبة الإنفاق من الناتج القومي الإجمالي على تطوير القدرات العسكرية يفوق كل الدول لاسيما الولايات المتحدة واليابان.

يرافق ذلك بدء الصين بأخذ حركـة إسـتراتيجية لـيس لتـدعيم أمنهـا الـوطني فحسب، أو تأمين نموها الاقتصـادي فقـط، بـل ومـد فضـائها الاسـتراتيجي الإقليمـي ايضا[4]. إذ تسعى إلى ملء الفراغ الأمني والعسكري الذي خلفـه الاتحـاد السـوفيتي (سابقا) ولم تستطع روسـيا الاتحاديـة مـن مـلء الفـراغ في الشرق الأقصى، والوقـوف

(1) Yan Xuetong، The Rise of China and its Power Status، Chinese Journal of International Politics، Vol. 1، Num 1 (China: Peking University Press، 2006)، P P 14-15. link: http://cjip. oxfordjournals. org/content/1/1/5. full. pdf+html

(2) Diplomatic Bluebook 2013، Op، Cit، P. 30.

(3) Ibid، P 30-31

(4) د. عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الامريكية في شرق آسيا (صياغة آسيوية)، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والبحوث السياسية والإستراتيجية،1998)، ص46.

بوجه الطموحات اليابانية في شرق وجنوب شرق آسيا، وخلق نوع من التوازن مع الولايات المتحدة الموجودة في اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين[1]. لذلك بدأت بزيادة الوحدات البحرية في بحر الصيني الجنوبي، على نحو يكاد أن يتحول معه هذا البحر إلى" بحيرة بكين" على حد وصف رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، الأمر الذي دفع اليابان إلى تبني استراتيجيات جديدة للتعامل مع القوة العسكرية الصينية المتنامية، وسعي بكين إلى السيطرة على بحر الصين الجنوبي، وتحقيق طموحاتها العالمية[2].

ويكمن قلق اليابان من هيمنة الصين على بحر الصين الجنوبي وجزره، من أن هذا الطريق البحري يمد اليابان وكوريا بشطريها بحوالي (70%) من احتياجاتها النفطية، بل أن الصين تقدر أن الاحتياطات النفطية في هذه المنطقة تفوق بنسبة (30%) حجم احتياطات دولة الكويت[3]. إن هذه الحركة طرحت أمام اليابان تحديات جديدة تفرض عليها إعادة النظر برؤيتها وحركتها الإستراتيجية في البيئتين الإقليمية والدولية.

ثانياً: عودة التأثير الروسي

أضحت السياسة الخارجية الروسية تعتمد عل عقيدة أشبه بمزيج من نزعات تجارية (مركنتلية) في ظل طموح يتعاظم تدريجيا لاستعادة مكانتها السياسية الدولية كمركز استقطاب عالمي، والذي غالبا ما يوصف بأنه النهوض من حالة الركوع، إذ نصت إستراتيجيتها التي صيغت عام 2009 إلى أن عام 2020 سيتجه النظام السياسي

(1) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص263.

(2) The Tokyo Foundation، Japan’s Security Strategy Toward China Integration، Balancing، and Deterrence in the Era of Power Shift، (Tokyo: The Tokyo Foundation، 2011)، p 26.

(3) د. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، ط1، (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص182.

الدولي إلى القطبية المتعددة التي في إطارها يكون لروسيا الاتحادية مكانة عالمية متميزة[1].

لذلك تحركت روسيا في البيئة الدولية بشكل يرمي إلى تعزيز قوتها في التوازنات الدولية، لاسيما في ضوء التغيير الجوهري الحادث في بنية النظام الدولي المتحول من الأحادية إلى التعددية القطبية المعقدة، ومنع التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية للمحافظة على وحدة أراضيها[2]، ورفض محاولات إقامة قواعد عسكرية أمريكية أو ضم مناطق النفوذ الروسي إلى الحلف الأطلسي كجورجيا واوكرانيا. ولعل مواجهتها مع جورجيا في آب 2008، المثال البارز على ذلك[3]، بعد أن استجابت-جورجيا-لإغراءات الغرب في تحدي الروس، والمساس بموضوع الأمن القومي لهم، من خلال اجتياحها لأراضي إقليم "اوستينيا الجنوبية" ذو الأغلبية الروسية والممتع بالحكم الذاتي داخل جمهورية جيورجيا، ولأدراك روسيا إن الجهة التي تواجههم هي القوة الامريكية كان الرد قاسيا ودمويا، لم يستطع معه الغرب فعل شيء، فضلا عن مواقفها حيال الأزمة السورية، إذ استخدمت حق النقض في مجلس الأمن مرتين لمنع وإعاقة بلورة إدانة أو إجراءات دولية رادعة ضدّ النظام السّوري[4]، والأكثر أهمية هو نجاحها

(1) بافل بابيف، الاتحاد الروسي: كفاح من اجل التعددية القطبية واغفال للعواقب، في القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، جرايمي هيرد (محررا)، (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013)، ص207-208.

(2) د. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، ط1، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2012)، ص190.

(3) د. حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد 42، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2009)، ص3. كذلك ينظر: د. مصطفى علوي، قطبية لامتماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والبحوث، 2014)، ص106.

(4) د. فكرت نامق العاني وكرار انور ناصر، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، مجلة قضايا سياسية، العدد 34، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2014)، ص4.

في إقناع الولايات المتحدة بضرورة وأهمية مساندتها لصيغة مؤتمر جنيف2 كأساس لتسوية الأزمة أو حلها سياسيا وليس عسكريا[1]. ويبدو أن مواقفها هذه دليلاً على نمو دورها المتصاعد في مواجهة الولايات المتّحدة في النظام الدّولي، وتحقيقا، لرؤيتها في بناء نظام سياسي دولي متعدد الأقطاب[2]، وأخرا ما قامت به في عام 2013م من ضم شبة جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي، للإبقاء على دولة عازلة محايدة، وإجبار الغرب على إيقاف مساعيه الداعية إلى التوسع في الشرق وتطويق روسيا واحتوائها بمجموعة من الدول الموالية للغرب، وكان لهذا الفعل تداعيات دولية كثيرة[3].

وأخيرا، بات واضحا أن من بين أهم الأولويات السياسية التي تسعى اليابان لمعالجتها وتحقيقها هي حل قضايا الخلاف بينها وبين روسيا بتوقيع اتفاق للسلام يضمن استرجاع الأراضي اليابانية وبالشكل الذي يحقق مصالحها، كما تسعى لموازنة العلاقات الصينية الامريكية، لذلك فهي تسعى إلى تعميق الحوار مع روسيا بهدف التوصل لحل النزاع بشأن الجزر ملوحة لروسيا بإمكانية منح المساعدات الاقتصادية المطلوبة لدفع الاقتصاد الروسي نحو الأمام، وبذات الوقت فالتوجهات الروسية الجديدة تثير القلق والخوف لدى الجانب الياباني الأمر الذي قد يدفعها إلى زيادة تفعيل تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة مع تطوير وتحسين علاقاتها مع الهند أو دول الاسيان لتفعيل مكانتها الإقليمية وبالتالي مكانتها العالمية، مما يؤشر تبنيها لتوجه إستراتيجي جديد يستهدف احتواء الدور الروسي الذي يقف بوجه تطلعاتها بطريقتين

---

(1) د. مصطفى علوي، قطبية لامتماثلة: تحولات السياسة الروسية. . . . ، مصدر سبق ذكره، ص107.

(2) د. فكرت نامق العاني وكرار انور ناصر، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص4.

(3) كريم الماجري، شبه جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا إلى الساحة الدولية، سلسلة تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)،ص2.

الأولى هي منح المساعدات الاقتصادية والثانية هي حماية أمنها سواء بعقد التحالفات المضادة لروسيا و تطوير قدراتها العسكرية.

ثالثا: التهديد الكوري الشمالي

منذ عام 1991 مثلت كوريا تهديدا صارخا يستهدف القوة اليابانية وانجازاتها في المنطقة فقد قامت بالعديد من الإجراءات الاستفزازية توجت إطلاق صاروخ فوق الجزر اليابانية عام 1998 لاحتواء اليابان[1]، وهو ما صرح به نائب وزير الخارجية الكوري الشمالي إذ يقول (إن أسلحتنا النووية إذا ما تم تطويرها ستكون مصممة في الأساس لاحتواء اليابان)[2]، كما قامت بإطلاق صاروخ طويل المدى عام 2006، ولكن هذه التجربة لم تحقق أهدافها، وأخيرا استطاعت في 2009 إجراء تجربة نووية بلغت قدرتها التفجيرية قدرة القنبلة النووية التي تم إلقاؤها على مدينة "نجازاكي" اليابانية أعقبها قيام بيونج يانج بتجارب لسبعة صواريخ قصيرة المدى[3]، وتشير إحصاءات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي إلى أن كوريا الشمالية تمتلك من ستة إلى ثمانية أسلحة نووية، كما يؤكد تحليل الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية[4]. فضلا عن تطوير برنامجها للصواريخ البالستية العابرة للقارات، إذ أعلنت كوريا الشمالية في عام 2012 أنها أطلقت صاروخ (اونها-3)، وانه وضع بنجاح قمر مراقبة أرضية تدعى (كوانغميونغسونغ – 3) في مداره، وهذا ما أكدته القيادة الدفاعية الجوية الكندية الامريكية، وهذا يعني أن كوريا الشمالية باتت تحوز عل قذائف باليستية

(1) د. محمد إبراهيم دسوقي، اليابان تبحث عن مستقبلها، كراسات إستراتيجية، العدد 103، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص18.

(2) نقلا عن: يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص262.

(3) Diplomatic Bluebook 2013، Op، Cit، P28.

(4) مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2013، مصدر سبق ذكره، ص436-ص438.

عابرة للقارات قادرة على إيصال رأس حربي نووي لأي مكان في العالم[1]. ولا يمكن إغفال أن كوريا الشمالية تملك واحدًا من أكبر جيوش العالم، بعد الولايات المتحدة والصين والهند (1. 9 مليون جندي عامل، 600 ألف جندي احتياطي، 5. 7 مليون أعضاء في ميليشيات وتشكيلات شبه عسكرية)، ويملك الجيش الكوري الشمالي 620 طائرة، منها 69 طائرة من طراز ميغ s29 وسوخوي s25 والباقي طائرات سوفيتية وصينية قديمة الطراز، ويملك الجيش الكوري الشمالي ترسانة من الأسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية. [2]

هذا كله يرافقه سلوك كوري عدائي سواء حيال اليابان أو حيال حلفاء اليابان، كالولايات المتحدة وكوريا الجنوبية إذ قامت كوريا الشمالية بإطلاق سبعة صواريخ على بعد كيلومترات من السواحل اليابانية كما قامت باختطاف الصيادين اليابانيين في المياه الإقليمية، وتصريحات المسؤولين الكوريين الشماليين العدائية تجاه اليابان[3]، يضاف له في عام 2010 قامت بإطلاق قذيفة طوربيد على سفينة تشيونان الحربية التابعة لكوريا الجنوبية، أعقب ذلك بثمانية أشهر إطلاق 170 قذيفة على جزيرة يون يونغ الكورية الجنوبية[4]، بالإضافة إلى إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات متقدم (تايبودونج2) في كانون الأول 2012، والتجربة النووية الثالثة في شباط عام

---

(1) علي محمد حسين، القدرة النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، أوراق دولية العدد 176، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2009)، ص12.

(2) ابراهيم غرايب، عرض كتاب كوريا الشمالية في مرحلة انتقالية: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لـ سكوت أ. سندر، وكيونغ آي بارك، مراجعات الكتب، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2013)، ص4.

(3) دلال غسان خير الدين، ، محددات السياسة الخارجية اليابانية، ط1، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013)، ص109-110.

(4) بول براكن، العصر النووي الثاني. . . ، مصدر سبق ذكره، ص262.

2013[1]، بالإضافة إلى وضع أول عقيدة نووية، وذلك بإقرار الجمعية الشعبية أول قانون يسمح لها صنع الأسلحة النووية وضمان سلامة المواد النووية، وهو ما عزز موقف كوريا الشمالية الذي ينص على أن الأسلحة النووية في البلاد غير قابلة للتفاوض[2].

لذلك فكوريا الشمالية تمثل احد التهديدات التي تفرض عل صنع القرار الياباني إعادة النظر في إستراتيجيته لضمان أمنها القومي والحفاظ عل التوازن الاستراتيجي الإقليمي. عليه اعتمدت إستراتيجية اليابان عل تعزيز قدراتها العسكرية لتحقيق التوازن الاستراتيجي فضلا عن الحوار مع كوريا الشمالية (فرديا أو جماعيا) والضغط عليها، بشكل متوازن، لذلك حافظت إدارة آبي على تعزيز الاتصالات الإستراتيجية مع كوريا الشمالية وبذات الوقت حافظت على وضعية الدولة الضاغطة والرادعة ضد الاستفزازات العسكرية الكورية، فضلا عن قيامها بتطوير قدراتها العسكرية وتعزيز علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، لاسيما التعاون المتعلق بنظام الدفاع الصاروخي (BMD) الخاص باليابان وتوسيع التعاون الأمني ليشمل الفضاء والأمن الالكتروني بنهاية عام 2014. وهذا يتطلب من اليابان تحركا أسرع لتحسين قدراتها الدفاعية الخاصة. [3].

(1) Hiroyasu Akutsu، Japan's North Korea Strategy: Dealing with New Challenges، ، (Washington: the Center for Strategic and International Studies، 2014)،Link:http://csis. org/files/publication/140422_Akutsu_JapanNorthKoreaStrategy. pdf ، P2.

(2) Ibid، P3.

(3) National Security Council of Japan ،National Security Strategy، 2013، Link: http://www. mofa. go. jp/policy/security/ ، P12.

المبحث الثالث

التحول في الفكر الاستراتيجي

يقول بريجنسكي عن اليابان، (أنها امة – دولة بإحساس متأصل بعمق شخصيتها الفريدة ومكانتها الخاصة، وقد هيأ تاريخها، وأسطورتها الإمبراطورية، الشعب الياباني إلى حد كبير، لأن يرى نفسه موهوبا يستحق العيش بطريقة مميزة ورفيعة)[1]. لذلك كان هناك دائما جدلا حول مستقبلها الدولي لاسيما بعد تبدل ظروف المجتمع الدولي اثر تفكك الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة كقطب مهيمن على النظام الدولي بعد حرب الخليج الثانية، الأمر الذي آثار العديد من الأسئلة المحرجة تجاه شعبها أولاً وتجاه محيطها الآسيوي ثانياً واتجاه الدول الأخرى المشاركة في النظام العالمي ثالثا فلم يعد الشعب الياباني مستعداً للقبول بالمرتبة غير المتكافئة في علاقاته مع الولايات المتحدة[2]، لاسيما في ظل المتغيرات الجديدة التي طرأت على الساحة السياسية والتي يمكن إجمالها بالاتي[3]:

1- انتهاء الحرب الباردة، وأحداث 11 أيلول 2001م، والضغوط الأميركية على اليابان من اجل اقتسام تكلفة الأعباء المالية العالمي.

2- تراجع القوى السياسية المحافظة، التي تنادي بالمحافظة على المنجزات الاقتصادية، دون تعريض ذلك لأخطار فاعلية المكانة والدور العالميان.

---

(1) نقلا عن: زبيغنييف بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: سليم ابراهام، ط4، (دمشق: دار علاء الدين للنشر، 2008)، ص195.

(2) د. مسعود ضاهر، النهضة اليابانية والدروس المستفادة عربياً، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص417-418.

(3) د. احمد بهي الدين قنديل، اليابان الجديدة . . . إعادة التفكير بالدور الخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2007)، ص100.

3- شعور اليابانيين بالعزلة في آسيا، والتهديد الاقتصادي والعسكري من جانب كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية.

4- حاجة اليابان إلى تأمين امدادت مستقرة من واردات الطاقة، خاصة مع زيادة الطلب الصيني والهندي على موارد الطاقة.

5- الصعود الصيني والهندي المتنامي القوى القريبة منها، فضلا عن تنامي قوة الاتحاد الأوروبي[1].

لذلك فان النخب السياسية الجديدة لم تعد تقبل باستمرار الوضع الحالي لليابان، نتيجة لوصولها إلى إدراك مفاده، إن اليابان القوية اقتصاديا، والتي تحظى بالاحترام العالمي، لا يمكن أن تكون امتداد للسياسة الخارجية الامريكية في الوقت ذاته تتجنب أي مسؤولية دولية، ولا يمكن لليابان التي تسعى إلى الاعتراف الدولي بها كقوة عالمية (كسعيها، الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن)، إن تتجنب اتخاذ مواقف بشكل اكبر حيال القضايا الأمنية الجيوسياسية الحاسمة المؤثرة على السلام العالمي[2].

لذلك ساد الاختلاف في المناقشات السياسية حول الرؤية الإستراتيجية في الأداء الدولي لليابان، رغم إجماع الشعب والطبقة السياسية حول موازنة مكانتها الاقتصادية والتكنولوجية العالمية بمكانة سياسية في النظام السياسي الدولي، إلا أن مضمون وطبيعة هذه الرؤية لم تتحدد بسهولة، إذ ظلت المناقشات تدور في فلك ثلاثة تيارات داخل اليابان حول هذه الرؤية، وكالاتي:

1- **رؤية التيار التقليدي المحافظ:** يتشكل أنصار هذا التيار من عدد من المسؤولين اليابانيين السابقين وبعض الأكاديميين، ومن أبرزهم: (اواد) الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية في عقد الثمانينات من القرن العشرين وأصبح قاضيا في محكمة العدل الدولية في أوائل التسعينات، و(كوهي هاشي موتور) رئيس معهد النظم

(1) جوزيف س ناي، صعود اليابان الليبرالية، (براغ: حقوق النشر منظمة بروجيكيت سينديكيت، 2007)، على الرابط التالي: www. project-syndicate. org

(2) زبيغنييف بريجنسكي، رقعة الشطرنج. . . ، مصدر سبق ذكره، ص200.

السياسية الدولية الجديدة، و(روجي تايتيماما) الأستاذ بأكاديمية الدفاع القومي[1]. وانطلق أفراد هذا التيار في تصورهم لمستقبل اليابان الدولية على الساحة العالمية، من انه كان هناك ثلاثة بدائل متاحة أمام صانع القرار الياباني في أعقاب حرب الخليج الثانية 1990 – 1991م هي: أما أن تصبح اليابان دولة لها مكانة ودور سياسي مؤثر، وقوة عسكرية لا تماثل فقط القوة العسكرية للولايات المتحدة، وإنما تساوي إن لم تفق القوة العسكرية للدول الأوربية[2]، أو أن تحذو اليابان حذو الدول الصغيرة في النظام العالمي، بحيث يكون لها مكانة ودور محدد للغاية في الشؤون العالمية، مثل النمط الذي اتبعته خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي[3]، أو أن تستمر اليابان كدولة اقتصادية كبرى دون محاولة السعي إلى امتلاك قدرات عسكرية أو القيام بدور في القضايا الدولية العالمية[4].

يرى أنصار هذا التيار إن الخيار الثالث يعد الأمثل من و جهة نظرهم، وأوضحوا أن حرب الخليج الثانية وتردد اليابان في ممارسة تأثير عالمي فيها أظهرت مدى الصعوبات الدستورية والتاريخية التي تعترض اليابان في سبيل تدعيم وتمتين دورها الاقتصادي على الساحة العالمية وتوظيفه في المجال السياسي في مرحلة تالية[5].

2- **رؤية التيار البراجماتي:** ينتمي أنصار هذا التيار إلى فئة التكنوقراط في وزارة الخارجية ومجلس الوزراء، والحزبين الكبيرين في اليابان، ويطرح أنصار هذا التيار تصورا يقع على النقيض من توجهات التيارين السابقين اللذين يناديان بان تصبح

(1) Keno Kata Kora، Japan and The Middle East Peace Process (Tokyo: Middle East Research Instate، 2000). p40.

(2) كيشور محبوباني، هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص162.

(3) نغم نذير، الوجود الياباني في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 40، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2009)، ص95.

(4) زبغينيف بريجنسكي، رقعة الشطرنج. . . ، مصدر سبق ذكره، ص202.

(5) نغم نذير، الوجود الياباني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص95.

اليابان دولة كبرى يكون لها الحق في تسليح جيشها بأسلحة هجومية، وبان تتولى مهمة الدفاع عن نفسها بعيدا عن المظلة الأمنية الأمريكية، وتتركز رؤيتهم على أن اليابان يجب أن ينحصر دورها في كونها مدنية عالمية، أي أن تلتزم بالأهداف العالمية المرغوبة اخلاقياً، بحيث تكسب بشكل آمن رسالة عالمية مميزة وذات تأثير كقوة تعزز التعاون الدولي بشكل حقيقي ومؤسساتي على نحو فعال أكثر، وبالتالي يمكن لليابان أن تصبح نظير كندا التي تملك نفوذ عالمي وهي مغمورة بالاحترام، وبالتالي تصبح زعيما عالميا في تطوير برنامج عمل أنساني بشكل حقيقي وتقدمه من اجل المجتمع العالمي[1].

كما أن هذا التيار يؤكد على المشاركة النشيطة في تحقيق السلام العالمي من خلال: إنتاج إستراتيجية عالمية للسياسة الخارجية اليابانية، واستبدال السياسات المتعددة الجوانب بالسياسات التي تعتمد على القوة الاقتصادية فقط. وحدد المنتمون لهذا التيار أربعة مجالات ذات أولوية للسياسة الخارجية لليابان هي[2]:

أ- الحفاظ على السلام العالمي.

ب- مساعدة الدول الفقيرة.

ت- حماية حقوق الإنسان

ث- الحفاظ على البيئة، فضلا عن مجالات فرعية أهمها

- توطين اللاجئين.
- عمليات الإغاثة وقت الكوارث العالمية.
- تنمية الموارد البشرية.

كما ينادي هذا التيار بضرورة تركيز العلاقات مع الولايات المتحدة على الجوانب الاقتصادية بما يحقق تحديث واستقرار اقتصاديات الدول الآسيوية والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

---

(1) بريجنسكي، رقعة الشطرنج. . . ، مصدر سبق ذكره، ص204 – ص207.

(2) بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 141، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000)، ص33.

3- **رؤية التيار القومي اليميني الياباني**: ويمثل هذا التيار المدرسة الواقعية بين السياسيين اليابانيين، ومن ابرز رواده (اوزاوا) وكان يشغل منصب سكرتير عام للحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم وأدى دوراً رئيسا في تمرير القانون الخاص لمشاركة اليابان في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عام 1992، ثم انفصل عن الحزب لأرائه المتشددة، وقام بتشكيل حزب يميني مستقل، ويعد من أهم المطالبين بان تقوم اليابان بإعادة النظر بوضعها الدولي وممارسة دوراً فاعلاً في الشؤون العالمية بما في ذلك الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية يوازي مكانتها العالمية، وقد نشر أفكاره وتصوراته لهذا الدور في كتاب صدر في عام 1994 بعنوان (ورقة عمل لليابان الجديدة: إعادة التفكير بالأمة)[1]، وكذلك شنتارو ايشيهارا الذي يعد من أكثر المنادين لممارسة ادواراً أكثر فاعلية اليابان، وإنهاء علاقة التبعية مع الولايات المتحدة واحتلال دور مكانة عالمية[2]، ويذهب في طرحه إلى رغبته في استعادة كافة الجزر التي أخذت منها بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك فعندما أصبح محافظ طوكيو هدد بالاستيلاء على جزر سنكاكو/دياويو المتنازع عليها مع الصين، وحظيت هذه الرغبة بتأييد شعبي، وهو ما اجبر الحكومة اليابانية شراء هذه الجزر من صاحبها الياباني[3].

وينادي أنصار هذا التيار بان تصبح اليابان (دولة كبرى) قادرة على تحمل المسؤوليات العالمية وان تتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق حياة مستقرة، وان تتخلص من تداعيات الحرب العالمية الثانية كافة، ومن القيود التي فرضت عليها بما في ذلك تعديل الدستور والسماح بإعادة تسليحها ومشاركاتها بجميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة سواء العسكرية منها أو غير العسكرية، وتسليح هذه القوات ليتسنى لها

---

(1) د. نغم نذير، الوجود الياباني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص94.

(2) شنتاروا ايشيهارا، اليابان ممكن أن تقول لا، مصدر سبق ذكره، ص189.

(3) بيان وزارة الخارجية اليابانية، موقف اليابان: العلاقات اليابانية الصينية حول جزر سينكاكو، بتاريخ 7 \ 2\ 2013، الموقع الالكتروني لسفارة اليابان في العراق.

الدفاع عن الدولة[1]، ويختلف أنصار هذا التيار في موقفهم حيال علاقات التحالف مع الولايات المتحدة فمنهم من يؤكد على ضرورة تمتينها، بوصفها حجر الأساس في الدفاع عن اليابان، ومنهم من يرى فيها تكريس لحالة التبعية العالمية[2]. وفي الحقيقة أن أنصار هذا التيار قد اكتسبوا تأييدا شعبيا كبيراً، بسبب مخاطر البيئة الإستراتيجية المحيطة باليابان، وفي جانب آخر عدم ثقة اليابانيون، في استعداد الولايات المتحدة الدفاع عن اليابان فيما لو تعرضت لأي تهديد[3]، لذلك نجد الانتخابات اليابانية أفرزت حصول رئيس الوزراء شينزوا ابي، الذي يعد احد ابرز أنصار هذا التيار، على نتيجة الاكتساح المطلق في انتخابات مجلسي البرلمان الياباني (مجلس النواب ومجلس المستشارين) عامي 2012 و2013[4].

والذي استطاع أن يعيد ياغة إستراتيجية اليابان الدولية وجعلها أكثر جرأة في القضايا الدولية، فقد انشأ في عام 2013 أول قاعدة عسكرية خارج الأرضي اليابانية في (أفريقيا)، كما انه استطاع عام 2016 إعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور الياباني والتي تقضي بعدم استخدام القوات البرية والبحرية والجوية خارج أراضيها بشكل يسمح لها باستخدام هذه القوات خارج أراضيها تحت المظلة الأممية ولحفظ الأمن والسلم الدوليين، كما انه طور القدرات العسكرية اليابانية، حيث باتت اليابان خامس دولة في العالم من حيث الإنفاق العسكري وفقا لإحصاءات معهد أبحاث السلام لعام 2014م كما انه ضاعف عدد أفراد القوات المسلحة بمستوى الضعف، (علما أن غالبية هذه القوات هم برتب ضباط: وهذا يعني إمكانية تحول هذه القوات

---

(1) زبيغنييف بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى. . . ، مصدر سبق ذكره، ص203.

(2) هناك اختلاف في مواقف أهم أنصار هذا التيار يمكن الاطلاع عليها في مؤلفاتهم، كاليابان التي يمكن أن تقول لا، أو ورقة عمل اليابان لاوزاوا، او فجر اليابان الجديد.

(3) كيشور محبوباني، هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص151. كذلك ينظر هنري كيسنجر، النظام العالمي،

(4) د. احمد بهي الدين قنديل، فرص ومخاطر عودة القوة اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص110.

إلى جيش كبير بحد أقصى خلال ستة أشهر وفقا لرؤية خبراء عسكريين)، فضلا عن تركيزه على تطوير القدرات التكنولوجية العسكرية لاسيما مشروع الدرع الصاروخي الذي طرحه عام 2015م والمزمع إنهاءه عام 2020. وقد أشار رئيس الوزراء الياباني (شينزو ابي) في مقال نشر له عام 2014م عن رؤية اليابان الجديدة حول طبيعة النظام الدولي متعدد الأقطاب المفترض إنشاءه ودور اليابان فيه، حيث أكد على:

1. السلام والأمن للجميع.
2. احترام الحرية والديمقراطية.
3. ضمان رخاء العالم عن طريق بناء السوق العالمية الحرة.
4. ضمان سلامة البيئة بما يؤمن حياة سليمة وصحية لسكان الأرض.
5. بناء علاقات دولية مستقرة على أساس الحوار والتعاون. "

يتضح مما تقدم وجود توجهات جديدة وقوية تعكس الإرادة لبعض اليابانيين أو لكتلة سياسية معينة للقيام بتعزيز المكانة العالمية لليابان من خلال دور فاعل أوسع في جميع المجالات بما فيها العسكري، وهي ماضيه بهذا الاتجاه.

الاتحاد الأوربي والبيئة الدولية: بين الإقليمية والعالمية

مولود دحماني ورابح زاوي [1]

مثلت نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي تحولا جذريا في العلاقات الدولية، فكانت مخرجاته تعبر عن تغيير عميق في البيئة الدولية ما أوجب على الفاعلين الرئيسيين في العالم التكيف في خضم هذه التغيرات البنيوية . في هذا الإطار كان على أوروبا إعادة تعريف دورها في الساحة الدولية من اجل الوصول إلى الفاعل الدولي الشامل، فبنظرة اقتصادية بدأ الاتحاد الأوروبي يشتغل في إطار وحدة نقدية واقتصادية، وبذلك أصبح أول قوة تجارية عالمية وثاني قوة اقتصادية في العالم، أما بنظرة سياسية، فنجد من خلالها الفشل في الوصول إلى تلك الوحدة التي تمكن الاتحاد من القيام بدور حقيقي وفعال في الساحة الدولية يوازي فعاليته الاقتصادية والتجارية. وإن كانت الصعوبات السياسية تؤثر على مسيرة الاتحاد الأوروبي، إلا أن الأوروبيين كانوا مدركين للأمر، فاتفقوا على وثيقتين رئيسيتان تؤسسان لعمل الاتحاد أولها التأسيس لما يسمى السياسة الخارجية المشتركة، كنية للتأسيس للبعد الخارجي في عمل الاتحاد الأوروبي ومواجهة التحديات المنبثقة عن التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة. أما الوثيقة الثانية وهي "إستراتيجية الأمن الأوربية"، وهي نفس الوثيقة المصادق عليها من طرف البرلمان الأوربي في ديسمبر 2003، والتي تشير في محتواها إلى مجمل التهديدات والمسائل الخاصة بالاتحاد الأوربي، هذا دون إغفال هدفين هامين هما:

- بناء نظام دولي مبني على تعددية فعالة لأطرافه.
- بناء الأمن في الجوار.

---

(1)مولود دحماني باحث في العلاقات الدولية/جامعة مولود معمري تيزي وزو- الجزائر. رابح زاوي أستاذ وباحث جامعي في العلوم السياسية/جامعة مولود معمري تيزي وزو–الجزائر.

المحور الأول

الاتحاد الأوروبي والبحث عن العالمية

ما بعد الحرب الباردة : الهوية الجديدة

في مرحلة الحرب الباردة كان الدور الأوروبي يتحدد في دعم احد المعسكرين، وبالتالي كانت نهاية الحرب الباردة تحديا حقيقيا للأوروبيين، فالعالم لم يعد مطلقا وفق التصنيف التقليدي بين الشرق والغرب، فنحن أمام تصنيف جديد يجد نفسه في الهيمنة الجديدة للولايات المتحدة على القرار العالمي وإدارة التفاعلات والتوازنات الدولية، و من ثم أصبح على كل فاعل دولي مراجعة نفسه للتكيف مع التحولات الجديدة في البيئة الدولية، و بذلك كان لابد على الأوربيين مراجعة أولوياتهم و منظوراتهم اتجاه الأمن والدفاع، و بصفة عامة دورهم في العلاقات الدولية.

شكلت الأزمة في يوغوسلافيا سابقا أولى التحديات لأوروبا بعد نهاية الحرب الباردة، فتعريف الدور العالمي يقتضي لعب دور أساسي في إدارة النزاعات الدولية، و من ثم فالتهديدات والتحديات أصبحت متعددة الأبعاد، مقارنة بما كانت عليه في مرحلة الحرب الباردة أين كانت التهديدات الرئيسية تنحصر من خلال الخطر النووي خصوصا السوفيتي منه و كذا المحافظة على الوحدة الترابية من خلال مظلة أمريكية-أطلسية توفر الحماية لأوروبا من أي تهديد خارجي يواجهها، فالتهديدات الجديدة في البيئة الدولية، خاصة صعود النزعة الانفصالية لدى مجموعة من الهويات الفرعية، الإرهاب والهجرة غير الشرعية. تجد لها مكانا داخل أوروبا يهدد الوحدة الترابية لدولها مع صعود موجة من الصراعات المسلحة بين مجموعة من القوميات خاصة في منطقة البلقان و هو ما أدى إلى فقدان التوازن في إدارة هذه الأزمات، ما يعني ببساطة الصعوبات التي واجهها الاتحاد الأوروبي في التأسيس لهوية جديدة يخرج بها إلى العالم، تضمنتها اتفاقية ماستريخت في 1993، أين كان الأمل كبيرا عليها في إيجاد التأثير السياسي لأوروبا على العالم، فكانت تتضمن مأسسة السياسة الخارجية الأوروبية

للاستجابة للتحولات العالمية المصاحبة لنهاية الحرب الباردة من خلال مجموعة من المبادئ و الأهداف أهمها:

- الحفاظ على القيم الأوروبية، المصالح الاساسية، الأمن، الاستقلال والوحدة الترابية.
- ترسيخ ودعم الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان.
- المحافظة على السلم، الوقاية من النزاعات ودعم الأمن الدولي.

الألفية الجديدة: مكانة أوروبا وسؤال العالمية

متأثرا بأزمة الديون وهشاشة مؤسساته المالية، تراجع النمو وتصاعد التعصب القومي، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام حقيقة انخفاض وتراجع دوره وتأثيره على الساحة الدولية، فالسؤال الذي طرحه الكثير حول مكانة الاتحاد الأوروبي في عالمنا اليوم وقدرته على لعب الدور المأمول في التوازنات الدولية في ظل استمرار الهيمنة الأمريكية وصعود القوى الجديدة أمثال الصين الهند والبرازيل، فأمام تصاعد القوة الاقتصادية لهذه البلدان و التي استثمرت في التقنيات العلمية الجديدة لتطوير تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، تواجه من خلاله أوروبا تحديا حقيقيا في المنافسة على الصعيد العالمي بالنظر إلى فقدانها جزءا كبيرا من الأفضلية التكنولوجية من جانب، وتبعات التكلفة الكبيرة لنموذجها الاجتماعي خاصة في مرحلة الأزمات الاقتصادية.

فالسؤال المطروح إذن اليوم لا يتعلق بالبحث عن مكانة أوروبا في العالم، وإنما في إعادة تعريف دورها العالمي في ضوء التراجع أمام الكثير من القوى الجديدة، وان كانت العملة الموحدة من تحفظ ماء الوجه لأوروبا في العالم و تحفظ مكانتها العالمية إلا أن الاندماج السياسي يبقى العائق الأساسي للاوروبين في التأسيس لطموحاتهم العالمية، فتقييم للأهداف المتضمنة في الاتفاقية المرجعية ماستريخيت توضح فقر النتائج مقارنة بالطموح في أداء الدور العالمي في إطار من التوازي مع الدور الاقتصادي، فأمام الأزمات في يوغسلافيا والصراع العربي الإسرائيلي وغزو العراق وأفغانستان وكذا التغيرات المحيطة به في جنوب المتوسط مع تصاعد الأزمات الأمنية بعد الربيع العربي،

يظهر بوضوح عجز الأوروبيين في توحيد كلمتهم في مقابل القـوى العالميـة، هـذا الأمـر يـوفر لنـا استنتاج باحتمال تهميش الاتحاد في البيئة الدولية مـن ناحيـة التعويـل عليـه في إدارة النزاعـات الدولية.

ولكن رغم العراقيل الاقتصادية و السياسية تملك أوروبا الكثير من الإمكانيات للعب دور أفضل في الساحة الدولية، الأول يتعلق بتوحيده السياسة المشتركة في إدارة التجارة ما جعله اكـبر فضاء تجاري في العالم، ويعتبر الاتحاد أيضا قوة اقتصادية حقيقية مع توحيد العملة والتـي تمثـل ثاني قوة نقدية بعد الدولار، إضافة إلى أكثر من 500 مليون نسمة يقطنون في الفضاء الأوروبي، و قدرته على جذب الكثير من الكفاآت والمهـاجرين مـن الخـارج، إلى جانـب هـذا يلعـب الاتحـاد الأوروبي دورا أساسيا في العالم من خلال أكثر من 140 ممثلية في العالم و من ثم فاهم شيء يمكن الوقوف عليـه، الصـورة النمطيـة التـي ينظـر العـالم مـن خلالهـا والتـي تعـبر عـن ذلـك الفضـاء الديمقراطي و المستقر والمتضامن بين أطرافه.

إذن يمكن القول إن الحصيلة الأوروبية والطموح نحو الدور العـالمي الـذي أراد تحقيقـه الأوروبيين يجد نفسه أمـام إشـكالات عديـدة، يتمثـل الإشـكالية الرئيسـية في التأسـيس لسياسـة خارجية موحدة وفق رؤية تحقق العـودة إلى المجـد الحضـاري الأوروبي في العـالم، وبنـاء أوروبـا للأوربيين. وهو ما يدفعنا للتركيـز عـلى البعـد الإقليمـي في التوجهـات الأوروبيـة والتسـاؤل عـن الطموحات الإقليمية للاتحاد الأوروبي.

المحور الثاني

سياسة الجوار الأوروبية والتوجه نحو الإقليمية

يكتسب مفهوم الجوار عند الحديث عن العلاقات الدولية، أبعادا أكثر تعقيدا، خاصة أن أول ما سوف يتبادر إلى الذهن فيما يرتبط بعلاقات الدول المتجاورة مع بعضها البعض، أنه يسودها جو من الانسجام و الاعتماد المتبادل،، إلا أن هذا الأمر قد لا يعكس الواقع دائما في ضوء الأزمات التي من الممكن وقوعها بين الدول في أقاليم معينة.

بالنسبة لتجربة الاتحاد الأوربي، ربما من الضروري الإشارة إلى كون هذه التجربة كانت نتيجة للحروب والصراعات الكارثية بين دوله ووحداته السياسية، و من ثم بروز الحاجة إلى ضرورة بناء تعاون فعال من أجل حل الأزمات والمشاكل المطروحة وتقوية العلاقات الاقتصادية، وهو ما برز لاحقا من خلال التحول إلى نموذج "الاتحاد الأوروبي".

تتمثل الخلفية الأساسية لفكرة "الجوار الأوربي" في إمكانية إيجاد إطار موحد للعلاقات لكل من الجوار الشرقي لأوربا (أوكرانيا، مولدوفيا، بيلاروسيا)، إلى جانب الجيران الجنوبيين (مصر، إسرائيل، الأردن، ليبيا، تونس، المغرب، لبنان، السلطة الفلسطينية، سوريا).

يكمن الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية في :ضمان خلق بيئة مزدهرة مستقرة وآمنة في جوار الإتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، وكذلك في جنوب القوقاز، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا(، دون ضرورة إدماج هذه الدول المجاورة والمشكلة لحلقة من الأصدقاء Ring of Friends حول الإتحاد الأوروبي. وبهذه الطريقة يرقى تعاونهم

التجاري والاقتصادي والسياسي به إلى حد الاشتراك معه في كل شيء ما عدا المؤسسات[1].

بمعنى أن السياسة تتضمن تشكيل وتعميق طويل الأمد للعلاقات بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك توجهات لانضمام تلك الدول للاتحاد الأوروبي، وتشتمل هذه العلاقات بشكل خاص على :مشاركة موسعة في السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي، التعاون في الوقاية من الأزمات، إدارة الأزمات والهجرة، وفي النهاية التمتع بالحريات الأربع (حريات حركة السلع، والأشخاص، والخدمات، ورؤوس الأموال) في مقابل تنفيذ إصلاحات جدية سياسية اقتصادية ومؤسسية.

وقد مارست بعض دول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) الضغط للإقناع بضرورة اتخاذ قرار تضمين بلدان جنوبي المتوسط في السياسة الجديدة، حيث تخوفت هذه الدول في الحقيقة من أن توسيعا شرقيا بشكل كبير وحاسم سيحرك مركز ثقل الإتحاد الأوروبي شرقا، وهكذا سيتم إهمال البلدان على الحافة الجنوبية للحوض المتوسطي، إضافة إلى أن هذه البلدان تعتبر ضرورية بدرجة أكبر ضمن سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر، الذي تميز بفرضية تهديد الإرهاب الإسلامي القادم من بلدان جنوب المتوسط.

وعليه فإن سياسة الجوار الأوروبية أريد بها أن تكون حلا وسطا بين الشراكة (Partnership) والعضوية(Membership)، فالأعضاء فيها ليسوا متساويين، وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا، أي أنها تجعل هذه الدول أكثر من شريك وأقل من عضو. كما يمكن تشبيه سياسة الجوار" بالإقليمية الطرفية "بين البلدان الستة عشر والمناطق الطرفية الأقل ديناميكية من الاتحاد الأوروبي الموسع، أي

---

(1)Marco Overhaus، Hanns W. Maull، Sebastian Harnish، «The New Neighbourhood Policy of the European Union: Perspective from the European Commission، France، Germany، Poland، Ukraine and Moldova »، Foreign Policy in Dialogue، Vol. 7، Issues 19، July 2006، P. 10.

"اتفاق طرفي" يترجم الاهتمام المركزي للاتحاد الأوروبي بخلق أطراف آمنة على حدوده المباشرة؛ تمارس التبادل معه؛ تتلقى بعض المساعدات؛ وتؤمن الانسياب المرن للتجارة الحدودية، وفي النهاية "حدود جيدة لا تصدر مشكلاتها ولا نزاعاتها"[1].

سياسة الجوار الأوربي: حلقة من الأصدقاء أم تأسيس لنظام إقليمي

انطلاقا من العناصر السابقة نتساءل: إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة الأوروبية للجوار تمثيلا للإقليمية؟ و هل ترغب أوروبا فعلا في بناء جماعة أمنية في حوض المتوسط من خلال هذه السياسة؟

لقد كان النرويجي إيفر نومان **Iver B. Nauman** أول من استعمل مصطلح "بناء إقليم" **Region Building**، كنقطة مرجعية جيدة لاعتبار أن الإطار الإقليمي بدلا من الدولة القومية يظهر كصيغة أكثر ملائمة للتجمع الاجتماعي في فضاء أوروبا السياسي، ولمخاطبة المسائل المطروحة مع إستراتيجية الجوار الأوروبية[2]. وحسب اعتقاد "**كارل دويتش** "فإن الدول بإمكانها أن تطور اندماجا متماسكا فيما بينها إلى درجة الإحساس بالنزعة الجماعية، أي إحساس المواطن ب"**نحن**" الذي عبر عنه " **كارل دويتش** "ب "**We-feeling**"،وعليه ينمو إحساس مشترك بإمكانية حل الخلافات بينها بوسائل سلمية، والتخلي عن استعمال الخيار العسكري أو العنف[3]، حيث أن التفاعلات المكثفة تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي والذي ينتج بدوره المؤسسات

(1) Vitaly Denysyuk، « Politique de Voisinage de L'Union Européenne: Qu'elles transformations sur le régime commercial régional en Europe »، Revue du Marché Commun de L'Union Européenne، N°. 485 ،Février 2005، PP. 101-114.

(2) Fabrisio Tassinari، « Security and Integration in the EU Neighbourhood: The Case for Regionalism »، CEPS Working Document، N°. 226، July 2005، P. 15.

(3) Fulvio Attina، « Partnership and Security: Some Theoretical and Empirical Reasons for Positive Development in the Euro-Mediterranean Area »، JM working Paper، N°. 27، July 2000، P. 6.

المشتركة، كنتيجة نهائية لبناء الجماعة الأمنية[1]. لذا من الصعب تصور جماعة أمنية في أوروبا الأوسع، لأن جماعات الأمن ليست عبارة عن إنشاءات تلقائية، بل هي نتاج لعلاقات ديناميكية وإيجابية بين :القوة، الأفكار، التفاعلات المكثفة، والتعلم الاجتماعي. وتنتج عن نشاطات الفواعل (نخب سياسية، أفراد، مؤسسات عالمية وإقليمية) التي تحتاج المصادر الإيديولوجية و المادية لتطوير الأسباب السياسية، والرغبة القادرة على بناء هويات جماعية **Collective Identity** (أقاليم معرفية **Cognitive Region**)[2]. أي تقاسم القيم والهويات والمعايير، والذي يؤدي إلى عقد روابط الثقة والأمان.

والملاحظ أنه في اتصال أوروبا الأوسع ليس هنالك اهتمام كافي وانتباه نحو الفواعل : ممثلين سياسيين، مؤسسات ومجتمع مدني ثم أن إقليمية اتصال مارس 2003 على سبيل المثال تميزت بحد أدنى، إن لم يكن غياب كلي للمستوى المؤسساتي، إذ ليس هنالك بنود للمؤسسات المسؤولة عن تطبيق سياسة الجوار، بمعنى افتقار لهيكلية مؤسساتية أو بالأحرى آلية قانونية، لأن اتفاقيات الجوار تقوم على التعاون التقليدي بين الحكومات، وتدار من قبل لجان مشتركة تتخذ القرارات بناء على التفاهم، وبذلك فسياسة الجوار تعمل في إطار السيادة الوطنية، وليس في إطار سيادي "فوق قومي".

عمليا، إن أي عملية تكامل إقليمية ترتكز على مسلمة تطوير إحساس الملكية المشتركة نحو المبادرة بين الأطراف المشكلة للإقليم. وفي الحقيقة فإن" تطوير تعاون إقليمي فرعي، وإحساس بالملكية المشتركة "هي قضايا طرحت مع تأكيد خاص عليها في الوثيقة الإستراتيجية للسياسة الأوروبية للجوار، فيما شدد البرلمان الأوروبي على اختلافات جغرافية وسياسية بين الجيران الشرقيين والجنوبيين. لذا فإن التعاون الإقليمي بالكاد يبدو محتملا نظرا لهذه الاختلافات، فكان تبني الطريقة الثنائية (خطط عمل فردية

---

(1) Ibid، P. 6.

(2) Manuela Moschella، « European Union’s Regional Approach toward Its Neighbors: The European Neighbourhood Policy Vis-à-Vis Euro-Mediterranean Partnership »، in: Fulvio Attina & Rosa Rossi، Op. Cit، P. 59.

للدول) بدلا من التعاون الإقليمي الأصيل. وعليه يمكن تشبيه سياسة الجوار" بالإقليمية الطرفية "بين البلدان الستة عشر والمناطق الطرفية الأقل ديناميكية من الاتحاد الأوروبي الموسع، أي "اتفاق طرفي" يترجم الاهتمام المركزي للاتحاد الأوروبي بخلق أطراف آمنة على حدوده المباشرة؛ تمارس التبادل معه؛ تتلقى بعض المساعدات؛ وتؤمن الانسياب المرن للتجارة الحدودية، وفي النهاية "حدود جيدة لا تصدر مشكلاتها ولا نزاعاتها"[1].

إن قلة الإحساس بالهوية المشتركة والانتماء إلى نفس الإقليم، وبالملكية المشتركة للمؤسسات، يمكن أن يقنع الجيران الجنوبيين بسلبية علاقاتهم اللا متماثلة/ اللا متناظرة مع الاتحاد الأوروبي. وهو ما من المحتمل أن يؤدي إلى تقويض أسس مبادرة الجوار بمرور الوقت[2]، بالتالي فإن نجاح المبادرة يعتمد على الدرجة التي تكون فيها مختلف الهويات/الجماعات تتصدى للتهديدات المشتركة والمشاكل المتعلقة بعدم الاستقرار الإقليمي و اللا أمن على أساس تبني مبدأ مشترك.

إن ما تم تقديمه على أنه مشروع مشترك هو في الحقيقة مبادرة "**أحادية الجانب**" تعكس رؤية ممركزة أوروبيا، ففي كل المجالات- صياغة القواعد والإلزام بإتباعها، التصرف بالقدرة التكتيكية والتنظيمية، إملاء المعايير وتحديد الاتجاه الواجب إتباعه - يحتفظ الاتحاد الأوروبي بالأشكال الكلاسيكية للقيادة، ولا يستطيع الجيران الاشتراك في عملية تأسيس هذه المعايير والتعليمات[3]. إذن سياسة الجوار الأوروبية مرتبطة بمصلحة

(1) Vitaly Denysyuk، « Politique de Voisinage de L’Union Européenne: Qu’elles transformations sur le régime commercial régional en Europe »، Revue du Marché Commun de L’Union Européenne، N°. 485 ،Février 2005، PP. 101-114.

(2) Manuela Moschella، Op. Cit.

(3) Chilosi Alberto، « The European Union and Its Neighbors: Everything but Institutions? »، MPRA Paper، N°. 529، November 2007، P. 3.

الاتحاد الأوروبي الخاصة بتدعيم ازدهاره وأمنه من خلال تحويل الجيران إلى حلفاء، عبر طرح المشاكل على أنها جماعية وبالتالي تستدعي حلولا جماعية .

يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبية بمثابة "إمبريالية ناعمة" تبرز رغبة الغرب لتصدير نموذجه المؤسساتي و الثقافي، الديمقراطية، حقوق الإنسان، قواعد القانون والسوق، أي العمل على تصدير النموذج الأوربي إلى البلدان الجارة من خلال جعلها تمتثل لمعايير وقواعد وقيم الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني تصدير التجربة الأوروبية الإيجابية، عن طريق أدوات القوة الناعمة **Soft Power.** فسياسة الجوار في جوهرها إذن عبارة عن "خطاب أمني". وعليه فإن الاتجاه نحو" أمننة "علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه، سيؤدي لا محالة مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي للأهداف المعلنة لسياسة الجوار من كل مصداقية، خاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها.

كما أننا إذا ما أخذنا بمفهوم المركب الأمني لباري بوزان، والذي عرفه على أنه:" مجموعة الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن الدول الأخرى[1]". و اعتبرنا أن الاتحاد الأوربي وجواره يمثلان هذا المركب الأمني،فإنه يكون عليه (الاتحاد الأوروبي الذي يقدم نفسه على أنه مسؤول باعتبار أنه قوة إقليمية عن الاستقرار في المحيط الداخلي والخارجي) ضمان استقرار الجوار الذي يمثل ضرورة لأمنه الداخلي، وواجب نشر الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

الجوار الأوروبي: دائرة أصدقاء أم دائرة من النار؟

يمكن تصنيف دول الجوار الأوربي إلى فئتين رئيسيتين:

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية،2005،ص. 21.

الفئة الأولى: تضم الدول المجاورة للاتحاد الأوربي، والتي تدخل ضمن سياسة الجوار الأوربية، والتي تعد شركاء للاتحاد الأوربي، بحيث تستفيد من اتفاقيات الشراكة والتعاون المشترك، مع الاتحاد الأوربي، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

1. **دول جنوب و شرق المتوسط:** تضم المغرب، تونس، مصر، فلسطين، إسرائيل والأردن.

2. **دول جنوب القوقاز**: تشمل ارمينيا، جورجيا، أذربيجان.

3. **دول شرق أوربا**: تضم مولدوفا و أوكرانيا. فعلى الرغم من أن دولا مثل (أرمينيا، أذربيجان، الأردن) ليست دول جوار مباشر من الناحية الجغرافية للاتحاد الأوروبي، فإنها تدخل ضمن سياسة الجوار، وهو ما يعني أن الاتحاد الأوربي اعتمد على اقتراب جيوسياسي أكثر منه جغرافي في تصميم تلك الإستراتيجية. و كذلك هناك دول كان يجب تضمينها داخل سياسة الجوار لكنها لم تدخل بعد حتى الآن (الجزائر، بيلاروسيا، ليبيا، سوريا).

الفئة الثانية: تضم جيران الاتحاد الأوربي غير المتضمنين داخل سياسة الجوار الأوربي، في صورة كل من روسيا و تركيا[1].

من الضروري الإشارة إلى مجمل التغييرات الحاصلة في الجوار الأوربي منذ 2004 إلى غاية اليوم، ليس فقط بالنظر إلى تأثيراتها على السياسة الجوار في حد ذاتها، وإنما بالنظر إلى كونها خلقت ضغطا متزايدا على الاتحاد الأوربي لإعادة النظر في السياسة في أهدافها، سواء تعلق الأمر هنا بتقويمها أو إعادة النظر فيها وفي الآليات المتبعة. ففي فترة سابقة من عام 2015 أدلى رئيس الوزراء السويدي السابق "كارل

(1)روسيا رفضت أن يتم تضمينها بشكل كامل في سياسة الجوار، لكنها ضمنت في قائمة الدول المستفيدة من علاقات الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوربي، أما تركيا على الرغم من ثقلها الإقتصادي الجيوسياسي إلى أنها لم تدخل حتى الآن ضمن سياسة الجوار الأوربي، وان كانت مدرجة في عملية التفاوض. هنا يتضح لنا أن الاعتبارات السياسية والجيوسياسية كانت الحاسمة في سياسة الجوار الأوربي وفي تحديد ماهية دور الجوار.

بيلدت" بتصريح أشار فيه إلى انه من الصعب تفادي استنتاج إن الاتحاد الأوروبي محاط لا بدائرة من الأصدقاء بل بدائرة من النار، ما يكشف إلى حد بعيد المعضلة التي تواجه الاتحاد الأوربي. و لعل هذا الأمر تم ربطه مباشرة بتزايد حدة تدفق اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي بمعدل يفوق ثمانية ألاف (8000) – حسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين-، وهو الأمر الذي حول أحلام الأوروبيين بجعل المناطق المحيطة بحدودهم إلى منطقة أمان و تعاون تمتد من القوقاز إلى جنوب الصحراء الإفريقية إلى مصدر قلق و متاعب لا تتوقف[1].

يرجع بعض المحللين سبب هذا الانهيار في حلقة الأصدقاء إلى عوامل عدة، ربما يأتي على رأسها كسبب للفشل في تحقيق الاستقرار أو الانتقال الديمقراطي في محيط الاتحاد الأوروبي في جانب منه إلى قوى خارج الاتحاد، وربما يبرز التدخل الروسي في جوريا عام 2008 من ابرز تلك العوامل، وبعدها إعلان شبه جزيرة القرم مستقلة عن أوكرانيا بعد الاستفتاء الأخير، حيث ساهمت تلك الأحداث في تغيير خريطة أوربا ومثلت اختبارات حقيقية لفعالية الاتحاد الأوربي داخل القارة و حدود تأثيره و نفوذه[2]. إلى جانب التدخل الروسي المتزايد في المنطقة، وكذا انعكاسات الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

من ضمن الدول الستة (06) المعنية بالشراكة وسياسة الجوار الأوربية نجد أن خمسة منها (أوكرانيا، مولدوفيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان) تأثرت بشكل كبير وضعفت نوعا ما على الأقل على المستوى الداخلي، كنتيجة للتدخل الروسي، أما الدولة الأخيرة وهي بيلاروسيا (روسيا البيضاء) فطبيعة الحكم فيها شمولي لدرجة

(1) " دائرة الأصدقاء في الاتحاد الأوربي تتحول إلى دائرة من نار"، نقلا عن موقع دوتش ويل، تاريخ الإطلاع : 2016/02/06، على الرابط التالي: http://www. m. dw. com/ar.

(2) باسم راشد،، " جوار أوربا : الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوربية"، نقلا عن موقع الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تاريخ الإطلاع : 2016/02/02، على الرابط التالي: http://www. rawabetcenter. com/archives/12461

كبيرة، وهو ما جعلها تتعرض إلى عقوبات متتالية من الاتحاد الأوربي. أما في الضفة الجنوبية، فإن الأمر لم يختلف كثيرا، فالتدخل الأطلسي في ليبيا خلق وضعا غير مرغوب فيه، على الرغم من تحسن العلاقات الليبية – الغربية في فترة ما قبل القذافي كنتيجة لحل ملف قضية لوكربي، و إمكانية الاتجاه نحو التأسيس لمنطق الدولة الفاشلة يتزايد يوما بعد يوم. و إلى جانب ليبيا نجد سوريا، مصر، و اليمن، هذا دون نسيان تأثير عدم التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية.

المحور الثالث

تجديد السياسة الأوربية: رؤية جديدة أم تقليل للتماسك المفقود؟

بدأ من سنة 2007 دفع الاتحاد الأوربي في محاولة لتحسين سياسة الجوار الأوربي، من خلال إعادة النزر في بعض آلياتها، ومن أهمها إدماج الأموال الممنوحة في إطار مالي واحد سمي " أداة الجوار الأوربي والشراكة"، و مازالت كمية المواد المخصصة لتلك الأداة غير واضحة بشكل أكبر. فإذا لم تكن الموارد كافية لجذب اهتمام بلدان الجنوب، فان تأثيرات الشرطية الايجابية يمكن أن تضيع وقد لا يصبح بإمكان "سياسة الجوار" أن تحقق أهدافها. الملاحظ أن الخطط الجديدة لسياسة الجوار التي يتفق عليها ثنائيا بين الاتحاد الأوروبي و كل بلد معني في الجنوب المتوسطي، على مسائل حقوق الإنسان و الديمقراطية[1].

ربما ما أزعج أكثر بلدان جنوب المتوسط في الصيغة الجديدة هو كونها أنهت سياسة "الحوار على انفراد" بين حكومات الضفتين، حيث استغنت عن الأطر الجماعي للفضفاض بعلاقة ثنائية مع بلد على حدى، و عمدت إلى نشر خطط العمل المعتمدة خلافا لرغبة الحكومات المعنية. أكثر من ذلك يولي الأوروبيون أهمية كبيرة لتوسيع التعددية و إقامة دولة القانون و دعم المجتمع المدني، بعدما كانوا يمنحون أولوية مطلقة للتعاون الاقتصادي في الجيل الأول من اتفاقيات الشراكة.

من جانب آخر، يمكن الإشارة إلى نقطة هامة وهي تلك المتعلقة بكون عرض الاتحاد الأوربي لإبرام "اتفاقات عميقة و شاملة في مجال التجارة الحرة"، وهو أمر غير واقعي و يعمل على زعزعة استقرار اقتصاديات الدول المجاورة، لأنه يتطلب منها فتح أسواقها أمام منافسة الاتحاد الأوروبي قبل أن يكون لديها ما تبيعه لأوربا.

---

(1) هيثم أميرة فرنانديز، " الاتحاد الأوربي : عملية برشلونة و سياسة الجوار الجديدة"، نقلا عن موقع كارنيجي، تاريخ الإطلاع: 2016/02/06، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www. carnegiendowment. org/sada/?fa=21674&lang=ar

انطلاقا من هذه العناصر وغيرها فإن التحدي الأكبر في السياسة الأوربية الجديدة هو ضمان استقرار الجوار و دوله، أين تتواجد النزاعات و الإرهاب و التطرف، لكن حسب المفوض الأوربي **يوهانس هان "الفقر والفساد و الحوكمة السيئة هي أيضا مصادر لإنعدام الأمن، و هنا سوف نعيد التركيز في علاقتنا مع شركائنا حيثما هو ضروري على مصالحنا المشتركة الحقيقية، وتحديدا التنمية الاقتصادية، مع تركيز كبير على تشغيل الشباب"**[(1)]. أما على المستوى الإقليمي فإنه من المرجح أن يتم تعزيز الشراكة الشرقية بما يتماشى و الالتزامات التي حددتها قمة ريغا في 2015، و هنا يمكن للاتحاد من أجل المتوسط أن يلعب دورا معززا في دعم التعاون بين بلدان الجوار الجنوبي، وكل هذا من خلال إشراك أطراف إقليمية أخرى خارج الجوار و حيثما يكون مناسبا لمواجهة التحديات الإقليمية.

وقد سبق للبرلمان الأوربي في أكتوبر 2013 أن اعتمد قرارا يرمي إلى تعزيز سياسة الجوار الأوربية، على الرغم من أن مختلف التقارير المرحلية لسنة 2012 أبانت عن صورة متباينة عن التقدم والركود وحتى الانحسار في السياسة الأوربية، الملاحظ هنا هو تركيز البرلمان الأوربي بالنسبة للطرف الجنوبي على ضرورة دعم التحولات في تلك المناطق خاصة التحول الديمقراطي، و المجتمع المدني. ويبدوا أن التحولات السريعة التي عرفه العالم ومن خلالها الفضاء المتوسطي وضعت السياسة الأوربية على محك الاختبار، فانتقال عدم الاستقرار من الجوار الأوربي على الرغم من أن أهم هدف للسياسة هو بناء الأمن في الجوار، فحلقة الأصدقاء تحولت بفعل التأثيرات السلبية للحراك العربي في الجنوب و التدخل الروسي في شرق أوربا، إلى حلقة من نار.

---

(1) الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، " المفوضية الأوربية كشفت عن الخطوط العريضة لمراجعة سياسة الجوار: شراكات أقوى لجوار أقوى"، تاريخ الإطلاع : 2016/02/11، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www. nna_leb. gov. lb/ar/show-news/191877/nna-leb. gov. lb/fr

كل تلك العوامل وغيرها، تدفع بالاتحاد الأوربي إلى ضرورة إعادة النظر في بعض محاور سياسة الجوار، من اجل تدارك النقائص المسجلة، و التي على رأسها عطاء مزيد من الأدوار والتسهيلات لدول الضفة الجنوبية، وكذا الاهتمام بقضايا التنمية و دعم النمو الاقتصادي، وهنا تبرز أهم نقطة خلاف شكلت سببا عدم فعالية سياسة الجوار وهي اختلاف التصورات و الإدراكات بين الضفتين لمختلف القضايا المطروحة، وهو الأمر الذي انعكس على طبيعة الآليات المقترحة لمعالجة تلك القضايا. المطلوب من الاتحاد الأوربي إعادة النظر في أولوياته كي تراعي التحولات والأزمات و الأزمات التي تحيط به سواء على المستوى الإقليمي آو العالمي فالمكانة التي يريد الأوروبيين الوصول إليها في التوازنات الدولية تبدأ أولا بتأسيس جوار إقليمي يسوده الأمن والاستقرار، فثمة الاختبار الحقيقي للسياسة الأوروبية المشتركة في بيئة الأزمات والنزاعات في جنوب وشرق القارة.

الهند بين التأثير القاري وحدود العالم الجيوسياسية

لعربي بن أعمارة [1]

إذا كان القرنان الثامن عشر والتاسع عشر قد شهدا نوعا من التعددية القطبية، حيث كانت القارة الأوروبية تشكل مركز ثقل العالم، أين كانت مجموعة إمبراطوريات استعمارية متناحرة فيما بينها؟، في حالة صراع دائم من أجل القوة والنفوذ، والتي شهدت "مرحلة ما قبل العقد" التي تحدث عنها المفكر الإنجليزي توماس هوبز أبرز الذي كتبوا حول العقد الاجتماعي، فإن القرن العشرين قد سار على ذلك النحو إلى غاية بلوغ ما يمكن التعبير عنه بذروة التعددية القطبية، وقد شهدت هذه المراحل حروبا جماعية كبرى، سببت خسائر على جميع المستويات ولجميع المشاركين في الحرب، ولعل أبرز تلك الحروب نجد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والحرب العالمية الثانية (1939-1945).

وشكلت تلك الحروب سلاحا ذو حدين بالنسبة للإنسانية، إذ أنها قد أدت إلى جرائم كبرى من تقتيل، تشريد، فوضى، غياب الأمن وغير ذلك. . . لكنها أيضا قد كانت سببا في التطور الصناعي والتقني الذي شهده القرن العشرون، ولعل أبرز ثمار ذلك التطور هو اكتشاف أسلحة الدمار الشامل، والنووية منها بشكل أساسي، هذه الأسلحة التي يطلق عليها البعض "الأمن النووي"، قد تم استعمالها لمرة وحيدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان سنة 1945، والتي أدت لحسم ونهاية الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء، وبالرغم من المراحل الصعبة والأزمات التي مرت بها الدول النووية في أثناء الحرب الباردة، إلا أن دخول مفاهيم التدمير الثنائي

(1)مدرس العلاقات الدولية، باحث دائم بمركز البحث العلمي والتقني في علم الإنسان الاجتماعي والثقافي بوهران/ الجزائر (للاطلاع على الموقع الإلكتروني للمركز ومختلف المنشورات: www. crasc. dz) .

المؤكد، والقدرة على الضربة الثانية قد وقفت دون خوض حروب مباشرة بين تلك القوى المتصارعة.

والجدير بالذكر هنا هو كون هذه الأحداث التاريخية الكبرى، والحرب العالمية الثانية بشكل أساسي، قد كانت من صنع قوى أروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أما بالنسبة لبقية مناطق القارات الآسيوية، الأفريقية، أمريكا اللاتينية. . . فقد كانت معظمها تحت وطأة ونفوذ الاستعمار الأوروبي، إما بشكل مباشر أو عن طريق الانتداب، فقد كانت مفعولا به ومحل تنافس، بل أيضا بؤر توتر ومسارح للنزاعات المسلحة بين القوى الكبرى.

وبالنسبة للقارة الآسيوية فإنها قد كانت محل صراع بين قوى إقليمية (اليابان) وأخرى دولية (الإتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية،. . .)، وإذا تناولنا منطقة جنوب آسيا التي تشكل الهند أكبر دولة فيها من حيث المساحة والتعداد السكاني، فإنها قد كانت تحت الهيمنة البريطانية منذ القرن الثامن عشر، وتشتهر بأنها قد خضعت لاستعمار فريد من نوعه، حيث أنها دولة مستعمرة أساسا من طرف شركة الهند الشرقية البريطانية التي سيطرت على كامل أرجاء الدولة منذ عام 1856، وقد تميز الاستعمار البريطاني للهند أنه غير استيطاني يختلف عن النماذج الفرنسية، حيث كان الهدف الرئيسي منه ذو طابع اقتصادي تجاري، متمثل في الحصول على الموارد الطبيعية، أسواق لتصريف فوائض الإنتاج، والسيطرة على الممرات البحرية في جنوب آسيا وشبه القارة الهندية.

إلى جانب طبيعة الاستعمار البريطاني للهند، فإن طبيعة الوسائل التي اعتمد عليها الشعب الهندي في المطالبة بالاستقلال قد كانت بدورها متميزة، حيث اعتمد رواد الحركة التحررية الهندية، الذين يعتبر غاندي أبرزهم، على أساليب النضال السلمية من أجل الحصول على الاستقلال، وهو ما حدث فعلا سنة 1947.

ونتيجة لنجاح الأسلوب السلمي الذي اعتمدت عليه الحركة التحررية الهندية، فإن فلسفة النضال السلمي، والإيمان بمبادئ التعايش جنبا إلى جنب دون صراعات،

نبذ العنف والحروب على جميع المستويات. . . كانت مبادئ أساسية للسياسة الخارجية الهندية، فرغم توفر ظروف معينة دفعت بالهند للدخول في عدة حروب محدودة مع جارتيها الصين وباكستان من أجل مشاكل حدودية، إلا أن هذه الدولة على الصعيد الدولي قد كانت عضوا فاعلا في حركة عدم الانحياز، ولطالما دعت لتغليب الحلول السلمية للخلافات بين الدول وضرورة تفادي الحروب، بالخصوص بين القوى الكبرى، على اعتبار أن نتائجها السلبية ستتعدى حدود تلك الأطراف المتصارعة.

أولا: المقومات الجغرافية والديمغرافية للهند

تعتبر جمهورية الهند من أكبر الدول في منطقة جنوب آسيا من ناحية المساحة الجغرافية بتصنيفها في المرتبة السابعة عالميا، وكذلك من حيث إمكانياتها الديمغرافية باعتبارها ثاني دولة في العالم بعد جمهورية الصين الشعبية، حيث يقطن فيها ما يقدر بحوالي 01 مليار ومائتي مليون نسمة. كما أنها ذات امتداد حضاري عريق، إذ تتكون من مجتمع تعددي من حيث اللغات، الديانات، الثقافات وغير ذلك، وهو ما يشكل ميزة إيجابية لهذه القوة المحورية في جنوب آسيا، وتمثل أكبر دولة ديمقراطية في العالم من حيث عدد سكانها، فهي منذ الاستقلال سنة 1947 قد اختارت تبني المنهج الديمقراطي والنظام البرلماني، إذ طالما سعت الهند لتكون دولة ديمقراطية وعلمانية[1].

ويمكن التعرف على موقع الهند في سلم القوة الدولي وحجمها (إن جاز التعبير) على مستوى الساحة الدولية عن طريق مقارنتها مع بقية الفواعل الدوليين، فهنالك نوعان من القوى المتوسطة التي يكون لديها تأثير معتبر في جوارها الإقليمي، ولديها أيضا مساهمات على مستوى المسرح الدولي، وإن كانت أقل تأثيرا بالمقارنة مع القوى الكبرى، إذ توجد "قوى متوسطة تقليدية" (Puissances moyennes classiques) مثل كندا، أستراليا والسويد، كما توجد إلى جانبها "قوى صاعدة" (Puissances émergentes)، التي من بينها الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا، روسيا

---

(1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، توازن القوى في جنوب آسيا، ط1، 2001، ص125.

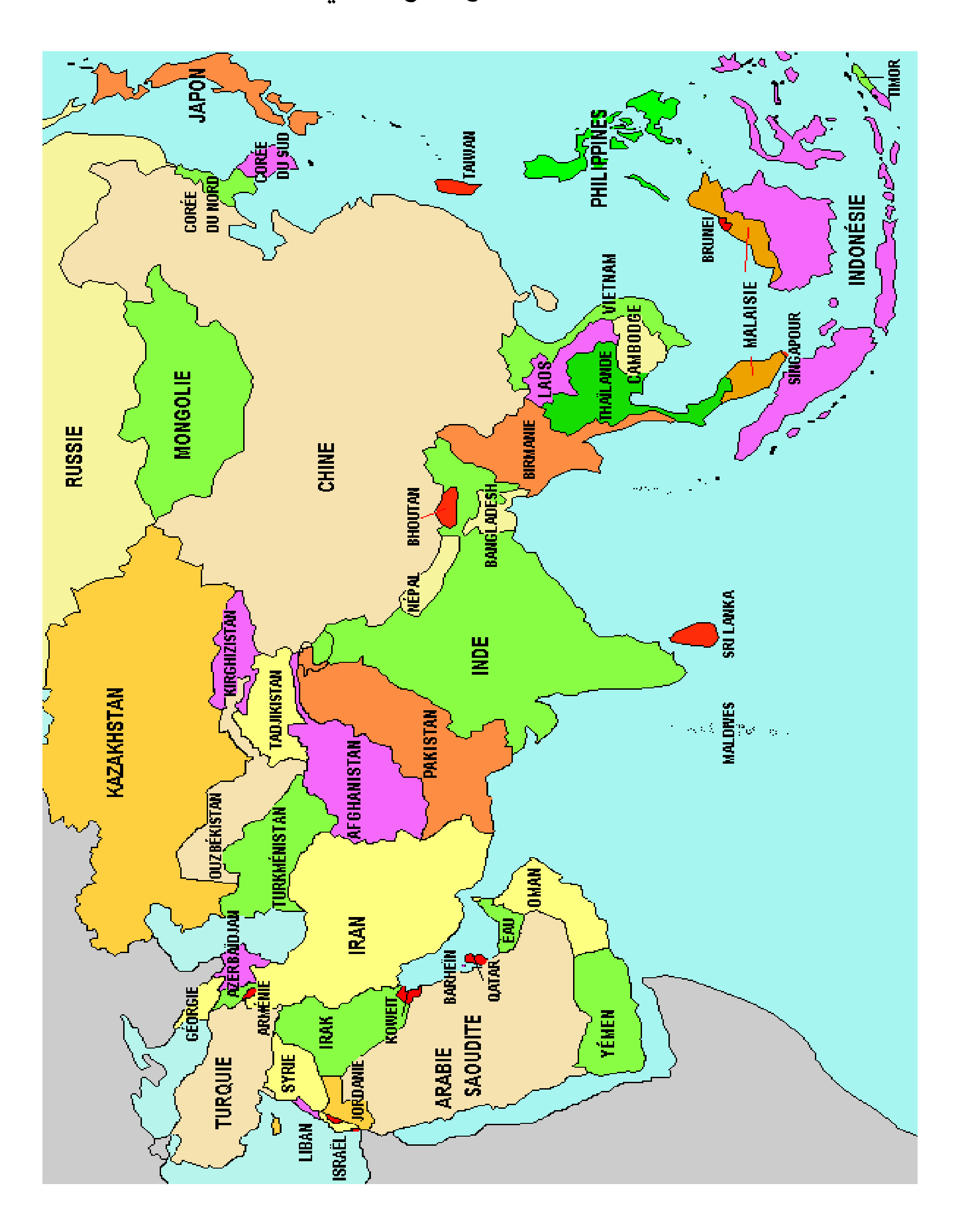
والصين. هذه الوحدات السياسية الصاعدة تسعى لإعادة النظر في هرمية النظام الدولي وتوزيع القوة، الامتيازات والنفوذ في المؤسسات الدولية[1].

وعلى اعتبار أن الهند إحدى أبرز تلك القوى الصاعدة، فإنها تسعى جاهدة للحصول على مكانة معترف بها دوليا، ليس على أساس المعطى الجغرافي (المساحة) والحجم السكاني فحسب، وإنما أيضا عبر مساهمتها في تغيير بعض المسلمات التي تم وراثتها عن نتائج الحرب العالمية الثانية، التي أبرزها وجود نادي "مغلق" للكبار تجمعهم عضوية دائمة في مجلس الأمن التابع لهيأة الأمم المتحدة، مصالح مشتركة في السيطرة على دول العالم الثالث، بل وحتى صياغة قوانين يتم تمريرها عبر مختلف المنظمات الدولية، ومن ثم دعوة سائر دول العالم للمصادقة عليها لكي تصبح ملزمة.

---

(1) Mélissa LEVAILLANT، La politique étrangère de l'Inde envers l'Iran entre politique de responsabilité et autonomie stratégique (1993-2010)، l'Harmattan، 2012، p. 12.

الخريطة ادناه توضح الموقع الجغرافي للهند



ثانيا: الارتكاز على التراث الحضاري والطموح نحو العالمية

انطلاقا من مقومات القوة التـي تتمتـع بهـا الهنـد، ومكانتهـا كقـوة إقليميـة في منطقـة جنوب آسيا، فإنها تسعى جاهدة للانضمام إلى نادي الكبار والدخول ضمن قائمة القوى العالمية.

لقد نجحت الهند في تحقيق الاستقلال والتحرر من الهيمنة البريطانية سنة 1947 بفضـل النضال السلمي الذي اعتمدته الحركة التحررية الهندية، التي شكل المهاتما غاندي أبـرز روادهـا، ذلك ما جعل من هـذه الدولـة تتبنـى الخيـار السـلمي في سياسـتها الخارجيـة مـع دول الجـوار الإقليمي ومع القوى العالمية الكبرى، خصوصا في خضم انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين، الذي أعقب الحرب العالمية الثانية وجاء بالتوازي مع استقلال الهند.

رغم السياسة السلمية التي اتبعتها الهنـد إلا أن ذلـك لم يمنعهـا مـن الـدخول في حـروب مسلحة مع جيرانها لأسباب متعلقة بمشاكل حدودية، وهي تلك التي خاضتها ضد الصين، جارتهـا الشمالية في أكتوبر سنة 1962، كما أن الهند قد خاضت عدة حروب مع الجارة الغربية باكستان، وهي أيضا راجعة للمشـاكل الحدوديـة بيـنهما، أبرزهـا سـنة 1947، 1965، 1971، بالإضـافة إلى عديد المناوشات المحدودة التي تحدث من حـين لآخـر عـلى مسـتوى الحـدود بـين الـدولتين وفي إقليم كشمير المتنازع عليه.

وقد تم بذل طاقات معتبرة في الصراع حول إقليم كشـمير مـع الجـارة الغربيـة باكستان، ذات الأغلبية المسلمة، حيث ومنذ الاستقلال وعلى إثر إعلان كل طرف عـن عدم قبول التنازل، فقد أخـذ الصراع شـكله الصـفري، مـما أدى بالـدولتين إلى خـوض سباق نحو التسلح بشكليه التقليدي والنووي، وهو سـباق تزايـدت حدتـه عنـد فـوز حزب "بهارتيا جناتا" في انتخابات الهند سنة 1998[1]، فبمجرد وصـوله إلى الحكـم تـم

---

(1) جاد طه، سياسات الهيمنة وبؤر التوتر الـدولي المعـاصرة، الإمـارات العربيـة المتحـدة، مركـز زايـد العـالمي للتنسيق والمتابعة، 2003، ص. 22.

القيام بتفجيرات نووية ناجحة، وأعقبتها باكستان بتجارب ناجحة أيضا وفي نفس الفترة (شهر ماي 1998).

لكن هذا الصراع لم يمنع الهند من السعي لعلاقات دولية قائمة على العدالة والإنصاف، وإلى ضرورة تغليب الحلول السلمية لتسوية النزاعات بين وحدات النظام الدولي، إذ كانت هذه الدولة عضوا مؤسسا لحركة عدم الانحياز، وفاعلا أساسيا فيها، حيث سعت مع مجموعة من الدول حديثة الاستقلال، إلى التخفيف من حدة الصراع والتوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، والدعوة إلى التعايش السلمي، بل ورفض الانضمام إلى أحد المعسكرين المتصارعين.

فمنذ التأسيس لحركة عدم الانحياز بمناسبة انعقاد مؤتمر باندونغ سنة 1955، كانت الأهداف التي رافعت عنها الحركة في المحافل الدولية متطابقة مع مبادئ السياسة الخارجية الهندية، وهي الاعتراف بمجموعة قيم ومبادئ خاصة بدول الجنوب، وقد أعلن عنها الوزير الأول الهندي "جواهر لال نهرو" في سنة 1954 (قبل اجتماع باندونغ)، والمتضمنة أساسا: الاحترام المتبادل للوحدة الترابية والسيادة الوطنية، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ المساواة والمصلحة المشتركة، بالإضافة إلى التعايش السلمي[1].

شكلت نهاية الحرب الباردة مفترق طرق ونقطة انعطاف بارزة، سواء بالنسبة لسياستها الداخلية والخارجية، فمع انهيار الاتحاد السوفييتي فقدت نيودلهي شريكها الأساسي في المجال الاقتصادي والعسكري، وبطبيعة الحال زال الدعم الدبلوماسي الذي كان يقدمه زعيم الكتلة الاشتراكية سابقا. بالتالي فقد قامت الهند بتغيير سياسة عدم الانحياز التي تبنتها في خضم الحرب الباردة، وعوضتها بسياسة براغماتية نفعية مبنية على تعظيم المكاسب، إذ استهلت الحكومة الهندية العام 1991 بالإعلان عن إرادتها في منح الأولوية للمصالح المالية والتجارية الهندية، ولعل أبرز دليل على استمرار الإدارة الهندية في انتهاج السياسات البراغماتية والاهتمام بالصعود في سلم

(1) Mélissa LEVAILLANT، Op. cit. ، p. 18.

القوى العالمي هو عملها على بناء قدرة نووية خاصة بها، توجتها بخمسة تجارب نووية في سنة 1998، ودخولها في حوار إستراتيجي مع عديد الشركاء[1].

الهند عضو في مجموعة العشرين، هذه الأخيرة التي تجتمع فيها أكبر اقتصاديات العالم، ووجود دولة الهند ضمن هذه المجموعة كان نتيجة الطفرة الاقتصادية التي تم تحقيقها. هذه الدولة تنتمي أيضا لمجموعة البريك (BRIC) التي تضم بالإضافة إلى الهند، كل من البرازيل، وروسيا والصين، وقد أصبحت تسمى مجموعة البريكس (BRICS) بعد التحاق جمهورية جنوب أفريقيا بها، وذلك عند انعقاد الدورة الثالثة لاجتماع القمة للبريك، بجمهورية الصين الشعبية شهر أفريل 2011 ودعوة جنوب أفريقيا للانضمام، الذي استجابت له الأخيرة بالقبول[2]. وتواجد الهند في مختلف الهيآت الدولية والتكتلات الاقتصادية الكبرى يدل على مكانتها، لكن أيضا على طموحها في تحقيق المزيد من المكاسب.

ثالثا: القدرات النووية الهندية: العمق الإستراتيجي والقدرة على تنفيذ الضربة الثانية

انطلاقا من اعتبار السياسة الخارجية الهندية تتسم بالطابع السلمي، ومبنية على الحياد الإيجابي في الصراع الأيديولوجي بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والدول السائرة في فلكيهما، فإن الهند لطالما طالبت بالنزع الكلي للسلاح النووي، لكن وبعد التماسها أن هذا المسعى غير قابل للتجسيد أمام سباق القوى العالمية نحو التسلح النووي، وتزايد عدد الدول المالكة للتكنولوجيا النووية، وبالخصوص جمهورية الصين الشعبية، الجار الأقوى الذي تتوجس منه الهند، وتعتبره منافسا لها في جنوب آسيا، وأنه من غير المستبعد أن يقوم بغزوها والاعتداء عليها إن استدعت الضرورة ذلك، فشرعت الهند بدورها في السعي الدؤوب من أجل اكتساب التكنولوجيا النووية وإدخالها في منظومتها الدفاعية، وهو ما عملت من أجله منذ

(1) Ibid. ، p. 19.

(2) François Lafargue، « Des économies émergentes aux puissances émergentes »، Questions internationales، N° 51، Septembre –octobre 2011، p. 101.

السبعينات من القرن العشرين ولو بشكل غير معلن. لكن في شهر ماي من سنة 1998، أجرت الهند تجارب نووية بشكل معلن ليتم بذلك اعتبارها دولة نووية، وفي الفترة ذاتها أعقبت جارتها الغربية باكستان تجارب نووية أخرى ناجحة، لتنضم بذلك الدولتان إلى قائمة الدول النووية في العالم.

أدت التجارب النووية التي قامت بها الهند وجارتها باكستان في ماي 1998 إلى صدور قرار من مجلس الأمن التابع لهيأة الأمم المتحدة يحمل رقم 1172، وهو قرار يدين تلك التفجيرات النووية لكلتا الدولتين ويدعوهما في الوقت ذاته للمصادقة على معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية "دون شروط"، ووضع حد لبرامجهما الصاروخية والنووية، كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات ضد الدولتين[1].

آليات الحصول على مكانة مهمة ودور معترف به بين القوى العالمية حسب التصور الهندي مبنية على ركيزتين، الأولى تتمثل في الحصول على السلاح النووي، والثانية هي التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وهو ما قام به صناع القرار في نيودلهي عبر مراحل، حيث نجدهم يتراجعون بشكل ملحوظ عن عديد المبادئ التي كانت تحكم علاقات الهند مع مختلف الفواعل الإقليمية والدولية إبان فترة الحرب الباردة، إذ لم يعد الهدف مقتصرا على تفادي مواجهة مباشرة بين القوى الكبرى، أو ما من شأنه المساس بمصالح نيودلهي على المستوى الإقليمي، لكن أصبحت المصلحة القومية تحكم علاقات الهند الخارجية، حيث أضحت تفضل أسلوب القوة الناعمة عن طريق الاعتماد على الأدوات الاقتصادية واختراق الأسواق العالمية، وبالتالي منافسة الجار الأقوى (الصين) الذي يتمتع بعلاقات متينة مع روسيا الوريثة الشرعية للاتحاد السوفييتي، فنجدها تحافظ على علاقات سلمية وتعاونية مع روسيا، تدعم السلم مع

(1) Mélissa LEVAILLANT، Op. cit. ، p. 73.

(2) Ibid. ، p. 70.

الصين، لكن تتقرب بشكل ملحوظ من الولايات المتحدة الأمريكية لكي تضمن نوعا من التوازن.

ولقد اتبعت السلطات الهندية إستراتيجية هادفة لكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تحقق عبر مراحل، حيث تطورت تدريجيا العلاقات بين الدولتين، وظهر ذلك جليا خلال العهدة الثانية للرئيس الأمريكي جورج بوش، أين بدأت مشاريع التعاون تأخذ شكلها الملموس، إذ تمت المصادقة على مشروع التعاون في مجال التكنولوجيا النووية السلمية بين نيودلهي وواشنطن في 18 جويلية 2005[1]، وذلك ما أعطى دفعا جديدا للعلاقات بين الدولتين، بل وأدى لنوع من العزلة اتجاه الدول المنافسة وهي باكستان، التي لم يتم التطبيع معها بالشكل المطلوب من طرف المجتمع الدولي، بل عانت نوعا من العزلة بسبب برنامجها النووي وفقدت المساعدات التي كانت تتلقاها من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد أثرنا الملف النووي للهند في إطار البرامج النووية لكل من الصين وباكستان، هاتان الدولتان اللتان تربطهما بالهند علاقات متسمة عموما بالتنافس على المستوى الإقليمي والإحساس المتبادل بغياب الثقة، لكن أهم ميزة لدى الهند بخصوص قدراتها النووية هي ما يعرف في الدراسات الاستراتيجية بالعمق الإستراتيجي، القدرة على المناورة وتنفيذ الضربة الثانية، وهذا راجع إلى المساحة الواسعة للهند وإشرافها على واجهة بحرية في المحيط الهندي جنوبا، وهذا ما يوفر لديها عددا هائلا من البدائل والخيارات في حالة دخولها في حرب شاملة مع قوة نووية متوسطة، أو حتى مع إحدى القوى الكبرى، فهذه المعطيات الجغرافية تمنحها القدرة على امتصاص الضربة الأولى، وعلى تنفيذ ضربة ثانية، عكس جارتها باكستان، التي في حالة تنفيذها لضربة نووية ستكون من بين المتضررين، على اعتبار قربها من الهدف (الهند) ومحدودية مساحتها، والأمر نفسه بالنسبة لدولة الكيان الصهيوني، فرغم امتلاكها للسلاح النووي إلا أن أبرز المعيقات تكمن في الافتقار للعمق الإستراتيجي.

---

(1)Ibid. ، p. 75.

رابعا: تصاعد الدور الهندي: السعي لاقتحام نادي الكبار من خلال الورقة الاقتصادية والطفـرة التكنولوجية

انطلاقا مما سبق ذكره أعلاه، فإن دولة الهند تسعى للصعود من خلال الاعـتماد عـلى مـا يمكن وصفه بالقوة الناعمة، ليس عن طريق إعلان العداء للقوى العالمية، أو بخطابـات التحـدي ورفض الوضع القائم، لكنها تستمر في تبني السياسة السلمية والأساليب اللينة أو القـوة الناعمـة على حد تعبير "جوزيف ناي"، حيث نجدها تتمسك بالورقة الاقتصادية، وبـالاعتماد عـلى الـذات والشراكة مع جميع الأطراف من أجل الحصـول عـلى التكنولوجيـا المتطـورة، لأن المكاسـب التـي تحصـل عليهـا وتصـنيفاتها عـلى المسـتوى الـدولي فـيما يـرتبط بـالتطور التكنولـوجي والطفـرة الاقتصادية هو السبيل الوحيد الذي سيمنحها المكانة التي تصبو إليها في المجتمع الدولي.

تنظر الهند إلى النظام الدولي القائم سواء في فترة الحرب الباردة أو بعدها عـلى أنـه غـير منصف، يخدم القوى التي قامت بصنعه وهي نفسها التي تدعم بقاءه حاليـا حمايـة لمصـالحها، فقد تم وضع ترتيبات هذا النظام الدولي من قبل بعض القـوى الدوليـة، وفي غيـاب معظـم دول العالم الثالث التي كانت مستعمرة، وبالتالي فهو نظام لم يأخذ مصالح هذه الدول الجديدة بعـين الاعتبار، ومن هنا إذن فعلى غرار مختلف القوى الصاعدة نجد الهند تسعى لتغيير بعض قواعـد هذا النظام، لكنها تتحرك في إطار جماعي، سواء مع حركة عدم الانحياز، أو مع مختلف التكتلات السياسية والاقتصادية التي تنتمي إليها.

تعتبر هذه الدولة الآسيوية الصاعدة المصدر الأول عالميـا للبرمجيـات (software) ومختلف خدمات معالجة البيانات (data processing services)، وهذا ما يمنح الهنـد مكانـة متقدمـة بـين الأمـم في المجـال التكنولـوجي، كـما أنهـا تسـتفيد مـن تصـديرها للخدمات، ونجاح السياسات الاقتصادية المتبعة فيما يتعلـق بالاقتصـاد الريفـي[1]، الـذي

(1) François Lafargue، Op. cit. ، p. 102.

تساهم فيه مختلف فعاليات المجتمع في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج. وانطلاقا من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Foreign Direct Investment)، سواء في تحقيق مصالح اقتصادية مرتبطة بتوفير فرص الشغل وامتصاص البطالة، خلق قيم مضافة، تحقيق الاحترافية لليد العاملة المحلية في الدولة المستقبلة وتحويل التكنولوجيا، فإن الهند من بين أكثر الدول استقبالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI).

من بين خمسمائة شركة عالمية، وفي تصنيف يعتمد على رؤوس أموالها (capitalization)، فإن عدة شركات هندية تدخل في القائمة، مثل شركة Reliance والشركة المتخصصة في استخراج وتصنيع المحروقات Oil and Natural Gas Corporation، ومن هنا إذن فإن الهند، وعلى غرار كل من الصين والبرازيل، تستجيب للشروط الرئيسية التي على أساسها يمكن وصفها باقتصاديات صاعدة[1].

تستورد الهند كميات معتبرة من النفط، فخلال سنتي 2009 و2010، قامت باستيراد ما قيمته عشرة (10) مليارات دولار من النفط الخام من دولة إيران، مما يجعل هذه الأخيرة المصدر الثاني لواردات النفط الهندية بعد المملكة العربية السعودية[2]، وهنا نرجع لتأكيد فكرة سبق وأن تطرقنا إليها أعلاه والمتمثلة في السياسة الخارجية الهندية المتسمة بالبراغماتية والواقعية، فرغم العزلة الدولية التي عانت منها إيران بسبب برنامجها النووي، إلا أن الهند لم تقاطعها بل واصلت التعامل الاقتصادي معها، ومع مختلف الدول الإسلامية. . . رغم أنها تخوض نزاعا صفريا مع الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي تم الاعتراف بأنها دولة نووية (باكستان)، وهنا نجد الهند توفق بين الجيوإقتصاد والجيوستراتيجية وتعتمد منطق أولوية المصلحة على المواقف السياسية، فهي تتعامل مع كل الأطراف التي تربطها بهم مصلحة، وإن لم تكن تتفق معهم في القضايا السياسية.

(1) Ibid. ، pp. 102-104.

(2)Mélissa LEVAILLANT، Op. cit. ، p. 21.

خامسا: الهند في محيطها الجيوسياسي

تشكل الهند قوة محورية في منطقة جنوب آسيا، كما تطرقنا إلى ذلك في العناصر السابقة، حيث أنها تساهم في مختلف التغيرات التي تشهدها المنطقة، كما أنها تتأثر بما يحدث هناك من تدخلات أجنبية (أفغانستان) وطبيعة العلاقات والتحالفات الموجودة، وبالخصوص علاقات الصين مع باكستان، وفي الوقت نفسه هي فاعل مؤثر في بعض القضايا على غرار العلاقة الصراعية التي تجمعها مع باكستان حول إقليم كشمير، وسنركز باختصار في هذا المحور على ثلاثة عناصر أساسية متمثلة في: أبرز محددات علاقة الهند مع باكستان، ومع قوة إقليمية مجاورة لها شمالا وهي جمهورية الصين الشعبية، وعنصر ثالث هو علاقة الهند مع دولة الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط.

1- العلاقات الهندية الباكستانية: محورية النزاع الصفري حول إقليم كشمير

يتحكم النزاع حول إقليم كشمير في العلاقات الثنائية بين الهند وباكستان، فهذه العلاقة التنافسية التي طغت على العلاقات بين الدولتين منذ استقلال الهند سنة 1947 قد عرقلت التعاون الإقليمي في جنوب آسيا والمواجهة المشتركة للتحديات الاقتصادية والأمنية التي تتعرض لها المنطقة، ولقد سبق لنا أن تطرقنا إلى سباق التسلح الذي أنهك اقتصاديات الدولتين والحروب التي دخلتا فيهما، واستمرت العلاقة الصراعية هذه لتلقي بضلالها على كامل المنطقة، ويستعين كل طرف بفواعل إقليميين أو دوليين من أجل الاستقواء والحصول على الدعم والمساندة.

وبالرغم من اعتبار خوض الحرب الشاملة بين الدولتين أمرا مستبعدا، لحيازة كلاهما على السلاح النووي منذ عام 1998، إلى أن التصعيد في العلاقات من حين لآخر وعدم إيجاد تسوية نهائية للخلافات الحدودية ومسألة كشمير، قد ألقى بضلاله على النهج التعاوني وتحقيق الاستقرار والتكامل في منطقة جنوب آسيا.

2- التنافس مع الصين: علاقة توجس وغياب الثقة

علاقات الهند مع الصين كذلك لا تخلو من الطابع النزاعي، فقد شهدتا خلافا حدوديا، أدى إلى حرب مباشرة بينهما في سنة 1962، وقد أدت الخلافات المستمرة

للهند مع جيرانها إلى اعتبارها من طرف بعض الفواعل في شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا أنها تسعى للهيمنة والنفوذ. ولابد من التذكير أن القضايا الأساسية التي تشكل مصدر النزاع لم يتم حلها، النزاع الحدودي، المساعدات الصينية لباكستان، هضبة التبت وما يتعلق بالتنافس حول النفوذ الإقليمي[1].

وبالعودة إلى مرحلة الحرب الباردة، فإن موقف الصين والهند من الصراع الأيديولوجي بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية يكاد يكون متناقض، فإذا كانت الصين قد شكلت طرفا فاعلا في الكتلة الشيوعية، وهو ما جعلها تحسب على أنها من حلفاء الاتحاد السوفييتي، ومن المناهضين لهيمنة القيم الغربية والأمريكية بشكل أساسي على النسق الدولي، فإن الهند قد كان ناشطة في إطار حركة عدم الانحياز وتدعو للتعايش السلمي، بل نجدها تحرص على الإبقاء على علاقات يطبع عليها التفاهم، الاحترام المتبادل وروابط الصداقة مع الأطراف المتصارعة وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وبالتالي فنتيجة هاتين السياستين المتناقضتين للهند والصين هو التباعد بينهما.

وإذا كنا قد أشرنا سابقا إلى أن كلتا الدولتين تجتمعان في منظمة البريكس (BRICS)، وبالرغم من سعيهما لما يمكن التعبير عنه بإحداث تغييرات على طبيعة النظام الدولي القائم، فإن الصين لا تؤيد المسعى الهندي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، لأن ذلك من شأنه إحداث الخلل في ميزان القوى الإقليمي، وتراجع نفوذ الصين في المنطقة.

(1) Sophie Agostini-Heinrich، La relation entre la Chine، l'Inde et les Etats-Unis، de la fin de la guerre froide à la signature de l'accord de coopération nucléaire civil entre les Etats-Unis et l'Inde، France، 2010، p. 294.

(2) محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص. ص. 265-266.

كما أن طبيعة العلاقات التي تجمع الصين مع باكستان، والدعم الذي تتلقاه هذه الأخيرة من طرف الصين يؤثر سلبا على العلاقات الهندية الصينية، حيث تعتبر الهند ذلك بمثابة تدخل صيني في الصراع إلى جانب الطرف الباكستاني، وهو ما يزيد من حجم الشرخ بين الدولتين.

3- المصالح الاقتصادية كمحدد لعلاقات الهند مع دول غرب آسيا:

نقصد بمنطقة غرب آسيا ما أصبح يسمى حاليا بالشرق الأوسط، وسنركز على علاقة الهند بالدول النفطية في الخليج العربي، وموقف هذه الدولة من الصراع العربي الإسرائيلي، وعلاقتها مع الكيان الصهيوني. شكلت السياسة الخارجية الهندية إلى غاية سنة 1992 سياسة رافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني، حيث كانت تعتبره مجموعة من أوروبيين أرادوا اغتصاب أرض فلسطين لتشكيل دولة دينية في الشرق الأوسط، وأن هذا الفعل يندرج في إطار الإمبريالية العالمية، ويمكن التطرق لأسباب ودوافع الوقوف إلى جانب الدول العربية في ثلاثة نقاط أساسية.

كانت الهند في فترة الحرب الباردة جنبا إلى جنب مع عدة دول عربية في حركة عدم الانحياز، إذ جمعتها بالعرب مجموعة مواقف على غرار المطالبة بنظام دولي أكثر إنصافا والتنديد بالإمبريالية العالمية ورفض هيمنة القوى الكبرى على النظام الدولي والاقتصاد العالمي، هذا من جانب. أما بالنسبة للنقطة الثانية فتمكن في تبعية الهند لدول الشرق الأوسط والخليج العربي من حيث وارداتها النفطية، وبالتالي فإن المصلحة الهندية تستدعي الوقوف إلى جانب العرب وعدم التعاون مع الدولة المسماة "إسرائيل"، إذ اكتفت بتمثيل دبلوماسي على المستوى القنصلي فحسب. أما بالنسبة للنقطة الثالثة فتتمثل في منع الجارة باكستان من تشكيل تكتل عربي إسلامي يتعاطف

معها ويقف إلى جانبها في صراعها مع الهند حول إقليم كشمير[1]، وهذا ما جعل الهند تعلن في مختلف المناسبات عن علاقات الصداقة والمصالح المشتركة مع الدول العربية.

لكن عقب تفكك الاتحاد السوفييتي، شهدت علاقات الهند بإسرائيل تطورا ملحوظا، حيث قامت الهند بترقية مستوى تمثيلها الدبلوماسي عن طريق فتح سفارة لها في تل أبيب، وقد دخلتا في تعاون ضد ما يسمونه بالإرهاب، سواء ما تعلق بالمقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة بالنسبة للكيان الصهيوني، أو ما هو مرتبط بالحركات الإسلامية في إقليم كشمير بالنسبة للهند[2].

وهذا يثبت لنا مبدأ البراغماتية والنفعية الذي تعتمد عليه السياسة الخارجية الهندية، فهي تغير مواقفها وتكيفها بشكل مستمر وفقا لما تستدعيه المصالح الوطنية، ويمكن إضافة نقطة أخرى إلى ما سبق بخصوص تغير الموقف الهندي من إسرائيل منذ سنة 1992، حيث كانت تهيئ الساحة من أجل تطوير قدراتها النووية، فتستفيد من تعاونها مع هذا الكيان لكن أيضا من أجل الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، عندما تعلن عن امتلاكها للقنبلة النووية بعد بضعة سنوات، على اعتبار حجم وتأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية.

سادسا: معيقات الهند للعب دور أكثر بروزا على المستوى العالمي والتأثير في النظام الدولي

على الرغم من مختلف النتائج المحققة بالنسبة للهند، خصوصا على الصعيد الاقتصادي، التكنولوجي والعسكري، إلا أنه لا تزال الكثير من المعيقات التي تقف في طريق هذه الدولة من أجل القيام بدور أكثر بروزا وفاعلية على مستوى النسق الدولي، فهي ذات علاقات تجارية هامة مع مختلف الوحدات السياسية في بقاع العالم،

(1) Frédéric Grare، « les ambitions internationales de l’Inde à l’épreuve de la relation indo-pakistanaise »، Etudes du CERI (Centre d’Etudes et de Recherches Internationales)، N°83، février 2002، p. 17.

(2) Frédéric Grare، Op. cit. ، p. 17.

لكن مكانتها في التجارة العالمية تبقى ضعيفة مقارنة مع القوى الكبرى والصاعدة، حيث تشكل 01.3% من الصادرات العالمية في مقابل 09.6% لجارتها الصين[1]، وبالتالي فإنه يبقى أمام الهند الكثير للقيام به في هذا المجال، حتى يتسنى لها القيام بدور أكبر على المستوى الدولي.

كما أن الهند لا تزال تعاني من مشاكل داخلية، فتعداد سكانها يمثل تحدي فعلي، إذ من جهة يشكل أحد مصادر القوة، لكنه في الوقت نفسه يتطلب بذل المزيد من الطاقات في سبيل تحسين المستوى المعيشي ومختلف الظروف الصحية والتعليمية لهم، إذ تعاني عديد الاقتصاديات الصاعدة بشكل عام من هجرة الأدمغة، حيث تتمكن هذه الدول من منح تكوين عالي المستوى للطلبة على مختلف المراحل التعليمية، لكن هذه الفئات تفضل الهجرة نحو الدول الغربية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص من أجل متابعة الدراسات العليا والحصول على فرص العمل هناك، فما يشكل نحو ثلث (3/1) الطلبة الأجانب في الولايات المتحدة ينحدرون من الهند، الصين وتايوان[2].

رغم كون الهند قد حققت طفرة تكنولوجية ملحوظة وقفزة نوعية في الاقتصاد الكلي، لكن بالنسبة للتنمية على المستوى الداخلي فإنه لا يزال الكثير للقيام به، فهنالك غياب التوازن في الاستثمار والتنمية بين مختلف جهات وأقاليم الهند، والأمر نفسه بالنسبة لقطاعي التعليم والصحة، فمع الإصلاحات التي تم تبنيها في هذين القطاعين والشروع في اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص في تسعينيات القرن العشرين، فإن الملاحظ هو انقسام المجتمع الهندي إلى مجموعتين، أقلية ذات موارد مالية تستفيد من الرعاية الصحة ذات النوعية المرتفعة التي يقدمها القطاع الخاص، وأغلبية تتعامل مع الخدمات الصحية لدى القطاع العمومي التي تتميز بنوعية دون المستوى المطلوب، والأمر نفسه فيما يتعلق بقطاع التعليم، فأبناء الطبقة الوسطى يستفيدون من

(1) François Lafargue، ، Op. cit. ، p. 102.

(2) Ibid. ، p. 105.

تعليم نوعي لدى المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخاص، بينما يتوجه الأغلبية نحو التعليم الذي يوفره القطاع العمومي الذي يعتبر أقل مستوى من الأول[1].

كما أنه وبالنسبة للمنظمات الدولية والتكتلات التي تعتبر الهند عضوا فيها، فإنه لا يمكن التعويل عليها دوما من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك لسبب رئيسي متمثل في مركزية المصلحة الوطنية لمختلف الفواعل والوحدات السياسية مهما كانت درجة التنسيق المعلنة والخطابات السياسية للقادة التي تفيد في أغلب الحالات بتطابق المصالح وغير ذلك، حيث أن لكل دولة أهداف ومصالح وطنية مستقلة عن أهداف ومصالح بقية الدول، فنجد على سبيل المثال مجموعة البريكس [*] متشكلة من خمسة دول صاعدة متباعدة جغرافيا، تجمع بينها بعض المصالح المشتركة، لكن هنالك عديد المسائل التي لا تتفق حولها، لأن لكل واحدة منها مصالح وأهداف خاصة بها، فمثلا، إذا كانت الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا تطالب بإصلاح منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ومنحها عضوية دائمة بهذا المجلس، فإن الصين تعبر عن رفضها علنا لانضمام الهند لمجلس الأمن كعضو دائم.

سابعا: نظرة استشرافية لمستقبل الهند في النظام الدولي

لقد تناولنا في المحاور السابقة من دراستنا هذه جملة من عناصر القوة التي تركز عليها الهند من أجل دخول نادي الكبار والصعود في سلم القوى العالمي، من بينها المكونات الجغرافية والديمغرافية لها، مكانتها الإستراتيجية على اعتبار حيازتها للسلاح النووي وقوة تقليدية كبيرة، وهذا ما جعلها تسعى للحصول على الاعتراف الدولي، حيث نجدها مع كل من الصين، البرازيل، وروسيا، تطالب بتمثيلها بشكل منصف في مختلف الهيآت الدولية، هذا من جهة، لكنها أيضا لكن هذه المرة تتكتل مع كل من

(1) Lamballe Alain، « L'Inde puissance mondiale ? »، revue militaire suisse، 2007، p59.

(*) تضم كل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب آسيا.

البرازيل وجنوب أفريقيـا للمطالبـة بإصلاح مجلـس الأمـن الـدولي التـابع لهيـأة الأمـم المتحـدة والحصول على عضوية دائمة فيه[1].

وبصفة عامة فإن الدول الصاعدة تبدي رفضها للهيمنـة الأورو-أمريكيـة في تسـيير وإدارة مختلف القضايا الدوليـة، حيـث تعـبر عـن عـدم الرضا إزاء ممارسـات القـوى الكـبرى المهيمنـة وبالخصوص فيما يتعلق باستعمال القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للـدول، فالهنـد بالإضـافة إلى البرازيل، ورغم اعتبارهما دول ذات مؤسسات ديمقراطية، فكثيرا ما تقفـان إلى جانـب الصـين وروسيا في عديد القضايا الدولية، مثل رفض قرارات الدول الغربيـة بفـرض عقوبـات عـلى إيـران بشأن برنامجها النووي. كما أن هذه الدول الأربعة[*] قد امتنعت عن التصويت على القرار رقـم 1973، الذي يسمح بتدخل حلف شمال الأطلسي ضد نظام العقيد الليبي معمر القذافي[2].

وقد سقنا هذه الأمثلة من أجل التوصل إلى أن الدول الصاعدة، ومن بينها الهنـد تسـعى لتكون فاعلا مؤثرا على مستوى النظام الدولي، وذلك من خلال الاستقلالية في سياستها الخارجيـة ودعم القضايا التي تعتبرها عادلة أو ترجع لها بمصلحة، كما أنها تدافع عن مبادئ خاصة بها، ولا تتفق بالضرورة مع تلك التي تتبناها القوى الكبرى.

ومن بين ما يوضح طموح الهند للعب دور أكبر على المستوى الإقليمي والعـالمي، نلاحـظ تزايد ميزانيتها للدفاع، فمن سنة 2005 إلى 2011، ازدادت هذه الميزانية بنسبة 25 بالمائة، وهذا يدل على أن مفهوم القوة الصلبة لا يزال متداولا عند النخبة الحاكمة في الهند، حيـث أن وجـود أهداف طموحة تسعى لتحقيقها وفقا لإستراتيجية مسطرة، تستدعي التوفر عـلى قـوة عسـكرية نووية وتقليدية تدعم صانع القرار الهندي في مختلف المفاوضات على جميع الأصعدة.

---

(1) François Lafargue، Op. cit. ، p. 106.

(*) روسيا، الصين، الهند والبرازيل.

(2) François Lafargue، Op. cit. ، p. 106.

وبخصوص الدور الذي تضطلع به الهند على المستوى العالمي، فإنه يمكن ملاحظة ذلك على أرض الواقع من خلال مشاركتها المعتبرة في مهام حفظ السلام في المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة، إذ تعتبر من الدول الأولى في العالم من حيث مساهمتها في نشر القبعات الزرق (Casques bleus) حيث قامت بنشر ما يقدر بـ 8500 رجل، وبالأخص في مناطق النزاعات في القارة الأفريقية[1]، كالسودان وجمهورية الصحراء الغربية المحتلة من طرف المملكة المغربية. وهذا ما يؤكد النزعة العالمية للهند ورغبتها في تلميع سمعتها والحضور في مختلف المحافل الدولية، من خلال دعمها للجهود الدولية المتمثلة أساسا في منظمة الأمم المتحدة لاستتباب السلم والأمن في دوائر التوتر والنزاع.

هذه الدولة تسعى أيضا للمزيد من القوة والتأثير، فمصدر ما يقدر بـ 77 بالمائة من وارداتها النفطية هو الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، ومن المنتظر أن تبلغ هذه النسبة 95 بالمائة في حدود سنة 2025، هذه الواردات النفطية تأتي عن طريق المسالك البحرية، وتمر أساسا عبر المحيط الهندي، وبالتالي هو ما فرض على الهند تحسين أدائها البحري وتأمين هذه الطرق عن طريق دعم قدراتها البحرية، وهو ما جعلها قوة بحرية لا يستهان بها[2]، مما يؤهلها للقيام بأدوار فعالة على الساحة الإقليمية والدولية، خصوصا فيما يرتبط بمكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة في البحر والقرصنة البحرية.

انطلاقا من هذه المعطيات، فإن الهند مع مجموعة دول صاعدة متمثلة أساسا في روسيا، الصين والبرازيل تسعى لإحداث تغييرات على مستوى النظام الدولي، حيث من مصلحتها أن يكون نظاما متعدد الأقطاب ولا يخضع لقطب واحد أو قطبان (مثل مرحلة الحرب الباردة)، حيث ستشكل هذه الدول الصاعدة أقطابا على المستوى

---

(1) Idem.

(2) James Rogers، From Suez to Shanghai : the European Union and Eurasian maritime security، Occasional paper، N°77، march 2009، European Union Institute for Security Studies، pp. 17-19.

الإقليمي، وقد يصل تأثيرها إلى الصعيد العالمي، لكن حينما نتناول موضوع القطبية والتفوق على مستوى النظام الدولي من الضروري توضيح فكرة أساسية مفادها أن هذه الدول التي تعتبر صاعدة إنما ذلك على المستوى الاقتصادي ومساهمتها في التجارة الدولية، منه يمكن الحديث عن احتمال تعدد الفواعل المؤثرة والأقطاب، لكن هذا على الصعيد الاقتصادي والتجاري، بينما ما هو متعلق بالقوة العسكرية والتكنولوجيا المتطورة وغزو الفضاء وغير ذلك فإنها تبقى محتكرة من طرف الفواعل البارزين في القرن العشرين وبشكل رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية. فانطلاقا من المستوى المعيشي المرتفع لا تزال هذه القوى "التقليدية" تشكل مركز جذب لهجرة الأدمغة وللكفاءات، وبالتالي فإنها تضمن تجديد كفاءاتها بشكل مستمر، كما أنها أيضا لا تزال تعتمد على القوة الناعمة، إذ أنها تصدر ثقافاتها وسائر نماذجها نحو مختلف بقاع العالم، ذلك بحكم أن نماذجها الثقافية والحضارية يعتبرها الكثير من الشعوب، وخصوصا الشعوب المستعمرة سابقا، أفضل النماذج التي يقتدي بها.

ويمكن الاستعانة بالتقارير الدورية التي ينشرها مجلس الاستعلامات الأمريكي (CIA) كل أربع سنوات منذ 1996، فيها يقدم سيناريو مستقبلي أو نظرة استشرافية حول ما سيكون عليه العالم في حدود عشرين سنة قادمة. ومن خلال التقرير الرابع الصادر في شهر نوفمبر 2008 والمعنون "الاتجاهات العالمية الكبرى لآفاق 2025: عالم متغير" فإن ما يمكن استخلاصه هو سيناريو استمرار الوضع القائم بالنسبة لترتيب القوة على المستوى الدولي فيما هو مرتبط بالقوة العسكرية التقليدية والنووية، حيث تبقى القوى الولايات المتحدة تحتكر التفوق في هذا المجال (بالإضافة إلى روسيا)، وهو ما يسمح لها بالإبقاء على الهيمنة والنفوذ على مختلف الوحدات السياسية والمناطق التي تعتبرها إستراتيجية، أي أنها ستحتفظ بمكانتها كقوة عظمى، لكن هذا لن يمنع من بروز أقطاب وقوى صاعدة على المستوى الاقتصادي، هذه الأخيرة التي يكون لديها أدوار هامة فيما يتعلق بالتجارة الدولية ومختلف فروع الاقتصاد، والتي من بينها دولة الهند.

لقد تسارعت التحولات على مستوى النظام الدولي منذ مطلع الألفية الثالثة، ولم يعد بإمكان أغلبية الدول والمجتمعات مسايرتها أو على الأقل استيعابها وفهم حقيقة ما يحدث، فإذا كانت العشرية الأولى من القرن الـ21 قد تم تدشينها بالحرب على الإرهاب، فإن العشرية الثانية قد انطلقت بسلسلة التحولات السياسية والمجتمعية في العالم العربي التي أطلقت عليها وسائل الإعلام "الربيع العربي"، ولا تزال نفس الدول تقود القاطرة، تجعل من دول تهدد مصالحها بأنها "دكتاتوريات"، وتغض الأبصار عن أنظمة قمعية تضطهد شعوبها، وغير ذلك . . . بل تتخذ منها حلفاء لكونها خاضعة لها وتسهر على تطبيق تعاليمها.

وعلى الرغم من تلك التحولات التي تبدو في دول واقعة على هامش التأثيرات الدولية، إلا أن سيناريو استمرار الوضع القائم هو الأكثر احتمالا، فرغم الاعتراف بوجود قوى اقتصادية صاعدة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مرشحة لتبقى في المرتبة الأولى في العالم من ناحية القوة العسكرية، الدبلوماسية، التكنولوجية، فيمكن بالتالي الحديث عن عالم متعدد الأقطاب أو القوى الاقتصادية، لكن مع تفوق الولايات المتحدة أو تحت القيادة الأمريكية. إذ أن صعود قوى اقتصادية على غرار الهند في منطقة جنوب آسيا، لا يعني تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية، فالمستوى المعيشي للفرد الأمريكي، الرعاية الصحية، التعليم، واستعمال التكنولوجيات الحديثة، وكل هذه المعايير، تحظى فيها الولايات المتحدة الأمريكية وقوى متوسطة تقليدية (كندا، أستراليا، اليابان، شمال أوروبا،. .) بالمراتب الأولى.

وبخصوص دولة الهند فوفقا لما سبق تناوله أعلاه، هو بلد يحظى بعديد مقومات القوة التي ستسمح له بالصعود، ولو أن ذلك من الممكن أن يكون على المدى المتوسط والبعيد، وبالخصوص على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، وهو ما تراهن عليه النخب الحاكمة في الهند حاليا، لكن من الضروري المراهنة على العنصر البشري سواء فيما تعلق بالتعليم والتكوين وتحسين نوعية الخدمات المقدمة، فمع تجاوز المعيقات الداخلية وتسوية الخلافات مع دول الجوار (الصين وباكستان) يمكن توفير طاقات معتبرة يمكن تسخيرها لاحقا في دعم المسار التنموي لهذه الدولة الصاعدة.

إيران وتركيا وإسرائيل: قوى إقليمية كبرى

فراس عباس[1]

لقد أفرزت المتغيرات الإقليمية منذ عام 2003 تحولات في المشهد الاستراتيجي في المنطقة العربية والشرق الأوسط تحديدا ولتعيد تشكيل توازن القوى بعد حاله الاختلال في البيئة الإستراتيجية، حيث اشتد التنافس والصراع ما بين القوى الإقليمية الفاعلة كل من وإيران تركيا وإسرائيل في ضل المصالح المتناقضة ما بينها وما افرزه من توترات على الصعيد الإقليمي وسعي كل منها إثبات مكانته كدولة إقليمية عظمى من خلال الأخذ بزمام المبادرة بالقضايا الإقليمية. وفي حلول عام 2011 تغير المشهد السياسي بسبب المتغيرات التي أسفرت عنها الثورات والحركات الاحتجاجية،مما افرز معادلة إقليمية جديدة عن ولادة أنظمة مغايرة لتعيد تشكيل المشهد الاستراتيجي في المنطقة برمتها حيث استحوذت تلك المرحلة على اهتمام القوة الإقليمية الفاعلة أعلاه، فضلا عن القوة الدولية التقليدية والصاعدة .

تكمن أهمية هذا الدراسة في أنها تتخطى الإطار الضيق في تحريك التطورات التي شهدتها المنطقة للاستقطاب الإقليمي بين القوة الفاعلة، سيما وإيران تركيا وإسرائيل وبناء إدراكاتهما من تصورات صناع القرار بالتعامل مع التحديات الإستراتيجية، وقد ساعد في تحقيق ذلك تلك المكانة التي تتبوؤها الدول وسعيا في تحقيق مصالح رئيسية في المنطقة.

مما شك فيه انشغال المفكرين والمتخصصين بحالة السيولة غير المسبوقة الطاغية الآن على أنماط التحالفات والصراعات في إقليم الشرق الأوسط، ليس فقط ما بين القوى الإقليمية الثلاث الكبرى (إيران وإسرائيل وتركيا) التي أخذت تستأثر بقلب النظام الإقليمي لشرق الأوسط بين ساع للهيمنة (إسرائيل) ورافض لهذه الهيمنة ومناوى للطرف الساعي للهيمنة ولا ينكر سعيه هو الآخر مطرف إقليمي مسيطر

---

(1) باحث دكتوراه استراتيجية وعلاقات دولية جامعة النهرين، بغداد .

ومهيمن وفق متطلبات وأهداف مشروعة القـومي (إيـران) ومـن كـان راضـيا بـان يقـوم بـدور الموازن الإقليمي والقادر على حل الأزمـات والقيـام بالوسـاطات الناجحـة التـي تخـدم أولويـات أهدافه الاقتصادية وتنسجم مع ما يتمتع به من أدوات القوة الناعمة المميزة والمقبولة عند كـل الأطراف أو معظمها على الأقل (تركيا)[1].

من شأن تحديد النظام الإقليمي موضوع الدراسة تبسيط منطق التحليل وتعقيـده في آن واحد، حيث يمكن أن نلمح اتجاهين رئيسيين في هذا السياق، يتبني الاتجاه الأول مفهوم المنطقة العربية التي تمتد من موريتانيا غربا إلي العراق شرقا، والتي تنضوي دولها ضـمن جامعـة الـدول العربية كتعبير مؤسسي وتنظيمي لما يمكن وصفه بالنظام الإقليمي العربي. بينما يـري اتجـاه ثـان أن النظام الفعلي القائم في المنطقة هو نظام يشمل كـل الـدول العربيـة، إضـافة إلي بعـض دول الجوار غير العربية، خاصة إيران، وتركيا وإسرائيل. نتحدث هنا بالتالي عن النظام الإقليمي الشرق أوسطي [2].

في إطار الاتجاه الأول الذي يقول بوجود نظـام إقليمـي عـربي، يمكـن تبـين أن إمكانيـة بـروز قيادة إقليمية كانت دوما في حدها الأدنى، ولم تعرف المنطقة العربية تاريخيا بـروز قيـادة لتفاعلاتهـا إلا من خلال وجود حالة تضامن بيني عربي علي حد أدني من المبادئ المشـتركة، وحـول قضـايا عـدَّها الزعماء العرب مصيرية، أهمها القضية الفلسطينية. وتأرجحت أنماط بروز قيادة عربيـة بـين محاولـة هيمنة دولة عربية علي هذا النظام (مصر في عهد جمال عبد النـاصر)، أو توزيـع هـذه الهيمنـة بـين دولتين عربيتين أو أكثر عبر حقـب متعـددة (مصر بـين عـامي 1967 و1978، والسـعودية بـين عـامي

---

(1) محمد السعيد إدريس، خريطة معقدة :الصراع الإقليمي بين أيان وتركيا وإسرائيل، مجلة السياسة الدوليـة، العدد (196)،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014)، ص66.

(2) احمد كاتب، القيد الأمريكي :احتمالات بروز قيادية إقليمية في الشرق الأوسط، ملحق تحولات إسـتراتيجية، مجلة السياسة الدولية،، العدد (198)،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014)، ص 5 .

1967 و1975، والجزائر في عهد هواري بومدين، وسوريا في عهد حافظ الأسد، والعراق في عهد النظام السابق في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية(1978-1990). وانتهت الأوضاع العربية في العشرية الأولي من الألفية الثانية إلي نوع من الفوضى الجيوسياسية، كانت النتيجة المنطقية لسلسلة الاختراقات الأمنية، السياسية،الاقتصادية، والثقافية الأمريكية والإسرائيلية للمنطقة العربية[1].

أما الاتجاه الثاني والأخير الذي يقول بوجود نظام إقليمي شرق أوسطي، فإنه يستند إلي جملة اعتبارات، أبرزها: [2]

أولا: الاعتبار الجيوسياسي: لا يمكن فصل السياسة عن الجغرافيا، فالمنطقة العربية محاطة بمجموعة من الدول لا تربط بينها وبين الدول العربية علاقات ودية بالضرورة، لكنها علاقات تتميز بالاستمرارية، والنظمية، والتأثير المتبادل.

ثانيا: الاعتبار التاريخي: يذهب أصحاب هذا الاتجاه للقول بأن المنطقة هي قلب العالم القديم، الحضارات الإنسانية، والديانات السماوية، وبالتالي فلا يمكن أن تستأثر أي جماعة بشرية بمفردها بحق من الحقوق علي هذه المنطقة. والمقصود هنا العنصر العربي الذي، وفقا لهذه الرؤية، يجب أن يتعايش مع العناصر الفارسية (إيران)، والطورانية (تركيا)، واليهودية (إسرائيل).

ثالثا: الاعتبار الواقعي: يمكن الوصول إلي نتيجة منطقية تحكم طبيعة العلاقات بين دول المنطقة، وهي العلاقات ذات النمط الهوبزي، حيث التناقضات مستحكمة في تفاعل الدول مع بعضها بعضا سواء كانت بين الدول العربية، أو بين هذه الأخيرة والدول المجاورة غير العربية. تؤدي هذه الاعتبارات إلي نتيجة، مفادها أن دراسة التفاعلات الدولية في هذه المنطقة هي من التعقيد بمكان، مما يجعل فصل البيئة العربية عن باقي الدول المحيطة بها غير ناجع من حيث تحديد المفاهيم. فالمتغيرات الدولية والإقليمية تحتم علي الدارس تحديد هوية المنطقة التي لا يمكنها أن تبقي عربية فقط، بل

---

(1) احمد كاتب، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(2) المصدر نفسه، ص5 .

تتجاوز البعد العربي إلي المدى الشرق أوسطي الأوسع بضمه لثلاث دول محورية هي إيران، وتركيا، وإسرائيل. علي ذلك، فإن مصطلح المنطقة سيعني في هذه الورقة منطقة الشرق الأوسط، لا المنطقة العربية، كما يحددها النظام الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية[1].

تحولات البيئة الإستراتيجية الإقليمية وبزوغ القوى العظمى

إن المشهد الاستراتيجي في الشرق الأوسط يشهد تغيرات هائلة جراء مجمل ما تشهده دول المنطقة من ثورات وأزمات وتحولات في ميزان القوى غير مسبوقة على مستوى أحداثها وتفاعلاتها وفاعليها الإقليميين و تتغير خرائط الصراعات والتحالفات وهنا يؤدي إلى تتغير المعادلة الإستراتيجية الجديدة لتشكيل ميزان قوى إقليمي. مما لا شك فيه أن كل مرحلة من مراحل التحول في القوى الإقليمية أن تلقي بتأثيراتها على محيطها الإقليمي سيما في ضل سعيها إلى لعب دور أكبر في السياسة الإقليمية وبتوسيع دائرة نفوذها السياسي في المنطقة. فلقد كان من مخرجات غزو واحتلال العراق في عام 2003 أسهم في تصاعد النفوذ الإقليمي الإيراني وجعلها دولة محورية وقوة إقليمية في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة والسعي لإنجاز هذا الهدف،وأضحت حلقة الوصل بين الشرق الأوسط واسيا لما تتمتع به من الإمكانات العسكرية التقليدية و نفوذ ثقافي وسياسي واقتصادي متصاعد ومؤثر، وهي تجيد استخدام القوة الناعمة، أي القدرة على استخدام السياسة والثقافة للسعي لتحقيق مصالحها الإستراتيجية. . . ، فضلا عن أنها تتفوق على الغرب بامتلاكها المعرفة الدقيقة بالمنطقة، وإجادتها للغاتها وثقافتها، بما تملكه من علاقات تاريخية قوية [2] .

ومن هنا رأت إيران في نفسها على الدوام، أكثر من أي بلد أخر، المهيمن الطبيعي على جيرانها، إذ يمتلك الإيرانيون عبر الأجيال حس التفرد بتأريخهم وعظمة

---

(1) المصدر نفسه، ص 6.

(2) محمد ياس خضير، امن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد 53 (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012)، ص 138 .

حضارتهم، وقوة ما توالى على حكم بلادهم من. إمبراطوريات ملأت الـدنيا وشـغلت النـاس. . . ، وعلى الرغم من تقلص إمبراطورتيهم على مر القرون، وتـلاشي الثقافـة الفارسـية بحلـول التقاليـد الغربيـة الأكـثر إغـراء، إلا إن ذلـك لم يـؤثر في تقـدير الـذات والنظـرة المبالغـة إلى إيران،وإيمـان الإيرانيين بالنظر إلى تاريخهم وعظمة حضارتهم، بوجـوب امـتلاك بلـدهم الريـادة الإقليميـة [1].

ففي ثمانينات القرن الماضي وضع محمد جواد لاريجاني[*]اسـتراتيجياته لمسـتقبل إيـران الإقليمـي سميت بمشروع الإستراتيجية الوطنية (نظرية أم القرى) ويعطـي هـذا المشروع لوضـع إيـران في العالم الإسلامي هالة من القدسية ، كـما يعطـي أهميـة قصـوى لموقـع إيـران الجيوبـوليتيكي في السياسة الخارجية من أجل تحقيـق التمـدد الإقليمـي، وتؤكـد هـذه الإسـتراتيجية في خطوطهـا العريضة على ثلاثة عناصر رئيسة بالنسبة لإيران:

1- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي

2- الدفاع عن أمن إيران.

3-التوسع إقليمياً

ويفسر النقطة الأخيرة بقوله" إن هذه الإستراتيجية تحتم على إيران أن لا تحـد حدودها الجغرافية من دورهـا، إذ لا دولـة باسـتثناء إيـران باسـتطاعتها قيـادة العـالم الإسلامي وهذه لحظة تاريخية لتحقيق ذلك" [2]، وبهذا الصـدد يقـول كيهـان برزكـار "

---

(1) رأي تقيه، إيران الخفية، ترجمة ايهم الصباغ، ط 1،(الرياض، شركة مكتبة العبيكان،2010) ص81.

(*)صاحب نظرية "إيران أم القرى" في كتابة المعنـون " مقـولات في الإسـتراتيجية الوطنيـة" ولـد في عـام 1951، عضوا في البرلمان الإيراني في الفترة من 1992 إلى 2000، شغل منصب مدير مركز الأبحاث، وحاليا يشغل منصـب أمين لجنة حقوق الإنسان .

(2) وللمزيد حول الموضوع ينظر :علي حسين باكير، إيران والتنـافس الشرق أوسـطي التقـاء وتصـادم المشـاريع (تركيا إسرائيل) في كتاب المشروع الإيراني في المنطقـة العربيـة والإسـلامية ، صباح الموسـوي،و محمـد السـعيد إدريس (وآخرون)، (عمان، دار عمار للنشر والتوزيع،2013)، ص 62.

(*) تم ذكر هذا المصطلح للأمانة العلمية في النقل، ولا يتبناه الباحث .

إن حضور إيران الفعّال في القضايا(السياسية والأمنية) للخليج الفارسي [*]والعراق والعالم العربي يزيد من قدرة إيران في القضايا الإقليمية و في علاقتها مع القوى الكبرى، ويضيف" ولما كانت قضايا إيران مرتبطة بالقضايا العالمية، فإن تقوية الإقليمية و زيادة مساحة دور إيران و نفوذها يمكنه أن يخدم أهداف التوسعة، و يدفع المخاطر الأمنية عنها" [1]، وهذا ما أكده أيضا محسن رضائي[*] إنه "منذ أكثر من (300 عام) لم تتمكن أية دولة إقليمية من مواجهة القوة الإيرانية السياسية والأمنية والعسكرية في المنطقة، وإذا أردنا أن ننظر اليوم إلى وضع المنطقة بعد هذه الـ (300 عام)، فإن إيران هي صاحبة القوة الإقليمية الأولى من بين كافة الدول في المنطقة، وهذه القوة في الإقليم من شأنها أن تمكننا من توسيع التأثير الإيراني على مستوى العالم، لتصبح إيران هي القوة العالمية المؤثرة والفاعلة في أهم القضايا"[2]، مما يكشف عن فاعلية القوى الإقليمية لإيران وباعتبارها المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط. إن تركيبة إيران الإقليمية المتعددة يمنحها القدرة على أداء دور محوري بارز في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها من اكبر الدول الإقليمية التي لها مقومات أساسية، فهي تمتلك كتلة بشرية ضخمة وموقعا جغرافيا استراتيجيا وامتداد تاريخيا عميقا وتأثيرا معنويا متواصلا على جوارها الجغرافي،هذه المقومات دفعتها لان تكون طرفا في المعادلات الإقليمية[3]. وهذا التأثير الذي تتمتع به إيران لبلوغ مرتبة القوة الإقليمية الرئيسة يمكن الاستناد إليه في

---

(1) علي حسين باكير مصدر سبق ذكره، ص 64.

(*) أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام منذ العام 1997.

(2) علي رضائي،إيران تعمل لتشكيل حزام ذهبي يقود المنطقة،مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ(2014/9/9)، على الرابط arabi21. com/Story/774656

(3) أيمن المشاقبة و سعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، ط1 (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 173.

تفسير التطور الـذي شـهدته التهديـدات الإيرانيـة لـدول الخلـيج العربيـة، لإبـراز عنـاصر قوتهـا وقدرتها في التأثير على الأوضاع في المنطقة للجانب الأمريكي، وهو ما أشـار إليـه" حامـد زهـرى"، مسؤول حكومي سابق،"من إن إيران هي بالفعل قوة عظمى في المنطقـة وإنهـا احتلـت المكانـة الصحيحة، ولا مجال للعودة إلى الوراء"، وهذا ما ردده أيضا "محسـن رضـائي" بـقولة: " لمـاذا لا تكون إيران هي حامل راية السـلام والتنميـة والديمقراطيـة في المنطقـة، إن المنطقـة لا يمكـن إن تنعم بالأمن والاستقرار في غياب إيران وكل الدول بحاجة إلى الوجـود الإيـراني حتـى الأمـريكيين"[1]، ومعنى ذلك لإيران تحقيق الهدف الاسـتراتيجي المتمثـل في ترسـيخ مكانتهـا باعتبارهـا القـوة الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط [2]. إذ ينطلق التحرك الإيراني الفاعل تجاه الأزمـات الإقليميـة من إدراك للمخاطر المحتملة، بما يمـلي عـلى طهـران أن تكـون طرفـاً أكـثر تـأثيرا في شـكل ونمـط التفاعلات السائدة بالمنطقة.

لذلك فان التأثير الذي تركته حركات التغيير في المنطقة العربية قلب موازين القوى في منطقـة الشرق الأوسط، لتعيد تشـكيل المشـهد الاسـتراتيجي في المنطقـة برمتهـا، وهـو مـا تحـدث عنـه بعـض الباحثين في العلوم السياسية لدى الحديث عن حركات التغيير أو ما بات يعرف بـ (الثـورات العربيـة) واصفيها بأنها "صدمة نظرية فلم يكن أحد قادرا على التنبؤ بما حـدث رغـم وجـود نظريـات العـدوى ونمـاذج الـدومينو[3]، وقـد رحبـت إيـران بـالتغيير واعتـبرت ذلـك جـزءا مـن "الصـحوة الإسـلامية"

(1) محمـد سـعد ابـو عـامود، إيـران ودول الخلـيج العربيـة . . علاقـات متـوترة، مجلـة السياسـة الدوليـة، العدد(176)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، يوليو2009)، ص 197.

/(2) Michael SegalThe Role of Iranian Security Forces in (2)(20/7/2012)Articles(*jcpa. org*)
http://jcpa. org/article/the-role-iranian-security-forces-syrian-bloodshed-2/Syria

(3) مجموعة باحثين،التحولات السياسية والاجتماعية في الـوطن العـربي والـدور الأمـريكي، كـوثر عباس الربيعي (محررا)، (جامعة بغداد،مركز الدراسـات الدوليـة، 2013)، ص 109 . وللمزيـد

في العالم العربي وعدته وسيلة لتقوية المحور المناهض للولايات المتحدة في المنطقة[1]. وعليه يمكن القول إن نتيجة الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة من احتلال العراق وحركات التغيير ومخرجاتها غيبت القوى الإقليمية العربية كسوريا ومصر مما احدث فراغا تحركت إيران لملئه. وفي اتجاه ترسيخ نفوذها حاولت إيران أن تأخذ الحركات العربية الجديدة لمصلحتها ولفائدتها وتبعدها عن الولايات المتحدة وحلفائها،كما إن التحرك الخاطئ من الولايات المتحدة والسعودية ربما خلق فرصا لإيران في استغلال هذا الثورات [2]، لا سيما وان الولايات المتحدة الأمريكية سعت لتخفيف التزاماتها،والتخلص من أعبائها في الشرق من خلال طرحها فكرة التوجه شرقا لتعزيز علاقاتها مع دول المحيط الهادي بهدف خلق شراكة إستراتيجية مع هذه الدول،إذ أشار الرئيس الأمريكي باراك اوباما إلى أن الولايات المتحدة قوة باسيفيكية، كما عبرت عن هذا التوجه وزيرة الخارجية السابقة، بالقول "قرن أمريكا الباسيفيكي"[3]، وتدرك إيران أن لعبها دور القوة الإقليمية، يتطلب شرعية إقليمية ودولية، ويتوافر تصور لدى دوائر صنع القرار في إيران هو أن توفير الشرعية الأمريكية لهذا الدور هو المفتاح للحصول على الشرعية الإقليمية، خاصة أن بعض

من التفصيل حول الثورات والحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية ينظر :جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي،ترجمة :شيماء عبد الحكيم طه،(القاهرة،كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، و سلمان العودة، أسئلة الثورة، (بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، وأيضا ينظر السيد ولد أباه،الثورات العربية الجديدة المسار والمصير (بيروت ، جداول للنشر والتوزيع،2011) .

(1)Marlène Laruelle، Iran’s regional quagmire، ،SEPTEMBER 2012 P2

http://fride. org/download/PB_135_Iran_regional_quagmire. pdf

(2) مارك لنج، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط، ترجمة،حسين شلوشي،آيات شحرور، مجلة حمورابي، العدد (1)، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص 170 .

(3) أبو بكر الدسوقي، تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(195)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014)، ص 8.

الدوائر في واشنطن لا ترى في دول الخليج موازنًا لإيران، ولا يتم التعامل معها على أنها طرف في أية صفقة يمكن التوصل إليها مع إيران [1].

وعلية يبدو إن الاعتبارات الأمنية تعد هي المحفز الأساسي وراء سعي إيران بناء علاقاتها الإقليمية من خلال تبني سياسة الانخراط البناء مع جوارها الإقليمي وتصفير مشاكلها، لا سيما إذ يشكل العامل الأمني في الآونة الأخيرة هاجسا مهما وشكلت منحى جديدا لأدائها الاستراتيجي وفي رسم مسار هذه التحركات. فعلى الصعيد الخارجي، أدرك الرئيس "حسن روحاني " للدور الاستراتيجي الذي يمكن إن تلعبه إيران في الإقليم في ظل المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بعد عام 2010،لذا كان من الضروري إخراج إيران من عزلتها وجعلها من الدول الإقليمية الفاعلة، ولضمان توسيع دور إيران في الإقليم من خلال أدوات جديدة، تقوم على الدبلوماسية الهادئة، والحوار مع الدول المهمة في الإقليم والعالم [2]، وأضاف قائلا : لدى إيران الآن الفرصة لتظهر كقوة إقليمية بدلاً من مجرد العمل بدهاء على حماية استقلالها والحفاظ على نظامها، فقد أدرك الإيرانيون أن أوضاع القوى العالمية قد تغيرت بشكل لم يتوقعه أحد، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإنهم يعلمون أنه كلما أصبحت إيران في وضع هجومي/عدائي أكثر، ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها التحرك عسكرياً لاحتواء إيران، ويمكن في الوقت ذاته أن تقوم

---

(1)إيمان احمد رجب، عودة خيار الصفقة :هل ينهي الانخراط البناء القطيعة بين طهران وواشنطن، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ(2013/9/25)، على الرابط

www. hiwarat-hurra. com/node/1434

(2) ليلى فوعاني، السياسة الخارجية الإيرانية . . بعهد روحاني، مقال منشور في موقع إسلام تايمز، على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ(2013/7/23)، على الرابط

http://www. islamtimes. org/vdchw-niz23n6id. 4tt2. html

أمريكا بذلك حتى ولو لم تقم إيران بأي عمل، وعلى إيران البحث عن إستراتيجية لترسخ نفوذها الإقليمي، ولتجنبها التعرض لانتقام الولايات المتحدة الأمريكية [1].

ولعل ابرز دلالات تنامي المكانة الإقليمية لإيران سعيها المتواصل والحثيث نحو تجنبها لأية توترات مع مجموع الدول المحاذية لها، وميل إيران لتصالح تدريجي مع البيئة الدولية وعدم استخدام البعد الطائفي في سياستها الخارجية، وستعرف علاقات إيران بآسيا الوسطى تنامياً متواصلاً يعزز المكانة الإقليمية لها في بيئاتها الإقليمية المختلفة[2] . ثمة وجه أخر نعده حدودا لفكرة المكانة الإقليمية لإيران من خلال دورها كبديل استراتيجي،فإيران شريك للعرب بحكم الصلات التاريخية والجوار الجغرافي والتداخل السكاني فهي تطل على الخليج العربي . . . ، وباقي الدول المطلة على الخليج العربي هي دول عربية، ولما كان الخليج العربي هو احد المنافذ البحرية لإيران والمعبر الرئيس لنحو 80% من صادرات نفطها، فان العلاقات العربية الإيرانية تكتسب أهمية خاصة، ونتيجة الصراع الإيراني الأمريكي بشان البرنامج النووي الإيراني، فان إيران لا تشكل في الوقت الراهن بديلا استراتيجيا أساسيا للعرب في ما يتعلق بالقضايا الأمنية، وخاصة إذا كانت الإستراتيجية العربية هي للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، ولكنها بديل مهم إذا كانت تلك الإستراتيجية تدور حول المقاومة، ولذلك تظل إيران بديلا استراتيجيا في المدى البعيد إلى إن تحل الأزمة النووية [3] . لقد

---

(1) فاطمة الصمادي، عرض كتاب الأمن القومي والدبلوماسية النووية، موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ(2013/4/23)، على الرابط

http://studies. aljazeera. net/bookrevision/2013/04/201342393042251577. htm

(2) المصدر : وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مقال منشور على موقع الجزيرة للدراسات،في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، على الرابط

studies. aljazeera. net/. . . /iranandstrengthfactors/. . . /201343112429798680. .

(3) عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي " الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية " المنعقد في مدينة الخرطوم، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)،بتاريخ (3-5 /2013/2) على الرابط

http://www. nauss. edu. sa/Ar/CollegesAndCenters/strategicCollege/Collegeactivities/Scientific

جعلت تلك الأهداف تصب مجتمعةً في المصلحة القومية العليا لإيران ألا وهي الاعتراف بها قـوة إقليمية في المنطقة تمتلك نفوذًا ينافس النفوذ الأميركي فيها، باعتبارها موازنًا نـدًا (Counterpart) لا يمكن تخطية عند مناقشة أية ترتيبات خاصة بما تعتبره مجال النفوذ المباشر لسياستها الخارجية وأمنها القومي[1].

ولقد ترافق ذلك مع صول الرئيس الإيراني الجديد "حسن روحاني "وما صاحبة من حدوث تغيرات في مراكز صنع القرار في طهران وحاولت حكومته تقديم صورة مغايرة لإيران عن تلك التي قدمها الرئيس السابق "محمود أحمدي نجاد" على مدى ثماني سنوات، ولقد ألقى روحاني باللوم بشكل مباشر أو غير مباشر على الحكومة السابقة في خلق صورة سلبية وموجة عداء بين إيران والعالم،فتغيرت لغة الخطاب لكثير من الدول الأوروبية تجاه إيران ورأت في ذلك بابا نحو إيجاد حلول سياسية دبلوماسية لأزمات المنطقة، و تشهد المرحلة تقاربًا معلنًا وغير مسبوق بين إيران والولايات المتحدة [2]، معتمدة بشكل رئيس على عاملين هما: التوظيف الجيد لأوراق الضغط التي تملكها في المنطقة العربية، في سورية ولبنان واليمن والعراق، وأيضاً استغلال التقارب مع المجتمع الدولي، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، لتسويق نفسها كقوة يجب أن تكون جزءاً من أي تصور أو ترتيبات إقليمية [3]، وفي

---

(1) محمد بدري عيد، التقارب الإيراني- الأميركي وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة منطقة الخليج ، مقال منشور على موقع الجزيرة للدراسات، بتاريخ (2013/10/22)، عبر الرابط .studies. aljazeera net/reports/2013/10/201310227132471328. htm

(2) محمد بن صقر السلمي،التحالفات الجديدة في الشرق الأوسط، سيناريو معقد وتغيرات جذرية، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ (28/ 10 /2013)،على الرابط/http://www. majalla. com/arb 2013/10/article55248492

(3) خالد نايف الهباس معالم التغيرات السياسية في الساحة الإقليمية مقال منشور على موقع جريدة الحياة الالكتروني، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (2014/3/16)، على الرابط .http://alhayat com/Articles/659909/%25D9%2585%25D8%25B9%25D8%25A7%25D9%2584

نفس السياق تحدث رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران "علي أكبر هاشمي رفسنجاني قائلا[1]: "إن الغربيين أدركوا أن إيران دولة قوية في المنطقة، ولها تأثيرها السياسي والأمني على الكثير من الدول العربية، وهذا أصبح أمرًا واقعًا، ولذلك مد التحالف الدولي يده إلى إيران. وهنا استطاعت إيران الاستفادة أيضا من الموقف الروسي الداعم لها، وفي تعزيز دورها الإقليمي والذي وجدت فيه روسيا تعزيزا لدورها الإقليمي وتحديا للدور الغربي لا سيما بعد نصب الدرع الصاروخي في تركيا[2]. ومما يزيد من استحالة فصل إيران عن مجريات الإحداث في المنطقة ما تحدث عنه محسن رضائي، قائلا: "إن انعدام الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط إثر الأحداث التي شهدتها الساحة السورية والعراقية واللبنانية واليمنية والأفغانية، زادت من أهمية وقيمة إيران في منطقة الشرق الأوسط،، مضيفا إن "إيران أصبحت اليوم لاعباً إقليمياً لا يمكن تجاهله في تحديد مصير كافة الأحداث التي تشهدها المنطقة، وإن أوضاع إيران وسوريا والعراق وأفغانستان خلال السنوات الـ 10 القادمة سوف تتغير، وتكون حساسة جدا" [3]. وفي المقابل، فان المعارضة الصينية للانفراد الأمريكي –الأوربي بتقرير مصير بعض الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط، قد عزز من موقف إيران واكسبها ثقلا إقليميا، لأدراك الأخيرة إن سقوط الرئيس السوري سيؤدى إلى تحكم الغرب في مركز الشرق الأوسط ويجعل الضغط الغربي برمته مسلطا على إيران

(1) تصريحات واثقة للمسؤولين الإيرانيين بشأن المنطقة وداعش، موقع نون بوست، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)،بتاريخ (2014/3/10)، على الرابط

http://www. noonpost. net/content/3898

(2) Kayhan Barzegar Solving Iran-Turkey's Role in Solving the Syrian Crisis

www. irdiplomacy. ir/. . . /Iran Turkey's Role n i .

(3) علي رضائي،مصدر سبق ذكره، (الانترنت).

ويهدد هذا كله إمدادات النفط لبكين، إذ تعد الصين اكبر مشتر للنفط الإيراني وتستحوذ على نحو 20% من صادراته الإجمالية [1] .

وانطلاقا من هذا فإيران تمتلك بعض مقومات الدول العظمى أو القائدة التي تؤهلها من اجل لعب دور إقليمي فلديها مشروع إقليمي، لكن رؤيتها للإقليم تقصره على الخليج العربي، ومنطقة الشام، وسيناء لتركز المصالح الإيرانية فيها، وهي دولة قوية نسبيا، ولديها خبرة تاريخية في القيادة الإقليمية لكنها تفتقد القبول من قوي مؤثرة إقليميا، علي رأسها السعودية، والإمارات، وإسرائيل، ومصر، وتركيا، بالإضافة إلي رفضها من القوي الدولية التي تري في إيران نموذجا للتشدد الديني، وتفضل نموذجا أكثر اعتدالا. وتذهب بعض التحليلات إلي أن التطورات التي تشهدها المنطقة ستترك آثارا سلبية علي النفوذ الإيراني فيها، الذي قد يتجه للانكماش بسبب موقفها المؤيد للنظام السوري المعرض للانهيار. فإذا ما انهار فعليا، فستتعرض إيران لحالة من العزلة الإقليمية، إذ يصعب أن تقيم طهران علاقات قوية مع من يخلف النظام البعثي في سوريا في وقت قصير نسبيا. وسيؤثر انهيار نظام الأسد المحتمل في علاقات إيران بالحلفاء في المنطقة، خاصة حركة حماس، نتيجة تأييد الأخيرة لقوي المعارضة في سوريا، واتصالاتها القوية مع تركيا وقطر، وكلتاهما من معارضي بقاء النظام السوري[2].

ومن هنا، تجسدت ترتيبات إيران في المنطقة بتبني سياسات أكثر برغماتية في ضل التحديات والتهديدات الجديدة والتي صناع القرار إلى قناعة بان الإستراتيجية المثلى لتجنب التهديدات الجديدة عبر الانغماس في القضايا الإقليمية وبتشكيل وإعادة بناء

---

(1) مدحت أيوب، استعادة التوازن . . الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012)، ص 27 .

(2) دلال محمود السيد، مقومات مفقودة : معضلات الدولة القائد في النظم الإقليمية والدولة، ملحق السياسية الدولية،، العدد (196)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014)، ص 18 .

تحالفات جديدة على أنقاض التحالفات القديمة بهدف الحفاظ على أمنها ومصالحها الإقليمية، عبر التنسيق المشترك مع بعض القوى الأخرى من اجل توفير الأمن .

وبالتوازي مع ذلك حرص حزب العدالة والتنمية أن يحسم الكثير من الملفات وان يحقق الكثير من الانتصارات على المستوى الداخلي مكنته من النجاح للمرة الثانية من الانتخابات التشريعية وأكسبته شعبية وظفها في مواجهته مع العسكريين لمصلحة الحكم الديمقراطي ولمصلحة مشروعه السياسي ومع تسنم احمد داود اوغلو حقيبة وزارة الخارجية ليدفع بتركيا نحو المزيد من الانغماس في مشروعها الجديد للشرق الأوسط يرتكز على المفاهيم الإستراتيجية لنظرية "العمق الاستراتيجي "التي ابتدعها احمد داود اوغلو والتي ربطت بين طموحات تركيا في تحقيق الرفاه والسلام بشيوع كل منهما في دول الجوار الإقليمي [1]، وعليه تمتلك تركيا المؤهلات التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية اللازمة كي تنجح في تأدية ما يطلق عليه دور المرجعية الإقليمية في الشرق الأوسط، فهي تقدم أفضل أنموذج سياسي للتناوب على السلطة في المنطقة [2].

وانطلاقا من هذا المنظور، أخذت تركيا تعمق من علاقاتها بدول المنطقة ووجدت نفسها في صدام مع الحلفاء الغربيين والإسرائيليين مرة في العراق 2003 ومرة في لبنان عام 2006 ثم في قطاع غزة (2008-2009) [3]. وعلية مثلت التحديات والتهديدات الحالية والتي تواجه تركيا رغم صعوبتها وتعقيدها إنما جاءت نتيجة إفرازات لمتغيرات جيوسياسية حصلت في المنطقة . إذ إن نقطة التحول التي مرت

---

(1)محمد السعيد ادريس، خريطة معقدة : الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (196)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014)، ص 68 .

(2)الهادي غيلوفي، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا (مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده) مجلة المستقبل العربي، العدد 384 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 161

(3)محمد السعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص 68 .

بها السياسة التركية كانت انعكاسا لطبيعة التحولات والتغييرات التي شكلت التهديـدات الأمنيـة بشكل غير تقليدي . فقد جاءت حركات التغيير العربيـة لتضـع تركيـا تحـت الاختبـار الجـدي في واحدة من اكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث ولتشكل حدا فاصلا بين مـرحلتين مـن سياسـية تركيا الخارجية في ظل سلطة حزب العدالة التنمية ولم تكن تركيا تتوقع حصول ثورات عربية لذا كنت متفاجئة بها . . . ، وقد اتسم أداء الدبلوماسية بالارتباك واختلطت المصـالح بالمبـادئ . . . ، ولكن مع الوقت كانت تركيا تبلور سياسة أكثر وضوحا [1]. وهكذا، تعددت أنماط المواقف التركية من الثورات العربية، تبعا لاختلاف المصالح السياسية والـروابط الاقتصـادية والتقـديرات الأمنيـة، مما وضع تركيا في مأزق حتمية تبرير المواقف، خصوصا بعد اختلاف موقف تركيا من ثورتي مصر وتونس عن بقية الثورات العربية [2]. من المؤكد مثلت التطورات التـي شـهدتها المنطقـة مفـرق طرق في مستقبل النفوذ والمكانة الإقليمية لتركية في المنطقة، إذ عملت على تبني سياسات قائمـة على مرتكزات حقيقية تؤشر بان تركيا متجهة لان تكون قوة إقليميـة مـؤثرة في المنطقـة بتعزيـز تحالفاتها يمكن الاستفادة منها من اجل توسـعة فضـائها الجيوسـياسي . مـما يعـزز هـذا الاتجـاه لذلك حرصت حكومة(حزب العدالة) في تركيا على أعادة صـياغة تحالفاتهـا الإقليميـة، فعـرض وزير خارجيتها على مصر تأسيس ما أسماه "محور ديمقراطية" جديد في الشرق الأوسط، يكـون بمثابة رافعة لتحالف بين أنقرة والقاهرة بعد أن ارتبكت تحالفات تركيا مع سـوريا وإسرائيـل، الأمـر الـذي علقـت عليـه صـحيفة "نيويـورك تـايمز" الأميركيـة بـالقول: "إن نظامـا جديـداً في

(1) العثمانية الجديدة الدور التركي في المنطقة العربية، مجلـة بـلادي، العـدد (الثالـث)،(بغـداد، مركـز بـلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 2012)،ص 19

(2) نغم نزير شكر، الموقف التركي حيال التحولات العربية الراهنة، عن الموقف الإقليمي من الحراك السياسي في الدول العربية (تركيا وإيران أنموذجا)، الملف السياسي، العدد (103)،(جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012)، ص 13.

منطقة تموج بالثورات قد بزغ"[1]، غير إن تحقيق هذا المحور في الوقت الحالي يواجه عقبات بسبب تأزم العلاقة بين أنقرة والقاهرة بعد التطورات السياسية الأخيرة والإطاحة بحكم الإخوان، والموقف التركي من حكومة عبد الفتاح السيسي، وقد علّق كبير مستشاري الرئاسة التركية "إرشاد هورموزلو" على كل ذلك قائلا: إنّ تركيا لا تسعى إلى مواجهة مع أحد، وليس لها أجندات خفية؛ فهي لا تسعى إلى التخندق أو الدخول في محاور، ولا تسعى إلى منافسة أي دور في المنطقة، ولكنها لن تكون راضية بطبيعة الحال إذا حاول أحدهم تحريك بعض الأحجار على رقعة الشطرنج الإقليمية بما يخل بالمعادل [2].

وقد علّق كبير مستشاري الرئاسة التركية "إرشاد هورموزلو" على كل ذلك قائلا: إنّ تركيا لا تسعى إلى مواجهة مع أحد، وليس لها أجندات خفية؛ فهي لا تسعى إلى التخندق أو الدخول في محاور، ولا تسعى إلى منافسة أي دور في المنطقة، ولكنها لن تكون راضية بطبيعة الحال إذا حاول أحدهم تحريك بعض الأحجار علي رقعة الشطرنج الإقليمية بما يخل بالمعادلة[3]. على أي حال، مثل هذا التطور إلى بداية تشكل محور الموازنة واعتمد المحور التركي القطري منهجا وسطا يأخذ بعين الاعتبار عمق التغيير فلا يتنكر له، ويأخذ بعين الاعتبار التوجه الدولي، فلا يتعامى عما يستدعيه موقفه. وخلافا لغيره، ركز همّه على التمهيد لإصلاح المستقبل لا التمسّك بذكريات ماض ولا لم تعد تصلح وسائله [4]. كذلك شكل الموقف الأمريكي من الأزمة

---

(1) بشير عبد الفتاح، الربيع العربي والعلاقات التركية الإيرانية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)،بتاريخ (2011/11/21)، على الرابط

www. aljazeera. net/. . . /11/. . .

(2) علي حسين باكير، العلاقات التركية الإيرانية في ظل الثورات العربية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)،بتاريخ(2011/6/22)، على الرابط

http://alrased. net/main/articles. aspx%3Fselected_article_no%3D3617

(3) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، (الانترنت).

(4) مازن هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 16

السورية، والذي انتهى بالتوافق مع روسيا على حل الأزمة السورية سياسيا، شكل خيبة أمل تركية إزاء قضية إسقاط النظام السوري[1].

وفي ضوء ذلك تحركت أنقرة في كل الاتجاهات لإسقاط هذا النظام، فتحولت الأزمة السورية إلى حرب باردة بين طهران وأنقرة في لحظات كثيرة، إذ بدأنا نسمع رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو يتحدث عن انتهاء عهد "الإحياء الشيعي" وبدء عهد "الإحياء السني"، بينما ترد طهران "لو خُيّرنا بين تركيا وسوريا فسنختار سوريا بالتأكيد"، وأن مسألة إسقاط النظام خط أحمر[2].

ونظراً لهذه الاختلافات، رفضت تركيا تطوير علاقاتها مع إيران إلى المستويات الإقليمية والإستراتيجية، فلم تدعو تركيا إيران لإقامة مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي[*]، كما فشلت الدولتان في مؤسسة التعاون الإقليمي بينهما على الرغم من المواقف المتشابهة في بعض الأحيان، فمثلاً دعا المسئولون الإيرانيون إلى التعاون الإقليمي بين العراق وتركيا وسوريا وإيران، غير أن تركيا فضلت التعامل مع سوريا والعراق في إطار ثنائي، كما هو واضح من مبادرتها لإقامة منطقة اقتصادية مشتركة

(1) التقارب الإيراني التركي دوافعه ومستقبلة، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ 11/يونيو/2014، على الرابط الأتي:

http://www. islamist-movements. com/2764

(2) التقارب الإيراني التركي دوافعة ومستقبلة، مصدر سبق ذكره (الانترنت) .

(*) تمّ في العام 2009 إنشاء مجلس تعاون استراتيجي، وهو عبارة عن مجلس يرأسه رئيس حكومة سورية أو تركيا (حسب مكان انعقاده)، ويضمّ 16 وزيرًا من البلدين (الخارجية، الداخلية، الدفاع، الطاقة، التجارة، النقل والزراعة الأشغال العامّة، ويمكن أن يضمّ غيرهم عند الضرورة كالسياحة)، ويعقد جلستين سنويًّا (واحدة في كلّ بلد)، ويهدف إلى إنجاز استحقاقات العلاقات الإستراتيجية بين البلدي : وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر :

Veysel Ayhan، "Turkey-Syria High Level Strategic Cooperation Council Period"، ORSAM، 8/12/2009:

تضم سوريا والعراق ولكن لا تتضمن إيران [1]. غير إن المشـكلة تمثلـت بـان قضـايا التعـاون بـين تركيا وإيران كثيرة، رغم أنها تأخذ شكل التنافس في الكثير من المجالات والمواقع، فمن دول آسـيا الوسطى إلى أفغانستان والعراق وسورية إلى الحدود المشـتركة، ثمـة قضـايا تأخـذ شـكل التعـاون والتنسيق الأمنيين في مواجهة القوى والمجموعات التي تشكل تحدياً أمنيـاً مشـتركاً، وهـي قضـايا وثيقة الصلة بالحدود وأمن الطاقة والاقتصـاد والجغرافيـا التـي تحمـل مشـكلات اجتماعيـة وقوميـة وطائفية (الأكراد على جـانبي الحـدود، فضـلاً عـن العـراق وسـورية) والخـلاف السـني- الشـيعي [2]. وهكذا، تعددت أنماط المواقف التركية من الثورات العربية، تبعا لاختلاف المصالح السياسية والروابط الاقتصادية والتقديرات الأمنية، مما وضع تركيا في مأزق حتمية تبرير المواقف، خصوصا بعـد اخـتلاف موقف تركيا من ثورتي مصر وتونس عن بقية الثورات العربية[3]. وإزاء ذلك رأت تركيا إن تفرد إيـران بالنفوذ في العراق خصوصا بعد الانسحاب الأمـريكي مـع وجـود نفـوذ إيـراني كبـير في سـورية سـوف يطوقها بهلال نفوذ إيراني يمتد من حدود أرمينيا إلى سـاحل المتوسـط، لـذلك عنـدما انـدلعت الأزمـة السورية لاحـت لتركيـا فرصـة ذهبيـة لتصـحيح مـوازين القـوى لمصـلحتها مـن خـلال إصرارهـا عـلى

(1) العلاقات الإيرانية-التركية : نقاط الاتفاق والاختلاف (الحالة السورية)، مصدر سبق ذكره (الانترنت).

(2) خورشيد دلي، العلاقات التركية الإيرانية والمعضلة السورية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومـات (الانترنت) على الرابط التالي

www. aljazeera. net

(3) نغم نزير شكر، الموقف التركي حيال التحولات العربية الراهنة، عن الموقف الإقليمي من الحراك السياسي في الدول العربية (تركيا وإيران أنموذجا)، الملف السياسي، العدد (103)،(جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012)، ص 13.

إسقاط النظام المؤيد لإيـران في دمشـق وإنشـاء نظـام بـديل يكـون قريبـا منهـا ويشـكل حليفـا استراتيجيا لها [1].

ومما سبق يبدو إنشاء السعودية وتركيا "المجلس الاستراتيجي" ينطلق من وعـي مصـلحة ورؤية مشتركة ترتبط بشكل أوثق بمجريات الأحداث. وهذا ما تحدث عنـه جـمال خاشـقجي في تصريح له لصحيفة (القبس) بتاريخ 2015/12/31 قائلا :" إن التقـارب بـين البلـدين سـيكون لـه انعكاس إيجابي بنشوء محور جديد في المنطقة قـادر عـلى تغير الواقـع السـيئ والتعـاون ودعـم القضايا العربية [2].

وبالنسبة لتركيا، فهي تمتلك العديد من مقومات الدولة القائد، منها امتلاك تصور لدورها كقائد، فضلا عن مشروع مكتمل للإقليم، كما أن لديها القبول الدولي لهذا الدور بحسبانها حلقـة الربط المعتدلة بين الشرق والغرب، وتاريخا من العلاقـات الإيجابيـة مـع القـوي الكـبرى، خاصـة الولايات المتحدة التي تعدها حليفا استراتيجيا في المنطقة، وهو ما أكـده الـرئيس أوبامـا الـذي قال "إن الاتحاد الأوروبي بدأ يقبل أكثر بالسياسة التركية، والأكيد أننا والاتحاد الأوروبي أصـبحنا مقتنعين بقيمة الـدور الـتركي في الشرق الأوسـط[3]. وتملـك تركيـا أيضـا حلفـاء إقليميـين، مثـل: إسرائيل، وقطر، ولديها اهتمام بقضيتي سوريا وفلسطين. أضـف إلي ذلـك أن تركيـا قـوة كـبري اقتصاديا وعسكريا، سواء منفردة، أو لعضويتها في حلف شمال الأطلنطـي. ورغـم أهميـة هـذا الجانـب، فإنـه لا يعـبر عـن كافـة المطالـب والقضـايا الإقليميـة. كـذلك، فـإن ارتباطهـا القـوي

(1) مروان قبلان، موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية :تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمـة السورية، مصدر سبق ذكره، ص 488 .

(2) نقـلا عـن : نعـيم درويـش، البلـدان قـادران عـلى أحـداث الفـارق في أزمـات المنطقـة، صـحيفة القـبس العدد(15296)، الكويت، 2015، ص 43 .

(3) محمد عباس ناجي التراجع دور إيران في المنطقة العربية بعد انهيـار النظـام السـوري، مقـال منشـور عـلى موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، على الرابط التالي :
www. rcssmideast. org/Author. aspx?AuthorId=42

بالغرب وثقافته يجعل هناك تخوفا من اتساع التدخل الخارجي في الشئون الإقليمية مع القيادة التركية. وتعكس تطورات المنطقة انحسارا نسبيا للنفوذ التركي فيها، فحكومة حزب العدالة والتنمية كانت تسعي جاهدة لتكون رجل الغرب في المنطقة، وأن تكون النموذج الذي تحتذي به الحكومات الإسلامية الجديدة. وهذه الأهداف قد تم تقويضها بإبعاد الإسلاميين عن الحكم في مصر. وظهر رد الفعل التركي الحاد ضد الحكومة الانتقالية في مصر بعد 30 يونيو، تعبيرا عن تقويض الأهداف الإقليمية لتركيا إلي حد كبير[1].

وفي ضوء ذلك يبدو إن الصراعات الموجودة في المنطقة كانت نتيجة ولادة دول هشة وفاشلة بسبب الإفرازات التي تركتها الثورات العربية مما شجع ذلك بزوغ أحلاف جديدة على أنقاض الأحلاف السابقة، إذ كشف التعاطي التركي مع الأحداث، عن تصاعد في الدور الإقليمي لها من خلال تشكيل محور الموازنة ويأخذ بعين الاعتبار التوجه الدولي يركز همة على التمهيد لإصلاح المستقبل بعد التراجع نسبيا في النفوذ. مما لا شك فيه تمثل منطقة الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل نظرا لكونها تعد منطقة حيوية فضلا عن ذلك لما تمتلكه هذه المنطقة من ثروات، ومعدلات إنفاق الذي يعد من اعلي المعدلات على مستوى العالم، وأيضا موقعها الجيوستراتيجي بالنسبة للقوى الدولية والإقليمية، لذلك فقد سعت إسرائيل لاختراق هذه المنطقة وترسيخ التطبيع معها .

ونعتقد إن إسرائيل استمرت في إدارتها للصراعات إلى فرض حقائق على الأرض تحسن من وضعيتها في التفاوض من خلال إتباع سياسات إدارة الصراع وليس حله وترمي كذلك إلى إبقاء الوضع القائم حتى تسنح الفرصة السياسية لإسرائيل لفرض حل يناسبها [2]. وأدركت إسرائيل إن التغيرات في الساحة الدولية مع انهيار

(1) دلال محمود السيد، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(2) يسرى العزباوي، إسرائيل والتغيرات في المنطقة :التوظيف والتحريك، مجلة حمورابي، العدد (8)، (بغداد، مركز حمورابي للدراسات، 2013)، ص 30 .

الاتحاد السوفيتي السابق، وانتهاء الحرب الباردة، وفتح أبوابه إمام الهجرة الجماعية إليها، وحرب الخليج الثانية في كانون الثاني / يناير من عام 1991،والتي أدت إلى إحداث منعطف حاسم في مسيرة الصراع العربي – الإسرائيلي، وتحولا مهما في سياسة الولايات المتحدة في هذا الصدد، ففي إعقاب الحرب انطلقت الدبلوماسية الأمريكية بشكل جاد وحثيث نحو تجميع الإطراق العربية والإسرائيلية معا على طاولة المفاوضات [1] .

وما يجب ذكره هنا، انه في تلك الفترة تميز الموقف العربي العام بقالب واحد يقول: إن إقامة علاقات بين الدول العربية وإسرائيل مشروطة أولا وقبل أي شيء بحل جميع المشاكل بين إسرائيل وفلسطين،وبالنسبة لإسرائيل كان ذلك فرصة استثنائية لتغيير على المدى البعيد في مكانتها بالمنطقة، وفي السياق خلق أجواء أفضل لتحقيق تقدم في مسيرة السلام .

وفي إعقاب الخطوات الأولى التي تم اتخاذها،فتحت قنوات اتصال مباشر فيما بينها تلتها لقاءات متتابعة، ثم علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية أولية [2] . إما بالنسبة،لإسرائيل فالأهمية الكبرى لمنطقة الخليج العربي تنبع بالأساس من كون المنطقة تمثل الطوق الثالث من أطواق النظرية الأمنية الإسرائيلية، وهي تسعى من وراء التطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق عدة أهداف متنوعة تمثل بدورها تهديدا لأمنها واستقرارها، فمن الناحية السياسية – الإستراتيجية تهدف إلى تحقيق نظريتها الأمنية لمواجهة الخطر العربي على أمنها واستقرارها، والتي تقول إن هناك ثلاثة أطواق أمنية تحيط بها: الأول السلطة الفلسطينية والثاني ما تبقى من دول المواجهة (لبنان وسوريا) والثالث الدول المحاذية لدول المواجهة وأهمها دول مجلس

---

(1) جاسم يونس الحريري، السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، (لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2006)، ص 236 .

(2) سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة محمد البحيري، ط1 (القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2011)، ص 16 .

التعاون الخليجي بما تتمتع به من موقع جيوستراتيجي مهـم[1]. وفي ضـوء ذلـك ،يـرى البـاحثون الإسرائيليون إن التوجهات الإستراتيجية الإسرائيلية – الأمريكيـة في منطقـة الخلـيج العـربي يمكـن تطويرها وفق مبدأ إشراك الحكومات الصديقة للولايات المتحدة في منطقـة الخلـيج العـربي مـن خلال شراكة إستراتيجية إقليمية على نحو يحقق لإسرائيل المزيد من النفوذ السـياسي والأمنـي في الخليج [2] .

إما من الناحية الاقتصادية فتهدف إسرائيـل إلى اسـتغلال السـوق الخليجيـة التـي تتميـز بقوتها الشرائية العاليـة لتصريـف سـلعها وتنفيـذ المزيـد مـن المشروعـات المشـتركة في مجـالات السياحة والزراعة والأجهزة الطبية وتحليه المياه عـلى نحـو يسـاعد عـلى الـدمج مـا بـين الـنفط الخليجي والأموال العربية وبين التقانـة الإسرائيليـة [3] . ولا يمكـن فصـل الأهـداف الإسرائيليـة في الخليج عن مجمل تطورات الأوضاع الإقليمية، فوقوع العراق تحت السيطرة الأمريكيـة المبـاشرة يؤدي من وجهة نظر إسرائيل إلى إحياء مفاهيم ومشروعات الشرق الأوسطية[*] التي تـودي دورا كبيرا في صوغها على نحو يضمن لها السيطرة على مقدرات المنطقة، حيث تتطلع إلى تغـير هويـة المنطقـة، وذلـك في إطـار الـترويج للنظـام الشرق الأوسـطي أو مشروع الشرق الأوسـط(الكبـير– الجديد)، وذلك بهدف استبدال اندماج منطقة الخليج في النظام العربي إقليميا ودوليـا، بجعلهـا

(1) هبة محمد عبد العزيز، إسرائيل والعلاقات الأمريكية – الخليجيـة (الرؤيـة والمخـاوف)، مجلـة أراء حـول الخليج، العدد (42)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2010)، ص 39 .

(2) اشرف سعد العيسوي، : قراءة مقارنة في تأثير حرب الخليج الثانية والثالثة في امن مجلس التعاون الخليجي، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2007)، ص 114 .

(3) اشرف سعد العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص 115 .

(*) المشروعات الشرق أوسطية ليست جديدة فقد طرحـت في المـاضي، وبخاصـة منـذ منتصـف الخمسـينيات، والتي تهدف إلى إقامة نظام امني مدعوم من الغرب، وذلك لحماية سيطرة الغـرب عـلى نفـط الشرق الأوسـط، ولمحاربة ما اعتبر خطرا شيوعيا أو عربيا راديكاليا . وللمزيد من التفاصيل ينظر :عبد القـادر رزيـق المخـادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005)، ص 29 .

ضمن نظام شرق أوسطي، ترتبط فيه دول المجلس مع إسرائيل بعلاقات تفاعل محددة في ميادين شتى [1] .

على مدى العقود الخمسة الأولى من وجودها، كان مصدر القلق الرئيسي للأمن القومي الإسرائيلي هو الحروب التقليدية، بمعنى كيفية الردع وكسب الحروب التقليدية. ولكن في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور، فإن إسرائيل لا تواجه تهديداً عسكرياً تقليدياً، فهي في سلام مع مصر والأردن، كما أن الجيوش السورية والعراقية دُمرت بسبب التطورات الداخلية والغزو الأمريكي للعراق عام 2003[2].

استمرار توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة وعلى رأسها دول شرق جنوب آسيا والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى[3].

أما إسرائيل، فرغم كونها دولة قوية إقليميا، فإنه من المستبعد تماما أن تنافس علي القيادة الإقليمية لعدم قبولها من أغلب شعوب المنطقة. فأقصي الطموحات الإقليمية لإسرائيل هي أن تنخرط في إطار إقليمي واسع، كما ظهر في العديد من المشروعات التي قدمت حول الشرق أوسطية كبديل للنظام الإقليمي العربي في مراحل مختلفة [4]وفي دراسة نشرها معهد بروكينجر بعنوان: "إسرائيل والشرق الأوسط المتغير"، من قبل Itamar Rabinovich) تشير إلى أن خيارات إسرائيل الحالية على المستوى الإقليمي محدودة وواضحة. فمن بين المحاور الأربعة الرئيسية في المنطقة، ثمة

---

(1) اشرف سعد العيسوي، مصدر سبق ذكره ، ص 115 .

(2)خيارات محدودة: الدور الإسرائيلي في شرق أوسط متغير، موقع مركز الرابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ (2015/2/24) على الرابط التالي.

rawabetcenter. com/archives/4277

(3) يسرى العزباوي، مصدر سبق ذكره، ص 32 .

(4) دلال محمود السيد، مصدر سبق ذكره، ص18

ثلاثة من المرجح أن تظل أعداء لتل أبيب، وفي مقدمتهم بالتأكيد إيران وحلفاؤها. ومن ناحية أخرى، لا يوجد أي احتمال لحدوث تحسن جوهري في العلاقات بين إسرائيل وتركيا، فأردوغان مهتم بالحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية ولكن ليس تطبيع العلاقات الدبلوماسية. وفي ظل هذه الظروف، فإن هناك شكوكاً حول احتمالية تصدير الغاز الإسرائيلي عبر تركيا، كما يُتوقع أن تظل أنقرة من أكثر المنتقدين والمنافسين الإقليميين لإسرائيل. أما بالنسبة لقطر، فمن المحتمل أن تواصل إسرائيل سياسة متأرجحة تجاهها، حيث إن تل أبيب قلقة من دعم الدوحة لحماس، ولكنها في القوت نفسه مهتمة بالحفاظ على جسور مفتوحة من العلاقات مع قطر كفاعل إقليمي مهم[1].

وفي ضوء ذلك مع استمرار الاضطرابات والتحولات في منطقة الشرق الأوسط تسعى إسرائيل إلى استغلال ذلك وتوظيفها لمصلحتها غير إن قدرة إسرائيل على التأثير في الأحداث في منطقة الشرق الأوسط لا تزال محدودة لافتقار هذه الدول للرؤية المحددة لوضع الإقليم، فضلا عن الثقل السياسي في المنطقة.

(1) خيارات محدودة: الدور الإسرائيلي في شرق أوسط متغير، مصدر سبق ذكره،(الانترنت)

موقع أفريقيا في النظام الدولي

خطوة نحو العالمية والأدوار الجديدة للقوى الأفريقية الصاعدة – نموذج نيجيريا وجنوب أفريقيا

أحمد محمد عمر ساعد (1)

إن النظام الدولي بكل عناصره، وبكل ما فيه من عوامل قوة أو ضعف، فهو بطبيعة الحال آخذ في التطور والتحول باستمرار وفق ديناميكية الحياة التي لا تقبل بالطبع الركود، تبعا لمجريات الأحداث الدولية المتلاحقة التي لا يزال بعضها يلقي بظلاله على الساحة الدولية اليوم، فالحربين العالميتين مثلا أجهزتا على سطوة الإمبراطوريات الأوربية التقليدية خاصة فرنسا وبريطانيا، لتبرز على الساحة أقطاب جديدة تتزعم العالم بنظام عالمي مختلف عن سابقه في الكثير من أوجهه السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وحتى في نمط الصراع والتنافس الحميم بين أقطابه المتمثلة في الاتحاد السوفيتي الذي كان يقود المعسكر الشيوعي، فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتزعم المعسكر الليبرالي، في خضم الحرب الباردة التي أجهزت بدورها في آخر المطاف على الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي، بدء بمطارق جدار برلين في عام 1989، وصولا إلى 1991 حيث عفى الزمان عن هذه الحقبة تماما، ليصفو المجال بعد ذلك ولو لبرهة للولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بتجربة الأحادية القطبية في رمزية لانتصار المُثل الليبرالية التي أشار مؤيدوها بكل وضوح بأنها نهاية التاريخ. وسرعان ما يتنامى الحديث عن ظاهرة العولمة وقصص النظام العالمي الجديد المعلن من قبل الأمريكان إبان حرب الخليج الثانية. وما أن مر عقد من الزمان حتى أتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ليجد العالم نفسه في صبح جديد تبدأ بعد انقشاع رماده رزمة من المواقف، وسلسلة من المحطات التي بها الكثير والكثير من المنعطفات. كل هذه الأحداث والتي هي عبارة عن سلسلة لا يمكن فصل بعضا عن بعض هي التي صنعت

(1) باحث دكتوراه في العلاقات الدولية، أنقرة- تركيا، من جمهورية تشاد.

الواقع الذي نعيشه اليوم بكل صوره وأشكاله، ومن المؤكد أن أثر هذه الأحداث سيلاحق مستقبل النظام الدولي، ولا يمكن كذلك تخمين صورة هذا المستقبل بشكل صحيح إلا بالاعتماد على هذه الوقائع والأحداث.

وإن الحديث عن موقع أفريقيا في هذا النظام الدولي عبر نموذج دولتي نيجيريا وجنوب أفريقيا هذين البلدين الأفريقيين العملاقين، يجرنا هذا الحديث سلفا ولو بعجالة إلى الحديث عن عموم القارة الأفريقية التي تتأثر سلبا وإيجابا بكل مجريات الأحداث الدولية الدائرة في فلك النظام الدولي المتشعب. فأفريقيا بدولها الضعيفة التي ترزح تحت خط الفقر، أو تلك الصاعدة كنيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر والجزائر وغيرها، فهي جميعها بالطبع متأثرة بشكل أو بآخر بمجريات الأحداث الدولية سلبا أو إيجابا؛ إلا أنه ولسوء الحظ كانت أفريقيا تتجرع من الكأس المر في أغلب الأحيان، مع أنها قارة مسالمة، مساهمة في صنع السلام، وفي عجلة الاقتصاد الدولي بمواردها الطبيعية الهائلة التي تعتبر المحرك الرئيس لماكينات الصناعة العالمية؛ بغض النظر عن الإحصائيات الدولية الخجولة التي تخلو من المصداقية في معظم الأحيان كمكافأة رذيلة لأفريقيا التي تزود شركات العالم بأنفس مواردها.

هذه الأهمية التي تمثلها القارة الأفريقية هي في الواقع غائبة بشكلها الصحيح في أروقة مراكز البحوث المتعلقة بالدراسات الجيواستراتجية والجيوسياسية، وحتى وسائل الإعلام الدولية أهملت وعن قصد الجوانب المضيئة للقارة الأفريقية وساهمت بشكل كبير في إبراز الصورة السيئة لأفريقيا حتى أنها رسخت في أذهان الكثيرين أن كلمة أفريقيا مساوية تماما لمعنى الثالوث الخبيث: الجوع، والجهل، والمرض. وبالتالي انطبعت على العقول أن أفريقيا ما هي إلا منطقة لمد يد العون والمساعدات وليس ثمت مجال لأن يفكر المرء بالاستثمار في هذه القارة، وهذا هو الهدف الأساسي من إظهار أفريقيا وعلى الدوام بهذه الصورة السيئة كنوع من عدم إثارة الانتباه إلى مقدرات هذه القارة الثمينة؛ إلا أن الوقت قد فات على مثل هذه الدعاية الخبيثة، وأن دول العالم الصاعدة كالصين مثلا كسرت هذا النمط التقليدي ودخلت القارة بكل ثقلها مسجلة أرقاما

قياسية في حجم الاستثمارات والتبادل التجاري بينها وبين أفريقيا كما يتضح ذلـك لاحقـا في ثنايـا هذا البحث.

وعلى الرغم من التهميش والتشويه المتعمد الذي تتعرض له القارة الأفريقية باستمرار إلا أن الواقع يعكس غير ذلك ويجسد لنا مكانة وأهمية هذه القارة في عدة مجالات حيويـة أهمهـا ما يأتي:

أولا: الموقع الجغرافي المميز الذي تحتلـه القـارة الأفريقيـة وسـط العـالم بسـهولها الغنيـة وشواطئها الجميلة بمياهها الدافئة على مدار السنة والتي تطل من خلالها على كل قارات العـالم، كما تحتضن أفريقيا أهم المضائق والممرات المائيـة في العـالم مثـل: مضـيق بـاب المنـدب، وقنـاة السـويس، ومضـيق جبـل طـارق، ورأس الرجـاء الصـالح. بـالطبع لا أحـد يتحـدث بـالمنطق الجيواستراتيجي عن أهمية هذه الممرات إجحافا لحق القارة الأفريقية، كـما لا يسـتطيع أحـد في ذات الوقت إنكار هذه الأهمية.

ثانيا: وجود الثروات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها القـارة الأفريقيـة، والـثروات بـالطبع هي العماد الحقيقي والمحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد في العالم. ولهذا السبب فإن القوى الكـبرى كانت تتكالب على أفريقيا قبل وبعد مؤتمر بـرلين عـام 1884، مـرورا بالاسـتعمار المبـاشر، وبعـد الاستقلال، وحتى يومنا هذا. والملاحظ في السنوات الأخـيرة أن القـارة بـدأت تعـج بـأعتى أنـواع التنافس الدولي الذي ازداد بشكل مضطرد خاصة في نهاية العقد الأخير من الألفية المنصرمة ومع مطلـع الألفيـة الجديـدة، حيـث انضـم إلى قائمـة أركـان التنـافس القـدامى-بريطانيـا وفرنسـا- متنافسون جدد أبرزهم الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وغيرهم من أركان النظام الدولي.

في مثل هـذه الظـروف يـأتي السـؤال بداهـة عـن موقـف أفريقيـا مـن هـذا العـالم المتنافس على مواردها وعن موقعها في الساحة الدولية. وهـذا مـا سـيتم الحـديث عنـه في هذا المحور من خلال نمـوذج دولتـي نيجيريـا وجنـوب أفريقيـا، ومـن خـلال تتبـع عوامـل ومظاهر القوة بشتى أنواعها في هذين البلدين؛ لأنه وبحسب ما تمليه إلينـا الأحـداث فـإن

القوة وحدها ما يحدد مكانة الدولة ويُسمع صوتها في الساحات الدولية في ظل عالم تقوده قوى عالمية عاتية تقدر مصالحها أكثر من تقديرها للقوانين والأعراف الدولية.

صورة نيجيريا وجنوب أفريقيا

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الحديث عن جمهورية نيجيريا الفدرالية وجمهورية جنوب أفريقيا هو في الواقع عبارة عن صورة مصغرة للحديث عن عموم القارة الأفريقية؛ لأن مصير نيجيريا وجنوب أفريقيا مرتبط ارتباطا وثيقا بمصير القارة كلها؛ لأن نيجيريا وجنوب أفريقيا كلاهما مر عليه طوفان الاستعمار الغربي، وبعد الاستقلال الشكلي كلاهما لم يسلم من الضغوط والمؤامرات الخارجية كبقية دول القارة الأفريقية، وإن كان الأمر في جنوب أفريقيا يختلف نوعا عما هو عليه في نيجيريا وفي الكثير من دول القارة.

فنيجيريا هي عملاق أفريقيا التي تحتل المرتبة الأولى أفريقيا، والسابعة عالميا، من حيث عدد سكانها الذي تجاوز 177 مليون نسمة بحسب التقارير الصادرة في عام 2014- 2015[1]، تقع في غرب أفريقيا ولها حدود مع كل من التشاد والكاميرون في الشرق، وجمهورية بنين في الغرب، وجمهورية النيجر في الشمال، بينما تطل على المحيط الأطلنطي جنوبا حيث خليج غينيا الغني بالنفط. وكبقية معظم دول القارة الأفريقية وقعت نيجيريا تحت طائلة الاستعمار الغربي حيث كانت من نصيب الإمبراطورية البريطانية بعد صراع مع السلطات المحلية في الفترة ما بين1886-1903[2]، لتنال نيجيريا استقلالها عام 1960 [3]، وهو العام الذي استقلت فيه معظم الدول الأفريقية.

---

(1) نقلا عن موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط الآتي:

http://donnees. banquemondiale. org/indicateur/SP. POP. TOTL

(2)Abu boahen، HISTOIRE GENERALE DE L'AFRIQUE- VII. L'Afrique sous domination coloniale، 1880-1935، Comité scientifique international pour la rédaction d'une Histoire générale de l'Afrique (UNESCO)، 1re réimpression، 2000. P 160 – 157 .

(3)زاهر رياض، استعمار إفريقيا، ط 1، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص: 448.

ثم مرت نيجيريا بعد استقلالها بعدة اضطرابات عنيفة كان أشدها عنفا حرب "بيافرا" التي دارت بين الشمال المسلم والجنوب ذو الأغلبية المسيحية في الفترة ما بين عـامي: 1967- 1970 بسـبب إعلان الجنوبيين انفصال مناطقهم عن الشمال لاعتبارات أيدلوجية وسياسـية وأخـرى اقتصـادية، وفي ذات الوقت لا يمكن إغفال دور شركات النفط الغربية -كما يتضح لاحقـا- في هـذه الحـرب التي كادت تقضي على وحدة البلاد لولا عزيمة وإصرار جنرالات الشـمال الـذين أثمـرت جهـودهم بإعادة الوحدة إلى البلاد على الرغم من الخسائر البشرية الفظيعة، لتمر الـبلاد بعـد ذلـك بفـترة من عدم الاستقرار السياسي ثم الحكم العسكري حتـى عـام 1998، لتعـود بعـد ذلـك إلى المسـار الديمقراطي من جديد.

أما جنوب أفريقيا وهي العملاق الأفريقـي الآخـر الـذي تربـع عـلى رأس هـرم الاقتصـاد الأفريقي لسنوات طويلة دون منافس قبل أن تنزع نيجيريا هذا اللقب في السنوات الأخيرة، وكان هذا هو حسن الطالع الذي جمع بين البلدين، أما سوء الطالع الذي جمعهـما أيضـا فهـو أن كـلا منهما خضع لنفس المستعمر البريطاني. تقـع جنـوب أفريقيـا في أقصى جنـوب القـارة الأفريقيـة، تحدها كل من ناميبيا، وبوتسوانا، وزمبابوي، وموزمبيق، وسوازيلاند، ودولة ليسوتو التـي تحـيط بها جنوب أفريقيا من كل الجهات. وموقع جنوب أفريقيا من القارة الأفريقية هو الـذي اكسـبها اسمها السياسي المعروف الآن؛ بيـنما اكسـبها واقعهـا الـديمغرافي لقـب أمـة قـوس قـزح " Rainbow Nation"، فسكان جنوب أفريقيا يتكونون من عدة مجموعات عرقية يمكن يقال عنهم ببساطة أنهم يمثلون قارات العالم القديم في هذه البقعة، فبالإضافة إلى السـكان الأصـليين البـانتو -وهـم الأغلبيـة- جاء إلى هذه البلاد الأوروبيون منذ القرن السابع عشر وأسسوا مناطق حكم خاصة بهم في جـزء مـن هذه الأرض الخصبة التي عرفت فيما بعد باسم جمهوريات البوير أو الأفريكـانز. ومـع مطلـع القـرن التاسع عشر وصل الاستعمار البريطاني ودخـل في صراع مـع جمهوريـات البـوير ومملكـة الزولـو. وفي تلك الفـترة شـهدت الـبلاد موجـات مـن المهـاجرين الآسـيويين الـذين أصـبحوا فـيما بعـد جـزء مـن

النسيج الاجتماعي الجنوب أفريقـي. وفي عـام 1931 منحـت بريطانيـا الاسـتقلال التـام لجنـوب أفريقيا لتصبح عضوا في الكومنولث. وفي 1948 وصل الحزب الوطني إلى السـلطة وبـدأ بتطبيـق سياسة الفصل العنصري التعسفي الذي استمر حتـى عـام 1991، وكـان عـام 1994[1] هـو العـام الذي شهدت فيه البلاد انتخابات حرة فاز فيها نيلسون مانديلا لتعود جنوب أفريقيا إلى أحضـان ديمغرافيتها الحقيقة المتجدسة في معنى أمة قوس قزح بكل ألوانها وأطيافها.

موقع نيجيريا وجنوب أفريقيا في الساحة الأفريقية والدولية

قبل الشروع في الحديث عن مكانة الدولتين في السـاحة الإقليميـة أو الدوليـة لا بـد مـن الإشارة إلى أن الدولة التي يمكن اعتبارها دولة ذات أدوار فاعلة في الساحة الإقليميـة أو الدوليـة يتطلب ذلك أولا استحواذ تلك الدولة على عدة عوامـل ذات قيمـة تؤهلهـا للقيـام بهـذا الـدور، ومن أهم العوامل في هذا المضمار عامل القوة بكل معانيه المختلفة، ولاشك أن نيجيريـا وجنـوب أفريقيا هما الدولتان الأفريقيتان اللتان يشار إليهما بالبنان حينما يتحدث المرء عن مظاهر القوة والقوة الاقتصادية على وجه الخصوص. هذا الأمر سـيقودنا حـتما إلى النظـر في العوامـل المكونـة لقوة الدولة كأساس لا بد منـه، ثـم النظـر إلى مظـاهر هـذه القـوة مـن خـلال الـدور الإقليمـي والدولي للبلدين على اعتبارهما قوتين أفريقيتين صاعدتين يمكنهما القيام بـدور فاعـل في السـاحة الدولية كنموذج يمثل دور القارة السمراء. والعوامـل الاساسـية المكونـة لقـوة الدولـة والداعمـة لدورها في إطار العلاقات الدولية تتمثل بداهة في العامـل الاقتصـادي، والعامـل الجغـرافي الـذي يشمل تلقائيا الموقع والمساحة والسكان وخصائص الحدود، والعامـل العسـكري، وعامـل التقـدم العلمي والتقني، بالإضافة إلى العامل السياسي - رأس الهرم.

(1) Frédéric GIRAUT، La nature، les territoires et le politique en Afrique du Sud، Editions de l'EHESS: 2005، p707 .

وإذا كانت هذه العوامل مجتمعة هي التي تحدد لنا مدى قوة هذه الدولة أو تلك ومن ثم محاولة فهم دورها وتأثيرها وأهميتها في محور النظام الدولي فهذا بالطبع يجعلنا نضع نيجيريا وجنوب أفريقيا في كفة ميزان هذه العوامل، لمعرفة دورهما ومكانتهما الإقليمية والدولية.

أولا: العامل السياسي

البحث عن الدور السياسي الإقليمي أو الدولي لجمهورية نيجيريا الفدرالية وجمهورية جنوب أفريقيا يتطلب التوقف برهة لإعطاء لمحة بسيطة عن المراحل التي مرت وتمر بها السياسة الأفريقية بما فيها من محطات ومنعطفات قديمة متجددة يمكن من خلالها التعرف على ملامح السياسة الأفريقية، وضمنيا السياسة النيجيرية والجنوب أفريقية. ومن أهم ما يمكننا الإشارة إليه في هذا الإطار ثلاث مراحل وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: وهي الفترة التي نالت فيها معظم الدول الأفريقية استقلالها في ستينيات القرن الماضي، وتسارعت للانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز وغيرها في إشارة للدخول إلى الساحة الدولية، باستثناء دولة جنوب أفريقيا التي كانت ضمن الدول الأفريقية القلائل المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة. هذه الفترة كانت مشحونة بالتوجهات القومية والوطنية وطيف من الآمال والطموحات التي يشترك فيها القادة والشعوب على حد سواء، وهي الفترة التي شهدت ميلاد منظمة الوحدة الأفريقية -المتمثلة في الاتحاد الأفريقي حاليا- وكانت فترة حافلة بمحاولات عديدة لرسم خارطة سياسية شاملة تعبر عن الهُوية الحقيقية للسياسة الأفريقية التي تتلاءم والعمق الاستراتيجي للقارة الأفريقية وتعبر بصدق عن القضايا الأفريقية ذات الأبعاد المختلفة.

المرحلة الثانية: وهي عبارة عن استراحة قصيرة من عبء الاستعمار الذي خرج من الأبواب وعاد عبر النوافذ ليجد القادة الأفارقة أنفسهم في معترك جديد وفي ساحة جديدة ليست لهم بها الدراية الكافية، وسرعان ما اكتشف القادة أنهم خُدعوا من

الوهلة الأولى وإنما أسموه استقلالا لم يعد هو كذلك؛ وإنما هي عبارة عن لعبة سياسية خبيثة سلاحها المكر والدهاء، بالإضافة إلى الخبرة والوسائل التي تكاد تكون شبه معدومة بالنسبة لساسة أفريقيا في تلك الفترة. فلو أخذنا النموذج الفرنسي مثلا نجد أن فرنسا لعبت أدوارها الخفية وفرضت على 14 بلدا أفريقيا من مستعمراتها التمسك بعملتها الاستعمارية بقيود وشروط ذكية تجعلها بكل بساطة المستفيد الأول والمتحكم الأعلى في اقتصاد تلك البلدان، وعلى الرغم من المحاولات العديدة للتخلص من هذه الهيمنة المميتة التي تحد بطبيعة الحال من تقدم هذه الدول إلا أن فرنسا من طرفها تحاول جاهدة لإجهاض كل محاولة تؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي لهذه البلدان، وقد قالها نيكولا ساركوزي أخيرا وبكل صراحة: "ليس من الممكن أن نترك المستعمرات الفرنسية الأفريقية لتكون لديها عملاتها الخاصة"[1]. والملفت للانتباه أن هذه الفترة شهدت العديد من الانقلابات والاغتيالات والحروب الأهلية وغير ذلك من المآسي التي عاشتها أفريقيا في تلك الفترة وكان أبشعها الحرب الأهلية الرواندية في عام 1994. وفيما يتعلق بنيجيريا وجنوب أفريقيا اللتين نتحدث عنهما كنموذج يعطينا ملخص المساحة التي تشغلها القارة الأفريقية في الساحة الدولية، وبالعودة إلى ذكر اللُّعب الخبيثة ضد أفريقيا في هذه المرحلة نجد أن فرنسا متورطة في الحرب الأهلية النيجيرية "حرب بيافرا" السالفة الذكر والتي خلفت وراءها نحو مليوني قتيل[2]، بهدف بسط النفوذ والسيطرة على حقول النفط الذي تزخر بها نيجيريا، ولسوء الحظ كانت شركة "elf" الفرنسية واحدة من بين الشركات الغربية العاملة في تلك الحقول

(1)pas-question-de-laisser-les-colonies-francaises-dafrique-avoir-leurs-propres-monnaies،

نقلا عن موقع LE SUD SUD على شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي:

http://lafriqueadulte. com/2016/01/08/nicolas-sarkozy-pas-question-de-laisser-les-colonies-francaises-dafrique-avoir-leurs-propres-monnaies

(2) Le rôle trouble de la France lors de la guerre du Biafra

نقلا عن موقع Forum- Politique على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط الآتي:

http://www. forum-politique. org/histoire/role-trouble-france-lors-guerre-biafra-t130435. htm

ولعبت دورها المنوط بها في تلك الحرب الدامية[1]، فضلا عن أدوارها الأخرى التي تقوم بها تحت عباءة ما يسمى ب"فرنس أفريك- Francafrique" وتلك قصص أخرى من قصص الصراع النيوكلونيالي الدائر في أعماق أفريقيا بين الأنظمة السياسية الأفريقية والقوى الاستعمارية لفترات زمنية طويلة خسرت أفريقيا خلالها ماديا وبشريا ما لا يمكن أن يتصوره أحد. في ذات الوقت وفيما يخص جنوب أفريقيا فإن الشعب الجنوب أفريقي كان يجابه سياسة الفصل العنصري بنضال صعب وطويل توج بالنجاح في آخر المطاف؛ لكنه كلف جنوب أفريقيا ثمنا باهظا خسرت خلاله مكانتها الدولية التي كانت تحظى بها في إطار العزلة الدولية التي استمرت حتى نهاية الفصل العنصري.

المرحلة الثالثة: والتي تبدأ زمنيا من أواخر سني القرن العشرين وحتى يومنا هذا، وهي الفترة المزامنة بالطبع مع التغييرات الجذرية التي شهدتها الساحة الدولية. في هذه الفترة تغيرت صورة القارة الأفريقية من قارة خاملة مهملة إلى منطقة ذا أهمية في حسابات الكبار بالمنظور الاستراتيجي ذو الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، ووقتها قال وزير الخارجية الأمريكي (وارن كريستوفر) في أولى جولاته الأفريقية عام 1996: "إن الحقبة التي كانت تقسم فيها أفريقيا إلى مناطق نفوذ قد ولّت"[2].

في الواقع ما يقوله وزير الخارجية الأمريكي يعبر عن خطة بلاده لتعزيز نفوذها في القارة الأفريقية، إلا أنه في ذات الوقت يوحي ببداية عهد جديد من عهود التنافس على القارة الأفريقية. وقد اتضحت الأهداف الامريكية فيما بعد عندما نقل الأمريكان

---

(1) Total (et Elf)، bras armé de la Françafrique :un mort à Moscou، des millions de morts en Afrique

نقلا عن موقع Solidarité İnternational PCF على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط الآتي:
http://www. solidarite-internationale-pcf. fr.

(2) حمدي عبدالرحمن حسن، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، نقلا عن موقع شبكة الالوكة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط الآتي:

http://www. alukah. net/world_muslims/0/65874

قاعدتهم العسكرية "أفريكوم" إلى العمق الأفريقي للاقتراب أكثر فأكثر من مصادر الطاقة خاصة النفط الأفريقي الذي يلبي ما نسبته 25% من حاجات الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وهذا التنافس الجديد الذي كانت الولايات المتحدة أحد أطرافه كانت له صلة بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها القارة الأفريقية في بداية الألفية الثالثة كما سيتضح ذلك لاحقا.

في إطار هذه المراحل التي مرت وتمر بها القارة الأفريقية في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة في العقد الأخير من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الواحد العشرين، كنهاية الحرب الباردة، وسطوح مصطلح النظام العالمي الجديد، وتسارع وتيرة التنافس العالمي على القارة الأفريقية بأقطابه الكلاسيكيون والجدد. في ظل هذه المعطيات وفي إطار الحديث عن موقع أفريقيا في المنظومة الدولية فإنه ليس من السهل أن تقفز أفريقيا قفزة واحدة لتلتحق بالركب بعد الظروف الصعبة التي عاشتها لعقود من الزمن؛ ولكن يمكن القول أن أفريقيا كانت تكافح ولم تكن قد استسلمت تماما لمطامع الدول الكبرى، كما يمكن القول أيضا أنها قد خرجت بشيء من المكاسب السياسية والاقتصادية إذا ما قارنا الأوضاع التي عاشتها القارة في العقود التي سبقت فترة تسعينيات القرن العشرين وما تعيشه اليوم كدليل على أنها في بداية الطريق الصحيح للخروج من القمقم. وإذا أخذنا نموذج دولة أنغولا كملخص لهذه الصورة نجد أن هذه الدولة دخلت عقب استقلالها عام 1975 في حرب طاحنة تماما كحال الكثير من دول القارة، وكان خلف أطراف هذه الحرب زعماء الحرب الباردة، الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والاتحاد السوفيتي من جانب آخر[2]، إلا أنه في

(1) أيمن شبانة، النفط الإفريقي: عندما تتحرك الولايات المتحدة وراء الموارد، نقلا عن موقع شبكة المشكلة الإسلامية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط الآتي:

http://www. meshkat. net/en/node/23391

(2) إليزابيث شميت، بيئات متغيرة: تحولات التدخل الأجنبي في أفريقيا لمواجهة الإرهاب، نقلا عن موقع السياسة الدولية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط الآتي:

http://www. siyassa. org. eg/NewsContent

آخر المطاف خرجت أنغولا من هذه التجربة المريرة متماسكة وأصبحت سادس اقتصاد في القارة ومن أكثر الدول الأفريقية جذبا للاستثمارات الأجنبية.

وفي إطار الحديث عن المكاسب السياسية والاقتصادية فإن الـوزن السـياسي والاقتصـادي وحتى العسكري الذي تم تحقيقه في كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا لا يقـارن بـالكثير مـن دول القارة الأفريقية سواء على الصـعيد الإقليمـي أو الـدولي، خاصـة جنـوب أفريقيـا التـي تجـاوزت مسـتوى الحاضـنة الأفريقيـة لتصـبح لاعبـا دوليـا لكونهـا عضـوا في مجموعـة العشريـن "G20"، بالإضافة إلى كونها عضوا في تكتل البريكس الـذي يضـم في عضـويته كـل مـن البرازيـل، وروسـيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا بالطبع. وإن وجود جنوب أفريقيا في مثل هـذا التكتـل المهـم لا يعتبر انتصارا للمصلحة الجنوب أفريقية فحسب؛ وإنما هو انتصار لمصالح عموم القارة الأفريقيـة لعدة أسباب أهمها: أن هذا التكل وإن كان يهدف في الأساس إلى تقوية اقتصـاديات أعضـائه إلا أنه في ذات الوقت يمكن اعتباره بديلا للنظام العالمي ذو الأحاديـة القطبيـة والهيمنـة الأمريكيـة التي لا تعود على القارة الأفريقية بفوائد تذكر إن لم تكن سطوة على مواردهـا الطبيعيـة. فضـلا عن ذلك فإن هذا التكتل أصبح متنفسا اقتصادية للدول الناميـة وخاصـة دول أفريقيـا التـي كانـت تعـاني منـذ عقـود مـن قسـاوة ومذلـة الشروط التـي تمليهـا الـدول الغربيـة مقابـل مساعدات هزيلـة أو قـروض مـن مؤسسـاتها الماليـة أو مـن البنـك الـدولي أو صـندوق النقـد الدولي. هذه القروض التي تتحول إلى ديون متراكمـة ثـم أدوات ضـغط سياسـية تكبـل أفـواه الساسة الأفارقة وتعرقل مسار تقدم القارة الأفريقية. فوجود تكتل دول البريكس غيّر المعادلـة وفتح أبوابا من الشراكة الاقتصادية، والاقتراض الميسر، والاستثمارات في كـل المجـالات بمـا فيهـا قطاع البنية التحيتية بمشاريعها الضخمة الملحوظة في كل أنحاء القارة الأفريقية، وتعـد الصـين

اللاعب الرئيس والشريك الاقتصادي الأول لأفريقيا حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا 200 مليار دولار في العام 2014[1].

وفي إطار التداخل الوثيق بين السياسة والمصالح الوطنية فمن وجهة نظري أن الساسة في نيجيريا وجنوب إفريقيا وعموم القادة الأفارقة يفضلون الشراكة على الطريقة الصينية لعدة أسباب أهمها: السخاء في تقديم القروض، وعدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للقارة الأفريقية، وبذلك يصعب على الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية مجاراة الصين في أفريقيا، وهذا في صالح القارة الأفريقية على الأقل في الوقت الراهن.

ثانيا: العامل الاقتصادي

بالنظر إلى عموم الحركة الاقتصادية في دول القارة الأفريقية فإن مؤشرات النمو الاقتصادي في منطقة أفريقيا تعتبر من بين الأسرع في العالم وبشكل مضطرد، خاصة في العقدين الأخيرين، وعلى الرغم من تعثر الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار البترول الذي يعتبر المصدر الرئيس للكثير من الدول الأفريقية خاصة نيجيريا التي تنتج أكثر من مليوني برميل يوميا. وعلى الرغم من ذلك فإن النمو الاقتصادي في المنطقة الأفريقية يسير بثبات؛ نظرا لضخ الاستثمارات الأجنبية في عدة مجالات حيوية بما في ذلك البنية التحية، والزراعة، وقطاع الاتصالات، والخدمات المصرفية، وغير ذلك[2]. وهذا يوحي بأن القارة الأفريقية ستكون في السنوات القريبة القادمة من بين المناطق الأكثر جذبا للاستثمارت الأجنبية، وبالتالي ستصبح الأكثر أهمية في المعادلات الاقتصادية العالمية.

---

(1)حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا يتجاوز 200 مليار دولار، نقلا عن موقع BBC على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الرابط الآتي:

http://www. bbc. com/arabic/business/2014/02/140220_china_africa_trade

(2) http://www. albankaldawli. org/ar/news/press-release/2014/10/07/africa-growth-may-exceed –five -per-cent-in-2015-16-but-ebola-terrorism-and-other-risks-pose-concern

ومـن المعـروف أن نيجيريـا وجنـوب أفريقيـا تعتـبران مـن أهـم الـدول الأفريقيـة ذات الاقتصاديات الصاعدة في عالمنا المعاصر بما لـديهما مـن مقـدرات اقتصـادية هائلـة أهلـتهما إلى احتلال مراتب متقدمة سواء على الصعيد الأفريقي أو الدولي. ومـن بـين العوامـل التـي جعلـت الاقتصاد النيجيري والجنوب أفريقي ينهضان من بين ركام الفقر والقهـر والتخلـف الـذي يغطـي الكثير من دول القارة الأفريقية، ويتربعان على قمة هرم اقتصاديات الدول الأفريقية، فإننـا نجـد هناك عدة عوامل مجتمعة سـاعدت في دفـع عجلـة اقتصـاد البلـدين إلى الأمـام والرقـي بـه إلى المستوى الذي هو عليه الآن، وأهم هذه العوامل: الموارد البشرية والطبيعيـة، والنظـام السـياسي الفاعل المخطط والمنفذ والضامن لسير العملية الاقتصادية، بالإضافة إلى المتغـيرات الدوليـة التـي منحت الاقتصاد الأفريقي فرصا لم تكن متوفرة من ذي قبل، وأحدثت فوارق جذرية أهمها:

- كسر نمط الاحتكار البشع الذي كانت تمارسه الشركات الغربية في القارة الأفريقية منـذ عهـد الاحتلال الغربي الاستغلالي.
- وجود شريك اقتصادي يتعامـل بمبـدأ "رابـح- رابـح" يختلـف كثـيرا عـن الشريـك التقليـدي المستغل الذي يفرض شروطه وفق ما يريد.
- وجود فرص جديدة للاقتراض يمكن اللجوء إليهـا عنـد الضرورة بـدلا مـن المؤسسـات الماليـة العالمية التقليدية المعروفة بشروطها التعجيزية.
- جاهزية الشركات الوافدة إلى أفريقيا حديثا والصينية خاصة للاسـتثمار وتنفيـذ المشـاريع في أفريقيا في كل المجالات وكل المستويات، بخلاف الشركـات الغربيـة التـي تـتحفظ غالبـا عـن تنفيذ المشاريع الحيوية.

وبالعودة إلى العوامل الأساسية التي أسهمت في نمو الاقتصاد النيجيري والجنوب أفريقـي فإن أبرز هذه العوامل يتمثل في الآتي:

الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية الركيزة الأساسية في العملية الاقتصـادية، وهي الثروة الحقيقية لأي دولة تسعى إلى النهوض، فاليابان مثلا لم تكن لديها مـوارد طبيعية ولكنها نهضت بفضل مواردها البشرية المؤهلة، كما لعبت الكثافـة السـكانية

أيضا دورا مهما في نضهة الاقتصاد الصيني. وإذا نظرنا إلى عامل الموارد البشرية فإننا نجد نيجيريا تمتلك رصيدا بشريا هائلا يصل إلى 177 مليون نسمة وفق إحصائيات البنك الدولي للعام 2014-2015، وبذلك تحتل المرتبة الأولى أفريقيا والسابعة عالميا، فيما تحتل جنوب أفريقيا الترتيب السادس أفريقيا والخامس والعشرين عالميا بعدد سكان يناهز 45 مليون نسمة 2015[1].

وللمقارنة بين دور الموارد البشرية في النمو الاقتصادي في البلدين فإن الشعب النيجيري منخرط بشكل كبير في التجارة والزراعة وغير ذلك من الأعمال ذات الطابع الاقتصادي مما ساهم دون شك في زيادة الدخل القومي خاصة ونحن نتحدث عن ملايين من الأيادي العاملة. أما الشعب الجنوب أفريقي فإن تركيبته الديمغرافية المكونة أصلا من أفريقيا وآسيا وأوروبا جعلت البلاد تكتسب كفاءات وخبرات متعددة كان لها الفضل في النمو الاقتصادي الذي وصلت إليه جنوب أفريقيا اليوم.

الموارد الطبيعية: تماما مثل بقية دول القارة الأفريقية تتمع نيجيريا وجنوب أفريقيا بثروات طبيعية هائلة، ومن أهم ما تزخر به نيجيريا من الثروات الطبيعية النفط الذي تقدر احتياطاته بنحو 37 مليار برميل[2]، مما يجعل نيجيريا البلد العاشر في قائمة الاحتياطيات العالمية، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي وموارد طبيعية أخرى وفيرة تنعم بها البلاد. وتنتج نيجيريا أكثر من مليوني برميل من النفط الخام يوميا محتلة بذلك الترتيب الأول أفريقيا والسابع عالميا، ويعتبر النفط المصدر الرئيس للدخل العام للدولة. أما جنوب أفريقيا فهي الأخرى تزخر بموارد طبيعية ضخمة أبرزها اليورانيوم، والكروم، والفضة، والنحاس، والذهب الذي تعتبر جنوب أفريقيا المصدر الأول عالميا لهذا

---

(1) نقلا عن موقع La banque Mondiale على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط الآتي:http://donnees. banquemondiale. org/indicateur/SP. POP. TOTL

(2) Pétrole : classement des paysنقلا عن موقع L'Espire على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط الآتي: http://lespoir. jimdo. com/2014/05/23/p%C3%A9trole-classement-des-pays

المعدن الثمين، والبلاتين الذي تحتفظ جنوب أفريقيا وحدها بنسبة تقدر ما بين 50 – 80% من احتياطي العالم [1].

وبالإضافة إلى الموارد البشرية والطبيعية نجد عدة مصادر أخرى تدعم الاقتصاد في كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا بشكل قوي مثل قطاع الصناعة، والسياحة، وقطاع الاستثمارات الأجنبية التي استحوذت نيجيريا وجنوب أفريقيا وحدهما على نسبة 95% من مجمل الاستثمارات الأجنبية الآتية إلى أفريقيا جنوب الصحراء في العام 2012[2].

الاستقرار السياسي: بطبيعة الحال فإن بناء منظومة اقتصادية قوية والحفاظ عليها يتطلب ذلك وجود نظام سياسي مستقر وفاعل. وإن غياب الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا يعتبر من أهم العوامل التي جعلت هذا البلد يعد من أفقر بلدان العالم مع كونه في ذات الوقت يعتبر من أغنى الدول الأفريقية بالموارد الطبيعية. فالاستقرار السياسي في كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا لم يخل من وجود أزمات في بعض الأحيان؛ لكن على العموم فإن نسبة الاستقرار في البلدين في حالة أفضل بالمقارنة مع الدول الأفريقية المضربة كحالة الكونغو المشار إليها.

كل هذه العوامل السالفة الذكر مجتمعة سمحت للاقتصاد النيجيري والجنوب أفريقي أن يصلا إلى المكانة التي عليها الآن وأن تتربع البلدان على رأس هرم الاقتصاد الأفريقي واحتلال تراتيب دولية محترمة، فجمهورية نيجيريا الفدرالية تحتل المرتبة الأولى على مستوى القارة الأفريقية والواحد والعشرين عالميا. وبحسب صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لعام 2014-2015 فإن إجمالي الناتج المحلي السنوي لنيجيريا بلغ 568 مليار دولار أمريكي، متجاوزة بذلك جنوب أفريقيا التي تراجعت

(1)http://www. larousse. fr/encyclopedie/divers/Afrique_du_Sud_activit%C3%A9s_%C3%A9conomiques/186973

(2)Nigeria: Afrique subsaharienne http://www. qiraatafrican. com/view/?q=1360

إلى الترتيب الثاني أفريقيا والثالث والثلاثين عالميا بدخل سنوي تجاوز 350 مليار دولار أمريكي[1].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن البلدين الأفريقيين العملاقين نيجيريا وجنوب رغم صعود اقتصادهما إلا أن هناك عدة عراقيل تشل الحركة الاقتصادية في البلدين أهمها الفساد المستشري بشكل كبير، خاصة نيجيريا التي احتلت الترتيب 136 من بين 174 بلدا، فينما احتلت جنوب أفريقيا الترتيب 67 بحسب موقع "Afrique360" في تقريره الصادر عام 2015 بشأن الفساد[2]. إلا أن وصول الرئيس محمد بخاري إلى سدة الحكم في نيجيريا في بدايات العام 2015 سيرفع من سقف الآمال في محاربة الفساد، خاصة وأن الرجل له تجارب سابقة في محاربة الفساد في فترة حكمه السابقة في ثمانينيات القرن الماضي.

ثالثا: العامل العسكري

بالفعل يعتبر عامل القوة العسكرية واحدا من بين أهم العوامل الداعمة لمركز الدولة في الساحتين الإقليمية والدولية، كما أن للقوة العسكرية الحسم والقول الفصل في مجريات الأحداث الدولية عبر التاريخ، وكلما عظمت القوة العسكرية عظمت مكانة الدولة في الساحة الدولية، وأن التوازن الدولي بطبعه مبني على أساس القوة العسكرية في المقام الأول. وكان معروفا أن الدول التي تمتلك عناصر القوة الرادعة تختلف عن غيرها في أدبيات الاستراتيجيات الجيوسياسية والجيوعسكرية. وبالنظر إلى المعايير التي يمكن من خلالها تحديد المستوى العسكري في الدولة، والتي يتمثل أبرزها بحسب "جلوبال فاير باور" في الموقع الجغرافي، والقوة العاملة والوضع الاقتصادي للدولة، وعدد القوات العاملة في الجيش، والعتاد العسكري، مع الأخذ في الاعتبار

(1) نقلا عن موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط الآتي:

http://donnees. banquemondiale. org/pays/nigeria

(2) Classement 2015 des pays les plus corrompus :

http://afrique360. com/2015/06/09/classement-2015-des-pays-les-plus-corrompus_60484. html

التطور التكنولوجي في قطاعات الجيش المختلفة، والميزانية السنوية المخصصة للدفاع، والعنصر السياسي في الدولة. وفي التصنيف الأخير للعام 2015-2016 والذي شمل 126 بلدا احتلت جنوب أفريقيا الترتيب الثالث أفريقيا، والثاني والثلاثين عالميا، بينما أحلت نيجيريا الترتيب الرابع أفريقيا، والواحد والأربعين عالميا[1]، مع العلم أن جنوب أفريقيا كانت في الماضي القريب القوة العسكرية الأولى على مستوى القارة الأفريقية، وهي أول دولة أفريقية تمتلك السلاح النووي قبل أن تتخلى عنه طواعية مع نهاية نظام الفصل العنصري في تسعينيات القرن الماضي[2].

وعلى العموم فإن المواقع التي تحتلها نيجيريا وجنوب أفريقيا متواضعة بالمقارنة مع مواقع جيوش الدول الكبرى العملاقة؛ ولكن لا يمكن في الوقت ذاته تجاهل مكانة الدولتين العسكرية التي تسمح لهما بلعب أدوار إقليمية ذات أهمية، كما يمكن لهما القيام بأدوار دولية فاعلة ذات ضغط وتأثير في الساحة الدولية خاصة إذا انتهج البلدان طريقة العمل الجماعي والتنسيق المشترك بينهما أولا، ثم بينهما وبين بقية دول القارة الأفريقية المهمة مثل مصر والجزائر اللتين يحتل جيشهما مواقع متقدمة بين جيوش العالم.

خلاصة القول عن دور دولتي نيجيريا وجنوب أفريقيا إقليميا ودوليا، وعلى غرار ما سبق ذكره فإن البلدين وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد قطعا شوطا مهما لا يمكن إغفال أهميته سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. أما عن الجانب السياسي العسكري فإن للبلدين أدوار إقليمية وحتى دولية؛ لكن هذه الأدوار لا ترقى إلى مستوى الشهرة الاقتصادية للبلدين.

---

(1) Countries Ranked by Military Strength (2016): The complete Global Firepower list puts the military powers of the world into full perspective، http://www. globalfirepower. com/countries-listing. asp

(2)زايدي وردية، استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي العام- كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود المعمري الجزائر 2012، ص:39.

نظرة مستقبلية

إذا ألقينا نظرة مستقبلية إلى موقع نيجيريا وجنوب أفريقيا وعموم القارة الأفريقية، والدور الذي يمكن القيام به في الساحة الدولية في المدى المنظور، فإن ذلك مرتبط بشكل وثيق بالمتغيرات الدولية، واحتمالات مآل النظام الدولي سواء من الناحية السياسية والاقتصادية أو العسكرية بما في ذلك فرضية انتقال مركز القوة من الغرب إلى الشرق، وأن "النظام العالمي الجديد سيكون شراكة بين أمريكا والصين"[1] كما توقعه وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كسينجر.

في ظل هذه الفرضيات بالإضافة إلى فرضية ازدياد حدة التنافس الدولي على موارد القارة الأفريقية، وللقيام بأدوار إقليمية أو دولية أكثر فاعلية، فإنه ومن المتوقع أن تنتهج دولتي نيجيريا وجنوب أفريقيا عدة خطوات من أهمها ما يأتي:

- العودة إلى الخلفية الأفريقية كشرط أساسي وقاعدة دعم لدور البلدين سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وذلك في إطار العمل الجماعي المشترك الذي يبدأ عادة بالتجمعات الإقليمية، وصولا إلى العمل الجماعي تحت مظلة الاتحاد الأفريقي لتحقيق مسألة التكامل الأفريقي الذي بدأت ملامحه تتبلور أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة، مع أخذ زمام المبادرة لحل العديد من القضايا الأفريقية دون الرجوع والاتكال الكلي على المنظومة الدولية، بالإضافة إلى مسألة توحيد الجهود والمواقف الأفريقية في الساحات الدولية لتعزيز الدور النيجيري والجنوب أفريقي أولا ثم للدفاع عن المصالح الأفريقية ككل. وإذا تمكنت أفريقيا من الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي كما كانت تطالب به منذ فترة فإن ذلك سيعزز من موقعها في الساحة الدولية.

---

(1) كيسنجر، النظام العالمي الجديد سيكون شراكة بين أمريكا والصين، نقلا عن موقع جريدة الشرق الأوسط على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط الآتي:

http://aawsat. com/home/article/182851

- من أجل السماح لاقتصاد البلدين بـالنهوض أكـثر فـإن ذلـك يتوجـب بـذل الكثـير مـن الجهد والعمل على تنويع ودعم مصادر الدخل، فبدلا من الاعـتماد عـلى تصـدير المـوارد الأوليـة يمكن التوجه نحو التصنيع لكسب الأسواق المحلية والإقليمية التي كانت تعتمد بشكل كبير على الواردات الأجنبية، وإن كانـت جنـوب أفريقيـا قـد قطعـت شـوطا في هـذا المجـال إلا أن ميـزان الصادرات والواردات ما زال بعيدا عن حد التكـافؤ، ولكـن حكومـة نيجيريـا وجنـوب أفريقيـا في سـعي دءوب لتوسـيع دائـرة النطـاق الاقتصـادي مـن خـلال دعـم المشـاريع الإنمائيـة المتعـددة الجوانب، والتسهيلات التـي تقـدمها البلـدان للمسـتثمرين الأجانـب، فضـلا عـن بـدء الشركـات النيجرية والجنوب أفريقية العمل خارج الحدود الجغرافية للبلدين في عدة مجالات مثل شركات البناء والاتصالات وغيرها.

انطلاقا من الموقع الاقتصـادي لكـل مـن نيجيريـا وجنـوب أفريقيـا والـذي سيشـهد نمـوا مضطردا في السنوات القليلة المقبلـة. إضـافة إلى الخلفيـة الأفريقيـة الغنيـة بمواردهـا الطبيعيـة، وموقعها الجغرافي المهم للغاية بالمنطق الجيوسياسي. مع احـتمال حصـول القـارة الأفريقيـة عـلى مقعـد دائـم في مجلـس الأمـن الـدولي مـع كامـل حـق الفيتـو. انطلاقـا مـن كـل هـذه الوقـائع والفرضيات فإن مستقبل نيجيريا وجنـوب أفريقيـا وعمـوم أفريقيـا سـيكون أكـثر إشراقـا، بشرط التحكم في الموارد الطبيعية والفهم الجيد لمجريات ومجاراة السياسية الدولية لضمان سير وتـيرة النمو الاقتصادي من جهة، والتقدم في المجالات الأخرى من جهـة ثانيـة، وبـذلك تضـمن نيجيريـا وجنوب أفريقيا أهمية موقعهما في السـاحتين الإقليميـة والدوليـة، وهـو في ذات الوقـت ضـمان لموقع أفريقيا كلاعب مهم في مستقبل النظام الدولي.

العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين:صياغة فكر استراتيجي لواقع جديد

د. محمد ياس خضير [1]

لا شك أن الفعل الهادف والمؤثر لأي دولة فاعلة في الساحة الدولية لم يكن محل صدفه أو ضربة حظ، بل جاء نتيجة جهد عقلي فكري يعتمد نظرية البناء وفق الإمكانات المتحققة والتي يمكن أن تتحقق في المستقبل، مترافق هذا الأمر بالضرورة مع مجهود عملي مستمر يستثمر هذه الإمكانات، يضاف إلى ذلك إن البناء لواقع جديد قد يأتي أيضا ليس فقط من الرغبة في بناء الذات وإنما أيضا من التحديات التي تحيط بالأمة، فالتحدي يتطلب الاستجابة وإذ ما كان هناك قيادة واعية تجعل من الاستجابة بمستوى التحدي أو تزيد عليه.

كما أن استحضار الإرث الحضاري والقيمي للشعوب يسهم أيضا في تعزيز ثقافة البناء لموائمة تحديات المستقبل، فالمستقبل بالرغم من صعوبة التنبؤ باتجاهاته نتيجة التغيرات الدراماتيكية التي تحصل على مسرح الأحداث، إلا انه مازال يمثل غاية في حد ذاته، فالأمم التي تريد النهوض أو الاستمرار في التقدم تدرك أهمية تطويع المستقبل وفهم اتجاهاته لهذا تعمل وفق بناء واعي ومخطط لمواجهة التحديات التي يمكن إن تحصل في الزمن القادم.

إن دول العالم المتقدم استطاعت أن تسخر إمكاناتها للبقاء بمستوى يتيح لها استمرارية التأثير في اتجاهات السياسة الدولية، فالفعل المؤثر المقترن باستثمار الإمكانات يتيح للدولة حيزاً في مسارات السياسات الدولية وبالنتيجة تكون هذه الدول حاضره ومساهمة في صناعة التاريخ، أما دول العالم الثالث فلم تستطيع تسخير إمكاناتها لهذا تحولت إلى أمم تابعة ليس لها فعل مؤثر على الساحة الدولية، وهي بذلك أصبحت خارج مسارات التاريخ .

---

(1) أستاذ مساعد دكتور جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم السياسة الدولية.

في ظل ذلك، يعاني عالمنا العربي والذي هو جزء من عالم الجنوب من مشاكل متصلة مـن القرن الماضي إلى القرن الحالي، ولكن ازدادت حدة هذه المشاكل ونحن في منتصف العقد الثاني من القرن 21، فقد ازدادت حالات الفقر وتراجع التنمية وضعف المشاركة السياسية ، كما ازدادت حدة الحروب والصراعات الطائفية وانتشار الإرهاب لاسيما مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، كما تراجعت فرص إقامة حكم ديمقراطي في الكثير من الدول العربية بعد تغير اتجاهات الثورات في الكثير من الدول العربية إلى حالة الفوضى وأصبحت تتحول بعض دول الربيع العربي إلى نماذج للدول الفاشلة الغارقة في الفوضى، وهذا الأمر بدوره زاد من حالة الإحباط في أوساط الشباب العربي، هذه المشكلات وغيرها زاد من حدتها مسألة التدخلات الخارجية في الشؤون العربية، ابتداءاً من تدخل الولايات المتحدة الامريكية المستمر في شؤون الدول العربية لتحقيق مصالحها وإتباعها سياسات واستراتيجيات تهدف إلى إقامة شرق أوسط جديد يتلاءم مع المصلحة الإستراتيجية الامريكية وتحت شعارات فرض الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح تارة، وتارة أخرى تحت شعار محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه، وانتهاءاً بالتدخلات الإقليمية كالتدخل الإيراني والتركي والذي يحاول طرفيه تحقيق الزعامة الإقليمية على حساب الدول العربية التي أصبحت بضعفها مجالاً حيوياً لهذه الدول، في الوقت نفسه يقابل كل ذلك غياب المشروع العربي وتراجع سلم أولويات الدول العربية في مواجهة التحديات وبروح العمل الجماعي وتراجع مكانة القضية الفلسطينية، فقد أضحى هذا التراجع والضعف العربي واضح للقاصي والداني، فلا فعل مؤثر في مسارات السياسات الدولية ولا نتاج يجعل من الشعوب العربية مساهمة في إعادة تجديد تاريخها الحضاري، بالرغم من امتلاك الدول العربية للبعد الحضاري والقيمي وإمكانات ذاتية مهمة يمكن أن تسهم في عملية النهوض .

وهنا نتساءل، لماذا هذا التراجع العربي؟ ولماذا افتقرت الدول العربية إلى الفعل الهادف والمؤثر في مسارات الأحداث الدولية؟ ولماذا الحال العربي من سيء إلى أسوء

هل السبب في قلة الإمكانات، أم في طريقة استثمارها؟ أم أن السبب هو في طريقة الحكم في الدول العربية؟ أو السبب في الشعوب العربية نفسها؟ أم أن السبب يكمن في التدخلات الخارجية في الشؤون العربية؟ .

إن الواقع العربي في كل تجلياته يشكل مادة بحث مهمة للعديد من الباحثين، فالدول العربية تعاني من الضعف الشديد والذي يمكن أن يوصف ببساطة بالفوضى وغياب الهدف واختلاف التوجهات التي أسهمت في نشوء واقع عربي متردي .

والأمر المهم هنا أن المسؤولية تقع على الطبقة الحاكمة في الدول العربية بالدرجة الأولى، والمثقفين العرب بالدرجة الثانية والتي تتحدد مسؤوليتهم في البحث عن إجابات لهذه التساؤلات وإيجاد معالجات لهذا الواقع والتصدي بالفكر الواعي للمحاولات المستمرة لإنهاء حالة الوجود العربي، وعليه فما هي الحلول والمعالجات؟ وما هي الصعوبات التي تقف أمام حلول جدية للواقع العربي؟.

يمكن القول إننا بحاجة لواقع جديد، واقع تجد الدول العربية نفسها في موقع مؤثر، والبناء لواقع جديد يكون من خلال التخطيط الواعي والمدروس الذي يحاول الاستفادة من أخطاء وتحديات الماضي للوصول إلى حال جديد يجعل للدول العربية دور فاعل ومؤثر في التفاعلات الدولية، وتحقيق هذا الأمر ليس بالمستحيل، فمثل ما هو معروف أن التغيير هو حالة أزليه فكل شيء يتغير، والتغيير يأتي في كثير من الأحيان نتيجة تحديات تفرض إجراء عملية التغيير، فالحرب يمكن أن تفضي إلى تغييرات، والفوضى يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار، والواقع المتردي يمكن أن يفضي إلى حال أفضل. ولأحداث حالة التغيير في الحال العربي يمكن أن يكون من خلال إنتاج فكر جديد يحاكي التغييرات والتطورات التي تحصل في العالم، يكون انطلاقة لعملية تغيير جذرية للواقع العربي، وهذا الفكر الاستراتيجي الذي تقوم فكرته على أساس فهم تحديات وأحداث الماضي وإقرانها بالتطورات والأحداث التي حصلت في محيط العالم العربي لإنتاج حالة جديدة تسهم في تحقيق عملية النهوض، أي إجراء مراجعة شامله للتحديات والفرص،وبناء خريطة واضحة تضطلع بها المؤسسات والمراكز

البحثية العربية لما يجب أن يتم إتباعه وفق خطوات ممنهجة أي الاعتماد على التخطيط الاستباقي الذي يمثل لب الفكر الاستراتيجي الحديث، وتجنب السير غير المخطط الذي أفضى إلى الواقع العربي الحالي .

إن مشكلة البحث تتحدد في انه هل من الممكن صياغة فكر استراتيجي جديد يمكن أن يسهم في معالجة الواقع العربي وينهي حالة التراجع والضعف؟ وما هي اطر هذا الفكر الاستراتيجي؟ وما هي الوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ هذه الأطر والاستراتيجيات؟ وما هي المعوقات التي يمكن أن تقف أمام تطبيق هذه الأطر الإستراتيجية.

أما فرضية البحث فإنها تحاول إثبات الآتي: إن الواقع العربي في وضعه الحالي هو نتيجة حتمية لمجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والتي زادت حدتها نتيجة عدم وضع حلول واستراتيجيات مناسبة لمواجهة هذه التحديات، وللنهوض بالواقع العربي فانه يتطلب إيجاد إستراتيجيات تحاكي الواقع العربي وتنطلق منه لإيجاد وضع جديد وهذه الاستراتيجيات يجب أن تهتم بمعالجة الاختلالات، فمثل ما هو معروف أن إدراك وجود المشكلة يؤدي بالضرورة إلى وضع حلول مناسبة لها.

أي أن هناك علاقة طردية موجبة تقوم على فرض رئيس مفاده هو انه كلما تزايدت حالة عدم إنتاج فكر الاستراتيجي معالج للواقع العربي، كلما ازدادت صعوبة التحديات ومواجهتها . لهذا قسم الموضوع إلى ثلاثة محاور أساسية الأول اهتم بمفهوم الإستراتيجية والفكر الاستراتيجي، أما الثاني فقد اهتم بدراسة الواقع العربي من خلال طرح التحديات والإشكالات التي تواجه الدول العربية، أما الثالث فتناول بالبحث موضوع صياغة استراتيجيات لواقع عربي جديد.

أولاً: في مفهوم الإستراتيجية والفكر الاستراتيجي

لا شك أن تحديد المفهوم والمصطلحات التي يتناولها البحث يشكل مدخلاً مهما لفهم مسارات وطبيعة البحث، فمفهوم الإستراتيجية والفكر الاستراتيجي بحاجة إلى

توضيح لمعانيها ودلالاتها، إذ أن حقل الإستراتيجية وما يتصل بها أصبح من الأهمية بمكان دراسته ومعرفة أهم المفاهيم المتعلقة به، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

1. مفهوم الإستراتيجية

تعد مفردة الإستراتيجية واحدة من المداخل المفسرة لطبيعة الأداء السياسي المجتمعي وفروضه، ليس لكونها تمثل المنطلق الذي تبني عليه الدول سلوكها وأهدافها فحسب، بل لأنها المفتاح الذي يكشف كيف يمكن أن تحيى الدول والشعوب، إن مفهوم الإستراتيجية في بدايتها كانت تفهم في إطار الجانب العسكري، فهي فسرت وفهمت على أساس إعداد الخطط لكسب المعارك وهذا ما جاء به كلاوزفيتر الذي رأى بان الإستراتيجية ما هي إلا (فن استخدام المعارك لتحقيق هدف الحرب)[1]، وهذا المفهوم أيضا تبناه ليدل هارت الذي أشار إلى أن الإستراتيجية هي " فن استخدام القوات العسكرية لتحقيق الغايات التي وضعتها القيادة السياسية"[2] .

إلا أن هذا المفهوم للإستراتيجية عد مفهوما قاصرا وهو باتجاه واحد لهذا ظهرت اتجاهات عديدة لتفسير مفهوم الإستراتيجية، فيعرفها هاري ار. ياغر بأنها " فن وعلم تطوير قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية واستخدام هذه القوة لخلق تأثيرات إستراتيجية تحمي المصالح الوطنية وتعززها في البيئة المستهدفة بما يتوافق وتوجهات السياسة وتسعى الإستراتيجية إلى تحقيق التآزر والتناسق بين

---

(1) ينظر : د. منعم صاحي العمار، الإستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما : الولايات المتحدة انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد 17، 2009، ص ص 2-3.

(2) المصدر السابق . وللأستزادة حول مفهوم الإستراتيجية ينظر :

Eliot A. Cohen ، Encyclopedia Britannia ،strategy Concept : Available at ; http://www. britannica. com/topic/strategy-military

الأهداف والطرائق والموارد لزيادة احتمالات نجاح السياسة وتحقيق النتائج المرجوة ولتقليص فرص فشل السياسة" [1].

كما تعرف الإستراتيجية بأنها خطة لتنفيذ أهداف السياسة، فليدل هارت وكلاوزفيتز قرنوها بدلالة الحرب إذ عدها ليدل هارت بأنها السياسة التي تقود إلى الحرب [2]، بينما عرفها اندريه بوفر بعمق اكبر وعدها بأنها أسلوب تفكير يسمح بدراسة الأحداث حسب أهميتها واختيار الوسائل الفعالة الملائمة لها،كما أنها ترتبط ارتباطاً وثيقا بوضع تلك الدولة ومواردها المادية والمعنوية [3].

وبعبارة أخرى أنها الخطة التي يسعى من خلالها صانعوا القرار لتنفيذ الأهداف المحددة وفي إطار زمني قادم، أي أن هذه الخطة تنفذ وفق آليات محددة وفي زمن قادم، معتمدة على الإمكانات الذاتية وغير الذاتية فضلا عن تأثير العوامل الأخرى ولاسيما الزمن، وتأثيرات البيئة المحيطة . ولان تحقيق الأهداف مرتبط بوجود إستراتيجية (خطة)، فان مسالة التخطيط لها والإعداد لها أصبحت من الأولويات التي تتبعها الدول فالتخطيط الاستراتيجي مهم لان كل نشاط أو فعل يكون مقادا من خلال القوانين، و المبادئ و الطرائق [4].

---

(1) نقلاً عن : هاري آر يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي : التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة راجح محرز علي (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011) ص 260.

(2) ليدل هارت، نظرة جديدة إلى الحرب، ترجمة أكرم ديري (بغداد: الدار القومية للطباعة والنشر،1965)ص 79. وللاستزادة ينظر: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، نحو إستراتيجية عربية جديدة (بيروت :دار اليقظة العربية،بلا)

(3) عباس محمد الفتلاوي ، الإستراتيجية والإستراتيجية العسكرية –مقاربة نظرية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 23-24، 2011، ص 73.

(4)د. صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة، بلا) ص 6.

فضلا عن ذلك، يرى هاري ار. يارغر بان الإستراتيجية هـي عمليـة فكريـة منضـبطة ذات مخرجات وغايات وطرائق وسائل محددة وهي تخدم الهدف السياسي الوطني وتخدم السياسـة في إطار التقلبات والتعقيدات والهواجس في ظروف غموض البيئة الإسـتراتيجية، كـما أنهـا تعنـى بالمستقبل وتقوم بتحليل المشكلات وتعمل على تجنبها[1]. وأيضا تفهم الإستراتيجية بأنها توظيف أدوات معينة للقوة لبلوغ الأهداف السياسية التي تنشدها الدولة[2]. وأيضا فـان المخـاطرة هـي جزء أساسي من الإستراتيجية، فإعداد الإستراتيجية تخضع لخاصية التوجس في البيئة الإسـتراتيجية، ويتوقف نجاح أي إستراتيجية من عدمها وفقاً لمتغيرات البيئة الإسـتراتيجية، فقـد تعمـل أطـراف أخرى قد تتأثر مصالحها من هذه الإستراتيجية إلى اتخاذ إجراءات معاكسة .

إن التهديدات التي تواجها الدولة متبدلة وتتطور باستمرار [3]، لهذا تسـعى الإسـتراتيجية إلى حماية مصلحة محددة أو المصالح العامة للدولة في ظل تجدد أو تطـور التهديـدات في إطـار البيئة الإستراتيجية، فالإستراتيجية بالضرورة تستخدم التقويم الاستراتيجي والذي يقصد بـه إدراك الحقـائق والقضـايا والتهديـدات والفـرص، كـما أن مـن الضروري فهـم مسـتوى الإسـتراتيجية[4] المعتمدة والوسائل والموارد المتاحة، فالموارد كما هو معروف تتوزع على ملموسة وغـير ملموسـة والأولى تتضمن (القدرات والقوات العسكرية – السكان – المعدات والمنشآت والأموال) أمـا غـير الملموسة فتتحدد بـــ (الثقافة والإرادة الوطنية الخ. .)[5].

(1) هاري ار يارغر، المصدر السابق، ص 26.

(2) المصدر السابق، ص 37.

(3) د. بوحنينة قوي، اليقظة الإستراتيجية: رؤية جديدة لتهديدات جديدة، لندن المركـز الـدبلوماسي، 21 ينـاير 2015، ص 4.

(4) هاري ار يارغر، المصدر السابق، ص ص 240-241.

(5) المصدر السابق، ص 251.

وبالرغم من ما يطرحة المفكر روبرت د. كابلان في تأكل سلطة الإكراه وقوة الدولة في العديد من إنحاء العالم وقصر النظر الذي تولده نظرة مركزية الدولة إلى العالم[1]، إلا أن ذلك لا يعني إلغاء وظائف وسلطات الدولة نتيجة بروز فاعلين جدد، ولان الإستراتيجية يمكن أن يقوم بأعدادها مفكرين استراتيجيين إلا إن موضوع تطبيق هذه الإستراتيجية يكون من اختصاص الدول لأنها تمتلك عناصر القوة الأساسية، يضاف إلى ذلك فان الدولة القومية لها مصالح وهي تحاول أن ترعى هذه المصالح بأفضل ما لديها من قدرات من خلال استخدام أدوات القوة وإدراك عناصر البيئة الإستراتيجية المتعلقة بالتقلب والتوجس والتعقيد والغموض ومحاولة إيجاد حلول ناجحة لها لكي تنفذ الإستراتيجية وفقا لجدوا زمني محسوب[2].

ومن كل ذلك فان الإستراتيجية يمكن فهمها بأنها عملية متكاملة غير منتهية تعني القدرة على صياغة الأهداف وتحقيقها داخليا وخارجيا بناءاً على معطيات الموارد ومتغيرات البيئة ببعديها الداخلي والخارجي . فعملية حشد الموارد وسوقها تمثل واحدة من أهم دعامات الإستراتيجية فضلا عن عملية إنتاج الأهداف وصياغتها . غير أن مجمل عمل الإستراتيجية يفضي بالنتيجة إلى محاولة إعادة ترتيب وتهيئة الأوضاع بما يتفق مع تطور مفردات القوة ببعدها التقليدي وغير التقليدي، فأصبحت الإستراتيجية معطى مهم للغاية في العلاقات الدولية للقرن الحادي والعشرين.

2. الفكر الاستراتيجي

إن عملية صياغة الإستراتيجية تتطلب فكر يؤطرها وهذا الفكر له نظرياته وأسسه وهو ما يطلق عليه بالفكر الاستراتيجي، والذي ابسط معانيه تشير إلى انه

(1)د. بوحنينة قوي، اليقظة الإستراتيجية، المصدر السابق، ص 6.

(2) هاري ار. يارغر، المصدر السابق، ص 259.

" محصلة إدراك ثاقب ورؤى تسندها المبادئ والأفكار والعقائد هدفها وصف أو صنع مناخ عملياتي ملائم لتطبيقها بصورة هادفة "[1].

ويفهم الفكر الاستراتيجي أيضا بأنه هو مجموعة من الإطلالات النظرية والعملية التي تضطلع في تفسير وتحليل تحديات الواقع وعلاجها مستقبلاً، حيث يمثل الفكر الاستراتيجي واحد من أهم دعامات ومقومات قيام الدول والحضارات، فوجود الفكر الاستراتيجي يعني وجود تصورات ذهنية واضحة لما يجب أن يكون الوضع عليه الوضع. فضلا عن أن وظيفة الفكر الاستراتيجي تتركز في انه يحاول أن يجد علاجات ناجعة لمشكلات البيئة الداخلية والخارجية، فالمفكر الاستراتيجي ينظر إلى البيئة بعين وينظر إلى موارده المتوفرة والتي يمكن أن يتوفر بعين ثانية، فضلا عن أن مقاربة الموارد مع حجم الهدف في البيئة الداخلية والخارجية، تمثل بحد ذاتها تحدي آخر، فالفكر الاستراتيجي هنا يحاول أن يربط بواقعية ما موجود من موارد مع ما يمكن تحقيقه وفقاً لهذه المعطيات.

ينقسم الفكر الاستراتيجي إلى الفكر النقدي والذي يقوم على التقويم الانعكاسي والمتعمد والحذر لغربلة المعلومات بقصد تحسين أفكار المرء، وأيضا هناك الفكر الإبداعي والذي يقوم على القدرة على تطوير أفكار ومفاهيم جديدة من خلال دراسة وشرح القضايا والمواقف السياسية الحالية والمحتملة، وهذا النوع من الفكر يسهم في زيادة الفهم وتوسيع التفسيرات الممكنة ووضع الخيارات البديلة وتحديد الفرص المحتملة، كما أن هناك نوع آخر من أنواع الفكر وهو الفكر الأخلاقي[2]. وقد أصبح موضوع الفكر الاستراتيجي من المواضيع التي تحظى بأهمية الكثير من الباحثين والمتخصصين بالشؤون الإستراتيجية، ولعل هذه الأهمية جاءت لما للفكر من دور في التخطيط وتطويع المستقبل ومحاكاة الزمن القادم من خلال إدراك متغيراته المحتملة،

---

(1) نقلا عن : د. منعم صاحي العمار، الفكر الاستراتيجي وإدارة التغيير، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 21-22، 2011، ص 5.

(2) المصدر السابق، ص ص 28-32.

فضلا عن أن المفكر الاستراتيجي عندما يصيغ إستراتيجية ما عليه أن يضع في الحسبان الظروف الاستثنائية التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ إستراتيجية ما، كما أن الفكر الاستراتيجي وفي اتجاهاته الحديثة لا يغفل متغيرات الواقع الحالي، فهو ينطلق من الواقع فيقوم بصياغة الإستراتيجية في إطار الواقع، أي انه لا يغفل الظروف المجتمعية والخصائص الاجتماعية والحضارية للبيئة التي يصيغ لها إستراتيجية معينه، أي أن المفكر الاستراتيجي عندما يصيغ إستراتيجية ما عليه أن يلم بمجمل المتغيرات الحالية والتي من المتوقع أن تحدث لكي تنجح هذه الإستراتيجية، وهنا نستدرك القول المأثور لإمبراطور الهند عندما وجه رسالته إلى إمبراطور الفرس أشار فيها " من يفكر أكثر ومن يعرف أكثر ومن يرى القادم بشكل أفضل فذلك هو الذي ينتصر".

ثانياً: الواقع العربي (المخاطر والتحديات)

لا شك أن صياغة الاستراتيجيات لمعالجة واقع ما يكون من خلال البناء على منطلق أساسي هو أن التغيير حقيقة ثابتة وان كل شيء يميل إلى التغيير، وكل شيء يتغير في إطار حركة الأشياء ودورة التأريخ. وانطلاقاً من ذلك فان صياغة استراتيجيات للنهوض بالواقع العربي أمر غير مستحيل ويمكن تحقيقه إذ ما تم صياغة استراتيجيات تنسجم والواقع العربي، فتمثل قضية معرفة ملامح المستقبل عبر دراسات علمية معمقة من أكثر الأمور وعورة في دراسة علم السياسة، لاسيما في ظل عالم متحول مصحوب بمتغيرات سريعة تندفع على وحدات النظام الدولي بين الحين والأخر، فالحديث عن تحديات يمكن أن تواجه المنطقة العربية خلال القرن الحالي يعد من اشد الأمور صعوبة بمكان، بسبب تعقيدات المنطقة العربية الطائفية والقومية والديمغرافية، لاسيما في ظل وجود أكثر من فاعل إقليمي ودولي يحاول أن يثبت أركان نفوذه على هذه المساحة الجغرافية المليئة بالثروات والتي تشكل رقما صعبا في معادلة الاقتصاد الدولي، لذا فان تحديد جميع هذه التحديات وصياغتها على شكل بحث مصغر هو من الأمور المستحيلة لاسيما وان الفترة الزمنية المفتوحة للدراسة تتجاوز الـ 85 عام مقبلة وهذا ما لا يستطيع أي باحث مهما كان متعمقاً أن يرصد

دلالاته بسهولة، بيد أن علم السياسة من جانب آخر يهيئ لنا أدوات منهجية وطرائق علمية تساعد في التعرف على ابرز الملامح الممكنة والتي ربما تقع بناءا على فروض ومعادلات ارتباط مستقبلية قائمة على أسس علاقات طردية بين جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، على هذا النحو يمكن تصنيف الواقع العربي وفق ملامحه الحالية انطلاقاً من معادلة (التحدي والاستجابة) أي طرح أهم تحديات القرن الحادي والعشرين والاستراتيجيات التي يمكن أن تتبع لمواجهة هذا التحدي :

1. تحدي البقاء والوجود

بنظرة سريعة فاحصة على واقع حال الأمة العربية والدولة القطرية التي تكونت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، واستقلت بشكل كامل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، نلاحظ أن دول مثل العراق واليمن وليبيا وسوريا وفلسطين السودان معرضة وبشكل واضح إلى إعادة ترتيب حدودها السياسية من جديد على وفق نظرة السياسة الدولية ومصالحها ومصالح الجغرافية الدولية المتصارعة، حيث تشكل قضية البقاء واحدة من أهم التحديات التي يمكن أن نتتبع أثرها ودراستها بما يتفق مع حركة المصالح في البيئة الدولية، لنستطيع بالنهاية إن نخرج باستنتاجات استشرافية حول مصير الكثير من الدول العربية، ومن ثم ننتقل لنتحدث عن دول أخرى معرضة لتهديدات جديه تتعلق بالبقاء، والتي يمكن تصنيفها بأنها الدول ذات المستوى الثاني المهددة بالزوال عن الخريطة السياسية لصالح إنشاء دول وكيانات جديدة تتفق مع مصالح الجغرافية الدولية .

ويمكن القول إن الجغرافية العربية، تمثل من أقسى أنواع الجغرافيات العالمية التي تعرضت لحالات إعادة الترتيب بما يتفق مع مصالح القوى الدولية الكبرى، حيث مرت على المنطقة العربية جملة من المشاريع الإقليمية والدولية التي تدفع في اتجاه إعادة رسم قدسية الحدود التي أساسا هي مرسومة نتيجة اتفاقية سايكس بيكو عام 1917 . وهناك من يقول أن المنطقة دخلت الآن إلى مراحلها النهائية فيما يتعلق بمئوية سايكس

بيكو والتي تتطلب إعادة ترتيب فكريا وثقافيا فضلاً عن الترتيب الجيوسياسي والجغرافي.

ولعل تحدي البقاء أو الوجود في المنطقة العربية جاء ليس فقط نتيجة الضعف الذي يعانيه العالم العربي وإنما كان نتيجة التدخلات الخارجية ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي اتبعت إستراتيجيات متعددة لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية باستخدام القوة العسكرية، أي الاعتماد على عامل القوة في تنفيذ الإستراتيجية وبشكل غير مسبوق، فاقترن ذلك بتدخلات أمريكية بدأت في العراق ومن ثم كوسوفو والصومال وأفغانستان والعراق عام 2003 و ليبيا واحتمال سوريا.

فاعتمدت الولايات المتحدة على سياسات القوة لإرغام الخصوم [1]، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تفضل سياسة القوة في تطبيق إستراتيجيتها، ويشير الباحث الأمريكي (ج. ل. جادسي) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها النية في الهيمنة على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وان صناع السياسة الأمريكية سعوا لخلق عالم تقوده الولايات المتحدة يقوم على تفوق القدرة السياسية والعسكرية والاقتصادية والقيم الأمريكية [2] مستندة بذلك إلى القدرات العسكرية والاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها، فالانتشار العسكري الأمريكي الواسع في العالم أسهم في زيادة الثقة بالنفس لدى صانع القرار الأمريكي.

وازدادت حدة التدخل الأمريكي في الشؤون العربية لاسيما بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، فاتبعت استراتيجيات توزعت بين الفوضى الخلاقة والعمل على

---

(1)Michael Lind، The American Way Of Strategy (New York: Oxford University Press،2006) P. 151

(2)اناتولي اوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص21.

خلق دول فاشلة [1]، فإستراتيجية الفوضى الخلاقة عملت الولايات المتحدة عليها بعد أحداث 11 أيلول 2001 من اجل إحداث تغيير جذري في كيفية تعاملها مع البيئة الإستراتيجية للشرق الأوسط، فالفوضى الخلاقة تعني بالنسبة للإدارة الأمريكية (الهدم وإعادة البناء) أو (التدمير البناء)وهذا الهدم الذي يقوم على تجزئة دول قائمة بذاتها تحوي على تنوع ديني وطائفي وقومي، لتخلق من هذه الدول ذات التنوع، دولاً جديدة مستقلة بذاتها دينياً وطائفياً وقومياً تقوم أسسها على أنقاض الدولة الأم المشتملة على التنوعات السابقة [2]. ويعني هذا كله إشاعة الفوضى، وتدمير كل ما هو قائم، ومن ثم إعادة البناء حسب المخطط الذي يخدم مصالحها [3].

أما إستراتيجية خلق الدول الفاشلة فهي تقوم وفق آليات محددة ومدروسة، ففي الولايات المتحدة الامريكية توجد مدرسة فكرية مهمة تروج لهذه الإستراتيجية، ورائد هذه المدرسة هو البروفيسور ماكس ج. مانوارينج [*]، والذي يشير إلى انه يجب الاعتماد على جيل جديد من الحروب غير المتماثلة وهو الجيل الرابع [4]، فالولايات

(1) ينظر : بحثنا الفوضى الخلاقة والجيل الرابع من الحروب وما تعلق بهذا الموضوع، مجلة حمورابي للدراسات الإستراتيجية . .

(2) نقلا عن : علي بشار بكر، توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الإستراتيجية الأميركية الشاملة بعد إحداث 11 أيلول 2001 " الشرق الأوسط أنموذجا"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين 2012. وللاستزادة ينظر المصدر نفسه.

(3) احمد الفراج، الفوضى الخلاقة،العربية نت ،25 يناير 2013 . متاح على الموقع : http://www. alarabiya. net/ar/politics/2013/01/26/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9. html

(*) ماكس ج. مانوارينج، أستاذ وباحث في الإستراتيجية العسكرية، عمل في المخابرات العسكرية وفي قيادة الجيش الأمريكي وهو محاضر في كلية الحرب في الجيش الأمريكي.

(4) للاستزادة حول موضوع الجيل الرابع من الحروب غير المتماثلة ينظر:

Max G. Manwaring ، Venezuela As An Exporter Of 4th Generation Warfare Instability (Washington: Strategic Studies Institute Monograph،2012).

المتحدة الامريكية مشاركة في هذا الجيل مـن الحـروب، فـالحرب هــي الإكـراه عـلى قبـول إرادة العدو، وهذا النوع من الحروب هو ليس دموي كما حدث في حرب العراق عـام 2003 أو غيرهـا من الحروب الأخرى التي خاضتها الولايات المتحدة، إن الهدف الأساسي هـو الـتحكم أو الوصـول إلى نقطة التأثير في "العدو"، والقاسم المشترك في ذلك هو ما يطلق عليه " زعزعة الاستقرار"، فلـم يعد يرسل قوات نظامية عبر الحدود، إنما هذه الحـروب تتطلـب اسـتخدام القـدرات العقليـة – القدرات الذكية، وهذه القدرات هي السلاح الرئيس في هذا الإطار، إذ تختلف هذه القدرات عن قوة النيران، والاهم في ذلك إن زعزعة الاستقرار يمكن أن ينفـذها مواطنـون مـن الدولـة العـدو، والفكرة الاساسية من هذه الحرب هو خلق (الدولة الفاشـلة)، ويـذكر أيضـا إن الدولـة الفاشـلة ليست حـدثاً عرضـيا أو طبيعـي، إنمـا هـي عمليـة تحـدث بخطـوات تنفـذ بـبطء وبهـدوء تـام وباستخدام مواطني دولة العدو ليستيقظ عدوك ميتاً[1]. ولعل الأمثلـة كثـيرة عـلى تنفيـذ هـذه الإستراتيجية في سوريا والعراق بعد سيطرة (داعـش) عـلى مسـاحات واسـعة مـن أراضي هـاتين الدولتين، يضاف إلى ذلك فقد تم إعادة التأكيد مرة أخرى على فكرة (حدود الدم) التي جاء بها الجنرال الأمريكي المتقاعد(رالف بيـتر) في بدايـة عـام 2006 في مقالتـه الشـهيرة (حـدود الـدم) والذي اقترح في هذا المقال إستراتيجية مفادها " انه إذا تم تخيل منطقة الشرق الأوسـط واسـيا تقوم حدودها على أسس عرقية وقبلية ممكن أن يخفف الاحتقـان والحـروب فـيما بـين هـذه الدول"، وايضاً أشار إلى أن " منطقة الشرق الأوسط تعاني من مشاكل واختلالات عديـدة" . . . . سببها ما يسمى بالحدود المقدسة. وهو اقترح خارطة جديـدة قسـم فيهـا دول عـده منهـا

(1) ينظر محاضرة ماكس ج. مانوارينج على اليوتيوب :

https://www. youtube. com/watch?v=fLGQGDLSJaU&feature=youtube_gdata_player

العراق وسوريا وغيرها من الدول الأخرى وأشار فيها أيضا إلى إقامة دولة كردستان الحرة وفق رقعة جغرافيه كبيرة. [1]

يترافق مع ذلك كله سعي أطراف دولية أخرى مثل روسيا إلى حماية مصالحها لاسيما في سوريا بعد تدخلها العسكري المباشر، كما أن دول إقليمية مثل إيران وتركيا وإسرائيل تسعى أيضا إلى حماية مصالحها في المنطقة العربية، فاستراتيجيات هذه القوى أسهمت ايضاً وبشكل كبير في أضعاف الدول العربية . فتركيا تحاول أحياء ماضيها العثماني في إطار العثمانية الجديدة القائمة على فكرة إن تركيا دولة إقليمية كبرى يجب إن يكون لها دور في رسم سياسات المنطقة في إطار نظرية العمق الاستراتيجي [2]، فتركيا تعمل على أن تحقيق التفوق الإقليمي واستمرار مصالحها السياسية والاقتصادية في دول العمق الاستراتيجي (الدول العربية والإسلامية)، لهذا تدخلت تركيا في شؤون العديد من الدول العربية في إطار موجه التغييرات (الربيع العربي) فتدخلت في الشؤون المصرية والشؤون السورية مخالفة بذلك مبدأ تصفير المشكلات التي جاء بها احمد داود اوغلو . أما إيران فسياساتها القائمة على ضرورة تحقيق الزعامة الإقليمية الدينية والسياسية ومن خلال توظيف العامل الديني فإنها أيضا تدخلت في الشؤون الداخلية للدول ابتداء من العراق وسوريا ومروراً بتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول الخليجية وانتهاءا بتدخلها في الشؤون الداخلية لليمن، أما إسرائيل فهي تعمل مستفيدة بشكل كبير من السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة في المنطقة، فالكثير من هذه السياسات التي تنفذها الولايات المتحدة الامريكية تأتي متوافقة مع المصالح

---

(1) Raugh cute ،Peters' "Blood borders" map، Armed Forces Journal ، October ، 2، 2013 ، available at : http://www. armedforcesjournal. com/peters-blood-borders-map/

(2) للاستزادة ينظر : احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات و بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010)

الإسرائيلية . لهذا فان الدول العربية أمام تحدي خطير نتيجة وقوعها ضمن دائرة تقاطع مصالح لدول عده.

2. **تحديات التنمية الحضارية**

تمثل قضية تلاقي الحضارات وتواصلها واحدة من أهم ديالكتيك حركة السياسة الدولية للقرن الحادي والعشرين، حيث دخل المتغير التكنولوجي بقوة كبيرة على الساحة لكي يبرز حالة الضعف في جميع الحضارات ويكشف عيوبها أمام الآخر ويبرز الجزء الايجابي منها ايضاً، على هذا النحو، تمثل الحضارة العربية المتأزمة نتيجة للصراعات الداخلية الحالية، واحدة من اضعف الحضارات في حلقة التواصل الدولي، فضعف هذه الحضارة وهشاشتها الحالية أدى إلى عدم قدرتها على إنتاج أنموذج لكي تسوقه وتجعله أيقونة رسمية للكيان العربي الموحد، على هذا النحو، تمثل تحديات بناء أنموذج حضاري عربي واحدة من أكثر الأمور تحدياً بالنسبة للمنطقة العربية، بعد عجز جميع الدول القطرية عن إنتاج أنموذج عربي قومي شامل يمكن جعله انموذجا يحتذى به بين الحضارات العالمية .

فالأنظمة التربوية والتعليمية في الدول العربية تعاني من حالة ضعف واضحة جعلت من مستويات التعليم في الدول العربية متدني، فالجانب التعليمي والتربوي في الدول العربية تأثر وبشكل كبير بالأوضاع السياسية التي مرت على الدول العربية، فللكيان السياسي وشكل وطبيعة الحكم والمواقف من القضايا السياسية المختلفة تأثير على طبيعة المذهب التربوي السائد[1]، فلا يمكن فصل حالة الضعف في الجوانب التعليمية عن الحالة العامة التي تعاني منها الدول العربية، فالدول العربية في إطار بنائها الحضاري والثقافي تعرضت لتأثيرات متعددة من قوى سياسية دولية، فالعثمانيون وعلى مدى أربعة قرون احكموا قبضتهم على العالم العربي وعزلوا دوله عن العالم الخارجي، مما أدى إلى انحسار الثقافة العربية وتدنى مستواها واختفت البحوث

(1) د. محمد عبد العزيز الذهب، التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي (بغداد : بيت الحكمة، 2002) ص 64.

الإبداعية واقتصر التأليف على تداول المعلومات القديمة في مختلف العلوم، ويتفـق الكثـيرون إن اللغة العربية لم تصمد إلا بفضل الكتاتيب ومراكـز العلـم، وأثنـاء ذلـك شـهدت أوروبـا في هـذه المرحلة نفسها بداية النهضة العلمية وحركة الاكتشافات الجغرافية التي مهـدت لسـيطرتها عـلى أجزاء كثيرة من أفريقيا وآسـيا، ثـم تلتهـا ثـورات صـناعية في القـرن الثـامن عشر، وفي ظـل ذلـك استمرت حالة الضعف وانعدام الإنتـاج الفكـري مـما أدى إلى ظهـور اتجاهـات مختلفـة بعضـها حاول تقليد الغرب بشكل مطلق والبعض الآخر رأى في ذلك أجهاز على القيم والثقافـة العربيـة، ودعا الأخير إلى التدرج في نقل ما وصل إليه الغرب في محالات الثقافة والفكر والسياسة[1]حتى لا يحدث خللاً في بناء الإنسان العربي وتؤثر عملية النقل على الثقافة العربية، وكما هو معروف أن الأقوى يفرض نموذجه على الأضـعف، فقـد كانـت الثقافـة والحضـارة العربيـة تعـاني اخـتلالاً واضحا نتيجة حالة السيطرة والتبعية للأطـراف الأخـرى، والأمـر ازداد سـوءاً مـع (الاسـتعمار الأوروبي)، الذي حاولت إطرافـه إلى إبقـاء حالـة الضـعف عـلى حالهـا كـما فعلـت بريطانيـا وإيطاليا، لكن الأمر كان مختلفاً مع الاستعمار الفرنسي الذي ادخـل التعلـيم الحـديث ولكـن باللغة الفرنسية ليكون المستفيد له ولاء معين للثقافة والفرنسـية، يضـاف إلى ذلـك تعرضـت المنطقة العربية إلى موجه تبشير منظمة وواسعة ظاهرها طابع ثقافي غير أن حقيقتها تنـدرج ضمن حركات التبشير[2]. استمر حالـة الضـعف العـربي والتـي انعكسـت عـلى مسـتوى التعلـيم والثقافـة فقـد تـأثر النتـاج الحضـاري للـدول العربيـة بفعـل عوامـل عـدم الاسـتقرار السـياسي والاقتصادي وانعدام التواصل مما أدى إلى حدوث حالة ضـمور ثقـافي وعلمـي لـدى الكثـير مـن المجتمعات العربية وأصبحت هذه المجتمعات مجتمعات متلقية لثقافة الآخر مما ادخل الكثـير من المجتمعات العربية في حالة تغريب، وازدادت حدة ذلك التردي مع التطـورات التكنولوجيـة التـي مكنـت العـالم الغـربي في إطـار العولمـة مـن نشر ثقافتـه وفرضـها بـالقوة عـلى الـدول

(1) المصدر السابق، ص ص 63-69.

(2) المصدر السابق، ص 75-79.

الأضعف فحدث تشوه حضاري اثر على النتاج الحضاري للدول العربية واستمرت هذه الحالة لوقتنا الحاضر.

3. **تحدي التنمية السياسية**

تمثل قضية التنمية السياسية منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حجر زاوية أي نظام سياسي يريد أن يسير باتجاه الديمقراطية الحقيقية، بيد إن قياس واقع المنطقة العربية، يثبت وبشيء لا يقبل الجدل أن المنطقة برمتها لم تشهد تجربة ديمقراطية صحيحة صحية يمكن اعتمادها كأنموذج للتعميم والاحتذاء، لذا تمثل قضية التعددية الحزبية وحرية الإعلام والصحافة وحرية التعبير عن الرأي وقضية الديمقراطية الحقيقية، واحدة من أهم موضوعات التنمية تحدياً بالنسبة للعالم العربي[1] والتي يجب تتبع آثارها ومسارات اتجاهاتها المستقبلية .

إن عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية تعد من أكثر التحديات التي تواجه الدولة القومية العربية، فضعف الاستجابة لمتطلبات التغيير والتحول إلى نظام ديمقراطي ادخل المجتمعات العربية في حالة ركود ديمقراطي مصحوباً بحالة غليان شعبي داخلي سرعان ما يتفجر بمجرد توافر أسباب التي تدفع إلى ذلك، فالإصلاحات التي طبقتها الدول العربية في إطار الديمقراطية والتحول نحو الديمقراطية لم ترقَ إلى مستوى الإصلاح السياسي الشامل الذي يمكن أن يحقق غايات الشعوب في التعبير الحر عن تطلعاتها وإيجاد ممثلين حقيقيين يتابعون، ترافق مع ذلك عوامل أخرى تتعلق بالمستوى المعيشي، كل ذلك دفع باتجاه حدوث حالة التفجر التي عرفت بـــ (الربيع العربي)[2]

(1) ينظر : احمد يوسف احمد وآخرون، متطلبات الإصلاح في العالم العربي (بيروت : المؤسسة العربية، 2006) ص 87 ومابعدها.

(2) يرى البعض إن هذه الثورات هي جزء من إستراتيجية الفوضى الخلاقة التي تحاول تطبيقها الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن الفوضى الخلاقة سوف تفضي إلى الحكم الديمقراطي الرشيد. وهناك اتجاه يرى أن القوى الدولية حاولت أن تستغل هذه التحركات لتحقيق مصالحها.

ومما لاشك فيه أن ابرز القوى التي مثلت المحرك للثورات في بداية نشوؤها هم فئة الشباب، إذ تعاني الفئة العمرية من (15- 40 سنة) والذين يمثلون 60 % من سكان العالم العربي من الإقصاء والتمييز والتهميش والإقصاء السياسي وعدم المشاركة السياسية جعلتها تنتفض ضد أنظمة الحكم [1]. ومازالت حالة ضعف المشاركة السياسية في الكثير من الدول العربية عامل ينذر بحدوث حالة عدم الاستقرار. وعليه فان عجز العالم العربي على إنتاج نظرية سياسية عصرية تتوافق مع رؤى الحكم الصالح وحقوق الإنسان، يمثل واحد من أهم المشاكل التي ترتبت عليها ضعف التنمية السياسية.

4. تحديات تنمية الأمن والدفاع

إن اعتماد جل الأنظمة العربية الحالية على نظريات أمنية تقليدية في تكوين إدراكها العسكري لداخلها ومحيطها الجيوامني القريب، شكل نقطة تحدي كبيرة بالنسبة للدولة القطرية العربية، حيث أن العلاقات الدولية الحديثة لم تعد تدار على وفق تقليدية النظريات ومحدودية الفكر الاستراتيجي الشامل، فقد دخلت متغيرات معلوماتية جديدة أحدثت ثورات عملاقة في منظومات وعقائد الأمن القومي للدول المتطورة، وهذا ما لم يدخل إلى الآن في المنطقة العربية بسبب أن جل الجيوش والمنظومات العسكرية والأمنية تفتقر إلى الاستقلالية في التصنيع أو التطوير .

إزاء ذلك، تمثل قضية إنتاج نظرية متقدمة تتعلق بالأمن والدفاع تعتمد على مفهوم الأمن القومي الشامل الذي يشمل الأمن الإنساني الحديث وامن المعلومات والأمن الغذائي فضلا عن الأمن الاقتصادي والحضاري والقيمي، إن الدولة القطرية العربية، تعرضت لاهتزازات بالغة بمختلف مراحلها بعد عام 1991، فعجزها عن إنتاج نظرية أمنية متكاملة، ولد مجموعة من الخيارات أمام الدولة، أهمها أن استخدام القوة المفرطة في تعزيز الأمن واستخدام الآليات التقليدية في تعضيد مقومات الدولة،

---

(1)د. وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير : دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد 26، 2012، ص 170.

فضلا عن توظيف أجهزة الأمن في تثبيت أركان الحكم بدل تحويل هذه الأجهـزة الغـرض تنميـة الأمن وتقويمه.

5. تحديات التنمية الاقتصادية

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم الاعـتماد بشـكل مفـرط ولمـدة زمنيـة طويلـة عـلى مصدر واحد فقط من مصادر الطاقة وهو الـنفط، لـذا تمثـل قضـية اسـتحداث مشـاريع الطاقـة البديلة في المنطقة العربية [1]واحدة من أهم تحديات القرن الحالي، وذلك لما لها من خطورة على وجود الدولة القطرية العربية، بسبب أن جل الدول العربيـة تعتمـد في اقتصـادها عـلى مصـدر واحد فقط سواء أكان النفط أو الغاز، لذا فـان تحـديات التنميـة الاقتصـادية تمثـل واحـدة مـن أصعب الأمور التي تواجه المنطقة العربية خلال القرن الحالي .

فالدول العربية لديها موارد كبيرة ولكنها موزعة بصوره غير عادلـة، وان القـوى الإنتاجيـة من مادية وبشرية تعاني من التخلـف في طـرق الإنتـاج وحجـم الإنتـاج المحـلي يضـاف إلى ذلـك التمايز في توزيع صافي الدخل القومي بـين الطبقـات والفئـات الاجتماعيـة لصـالح أصـحاب رأس المال وتحول المجتمع العربي إلى مجتمع استهلاكي، والميزان التجاري لأغلب الـدول العربيـة يعـاني من عجز كبير[2]، بالمقابل فان حجم السكان للدول العربية في تزايد فقد كان في عـام 2002 أكـثر من 285 مليون نسمة في حين بلغ في عام 2011 أكثر من 362 مليـون نسـمة، كـما أن الزيـادة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي لا تضاهي حجم التطورات التي تشـهدها اقتصـاديات دول

(1) للاستزادة ينظر: احمد يوسف احمد وآخرون، المصدر السابق.

(2) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (القـاهرة : مكتبـة مـدبولي، 2002) . ص ص 80-81.

عديدة غير عربية الذي يمر به العالم فمثلا بلغ متوسط دخل الفرد أكثر من 4 آلاف دولار وبلغ في عام 2011 ما يقارب 6529 ألف دولار[1] .

6. تحديات الإرهاب والتطرف

تعد ثنائية الإرهاب والتطرف من المتلازمات التي لم تنفك عن المنطقة العربية منذ عام 2003 حتى الآن، ويتوقع للغاية أن تكون هذه الثنائية مستمرة لسنوات طويلة قادمة لما تحويه المنطقة من تنوعات قابلة ومشجعة للصدام سواء القومية أو المذهبية أو الدينية، في ظل نمو كيانات بين الحين والآخر تستخدم الدين والسلاح في فرض رؤاها على الآخر، لذا فان تحدي إنتاج فكر إسلامي محايد نقي من التطرف تمثل واحدة من أهم واكبر التحديات التي تواجه المنطقة العربية والإسلام على وجه الخصوص .

ولعل هذا التحدي يأتي نتيجة تراكم التحديات أعلاه، فالإرهاب والتطرف الديني أصبح حالة بارزة في الدول العربية، فتوصيف الإرهاب ومفهومة يختلف من طرف إلى أخر فالبعض يعتبر الإرهاب هو (جهاد) فالتوصيف يتبع الطرف وغاياته وسياساته. إن اغلب الجماعات والحركات الإرهابية في الدول العربية تنطلق من منطلق ديني، أي استثمار النصوص الدينية التي توفر الأرضية الثقافية وتشكل العقيدة التي تبني عليها هذه الجماعات سياساتها وأفعالها، وتحاول هذه الجماعات استثمار حالة الضعف العربي المقترنة بالبطالة والفقر وضعف المشاركة السياسية والتدخلات الخارجية في الشؤون العربية، فضلا عن المظلومية التي تعاني منها بعض الفئات في العالم العربي لتأسيس بيئة ملائمة تسمح لها بحرية الحركة وتنفيذ أجنداتها.

---

(1) نقلا عن : نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013 العدد (33)، متاح على الموقع:
http://www. arabmonetaryfund.org/sites/default/files/econ/Statistics/Economic%20Statistics %20 Bulletin-2013. pdf

لاشك أن الكثير من النصوص الدينية في القرآن الكريم والسنة النبوية والكثير من الفتاوي تدعو إلى الجهاد ورد المعتدي عن المسلمين، إلا أن المشكلة تكمن في تفسير النصوص والظروف التي تتطلب تطبيقها، فهذه الجماعات في الغالب تستند على نصوص يتم تفسيرها وتبنيها في اتجاه واحد، فالأحكام والفتاوي في الدين الإسلام لا تبنى من خلال قطع نصوص تتلائم مع حالة معينة وترك نصوص أخرى تكمل توصيف هذه الحالة .

إن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والفتاوي الدينية واضحة لأصحاب الاختصاص، والمشكلة تقوم على أن من يتولى أمر الكثير من هذه الجماعات الإرهابية غير مختصين في المسائل الدينية وأنهم يتحكمون في الكثير من النصوص لكسب عقول وقلوب من يحاول أن ينتمي لهذه الجماعات، فالجانب العاطفي يكون الطاغي لعملية الانتماء لهذه الجماعات، فضلا عن البطالة والفقر الخ . . . من الأسباب، لهذا فان المنتمين لهذه الجماعات في الغالب لا يمتلكون معلومات دينية تتيح لهم فهم وتفسير النصوص الدينية، كما أن الداخلين الجدد للدين الإسلامي الذين يشكل أعدادا كبيرة منهم جزء مهم من الجماعات الإرهابية لم يتلقوا المعلومات الدينية المناسبة، بل في الغالب يتأثر هؤلاء بالجوانب العاطفية التي تثير العاطفة الإنسانية والتي تكون مرتبطة في الغالب بما تتعرض له الشعوب العربية من اضطهاد وتنكيل ابتداءاً من ما يعاني منه الشعب الفلسطيني من قتل واضطهاد على يد الاسرائيلين، فضلا عن ما قامت به القوات الامريكية من انتهاكات بعد احتلالها للعراق عام 2003.

إن الجماعات الإرهابية في العالم العربي أصبحت تشكل خطراً جسيماً على مستقبل الدولة القومية العربية باعتبارها فاعل غير تقليدي عنيف[1]، وأصبحت

(1) للأستزادة ينظر: إيمان رحاب، اللاعبون الجدد :أنماط وادوار الفاعلين من غير الدول في الثورات العربية، مجلة السياسة الدولة، القاهرة، متاح على الموقع الآتي :

http://www. siyassa. org. eg/NewsQ/1818. aspx .

توظف من قبل الكثيرين، فمنها يرتبط بارتباطات مباشرة وغير مباشرة بمنظومات استخباراتية، فمثلا (حركات الجهاد) التي نشأت في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي كانت مرتبطة بالاستخبارات الامريكية لأضعاف القوات السوفيتية وإنهاكها، كما أن الجماعات الإرهابية مثل داعش كما يرى الكثيرون يتم إدارة بعض خيوط عملياتها بالتنسيق مع استخبارات إقليمية ودولية وهي بالدرجة الأساس تستهدف الدولة القومية العربية، فهي تمثل تحدي خطير للدولة العربية يتصل بتحدي البقاء، فضلا عن إضفاء صفة الإرهاب على المسلمين وعلى العرب.

يضاف إلى ذلك، إن تشكيل مجموعات مسلحة ذات بعد طائفي في بعض الدول العربية أعطى زخماً للكثير من الجماعات الإرهابية، فالسياسات التي نتجت عن ذلك في بعض الدول العربية أدى إلى بروز تحديات تتصل بالبعد الطائفي، فالصراعات الدائرة في العراق وسوريا والبحرين واليمن ولبنان ذات بعد طائفي، أدت إلى أضعاف هذه الدول وأدخلتها في صراعات داخلية أنهكتها وأثرت بشكل واضح على النظـــام الإقليمي العربي، وانشغلت المنظومة العربية بهذه الصراعات مما أدى إلى زيادة حدة حالة الانكسار والتردي وانعدام الفاعلية وضعف السمعة الدولية للدول العربية .

إن الأحداث الحاصلة في الدول العربية (العراق- سوريا) في إطار سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أراضي كبيرة من أراضي العراق وسوريا جزء منه يأتي كمحصلة للسياسات التي اتبعتها الكثير من الحكومات في التعامل مع شعوبها، فاستغلت التنظيمات الإرهابية حالة الإرباك لتؤسس لنفسها حيزا مكانيا واضحا وان تتحول للعمل في العلن لتحاول أن تشكل(دولة) مغيرة بذلك أسلوبها التقليدي القائم على حرب العصابات، هذا الأمر جعل من الدول العربية ساحة ومجال حيوي للسياسات واستراتجيات القوى الدولية والإقليمية في إطار الحرب على الإرهاب.

ثالثاً: استراتيجيات جديدة لواقع عربي جديد: (الاستراتيجيات – الوسائل)

في ظل التحديات التي تـم ذكرهـا يجعـل مـن موضـوع بنـاء إسـتراتيجية لمعالجـة حالـة الاختلال ومواجهة المخاطر والتحديات لإيجاد حالة عربية جديدة أمـر فيـه نـوع مـن الصـعوبة، فبناء الإستراتيجية لا يعني اطلاقاً بناء استراتيجيات من وحي الخيال أو أنها غير متصلة بـالواقع، لان ذلك بالضرورة يجعل مصير هذه الاستراتيجيات الفشل. ومن خلال كل ذلك سوف يتم تناول الموضوع في إطار بناء استراتيجيات مع الوسائل الممكنة والمتاحـة لتطبيقهـا أي أنهـا تنطلـق مـن الواقع العربي لإيجاد حالة عربية جديدة ومن خلال الآتي:

1. إستراتيجية المحافظة على الوجود وإعادة البناء

لاشك أن سعي الإنسان للبقاء هو مسألة فطريـة، وان الـدفاع عـن الـنفس شـعور رافـق الإنسان منذ الخليقة، فعملـت الجماعـات البشريـة عـلى التكـاتف فـيما بينهـا وإيجـاد الآليـات والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن وإبعاد الشعور بالخوف. وفي ظل التحـديات التـي تواجهها الدول فإنها تحاول بناء استراتيجيات مقترنة بوسائل فاعلة لمواجهة هذه التحـديات، وإذ ما تعلق الأمر بالبقاء فان الدول حينها تكون ملزمة بصياغة استراتيجيات تسخر جميع الإمكانات لمواجهة ذلك. فتحدي البقاء والوجود يمثل أهم واخطر التحديات التي تواجههـا الـدول العربيـة في ظل التطورات والإحداث الحالية، ولان حالة الكثير من الدول العربية لا تشبه الحالة الألمانيـة واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية وقد استطاعتا هاتان الدولتان من النهوض والاسـتمرار بعـد التدمير الشامل الذي لحق بهما فان الدول العربية التي مازالت تمتلك مقومات قوة تسـتطيع أن تساعد في بناء إستراتيجية تحاول إنقاذ الدولة القومية العربية وان صياغة إستراتيجية وفق ذلـك يكون من خلال الآتي :

أ. إدراك المخاطر التي تحيط بالدول العربية والتي تتصل بتحدي البقاء.

ب. صياغة الإستراتيجية

ت. توفير الوسائل المناسبة لتنفيذ الإستراتيجية ومتابعتها.

ولان المخاطر واضحة فيما يتصل بتحدي البقاء، ولا نعني بتحدي البقاء إن جميع الـدول العربية سوف تتعرض للتلاشي، إلا أن عدد منها سوف يشـهد ذلـك إذ مـا اسـتمر الوضـع الحـالي بمساراته المعروفة، كما أن الدول الأخرى سوف تتأثر بمخرجات هذه التحولات وطبيعة التأثر قـد تكون مفتوحة الاتجاهات . لهذا فان صياغة فكر إستراتيجي لمعالجة هذا الاختلال يتلخص بالاتي:

أ. إعادة إنتاج فكر إستراتيجي يحمل الطابع القومي يتجنب الأخطاء السـابقة التـي وقـع بها مناصروا تيار القومية العربية وان يبتعد هذا الفكر عن الشـعارات غـير قابلـة التحقـق، ولأن انتقال الدول العربيـة للتركيـز عـلى الهويـة القطريـة والطائفيـة نتيجـة فشـل التيـار القـومي في الاستمرارية وافتقاره للآليات المناسبة والفاعلة فان حالة الدول العربية الحاليـة أصـبحت تطـور طبيعي ومتوقع .

إن عملية إنتاج فكر قومي جديد يتطلب وجود شعور لدى الدول العربية بأهميـة ذلـك بعد أن أصبحت الدول العربية محل أطماع الكثير من القوى الدولية والإقليميـة، وأصـبح وجـود الدولة القومية العربية على المحك، ولان التحديات كبيرة وغير مسبوقة فـان سـبل مواجهتهـا بشكل فردي هو أمر شبه مسـتحيل والإجـماع والاتفـاق العـربي هـو ضرورة إسـتراتيجية . إن الصـعوبات التـي تقـف إمـام ذلـك، هـو أن الكثـير مـن الـدول العربيـة لجـأت وتمسـكت بالخصوصية القطرية، وترى بأن محاولة الانفتاح في صيغة العمل الجمعـي في أطـار القوميـة العربية يمكن أن يفشل بحكم التجارب السابقة، فالشعور القومي هو أمر جيد مـن الناحيـة النظرية والعاطفية ولكنه في كثير من الأحيان يكون مكلفاً، فالكثير من القيادات العربية التي حملت هذا الفكر لم تنجح في تحقيق أهدافها، فالبعض من هـذه القيـادات العربيـة عملـت على فرض الزعامة على الآخرين، كما أن العمل القومي بـالضرورة سـوف يواجـه مـن القـوى التي لها مصالح في المنطقة العربية، فإسرائيل والكثـير مـن الـدول الإقليميـة تـرى في اجـتماع الدول العربية وفـق إليـه قوميـة هـو تهديـد جـدي لأمنهـا وعمليـة إشـاعة وتشـجيع حالـة الخصوصـية القطريـة أمـر مناسـب وملائـم . وعليـه أن العمـل في الإطـار القـومي يتطلـب

إعادة أنتاج وسائل جديدة تتناسب مع الواقع الحالي، فجامعة الدول العربية إليه مناسبة إذ ما تم تطويرها وإصلاحها، فعملية الإصلاح تمثل ضرورة عربية وهذا الإصلاح يكون من خلال إعادة النظر باليات هذه المنظمة ومنحها صلاحيات إجرائية تتمثل بإنشاء قوة عسكرية تحت قيادة الجامعة العربية ومنح أمانتها العامة ومجلسها صلاحيات إجرائية تبدأ من إنشاء قوة عربية مشتركة والعمل على إتاحة كافه السبل للجامعة لأداء دورها المناسب، ويمكن للجامعة العربية أن تمارس هذا الدور إذ ما توافرت لها الإمكانات والإرادة الحقيقة .

ب. إستراتيجية توسيع التجمعات والتحالفات الإقليمية، هذه الإستراتيجية تقوم على فكرة واقعية، فالتجمعات الإقليمية العربية المنسجمة تستطيع أن تؤسس لعمل مشترك أكثر فاعلية، والأمثلة عديدة على ذلك فالكثير من التجمعات والتكتلات ذات الطابع الاقتصادي حققت نجاح في تحقيق أهدافها، فالاتحاد الأوروبي مثال واضح على ذلك، فقد بدأ عمله في إطار المنهج الوظيفي القائم على توسيع التعاون الاقتصادي والآسيان أيضا أنموذج مهم وغيرها من النماذج الأخرى، ومثل ما هو معروف إن الحاجة الاقتصادية للأخر تؤسس حالة من التعاون، والمصلحة الاقتصادية تفرض على الدول التعاون، وهذا التعاون يمكن أن يفضي بالنتيجة إلى توسيع مجالات هذا التجمع إلى اتحاد متعدد الوظائف والاختصاصات . إن اقرب حالة تطبيقية لهذه الإستراتيجية هو مجلس التعاون لدول الخليج العربي [1]، بالرغم من انه نشأ لغرض سياسي امني، والمعروف أن اغلب التجمعات التي تنشأ وفق هذه الآلية تكون عرضة للفشل أو التراجع، إلا أن الحاجة والمصلحة المشتركة بين هذه الدول فرض عليها أن تجد آليات ووسائل تعمل على ديمومة وتطوير هذا التجمع، فعامل الزعامة المقترن بالمكانة الذي تتمتع به الملكة العربية السعودية داخل المجلس منحه الاستمرارية والتطور، فتم تطوير آلياته والتي تمثلت بإنشاء قوة عسكرية تابعة للمجلس

(1) ينظر : مجموعة باحثين، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية (ابو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).

والسعي إلى توحيد العملة وتفعيل النشاطات الاقتصادية ووصولا إلى توسيع العضوية لتشمل دولاً غير خليجية منحه قيمة ومكانة إستراتيجية. إن نجاح هذا النموذج، لاسيما بعد الاتفاق بين أعضاء هذه الدول ودول أخرى خارجه على استعمال الإمكانات والقدرات العسكرية لإعادة ترتيب الأوضاع في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية أعطى زخماً وفاعليه لهذا النموذج من التعاون، فالبعض عده أليه جديدة لتنظيم العمل العربي ولكنها لن تكون بديلة عن الجامعة العربية، ويجب أن تلتقي مع إستراتيجية إنشاء فكر عابر للدول العربية يجمعها ولا يشتتها وانه يعالج تحديات راهنه وفق آليات مناسبة. ولعل هذه الاستراتيجيات يمكن أن تعالج تحديات تتصل بالمحافظة على الوجود وإعادة البناء، فالعمل المشترك هو الكفيل في الوقوف أمام حجم التحديات والتهديدات، فمواجهة هذه التهديدات برؤية منفردة لأي دولة عربية اثبت فشله، كما إن الانفراد بالزعامة الإقليمية من قبل طرف دون إشراك الآخرين قد لا يسهم في إنجاح هذه الإستراتيجية.

2. الإستراتيجية الدينية والثقافية

إن الشق الثاني من إستراتيجية بالنهوض بالواقع العربي يمكن أن يكون في إطار صياغة وتبني إستراتيجية تقوم على تفعيل أطروحة الإصلاح الديني ونشر الوعي الثقافي، فهذه الإستراتيجية تقوم فكرة تفعيل المراجعة والتصحيح، ولعل هذه الإستراتيجية تعد صعبة ويعترضها الكثير من المعوقات، فالمراجعة تعني إعادة النظر في كثير من التفسيرات التي تتعلق بالمسائل الدينية، والتي أدت إلى أحداث فهم خاطئ للكثيرين فقد تبنى الكثير من الشباب العربي تفسيرات للعديد من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة من زاوية الفهم الأحادي للتفسير والتركيز على جانب الغلو في الفهم ثم تبني نهج واحد، ولعل زيادة حدة التطرف والغلو يعود في جزء منه إلى الأوضاع الداخلية المتردية للكثير من الدول العربية نتيجة التدخلات الخارجية في الشؤون العربية، فالصراعات والحروب الممتدة هي عامل مغذي لاستمرارية وتطور هذا النهج فابتداءاً من الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومرواً باحتلال

الولايـات المتحـدة الامريكيـة المبـاشر في العـراق في عـام 2003 وزيـادة حـدة التـدخلات للـدول الإقليمية . إن هذه الإستراتيجية تفرض على المؤسسات الدينية في الدول العربية القيـام بمراجعـه حقيقية لبعض المفاهيم وإعادة توضيحها والتركيز على الخطـاب الـديني المعتـدل والعمـل عـلى تحسين صورة العرب والمسلمين وأبعاد حالة الاتهام بالإرهاب .

كما أن الحكومات العربية التي تمتلك وسائل تنفيذ هـذه الإسـتراتيجية أن تقـوم برعايـة المؤسسات الدينية الأساسية في العالم العربي، والتي يمكن أن تقدم خطاب ديني معتـدل، كـما أن الخطاب الدعوي يجب أن لا يترك لأشخاص أو جهات تحـاول كسـب الجانـب العـاطفي لقلـوب الكثير من الشباب غير المسلم، فالكثير من غير المسلمين عند تحولهم إلى الدين الإسلامي يلجئون إلى اعتماد الخطاب الديني المتطرف وبالنتيجة ينظمون إلى جماعات إرهابية، فالخطاب الـدعوي للجماعات الإرهابية أصبح أقوى من الخطاب الديني للمؤسسات المعتدلة، والسـبب في ذلـك إن قوة خطاب الجماعات الإرهابيـة يكمـن في تركيـزهم عـلى الجانـب العـاطفي وحـالات الضـعف والانتهاك التي يتعرض لها المسلمين في مناطق الصراعات، والمثال على ذلك واضح وهو ما حـدث في العراق وما يحدث في سوريا. ولعل ضعف الحكومات العربية وعـدم اهتمامهـا بهـذه المسـالة الخطيرة ومحاولة البعض من الدول الإقليمية اسـتثمار ذلـك انشـأ حالـة صراع خطـيرة في داخـل الدول العربية تتمثل في انتقـال وتطـور ظـاهرة الصراع إلى صراع طـائفي داخـل الـدول العربيـة نفسها. وعليه فان خطة العمل تقوم على دعـم المؤسسـات الدينيـة المعتدلـة والعمـل عـلى نشر خطابها القائم على توعية الشباب العربي والإسلامي بـان انتشـار هـذه الظـاهرة يسيء ويضـعف الدول العربية ويؤثر بالسلب على صورة الإسلام . كما يجـب أن يترافـق مـع هـذه الإسـتراتيجية، دعم المؤسسات والمراكز الثقافية والصروح العلمية لتوعية الشباب العربي بطبيعة المخـاطر التـي تحيط بالدول العربية .

3. الإستراتيجية الاقتصادية

مما لاشك فيه أن بناء وتنفيذ أي إستراتيجية يحتاج إلى قدرة اقتصادية، فبناء إستراتيجية تتعلق بالجانب العسكري أو الأمني والثقافي يحتاج بالنتيجة إلى تمويل، ولعل التمويل يكون محصور في الغالب بأيدي الحكومات العربية .

إن إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي العربي تقوم على محاكاة نماذج اقتصادية ناجحة والاستفادة من الأخطاء التي وقعت فيها هذه التجارب، فالعديد من الدول العربية مثل ما هو معروف تمتلك مقومات اقتصادية مهمة، إلا أن طرق استثمارها أضحت غير نافعة، فالعديد من الدول العربية ذات اقتصاد ريعي، كما إن الأمن الغذائي في الدول العربية في حالة تهديد مستمر، فضلا عن اختلال توزيع الموارد الاقتصادية بين الدول العربية. إن الإستراتيجية الناجحة للنهوض بالواقع الاقتصادي للدول العربية تقوم على تفعيل عمل جامعة الدول العربية في مسائل إجراء الإصلاح الهيكلي والعمل على دعم الدول التي تكون بحاجة إلى دعم اقتصادي، ويكون هذا الدعم بغرض إصلاح المنظومة الاقتصادية للدول العربية القائمة على الاقتصاد الأحادي الجانب .

ولعل إن ما تعانيه اقتصاديات الدول العربية يتمثل بمعضلة تكلفة الإنتاج الحدية (المعظلة الهولندية)، ففي الدول النفطية في الغالب لا يمكن خلق صناعة فاعلة تستطيع إن تنافس الصناعات الأخرى في إطار حرية التجارة، فهذه الدول لا يمكن لمواطنيها إن يعملوا وفق أجور منخفضة، وعملية التصنيع تتطلب أن تكون كلفة الإنتاج منخفضة، وهذا لايمكن تحقيقه في بلدان الريع النفطي التي تعاني من مرض التخمة التي تؤدي وتعزز الكسل لدى الفرد في هذه البلدان، يضاف إلى ذلك إن اختلال توزيع الموارد الطبيعية في البلدن العربية خلق بلدان غنية وأخرى ضعيفة، وان عملية الإصلاح لدول الاقتصاد الريعي تختلف عن الدول التي يعتمد اقتصادها على موادر أخرى غير الموارد الطبيعية.

إن الإستراتيجية الاقتصادية الملائمة لمعالجة حالات الاختلال الهيكلي في الاقتصادات العربية ومن خلال الآتي :

–في الدول الريعية (دول الخليج العربية والدول الأخرى المنتجة للنفط والغاز) يمكن أن تكون عملية الإصلاح من خلال إتباع إستراتيجية تحاكي الإستراتيجية الاقتصادية التي اتبعتها النرويج فالنرويج تعد السابعة علميا من حيث تصدير النفط والثاني من حيث تصدير الغاز عالمياً، ويشكل النفط والغاز نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي النرويجي فأنشأت صندوق الثروة السيادي أو صندوق الأجيال يتم عزل أموال النفط في هذا الصندوق، لهذا فان النرويج تكون غير عرضة لصدمات السوق من خلال انخفاض أسعار النفط كما أنها لا تبني ميزانيتها وفق أسعار النفط ففكرة هذا الصندوق تقوم على فلسفة النفاذ الحتمي للنفط ولكن العائد من هذه الثروة سوف يستمر من خلال استثمار فائض الإنتاج من النفط والغاز، وهذا الاستثمار يتركز في دول عده [1]، وبعض دول الخليج تحاول تطبيق ذلك مثل الكويت.

–أما الدول غير النفطية فان نموذج تايلند يمكن أن يتم تطبيقه على الدول العربية التي تعاني من زيادة في عدد السكان مع محدودية الموارد، أي التحول إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمارات من خلال إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار تتميز بوجود تشريعات وقوانين وضمانات للمستثمرين. وأيضا هناك نماذج كثيرة يمكن محاكاتها أو على الأقل نقل ما هو ملائم من تجربتها الاقتصادية.

بالمحصلة النهائية إن عملية صياغة فكر إستراتيجي لمعالجة الواقع العربي الحالي أصبح ضرورة إستراتيجية وهو في الوقت نفسه يعد من الصعوبة بمكان فلا يوجد إدراك عربي لطبيعة التحديات كما أن توفير الوسائل المناسبة لانجاز هذه الاستراتيجيات تقف أمامه العديد من التحديات أهمها ضعف الإدراك بان مواجهة التحديات بشكل منفرد هو أمر غير مجدي، لهذا فان أي فكر إستراتيجي عندما يحاول

(1) http://www. norway. cn/News_and_events/Business/Innovation-Norway-and-NSEC /The-Norwegian-Government-Pension-Fund-Global---2014/#. Vik2ifkrLIU

بناء إستراتيجية ما يجب أن يـتم صـياغتها مـن الواقـع وأيضـا يجـب أن تتـوافر وسـائل مناسـبة ومتاحة لانجاز هذه الإستراتيجية وأي جهد خلاف ذلك فانه يكون في إطار التنظير غير الواقعي.

إن ما تم طرحه من رؤى إستراتيجية لمعالجة التحديات التي تواجـه الـدول العربيـة، قـد يندرج في إطار واقعية الطرح، فليس من المصلحة طرح أفكار طوباوية تكون غير قابلة التحقـق، أو صياغة استراتيجيات جديدة لا تنطلق من الواقع ومن طبيعة المجتمع العربي لان مصـير ذلـك الفشل المحقق.

الحقيقة التي يجـب إدراكهـا إن الـدول العربيـة تمـر الآن في فـترة تحـول جيوسـتراتيجية خطيرة مفتوحة الاتجاهات، وهذه الحالة قد تكون نتيجة حتمية لتراكم مجموعة مـن المسـببات التي لم يتم علاجها عنـد ظهورهـا، فاسـتهداف دولـة في إطـار النظـام الإقليمـي العـربي لا يعنـي بالضرورة أن الآخرين في حالة استثناء دائم، لهذا فان عدم تفعيل الأمن الجماعي والعمل العـربي المشترك في إطار جامعة الدول العربيـة أو الآليـات الإقليميـة الأخـرى شـكل مـدخلاً تفاعـل مـع متغيرات أخرى افرز المخرجات الحالية .

ويرى الكثير من المنظرين بان العـالم العـربي يفتقـر إلى فكـر إسـتراتيجي يكـون بـديل أو مكملاً للأفكار والطروحات التي سادت في إطـار الفكـر القـومي العـربي، فالتوجـه نحـو التجمـع والتوحد في إطار ديني خلق لنا مشاكل بنيوية خطيرة وأنتج حـروب طائفيـة وانقسـام في الكثـير من المجتمعات العربية وشكلت مدخلاً لاستمرارية الصراع الطائفي .

كما أن عدم صياغة فكر إستراتيجي يعالج القضايا والمشكلات العربية، لم يكن ناتج من قصـور فكري لدى المثقفين العرب وإنما هو كان بسبب ضعف الاستجابة فضـلا عـن عـدم التبنـي لكثـير مـن الأطروحات التي عالجت المشاكل العربية سواء بموضوع إصلاح الجامعة العربيـة أو في إطـار مواجهـة المشاكل والتحـديات الأخـرى بشـكل جماعـي، ولأن أي إسـتراتيجية تتطلـب آليـات وأدوات لتنفيـذها وهذه الآليات والإمكانات تكون في إطار اختصاصات الدولة القومية العربية وليس بيـد الفـرد العـربي

أو جامعة الدول العربية فكان صياغة أي إستراتيجية بلا تنفيذ أو تبني تتحول إلى مجرد أفكار على ورق. إن الدول العربية وصلت إلى مرحلة مفصلية تفرض عليها أن تعيد النظر في كثير من السياسات وان تعمل على تبني أطروحات تعالج المشكلات التي يزخر بها الواقع العربي، ولعل أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ استراتيجيات النهوض بالواقع العربي هي الآتي :

1. الوسائل المؤسساتية التي يمكن من خلالها نشر ومتابعة تنفيذ استراتيجيات النهوض بالواقع العربي مثل (جامعة الدول العربية ومؤسساتها -المراكز والمؤسسات البحثية) .

2. وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي التي يمكن من خلالها توجيه المجتمع العربي لتحقيق الإصلاح وتسهيل تنفيذ استراتيجيات النهوض، واهم هذه الوسائل(الوسائل الإعلامية - مواقع التواصل الاجتماعي) .

3. الوسائل الاقتصادية والعسكرية التي تعد مهمة في معالجة الاختلالات وحالات الضعف العربي، فالدول العربية تمتلك مقومات قوة وقدرة اقتصادية وعسكرية مهمة يمكن استثمارها في إطار تفعيل التعاون الاقتصادي وتوسيع حركة الاستثمارات والتجارة البينية، فضلا عن تأطير كل ذلك بتشكيل قوات عربية في إطار جامعة الدول العربية تكون درعا للدول العربية في مواجهة التهديدات الإقليمية وغير الإقليمية، وهذا ما أكد عليه الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في القمة العربية الأخيرة.

وبناءا على ذلك، نستنتج ما يلي :

1. لم تعد الدولة العربية قادرة على إدارة مجتمعها بسهولة مطلقة .
2. لم يعد بمقدور الدولة العربية أن تسيطر على أفرادها وتمنعهم من أن يعبروا عن آرائهم كما يرغبون سواء أكانت سلبية أم ايجابية .
3. لم يعد الأمن والمخابرات عمل احترافي احتكاري تختص به أجهزة الدولة العربية بل امتد ابعد من ذلك بكثير .

4. لم يعد الأمن يرتبط بجغرافية والإقليم الأرضي والجـوي والبحـري بقـدر مـا أصـبح للدولـة أبعاد جديدة للأمن تتعلق بأمن الإنسان نفسه وامن المعلومات الحقيقية .

5. لم يعد بمقدور الدولة إن لا تتفاعل مع محيطها الخارجية إلا بحالات نادرة جداً .

6. لم يعد بمقدور الدولة فرض نوع واحد معين من الثقافات على أفرادها.

7. لم يعد بمقدور الدولة أن تسيطر على إعلامها وما يشاهدوه أفرادها .

8. لم يعد بمقدور الدولة ضبط حدودها بسهولة مطلقة .

9. لم يعـد بمقـدور الدولـة إدارة اقتصـادها أو الـتحكم بـه بصـورة مبـاشرة أو غـير مبـاشر بإمكانيات مطلقة .

لهذا يمكن القول:

1. أصبح من الضروري بمكان إعادة النظر الشامل في جملة السياسات والنظريـات التقليديـة المتبعة في مجال الحكم والتنمية والشؤون الاقتصـادية ومقاربتهـا مـع التطـورات العالميـة ومحاولة دراسة نماذج ناجحة لدول أخرى من ثم الاستفادة من هذه النماذج.

2. إن مواجهة التحديات الحالية في الواقع العربي المتمثلة بأولوية مكافحة الإرهاب والتطرف أصبحت من أهم الضرورات الملحة التي تقف أمام بقاء الدولة العربية، فدخول دول مثل العراق واليمن وليبيا وسوريا مراحل نصف الدولة، يجـب أن يـدفع إلى ضرورة مراجعـات جملة من آليات الحكم العربي.

3. إن عملية تعضيد مؤسسات التنمية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني أصبحت واحدة من أهم الآليات التي يجب إتباعها لكي تعمل بالتوازي في خط متصل مع الدولة . غـير أن هذه المؤسسـات يجـب أن لا تصبح عبـئ عـلى الدولـة بقـدر مـا تكـون معـززة لمكانتهـا ووظائفها .

مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم إستراتيجي متغير

د. محمد وائل القيسي[1]

لعل من نافلة القول أن العالم يسير بخطوات ذات وتيرة متسارعة جداً، بأحداثه ومعطياته وتجلياته، وآماله المستقبلية، وينسحب هذا الكلام على المنظومات الفرعية له بالمجمل، ومدى انسيابيتها المتدفقة بمدخلات ومخرجات متلازمة التأثير والأثر، إنطلاقاً من تأثر الكل بالجزء، والجزء بالكل، في عالم متشابك ومترابط تفاعلياً بعلاقات تعاونية- تصارعية طبقاً لمدى تقاطع المصالح والأهداف الإستراتيجية من توافقها، وتشكل المنظومة الخليجية واحدة من أدق النظم الفرعية العالمية حساسية في الأثر ونطاق الفعل، وذلك مرده إلى ما تختزنه هذه المنطقة من خصائص مثلت قوة دافعة لها في تميزها عن سواها عالمياً، سواءً بذاتها، أو بمدركات الآخرين لها، لاسيما عندما يمتد الحديث ليشمل القوى العالمية وأهدافها الكونية .

ذلك إن أهمية مصادر الطاقة، مضافاً إليها المكانة الجيوستراتيجية لهذه المنطقة، يلعبان دوراً كبيراً في تشكيل مدرك إستراتيجي لدى القوى العالمية عنها، كما و يضمنان لها مكانة بارزة في التفكير والتخطيط، ومن ثم الأداء الإستراتيجي فيها . وإنطلاقاً من ذلك، سوف ننطلق في تحليلنا العلمي من فرضية رئيسية مفادها الأتي:

كلما دخل العالم إلى المستقبل بخطوات متسارعة، وبرزت تحديات عالمية جديدة، ذات طابع إستراتيجي شامل، كلما أدركت القوة الدولية الفاعلة أهمية النظم الإستراتيجية العالمية، ومكانتها، تتقدمها المنظومة الخليجية، بمقوماتها الإستراتيجية الشاملة . إن مثل هذا الإدراك دفع بالقوة العالمية إلى إيلاء هذه المنظومة أهمية خاصة في

---

(1)دكتوراه فلسفة في الإستراتيجية الدولية ، باحث مُتخصص في الإستراتيجية الدولية ودراسات المستقبل، وأكاديمي في جامعة جيهان/ قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية. أربيل _ كوردستان العراق .

مدركاتها ومخططاتها الإستراتيجية، أملاً في توظيفها لتطويع المستقبل إستراتيجياً . وتبعاً لذلك الإدراك، سيصار إلى تحديد مكانة المنظومة الخليجية في سياق عالم إستراتيجي متغير، بدءاً في إدراك القوى العالمية لها، فضلاً عن إدراك المنظومة الخليجية للذات، وسيناريوهات مستقبل مكانة هذه المنظومة عالمياً، وكالأتي :

أولاً: مكانة المنظومة الخليجية في إدراك القوى الدولية الكبرى

لاشك في أن العالم يسير باتجاه تراتبية جديدة للقوة الدولية المؤثرة فيه، إنطلاقاً من قانون الإستمرارية والتغيير الذي يحكم العالم، فليس هنالك قوى ثابتة الحركة باتجاه الصعود واعتلاء مكانة في القمة دون سواها تراتبياً، ذلك إن تجارب التاريخ تبوح لنا بسر منطقي، هو أن القوى الدولية إما تصعد أو تهبط، وإن محصلة ذلك الصعود أو الهبوط يرتكز على مدى الفاعلية الداخلية وأثرها بالضرورة تجاه الفاعلية الخارجية، وفق مبدأ ينسحب على علم الإنسان Anthropology، ألا وهو على وفق سلامة الجسد يتحرك الجسد . من هنا تنطلق مجمل القوى الدولية الكبرى في تعضيد ذاتها عبر نقطتين، الأولى هي بناء الذات على أسس ومرتكزات متينة داخلياً، وأمتداها خارجيا إلى النقطة الثانية، ألا وهي البحث عن نقاط وثوب لنظم فرعية عالمية تمهد لتعزيز المكانة والنفوذ عالمياً. إتساقاً لذلك، تشكل دول المنظومة الخليجية برقعتها الجيوستراتيجية أهمية متزايدة في مدركات القوى الدولية المتطلعة لمكانة عالمياً، وإمتداد هذا الإدراك زماناً ومكاناً بحسب المعطيات الماثلة والساندة، كلٌ طبقاً لركائز الفهم الإدراكي لأدائه الإستراتيجي، والنابع عن تفكير وتخطيط إستراتيجي كوني يلاحق المصالح والأهداف الإستراتيجية المحددة مسبقاً،عبر بوصلة النظم الفرعية ذات الجذب الإستراتيجي بمغريات الذات، للقوى الدولية، وكالأتي :

أ- الولايات المتحدة الامريكية

لا توجد منطقة في العالم في الوقت الراهن لها تأثير على إستراتيجية الأمن الأمريكي، أكبر من منطقة المنظومة الخليجية، إذ أن أهمية نفط الخليج العربي مضافاً إليها أهمية الموقع الجيوستراتيجي لهذه المنطقة يضمنان لها مكانة بارزة في التخطيط

الإستراتيجي الأمريكي، من هنا تجسدت الرؤية الأمريكية للنفوذ بصوره وأشكاله المختلفة في دول المنظومة الخليجية لطالما تشكل بموقعها وثرواتها النفطية نقطة وثوب للهيمنة الأمريكية على مناطق أخرى في العالم. إذ تحتضن هذه المنظومة جغرافياً، "بعد احتلال العراق" أكبر تجمع للقوات الأمريكية في العالم، وسوف تكون المنطقة ذات أهمية محورية في إستراتيجية الأمن الأمريكية في المستقبل [(1)].

لم تزل المنظومة الخليجية عبر تاريخ الماضي وأمتداد الحاضر، وربما استعداد المستقبل أيضاً، تحت الرصد الأمريكي استشعارا وتحكماً، فمنذ فترة طويلة خلق لها مبررات تدخل، انطلاقا من تسويق تهديد معين يتسق ومعطيات كل حقبة زمنية، كما مبين في الجدول رقم(1).

جدول (1) مصادر تهديد أمن الخليج حسب التصورات الأمريكية

مصدر التهديد	نوع التهديد	المدة
الإتحاد السوفييتي/المد الشيوعي	إستراتيجي/عالمي	1990-1970
إيران/العراق	إقليمي/خليجي	2000-1980
الإرهاب/غياب الديمقراطية	داخلي /محلي	2025-2000

حتى في ظل الأداء الإستراتيجي الأمريكي في عهد باراك أوباما وإستراتيجية القوة الذكية Smart power Strategy، لم تغب هذه المنطقة عن حسابات المصالح الامريكية، بالرغم من إعلان ذات الإدارة أن الأولوية ستكون لأسيا الوسطى، وبالرغم ايضاً من التوسع في إنتاج الوقود الصخري داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلى حد تجاوز الانكفاء الذاتي نوعاً ما، الأمر الي سبب تراجعاً كبيراً في

(1) محمد وائل القيسي، دول مجلس التعاون الخليجي بين النفوذ الأمريكي والتحديات الإيرانية، مجلة أراء حول الخليج، جدة، العدد 90 مارس- آذار، 2012، ص 64.

أسعار أسواق النفط العالمية[1]. ذلك أن اتساع رقعة إنتاج الطاقة من الوقود الصخري في الغرب والولايات المتحدة الامريكية تحديداً، لا يلغي أهمية النفط الخليجي، وذلك لسهولة تكلفة الإنتاج قياساً بالنفط الصخري. . فضلاً عن أهمية الموقع لتطويق الصين والهند مستقبلاً، وكبح جماح تعضيد القوة الروسية اقتصادياً، و ردع أي تنافس أوروبي مستقبلي محتمل على الريادة العالمية، فيما لو انفك عرى الترابط الأمريكي – الأوروبي[2].

فضلاً عن إن وجود الشركات النفطية الكبرى للولايات المتحدة في الرقعة الجغرافية للمنظومة الخليجية، يضمن وبشكل كبير تدخل تلك الشركات في أنتاج وربما تسويق مصادر الطاقة هناك تجاه القوى الدولية الأخرى، مما يعني امتلاك القدرة على استخدام المنظومة الخليجية لتعزيز إستراتيجية الطوق ببعدها الاقتصادي المهم تجاه سواها من القوى الدولية المتطلعة للريادة العالمية أنياً، وامتدادها مستقبلاً.

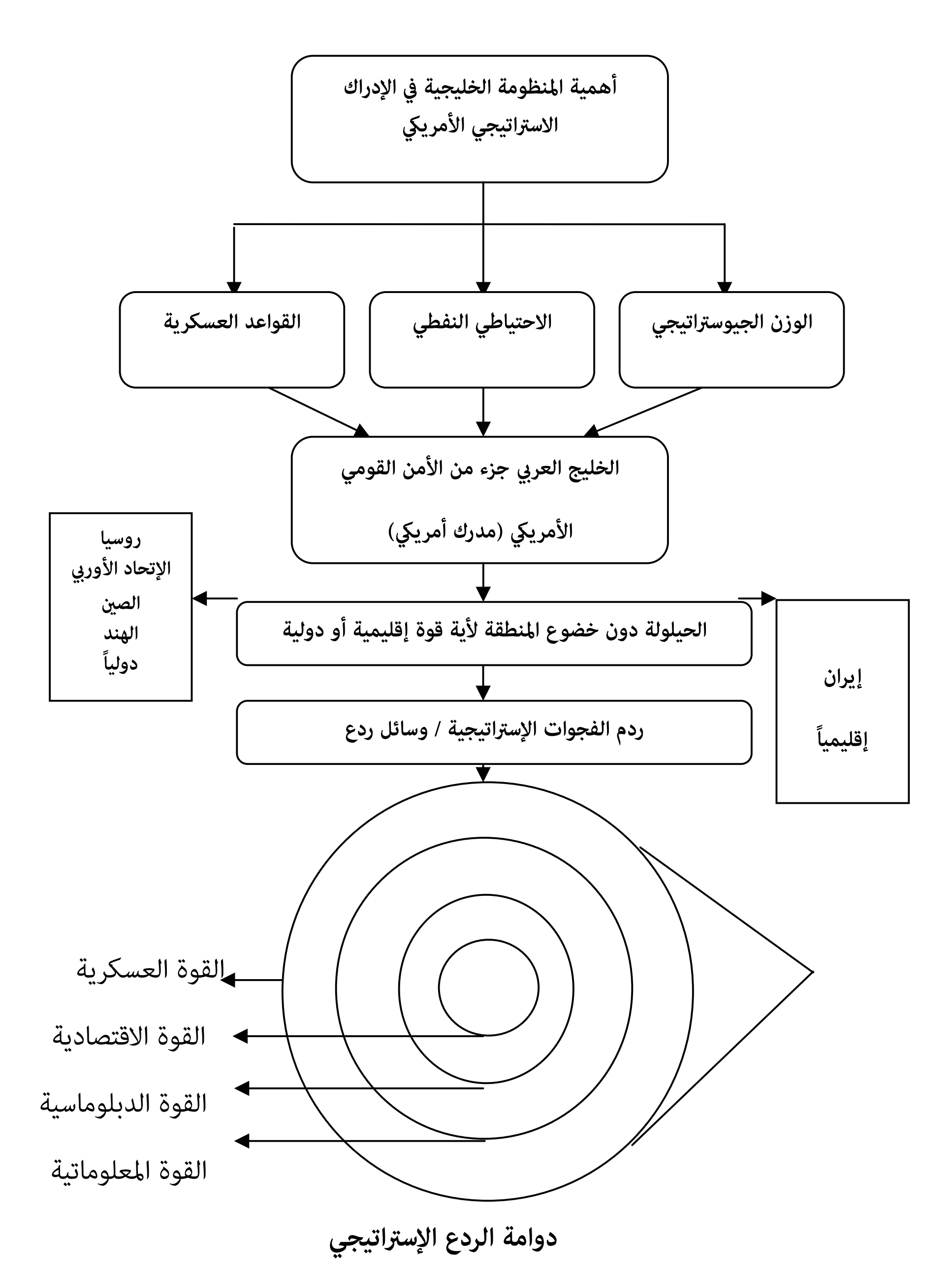
وطبقاً لما تقدم، تحضى المنظومة الخليجية بمدرك استراتيجي عميق الفهم بأبعاده الإستراتيجية، طبقاً لإدراك الولايات المتحدة لأهمية هذه المنظومة وزناً ومكانةً، والذي أفضى إلى تعزيز القدرة الأمريكية للدفع بطريقة أو بأخرى باتجاه أبعاد هذه المنطقة عن أي إستراتيجية نفوذ للقوى الدولية الأخرى، وحتى الإقليمية منها، وردم أي فجوات أو ثغرات قد تساعد حالاً أو مستقبلاً على تغلغل ذلك النفوذ بصورة أو بأخرى[3]، كما في المخطط رقم (1).

---

(1)محمد وائل القيسي، الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008 : إدارة باراك أوباما أنموذجاً، الرياض : العبيكان ، 2017، ص 43.

(2)See: Christian Ngo،Joseph Natowitz، Our Energy Future: Resources، Alternatives and the Environment،London: Wiley،2016،p:61.

(3)محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج : دراسة مستقبلية، الدوحة،بيروت :مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 138.



مخطط افتراضي رقم(1) من تصميم الباحث يوضح أهمية المنظومة الخليجية في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي

مما تقدم يضحى واضحاً، إن سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على المنظومة الخليجية يحقق لها منافع إستراتيجية على قدر كبير من الأهمية، وكالاتي :

1- معالجة أي عجز نفطي مستقبلي، مقابل الزيادة المتنامية لوتائر الاستهلاك الأمريكي للنفط، عن طريق ضمان مصادر أمينة وموثوق بها لتلبية احتياجاتها في هذا المجال .

2- تأمين مجال جغرافي –اقتصادي في ميدان التجارة واستثمار رؤوس الأموال وتصريف البضائع والسلع وتقديم الخدمات .

3- التحكم بالسياسة السعرية للنفط للحصول على نفط رخيص،مقابل تنامي قيمة سلعها الإستراتيجية للحصول على أرباح فائضة عن طريق سياسة (البترو دولار).

4- التحكم بالاحتياجات النفطية لدول الغرب الصناعية بما فيها اليابان .

5- إيجاد قواعد عسكرية تؤمن لها القدرة على التحكم بعناصر الموقف في المنطقة، وكذلك تأمين نقاط ارتكاز واندفاع نحو العمق الآسيوي.

6- القدرة على التحكم بعقد وطرق المواصلات البحرية التي تربط مابين الجنوب الآسيوي والجنوب الأوربي (المحيط الهندي، بحر العرب، البحر الأحمر، البحر المتوسط).

7- بيع الأسلحة للخليج بعده سوقاً لتوريد السلاح الأمريكي، إنطلاقًا من مبدأ "تجارة التهديد وبيع السلاح " الذي تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يستدعي بالضرورة شراء أسلحتها بعد قيامها بتشكيل رؤية شبه فعلية عن استشعار الخوف لدى إدراك الطرف المقابل.

أتساقاً لما تقدم، أضحى واضحاً أن المنظومة الخليجية تحتجز مكاناً بارزاً في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي، إرتكازاً على معطيات ثلاثية الأبعاد في مضمونها الاقتصادي والجيوستراتيجي والأمني – العسكري، أنياً، وامتدادها للقابل من الأعوام.

ب. روسيا الاتحادية والمنظومة الخليجية

إن أية عودة لعمق التاريخ ستكشف و بصورة واضحة إن منطقـة الخلـيج لم تغـب بتاتـاً عن التفكير الروسي بها، بدءاً من روسيا القيصرية في القرن التاسـع عـام 1877، ومـروراً بالاتحـاد السوفييتي، وحتى في ضل روسيا الاتحادية حالياً [1].

ذلك إن حلم الوصول إلى المياه الدافئة، لم يزل ماثلاً في دوائر الفكر الإسـتراتيجي الـروسي، والذي تعزز في زمن روسيا الاتحادية بشكل كبير جداً، إنطلاقاً من رغبة القيادة السياسـية هنـاك والمتمثلة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بفتح مجالات أرحب للعلاقات الروسية الخليجية، والتي توجت بزيارته للسعودية في العام 2007، وما تلاها من زيارة ملك السعودية لموسكو، ثم كل من قطر والإمارات، وحتى الأردن .

يعود الإدراك الروسي لأهمية المنظومة الخليجية للأمن القومي الروسي ببعده الـدولي، إلى نقطتين هما :

الأولى: إن روسيا الاتحادية تدرك تماماً أهمية المنظومة الخليجية اقتصاديا، كونها منطقـة مخزون طاقوي بالمقام الأول بثروات طبيعية شاملة تتقدمها مادتي النفط والغاز الطبيعـي، فضـلاً عن الثروات الأخرى، مضافاً إلى ذلك زيادة نسبة حجم الشركات الروسـية العاملـة في بعـض دول المنظومة، مثل الأمارات وعمان وشركـات مـد خطـوط الغـاز الطبيعـي، فضـلاً عـن زيـادة حجـم التبادل التجاري بين دول المنظومة الخليجية وروسيا الأتحادية. هذا من جانب، ومن جانب أخر، تعد ذات المنظومة سوقاً مهماً لتوريد بعض المنتجات الروسية، وبضمنها الأسـلحة الروسـية التـي بدت في الآونة الأخيرة تتدفق إلى دول المنظومة بالإضافة إلى الأسلحة الغربية هناك .

---

(1)نورهـان الشـيخ وآخـرون، روسـيا والتغـيرات الجيوسـتراتيجية في الـوطن العـربي، ضـمن مجموعـة مـؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، الطبعة 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبرايـر 2014، ص 290.

الثانية: إن تغلغل النفوذ الروسي في المنظومة الخليجية، يعني في جزء كبير منه اختراق النفوذ الذي تحضى به الولايات المتحدة الأمريكية هناك، أو على أقل تقدير التهيؤ والاستعداد المرن لذلك ضمن خطوات ذات نفس طويل، وهو ما أسميناه "إستراتيجية هدم الجدار[•]".

وتبعا لذلك أضحى الإدراك الموضوعي لواقع المنظومة الخليجية،بأبعاده المؤثرة، وقيمه المهمة، ومرتكزاته الإستراتيجية ، فضلا عن فرصه وكوابحه، مسألة في غاية الأهمية، لدى تشكيل المدرك الروسي عن المنظومة الخليجية، حالياً وإمتداد الرؤية للمستقبل على وفق امتداد معطيات الواقع باتجاه المستقبل المتوسط .

ت. الصين والمنظومة الخليجية

لا جدال في أن الصين تتقدم، وبخطى واثقة، و كنجم صاعد يدور في فلك قريب جداً من جاذبية مركز القيادة العالمية، فضلاً عن سواه من الكواكب التي تسير في تراتبية القوى الدولية عالمياً، إذ تقدم ذاتها كنموذج للتطور الإقليمي- الدولي، بأبعاد إستراتيجية شاملة، أقتصادياً، ودبلوماسياً، وحتى أمنياً- عسكرياً، وفق المفهوم الجديد

(•) نقصد بها العمل على تحقيق أهداف تعد جزء من الأمن القومي الخارجي للدولة، ضمن أدوات ذات سرعة بطيئة الإنجاز مقارنة بأدوات أخرى غير إيمائية من سواها، أو التعامل مع أهداف بصورة غير مباشرة، أملاً في الانتقال إلى الصورة المباشرة في الرصد والانتقاء، بمرور الزمن، وبحجم ليس قليل إذا ما قورن نسبة انجازه بموازاة المدى الزمني المخصص له، ذلك أن البدء بتوجيه ضربات ذكية لكل بعد من الأبعاد الإستراتيجية الشاملة للأهداف الماثلة على حدى، سيُفضي بالضرورة في النهاية إلى تحقيق شيء غير متوقع كماً ونوعاً، إنطلاقاً من وحدوية الهدف والإصرار عليه، ولفترات زمنية متلاحقة، تفضي إلى شراء الزمن لتحيقق الأهداف المتواخاة . بنفس طويل، على أن لا يعني ذلك بالضرورة استغلال الفجوات والأرضية الرخوة التي قد تبرز نتيجة الأهداف التكتيكية المتحققة من هذه الإستراتيجية، لتقود بنقلة نوعية إلى أهداف فرعية أخرى تصب في خدمة ذات الهدف العام .

الذي تنتهجه في إدراكها للعالم، و الوسائل والآليات المتبعة لتحقيق أهداف أمنها القومي إقليميا ودولياً[1].

ثمة افتراضات تطرحها تلك الأهداف، وتعد من الموجبات الإستراتيجي، وهي أن على الصين تحديد أولويات مسبقة في التعامل مع العالم،ونظمه الفرعية، كلٌ وبحسب أهميته، أخذة بنظر الاعتبار الفرص والتحديات المتاحة أمامها، في انتشالها لمصالح وأهداف إستراتيجية من عمق نفوذ سواها من القوى الدولية في العالم، وأرجائه الرحبة .

تعد المنظومة الخليجية أحد أدق النظم الفرعية حساسية في الإدراك الاستراتيجي الصيني، نتيجةً لتقاطع مصالحها الإستراتيجية مع الدوائر الإستراتيجية الامريكية التي تقوض من فرص اجتياز أي قوى دولية لخطوط المصالح و النفوذ المرسومة هناك، والتي تبقي عليها ضمن حدود غير مسموح بتجاوزها أو على أقل تقدير دون الحصول على اطمئنان يبيح لسواها من القوى الدولية ذلك.

يعود عمق أهمية المنظومة الخليجية في الإدراك الصيني إلى جوانب اقتصادية ثلاث، هي الآتي[2]:

1- مصدر للحصول على النفط.

2- سوق للبضائع الصينية.

3- مصدر للحصول على الاستثمارات.

فمن ناحية الطاقة، تعد الجمهورية الصينية الشعبية ثاني أكبر مستهلك للطاقة عالمياً بعد الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك ثاني مستورد عالمياً للنفط بعد الولايات

(1) أنظر : بايتس غيل، النجم الصاعد : الصين : دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال أبو حيدر، بيروت- دبي: دار الكتاب العربي، مؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم، 2009، ص 14.

(2) محمد وائل القيسي، البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية – الخليجية وتحديات الموقف الأمريكي، مجلة أراء حول الخليج، جدة : مركز الخليج للأبحاث، العدد (80) مايو، 2011، ص 49.

المتحدة، ففي عام 2003، بلغت نسبة استهلاكها من النفط العالمي 31 % من مجمل الاستهلاك العالمي، وأن نسبة 51 % من هذا النفط كانت تتأتى من المنظومة الخليجية، ومن المتوقع في المستقبل المتوسط أن يصل اعتماد الصين على نفط المنظومة الخليجية إلى 90% من حاجة الصين النفطية بحلول العام 2020، وذلك بالنظر إلى الأتي:

1- تزايد و استمرار النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الصادرات الصينية بشكل مطرد .

2- تزايد رغبة الشعب الصيني في اقتناء السيارات.

3- تراجع كبير في نسبة المخزون الصيني.

4- تمتع دول المنظومة الخليجية بمخزون نفطي إستراتيجي كبير، فضلاً عن نوعيته وانخفاض تكاليف الأستكشاف وسهولة المواصلات فيه.

ويمتد الحديث ليشمل مصادر التسويق التجارية، وكذلك الاستثمارات الاقتصادية والصناعية في المنظومة الخليجية، ذلك أن رقعة دول المنظومة تعد أحد أهم مداخل الاقتصاد الصيني لتسويق مدد واسع من المنتجات الصينية هناك، ناهيك عن تدفق شركات الاستثمار الصيني في عمق هذه المنطقة، وما له من أثار ايجابية تنعكس على العلاقة تبادلية التأثير والأثر بين طرفيها، ضمن محركات قوى داخلية وخارجية تدعم تعزيز تلك العلاقة ما بين الطرفين.

شكل ذلك نقطة مهمة لتشغيل مفاعيل انتشار قوة الشركات الصينية في المنظومة الخليجية، أبتداءاً في السعودية ثم الكويت وقطر والأمارات، وهكذا في بقية دول المنظومة، إنطلاقاً من عمق إدراك القيادة الصينية بأهمية تعزيز الروابط التي تديم العلاقات مع رقعة مهمة جداً لإدامة الانتعاش الاقتصادي الطاقوي للصين في المستقبل الحرج طاقوياً، مع تنامي الرؤى حول نضوب مصادر الطاقة بالتوازي مع امتداد الأيام نحو المستقبل.

إن الحديث عن تعميق العلاقات الصينية – الخليجية إقتصادياً، برغبة عميقة من الصين، وبرضا خليجي، لا يلغي توجس الصين الشعبية من الولايات المتحدة هناك،

كون أن القيادة الصينية تدرك تماماً أن المنظومة الخليجية تعد واحدة من أدق مناطق النفوذ لدوائر الأمن القومي الأمريكي.

ذلك انه ما من شك، أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية قلق من تصاعد القوة الصينية سواءً الاقتصادية منها أو العسكرية، لما لها من انعكاسات مستقبلية على أداء ادوار منافسة لها على الساحة الدولية عالمياً. وحتى الصين ذاتها أدركت أن الاحتلال الأمريكي للعراق كان قد أعطى رسالة مباشرة لها ولسواها من القوى الدولية أن مصائر الطاقة المستقبلية ستكون بيد واشنطن، فهي التي تحدد إلى أي مدى تزداد فيه نسب الصادرات النفطية للقوى الدولية الأخرى من نقصانها[1].

واتساقا لذلك، يمكن القول إن الصين تدرك بعمق، أهمية المنظومة الخليجية لها أنياً، فضلاً عن عمق إدراكها لزيادة تلك الأهمية في المستقبل المتوسط، لكنها بذات الوقت تدرك بصورة أعمق أن السير لتأسيس مصالح إستراتيجية في المنظومة الخليجية دون الأخذ بالاعتبار المصالح الامريكية هناك وضرورة التوافق معها، سيبعث على استشعار غير مطمئن لمصالحها المستقبلية هناك .

وانطلاقا من ذلك، تسير الصين وفق سياسة مساومات مرنة مع الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنظومة الخليجية، فهي من جهة تحافظ على علاقاتها بدول المنظومة الخليجية لضمان تدفق إمدادات النفط، وهي من جهة أخرى ترغب بعدم تقاطع العلاقة السياسية والاقتصادية مع واشنطن هناك، وبالتالي تسعى أحياناً لكسب مصالحها الاقتصادية هناك بضوء أمريكي أخضر على أقل تقدير في الفترة السابقة لبروز العملاق الصيني عالميا ببعده الإستراتيجي الدولي حسب ما متوقع لها في المستقبل المتوسط، والذي يمتد زماناً إلى العشرين العام المقبل.

وغني عن القول، إن البعد الاقتصادي في إدراك الصين لأهمية المنظومة الخليجية، لا يمكن أن يبقى ثابتاً بالضرورة عن سواه، دون انتقال تلك الأهمية لتشمل

(1) محمد وائل القيسي، البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية- الخليجية وتحديات الموقف الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 50.

أبعاد أخرى، كالبعد الأمني ما بين طرفي العلاقة، لاسيما وإن هناك من ينادي بضرورة توسيع دائرة ارتهان أمن المنظومة الخليجية لتتعدى الولايات المتحدة الأمريكية، باتجاه قوى دولية أخرى ترتبط ودول المنظومة بعلاقات شراكة إستراتيجية، كالصين الشعبية، وهو ما نوهت عنه المملكة العربية السعودية قبل سنوات ليست بعيدة.

إلا أنه بالرغم مما تقدم، يبقى الحديث الموضوعي سيد الموقف، وبذا فإن مصلحة الصين الشعبية وفق فلسفتها الجديدة القائمة على النهوض السلمي تحتم عليها إبراز ذاتها على أنها " ليست منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وإنما مساهمة في الحفاظ على استقرار منطقة المنظومة الخليجية والشرق الأوسط ككُل" لاسيما بعد أن غدت في حاجة ماسة إلى نفط المنطقة. من هنا يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن مصادر الطاقة كانت نقطة ارتكاز مهمة في تعضيد عمق الإدراك الصيني لأهمية المنظومة الخليجية في الفكر الإستراتيجي الصيني، ومآلاته المستقبلية في ضل حركية المعطيات التي تتدفق في عالم ديناميكي متغير.

ث- **الاتحاد الأوربي والمنظومة الخليجية:**

لعل من نافلة القول، أضحى واضحاً جداً، و من خلال الإدراك الموضوعي للواقع الدولي بهياكله الدولية الجديدة، أن للاتحاد الأوربي موقعه الرصين من منزلة التراتبية العالمية لهيكلية القوى الدولية، ومكانتها كونياً، إنطلاقاً من مدخلات القوة التي يحوزها، وأثرها في مخرجات فاعلة مرتكزة على قدرة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجيا، تمتزج برغبة حقيقية لممارسة دور سياسي عالمي، تأميناً لمصالح أمنها الإستراتيجي عالمياً.

وقدر تعلق الأمر بمنظومة الخليج، فقد شكلت تلك المنظومة برقعتها الجيوستراتيجية محط أنظار واهتمام الدول الأوربية منذ القدم، وبالتحديد بدءاً مذ نهاية القرن الخامس عشر ومن ثم القرن السادس عشر، بجهود الأستكشافات البرتغالية هناك، وما تلاها من تواجد للهولنديين في الخليج، ثم إقدام الإنكليز لمد النفوذ في المنطقة وامتدادها لعقود زمنية طويلة، بعد أن قوضوا الوجود الهولندي هناك

بالتعاون مع شركة الهند الشرقية، ومن بعده الأطماع العثمانية والفرنسية والألمانية والبلجيكية في هذه الرقعة الجغرافية ذات الأهمية الإستراتيجية الممتدة زماناً[1] .

أستمر الوجود الانكليزي في الخليج حتى ما بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لتقرر بعدها المملكة المتحدة الانسحاب من الشرق الأقصى والخليج العربي تحديداً في العام 1971، لتُخلي الساحة بذلك أمام تواجد جديد لا يقل عن سابقيه في سعيه لنيل مصالحه الإستراتيجية هناك، حيث التواجد الأمريكي في المنطقة، منذ ذلك الحين ولغاية اليوم، والذي تعزز بوجود اكبر، لاسيما بعد احتلال العراق عام 2003.

لم تزل الدول الأوربية تتطلع إلى مكانة في المنظومة الخليجية، ولكن تتجسد رؤاها اليوم بمكانة مغايرة عن تلك التي سادة في الفكر السابق خلال الغزو الاستعماري المباشر، إذ تنظر دول الاتحاد الأوربي إلى المنظومة الخليجية اليوم من منظار اقتصادي في المقام الأول، قائم على تعزيز الروابط الاقتصادية المشتركة، إنطلاقاً من حاجة كُل من طرفي العلاقة للطرف الأخر، ضمن دائرة المصالح المتبادلة.

يسود عمق الإدراك الأوربي الحالي فهم موضوعي تجاه المنظومة الخليجية برمتها، مفاده، أن الولايات المتحدة الامريكية تعتبر المنظومة الخليجية جزءاً لا يتجزء من منظومة أمنها القومي ببعده الدولي، وإنطلاقاً من هذا الإدراك يسعى الاتحاد الأوربي إلى أن يكون ضمن خط توأمة أمريكي في الدخول إلى المنظومة الخليجية تارة، وتارة أخرى إلى المزيد من التطمينات الأوربية متواصلة الذبذبات للولايات المتحدة حول عائدية المنطقة للنفوذ الأمريكي، دون أن يلغي ذلك بالضرورة، في ذات الوقت، رغبة دول الاتحاد الأوربي أنياً و/ أو مستقبلاً على أقل تقدير في الدخول كشريك

(1)أنظر : نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي: مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، مجلة دراسات دولية : بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (40)، 2009، ص 31.

حقيقي للمصالح والنفوذ الأمريكي في المنطقة، إن لم نقل الرغبة في ممارسة دور أحادي المضمون والأهداف هناك.

ذلـك أن الحـديث عـن اسـتمرارية تعضـيد عـرى الـترابط الأمـريكي – الأوربي، لا يلغـي بالضرورة وجود بوادر ومعطيـات تـؤشر عـدم إمكانيـة تحقيـق ذلـك مسـتقبلاً، إنطلاقـاً مـن أن المستقبل يعج بالتحديات والأزمات الكفيلة بنفي تلك الاسـتمرارية في العلاقـة عـلى أقـل تقـدير بجانب من جوانبها الإستراتيجية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالحديث عـن مصـادر طاقـة قابلـة للنضوب عملياً، في ظل زيادة حدة التنافس الدولي على احتوائها وتعبئتها يوماً بعـد يـوم، وكلـما دخلنا في القابل من الأيام، عبر سرعة سير الحاضر بمعطياته الدافعة باتجاه المسـتقبل، وبتجلياتـه المنفتحة على احتمالات واسعة باتجاه عالم مستقبلي ذا سعة أرحب .

ثانياً: الإدراك الخليجي للذات

تدرك أعضـاء المنظومـة الخليجيـة تماماً مـدى أهميـة المنزلـة، والمكانـة الجيوسـتراتيجية والاقتصادية التي تـحظى بهـا رقعـة المنظومـة الجغرافيـة، فضـلاً عـن إدراكهـم، في ذات الوقـت، لاخـتلال الركيـزة الأمنيـة للمواجهـة الخارجيـة ضـد خـط النفـوذ والمصـالح الإسـتراتيجية للقـوى الإقليمية والدولية هناك، وهذا هو سر إرتهان أمن هذه المنطقة بالولايات المتحـدة الأمريكيـة في المقام الأول، سواء برضا دول المنظومة، أو من عدمه.

ذلك أن مُغريات الذات الخليجية، كانت قد عملت ذاتيـاً عـلى إسـتجلاب الآخـرين، دون أي جهد ذاتي علني مقصود لتسويقها، بالرغم من إن ضـعف البنيـة الداخليـة قـد تكـون أحيانـاً ثغرة اختراق أو مُدعاة لتدخل النفوذ الخارجي، ويؤكد هذا الواقع الممتد عبر الزمان منطوق تلك الفرضية القديمة ، التي مؤداها أن المتغير الخارجي لا يصبح فاعلا، إلا إذا كانت الأرضية الداخلية للدول، التي يتعامل معها هذا المتغير، رخوة ومتعددة الثغرات.

فمنظومة الخليج تختزن ما لا يختزنـه بـاقي أرجـاء المعمـورة مـن مصـادر طاقويـة وبنسب تصل إلى ثلثين مصادر الطاقة النفطية عالمياً، وبرقعة جغرافيـة تعـد نقطـة انفتـاح

على قارات ثلاث، توصف بنقطة الإرتكاز الإستراتيجي، فضلاً عن كونها نقطة وثوب مهمة لإكتمال حلقات إستراتيجية الطوق التي تتبعها القوى الدولية الفاعلة، ضمن سياسة الأضداد، وبحسب تراتبية الهيكلية الدولية، وتداؤبية القوى على المكانة العالمية.

هذه الميزات التي تقترن بها المنظومة الخليجية، بالتزامن مع ضعف بنية المواجهة مقارنة بحجم التدخلات الدولية المتأثرة بميزات إقليم المنظومة، جعلت منها عرضة للانكشاف الإستراتيجي العالمي، ومن ثم ضرورة تعويض ذلك بالارتهان إلى أي طرف دولي يعطي تبشير يبعث على الاطمئنان الأمني لأعضاء المنظومة، وهو ما تحقق مع الروابط الإستراتيجية القوية التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بدول المنظومة الخليجية، والتي حققت لها نوعاً من الاستقرار الأمني النسبي قياساً بمعطيات المنطقة المتغيرة بمعدل متسارع الوتيرة.

ثالثاً: مشاهد مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم إستراتيجي متغير

لاشك إن الاستشراف الموضوعي والمتكامل نسبياً لمشاهد مستقبل ثمة موضوع إلا يمكن إلا أن يتأسس على رؤى متعددة الأبعاد. فالواقع السائد، في كل زمان ومكان، لا يعبر عن معطيات أحادية المضمون، وإنما عن معطيات متحركة بعضها يشجع على التفاؤل وبعضها الأخر يدفع إلى التشاؤم. لذا فإن مثل هذا الاستشراف هو الذي يتخذ من هذه المعطيات بنوعيها منطلقاً له.

وإنطلاقاً من قانون الاستمرارية وقانون التغيير الذي تقترن به حركة التاريخ، وكذلك إنطلاقاً من أن المستقبل قد يقترن بما لم يفكر به أحد في الحاضر وبالتالي قد لا يقترن باستمرار ديمومة معطيات الحاضر السلبية أو الإيجابية، سننطلق من الفرضيات الآتية أساساً لبناء مشاهد مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم إستراتيجي متغير، وكالأتي :

الفرضية الأولى: إن اقتران مكانة المنظومة الخليجية في المستقبل المتوسط بذات الميزات الإستراتيجية التي تحوزها الآن، في ظل تراجع مصادر الطاقة عالمياً، لاسيما

النفط والغاز، وأثر تلك المقومات الاقتصادية الداخلية على الصعيد الخارجي، سيدفع إلى صورة مستقبلية تؤشر انجذاب القوة الدولية إلى المنظومة الخليجية، ليرتهن أمن هذه المنظومة بوجود النفوذ الدولي هناك، ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية.

الفرضية الثانية: إن التراجع في تراتبية هيكلية القوة الدولية الأحادية "القطب الواحد" في المستقبل المنظور، أثر التراجع في قدرات القوة التي تحوزها الولايات المتحدة، على حساب، تبلور قدرة إحدى القوى الكبرى ، أو بعضها،على الفعل، وارتقائها إلى المستوى الذي يشكل قيد على أنماط الحركة السياسية الخارجية الامريكية. ، سيفضي، في العموم، إلى اختلال إدراكي لفاعلية وجود النفوذ الأمريكي في الخليج، مقارنةً بسواها من القوى الدولية الصاعدة. وهو ما سيقود إلى صورة مستقبلية تتناقض وتلك الصورة التي تفيد بها الفرضية الأولى.

الفرضية الثالثة: إن تزامن استمرار ثمة مؤشرات لتراجع المكانة الأمريكية عالمياً، بالإقتران مع الثبات النسبي للقدرة لدى القوة الدولية الأخرى، وعدم أرتقاها إلى المستوى الذي يحد من نفوذ الولايات المتحدة عالمياً، أو على أقل تقدير العيش في عالم متعدد الأقطاب، قد يدفع بها إلى الأخذ بمبدأ الشراكة في النفوذ الممتد مستقبلاً إلى المنظومة الخليجية.

الفرضية الرابعة: إذا كانت معطيات الواقع السائد حالياً تؤشر التراجع النسبي في المكانة والدور العالمي مستقبلاً للولايات المتحدة الأمريكية، وإن العالم قد يعيش مرحلة التعددية القطبية، التي تفترض توازن في القوة لدى القوى الدولية، فإن ذلك يعزز من منطوق الفرضية الرابعة، والذي مفاده، تعضيد حرية أو حركة المناورة لدول المنظومة الخليجية في الإعتماد على الذات أقتصادياً وأمنياً، سواء بإعادة احتضان العراق لتلك البيئة على اقل تقدير، أو من عدمها .

وفي ضوء ما تقدم، نرى أن مشاهد مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم إستراتيجي متغير، قد تقترن بالأتي:

أولاً: إما مشهد ارتهان مكانة المنظومة الخليجية وأمنها عالمياً بالوجود الأمريكي.

وأما، ثانياً، فمشهد ارتهان مكانة المنظومة الخليجية وأمنها عالمياً بقوى دولية أخرى.

وأما، ثالثاً، فمشهد شراكة النفوذ الدولي للقوى الدولية في المنظومة الخليجية.

وأما، رابعاً، فمشهد اعتماد المنظومة الخليجية على الذات.

ومن المفيد قبل البدء بتناول هذه المشاهد، الإشارة إلى إن الفرضيات الفرعية الأربعة لمشاهد مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم إستراتيجي متغير، هي مشتقة من مضمون الفرضية المركزية التي يتأسس عليها البحث بصورة عامة. أما عن المشاهد المستقبلية،فسيتم تناولها تباعاً، وكالآتي:

أ- مشهد ارتهان مكانة المنظومة الخليجية وأمنها عالمياً بالوجود الأمريكي:

إتساقاً مع الفرضية الأولى لمستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم إستراتيجي متغير، يتأسس هذا المشهد على ما يفيد،إن استمرارية اقتران جيوستراتيجية المنظومة الخليجية بمدخلات ذا أهمية خاصة، اقتصاديا بالمقام الأول، وأمنياً- عسكرياً، في المستقبل المتوسط، ستفضي بالضرورة إلى مخرجات جذب ذاتية للقوى الدولية الفاعلة عالمياً.

ذلك إن دخول القوى الدولية إلى عالم مستقبلي تتقوض فيه مصادر الطاقة الحيوية عالمياً، في ظل زيادة حدة التنافس الدولي على الريادة العالمية، سيدفع بالضرورة تلك القوى إلى تعزيز عمق إدراكها بضرورة إحكام القبضة على نقاط الإرتكاز الإستراتيجي لإدامة التربع على قمة الهرم الدولي، وهو ما توفره المنظومة الخليجية من نقطة وثوب تمهد لإستدامة هيمنة الولايات المتحدة على عصب الحياة الاقتصادية، وصيرورة سر إدامتها كونياً.

وبذا يفترض هذا المشهد إن عمق الإدراك الأمريكي، بأولوية المنظومة الخليجية للأمن القومي الأمريكي، ومستقبلية إستدامته، هو الذي سيفضي إلى ارتهان مكانة

المنظومة الخليجية أمنياً بتواجد النفوذ الأمريكي هناك، كونه الأقدر على تحقيق هـدف الولايـات المتحدة في استدامة الهيمنة والتربع على العرش الدولي لعقود مقبلة، وبذات الوقت يـوفر لـدول المنظومة بيئة أمنية طاردة لأية تدخلات لسواها من القوى الإقليمية والدولية.

ب-مشهد ارتهان مكانة المنظومة الخليجية وأمنها عالمياً بقوى دولية أخرى:

إتساقاً مع الفرضية الثانية للمشاهد المستقبلية، يتأسس هذا المشهد عـلى رؤيـة تتنـاقض نسبياً، مع المشهد الأول، مفادها، إن إقدام المستقبل،بتحدياته، وتجلياتها المنفتحة على احتمالات متعددة، قد لا يعني بالضرورة استدامة ممكنات القوة الأمريكيـة الحاليـة واسـتمراريتها عالميـاً، وبالتالي قـدرتها عـلى القيـادة العالميـة، في ظـل اسـتمرارية الأهميـة الجيوسـتراتيجية للمنظومـة الخليجية لردح طويل من الزمن.

ثمة تحديات أخرى تفسح المجال لإحتمالية تعزيز دور هذا المشهد، ذلك إن تراجع القوة الأمريكية نسبياً سيكون حتماً على حساب صعود قوى دولية أخرى، إنطلاقـاً مـن قـانون الحـراك الدولي، تتطلع إلى مكانة عالمية ودور لا يقـل أهميـة عـن الـدور الحـالي الـذي تمارسـه الولايـات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية.

وإنطلاقاً من تراكمات ما سيفضي إليه هذا المشهد، وليس أدقها التراجع في تراتبية هيكلية القوة الدولية الأحادية "القطب الواحد"Unipolarity في المستقبل المنظور، أثر التراجع المتوقـع في قدرات القوة التي تحوزها الولايات المتحدة، على حساب، تبلور قدرة إحدى القـوى الكـبرى ، أو بعضها،على الفعل، وارتقائهـا إلى المسـتوى الـذي يشـكل قيـدا عـلى أنمـاط الحركـة السياسـية الخارجية الامريكية، فإن مكانة المنظومة الخليجية المستقبلية سترتهن عبر ضمانات أكثر من قوى دولية ستبرز على الساحة الدولية آنذاك، ربما الصين، الاتحاد الأوربي، أو روسيا الاتحادية، لـتمارس نفوذاً ممتزج بمصالح وأهداف تبتغيها هنـاك، مقابـل ضـمان أمـن البيئـة الخليجيـة في عـالم ذي معطيات متسارعة وتحديات متلاحقة .

ت-مشهد شراكة النفوذ الدولي للقوى الدولية في المنظومة الخليجية:

إتساقاً مع الفرضية الثالثة للمشاهد المستقبلية في تحديد مكانة المنظومة الخليجية في عالم متغير، يتأسس هذا المشهد على ما يفيد إن مستقبل مكانة المنظومة الخليجية ستتحدد وفقاً لمبدأ الشراكة الدولية في النفوذ، ومن ثم تأمين بيئة المنظومة الخليجية أمنية.

ذلك أنه على المدى المستقبلي المتوسط ربما يشهد العالم ثمة مؤشرات لتراجع المكانة الأمريكية عالمياً، بالإقتران مع الثبات النسبي للقدرة لدى القوة الدولية الأخرى، وعدم أرتقاها إلى المستوى الذي يحد من نفوذ الولايات المتحدة عالمياً، أو على أقل تقدير العيش في عالم متعدد الأقطاب Multipolar world، قد يدفع بها إلى الأخذ بمبدأ الشراكة في النفوذ الممتد مستقبلاً إلى المنظومة الخليجية. واتساقا مع ذلك يقول جوزيف ناي، في كتابه مستقبل القوة الأمريكية: هنالك تيار داخلي خارجي يميل للاعتقاد بتراجع الولايات المتحدة، مثل مجلس المخابرات الوطني الأميركي الذي توقع انتهاء الهيمنة الأميركية عام 2025، والرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف الذي اعتبر أزمة 2008 المالية إشارة لانتهاء المكانة الأميركية، وزعيم المعارضة الكندية ميشيل إغناتيف الذي دعا كندا للتطلع نحو "خارج الولايات المتحدة" لأن ساعة الهيمنة الأميركية قد أزفت[1]. وذلك كمحصلة للتحديات المجابهة للمكانة الأمريكية، وقصور الإدارة الأمريكية في مجابهتها، دونما الحاجة إلى ردح طويل من الزمن.

وبالاتجاه ذاته، يذهب زبيغنيو بريجنسكي في كتابه رؤية إستراتيجية، إلى القول " تاريخياً، دأبت أمريكا على إثبات أنها ترتقي إلى مستوى الحدث عندما تواجه تحدياً. ولكن عالم القرن الواحد والعشرين يطرح تحديات شديدة الاختلاف عن نظيرتها في الماضي. فالعالم الآن، في جل الأمكنة بات واعياً سياسياً- ثمة الملايين في حالة غليان واضطراب تطلعاً إلى مستقبل أفضل. وهو يشهد أيضاً تشتت السلطة العالمية – مع

(1)Joseph S. Nye، The Future of Power ،Public Affairs، New York، Library of Congress،2011 ،p: xii.

ظهور عدد من الطامحين الجدد سريعي الصعود في الشرق. لذا فإن عالم اليوم اقل قابلية للتسليم بهيمنة قوة منفردة، حتى لو كانت بالغة الجبروت عسكرياً وعظيمة النفوذ سياسياً مثل الولايات المتحدة. ولكن أي نظام عالمي مستقر يبقى في نهاية المطاف، معتمداً، طالما أن أمريكا ليست روما بعد والصين ليست بيزنطة بعد، على قدرة أمريكا على تجديد نفسها، وعلى التصرف، بحكمة، كعامل تعزيز وضمان لغرب تمت إعادة الحيوية أليه وكعنصر موازنة ومصالحة لشرق صاعد جديد" [1]. لاسيما الصين.

فعلى المدى البعيد ستواجه الولايات المتحدة مشكلة التراجع النسبي في قوتها العسكرية مقارنةً بالدول الصاعدة، والصين من بينهم بصفة خاصة[2]. كونها تعد وبمعايير اليوم قوة صاعدة بنمو اقتصادي مطرد، وعسكري أيضا[3]. وبذا فهي بحاجة إلى تجديد قوتها الإستراتيجية لتكون أكثر قدرة على المواجهة الدولية.

وتبعاً لما تقدم، وإتساقاً مع مبررات هذا المشهد، فإنه يقترض إن المكانة المستقبلية للمنظومة الخليجية ستتحدد مستقبلاً في ضوء نفوذ تشاركي للقوى الدولية البازغة في المستقبل المتوسط، وطبقاً لآلية تدخلها، والوسائل المنتقاة في التعامل مع جيوستراتيجية المنظومة الخليجية آنذاك .

ث- مشهد اعتماد المنظومة الخليجية على الذات

يتأسس هذا المشد الأخير، بالاتساق مع فرضيته على منطوق يتوائم نوعاً ما مع فرضية المشهد الثالث، مفاه، إن مرحلة التعددية القطبية المتوقع حدوثها في المستقبل

(1) نقلاً عن، زبيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية:أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة قاضل جكتر، بيروت : دار الكتاب العربي،2012، ص 219.

(2) مايكل كدنر، أكثر براغماتية وأقل استخداما: دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة أفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد(4)، 2010، ص 55.

(3) شريفة فاضل محمد، العلاقات المصرية – الصينية بين الاستمرار والتغيير، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (420)، شباط- فبراير 2014، ص48.

المتوسط ستُعطي حرية حركة ومرونة، أوسع نوعاً ما، للفعل ونطاق الحركة الخاصة بالمنظومة الخليجية ذاتها في تحديد المكانة التي ترغب بها، أو تتطلع إليها مستقبلاً.

ذلك إن معطيات الواقع السائد حالياً تؤشر التراجع النسبي في المكانة والدور العالمي مستقبلاً للولايات المتحدة الأمريكية، وبما إن العالم مقبل لئن يعيش مرحلة التعددية القطبية مستقبلاً، والتي تفترض توازن في القوة لدى القوى الدولية، فإن ذلك سيُعزز من منطوق الفرضية الرابعة، والذي مفاده، تعضيد حرية أو حركة المناورة لدول المنظومة الخليجية في الإعتماد على الذات أقتصادياً وأمنياً، سواء بإعادة هيكلة العراق، واحتضانه لتلك البيئة على اقل تقدير، أو من عدمها [1]. وبالرغم من محدودية هذا المشهد الأخير مقارنةً بباقي المشاهد السابقة، إلا أنه يبقى مشهداً له احتمالاته القائمة على معطيات حركية تسير باتجاه اختراق حجب المستقبل، كما وله اشتراطاته العلمية.

وبعد استعراض ما قد يتبلور من احتمالات مستقبلية عن مكانة المنظومة الخليجية في عالم متغير، في إطار المشاهد المذكورة سابقا، يبقى السؤال الذي لابد من الإجابة عليه، وهو : ما المشهد الذي يحتمل بأرجحية عالية أن تقترن به تلك المكانة مستقبلاً. يرى الباحث أنه المشهد الذي يعبر عن ارتهان أمن المنظومة الخليجية ومكانتها عالمياً بالوجود الأمريكي، ذلك إن استمرار معطيات هذا المشهد هي أقرب للواقع من سواها.

فبالرغم من كل الطروحات التي تشير إلى بداية أفول المكانة الامريكية عالمياً، لم تزل الولايات المتحدة الامريكية تتمسك بقمة العرش الدولي سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً إلى حدٍ ما، على أن ذلك لا يعني إطلاقاً استدامة تلك القدرة مستقبلاً، لاسيما في ظل تواجد الرغبة لدى القوة الدولية الأخرى للبروز دولياً، وممارسة دور

(1)محمد وائل القيسي، مستجدات العلاقات العراقية-الإيرانية وأثرها على مستقبل الأمن في الخليج، من كتاب الخليج في سياق إستراتيجي متغير، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 171.

يرقى وإمكانياتها الدولية. وغني عن القول، إن الإرتكان إلى المشهد الأول لا يلغي بالضرورة فرصة المشهد الثاني واحتمالات تحقيقه ايضاً، إنطلاقاً من حركية مقدرات القوة لدى القوى الدولية، فقد لا يأتي المستقبل بضمانات كافية لإستمرارية النفوذ الأمريكي، وبالتالي يمكن لمكانة المنظومة الخليجية إن تتحدد أيضاً وفقاً لما تحدده القوى الدولية الأخرى طبقاً لإمكانياتها وقدرتها على ممارسة دور مستقبلي من عدمه .

وبذلك سيقترن تحديد مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل عالم متغير بما يحدده بالمقام الأول النفوذ الأمريكي هناك، وإن تلك المكانة ستتأثر بشكل كبير بما يفرزه هذا التواجد هناك، بالمقام الأول، وربما بما ستحدده القوى الدولية الأخرى مستقبلاً بالمقام الثاني .

بالمحصلة النهائية إن الفرضية التي ارتكزت عليها الدراسة، والتي مفادها " كلما دخل العالم إلى المستقبل بخطوات متسارعة، وبرزت تحديات عالمية جديدة، ذات طابع إستراتيجي شامل، كلما أدركت القوة الدولية الفاعلة أهمية النظم الإستراتيجية العالمية، ومكانتها، تتقدمها المنظومة الخليجية، بمقوماتها الإستراتيجية الشاملة . إن مثل هذا الإدراك دفع بالقوة العالمية إلى إيلاء هذه المنظومة أهمية خاصة في مدركاتها ومخططاتها الإستراتيجية، أملاً في توظيفها لتطويع المستقبل إستراتيجياً ". كانت قد شكلت المحور الأساس الذي وجه الباحث نحو السير بدقة علمية وموضوعية، وهو في بحثه عن مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في عالم متغير، وذي تحديات متسارعة جداً.

إن المغريات الجيوستراتيجية، والاقتصادية التي تتمتع بها المنظومة الخليجية، وحتى الأبعاد الأمنية – العسكرية منها، ضمن إدراك الإستراتيجيات الكونية للقوى الدولية، كانت قد جعلت منها مُدعاة لإنجذاب تلك القوى تجاهها، دون إي جهد ذاتي للتسويق، أو دون تسويق الذات، وهو ما عبرنا عنه بالقول "إن مغريات الذات، كانت قد عملت ذاتياً على استجلاب الآخرين دون جهد مقصود"، وهذا هو قدر التواجد الأمريكي بنفوذه المتسع هناك، وارتهان أمن المنظومة بالأمن القومي الأمريكي، ردحاً طويلاً من الزمن، وربما امتداده للمستقبل أيضا.

ولأسباب لها علاقة بقانون الحراك الدولي، فضلاً عن ظهور التحديات العالمية في القابل من الأيام، و الإقدام على نضوب مصادر الطاقة المهمة عالمياً في المستقبل المتوسط نسبياً قياساً بباقي المناطق العالمية، فسيزداد إدراك القوى الدولية لأهمية المنظومة الخليجية عالمياً، مما يجعلها مدعاة استهداف من قوى دولية، ونقطة رصد لاختراقها تدريجياً من قبل قوى دولية أخرى.

وطبقاً لمنهج التحليل الإستشرافي، تم بناء أربعة مشاهد مستقبلية لدراستنا العلمية، وكما يأتي :

أ- مشهد ارتهان مكانة المنظومة الخليجية وأمنها عالمياً بالوجود الأمريكي.

ب- مشهد ارتهان مكانة المنظومة الخليجية وأمنها عالمياً بقوى دولية أخرى.

ت- مشهد شراكة النفوذ الدولي للقوى الدولية في المنظومة الخليجية.

ث- مشهد اعتماد المنظومة الخليجية على الذات.

وضمن نهج المنهج الإستشرافي في ترجيح أحد المشاهد المحتملة أو الممكنة أو المرغوب بها، فقد تم ترجيح المشهد الأول، أي مشهد ارتهان مكانة المنظومة الخليجية وأمنها عالمياً بالوجود الأمريكي، كونه الاحتمال الأقرب للواقع من خلال استقراء معطيات البحث العلمي وحيثياته، دون أن يلغي ذلك احتمالية تحقيق المشهد الثاني أيضاً، لقرب وقائعه ومعطياته من الواقع المفترض أيضاً. وفي ضوء كل ما تقدم، يضحى واضحاً أن الفرضية، التي شكلت بوصلت دراستنا هذه كانت قد تمت البرهنة عليها في ختام هذا البحث العلمي.

مشاهد واتجاهات مستقبلية لإعادة تشكيل النظام الدولي وفقاً لدلالات صعود وأفول القوى الكبرى

د. علي اغوان [1]

إن من أهم النقاط التي يجب تثبيتها بداية البحث في مستقبل النظام الدولي بدلالات صعود وأفول القوى الكبرى هو الإشارة إلى إن النظام الدولي (الحالة الدولية) الحالية الآن لا تشير إلى أي نمط من أنماط أو معنى من معاني الهيكلية الدولية التي مرت بها العلاقات الدولية سابقاً، إذ إن القوة اليوم في النظام الدولي تكاد تكون مشتتة وموزعة بطريقة لا تسمح لأي باحث بتقديم توصيف عام أو دقيق عن ما هو شكل الهيكلية الدولية، لذا فأن من شبه المتفق عليه في الوسط الأكاديمي إن العالم يمر بمرحلة مخاض وصيرورة لولادة هيكلية جديدة قد تكون الأولى من نوعها على مر تاريخ العلاقات الدولية أو تكون ربما تقليدية مرت سابقاً على العلاقات الدولية بسبب تشعب الفواعل ونموهم وتداخل مصالحهم مما أدى إلى تداخل في تشكيل صيرورة النظام فضلا عن تغير مداخل التغيير لهذا النظام وتعقيدها.

وقد أصبح من البديهي ومنذ عام 2008 الحديث عن وجود اختلال واضح وجسيم في طبيعة الموازين الجيواستراتيجية للنظام الدولي، فلم تعد الحالة الدولية السابقة (الهيمنة الأمريكية) هي العنوان الأبرز الذي يتصدر كتابات أكثر المتفائلين بدور الولايات المتحدة العالمي الذي كان يروج على انه منقطع النظير والذي لن يتأثر كثيراً مهما حدث على مستوى الفعل الاستراتيجي والأداء الشامل في مسرح العمليات الجيوسياسي العالمي خلال العقدين القادمين على أساس أن فرادة القوة

(1) محرر الكتاب، دكتوراه في العلاقات الدولية، باحث متخصص في الشؤون الإستراتيجية والنظام الدولي . يعمل حالياً تدريسي في جامعة بيان الخاصة /قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية / اربيل – العراق.

الأمريكية واحتكاريتها ستوفر المساحة اللازمة لبقاء الولايات المتحدة قطباً مهيمنا لمرحلة قادمة.

بيد إن الحالة الدولية التي تشكلت بعد عام 2008 (المرحلة الانتقالية ما بين هيكليتين دوليتين أو صيرورة التطور الدولي)، أضفت محفزاً جديداً لمختلف القوى الدولية الكبرى لتبوء مساحة جديدة في النظام الدولي وإعادة تشكيل اتجاهات التفاعل داخل مفاصله ووحداته، تولدت نتيجة للفراغ الذي تشكل من تراجع الولايات المتحدة عن بعض مسؤولياتها، وعدم وجود قوة تستطيع تحمل الأعباء لوحدها وتثبيت أركان الهيكلية الدولية، وهذا ما حفز هذه القوى الأخيرة لان تبدأ بالاضطلاع للعب دول آني ومستقبلي كبير يحدد مصير النظام وفلسفته القادمة. ورغم ما حدث من اختلال في موازين القوى العالمية بعد عام 2008 إلا إن الولايات المتحدة وبفلسفتها التجددية لا تزال تغذي النظام الدولي وتسير مفاعيله بنسبية معينة، لتبرز بعد ذلك احتمالات مستقبلية واسعة النطاق ترتبط ارتباطا كلياً بطبيعة القوى الصاعدة (الصين واليابان) والقوى الكبرى الأساسية (الولايات المتحدة – روسيا الاتحادية)، تجبر الجميع إلى إعادة تقاسم الأدوار والمهام بما يتفق وحجم إمكانياتها المتنامية .

على هذا الأساس تكمن هذه الاحتمالات والمشاهد المستقبلية للنظام الدولي وتطوره الانعكاسي لنمو بعض القوى وتراجع بعضها الآخرة في صور متعددة سنحاول بحثها في السياق الآتي:

المبحث الأول

مشهد الأحادية القطبية

لعلنا لا نجانب الحقيقة كثيراً إذا ما قلنا القوة الأمريكية ومستقبلها واتجاهات تشكيل النظام الدولي هي الخاصية والسمة البحثية الأكثر بروزا في كتابات المفكرين الأمريكان وغيرهم وهي أكثر ما يؤرق الوسط الأكاديمي على مدار العقدين الماضيين، إذ إن وجود نظام أحادي القطبية بأي شكل من الأشكال يرتبط ارتباطاً وثيقا بقوة ذات مواصفات خاصة وفريدة من نوعها كانت متوافرة لدى الولايات المتحدة منذ عام 1991 حتى عام 2008، بيد إن الفرصة السانحة لاستمرارية هذا الدور العالمي قد تراجعت بالنسبة للولايات المتحدة باعتراف اكبر المتفائلين والمنظرين لصالح الاندفاع العالمي ومن من يشخصون إن القوة الأمريكية لا تزال بخير كجون مير شايمر وكيسنجر وبرجنسكي وايان بريمر وجوزيف س. ناي والرئيس الأمريكي السابق بارك اوباما أيضاً[(1)].

يقول هنري كيسنجر، إن كل حالة من حالات النظام دولي مهما بلغت من قابلية عالية على تقديم حلول لكافة المشكلات التي تظهر على مستوى النظام، فأن هناك تحديين رئيسين يجب إن يواجهها هذا النظام عاجلاً أم أجلاً،يقوم التحدي الأول على صعوبات تجديد الشرعية التي يستمد منها النظام مسوغات عمله أما التحدي الثاني فهو حدوث تحول في موازين القوى من شأنه إن يسهم في تغير شكل ومعالم هذا النظام فلا يمكن لأي نظام إن يستمر في مقاومة التغيير ومحفزاته مهما بلغ من قابلية عالية على التكيف والقفز فوق الأزمات، إذ إن جدلية انهيار النظم وبناء أخرى فوق

(1) للمزيد ينظر: وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي،مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية،القاهرة، العدد 187، 2012، ص18.

ركامها أصبحت من بين أهم المسلمات المعممة لأي باحث متخصص في دراسة وتحليل العلاقات الدولية[1].

على ذلك، شكلت حالة القطبية الأحادية الدولية بعد عام 1991 حتى عام 2008 ظاهرة فريدة من نوعها على نطاق العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر، إذ تم ازدال الستار بشكل رسمي في تلك المرحلة عن حالة النظام الثنائية القطبية (الحرب الباردة) وإعلان بدأ مرحلة جديدة من مراحل تطور الهيكلية الدولية القائمة على الأحادية القطبية من ثم الهيمنة التي أتت كمحصلة للأحادية القطبية بفعل فوران القوة الأمريكية المفرط. ورغم ذلك فان هذه الحالة لم تدم طويلاً فهي في حسابات الدول والعلاقات الدولية لا تذكر زمنياً على أنها مرحلة موسعة بقدر ما أنها فرصة إضاعتها الولايات المتحدة لكي تتربع لمرحلة أطول على عرش الهيكلة الدولية [2].

وقد شكلت النقاشات الأكاديمية من جديد، فرصة كبيرة لبحث مستقبل المكانة الأمريكية في ظل نظام دولي تتراجع فيه الولايات المتحدة عن أداء أدوارها ووظائفها القديمة لاسيما في مرحلة الهيمنة وفي ظل نمو فرضيات جديدة تقول إن بإمكان الولايات المتحدة إن تعود للواجهة من جديد لتعيد النظام الأحادي إلى الهيكلة

---

(1) للمزيد ينظر: امراح البقاعي، عرض كتاب النظام العالمي لهينري كيسنجر، منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 2014، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي:

http://www. aljazeera. net/knowledgegate/books/2014/10/26/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8 % B8% D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A

للمزيد كذلك ينظر:عمرو عبد العاطي،الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال،مجلة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية،القاهرة، العدد 173،2008، ص 224.

(2) للمزيد ينظر : جي . جون ايكينبري، نهوض الصين ومستقبل الغرب : هل يمكن للنظام الغربي أن يستمر؟ تعريب سمير إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية بغداد، العدد 43، 2010، ص 5 .

الدولية، بيد أن فروض هذا التيار غير قابلة للتطبيق على اقل تقدير على المدى القريب والمتوسط، بسبب إن العمل لاستعادة هذه المكانة يتطلب جهدا استثنائياً كبيراً قد لا يتحقق بسبب إهمال تطور القوى الدولية الأخرى مقابل التركيز على قوة الولايات المتحدة فقط، فضلا عن ضرورة العمل على ردم الهوة الأمريكية بين أهدافها الإستراتيجية ومواردها التي يجب أن تتوفر لتحقيق هذا الطموح[1].

تشكل هذه النقاشات بشكل عام، وهذا الجدل البحثي بشكل خاص، فرصة سانحة لاستشراف احتمالات عودة الأحادية القطبية إلى الهيكلية الدولية، وتتمحور الأسئلة الرئيسة التي يطرحها هذا الاتجاه العلمي حول هل من الممكن أن تظهر لنا دولة على مستوى مسرح العمليات الجيوسياسي العالمي قادرة على فرض اداءاً استراتيجياً شاملاً في ظل هذا التشتت الواضح للقوة وتوزيعها بين فواعل متعددين ؟ وهل هناك دولة قادرة بمفردها على تحمل هذا الالتزام والأعباء التي ستترتب عليها جراء هذه المسؤولية ؟[2].

ويمكن الإجابة بأجزاء على هذه التساؤلات عبر جملة من المحطات أهمها إن عناصر القوة التي أهلت الولايات المتحدة لان تكون قوة عالمية منفردة مهيمنة على المسرح الجيوسياسي العالمي لم تعد متوفرة بشكل كامل للولايات المتحدة ولا حتى لباقي القوى الدولية الأخرى وهي قيد التحول الآن، وهذا ما يثبت حالياً إن النظام الدولي ليس نظاماً أحاديا كما تذهب بعض الكتابات البحثية، وإنما هناك تحولات كبيرة تشهدها البيئة الدولية لتغير موازين هذا النظام ومفاعيله.

كذلك، إن الحديث عن عودة الأحادية القطبية على مستوى العالم الشامل في المستقبل القادم بإبعاده القريبة والمتوسطة والبعيدة، يتطلب دراسة فرص واحتمالات

---

(1) Alexander Bruce ، 2012 Science or superstition (the definitive guide to the doomsday phenomenon ، first edition ، the disinformation company ،U. S. A. ، 2012 ، P 207

(2) Daniel J. gansle ، 2012 : Day of reckoning ،first edition ، institute of Daniel j. gansle ، U. S. A . ، 2011 ،p238 .

عودة مقومات الأحادية القطبية وتركزها بيد قوة إستراتيجية واحدة شاملة، وهـذا مـا لا تحـوزه أي قوة حالياً في النظام الدولي في ظل توازن قوى استراتيجي تشترك به فواعـل مـن الـدول وغـير الدول والمنظمات والشبكات المعقدة مـن الأطـراف الـذين يـؤثرون بشـكل أو بـأخر في صـيرورة تشكيل النظام، تكمن ماهية هذه التحولات في مجموعة من التفسـيرات التـي تعـزز إن مركزيـة القوة لدى طرف واحد كما كانت عليه الحالة في زمن الهيمنة الأمريكية قد تشتت وان احتمالات عودة القطبية الأحادية باتت صعبة للغاية وذلك للأسباب التالية [1]:

1. **قوى صاعدة تزعزع مكانة الكبار:** إن بروز قوى دوليـة جديـدة حـازت عـلى مكانـة متميزة في النظام الدولي وهـي تعمـل بشـكل دؤوب عـلى تعزيـز هـذه المكانـة وتطويرهـا عـبر الانغماس في إدارة الأزمات الدولية والتكيف مع التغيرات السريعة التي تصيب هذا النظام، فضلا عن إن هذه القوى باتت أكثر مرونة قابلية على امتصاص الأزمات وعبورها باقتصادياتها المتنامية والمتطورة كاليابان والصين وألمانيا وروسـيا والهنـد والبرازيـل وكنـدا واسـتراليا وفرنسـا وبريطانيـا وماليزيا وكوريا الجنوبية وتركيا وغيرها من الـدول. كـل هـذه العوامـل أدت إلى توسـيع مفهـوم توزيع القوة، فبات من الصعب إن تقبض قوة واحدة فقط على مفاصل النظـام الـدولي بسـهولة بسبب النمو المتسارع للمنافسين الصاعدين. إذ انه إلى الآن وعلى المسـتوى القريـب ليسـت ثمـة دولة قادرة على فـرض اداءاً اسـتراتيجياً شـاملاً عـلى مسـتوى النظـام تـؤدي إلى تحقيـق الهيمنـة الشاملة .

2. **نمو وحدات دولية جديدة غـير رسـمية تتفاعـل دوليـاً:** أن عـدد الأطـراف الجدد من غير الدول في تزايد مستمر إذ إن ظهور أطراف جديدة من غير الدول على

(1) للمزيد ينظر : وليد عبد الحي، عرض كتاب مستقبل القـوة لجوزيـف س. نـاي، منشـور عـلى موقـع مركـز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 4/سبتمبر /2013 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

http://studies. aljazeera. net/ar/bookrevision/2013/12/2013124821704124. html

المسرح الدولي - المنظمات الإرهابية، الشركات متعددة الجنسية، منظمات الجريمة المنظمة، المنظمات غير الحكومية. . الخ – يعقد كثيرا بروز قوة دولية واحدة تهيمن على مفاعيل النظام الدولي [1].

3. **أزمات الأمن الدولي المتشعبة:** إن التطور الملحوظ في مستويات الإرهاب الدولي واليات عمله واتساعها شكلت إحدى أهم الأسباب التي دفعت في اتجاه التكافل الجماعي الدولي للحد من هذه الظاهرة وذلك مع اتساع رقعة الفاعلون الإرهابيون الدوليون وتنوعهم من منظمات إلى أفراد عالميون مرتبطون بشبكات اتصالية عالية التنظيم والدقة، يستخدمون التكنولوجيا وأساليب القتل والترويع الحديثة في ظل ظاهرة العولمة العالمية غير المسيطر عليها وقد أفرزت هذه الأطراف أنماطًا جديدة من المشكلات والمنازعات، فقد ساهمت هذه التنظيمات في خصخصة الحرب(وأصبحت تساهم في التدريب والتجنيد والحوار. . الخ)،وبرزت مشكلات الحروب الفضائية بين هذه الجماعات وخصومها والتي تمثل الفيروسات أحد أشكالها، كما أن جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية العالمية كلفت من خلال انتهاكها للملكية الفكرية وسرقة البيانات حوالي تريليون دولار في عام 2008، كما أن شبكات التجسس الإلكتروني اقتحمت 1295 حاسوباً في 103 دول منها 30%أهداف حكومية مهمة تتعلق بمكافحة الإرهاب العالمي. كل هذه المعطيات أدت بشكل كبير إلى انفتاح رقعة المخاطر وتنوعها فيما يتعلق بالجانب الأمني من ما يتطلب إعادة نظر في كيفية مكافحة هذا النوع من الجريمة والإرهاب بصورة تكافلية تشترك به جميع القوى بما يتناسب وحجمها فضلا عن مكانتها في النظام الدولي[2].

(1) Marshall Cavendish، Global chaos ، first edition ، institute of marshal Cavendish ، . U. S. A. ، 2011 ، P40.

(2) Mark Haley ، 101 things you should know about 2012:Countdown to armageddonor a better world، first edition، Adams Media ،. U. S. A. ، 2011،P 194.

4. **اقتصاديات الشراكـة الدوليـة:** إن نمـو القـوى الدوليـة الكـبرى ووصـولها إلى مراحـل متقدمة ومسـاحات واسـعة في النظـام الـدولي زاد قابلياتهـا عـلى ضرورة تـأمين مصـادر الطاقـة العالمية وأسواقها، فلم يعد بالإمكان السماح لقوة دولية واحدة إن تحتكر هذه المصـادر كسـوق لاستقطابها أو كشركات عملاقة لاستخراجها أو إنتاجها، ذلك لما لهذه المفردة من مفـردات القـوة الإستراتيجية اثر كبير وواضح في تواجد هذه القوى الدولي بقوة في النظام الدولي، وقـد أدى هـذا الإدراك إلى توسيع رقعة الفواعل الاقتصاديين والعسكريين والثقافيين[1].

5. **التخصص والتنوع:** لما أدركت القوى الدولية الكبرى على مختلـف تجلياتهـا انـه مـن الصعب مواكبة كل مفردات الإستراتيجية النهضوية المؤدية لزعزعة قطب دولي أعظم من مكانته من ثم القبض والحيازة عـلى جـزء كبـير مـن السـيطرة في النظـام الـدولي يـؤدي بالنهايـة إلى الهيمنة،ركزت هذه القوى على تخصيص جزء كبير من إستراتيجيتها لصالح مفردة واحدة مـن مفردات القوة وتوسيع ذلك بعد حين وتنويعـه، وهـذا مـا ذهبـت أليـه القـوة التكنولوجيـة اليابانية التي أصبحت معلم من معالم مفرداتها الإستراتيجية والتي نمت من مقوماتها الأخرى بسبب الطفـرة التكنولوجيـة، كـذلك فعلـت الصـين حيـنما ركـزت عـلى الجانـب الاقتصـادي كمفردة رئيسة من مفردات القوة الإستراتيجية النهضوية لتتمكن بـذلك مـن التخصـص بهـذا الجانب وتنطلق منه نحو الجوانب الأخرى من مفردات إسـتراتيجيتها العسـكرية والسياسـية لكي تتنوع، لذا يمكن إن نشاهد الآن إن هناك نظام دولي تكنولوجي متعدد الأقطاب وكـذلك الحال مع النظام الدولي الاقتصادي الذي يقوده أطراف عديدة،هذا التنوع والتخصص القـوي

(1) للمزيد ينظر : احمد الخالدي، النظام العالم : اشكالياته وأبعاده الإقليميـة، ط1،مكتبـة العبيكـان، الريـاض، 2011، ص 33 .

أغلق الباب أمام أي دولة ترغب بان تكون مهيمنة على نطاق عـالمي غـير محـدود وجعـل مـن فرصة الأحادية القطبية حلم صعب المنال على المدى القريب على اقل تقدير[1].

6. **توحيد القرار السياسي الدولي إن لا أحاديـة بعـد الآن :** بـروز توجـه سـياسي عـالمي اتجاه توحيد وبلورة رؤية عامة تدعو لإقامة نظام عالمي يتحمل فيه الجميع أعباء العمل الدولي، هذه الرؤية تشبه ما كان يصطلح عليه في السابق بتـوازن القـوى الـدولي أول مـا ظهـر في أوربـا لغرض منع أي قوى حينما تصل إلى مرحلة متطورة من التقدم لكسر هذا التوازن لصـالح حيـازة مساحات جديدة من القوة . لذا فالتيار السياسي العالمي الجديد تتزعمه كل من روسـيا واليابـان والاتحاد الأوربي فضلا عن الهنـد والصـين وغيرهـا مـن الـدول التـي ترغـب بـالتحرر مـن النزعـة الأمريكية في العالم [2].

7. **جيوبلتيكية الأرض وموت المسافة :** فلم يعد للمسافة معنى كبير في حسابات الدول والتجارة الدولية وحتى القوات العسكرية وتنقلها في منـاطق مختلفـة مـن العـالم فضـلا عـن إن هذه النقطة مكنت العالم من أن يتداخل فيما بينه ويـكسر الآلـة الاحتكاريـة للحركـة السريعـة التي كانت متوفرة بيد فئة قليلة من الدول لمـا تمتلكـه مـن تكنولوجيـا وأدوات علميـة وأجهـزة متطورة تستخدم في كافة المجالات؛ إذ يمكن الآن التواصل من أية نقطة في العالم مـع أيـة نقطـة أخرى أو مع نقاط كثيرة في نفس الوقت وعلى مسافات مختلفة لإدارة أو تنظيم أعمال مختلفـة، وهو أمر تستثمره هذه الأطراف الجديدة على غرار ما يفعل تنظيم القاعدة سابقا وداعش حاليا من استثمار للتكنولوجيا عبر المسافة لجذب المقاتلين من كل أنحاء العالم[3].

---

(1) للمزيد ينظر : برهان غليـون و محمـد أبـو إبـراهيم شـاكر وآخـرون، المتغـيرات الدوليـة والأدوار الإقليميـة الجديدة، مراجعة علي محافظة، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005، ص 47.

(2) Immanuel Wallenstein ، the decline of American power ، first edition ، new press ، U. S. A. ، 2011، p 283.

(3) للمزيد ينظر : خالد الشعلان، الولايات المتحـدة الأمريكيـة ومشروعهـا الإمبراطـوري العـالمي، ط 1، مكتبـة العبيكان، الرياض، 2012، ص 89.

8. **تراجع فكرة الحروب الانفرادية (الاستباقية والوقائية):** إن عودة بروز التحالفات العسكرية العالمية لاسيما بعد عام 2014 جاء محصلة بارزة لعدم رغبة وقابلية القوى الكبرى على أن تدخل في حرب انفرادية تستنزف قواها الاقتصادية، من ثم جاء استجابة لمتغيرات التوازن الاستراتيجي الدولي، فالحرب الانفرادية تتطلب إمكانيات اقتصادية كبيرة لاسيما إذا كانت ذات نية طويلة وهذا ما غادرته الدول الكبرى بشكل جزئي بسبب التكاليف المرتفعة المترتبة على هكذا تدخلات[1].

ورغم كل هذه الإشارات الواضحة التي تعزز انتهاء مرحلة القطبية الأحادية بصورة غير رسمية، فأنه ليس من رأي ثابت ومتفق عليه حول إن حالة الأحادية القطبية قد انتهت بشكل رسمي إذ ثمة من يجادل بحثياً كـ(وروبرت كاغان) إلى الآن إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تهيمن على أعلى ميزانية عسكرية في العالم وهي تشترك في اكبر التفاعلات الاقتصادية فضلا عن سبب عدم وجود شكل جديد للهيكلية الدولية يمكن التعبير عنها واعتمادها كحقيقة واقعية لإزاحة الأحادية رسميا، بالإضافة إلى اتفاق اغلب باحثي العلاقات الدولية على أن الحالة الدولية الحالية في طور التبلور والصيرورة، غير أن شبه المتفق عليه أن الولايات المتحدة لم تعد تلك الدول المهيمنة على النظام الدولي كما شهدت العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد عام 1991. وقد ساهمت الأزمة المالية العالمية بشكل عام والانفتاح الأمريكي غير المسؤول في اتجاهات عدة دون ضبط هذا الانفتاح وبرمجته وحساب كلفه الإستراتيجية في تعميق تراجع الولايات المتحدة عن موقعها السابق في النظام الدولي كقوة مهيمنة على العالم [2].

---

(1) Matthew Restall and Anara solari ، tow thousand twelve and the end of the world ، first edition ، Rowman and Littlefield ، U. S. A. ، 2011، P 115.

(2) Chimerical Empire project ،the sorrows of empire : militarism ، secrecy ، and the end of the republic ، first edition ، Henry holt and company ، U. S. A. ، 2005 ، P 142 .

إن كل ما تم ذكره من مؤشرات لتشتت القوة وتوزعها يعزز وبشكل كبير فشل فرضية إمكانية عودة القطبية الأحادية بصورة سريعة على المدى القريب على اقل تقدير من ما يستبعد بنسبة عالية احتمالية عودة النظام الأحادي إلى الواجهة، ذلك بسبب أن توازنات القوى الدولية الكبرى الآن لم تعد تسمح بانسيابية دولة لوحدها لتكون مظلة على باقي الدول،يعمل الجميع وفقاً لرؤاها واستراتيجياتها الشاملة، كما ان العالم يتجه في كثير من جوانبه نحو لا مركزية واسعة النطاق في كافة الجوانب لاسيما تلك المتعلقة بالشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية بعد بروز فرضيات جديدة للاقتصاد المخصخص والحروب المدعومة من شركات غير حكومية وتشتت سيادة الدولة المركزية انتشار ظواهر اجتماعية عابرة للحدود في ظل سيولة تكنولوجية عالمية أفقدت العديد من الدول السيطرة على مجريات الأوضاع داخل بلدانها وخارجها لاسيما ما يتعلق بالشؤون الأمنية والعسكرية[1].

لذا، وبالمحصلة النهائية لهذا المشهد فأنه يبدو من الصعب بمكان الحديث عن عودة الهيكلية الدولية لحالة الأحادية القطبية لأسباب عديدة أهمها انه لا قوة دولية منفردة تستطيع بعد نزول الولايات المتحدة من منزلة الهيمنة العالمية إن تحوز على هذه المكانة بانسيابية عالية، كذلك فأن نزول الولايات المتحدة لا يقارن بتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 بشكل كامل، وإحلال محله القوة الأمريكية العالمية، إذ أن عملية التسليم والاستلام كانت في ظروف خاصة بعد انتهاء حرب باردة وكانت القوى جميعها تدور في احد الفلكين القطبيين، وهذا ما لا يتوفر الآن في ظل عالم تتقلص فيه الهوة بين القوى بصور نسبية، إذ أن المسؤوليات والتحديات والمخاطر المحدقة على المستوى الجيوسياسي العالمي الآن اكبر من طاقة أي قوة منفردة على استيعابها بشكل خاص وهذا احد أهم الأسباب التي استدعت الباحث عدم ترجيح هذا المشهد على المدى القريب والمتوسط[2].

---

(1) Derek Cholet ، American between the wars ، first edition ، Read how you want . com ، U. S. A. ، 2011 ، P 504 .

(2) للمزيد ينظر : خلدون سعودي، أحداث 11 أيلول وأثرها الإقليمي والدولي على استراتيجيات الدول الكبرى، ط1، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص 69.

المبحث الثاني

مشهد الثنائية القطبية

ترتبط عملية التحولات الدولية الراهنة نحو نظام ثنائي القطبية بفرضية رئيسة مفادها هو وجود قوتين دوليتين منفردتين تستطيعان أن تشغل مساحة كبيرة في النظام الدولي وتتحملان الالتزامات وتفرضان الأداء وتقودان النظام وتقسما العمل بما يتناسب مع متطلبات فلسفة الثنائية القطبية، بيد أن هذه الفرضية سرعان ما تتعرض لحراجة اختباريه كبيرة مع أول امتحان لها ذلك لأنها إلى الآن بحسب تحليل الواقع الدولي عبر منهج تحليل النظام الدولي لا يوجد قوة يمكن أن تصبح مكافئة للولايات المتحدة على اقل تقدير في الوقت الراهن، تنقل الحالة الدولية إلى ثنائية قطبية - هذا لا يعني أن النظام الحالي أحادي بوجود الولايات المتحدة بقدر ما يقصد إن وجود قوة دولية إضافية تقف ندا للولايات المتحدة ربما تعني حدوث نظام ثنائي القطبية - أو إلى عالم يسوده قوتان رئيسيتان متحكمتان لا تكون الولايات المتحدة طرف فيه.

إن توزيع القوة أو بمعنى آخر تشتتها، شكل حالة دولية جديدة ومسافة لايستهان بها من الاقتراب القوي فيما بين الدول والتي لا تسمح بشكل مباشر بان يكون هناك نظام ثنائي القطبية بهذه الدرجة من الانسيابية والسهولة والسيولة والتي تعتمد على صعود قوة دولية واحدة تحتاج لفارق قوي كبير عن باقي القوى لكي تشكل نظام ثنائي القطبية، تتقاسم مع الولايات المتحدة العمل في النظام الدولي أو صعود قوتان تزيح الولايات المتحدة من مكانتها وتؤسس لنظام ثنائي القطبية، بيد أن ذلك لا يمنع بأي شكل من الأشكال من الناحية النظرية محاولة كشف احتمالات تحقق هذا المشهد وبلورته، بسبب أن دراسة العلاقات الدولية لا تعتمد على ثوابت دائمة بقدر ما تخضع لتغيرات قد تحقق فروض ربما لا يمكن تحقيقها نظريا، وهذا ما يمكن

الحديث عنه عبر الكتابات البحثية والدراسات والتقارير التـي تكتـب لغـرض معرفـة أيـن تتجـه القوة في النظام الدولي في مستقبل الأيام[1].

فقد توقع تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي المعنون بـ (العالم عام 2025) الصادر عن هيئة الاستخبارات المركزية عام 2008، إن يتحول النظام الدولي إلى نظـام ثنـائي القطبيـة (بصـفة رسمية) كحالة أولية [2]- بوصف أن الحالة الحالية للنظـام الـدولي لا تعـبر عـن معنـى أو صـورة واضحة للاستقطاب والهيكلية في ظل تشعب خارطة القوى وتفرعاتها - لمـا يرتبـه صـعود الصـين من آمر سيضفي تحولات كبيرة على مفردات القوة في مفاصل النظام، وقد ذكر التقرير أن الصين تتجه لان تكون دولة رائد في مجال التأثير على مستوى السياسـة الدوليـة بسـبب نمـو اقتصـادها المتسارع والمؤثر بشكل واسع على تفاعلات ومجريـات المسرح الجيوسـياسي العـالمي، فضـلا عـن ارتفع كفاءة ومستوى القدرات العسكرية [3].

إن النقاشات الأكاديمية التي تطرقت لموضوع ومشـهد الثنائيـة القطبيـة، ركـزت بشكل مفرط على دور الصين العالمي القـادم، وقاربـت هـذه الثنائيـة (ثنائيـة الصـعود الصيني الذي يتناسب طردياً مـع ازديـاد احـتمالات تحـول النظـام إلى ثنـائي القطبيـة)،

(1) Charles W. Kegley ، and Shannon L. Blanton ، World politics : tend and transformation ، 2012- 2013 edition ، first edition، cengage learning ، U. S. A. ، 2012 ، P 495.

(2) توقع نفس التقرير الذي يصدر عن نفس الجهة في عام 2012 إن النظام الدولي يتجه نحـو تعدديـة قطبيـة تحت القيادة والمظلة الامريكية .

(3) التقرير من موقع مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي لعام 2008 على الرابط التالي :

www. dni. govnicODF2025 2025// http

فركزت الكتابات الأمريكية على سبيل المثال على العقدة الصينية القادمة والتـي شـكلت إرهاصـاً وهاجساً كبيراً لتطور الحالة الدولية إلى نظام ثنائي القطبية [1].

أخذت هذه الكتابات مناحي عدة – ايجابية وسلبية - في تفسير وتحليل ظـاهرة التحـول في النظام الدولي كانعكاس ودلالة على صعود الصـين الاسـتراتيجي المتـدرج والمـأخوذ أساسـاً مـن تراجع دور الولايات المتحدة العالمي وانحساره، إذ يتحدث جوزيف س. نـاي عـن دور مسـتقبلي صيني صاعد اتجاه القطبية الثنائية، بيد انه من غير الصحيح وضع الصـين والولايـات المتحـدة في منزلة واحدة رغم تطور اقتصاد الصين وارتفاع منسوبها الاستراتيجي القوي، فيقول أن المسـافة لا تزال بعيدة بين الصين والولايات المتحدة لكي يصبحا نظيرين قطبيين متساويين رغم النمو الصيني الكبير، بسبب أن الصين تعاني مـن تحـديات ومشـكلات داخليـة عـدة يـأتي عـلى رأسـها مشـكلة التلوث البيئة وعدد السكان والتخلف والصراع الديمغرافي وموقع الصين الاستراتيجي وسـط قـوى عالمية تبحث هي الأخرى عن مكانة في النظام الـدولي فضـلا عـن شـحة مصـادر الطاقـة الذاتيـة والتحديات الأمنية الأخرى القادمة من المحيط الجيوامني القريب[2].

ويعقد ناي مقارنة بين مستويات ارتفاع الناتج المحلي الصيني سـنوياً انـه سيصـل إلى مستوى نمو يعادل 6% في العام الواحـد خـلال العقـدين القـادمين إذا سـارت الأمـور على ما يرام، مقابل نمو أمريكي في الناتج القومي بنسبة 2% سنوياً، فـأن ذلـك لـن يكـون بالنهاية إلا تساوي من حيث حجم الاقتصاد بيد انه من غير الصحيح حساب دخل الفرد السنوي الأمـريكي الـذي سـيرتفع طرديـا مـع زيـادة النمـو مقابـل دخـل الفـرد الصـيني

(1) سالم داؤود وعبـد المجيـد السـفياني، الإدارة الامريكيـة الجديـدة بعـد أحـداث 11 أيلـول : قـراءة في تطـور السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بـيروت، 2011، ص 219.

(2) Joseph S. Nye ،The Future of American Power ،Foreign Affairs ،Nov. /Dec ، 2010 ،vol. 89 ،Issue 6. p 23.

الذي يعاني من كثافة سكانية تصل إلى أكثر من أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة [1].

ورغم ذلك، فأن المسافة الإستراتيجية المتبقية بين الصين والولايات المتحدة لردم الهوة، تتضاءل يوم بعد يوم وهذا ما يعزز اتجاه الحالة الدولية نحو الثنائية القطبية، بيد إن ذلك لا يعد دليلاً كافياً لتحول النظام نحو الثنائية القطبية في ظل بروز قوى أخرى صاعدة تمتاز بمكانة إستراتيجية كبيرة وتتحكم بمفردات قوة فريدة من نوعها يمكنها أن تحقق الفارق وتردم الهوة بينها وبين القوى الأخرى[2].

من جانب آخر، بدأت الأوساط الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية تتحدث عن بداية حرب باردة جديدة في مناطق مختلفة من العالم وصراع دولي جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية التي إعادة توجيه مفردات قوتها وولجت من جديد في وحدات النظام الدولي ومفاعيله والتي بدأت تعيد بنا الأذهان إلى مرحلة الحرب الباردة والصراع السوفيتي الأمريكي، إذ يرى منظرو هذا الاتجاه إن روسيا استطاعت أن تقطع شوط كبير في عملية إعادة المراجعة الإستراتيجية لموقعها في النظام الدولي وأصبحت على أعتاب النظام الثنائي رغم تعثراتها المستمرة، ويدلل هذا الاتجاه هو عدم قدرة الولايات المتحدة على فرض الإرادة الأمريكية بشكل سلس كما كان الوضع عليه بعد عام 1991 حتى وقت قريب من عام 2008 كما هو الحال في الوضع في سوريا وجورجيا وأوكرانيا ومناطق شرق أوربا واسيا الوسطى وأجزاء من الشرق الأوسط كإيران واليمن والجزائر، غير أن كل ذلك لا يعني بالضرورة إن هذه إشارات واضحة يمكن الاستدلال عليها كتحول نحو الثنائية القطبية بسبب النمو الروسي المتزايد، بسبب أن روسيا مقابل نموها تعاني من مناطق وهن كثيرة ومساحات

(1) سحر نجم ال عمر، الولايات المتحدة الأمريكية تعلم العالم التحضر،ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 59.

(2) سليم الشامي، الترتيبات الإقليمية الجديد في ظل نظام أحادي القطبية، ط، 1دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ص 85.

غير ناضجة في إستراتيجيتها الدولية، فضلا عن التنافس والصراع المحتدم على حيازة هـذه المكانـة مع باقي القوى الدولية الصاعدة والتي تحمل نفس الطموحات [1].

لذا، إن ما يشجع علمياً على استبعاد هـذا المشـهد وعـدم ترجيحـه كسـيناريو مسـتقبلي يمكن أن يتحقق بسهولة هو أن القوى الدولية الكبرى الآن ليست محـدودة العـدد والإمكانيـات والتأثير، فلدى اليابانيين والروس والألمان وحتى التكتلات الدولية الأخرى (كالاتحـاد الأوربي) مـثلاً وتكتل بريكس واتحاد الاسيان ومنظمة شنغهاي والشراكات الدولية الإستراتيجية التي تعقـد بـين ألحن والآخر، نوايا وطموحات كبيرة في تحويل النظام الدولي إلى متعدد الأقطاب (هـذا لا يعنـي ترجيح هذا المشهد الأخير أيضاً)، لا بل إن الرؤية الصينية والروسية بحد ذاتها غـير مقتنعـة كليـاً بان قوتهما المنفردتين بالوقت الراهن يمكن أن توازي قـوة الولايـات المتحـدة لتحـول النظـام إلى ثنائي القطبية سواء يكـون هـذا النظـام (صـيني – أمـريكي أو روسي- أمـريكي أو صـيني- روسي)، وكثيراً ما عبرت هاتين القوتين عـن ضرورة وجـود نظـام عـالمي تشـاركي تكـافلي جماعـي متعـدد الأقطاب يدار عبر التقاء المصالح الدولية المشتركة، تتحمل فيه جميع الأطراف مسؤولياتها الملقـاة على عاتقها دون انفراد طرف أو اثنين بعملية التحكم بمفاصل هذا النظام [2].

لذا لا يرجح الباحث هذا المشهد كونه صـعب التحقـق مـن الناحيـة النظريـة والعملية في ظل بزوغ قـووي شـامل يتعلـق بقـوى دوليـة صـاعدة وفواعـل عـابرين للحـدود لاسـياديون يرسـمون ملامـح النظـام الـدولي بصـورة جماعيـة، تتـوزع فيـه المسؤوليات بصورة لا تسمح به لأي قوة إن تكون عابرة على باقي القـوى بـأي شـكل

(1) سليمان البرصان، دبلوماسـية الولايـات المتحـدة الناعمـة وقوتهـا المدنيـة الجديـدة، ط1، مكتبـة العبيكـان، الرياض، 2011، ص 54.

(2) للمزيد ينظر : ونك لي يونك، من التعددية القطبية آلة نظرية تعـدد الأطـراف، بحـث منشـور عـلى موقـع المركز العربي للمعلومات بتاريخ 2003/4/21 في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي :
http://www. arabsino. com/articles/10-05-24/2459. htm

من الأشكال. كذلك فأنه لا يوجد قوتين إستراتيجيتين شاملتين يمكـنهما تحويـل الهيكليـة الدوليـة نحو الثنائية القطبية بسهولة وانسيابية لنفس الأسباب التي تم بحثهـا في أعـلاه. عـلى ذلـك فـأن الباحث يستبعد وقوع هذا المشهد على المدى القريب والمتوسـط بنـاءاً عـلى الفـروض التـي تـم تقديمها في الفصول السابقة التي تضمنت عملية قياس أفول وصعود القوى الكبرى[1].

(1) سمير الغضبان و وحيد عمراني، الإستراتيجية الأمريكيـة في تحولاتهـا التاريخيـة وآثرهـا عـلى منطقـة الشرق الأوسط، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص 264.

المبحث الثالث

مشهد التعددية القطبية

يشكل مشهد التعددية القطبية التقليدي للوهلة الأولى فرضية تراجيدية ذات احتمالات كبيرة للتحقق نظرياً لما تمر به القوى الكبرى من إرهاصات وتحولات بنيوية في التوازنات الإستراتيجية تفضي بالنتيجة إلى ترجيح هذا الفرض القابل للتحقيق نسبياً بناءا على معطيات وتحليل النظام والبيئة الدولية، بيد إن التطور الحاصل في مفردات القوة وتوسعها فضلا عن تشعب اللاعبين وتعقدهم، لم يعد قابلاً لتطبيق حالة دولية قديمة تقليدية - وجود قوى دولية تقليدية - على واقع دولي جديد بهذه السهولة، فانسيابية القوة وسيولتها وغزارة الفواعل وتنوعهم أخرجت الهيكلية الدولية من إطارها النمطي لتدخله في هياكل ومفصليات جديدة - القوة في عالم ما بعد الحداثة والنمطية- يتطلب معها إعادة تعريف الهيكلية الدولية والفواعل على حد سواء كي تتناسب وتطورات التوازنات الجيوسياسية الجديدة.

وبالرغم من أن اقرب حالة دولية للاتفاق الأكاديمي تعد الحالة التعددية القطبية في النظام الدولي،إلا انه ليس من الصواب بمكان الركون إلى هذا التحليل دون اختبار هذه الفرضية بطريقة مباشرة . فالنظام الدولي كما ذكرنا يمر بصيرورة إعادة تشكيل وترتيب أركانه بما يتفق وطبيعة حجم التغيير الذي تمر به القوى الكبرى وآخر التحديثات التي وصلت إليها مفرداتها القوية، ويشير جوزيف س. ناي إلى أننا بحاجة إلى سردية أكثر دقة من صعود وهبوط القوى الكبرى لكي نستطيع أن نبلور ملامح النظام الجديد بما يتواءم وحجم التغيير الكمي والنوعي الحاصل، ويرى هذه السردية الجديدة في أن القوة العسكرية لا تزال ولفترة قادمة بيد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب وليست بيد قوة واحدة، ناهيك عن أن التفاعلات في المجتمع الدولي أصابها تحول مهم يتمثل في العلاقات العابرة للقوميات التي تقودها وحدات غير الدولة، مما خلق مستويين من التفاعل، أحدهما بين الدول

والآخر حراك بين الدول وغير الدول، وعليه فإن الولايات المتحدة لا تستطيع دون التعاون مع غيرها من الدول مواجهة التغيرات العميقة التي تحدثها التحولات الجديدة لاسيما في ميدان المعلوماتية والعولمة[1].

إن ما يعزز فكرة توسع رقعة التفاعل في بيئة النظام الدولي هو وجود محفزات عديدة تساعد في التركيز على أن مستقبل النظام الدولي يرجح إن يذهب اتجاه التعددية القطبية ذلك بسبب [2]:

1. **ارتفاع مستوى التحديات الدولية غير القابلة على المواجهة بصورة فردية:**إن التحديات الأمنية والاقتصادية وتحديات البيئة والاحتباس الحراري وتحديات الانتشار النووي والعنف الاجتماعي الدولي وانعكاسات النظم والدول الفاشلة على العالم وعولمة الإرهاب تمثل واحدة من أكثر القضايا التي تتطلب تشاركا دولياً في حلها، فليس بمقدور دولة وإحدى بأي شكل من الأشكال أن تخرج بمشروع استراتيجي عالمي شامل يقدم حلولاً لكل هذه التحديات بسهولة، لذا فأن هذه المعطيات تدفع في اتجاه زيادة التعاون والشراكات الدولية في مواجهة هذه التحديات وهذا ما يعزز التعددية القطبية في ظل قيادة أمريكية قد تكون مؤقتة نسبياً لحين توفر القوة اللازمة لمكافئة القوة الصينية أو معادلتها بصورة تقريبية.

2. **تراجع مكانة الولايات المتحدة العالمي**: وهو احد أهم وأكثر المؤشرات تحفيزاً لزيادة تعزيز فكرة التعددية القطبية العالمية، بوصف إن نظام الهيمنة الذي كان يسود ما بعد عام 1991 تعرض لانتكاسة أدت به للعودة إلى الأحادية القطبية المرنة التي يمكن من خلالها إن نرى تحركات لدول مادون العظمى بحرية أكثر وبانسيابية أعلى، غير أن التراجع الأمريكي إلى ما دون الأحادية بسبب الأزمة المالية التي تعرضت لها والانفلات القطبي الذي حدث على نطاق النظام، ساعد في تحفيز بعض

---

(1) وليد عبد الحي، عرض كتاب مستقبل القوة لجوزيف س. ناي، مصدر سبق ذكره .

(2) Susan Horner and John Swarbrooke ، international cases in tourism management ، first edition ، routledge limited ، U. S. A. ، 2012 ، P 109 .

القوى لحيازة مكانة عالمية جديدة في ظل الفراغ المتشكل، لذا فأن تعزيز فكرة الشراكة الدولية جاءت نتيجة لعدم قدرة الولايات المتحدة على إدارة العالم لوحدها دون منازع الأمر الذي دفع إلى إيجاد مخرج استراتيجي كان بمثابة خيار مر ذهبت إليه الولايات المتحدة لكي تستطيع أن تعطي لنفسها فرصة جديدة كما يتحدث العديد من المفكرين لاستعادة عافية قوتها من ثم العودة من جديد للأحادية فالهيمنة، بوصف أنها قوة فريدة من نوعها على مر التاريخ[1].

3. **صعود الباقين:** وهو المصطلح الذي تطرق إليه الكاتب الأمريكي فريد زكريا في كتابه عالم ما بعد أمريكا، حيث يتحدث زكريا عن تراجع الولايات المتحدة وعن مستقبل القوة الأمريكية في ظل تنامي القوى الدولية الصاعدة كالصين والهند واليابان والاتحاد الأوربي والبرازيل والأرجنتين وكندا واستراليا وجنوب أفريقيا، إذ يذكر زكريا ان النظام الدولي في مرحلة ما بعد الهيمنة الأمريكية سيكون نظام دولي متعدد الأقطاب بحسب ما تشير أليه المؤشرات الحالية لدى دراسة وتحليل البيئة الجيوسياسية الدولية[2].

4. **اقتصاد المعلومات**: يمثل اقتصاد المعلومات واحد من أهم معالم وخطوات التوجه نحو التعددية القطبية،وقد شكلت الطفرة المعلوماتية نقلة نوعية بارزة لمستويات الدول على النطاق الدولي، فضلا عن إنهاء فكرة المركزية القوية بتوزيعه القوة في مختلف المفاصل إذ برزت كيانات اقتصادية وفواعل سياسية ومجتمعية وإعلامية وحتى عسكرية وأمنية دولية أنهت عملية السيطرة العليا لطرف واحد أو طرفين على وحدات النظام الدولي[3] .

---

(1) رائد نعيرات، المنظمات غير الحكومية ودورها في السياسة الخارجية الامريكية، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2010، ص 118.

(2) للمزيد ينظر : فريد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص 7 وما بعدها .

(3) سيف الدين محمد الراشدي، عولمة الحروب: قراءة في فكر المحافظين الجدد،ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 2، 2011، ص 135.

5. **الفرد العالمي:** أصبح من البديهي في علم العلاقات الدولية الحديث التأكيد على دور الفرد الذي يعد محوراً رئيساً من محاور تحليل النظام الدولي الآن إذ يتم التركيز في ذلك على نوعيته ومستوياته واليات تعامله مع محيطه وتفاعله معه، فالعالم اليوم بدا يخرج عن نطاقه كونه مجتمع دولي إلى نطاق مجتمع عالمي تحت قوى فاعلة (أفراد عالميون، شركات فردية تدار من قبل إفراد، منظمات غير حكومية تتحكم بها أفراد، تنظيمات دولية مسلحة تدار من قبل أفراد)، فالتحولات الجيوسياسية مكنت من إيجاد المواطن الشبكي المرتبط بجميع أنحاء العالم، كذلك مكنت الشرطي الشبكي من أن يصل إلى كل العالم ويتفاعل معه وهكذا هو الحال مع السياسي العالمي والفرد العالمي والاقتصادي العالمي وهكذا، بسبب ما خلفته التكنولوجيا من تحولات اثر بشكل كبير على زيادة تداخل الأفراد الذي كان محصور في بيئة صغيرة ليصبح في بيئة عالمية واسعة التشابك، جعلت الكل مرتبط بالكل ومتأثر بكل ما يجري من حوله، كل ذلك أدى كذلك لتراجع فكرة المركزية العالمية التي تحتكرها دولة ما وتفرضها على الآخرين وما يصب في مصلحة توسيع رقعة القطبية الدولية[1].

6. **بروز التكتلات الأمنية والاقتصادية والسياسية الدولية:** إن ظاهرة التكتلات التخصصية أصبحت سمة أساسية من سمات التوجه نحو التعددية القطبية العالمية بشكل كبير، إذ أن تكتل بريكس الاقتصادي الذي يظم خمسة دول ذات تأثير كبير على السياسة العالمية(الصين، روسيا، الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا) نموذج مهم للتعددية الاقتصادية الدولية، فضلا عن الشراكات الاقتصادية الإقليمية لاسيما في آسيا وأوربا كشراكات منظمة آسيان ومنظمة شنهغاي للتعاون والشراكة الأوربية المتوسطية وشراكات الاتحاد الأوربي والسوق الاقتصادية الموحدة، كذلك فان التحالف الدولي الذي حدث لمحاربة تنظيم داعش في العراق وسوريا هو تعبير وصورة أخرى من صور التعاون الأمني التشاركي يعبر عن توجه عسكري نحو شراكات أمنية دولية تحت مظلة

---

(1) شامل ولد أباه، الفلسفة الأمريكية في مواجهة الأزمة المالية، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2011، ص 78.

الولايات المتحدة بعد إن تم تطوير تجربة الناتو وتحويله من مجرد منظمة ميكانيكية يقتصر العمل بين أعضاءها إلى منظمة عابرة لحدود العضوية . فضلا عن البرامج السياسية الدولية التي توحد الشأن الدبلوماسي والسياسي عبر المنظمات الدولية والهيئات التحكيمية والتي صبت وركزت بشكل كبير لصالح التعددية القطبية الدولية[1].

7. **تقلص الفجوة العسكرية :** إن زيادة غزارة تأثير الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الولايات المتحدة انعكست بشكل واضح على ميزانية الدفاع العسكرية، من ما أدى إلى تقليص الفجوة بينها وبين القوى الدولية الأخرى في هذا الجانب، فالمؤشرات الدولية تقول بزيادة ارتفاع نفقات الدفاع للقوى الدولية الصاعدة مما يؤدي تدريجيا لتقليص الفجوة العسكرية بينها وبين الولايات المتحدة [2].

جل هذه المعطيات التي تشكل النظام الدولي المحتمل في المستقبل، تسهم بها قوى دولية كبرى جيوسياسية متعددة الأقطاب عالية الانضباط بصورة منفردة أو بصورة اتحادات كونفدرالية أو اتفاقيات شراكة إستراتيجية عامة، فالاتحاد الأوربي على سبيل المثال بقاعدته الاقتصادية العريضة المتمثلة بألمانيا وفرنسا،فالاتحاد الأوربي قوة عالمية واسعة التأثير رغم مخاطر التفكك التي تحدق به نتيجة انسحاب بريطانيا عام 2016، بيد أن ذلك لا يعد مؤشر كافي لتشتت القوة الأوربية بقدر ما يمكن أن يضيف ذلك مركزية اكبر لهذه القوة بعد أن خرجت بريطانيا التي كانت تعارض الكثير من المشاريع التي يرغب بتبنيها . إن النمو الاقتصادي المتزن رغم بطء حركته، يتصاعد شيء فشيء فبعد أن كان نمو الاقتصاد الأوربي وصل نسبة نمو وتطور1.7 في عام 2014 يتوقع أن ترتفع نسبة النمو في العام 2016 إلى 1.9 و2020 قد تصل إلى 3.7،

(1) شفيق فواز العادل، بداية سقوط الصنم الأمريكي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص 189.

(2) صقر عبد الواحد نجراني، المراجعات الأمريكية للطروحات الفكرية : قراءة في إعادة تفعيل صدام الحضارات، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 2009، ص 278.

وهذا ما يجعل الاتحاد احد القوى الدولية الفاعلة في مصير التحكم بالنظام الدولي وبشكله المتعدد[1].

ورغم الركود الذي أصاب الصين بعد عام 2008 والذي عاد بالنمو الاقتصادي الصيني من 8% سنويا إلى 5.2 %، عاد النمو الصيني لكي يرتفع من جديد عام 2015 ليصل إلى نسبة 5.9% في العام ومن المتوقع بحسب جوزف س. ناي إن يستمر النمو الصيني على هذه الوتيرة بمعدل 6 % من التطور في العام الواحد حتى عام 2020. من جانب آخر لم يكن للازمة المالية العالمية اثر بالغ التركيز على الاقتصاد الياباني وهذا ما يمكن تلمسه من مؤشرات النمو التي بقيت محافظة على توازنها نسبيا فيما بعد أعوام الأزمة، إذ كان الاقتصاد الياباني يسجل نسبة نمو تصل إلى 5.2 % سنويا قبل الأزمة المالية عام 2008، ارتفعت قليلاً نسب النمو السنوية عام 2015 لتصل إلى 5.4% في مؤشر واضح على التقدم الحذر والبطيء [2].

كذلك تشير التقديرات إلى إن الاقتصاد الروسي رغم مشكلاته المزمنة وانتكاساته، يسجل ارتفاعاً نسبياً بحسب مؤشرات صندوق التمويل الروسي ومجلس الاقتصاد الخاص بتحديد إستراتيجية روسيا الاتحادية فيما يخص الجانب الاقتصادي،فقد سجلت روسيا تراجعا كبيراً في نمو اقتصادها عام 2012على اثر انخفاض أسعار النفط والغاز ليصل إلى 4.5 % سنوياً بعد إن كان الاقتصاد الروسي ينمو بمعدل سنوي يصل إلى 6.9% قبل انخفاض أسعار النفط والغاز، بيد أن استقرار أسعار النفط نسبيا وتعطيل جزء كبير من إمدادات الغاز التي كانت مزمع مدها من الشرق الأوسط إلى أوربا، أنعش نسبيا الاقتصاد الروسي من جديد وارتفع ليصل

---

(1) شامل معيني، الصين من الركود إلى الصعود : موجز في مستقبل الصين 2050، ط 1، شركة المطبوعات، بيروت، 2016، ص 98.

(2) المصدر نفسه، ص 99.

5.3% عام 2016، وبهذا فإن جل المؤشرات المذكورة تشير إلى أن العالم والنظام الدولي يتأثر تقريباً بنفس النسب والمحفزات والمثبطات التي تجري في العالم[1].

إن ما يؤشر الذهاب نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، هو الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الولايات المتحدة وارتفاع نسبة الدين العام فضلا عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لتصل إلى نحو 1.5% عام 2013 بعد أن كانت 3.8 % عام 2005، أي قبل الأزمة المالية، وهذا ما يشير إلى تراجع دور الولايات المتحدة الاقتصادي وما يدلل على ترجيح احتمال حدوث نظام دولي متعدد الأقطاب رغم التوقعات التي تشير إلى أن النمو الأمريكي سيستقر على مستوى2.1 إلى 2.4 في العام حتى سنة 2020 بحسب ما ذكر جوزيف ناي[2].

بالمحصلة إن اعتماد المؤشر الاقتصادي كأولوية تحليلية لمعرفة احتمالات ومصير النظام الدولي، جاء بسبب إن الاقتصاد يمثل المحرك الأساس لباقي القطاعات الدولية الأخرى، فالإنفاق العسكري والدبلوماسية الناشطة والفعالة وتطوير التكنولوجيا والقوة الاجتماعية الشاملة وترويج الأنموذج يعتمد كلياً على الاقتصاد وقوته، لذا فبالإمكان أن نستنتج من مؤشرات النمو السابقة إن معدل التفاعل نحو نظام دولي متعدد الأقطاب قد ترتفع بنسبة عالية بسبب بداية بلورة معالم هذا النظام نتيجة لتراجع الولايات المتحدة ونمو القوى الدولية الكبرى الأخرى[3].

بيد انه من غير الصحيح أن نذكر إن النظام الدولي سيركن إلى تعددية قطبية بالصورة التي ركنا إليها قبل أكثر من ثلاث قرون ونصف المنبثق من ويستفاليا وصولاً

(1) نبيل محمد الشامي، روسيا والانبعاثات القيصرية الجديدة، ط 1، مكتبة دار المعالي، بيروت، 2015، ص 247.

(2) صلاح نصراوي، فوق الأنقاض: نهاية المشروع الأمريكي في العراق، ط1،مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2008، ص 22.

(3) عادل سعيد بشتاوي، تاريخ الظلم الأمريكي وبداية زمن الأفول الإمبراطوري المديد، ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمان، 2007، ص 83.

إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ إن أدوات التوازن قد تغيرت وطبيعة المصالح كـذلك فضلا عن خصائص القوة وأشـكالها، وهـذا يعنـي إن النظـام الـدولي المسـتقبلي إن كـان متعـدد الأقطاب فأنه سيكون نظاماً استثنائياً تكون فيـه الولايـات المتحـدة لمرحلـة زمنيـة قـد تطـول أو تقصر قائدة له تعتمد في ذلك على مدى قدرتها تجاوز محنة الركود . ورغم ذلك فأن ترجيح هذا الحالة الدولية تمثل اقرب من الناحية المنهجية والتحليلية لتحقق بسبب عـدم قـدرة وقابليـة أي قوة دولية كبرى إن ترث النظام الدولي وتزيح القوى الباقية عن الساحة أو تجعلها خـارج نطـاق إدارة الشؤون الجيوسياسية العالمية.

لذا يرجح الباحث هذا المشهد، بناءا على المعطيات التحليلية أعلاه واتساقاً مع ما جاء به نتائج قياس الصعود والأفول بان النظام الدولي متعـدد الأقطـاب، يشـكل صـورة منهجيـة اقـرب للتطبيق من أي هيكلية دولية أخرى، غير إن الباحـث لا يـرجح أن يكـون هـذا النظـام تقليـدي بالمعنى الويستفالي بقدر ما يمكن لهذا النظام أن يشكل حالة تعددية دوليـة فريـدة مـن نوعهـا على المستوى المعاصر تشترك في تأسيسه مؤسسات وفواعـل دوليـة جديـدة لا سـيادية تسـهم في رسم ملامح التوازن والتفاعل على جميع مفاصله .

المبحث الرابع

مشهد اللاقطبية

لما كانت التحولات التي أنتجتها الحقبة الويستفالية والتي مر بها العالم بشكل خاص وأوربا بشكل عام قبل أكثر من ثلاث قرون ونصف، شكلت الدولة القومية وأنهت عصر الدولة الدينية وفضت الارتباط بين الحاكم والكنيسة، صارت الدولة اليوم عرضة للاختبار أكثر من أي وقت آخر لكي تحافظ على وجودها وتماسكها. وتبرز اليوم فرضيات تتحدث عن عقد ويستفالي جديد تنتقل فيه الدولة من المكان الرئيس والمتصدر المطلق في العلاقات الدولية إلى احد الفاعلين في هذا الحقل فضلا عن باقي الفواعل المستحدثين . ولما كانت الدولة هي التي أنشأت النظام الدولي بحالته التي عرفناها سابقاً (التعددية والأحادية والثنائية)، فأن النظام هو الآخر عرضة للتحول والتغيير إلى حالة جديدة من حالات الهيكلية الدولية بفعل إن الأصل (الدولة) تمر بتحولات، فأن تحول الأصل يؤدي بالضرورة إلى تحول الفرع [1].

من جهة ثانية، ثمة سجال عميق ليس له أفق محدود بدأه خبير شؤون السياسة الخارجية الأمريكي ريشارد هاس بطرحه لنظرية اللاقطبية الدولية التي قصد بها إن لا قوى دولية عالمية مسيطرة لوحدها ولا معالم واضحة يمكن الاعتكاز عليها للنظام الدولي ولا معايير ثابتة يمكن أن تكون بوابة للتفاعل على وفق ما خلفته الحالات الدولية السابقة، إذ يبدأ هاس بتحديد الفوارق الأساسية بين التعددية القطبية التي تتسم بتمركز القوى بيد عدد محدد من الأقطاب، وبين اللاقطبية التي تتميز بتوزيع

(1) Nuno Monteiro، Polarity and Power: U. S. Hegemony and China's Challenge، International Security، Winter 2012،P 36

القوة على عدد كبير من المراكز المؤثرة ليسوا فقط دول ولا منظمات بل كيانات لا سيادية عـابرة للحدود القومية [1].

من هذا المنعـرج، يتحـدث رتشـارد هـاس ومـن بعـده مجموعـة عريضـة مـن البـاحثين المؤيدين لهذه النظرية، إن الحالة الدولية قد تذهب نحو اتجاه اللاقطبية وفقاً لمعايير خاصة قد تتوفر في البيئة الدولية تبرز ملامحها الأولى في غيـاب تـام للسـيطرة الكليـة التـي كانـت تمارسـها الدولة في السـابق عـلى أرضـها وعـلى نطـاق العلاقـات الدوليـة وتأكـل مفهـوم السـيادة بشـكل كبير،فضلا عن أن التحولات التي تمر بها الدولـة القوميـة الويسـتفالية والتـي تتطلـب كـذلك أن يتحول النظام الدولي نفسه. فضلا عن ترافق هذا الطرح بالجدال العريض الذي بدأ منذ أكثر من عقدين حول مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية كظاهرة عالمية مؤثرة في مختلـف الأزمـان، فـلا تكاد تنفك الأفكار التي تتحدث عن مستقبل النظام الدولي عن الحديث حول مستقبل الولايـات المتحدة في هذا النظام ودورها فيه[2].

يبرز لنا احتمال اللاقطبية كحالة دولية فريدة من نوعها قد تتضح ملامحها وتتبلور بعمق نتيجة لغياب الاستقرار المؤسساتي والقوي على مستوى فواعل النظام اللي وأطرافه الآخرين،هـذه الحالة تعني من بين ما تعني أن لا وضوح يمكن الركون إليه في شكل الهيكلية وطبيعة تفاعلاتهـا لاسيما مع مستجدات القضايا الدولية التي تحدث، فلا محركات للقوة ولا محـددات لتـدخل ولا كوابح تعيق السلوك القوي الدولي[3].

---

(1) للمزيد ينظر : رشاد الجندي، الانتقال إلى عالم اللاقطبية، مقـال منشـور في صـحيفة القـدس العـربي، العـدد 4399 بتاريخ 29 أكتوبر 2013، ص 7، كما يمكن رؤية المقال على الموقع الالكتروني للصحيفة على الرابط التـالي : http://www. alquds. co. uk/?p=97664

(2) للمزيد ينظر : ريتشارد هاس، اللاقطبية نظام دولي جديد، تعريب محمد المحـي، سلسـلة دراسـات دوليـة ،المركز العربي للدراسات الشرق الأوسط، لندن،العدد 18، 2006 ، ص121وما بعدها.

(3) المصدر نفسه، ص 173.

وتبدو الطبيعة المعقدة للعلاقات الدولية والوحدات المكونة للنظام الدولي التـي تحتـوي على توجهات جديدة آنيا غير مؤثرة في تفاعلات وحـدات النظـام الـدولي، ولكنهـا قـد تشـكل في المستقبل عنصرا رئيسا في تشكيل توجهات هذه الوحدات في داخل منظومة العلاقات الدولية، إذ يرى ريتشارد هاس أن نظام اللاقطبية الدولية يختلف عن وضعية النظام القطبي سواء كان هذا النظام القطبي، تعدديا، أو ثنائيا، أو كان أحادياً. ويختلف هذا النظام عن نظام القطبية بأشكاله الثلاثة، فهو نظام لا توجد مركزية للقوة فيه، ومن ثم لا توجد فيه أقطاب تتمحور حولها القوى، ومن ابرز مسببات هذا التحول، فقدان الدولة القومية لقوتها أمام ضغط المؤسسات الدولية من الأعلى والقوى المناهضة لها من الأسفل، ومؤسسات المجتمع المدني من داخلها[1].

يذكر "هاس" في هذا الصدد إن عالمنا اليوم يدخل حقبة اللاقطبية، أي عدم وجـود طبقـة عليا من الدول الكـبرى يمكـن النظـر إليهـا باعتبارهـا أقطـاب العـالم. فهـذا المفهـوم يشـير دومـاً وتقليدياً إلى أن القطب أو الأقطاب هي الـدول الكـبرى تحديـداً. فـالقرن التاسـع عشر والنصـف الأول من القرن العشرين شهدا تعددية قطبية (القـوى الأوروبيـة، بالإضـافة إلى اليابـان والدولـة العثمانية)، ثم بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم ثنائية قطبية (الاتحاد السوفيتي والولايـات المتحدة)، وبعد انتهاء الحرب الباردة شهد العالم "أحادية قطبية" (الولايـات المتحـدة). لكـنّ ثمـة أمرين جديدين تطورا خلال العقود القليلـة الماضـية. الأول هـو نشـوء دول إقليميـة ذات تـأثير كبير، أقل قوة من قائمـة الـدول الكـبرى المعروفـة، لكنهـا تنافسـها عـلى مسـتوى الأقـاليم وعـلى مستوى بعض القضايا العالمية[2].

---

(1) مهند حميد عباس ، مستقبل القطبية الأحادية الأمريكية في ظل تحولات النظـام السـياسي الـدولي ، رسـالة ماجستير غين منشورة مقدمة لكلية العلوم السياسية جامعة النهرين – بغداد ، 2013 ، ص 174

(2) ريتشارد هاس، اللاقطبية نظام دولي جديد، مصدر سبق ذكره، ص 174.

فضلا عن القوى العالمية الكبرى ذات التأثير الدولي،ثمة قوى إقليمية عديدة تعزز فكرة هاس يقول عنها انه ليس من السهولة الركون إلى نظام دولي متعدد الأقطاب أو ثنائي بسبب تداخل هذه الفواعل الإقليمية من الدول وغير الدول فلدينا البرازيل والأرجنتين والتشيلي والمكسيك وفنزويلا في أميركا اللاتينية، نيجيريا وجنوب أفريقيا في أفريقيا تمتلك طموحات إقليمية ذات دلالات دولية وكذلك لدينا مصر وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وتركيا في الشرق الأوسط تحمل نفس الأهداف، ولدينا باكستان في جنوب آسيا،وأستراليا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية في شرق آسيا واقيانوسيا. وتضم لائحة مراكز القوة عدداً لا يستهان به من المنظمات، بما فيها العالمية (صندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة والبنك الدولي)، والإقليمية (الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ورابطة شعوب جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأميركية ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي)، وتلك المحددة المهمة (وكالة الطاقة الدولية، والأوبيك، ومنظمة شانغهاي للتعاون ومنظمة الصحة العالمية). وتشمل كذلك ولايات ضمن الدول - الأمم مثل كاليفورنيا وأتار راديش- ومدناً مثل نيويورك وساو باولو وشانغهاي. ثم هناك الشركات العالمية الكبيرة، بما فيها تلك التي تسيطر على عوالم الطاقة والمال والصناعة. أما المؤسسات الأخرى التي تستحق أن تُدرج هنا، فهي وسائل الإعلام العالمية (كسكاي نيوز وهيئة الإذاعة البريطانية BBCومحطة CNN)، والجماعات المسلحة (كحماس، وحزب الله، وداعش وحركة طالبان والقاعدة وبوكو حرام وجبهة النصرة سابقاً)، والأحزاب السياسية، والمؤسسات، والحركات الدينية، واتحاد تجار المخدرات والمافيات، ومنظمات غير حكومية من نوع أقل خطورة (مؤسسة بيل وميليندا غايتس، وأطباء بلا حدود، ومنظمة السلام الأخضر)، بالمحصلة إن عالم اليوم يصبح بشكل متزايد عالماً تتوزع فيه القوة بدلاً من أن تتركز في موقع واحد. وهكذا فإن خلاصة التداخلات بين المستويات

الثلاثة: الدول الكبرى والدول الإقليمية النافذة والأطراف من غير الدول المعولمة (فواعل عـابرون للقومية)، تنتج عالماً صفته الأساسية اللاقطبية[1].

في هذا النظام الدولي اللاقطبي، لا تستطيع قوة أيا كان حجم القوة المادية التـي تملكها سواء عسكرية أو اقتصادية أو تقنية أن تسيطر عـلى هـذا النظـام وتخضعه لمنظـور مصـالحها. فالنفوذ والتأثير في داخل هذا النظام لا تعكسهما القوة فحسب، بـل هـي نتـاج عوامـل عديـدة ليست القوة إلا أحداها. ويتميز هذا النظام بحسب "هـاس" بالمسـاحة التعاونيـة بـين مكوناتـه، والصراعات والنزاعات إذا حصلت لن تكـون صراعـات كليـة شـاملة، بـل سـوف تكـون صراعـات جزئية حول مسائل محدده لا تمنع تحقق التعاون بين الأطراف في مسـائل أخـرى، وسـيقود هـذا التحول إلى تحول آخر في مفهوم التحالفات الدولية، وسـوف تكـون التحالفـات متنقلـة ومتغـيره بحسب الموضوع الذي يجري الصراع أو التحالف حوله، وسوف تسـود تبعـا لـذلك التنافسـية في العلاقات الدولية، بديلا للصراعات المزمنة التـي تنشـا لاخـتلال مـوازين القـوى الحاكمـة للنظـام القطبي. إذ يرى ريتشارد هاس إن السمة الأساسية لعلاقات القرن الحادي والعشرين تعيش الآن في طور التحول نحو اللاقطبية، أي عالم لا تهيمن عليه دولـة واحـدة أو اثنتـين أو حتـى ثلاثـة أو حتى دول عديدة، بل عشرات اللاعبين الذين يمتلكون أنواعا مختلفة من القوة ويمارسونها، ويمثل هذا تحولا بالغ الأثر والتأثير نسبة إلى الزمن الماضي[2].

من ناحية ثنية ثمة من يقول إن فقـدان الدولـة القوميـة الويسـتفالية صـفتها الاحتكاريـة كمركـز رئـيس للقـوة في النظـام الـدولي،جعل منظـرو العلاقـات الدوليـة يبحثون في آثار هذا التشتت القوي الحاصل ومالآتـه وهـذا مـا ولـد فكـرة اللاقطبيـة كذلك، ففقدان المركزية القوية هنا ترتب عليه ضـياع السـيادة الكاملـة للـدول مهـما

(1) Richard N. Haass ، The Age of Nonpolarity :What Will Follow U. S. Dominance: https://www. foreignaffairs. com/articles/united-states/2008-05-03/age-nonpolarity .

(2) مهند حميد عباس، مصدر سبق ذكره، ص 175 .

بلغت من تطور في مسويات الأمـن والتنظـير في مجـال الـوازن الاسـتراتيجي وتحقيـق متطلبـات التمدد، إذ أصبحت الدولة هنا محوراً من أهم المحاور التي تشـكل النظـام الـدولي لكـن ليسـت الوحيدة والمحتكرة لقرار ومسارات عمل هذا النظام بالإضـافة إلى الفواعـل الجـدد الـذين هـزوا الصفة الاحتكارية الإستراتيجية للقوة في فلسفة الدولة وأدائها [1].

ويمكن الحديث عن جملة من النقاط التي أدت إلى وصول النظام الدولي إلى هذه الحالة كما يلي[2]:

1. **اضمحلال المركزية الدولية:** فلم يعد بالإمكان بحسب تحليـل النظـام الـدولي في واقـع الحال أن تظهر لنـا دولـة مركزيـة أو اثنتـين تسـتطيعان رسـم ملامـح النظـام الـدولي بنـاءا عـلى معطيات القوة المتوفرة لديها.

2. **التشتت القوي:** إن ظاهرة التشتت القوة وتوزيعها لم يكن فقط على مسـتوى دول أو منظمات دولية بل تجاوز الأمر لتنتقـل القـوة مـن الدولـة والمنظمـة إلى فواعـل غـير تقليـديون لاسياديون مؤثرون في مفاصل النظام الدولي بشكل أو بأخر .

3. **الفراغ العجزي:** أصبح من الواضح عجز دولة ويستفاليا القومية بان تقوم بكل الأعمال بمفردها في ظـل تحـولات تشـهدها هـذه الدولـة نتيجـة لـبروز ظـواهر الفواعـل غـير القوميـون القادرون على الاشتراك في إدارة المخاطر والأزمات، إذ أن عجز الدولة نمـى وحفـز هـذه الفواعـل من أن تتغلغل وتولج في مفاصل النظام الدولي لكي تكون مؤثرة فيه كما نشهد اليوم.

---

(1) ريتشارد هاس، اللاقطبية نظام دولي جديد، مصدر سبق ذكره، ص 174 .

(2) للمزيد ينظر : خالد الحروب، العالم بين الأحادية القطبية والتعددية القطبية أو اللا قطبية، مقال منشور في صحيفة الجريدة،العدد 1478 عام 2006،ص3. كذلك يمكن رؤية المقال على الرابط التالي:

http://www. aljaredah. com/paper. php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13938

4. **العولمة المنفلتة:** تعزز العولمة انعدام القطبية في اتجاهين: أولا، إن العديد من التدفقات عبر الحدود تتم بمعزل عن سيطرة الحكومات ومن دون علمها، وبالتالي فإن العولمة تضعف من نفوذ القوى الرئيسة. ثانيا، التدفقات نفسها تعمل على تعزيز قدرات اللاعبين غير المنتمين إلى دولة، مثل مصدري الطاقة (الذين زادت ثرواتهم بشكل دراماتيكي نظرا للأموال التي يجنونها من المستوردين) والإرهابيين (الذين يستخدمون الإنترنت لأغراض التجنيد والتدريب والبنوك الدولية لنقل مواردهم، ووسائل النقل الدولية لنقل الناس والتهريب والاتجار بالبشر والمخدرات).

بالمحصلة النهائية، يرجح الباحث بصورة غير كلية حدوث هذا المشهد كحالة مؤقتة يمكن أن يركن لها النظام الدولي كمرحلة انتقالية قصيرة لحين بناء نظام متعدد الأقطاب المستقر الذي يتبناه الباحث كمشهد رئيس لهذه الدراسة، فهذه الحالة(حالة اللاقطبية)لا يمكن لها بسهولة أن تصبح جزء من الهيكلية الدولية رسمياً كما هي حالة (الأحادية والثنائية والتعددية) لان الدولة رغم فقدانها لمقومات عديدة وتراجع مكانتها كفاعل محتكر للقوة، إلا أن هناك من الدول من استطاعت إن تجاوز الأزمة - أزمة التحولات الهيكلية في وظائف وادوار الدولة في النظام الدولي - والقفز عليها وعبور مرحلة تفكك الدولة القومية التقليدي بعلاجات مرنة فسحت المجال لها من إن يكون لها مطاولة أعمق في التأثير وإدارة المخاطر في البيئة الدولية، بمعنى إن الدولة وعلى مستوى المستقبل المتوسط والبعيد، ستبقى هي المظلة الأولى لأي شكل من أشكال الهيكلية الدولية، فالنظام الدولي وباقي الفواعل بالنهاية هي نتيجة للتطور التاريخي للدولة، فلا يمكن القفز عليها أو الاستغناء عنها بضربة واحدة وإحلال محلها مؤسسات وفواعل عمرها سنوات قليلة لإدارة مخاطر كبيرة وتحديات دولية تحتاج لتكافل - عالمي - دولي منقطع النظير.

المبحث الخامس

مشهد القطبية القارية الإقليمية

تقليدياً، يتشكل النظام الدولي من قسمين رئيسيين من حيث مستوى التأثير والتفاعل الجيوسياسي، القسم الأول هو قسم القوى الدولية الكبرى والتي أهلتها مكانتها الإقليمية وأمور إستراتيجية أخرى لتبوء هذه المكانة بعد مشوار طويل قطعته في الكفاح الإقليمي لتبوء هذه المكانة، بينما يتكون القسم الثاني من الأنظمة الإقليمية الفرعية والتي تغذي بشكل أو بأخر القسم الأول وتكون تفاعلاتها انعكاس لما يدور في ذلك المستوى (القسم الأول) [(1)].

بحسب فرضية القطبية القارية الإقليمية، فأن القسم الأول من التفاعل والتأثير يكاد يكون محدود بسبب إن التأثير يتركز بشكل كبير في المستوى الثاني، لان هذه الفرضية تعتمد بشكل كبير على قوى إقليمية قارية كبرى أكثر من اعتمادها على قوى دولية كبرى، إذ تنطلق فروض هذا المشهد من التحولات التي بدأت تظهر على مستوى نظريات الجيوبتكس (الجيوسياسية) والتحول إلى الجيوايكونمك (الجيواقتصادية)، وقد بدأت ملامح هذه الفرضية تتحقق نسبياً مع بروز التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية لمجابة الهيمنة الأمريكية (قبل تراجعها) وقد نجح نسبياً في ذلك، جاءت هذه الفرضية لتقلل بشكل كبير الدور العسكري للدول مقابل تفعيل توازنات المصالح الاقتصادية كأساس رئيس لإدارة الأزمات والنزاعات، تبحث هذه الفرضية في نوع جديد من التوازنات ومناطق النفوذ التي تعتمد على التركيز الاقتصادي في معيارها الأساس. إذ تنقسم إلى مناطق رئيسية كبرى للنفوذ في ظل مناطق أخرى تبقى هي ساحة لتنفيس الصدامات وتقليل حدة الصراع فيها [(2)].

---

(1) Daniel Twining ، amerce grand design in Asia، csis ،U. S. A، 2007،P24.

(2) Dwaed . s. Hopson ، Mechanism the international system، first edition ، library of Albert fronty ، U. S. A . ، 2010 ،P 36.

يذكر الباحث هيرمان ارنتس إن مشهد القطبية القارية الإقليمية يعتكز على مجموعة من الشروط لكي يتحقق، أهمها إن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتراجع بشكل اكبر عن مكانتها وان تنفك الرابطة الإستراتيجية بينها وبين أوربا واليابان فضلا عن باقي الدول المهيمنة عليها، بالإضافة إلى حدوث تسويات عدة بين الدول الإقليمية المتجاورة في كل قارة لكي يكون هناك نظام قطبي قاري ذو دلالات وأبعاد دولية ووئام قائم على أساس المصلحة التي ستشكل ذلك النظام. إن نظام الكتل القارية الإقليمية الذي تحدث عنه هيرمان يعني من بين ما يعني تطوير تجربة الإقليمية والإقليمية الجديدة التي أنشأها الولايات المتحدة في القرن الماضي لتعزيز مبادرات الأمن الإقليمي الجماعي والتكامل الاقتصادي وهذا ما يمكن ملاحظته في طبيعة التكتلات الاقتصادية والأمنة التي ظهرت وتطورت في مختلف المناطق، ويعزز هيرمان أسباب هذا التوجه إلى إن لا قوة دولية تستطيع بسهولة على المدى المنظور إن تكون ذات امتدادات جيوسياسية عابرة للقارات تدير العمليات في مختلف مناطق العالم بمفردها لهذا فاحتمالات تحقق القطبية القارية بحسب هذه الأسباب قد تكون قريبة [1].

يتحدث برجنسكي في كتابه الاختيار عن آسيا القادمة ويبحث في فروض تحقيق التكامل الاستراتيجي في هذه القارة لتظهر للعالم ككتلة موحدة، إذ يذكر انه من الطبيعي أن تكون من بين أهم أولويات القوى الأسيوية الأساسية أو الصاعدة إدارة وتهيئة محيطها الإقليمي لترتيب بيئة دولية ذات أساس جيوسياسي متين، ويذكر برجنسكي إن هذه المنطقة تنقسم إلى مناطق نفوذ متعددة بين قوى إقليمية أهمها اليابان والصين وروسيا واستراليا والهند وباكستان وماليزيا وكوريا الجنوبية، تختلف تصنيفات القوة لهذه الدول بين واحدة وأخرى، بيد إن النظام القطبي الإقليمي من المرشح إن

(1) Gorge K. Stnrter ، the partnership between American and united union، first edition ، institute of rand ،U. S. A ، February 2012،P47.

يكون نظاما متعدد الأقطاب بسبب غزارة الفواعل وتقـاربهم القـوي، تحـت قيـادة الصـين التـي تشكل أكثر الأقوى الدولية ذات الثقل الإقليمي[1].

من ناحية ثانية، يمكـن القـول إن الكتلـة القاريـة الأسـيوية هـي نتيجـة لتطـور التكامـل الاقتصادي الذي بدأت ملامحه بالظهور مع انتهاء الحرب الباردة على وجه التحديـد وبنـاء نظـم اقتصادية تعتمد في تفاعلاتها على الأسواق الاقتصادية المفتوحة ومنصات تبادل العملات وترسيخ مبدأ الأمن الأسـيوي الجماعـي والأسـواق الأسـيوية المشـتركة، فمنظمـة آسـيان ومنظمـة منتـدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا وصندوق أسيا النقدي وتكتل الدول الاقتصادية الأسيوية ومنظمـة التجارة الأسيوية وغيرها هي تكتلات للتكامل القاري القطبي الأسيوي شـكلت تجربـة اقتصـادية ذات قاعدة عريضة للتعبير عن الوحدة الاقتصادية الأسيوية. من جانب آخر فأن الجانب الأمنـي هو الآخر قد تطور كثيراً في أسـيا ودخلـت نظريـات الأمـن الجماعـي القـائم عـلى أسـاس تـوازن المصالح والتكافل الجماعـي لـردع أي عـدوان هـو المعيـار الأسـاس، لكـن تبقـى الريبـة والحـذر موجودة بين مختلف القوى الأسيوية كالهند والباكستان وبين الكوريتين والصـين واليابـان والهنـد وماليزيا وروسيا التي يمكن أن تشكل بحسب هذا المشهد لوحدها كتلة قارية كاملـة لمـا تؤهلهـا جغرافيتها من مساحة وموارد تجعل منها اكبر دولة في العالم، رغم أن معيار الجغرافية قـد تمـت مغادرته منذ زمن طويل على أساس انه معطى استراتيجي حتمي لقيام القوى الكبرى، وهـذا مـا ينطبق بشكل كبير على الصـين التـي تقـبض عـلى نفـس المواصـفات تقريبـاً بصـورة نسـبية اقـل تأثيراً[2].

---

(1) للمزيد ينظر : زبغينيو برجنسكي، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم، تعريب عمر الايـوبي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 210وما بعدها .

(2) Karl. p Mueller and jasen j . Castillo and other ، striking first : preemptive and preventine attack in U. S national security policy، first edition ، published bu institute of rand، 2006 ، P 19.

من جهة ثانية تبرز بحسب هذا المشهد المستقبلي أوروبا ككتلة قارية قطبية إقليمية قد تستطيع أن تكون موحدة بعد حين إذا ما توافرت بعض الشروط السياسية والتقت المصالح بشكل أعمق من ما عليه الآن، رغم تهديدات التفكك (وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي)، إذ تمثل التجربة الإقليمية الأوربية مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاستراتيجي الشامل في أبعاده الاقتصادية والعسكرية فضلا عن الأمنية وبعضاً من التكامل السياسي النسبي، تبرز أوربا ككتلة قارية قطبية إقليمية تتربع على قاعدة اقتصادية لدول ذات أساس متين كألمانيا وفرنسا، وتشترك معاً بسوق أوربية ومراكز تجارة إقليمية موحدة تؤهلها لان تكون كياناً قارياً وقطباً ذو وزن جيوسياسي عريض، إن انجح التجارب بحسب هذه الفرضية تمثل تتمثل في التجربة الأوربية ذلك لما لأوربا من تاريخ في هذا المجال ونجاح في مختلف التحديات، بيد أن الموضوع أيضاً لا يخلو من محددات وتحديات، فاروبا رغم تجربتها الناجحة فأنها لا تزال تفتقر لعدم قدرتها على دمج كل أوربا في ظل اتحاد شامل يحقق قوة اكبر لها، فضلا عن أن أوروبا لا تزال غير متوافقة سياسيا وما يجعلها تظهر بمظهر المتماسك هو التوازن ألمصلحي الاقتصادي فضلا عن الشراكات الأمنية التي وفرها الناتو لها، بالإضافة إلى أن أوروبا أن ظهرت ككتلة فأنها ستكون ذات قطبية ثنائية ألمانية – فرنسية مع ضرورة التأكيد على أن بريطانيا في طور التراجع المستمر من ناحية كونها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية مقارنة بالقوتين الأوربيتين الأخيرتين[1].

تبرز الكتلة القارية الثالثة وهي المتمثلة بالكتلة الأمريكية التي تضم دول أمريكا اللاتينية (ربما عدا بعضها كفانزويلا وكوبا)، فضلا عن كندا ودول أمريكا الوسطى، وبحكم الخبرة الأمريكية والتجربة التاريخية فان النظام القطبي الإقليمي القاري سيكون هنا تحت المظلة الأمريكية لاسيما وان العزلة بحسب مبدأ مونرو قبل أكثر من قرنين من الزمان كانت تدعو للتوجه نحو أمريكا الجنوبية وقطع تأثير أوربا عنها، إن هذه الكتلة

(1) مارك ليونارد، لماذا سيكون القرن 21 قرنا أوروبياً، تعريب احمد محمود عجاج، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 18 وما بعدها .

بحسب فروض هذا المشهد قد تتشكل مستقبلاً نتيجة لانحسار القوة الأمريكية بشكل كبير والفراغ الذي لا يستطيع أن يملئه احد [1].

وبهذا، يمكن القول إن مراكز القوى العالمية الثلاث مستقبلاً قد تكون في ثلاث قارات رئيسية كما وضحناها في آسيا وأوربا والأمريكيتين، وتبقى باقي الأقاليم هي مساحة للتصادم والحور والتنافس على حد سواء كالشرق الأوسط وباقي القارة الإفريقية التي لا قوة دولية يمكن أن تظهر فيها لتتزعم القارة بسبب ضعف التجربة التاريخية في هذا الشأن وعدم وجود الإمكانيات والقابليات اللازمة لتطوير هكذا أنموذج قوي قاري [2].

من ناحية ثانية، وبحسب فروض هذا المشهد، تبقى بعض القوى محافظة على تماسكات تحالفاتها مع مختلف الأقطاب القارية التي تحدثنا عنها(في منطقة حرة مسيطر عليها من قبل احد الأقطاب القاريين الإقليميين)، فتركيا على سبيل المثال وإيران وإسرائيل، يمكن أن تبقى محاوراً إقليمية للشرق الأوسط، كل منهم يرتبط بصورة أو بأخرى بامتدادات إقليمية قارية لقطب لديه مصالح في هذه المنطقة . بمعنى إن القطبية القارية بحسب هذا التوصيف لا تحول العالم إلى حرب باردة متعددة الأقطاب تعتمد في كثير من الأحيان على آليات المواجهة غير المباشرة خارج أراضيها ومناطق نفوذها عبر اذرع لها في هذه الأقاليم التي تمثل ساحة لتصفية الخلافات القارية القطبية [3].

---

(1) للمزيد ينظر: غراهام اليسون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح،تحرير جوزيف س . ناي و جون د. دوناهيو، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 73.

(2) Sergio diaz and Briquets Charles ،biomedical globalization : the international migration of scientists ، first edition ، published by transaction ، new jersey U. S. A. ، 2002 ،P163.

(3) للمزيد ينظر : ستيف بندرتاتووس، عمالقة الاقتصاد العالمي، تعريب منذر صواني، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 58.

بالإضافة إلى أن القطبية القارية لا تمنع حدوث تحالفات دولية بين دول في مختلف المحاور لتسوية قضايا وشؤون مشتركة، فالقطبية القارية بهذا المعنى تعتمد بشكل كبير على دول المستوى الثاني التي تم ذكرها على أنها تغذي المستوى الأول، بيد أنها بحسب هذا التصنيف تلغي دور المستوى الأول بشكل كبير للغاية، أي ان التوازن الاستراتيجي سيعتمد في كثير من تفاصيله على دول المستوى الثاني التي تشكل التفاعل الدولي لكنها لا تلغي عمليات التواصل والتحالف بين الدول في مختلف الكتل القارية[1].

بشكل عام، لا يرجح الباحث حدوث هذا المشهد بهذه الصورة التي تم عرضها لأسباب عديدة انه من الصعب حدوث تكاملات إستراتيجية شاملة بين الدول الكبرى لقارة بأكملها كتكامل صيني ياباني أو باكستاني هندي، فضلا عن أن هذه الفرضية التي يعتمدها المشهد تشترط تراجع الولايات المتحدة بشكل كبير عن دورها العالمي، وهذا ما يتم فعلا لكن هذا التراجع قد يطول نسبياً من ما يعطي فرصة جيدة للقوى الدولية الصاعدة الأخرى بان تبني ذاتها وتقفز من المستوى الثاني إلى المستوى الأول دون الحاجة تعزيز المكانة الإقليمية التي هي بالأساس ستكون تحصيل حاصل، فالوصول إلى المستوى الأول من الدول يعني تحقيق تكامل بالضرورة في المستوى الثاني وصل مرحلة القيادة والتفويض لتمثيل القارة دولياً. فضلا عن أن هذا المشهد يهمل كثيراً الأدوار الكبيرة دول للمنطقة الحرة التي تشكل تأثيرا غير محدود في كثير من الأحيان على دول المستوى الأول .

وبالرغم من إن الباحث يستبعد وقوع هذا المشهد بهذه الفروض، إلا انه يرجح جزئياً حدوث تحالفات ثنائية أو ثلاثية في قارات مختلفة كاسيا على سبيل المثال، فبرجنسكي يتحدث عن أمكانية وجود تقارب صيني هندي روسي لمجابهة القوة الأمريكية، فضلا عن وجود هذه التحالفات أساسا في القارة الأوربية، لذا يمكن

(1) Susan Horner and John Swarbrooke ، international cases in tourism management ، first edition ، routledge limited ، U. S. A. ، 2012 ،P288.

الحديث عن تحقق جزئي لهذا المشهد بشرط أن تكون هـذه التحالفـات مصـحوبة بتراجـع أكـثر للقوة الأمريكية العالمية وان حدثت هذه التحالفات فإنها ستحدث على هامش تشكيل صـيرورة قطبية دولية أخرى كالتعددية الدولية على سبيل المثال.

المبحث السادس

مشهد الفوضوية

يشكل مشهد الفوضى العالمية احد ابرز الخيارات المطروحة كحالة دولية يمكن أن تصبح حقيقة ملموسة إذا ما توافرت لها الشروط الموضوعية التامة، وتتعدد أسباب ومداخل هذا المشهد بتعدد احتمالاته التي تشمل حدوث تحول بنيوي في خيارات اللاعبين الدوليين والفواعل من غير الدول نتيجة لاختلال التوازن تؤدي بالمحصلة إلى انهيارات عديدة على المستوى النظمي ومن قبله على مستوى الدول والمؤسسات الدولية.

ينطلق هذا المشهد من فرضية رئيسة مفادها إن الفوضى العالمية كخيار ومشهد من مشاهد النظام الدولي هي نتيجة للانهيارات الدولية التي تحدث والاختلالات القيمية في منظومة العمل الدولية أو نتيجة لانهيار دولة ما وتراجعها عن أداء وظائفها ومسؤولياتها العالمية . فضلا عن انهيار الدول الضعيفة التي صنفت على أنها فاشلة وظهور كيانات وتنظيمات وفواعل جدد على أنقاض هذه الدول تؤثر بشكل كبير في طبيعة النظام الدولي وقيادة العمليات فيه[1].

يعزي منظرو هذا التوجه إلى أن أسباب الفوضى العالمية التي يمكن أن تقع ترتبط بتفتت القوة وتجزئها من بين أيادي القوى الدولية الكبرى، فضلا عن بروز قوى وفواعل دولية جديدة اقل نضجا من تلك التي كانت تدير الشؤون الدولي هي إحدى أهم أسباب هذه الفوضى. إن المتولد من هذه الفوضى هو غياب الإجماع والتوازن الدولي الذي كان يحقق نوعا من الاستقرار رغم كل شيء [2]، إذ كانت قضايا مثل

---

(1) Danny cooper ، neo-conservatism and American foreign policy : a critical analysis ، simultaneously published in the USA and Canada by routledge ، first edition ، 2011 ،p 139.

(2) للمزيد ينظر: رتشارد هاس،عصر الفوضى، مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 2014/9/22 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في الرابط التالي:

مكافحة الإرهاب والمخدرات والاتجار بالبشر والاحتباس الحراري وغيرها من القضايا تمثل خطوطاً حمراء نسبياً تتكافل القوى الكبرى فيما بينها لكي تكافحها بالقدر الذي لا يضر مصالحها. بينما عالم الفوضى الذي يتم التنظير له فأنه سيكون عالم بدون ضوابط للحركة وبدون سيطرة على اغلب التدفقات العالمية لكي شيء يؤدي إلى زيادة ربحية الأطراف المستفيدة من هذا الانهيار.

ويذهب العديد من المنظرين أمثال برجنسكي وريتشارد هاس إلى أن من أهم الأسباب التي يمكن إن تؤدي إلى هذه الفوضى في النظام الدولي هي الانسحاب العالمي المفاجئ للولايات المتحدة والتخلي عن مكانتها الدولية والذي من المحتمل انه سيخلق بشكل كبير احتمالات حدوث فوضى عارمة تعم العالم، ذلك لعدم وجود قوة دولية قادرة على إن تحل محل هذه الدولة التي تلتزم بوظائف دولية عملاقة ليس من السهولة على أي طرف تحملها بشكل مفاجئ كذلك فان الاختلال في التوازن الدولي المفاجئ سيشكل حالة محفزة للفواعل الصغار من أن ينموا قوتهم ويراكموا قدراتهم لكي يتغلغلوا في مفاصل النظام الدولي دون أن يتم إزاحتهم بصورة سهلة في مستقبل الأيام كالشركات الخاصة والجماعات الفردية ووسائل الأعلام والمافيات والحركات الراديكالية وغيرها من الفواعل التي أصبحت تؤثر وتتأثر بما يحدث على نطاق السياسة الدولية[1].

ويناقش برجنسكي هذه الفكرة في كتابه الاختيار ومن قبله في كتابه الفوضى والاضطراب العالمي إذ يقول إن هناك محرك رئيس للفوضى العالمية في المستقبل الأولى وهي صدام القوميات الذي بدأ يبرز بشكل ملفت للنظر بعد انتهاء الحرب الباردة لدى الأقليات النامية والتي دمجت مع دول رغماً عنها إذ إن اغلب الطرائق ترجيحا لتخلص هذه الشعوب والأقليات من سيطرة المركز هو القتال للحصول على

---

http://www. aljazeera. net/knowledgegate/opinions/2014/10/30/%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%89

(1) Collin ward ، order ، anarchy is institute of Washington dc to print and publishing ، U. S. A ، 2011،p 428.

الاستقلال وهذا ما شهدته يغوسلافيا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي وتشهده منطقة الشرق الأوسط وقد تشهده مناطق آسيوية عدة من ما يعني حروب إقليمية عديدة غير مسيطر عليها ستؤثر بشكل مباشر بالنظام الدولي الرئيس في ظل اضمحلال الفواعل وانحسار مسؤولياتها الدولي في التدخل لإنهاء هذه النزاعات[1].

بينما يذهب صامؤيل هنتنغتن إلى جانب آخر من الموضوع ويشرح احتمالات أسباب حدوث الفوضى العالمية نتيجة لصدام الحضارات الثمانية الكبرى واليت قد تخلف حروباً فرعية عديدة في مختلف القارات ستنتهي على أثرها حضارات عدة وتبقى فقط الحضارة الغربية بعد صراع طويل واندماج باقي الحضارات مع الغرب. ويضيف هنتنغتن[2] إن الحضارة الغربية حتى الآن كانت القوة المركزية في التاريخ العالمي، وان المصدر الرئيسي للمنازعات كان اقتصادياً في جانب وإيديولوجياً في جانب آخر،وكان المعيار المعتمد لتقسيم الدول إلى مجموعات هو الأنظمة السياسية والاقتصادية ومراحل التطور الاقتصادي. لكن عندما تصل الحضارات غير الغربية إلى نفس مستوى الغرب فستصبح الفروقات الثقافية عند ذلك المصدر الأول للنزاع، أي إن التجمعات القومية التي تعتمد على حضارة معينة ستصبح وحدات إقليمية رئيسية وسيتبع ذلك حتماً بين الحضارات، واهم صدام متوقع هو المجابهة بين الحضارة الغربية والحضارة غير الغربية. [3]

(1) Craig Hayden ، tge rhetoric of soft power : public diplomacy in global contexts ، first edition ، Lexington books ، 2011،p18.

(2) هنتنغتون، على أية حال لا يقول أن الحروب بين الحضارات مرغوبة أو حتمية، لكنه على قناعة بأن العوامل الحضارية ذات أهمية قصوى وان النزاع بين الحضارات وخاصة بين الغرب وبين الآخرين سيتصاعد.

(3) ايو كيبي ماكوتو ، سيناريو الفوضى العالمية الجديدة، دراسة منشورة في موقع كتابات، تعريب وليد خالد احمد بتاريخ 14كانون الثاني 2016، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في الرابط التالي :

http://www. kitabat. com/ar/page. html

من جانب ثاني يذكر ريتشارد هاس إن هناك أيضاً تفسيرات محلية أخرى لتنامي حالة عدم الاستقرار العالمية. فالشرق الأوسط يعاني من قدر كبير من عدم التسامح ونقص كبير في الوفاق سواء بشأن الحدود بين الحكومة والمجتمع أو الدور الذي يلعبه الدين داخلها. ومن ناحية أخرى، لا تفعل البلدان في المنطقة وبالقرب منها إلا أقل القليل لمنع صعود التطرف أو مكافحته متى ظهر وأينما ظهر في ظل ترهل قوي دولي للحد من هذه الظاهرة من ما يؤدي بشكل خطير إلى انفجار أزمات وحروب النظم الإقليمية الفرعية للنظام الدولي التي قد تكون بوابة رئيسة للفوضى والاضطراب العالمي[1].

ويشير هاس في مقالة أخرى منشورة في دورية Foreign Affairs إلى أن أبرز مصادر الفوضى والاضطراب لنظام ما بعد الحرب الباردة تأتي من عدة مناطق، أولاها: منطقة الشرق الأوسط، التي من المُرجح أن تمتلئ بالدول الضعيفة غير القادرة على تأمين مساحات واسعة من أراضيها، فضلا عن تزايد نشاط الميليشيات والجماعات الإرهابية المسلحة داخل الإقليم، بالإضافة إلى تصاعد الحروب الأهلية والصراعات بين الدول وبعضها. كذلك، ستصبح الهُويات الطائفية أقوى من هُوية الدولة القومية ذاتها. ومع استمرار إمداد الفاعلين المحليين بالموارد الطبيعية، فإنهم سيستمرون في التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، كما أن الفواعل الخارجية ستظل غير قادرة وغير راغبة في تحقيق استقرار الإقليم، وقد تقع في ظل هذه الفوضى حروب إقليمية وداخلية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والبيئية المتمادية مثل أزمة

(1) ريتشارد هاس، عصر الفوضى، مقال منشور بتاريخ 2013/7/22 على موقع صحيفة العالم الجديد في شبكة المعلومات الدولي (الانترنت) على الرابط التالي :

http://al-aalem. com/%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8 %B6%D9%89 /

الطاقة النفطية، وأزمة تدهور البيئة الطبيعية وما تحمله من كوارث على الأرض والإنسانية. [1]

من جانب آخر، صحيح أن العولمة مكّنت دولا صناعية كبرى، في طليعتها الولايات المتحدة، من امتلاك مزيد من أسباب القوة والنفوذ، بيد أن الصحيح كذلك هو إمكانية إفادة بعض الدول، وربما أفراد ميسورين، من نتائج الثورة الالكترونية لتوظيفها في مصالح شخصية، أو أعمال إرهابية من خارج القوانين الداخلية والدولية[2] .

وفي هذا الجانب يذكر أستاذ العلاقات الدولية (ستيفن ام . والتز) في مقال نشره له في دورية (Foreign Policy) عام 2016 مطلع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي إن العالم الليبرالي يشهد انحساراً كبير بسبب إهمال منظر الليبرالية نقاط عدة أهمها تنامي النزعة القومية واليمينية لدى الشعوب المتطرفة والتي من المحتمل أن ينهار على يدها النظام الدولي وينتقل للفوضوية مستقبلاً والتي بدأت تخلق اضطرابات تفشل الديمقراطية وهذا ما نشهده في كثير من بلدان العالم كمصر وتركيا وربما غدا في أوربا بشكل أوسع وباقي الدول التي تحسب على ركب الديمقراطية، ذلك بسبب أن الليبراليون لم يعودوا قادرين على تخطي أزمات هذا النظام الاقتصادي الذي أصبح ثقيل الكتلة ومجتمعات ليبرالية تعاني من ورطة لأنها عرضة للاختطاف من قبل الجماعات أو الأفراد الذين يستغلون الحريات ذاتها التي تقوم عليها المجتمعات الليبرالية،كما أثبت دونالد ترامب طوال مرحلة سباق الترشيح عن الحزب الجمهوري للرئاسة الأمريكية وكما فعلت اليمينية الفرنسية ماري لوبان في انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي ورجب طيب أردوغان وخيرت فيلدرز السياسي اليميني الهولندي

---

(1) Richard N. Haass ، The Age of Nonpolarity :What Will Follow U. S. Dominance ، Ibid.

(2) Charles W. kegley and Shannon L. blanton ، World politics : trend and transformation ، 2012 – 2013 edition ، first edition ، Cengage learning ، U. S. A. ، 2012،p67.

الذي فاز حزبه بأكثر من 24 مقعد نتيجة لتصعيد خطاب التطرف، وأصحاب المشاريع السياسية الأخرى التي أظهرت في الماضي)، القادة أو الحركات التي التزمت بمبادئ الليبرالية يمكن أن تستفيد من مبادئ المجتمع المفتوح واستخدامها لحشد قاعدة شعبية . لذا يؤكد العديد من أساتذة ومتخصصي العلاقات الدولية مثل (ستانلى هوفمان، وريتشارد مانسباش، وبيل فيرجسون، ودونالد لامبتر وجوزف ناي وغيرهم)أن مناخ العلاقات الدولية هو أقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى والحرب، فهناك نوع من النظام الدولي آخذ في الاتساع والتكامل، وهو في طريقه إلى أن يفرض نفسه بوصفه نوعاً من العرف والقانون الدولي المقبول طواعية من جميع الدول، فمعظم اهتمامات الدول في سياستها الخارجية أصبحت تنصب على قضايا التطور التقنى والاقتصادي، وذلك على حساب القضايا الأمنية، مما أدى إلى بروز مناخ من التفاهم والتعاون بين الدول، وعلى التخفيف من حدة الاستقطاب والاستعداء فيما بينها [1].

بالمحصلة الختامية، ورغم كل هذه الطروحات الفكرية التي ينظر لها كبار مفكري العلاقات الدولية والدراسات المستقبلية فيما يخص النظام الدولي وترجيح خيار الفوضوية كحتمية قادمة، فأن الباحث لا يرجح نسبياً خيار الفوضى العالمية لأسباب عدة أهمها إن المصالح الدولية ستبقى دائما هي المعيار الأعلى لتحكم العلاقات وان انحسار دور أي قوة عالمية ذات تأثير كبير سيخلف نوعا محدودا من الفوضى سيملئ تدريجيا من قبل جميع الفواعل بطريقة متوازنة لا مضطربة لحين تكامل الرؤية، وحتى إن تم خلق الفوضى فأنها ستكون مربكة بصورة مؤقتة وسيتم السيطرة عليها لأنها مقرنة بمصالح عالمية للجميع، لذا يرجح الباحث الانفلات الدولي لمراحل متقطعة جزئية نتيجة لعملية هيكلة بنيوية النظام الدولي التي تشير إلى الانتقال الحقيقي والفعلي

---

(1) Stephen M. Walt ، The Collapse of the Liberal World Order :
http:// foreignpolicy.com/ 2016/06/26/the-collapse-of -the-liberal-world-order-european-union-brexit-donald-trump/

من هيكليـة إلى أخرى،هـذه الاضـطرابات الفوضـوية قـد تحـدث في مسـاحات جغرافيـة معينـة ومحدودة والتي هي موقع اضطراب عالمي الآن كالشرق الأوسط وبعض الدول الأسيوية وأمريكـا اللاتينية وأفريقيا . لذا فأن خيار الفوضى هو خيار جزئي مرحلي يمهد لتحول نحو نظام آخر، فـأي حالة انتقالية في أي نظام كان سواء داخليا أو إقليميا أو دوليا ترافق بعملية فوضى بـين مرحلتـي الاستلام والتسليم بين العهدين القديم والحديث، فربما تطول نسبيا هـذه الفـوضى وربمـا تـقصر بحسب نضوج الأطراف المتفاعلة حينها.

ولا يغفل الباحث التنظير المتعمد من قبل المفكـرين الأمريكـان والـذي يـروج لفكـرة إن انحسار الولايات المتحدة الأمريكية يعني انفلات دولي كبير وفوضى عارمـة يمكـن أن تصـيب كـل أقاليم وجغرافيات العالم وهذه إحدى أهم أسباب صعود هذا المشهد وتبنيه من قبل العديد من الباحثين، ورغم ما يحوي هذا الطرح من نوع لا بأس بـه مـن المصـداقية، بيـد انـه لا يخلـو مـن مبالغات تروج لصالح إبقاء الخطر محدق بكل حلفـاء الولايـات المتحـدة والتهديـد المـزمن بـان انسحابها يعني انهيار الجميع.

المبحث السابع

مشهد القطبية التخصصية

لما شعرت القوى الدولية الكبرى بأنه لا يمكن بسهولة أن يتم صياغة قوة دولية إستراتيجية شاملة بمعزل عن التأثيرات والتنافس الدولي في عصر باتت فيه القوة مشتتة غير قابلة للقبض والحيازة لفترات طويلة دون استهلاك أو تراجع، صار التخصص القووي هو القارب الذي تسير به هذه الدول بعد أن اقتنعت بان بناء القوة الشاملة ذو كلف عالية واستهلاك استراتيجي قد يؤدي بالنهاية إلى ترهل وأفول شاكل أو جزئي بسبب ارتفاع زخم محاولات البحث عن المكانة في النظام الدولي. فعالم اليوم وباعتراف العديد من المفكرين والمتخصصين يتجه بصورة غير مباشرة نحو التخصص القووي أكثر من كونه يتجه نحو التراكم القووي شامل غير المخطط له[1].

لذا تشكل فرضية تحول النظام الدولي نحو التخصصية القطبية واحدة من أهم الفرضيات التي قد تصبح واقعا جيوسياسياً في ظل ارتفاع زخم التنافس ما بين القوى الدولية الأساسية والصاعدة، إذ تعني هذه الحالة انه لا قوة شاملة إستراتيجية كلية بعد الآن، بل أن لكل قوة جانب ميعن من التخصص القووي تتكون فيه ذروتها الإستراتيجية وعمقها الجيوسياسي (إذ يمكن أن نشاهد قوة تكنولوجية يابانية مع قوة عسكرية أمريكية وقوة اقتصادية صينية). ويمكن الاستدلال على هذه الفرضية من خلال تتبع وملاحظة مسارات بعض القوى الحالية (الأساسية والصاعدة وتركيزها على مفردة واحدة من مفردات القوة بشكل كبير)[2].

(1) ستيف بندرتاتووس، عمالقة الاقتصاد العالمي، تعريب منذر صواني، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 57.

(2) James p . pfiffner and mark phythian ، intelligence and national security policymaking on iraq : Brtiish and American perspectives ، first edition، Texas a and university press ، U. S. A، 2008،p34.

فاليابان على سبيل المثال، تشكل قطباً تكنولوجياً دولياً مؤثراً في مسارات العلاقات الدولية، تمتلك تاريخاً ورصيداً تكنولوجياً وخبرة واسعة في هذا المجال، منعكساً ذلك على قوتها الإستراتيجية الشاملة، وبالرغم من هذا التراكم القووي الياباني، من غير الصحيح توصيف النظام الدولي التكنولوجي على انه أحادي القطبية التكنولوجية، تسيطر اليابان عليه بشكل كامل، ذلك بسبب وجود قوى تكنولوجية أساسية وصاعدة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والهند تمتلك هي الأخرى قدراً كافياً من القوة التكنولوجية ما يجعلها تتوازن نسبياً في هذا المجال، بيد انه من الصحيح الذكر إن القيادة العالمية للنظام الدولي التكنولوجي يمكن إن تكون تحت ظل المظلة اليابانية [1].

إن التخصص القطبي القووي يعطي زخماً استراتيجياً كبيراً، إذ تركز الدولة على جانب معين يعطيها أسبقية دولية واسعة التأثير، من ثم فأن نمو هذا الجانب ينعكس بشكل كبير على باقي مفردات القوة الإستراتيجية الشاملة، فالقوة التكنولوجية اليابانية انعكست بشكل كبير على قطاعات الاقتصاد والتجارة والشؤون العسكرية والتعليمة والصحية والثقافية، فضلا عن التطور الذي وفرته التكنولوجيا للمجتمع بشكل كامل، لذا، كون التخصص التكنولوجي لدى اليابان خبرة كبيرة وواسعة لتطوير إستراتيجيتها الشاملة لكي تتنافس مع باقي الأقطاب بشكل يضمن لها مكانة عالمية مرموقة، في ظل نمو تدريجي لباقي مفردات القوة الأخرى بناء على نجاح التخصص التكنولوجي القووي[2].

من جانب آخر، تشكل الولايات المتحدة الأمريكية، قوة عسكرية عالمية، يصنفها البعض على أنها تشكل نظام دولي أحادي القطبية عسكريا – لا يتفق نسبياً

---

(1) للمزيد ينظر : فيكتور ماير شونبرغر وديبورا هيرلي، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير جوزيف س. ناي و جون د. دونهايو، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 143.

(2) Joseph Compana ،the pain of reformation : spenser ، vulnerability ، and the ethics of masculinity ، first edition ، forham univ press ، U. S. A. ، 2012،p75.

الباحث مع هذا الرأي بقدر ما يتفق مع القيادة العالمية العسكرية الأمريكية للنظام الدولي-، ورغم ذلك، فلا يمكن التعويل على هذا الطرح بسهولة كون الولايات المتحدة كانت قوة إستراتيجية شاملة فريدة من نوعها على مر التاريخ،لديها من المقومات والمفردات القووية ما يؤهلها لان توازن نفسها في النظام الدولي لتخرج بصفة القيادة في أكثر من قطاع قووي، وحينما يرجح بعض الباحثين مشهد التخصصية القطبية، فأنهم يتحدثون عن فرضية التراجع الأمريكي الشامل، والذي سيجبر الولايات المتحدة على خيار التخصص العسكري كونه من أكثر مفردات القوة تأثيراً وصموداً إذ يمتلك قابلية للتكيف والحركة في خضم نظام دولي مليء بالأزمات والمواجهات،مع وجود بقايا قوة اقتصادية كبرى تعمل جنباً إلى جانب مع مفردة القوة العسكرية فضلا عن خبرتها وقوتها السياسية والدبلوماسية. لذا أن ما ستوفره القوة العسكرية التخصصية الأمريكية مستقبلاً من زخم استراتيجي شامل، لم يكن بدون قاعدة اقتصادية فريدة– رغم الأزمات المزمنة والتي تهدد الكيان الأمريكي – غير أن التخصص القووي العسكري الأمريكي، جاء نتيجة للقوة الاقتصادية الأمريكية التي أنفقت بشكل كبير على هذا الجانب وأوصلته مرحلة القيادة الشاملة في مجال الشؤون العسكرية العالمية[1].

من جهة أخرى يمكن الحديث عن قوة اقتصادية صاعدة تخصصية صينية، تمكنت من صياغة أنموذجاً اقتصادياً شاباً فريداً من نوعه، يتنبأ له المتخصصون بمستقبل كبير على مستوى التأثير الدولي والمكانة العالمية، إذ تسعى الصين بشكل كبير وتركز على تنمية وتطوير القطاع الاقتصادي يوم بعد يوم، ذلك لأنها أدركت وبشكل كبير إن مستقبلها العالمي لن يكون إلا عبر البوابة الاقتصادية، وان لا تطور في باقي مفردات القوة الإستراتيجية الأخرى دون ركيزة اقتصادية وقاعدة عريضة تعتكز عليها الإستراتيجية الشاملة للدولة، فتجربة الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة السابقة لاسيما ما يسمى دولياً في مرحلة الهيمنة، راكمت خبرة جيدة لدى الصينيين وعبرة

(1) فيكتور ماير شونبرغر وديبورا هيرلي، مصدر سبق ذكره، ص 145 .

تاريخي لآليات الصعود وطرائقه. إذ اكتشف الصينيون إن الصعود المفاجئ نحو القوة يمثل خطراً، وان تراكم القوة الجزئي عبر مفردة واحدة، سينمي باقي المفردات القووية لاحقاً، فكان الاختيار منذ بداية الصين الحديثة على الجانب الاقتصادي بينما عزز التخصص لاحقاً قوتها لاسيما في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتطورت التجربة بشكل أوسع في مطلع القرن الحادي والعشرين[1].

من جانب آخر يمكن أن تشترك أكثر من قوة دولية في تخصص ما تعتمده كمعيار رئيس لإستراتيجيتها، فروسيا على سبيل المثال تعمل على بناء اقتصاد ليبرالي متين عبر ما توظفه من مساحة جغرافية وموارد طبيعية وموقع استراتيجي يؤهلها الانفتاح نحو اتجاهات عدة، فتخصص روسيا بالغاز الطبيعي أعطاها قوة دفع كبيرة لخلق توازن استراتيجي كبير لها داخل أوربا والعالم بشكل كبير، لذا فان التقارب التخصصي في القوة قد يولد تقارب استراتيجي شامل لاسيما بين القوتين الدوليتين التين تعتمدان نفس العقار القووي في النهوض كالصين وروسيا باعتمادهما المفردة الاقتصادية كبوابة للنهوض، فبالإمكان صياغة تكامل قووي يعزز كل منهما الآخر من اجل خلق توازن استراتيجي شامل يسير بعلاقة الطرفين إلى أمد معين دون صدام، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التقارب الصيني الروسي في مختلف القضايا والذي يمكن اعتباره بوابة رئيسة لتحقيق هذا الفرض مستقبلاً[2].

وكذلك الحال يمكن الحديث عن شراكة تخصصية في أكثر من مجال قووي بين طرفين دوليين كالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة على سبيل المثال أو الولايات

---

(1) Immanuel Wallenstein ، the decline of American power ، first edition ، new press ، U. S. A. ، 2011 ، p88.

(2) اليكس كالينيكوس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، ط1، تعريب منشورات كتب عربية، منشورات كتب عربية،القاهرة، 2006، ص 83.

المتحدة واليابان في مختلف القضايا المشتركة لطالما كانت توازنات المصالح هي المعيار الأعلى الذي يحكم العلاقة بين الطرفين [1].

وبالرغم من أن التخصص القووي الذي يركز على نوع معين من مفردات القوة، إلا انه لا تغفل أي دولة أهمية باقي المفردات والعمل على تطويرها وتنميتها كجزء من إستراتيجيتها الشاملة، فالتخصص هنا لا يعني تعطيل الإستراتيجية وكبح جماح رغبات الدولة في النهوض بقدر ما يعني إن التسلسل الاستراتيجي للنهوض يعتمد بداية على مفردة رئيسة قد تكون هي السبب الرئيس في نهوض باقي المفردات القووية، وهذا ما تعتمده الآن اليابان والصين كأنموذجين صاعدين نحو النظام الدولي وما يمكن أن تعتمده الولايات المتحدة مستقبلاً كقوة دولية تتراجع بشكل كبير عن مكانتها العالمية السابقة والتي من المرجح أن يكون درب التخصص هو الطريق الأمثل للملمة البعثرة الإستراتيجية الأمريكية[2].

إن ما يشجع الباحث نسبياً على ترجيح هذا المشهد بشكل جزئي هو أن التخصصية تمثل درباً نحو بناء القوى الدولية العالمية لذتها، بمعنى أن التخصصية القووية هي بالنهاية طريق تسير فيه القوى الكبرى لبناء ذاتها وتعظيم مكتسباتها وتطوير إستراتيجيتها، فالتخصص حينما يبلغ ذروة أداءه بهذا المفهوم، يؤدي إلى انفتاح نحو مفردة أخرى من مفردات القوة لتنميتها بصورة أوسع، وهذا من ابرز طرائق تشكيل الدول لقوتها ونهوضها نحو العالمية، لذا فالمرحلية المقصودة هنا هي مرحلية التنفيذ، أي حينما يتم الوصول إلى ذروة القوة التخصصية ليس من الصحيح الركون دون تطوير مفردة أخرى من مفردات الإستراتيجية والقوة بقدر ما انه من الضروري الذهاب نحو تطوير مفردة أخرى تسهم في بناء تكاملية القوة الإستراتيجية الشاملة وهذا ما سيجعلها قطب دولي متكامل لاحقاً.

---

(1) Greg Castillo ، Cold war on the home front : the soft power of midcentury design ، first edition ، U of Minnesota press ، U. S. A ، 2010 ،p 54.

(2) Ervin Laszlo ، chaos point 2012 : the world at the crossroads ، first edition ، piatkus books ، U. S. A. ، 2012 ،p 63.

الخاتمة

بالمحصلة النهائية، يمر النظام الدولي اليوم في صيرورة بدأت منذ عام 2007 حينما أظهرت الأزمة المالية العالمية والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية كبيرة، هشاشة المنظومة الدولية، غير أن المعضلة التي تواجه هذا النظام اليوم هي هل انه سيتحول إلى صيرورة جديدة بدون حرب كما لم تجري العادة في المرات السابقة؟ فلا يخبرنا تاريخ النظام الدولي انه تحول بدون حرب سواء أكانت هذه الحرب ساخنة أم باردة وعلى مر العصور .

من جهة ثانية أصبح من الواضح جدا أن هناك مفاعيل جديدة بدأت بالتغلغل على حساب الدولة القومية التي أصبحت ذات تأثير غير شامل إلا تلك المحدثة والمطورة منها كما حدث في اوروبا، فلم تعد الدولة الفاعل الرئيس دائما إلا في الحالات القصوى والتي لا يمكن استبدالها فيها، غير أن العالم يشهد عملية تحديث كبيرة ونظريات جديدة لدراسة الدولة ومدى تأثيرها في ظل عصف متغيرات العولمة والتي شتتت قوتها وبعثرتها. كذلك فان هذه الفواعل أصبحت غير مسيطر عليها كليا من قبل من أنشئها أو قام بدعمها في مرحلة من المراحل.

كل هذه التحولات التي تم استعراضها وعلى مدى الصفحات السابقة ـ كانت بمثابة عرض لبانوراما النظام الدولي والقوى الكبرى والفواعل من غير الدول اليوم وطبيعة عملهم ومتغيراتهم ومفاعيلهم الجيوسياسية الشاملة، وهي محاولة لفهم واستيعاب كيف يدار هذا العالم ومن هي القوى التي تديره وكيف تتغير وماذا يحدث حين التغيير وإثناءه وبعده .

المحتويات

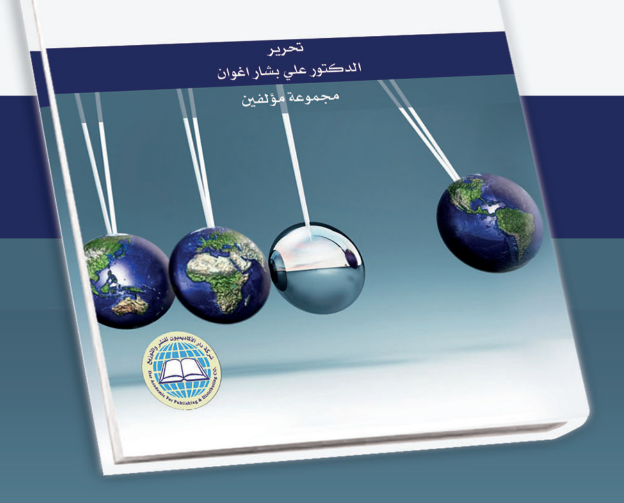
القسم الأول

قراءة في مسرح العمليات العالمي

القسم الثاني

القوى الإقليمية والقوى الكبرى

بانوراما عالمية جديدة









الرّمـال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس :08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com